













جامعة القاهرة  
معهد البحوث والدراسات الأفريقية  
قسم النظم السياسية والاقتصادية

تم إرفاق التعديلات التي طلبتها  
لجنة المناقشة والتكميم.

د. سمير أبو الهيثم  
المشرف على

ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة  
الكونغو الديمقراطية نموذجاً

١١/٢٠٠٥

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الأفريقية  
من قسم النظم السياسية والاقتصادية (سياسة)

إعداد الطالب

أيمن السيد محمد أحمد حسن شبانه

إشراف  
أ.د. محمود أبو العينين

أستاذ العلوم السياسية  
ومدير مركز البحوث الأفريقية - جامعة القاهرة







## شكر و تقدير

إن الشكر والحمد لله ، الذى وفق الخطى بهداه ، فكان هذا العمل بعونه وتوفيقه ، فهو نعم المولى ونعم المعين . وبعد شكر الله وحمده ، يطيب للباحث التقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساعده فى إعداد هذه الرسالة . فأشكر أولاً الأستاذ الدكتور محمود أبو العينين ، أستاذ العلوم السياسية ، ومدير مركز البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة ، وذلك لتفضله بالإشراف على الرسالة ، وعلى ما بذله من جهد ، وما أسداه لى من عون ، وما قدمه لى من توجيهات ونصائح كان لها عظيم الأثر فى إعداد الرسالة .

كما يسعدنى أن أتقدم بعظيم شكرى وامتنانى لأستاذين جليلين هما : الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة ، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ورائد الدراسات السياسية الأفريقية فى مصر والوطن العربى ، والأستاذ الدكتور محمد نصر مهنّا ، أستاذ العلوم السياسية بجامعة أسيوط ، وأحد أبرز المهتمين بالقضايا السياسية الأفريقية فى كتاباتهم وبحوثهم ، لتفضلهما بالموافقة على المشاركة فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة .

ولا يفوتنى فى هذا المقام التقدم بالشكر للأستاذ الدكتور السيد فليفل عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ولجميع أساتذتى وزملائى فى قسم النظم السياسية والاقتصادية بالمعهد ، على ما قدموه لى من مساعدات يسرت لى إنجاز عملى .

وأشكر أيضاً جميع القائمين على مركز البحوث الأفريقية ، ومركز المعلومات والاستشارات بالمعهد ، وخاصة د. محمود فؤاد محمود وأ. سلامة محمد سلامة . كما أشكر القائمين على مكاتب كل من : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وكلية الحقوق بجامعة القاهرة ، والجامعة الأمريكية بالقاهرة ، والمركز الثقافى الأمريكى ، والجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، والجمعية المصرية للقانون الدولى ، ومركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، والمكتب الإقليمى للأمم المتحدة بالقاهرة .

كما أتقدم بعظيم شكرى وخالص تقديرى إلى والدى ووالدتى وزوجتى ، الذين تحملوا معى عناء البحث منذ البداية وحتى خروج الرسالة إلى النور .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ..



## لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

تتكون لجنة المناقشة والحكم على الرسالة من السادة الآتى أسمائهم :

١- الأستاذ الدكتور : عبد الملك عودة

أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة " رئيساً "

٢- الأستاذ الدكتور : محمد نصر مهنا

أستاذ العلوم السياسية بكلية التجارة ، جامعة أسيوط " عضواً "

٣- الأستاذ الدكتور : محمود أبو العينين

أستاذ العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة " مشرفاً "



## ملخص الرسالة باللغة العربية

.

### □ عنوان الدراسة :

ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة  
" الكونغو الديمقراطية نموذجاً "

### □ أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات هي :

- ١- ما هي الاتجاهات الأساسية في تحديد مفهوم التدخل ؟
- ٢- ما هي أهم الإشكاليات السياسية والقانونية المرتبطة بمفهوم التدخل ؟
- ٣- ما هي محددات وأهداف التدخل في الصراعات الداخلية ؟
- ٤- ما هي أساليب وأشكال التدخل في الصراعات الداخلية ؟
- ٥- ما هي محددات وأنماط التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية ؟
- ٦- ما هي البيئة التي حدث في إطارها التدخل الإقليمي في الكونغو الديمقراطية ؟
- ٧- ما هي دوافع وأشكال التدخل الإقليمي في الكونغو الديمقراطية ؟
- ٨- ما هي نتائج التدخل الإقليمي في الكونغو الديمقراطية ؟

### □ منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على الجمع بين المناهج والاقترابات الآتية : منهج تحليل النظم ، أسلوب التحليل المقارن ، المنهج القانوني ، اقتراب إدارة الصراع ، وتحليل السلوك الدولي .

### □ تقسيم الدراسة :

تنقسم الدراسة إلى فصل تمهيدى وبابين وخاتمة . أما الفصل التمهيدي فهو الإطار النظري للدراسة . ويسعى إلى تحديد مفهومي التدخل والصراع الداخلى ، وتحليل عملية التدخل في الصراعات الداخلية في إطار العلاقات الدولية بشكل عام . وبالنسبة للبابين ، فإن الباب الأول يتناول محددات وأنماط التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية . ويتكون هذا الباب من فصلين ، حيث يتناول الفصل الأول المحددات العالمية والإقليمية والداخلية للتدخل ، بينما يركز الفصل الثانى على تحديد وتصنيف الأنماط الأساسية للتدخل الإقليمي . أما الباب الثانى ، فيركز على تحليل عملية التدخل الإقليمي في الكونغو الديمقراطية بعد الحرب الباردة . ويتكون من فصلين ، يتناول أولهما تحليل عملية التدخل في صراع ١٩٩٧/٩٦ ، بينما يركز ثانيهما على تحليل عملية التدخل في صراع ١٩٩٨ . أما الخاتمة فتتضمن تلخيصاً لأهم النتائج التى كشفت عنها الدراسة .



## □ نتائج الدراسة :

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التى يمكن إجمالها فيما يلى :

- ١- إن مفهوم التدخل يعتبر من أكثر المفاهيم تعقيداً ، إذ لا يوجد تعريف محدد جامع مانع للمفهوم ، وإنما كانت هناك اتجاهات متعددة فى تعريف المفهوم .
- ٢- إن التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية أصبح يمثل ظاهرة فى العلاقات الدولية الأفريقية منذ نهاية الحرب الباردة ، وذلك على الرغم من وجود بعض الحالات للتدخل الإقليمى أثناء الحرب الباردة .
- ٣- إن هناك ثلاثة مستويات من المحددات التى تؤثر على صناع القرار فى الدول الأفريقية عند اتخاذهم لقرار التدخل فى صراع داخلى معين . وهى المحددات العالمية والإقليمية والداخلية.
- ٤- تنقسم أنماط التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة إلى : أولاً ، التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية . وثانياً ، التدخل المباشر من جانب الدول الأفريقية فى إطار تنظيم إقليمى معين . وثالثاً ، التدخل المباشر من جانب الدول الأفريقية خارج إطار التنظيم الإقليمى ، ومن ذلك التدخل الإقليمى فى الكونغو الديمقراطية . ورابعاً ، التدخل غير المباشر من جانب الدول الأفريقية
- ٥- إن التنظيم الإقليمى القارى ، ممثلاً فى منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقى الآن) ، لم يمارس أى عمليات للتدخل المباشر فى الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة .
- ٦- إن التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية قد اقترن فى أغلب الحالات بمبررات أساسية أهمها : حماية حقوق الإنسان ، ومنع تصاعد الكوارث الإنسانية ، وتحقيق الاستقرار الإقليمى ، دعم الديمقراطية ، تحقيق الأمن الداخلى فى الدول المتدخلة .
- ٧- إن أسلوب الأطراف المتدخلة فى مواجهة الصراعات الداخلية كان يركز على : وقف تصاعد هذه الصراعات ، ومحاولة الوصول إلى تسويات سياسية لها ، وفرص مصالح الأطراف المتدخلة على حكومات وشعوب الدولة الهدف ، غير أن الأطراف المتدخلة لم تركز على استئصال جذور الصراعات الداخلية من الأساس .
- ٨- إن بعض حالات التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية لم تكن لتحدث ، لولا وجود قوة إقليمية تقف وراء هذا التدخل وتدعمه سياسياً ومادياً . ويعتبر الدور النيجيرى فى إطار الإيكواس مثلاً بارزاً على ذلك .
- ٩- إن احتمالات نجاح التدخل المباشر فى الصراعات الداخلية تكون أقل بشكل عام مقارنة بالتدخل فى الصراعات الدولية .
- ١٠- إن التدخل غير المباشر غالباً ما يحدث بشكل سرى وتبادلى بين الدول ، وخاصة عندما لا توجد سيطرة على مناطق الحدود فيما بينها .



## Summary of the Study

### □ Title of the Study :

Phenomena of Regional Intervention in Internal African Conflicts after the Cold War: Democratic Republic of the Congo as a Model

### □ Objectives of the Study:

This Study Seeks to Answer Many Questions:

- 1- What are the Basic Directions in the Definition of Intervention ?
- 2- What are the essential Political and legal Problems Related to the Concept of Intervention ?
- 3- What are the Determinants and the objectives of Intervention in Internal Conflicts ?
- 4- What are the Methods and Forms of Intervention in Internal Conflicts ?
- 5- What are the Determinants and Types of Regional Intervention in Internal African Conflicts?
- 6- What is the Environment in which Regional Intervention Happened in Democratic Republic of the Congo?
- 7- What are the Motives and Types of Regional Intervention in the Democratic Republic of the Congo?
- 8- What are the Results of Regional Intervention in the Democratic Republic of the Congo ?

### □ Methodology of the Study :

The Study Depended on the Following Methods and Approaches :

System analysis Method , Comparison Analysis , Legal analysis , Conflict Management Approach and International Behavior Analysis Approaches.

### □ Contents of the Study :

This Study is Divided into an Introductory Chapter , Two Parts and Conclusion .The Introductory Chapter Provides the Theoretical Framework of the Study and aims at Determining the two Concepts of Intervention and Internal Conflict and Analyzing the Process of Intervention in Internal Conflicts in the General Framework of International Relations . Concerning the Two Parts, Part one Deals With the Determinants and Types of Regional Intervention in the Internal African Conflicts . It is Composed of Two Chapters , the First Deals With the Determinants of Intervention while the Second Concentrates on the Basic Types of Intervention . Part Two Concentrates on Analyzing the Process of Regional Intervention in Democratic Republic of the Congo after the Cold War . It Consists of Two Chapters , the First Concentrates on analyzing the Process of Intervention in the 96/1997, while the Second Concentrates on Analyzing the Process of Intervention in the 1998 Conflict . The Conclusion Contains a Summary of the Most Important Results Revealed by the Study .

#### □ Results of the Study :

- 1- The Concept of Intervention is Considered one of the Most Complicated Concepts since there is no Comprehensive Accurate Definition of the Concept but Rather Several Directions in Defining the Concept .
- 2- The Regional Intervention in the Internal African Conflicts has Become a Phenomena in African International Relations since the End of the Cold War, despite the Presence of Some Cases of Regional Intervention during the Cold War .
- 3- There Are Three Levels of Determinants that Affect Policy Makers in African Countries when They Take the Intervention Decision in a Certain Internal Conflict , the International , Regional and Internal Determinants.
- 4- The Types of Regional Intervention in Internal African Conflicts after the Cold War are Divided Into : The Direct Intervention by the Sub-Regional Organizations , the Direct Intervention by the African Countries within the Framework of a Certain Regional Organization , The Direct Intervention by the African Countries outside the Framework of Regional Organizations and the Indirect Intervention by African Countries .
- 5- The Continental Regional Organization Represented in Organization of African Unity ( African Union ) Didn't Exert any Operation of Direct Intervention in the Internal African Conflicts after the Cold War .
- 6- The Regional Intervention in the Internal African Conflicts Has Been Accompanied in Most Cases by Basic Justifications, of which the Most Important are: Human Rights Protection, Prevention of Aggravation of Human Catastrophies, Accomplishing Regional Stability, Supporting Democracy and Realizing Internal Security in the Intervening Countries.
- 7- The Method used by the Intervening Parts in Facing the Internal Conflicts Concentrated on : Hauling the Aggravation of these Conflicts and Trying to Reach Political Settlements and Imposing the Intervening Parties' Interests on the Governments and People of the Subject Country . However , the Intervening Parties Didn't Focus on the Elimination of the Roots of the Internal Conflicts in the First Place .
- 8- Some Cases of Direct Intervention by the Sub-Regional Organizations Wouldn't Have Occurred But for the Presence of a Regional Power that Stands Behind this Intervention and Offers it



the Political and Financial Support . The Nigerian Role within the ECOWAS is an Evident Example .

- 9- The Probabilities of the Success of the Direct Intervention in the Internal Conflicts Are Generally Lower in Comparison to the Intervention in International Conflicts .
- 10- The Indirect Intervention Most Probably Happens In a Secretive Mutual Manner between Countries , Especially when There Is no Control Over the Border Areas between Them .





## محتويات الدراسة

رقم الصفحة	الموضوع	مقدمه
أ-ك		
٦٩-١	<u>الإطار النظري للدراسة .</u>	<u>الفصل التمهيدى :</u>
٢٥-٣	تحديد مفهومى التدخل والصراع الداخلى .	المبحث الأول :
١٥-٣	تحديد مفهوم التدخل .	المطلب الأول :
٢٥-١٥	تحديد مفهوم الصراع الداخلى .	المطلب الثانى :
٤٥-٢٦	تحليل عملية التدخل فى الصراعات الداخلية .	المبحث الثانى :
٣٢-٢٦	محددات وأهداف التدخل .	المطلب الأول :
٤٥-٣٢	أشكال وأساليب التدخل .	المطلب الثانى :
٦٩-٤٦	التدخل فى الصراعات الداخلية فى إطار العلاقات الدولية .	المبحث الثالث :
٥٥-٤٦	التدخل فى القانون الدولى .	المطلب الأول :
٦٠-٥٥	التدخل فى التنظيم الدولى .	المطلب الثانى :
٦٩-٦٠	التدخل فى أدبيات العلاقات الدولية .	المطلب الثالث :
١٩٦-٧٠	<u>محددات وأنماط التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية .</u>	<u>الباب الأول :</u>
١٢٣-٧٢	محددات التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية .	الفصل الأول :
٩٥-٧٣	المحددات العالمية للتدخل .	المبحث الأول :
٧٨-٧٣	متغيرات النظام الدولى بعد الحرب الباردة .	المطلب الأول :
٨٤-٧٨	موقف الأمم المتحدة من التدخل فى الصراعات الداخلية .	المطلب الثانى :
٩٥-٨٥	موقف الدول الكبرى من التدخل فى الصراعات الداخلية .	المطلب الثالث :
١١٤-٩٦	المحددات الإقليمية للتدخل .	المبحث الثانى :
١٠١-٩٦	تغير الإدراك الأفريقى لمفهومى السيادة والأمن .	المطلب الأول :
١٠٦-١٠١	الموقف الأفريقى من التدخل فى الصراعات الداخلية .	المطلب الثانى :
١١٤-١٠٦	ضعف آليات تسوية الصراعات والأمن الإقليمى .	المطلب الثالث :
١٢٣-١١٥	المحددات الداخلية للتدخل .	المبحث الثالث :
١١٩-١١٥	خصائص الصراعات الداخلية الأفريقية .	المطلب الأول :
١٢٣-١١٩	موقف الدول الأفريقية من التدخل فى صراعاتها الداخلية .	المطلب الثانى :
١٩٦-١٢٤	أنماط التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية .	الفصل الثانى :
١٤٩-١٢٥	التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية .	المبحث الأول :

١٣٤-١٢٦	تدخل الإيكواس فى ليبيريا .	المطلب الأول :
١٤٠-١٣٤	تدخل الإيكواس فى سيراليون .	المطلب الثانى :
١٤٤-١٤٠	تدخل الإيكواس فى غينيا بيساو .	المطلب الثالث :
١٤٩-١٤٤	تدخل الإيكواس فى كوت ديفوار .	المطلب الرابع :
١٧١-١٥١	التدخل المباشر من جانب الدول فى إطار التنظيم الإقليمى .	المبحث الثانى :
١٥٨-١٥٢	التدخل الإقليمى فى أفريقيا الوسطى .	المطلب الأول :
١٦٠-١٥٨	تدخل نيجيريا فى سيراليون .	المطلب الثانى :
١٦٣-١٦٠	تدخل السنغال وغينيا فى غينيا بيساو .	المطلب الثالث :
١٧١-١٦٤	تدخل جنوب أفريقيا وبتسوانا فى ليسوتو .	المطلب الرابع :
١٩٦-١٧٢	التدخل غير المباشر من جانب الدول الأفريقية .	المبحث الثالث :
١٧٩-١٧٣	التدخل غير المباشر عن طريق تصعيد الحروب الأهلية .	المطلب الأول :
١٨٣-١٧٩	التدخل غير المباشر عن طريق دعم العمليات الانفصالية .	المطلب الثانى :
١٨٩-١٨٣	التدخل غير المباشر عن طريق الإطاحة بالنظم الحاكمة .	المطلب الثالث :
١٩٦-١٨٩	التدخل غير المباشر عن طريق دعم حركات التمرد المسلح .	المطلب الرابع :
٣٣٠-١٩٧	<u>التدخل الإقليمى فى الكونغو الديموقراطية بعد الحرب الباردة .</u>	الباب الثانى :
٢٥٧-٢٠٤	التدخل الإقليمى فى صراع ١٩٩٧/٩٦ .	الفصل الأول :
٢٢٤-٢٠٥	بيئة التدخل فى صراع ١٩٩٧/٩٦ .	المبحث الأول :
٢١٧-٢٠٥	البيئة الداخلية للتدخل .	المطلب الأول :
٢٢١-٢١٧	البيئة الإقليمية للتدخل .	المطلب الثانى :
٢٢٤-٢٢١	البيئة الدولية للتدخل .	المطلب الثالث :
٢٤٠-٢٢٥	تحليل عملية التدخل فى صراع ١٩٩٧/٩٦ .	المبحث الثانى :
٢٢٧-٢٢٥	مقدمات التدخل والأطراف المتدخلة .	المطلب الأول :
٢٣٦-٢٢٧	دوافع وأشكال التدخل .	المطلب الثانى :
٢٤٠-٢٣٧	تقييم عملية التدخل .	المطلب الثالث :
٢٥٧-٢٤١	جهود تسوية الصراع وإنهاء التدخل .	المبحث الثالث :
٢٤٥-٢٤١	الجهود الداخلية .	المطلب الأول :
٢٥١-٢٤٥	الجهود الإقليمية .	المطلب الثانى :
٢٥٧-٢٥١	الجهود الدولية .	المطلب الثالث :



## رقم الصفحة

## الموضوع

٣٣٠-٢٥٨	التدخل الإقليمي في صراع ١٩٩٨ .	: الفصل الثاني
٢٧٢-٢٥٩	بيئة التدخل في صراع ١٩٩٨ .	: المبحث الأول
٢٦٥-٢٥٩	البيئة الداخلية للتدخل .	: المطلب الأول
٢٦٨-٢٦٦	البيئة الإقليمية للتدخل .	: المطلب الثاني
٢٧٢-٢٦٨	البيئة الدولية للتدخل .	: المطلب الثالث
٣٠٦-٢٧٣	تحليل عملية التدخل في صراع ١٩٩٨ .	: المبحث الثاني
٢٨٢-٢٧٣	مقدمات التدخل والأطراف المتدخلة .	: المطلب الأول
٢٩٦-٢٨٣	دوافع وأشكال التدخل .	: المطلب الثاني
٣٠٦-٢٩٧	تقييم عملية التدخل .	: المطلب الثالث
٣٣٠-٣٠٧	جهود تسوية الصراع وإنهاء التدخل .	: المبحث الثالث
٣١٠-٣٠٧	الجهود الداخلية .	: المطلب الأول
٣١٨-٣١٠	الجهود الإقليمية .	: المطلب الثاني
٣٣٠-٣١٩	الجهود الدولية .	: المطلب الثالث
٣٤٢-٣٣١		: خاتمه
٣٦٢-٣٤٣		: قائمة المراجع

## قائمة الجداول والخرائط

### أولاً - قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١-	عدد ضحايا بعثات الأمم المتحدة على مستوى العالم / سنوياً .	٨٢
٢-	التدخلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا ( ١٩٧٨-٢٠٠٢ ) .	٩٢
٣-	القواعد العسكرية والخبراء العسكريين الفرنسيين في أفريقيا .	٩٣
٤-	حالات التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية .	١٢٥
٥-	حالات التدخل المباشر من جانب الدول في إطار التنظيم الإقليمي .	١٥١
٦-	الحالات الأساسية للتدخل غير المباشر في الصراعات الداخلية الأفريقية .	١٧٣
٧-	تطور الإنفاق الدفاعي في زائير والدول المتدخلة في صراع ١٩٩٧/٩٦ .	٢٣٨
٨-	الجماعات المسلحة المتدخلة في صراع ١٩٩٨ في الكونغو الديمقراطية/التكوين - مواقع التمركز - القوة العددية .	٢٧٩-٢٨٠
٩-	الجماعات المسلحة المتدخلة في صراع ١٩٩٨ في الكونغو الديمقراطية / التسليح -مصادر الدعم .	٢٨١-٢٨٢
١٠-	تكوين بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية .	٣٢١-٣٢٢

### ثانياً- قائمة الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
١-	الدول التي شهدت تدخلاً مباشراً من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية .	١٥٠
٢-	الدول التي شهدت تدخلاً مباشراً من جانب الدول في إطار التنظيم الإقليمي .	١٧١
٣-	الدول التي شهدت تدخلاً غير مباشر في صراعاتها .	١٩٦
٤-	جمهورية الكونغو الديمقراطية .	١٩٨
٥-	إقليم البحيرات العظمى .	٢١٨
٦-	الدول المتدخلة في صراع ١٩٩٦ في زائير .	٢٣٦
٧-	الدول المتدخلة في صراع ١٩٩٨ في الكونغو الديمقراطية .	٢٩٦
٨-	مواقع انتشار بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية .	٣٢٣

## مقدمه

يعتبر التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية واحداً من الأبعاد المهمة التي اتسمت بها تلك الصراعات بعد الحرب الباردة ، فرغم وجود صور عديدة للتدخلات الخارجية في تلك الصراعات ، إلا أن أكثر صور التدخل حدة وكثافة وتواتراً قد تمثلت في التدخلات الإقليمية من جانب الدول والتنظيمات الأفريقية .

والجدير بالذكر أن التدخلات الإقليمية في الصراعات الداخلية الأفريقية لا تمثل حدثاً جديداً ، حيث كانت هناك حالات سابقة لتلك التدخلات أثناء الحرب الباردة ، إلا أن الأمر الأكثر أهمية هو أن التدخلات الإقليمية أصبحت تمثل ظاهرة ملحوظة ، بل ومعتادة ، تميز معظم الصراعات الداخلية الأفريقية ، فلا نكاد نرى صراعاً يخلو - بشكل أو آخر - من تلك التدخلات . وبعد أن كانت هناك حالات متفرقة أو متناثرة للتدخل الإقليمي في ظل الحرب الباردة ، فقد ازدادت حالات التدخل في القارة ، حتى تحولت إلى ظاهرة تتبلور ملامحها شيئاً فشيئاً في الوقت الراهن ، خاصة وأن ما يقرب من ربع عدد الدول الأفريقية قد أصبحت متورطة بشكل أو آخر في عمليات التدخل الإقليمي .

ويتسم موضوع التدخل الإقليمي بأهمية واضحة ، سواء على المستوى النظري أو العملي . وتعود أهميته النظرية إلى أهمية موضوع التدخل بشكل عام ، والتدخل العسكري بشكل خاص ، في ظل ما يثيره من جدل كبير في إطار دراسات العلاقات الدولية والتنظيم والقانون الدوليين ، خاصة أنه يمثل ظاهرة عالمية لا تقتصر على أقاليم معينة أو دول محددة ، كما أنه لا يرتبط ببناء معين للنظام الدولي ، حيث شهد العالم حالات عديدة للتدخل سواء قبل الحرب الباردة وفي ظلها وبعد نهايتها . ويرتبط موضوع التدخل أيضاً بظاهرة انتشار الصراعات الداخلية في النظام الدولي بشكل عام ، وفي أفريقيا بصفة خاصة بعد الحرب الباردة ، مما يكسبه أهمية متزايدة في إطار موضوعات دراسة العلاقات الدولية المعاصرة .

أما الأهمية العملية ، فترجع إلى تزايد حالات التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية بدرجة تمثل تهديداً واضحاً لأمن الدول الأفريقية ، وأمن النظام الإقليمي على المستوى القاري والإقليمي الفرعي ، خاصة وأنها ظاهرة تتطوى على درجة كبيرة من التعقيد النابع من تشابك أبعادها الإقليمية والدولية من ناحية ، والسياسية والقانونية من ناحية أخرى ، فضلاً عن تعقد بيئة الصراعات الأفريقية ذاتها ، ومن ثم يكتسب موضوع الدراسة أهميته العملية .



وبالنسبة للكونغو الديمقراطية ( زائير سابقاً ) ، فإن اختيارها كنموذج دراسي يعود إلى عدد من الاعتبارات التي تجعل منها حالة جديرة بالدراسة . وتتمثل هذه الاعتبارات في الآتي :

١- إن الكونغو الديمقراطية هي إحدى دول حوض النيل المهمة بالنسبة لمصر وللقارة الأفريقية بصفة عامة ، وإقليم وسط أفريقيا بشكل خاص ، فهي ثالث دولة أفريقية من حيث المساحة ، والخامسة من حيث عدد السكان ، كما أنها من أكثر الدول الأفريقية اشتراكاً في الحدود مع دول الجوار " ٩ دول " ، فضلاً عن تمتعها بميزة نسبية كبيرة من حيث الإمكانات والثروات المعدنية وغير المعدنية .

٢- تعد الكونغو الديمقراطية مثلاً بارزاً للدولة غير المستقرة ، إذ تغير اسمها الرسمي خمس مرات فكانت تسمى الكونغو البلجيكي ، ثم الكونغو ليوبولدفيل قبل الاستقلال ، ثم الكونغو كينشاسا بعد الاستقلال ، ثم زائير عام ١٩٧١ ، وأخيراً الكونغو الديمقراطية منذ مايو ١٩٩٧ . كما أنها شهدت العديد من المحاولات الانفصالية والتمردات العسكرية والمظاهرات والاضطرابات والاعتداءات السياسية . كما جربت كلاً من النظامين البرلماني والرئاسي ، والتعددية الحزبية والحزب الواحد ، والحكم المدني والعسكري . كما أنها شهدت العديد من الانتخابات الرئاسية والتشريعية ، إلا أنها لم تشهد أبداً تداولاً للسلطة وفقاً لقواعد واضحة ومحددة .

٣- تمثل البيئة الداخلية في الكونغو الديمقراطية مناخاً مواتياً لاندلاع الصراعات فيها، وذلك بما تتطوى عليه من تعقيدات في الخريطة الإثنية والثقافية والاجتماعية ، وبما تحتويه من مظاهر متعددة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي . وقد شهدت البلاد بالفعل خمس صراعات داخلية منذ استقلالها وحتى الآن . ومن ثم ، فهي تعيش حالة حرب شبه مستمرة ، وهو ما يشكل ظاهرة تكاد تتميز بها هذه الدولة عن غيرها من الدول الأفريقية .

٤- إن الكونغو الديمقراطية تعتبر حالة نموذجية معبرة عن ظاهرة التدخل في الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة ، فهي أكثر الدول الأفريقية من حيث عدد مرات التدخل الأجنبي والإقليمي في صراعاتها الداخلية ، حيث شهدت جميع الصراعات الداخلية فيها أنماطاً مختلفة للتدخل ، سواء في الستينيات أو السبعينيات . كما أن تجربتي التدخل الإقليمي فيها خلال صراع ١٩٩٧/٩٦ ، وصراع ١٩٩٨ تمثلان تعبيراً نموذجياً عن ظاهرة التدخل الإقليمي في القارة ، من حيث طبيعة هذا التدخل ودوافعه وآلياته ونتائجه ، وهو ما سيتم توضيحه خلال هذه الدراسة .

وبالنسبة لمشكلة الدراسة ، فإنها تتمثل في ما يثيره موضوع التدخل الإقليمي ، وخاصة التدخل العسكري ، من جدل يتعلق بمفهومه وأشكاله وتطبيقاته ، فضلاً عن الجدل القانوني بشأن مشروعيته ، ومدى تعارضه مع مفاهيم وقضايا أخرى ذات جوانب سياسية قانونية مثل السيادة الوطنية، وحقوق الإنسان .. إلخ . وهي أمور ذات أهمية بالغة بالنسبة للقارة الأفريقية ، وخاصة بعد اتجاه العديد من دولها وتنظيماتها الإقليمية نحو التدخل في الصراعات الداخلية لدول القارة الأخرى ، وهو ما يهدد الأمن والاستقرار في القارة .

هذا ، وتهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات ، ومن أبرزها ما يلي :

- ١- ما هي الاتجاهات الأساسية في تحديد مفهوم التدخل ؟
- ٢- ما هي أهم الإشكاليات السياسية والقانونية المرتبطة بمفهوم التدخل ؟
- ٣- ما هي محددات وأهداف التدخل في الصراعات الداخلية ؟
- ٤- ما هي أساليب وأشكال التدخل في الصراعات الداخلية ؟
- ٥- ما هي محددات وأنماط التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية ؟
- ٦- ما هي البيئة التي حدث في إطارها التدخل الإقليمي في الكونغو الديمقراطية ؟
- ٧- ما هي دوافع وأشكال التدخل الإقليمي في الكونغو الديمقراطية ؟
- ٨- ما هي نتائج التدخل الإقليمي في الكونغو الديمقراطية ؟

وفي إطار سعيه للإجابة على هذه التساؤلات ، انطلق الباحث من ثلاثة فروض أساسية هي :

- ١- إن تراجع اهتمام الدول الكبرى بالتدخل المباشر في الصراعات الداخلية الأفريقية مع نهاية الحوب الباردة ، قد ساهم في دفع الأطراف الأفريقية نحو التدخل في تلك الصراعات .
  - ٢- إن التدخل خارج إطار التنظيم الإقليمي يؤدي في أغلب الحالات إلى زيادة حدة الصراعات الداخلية ، وتعقيد إمكانيات تسويتها ، وإطالة أمدھا .
  - ٣- إن قدرة الأطراف الأفريقية على التدخل الفعال لا تزال محدودة ، مقارنة بالدور الذي تقوم به الأمم المتحدة والدول الكبرى ، خاصة في ظل غيبة نظام فاعل للأمن الجماعي الإقليمي في أفريقيا .
- وفيما يتعلق بالدراسات السابقة ، أوضحت مراجعة الدراسات المتاحة التي تناولت ظاهرة التدخل أن هناك عدداً من التوجهات الأساسية في فهم الظاهرة وأبعادها المتعددة . إذ اعتمد البعض على التحليل التاريخي ، بينما استند البعض الآخر إلى التحليل القانوني ، في حين ركز فريق ثالث على دراسة البيئة الداخلية والخارجية التي تمت عملية التدخل في إطارها . وبينما استخدمت بعض الاتجاهات منهج دراسة الحالة ، فقد اعتمدت اتجاهات أخرى على اقتراب إدارة الصراع ، في حين استخدمت اتجاهات أخرى مناهج متعددة مثل منهج تحليل النظم ، وأسلوب التحليل المقارن .
- وفي إطار التحليل التاريخي ، كان الحديث عن ظاهرة التدخل يتم في إطار عرض للتطور التاريخي لمفهوم التدخل عبر العصور المختلفة ، وسرد أحداث الصراعات والحروب الأهلية ، ثم بيان عمليات التدخل التي شهدتها تلك الصراعات . ورغم أهمية التحليل التاريخي بالنسبة لباحثي العلاقات الدولية ، على أساس أن التاريخ هو معمل التجارب بالنسبة للباحثين في هذا المجال ، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على التاريخ وحده ، نظراً لاقتصاره غالباً على مرحلة الوصف دون أن يتخطاها إلى التحليل السياسي للأحداث ، وهو ما دفع إلى عدم الاعتماد عليه وحده في معظم الدراسات الحديثة للتدخل .
- وإلى جانب الاتجاه التاريخي ، فهناك الاتجاه الذي يركز على التحليل القانوني ، والذي يعد من أقدم المناهج المستخدمة في دراسة العلاقات الدولية بشكل عام ، وظاهرة التدخل بصفة خاصة . وقد



ركزت الدراسات فى هذا الاتجاه على مفهوم التدخل والفرق بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى ، ومدى مشروعية التدخل والإشكاليات القانونية التى يثيرها ، وموقف القانون الدولى والتنظيمات الدولية وفقهاء القانون الدولى من التدخل فى الصراعات الداخلية ، ومدى التوافق أو التعارض بين هذا التدخل وسيادة الدولة . ومن أهم الدراسات التى استخدمت هذا المنهج : دراسة محمد مصطفى يونس ، النظرية العامة لعدم التدخل فى شئون الدول : دراسة فقهية و تطبيقية فى ضوء مبادئ القانون الدولى المعاصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ . وتركز هذه الدراسة على تعريف مفهوم التدخل ، والأبعاد القانونية للمفهوم ، وذلك فى إطار المصادر المختلفة للقانون الدولى . كما تتناول مسألة التدخل فى الصراعات الداخلية ، وأثر ذلك على سيادة الدولة محل التدخل . وهناك أيضاً دراستان للدكتور أحمد حسن الرشيدى ، تبحثان فى أثر التطورات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية ، وانعكاسات ذلك على الموقف من التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، والجدل القانونى المثار فى هذا الشأن . وهاتان الدراستان هما : التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية (القاهرة : مركز البحوث السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤) . و " الاتجاهات الحديثة فى دراسة القانون الدولى " ، المجلة المصرية للقانون الدولى (القاهرة ، الجمعية المصرية للقانون الدولى ، المجلد ٥٥ ، ١٩٩٩) .

وبالنسبة للاتجاهات التى ركزت على دراسة البيئة الداخلية والخارجية للتدخل فى الصراعات الداخلية ، نجد أنه فى مرحلة القطبية الثنائية ، وسيطرة الصراع الأيديولوجى على العلاقات بين القوى الدولية وانعكاس ذلك على الدول الصغرى فى هذا النظام الدولى ، فإن الدراسات الخاصة بالتدخل قد ركزت على دراسة حالات التدخل الأجنبى فى الصراعات الداخلية لدول القارة الأفريقية ، التى كانت تمثل إحدى ساحات الحرب الباردة ، مع التركيز على أثر هذا التدخل على قضية السيادة الوطنية بالذات ، نظراً لما تمثله قضية السيادة من حساسية بالغة لمعظم دول القارة التى كانت حديثة الاستقلال فى ذلك الوقت . ومن أمثلة هذه الدراسات ما يلى :

١- William Zartman , *Ripe for Resolution , Conflict and Intervention in Africa* ( New York & Oxford : Oxford University Press, 1985).

وتركز هذه الدراسة على موضوع التدخل الأجنبى فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، وذلك باستخدام اقتراب إدارة الصراع ، إذ تناول الباحث عدداً من الصراعات الأفريقية ، موضحاً أسباب وظروف التدخل الأجنبى والإقليمى فى كل حالة ، وذلك بالتركيز على أزمتى شابا فى زائير .

٢-د. عبد الرحمن الصالحى ، " التدخل الأجنبى فى القرن الأفريقى " ، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقى (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ج ١ ، ١٩٨٧) .

وقد تناول الباحث فى هذه الدراسة الأسباب المختلفة التى دفعت إلى التدخل الأجنبى فى شئون منطقة القرن الأفريقى ، وطبيعة هذا التدخل ، وأهم النتائج التى أدى إليها .



٣- عبد الله محمود الشهاوى ، **التدخل الأجنبى فى إفريقيا فى السبعينيات : دراسة تطبيقية على أنجولا وزائير** ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ .  
وتتناول الدراسة موضوع التدخل الأجنبى فى أفريقيا فى السبعينيات بالتطبيق على حالتى أنجولا وزائير ، ويعرض فيها الباحث للأسباب الداخلية والخارجية التى دفعت إلى التدخل الأجنبى فى أفريقيا ، والوسائل التى اعتمدت عليها القوى المتدخلة فى تنفيذ عمليات التدخل ، وذلك بالتركيز على التدخل فى حالتى أنجولا وزائير ، مختتماً دراسته ببيان المواقف الدولية والإقليمية من هذا التدخل ، وأهم النتائج التى أسفر عنها ، واحتمالات تكرار التدخل الأجنبى مستقبلاً .  
وقد تميزت هذه المرحلة أيضاً بوجود اتجاه يركز على محددات التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الإفريقية ، سواء بالنسبة للتدخل الأجنبى أو الإقليمى . ومن الدراسات التى تعبر عن هذا الاتجاه ما يلى :

١- Michael G. Schatzberg: "Military Intervention and the Myth of Collective Security: The Case of Zaire", **The Journal of Modern African Studies** (Cambridge, Cambridge University Press, Vol. 27, No. 2, 1989).

ركز الباحث فى هذه الدراسة على مفهوم الأمن الجماعى كمحدد للتدخل الأجنبى فى شؤون الدول الإفريقية ، وذلك باتباع منهج دراسة الحالة وبالتطبيق على زائير . وانتهى الباحث إلى استنتاج مؤداه فشل آلية الأمن الجماعى سواء تحت مظلة منظمة الوحدة الإفريقية أو الأمم المتحدة فى تسوية الصراعات التى اندلعت فى زائير ، وأن هذه الآلية ما هى إلا ستار لتبرير التدخل فى هذه الصراعات ، وهو ما أدى إلى اعتماد نظام موبوتو على التدخل الأجنبى والإقليمى من أجل مواجهة معارضيهِ ، والإبقاء على نظامه السلطوى .

٢- د. محمود أبو العينين ، **الأمن الجماعى الأفريقى : المستويان القارى والإقليمى الفرعى (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، نشرة خاصة محكمة ، رقم ٣٦ ، ١٩٩٤) .**

وتتناول هذه الدراسة مفهوم الأمن الجماعى فى أفريقيا على المستويين القارى والإقليمى الفرعى ، وتعرض لحالتين تطبيقيتين للأمن الجماعى ، أحدهما على المستوى القارى ، وهى حالة تدخل منظمة الوحدة الإفريقية فى تشاد ، والأخرى على المستوى الإقليمى الفرعى ، وهى حالة تدخل الإيكواس فى ليبيريا . وتخلص الدراسة إلى الكشف عن العديد من أوجه القصور الذى يعترى نظام الأمن الجماعى الأفريقى ، مما يدفع إلى أشكال مختلفة من التدخل من جانب الأطراف الإفريقية فى الصراعات الداخلية الإفريقية .

٣- د. حسن نافعة (محرر) ، **الأمن الجماعى بين الواقع والمحذور : قضايا للمناقشة (القاهرة ، مركز البحوث السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤) .**

وتبحث هذه الدراسة موضوع الأمن الجماعى ، من حيث مفهومه وتطوره ، وتطبيقاته المختلفة ، وأثر ذلك على قضايا التدخل فى الشؤون الداخلية والسيادة الوطنية وحقوق الإنسان . وتخلص الدراسة إلى أن الفشل فى تطبيق آلية الأمن الجماعى وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، يعتبر أحد العوامل الأساسية التى أسهمت فى زيادة حالات التدخل - استناداً إلى مبررات مختلفة - فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

٤- أمير كمال محمد ، مبدأ عدم التدخل بين النظرية والتطبيق فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ .

وتركز هذه الدراسة على محدد آخر للتدخل فى الصراعات الأفريقية . وهو موقف التنظيم الإقليمى فى أفريقيا من التدخل فى الصراعات الأفريقية ، وأثر ذلك على الموقف الأفريقى من التدخل فى هذه الصراعات .

وفى أعقاب الحرب الباردة ، كان هناك تركيز على مسألة التدخل الإنسانى فى الصراعات الداخلية ، وذلك فى ضوء التطورات التى شهدتها النظام الدولى ، حيث ركز الباحثون على التطورات التى لحقت ببنية النظام العالمى عقب انتهاء الحرب الباردة ، وهيمنة الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الغربية الرأسمالية على هذا النظام العالمى ، والتى ساعدت على وجود نوع من القبول بالتدخل فى الصراعات الداخلية ، لوقف انتهاكات حقوق الإنسان ، ووضع حد لتصاعد الكوارث الإنسانية . كما سعى الباحثون إلى إبراز أثر هذه التطورات على مفهوم السيادة الوطنية ، والجدل المثار فى هذا الشأن ، بين الاتجاهات التى لا تزال تصر على مفهوم السيادة المطلقة ، والاتجاهات الأخرى التى ترى نسبية مفهوم السيادة . وفى هذا الإطار تبرز الدراسات الآتية :

١- عبير بسيونى ، التدخل الخارجى فى الصراعات الداخلية : حالة التدخل فى العراق " مارس ٩١- سبتمبر ١٩٩٦ " ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ .

وقد سعت الباحثة إلى تحديد مفهوم التدخل الإنسانى وتطوره ، والجدل المثار حوله ، وذلك باتباع منهج دراسة الحالة ، حيث تناولت حالة التدخل الخارجى فى الصراع الداخلى العراق ، بهدف التعرف على دوافع هذا التدخل ، وحقيقته ونتائجه .

٢- مسعد عبد الرحمن زيدان ، تدخل الأمم المتحدة فى النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولى ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .

وتتناول الدراسة أنماط تدخل الأمم المتحدة أثناء وبعد انتهاء الحرب الباردة ، وذلك بالتركيز على الأسباب المختلفة التى أدت إلى تدخل الأمم المتحدة فى الصراعات الداخلية فى أقاليم العالم المختلفة ، والتى يأتى التدخل لأسباب إنسانية فى مقدمتها .

وفيما يتعلق بحالة التدخل الإقليمى فى الكونغو الديمقراطية ، فقد واكب اندلاع صراع ١٩٩٧/٩٦ وصراع ١٩٩٨ فى الكونغو الديمقراطية ، ظهور الكثير من الدراسات العربية والأجنبية ،



والتي تعتمد في تحليلها لموضوع التدخل في الكونغو الديمقراطية إما على منهج تحليل النظم ، أو أسلوب التحليل المقارن ، أو اقترايات إدارة الصراع وتحليل السلوك الدولي . وقد ركزت هذه الدراسات على الجوانب الآتية :

- ١- العوامل التي أدت إلى اندلاع الصراعات في الكونغو الديمقراطية .
  - ٢- طبيعة وآليات التدخل في صراعات الكونغو الديمقراطية .
  - ٣- الدوافع المختلفة التي أدت إلى اتخاذ الأطراف المتدخلة لقرار التدخل .
  - ٤- أثر التدخل في الكونغو الديمقراطية على مسارات وتطورات الصراعات فيها .
- ومن الدراسات العربية التي تعبر عن هذا الاتجاه دراسة : د. محمود أبو العنين ، " دور الأطراف الإقليمية في الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية في عهد الجمهورية الثالثة " ، في د. إبراهيم نصر الدين (محرر) ، الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩) .

وتعتمد هذه الدراسة على تطبيقات منهج تحليل النظم في العلاقات الدولية ، وذلك بهدف تحليل دور العوامل الداخلية والإقليمية التي أدت اندلاع الصراع ضد كابيلا عام ١٩٩٨ . كما تعتمد أيضاً على أسلوب التحليل المقارن في دراسة دور الأطراف الإقليمية في هذا الصراع ، وتحديد الأسباب المختلفة التي دفعت هذه الأطراف إلى بناء مواقفها من أطراف الصراع على نحو معين .

كما توجد دراسات عديدة أخرى ، ومنها دراسة الشيماء على عبد العزيز بعنوان : الأزمة السياسية في زائير ١٩٩٧/٩٦ ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ . ودراسة د. رجاء إبراهيم سليم بعنوان ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، السياسة الدولية (القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، ع ١٣٥ ، يناير ١٩٩٩) . ودراسة محمد أبو الفضل ، " ظاهرة الحرب الأهلية في أفريقيا : الكونغو الديمقراطية : المخاطر والتحديات " ، في د. إبراهيم نصر الدين (محرر) الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا ، م س ذ . هذا بالإضافة إلى العديد من الدراسات الأخرى التي استعان بها الباحث خلال دراسته .

أما الدراسات الأجنبية التي ركزت على دراسة عملية التدخل في الكونغو الديمقراطية فمن أهمها :

1-Glynne Evans, **Responding to Crises in the African Great Lakes** (New York & Oxford: Oxford University Press, 1997).

وتستخدم هذه الدراسة أسلوب التحليل المقارن ، وتركز على الخلفية الاجتماعية والسياسية لصراع ١٩٩٧/٩٦ في زائير ، وذلك بالمقارنة بين الأوضاع في دول إقليم البحيرات العظمى ، كما تتعرض لحالات التدخل في الصراع الزائيري ، وغيره من الصراعات في المنطقة ، بهدف التعرف على طبيعته هذه التدخلات ودوافعها في كل حالة ، وردود الأفعال الأفريقية والدولية إزاءها ، وما أدت إليه من نتائج .



2- Peter Rosenblum, “Endgame in Zaire”, **Current History** (Philadelphia: Current History, Inc, Vol.96, No.610, May 1997).

ويركز هذا المقال على الأسباب الداخلية التي ساهمت في اندلاع الصراع في شرق زائير ضد الرئيس موبوتو ، والتي يأتي في مقدمتها الطبيعة السلطوية لموبوتو وسياساته إزاء المسألة الإثنية والفساد السياسي . ويتناول الباحث أيضاً دور كل من رواندا وأوغندا في دعم المتمردين ضد موبوتو .

3- Mwesiga Baregu (ed.), **The Crisis in the Democratic Republic of Congo** (Harare: SAPES Trust, 1999).

وتحلل هذه الدراسة - بقدر كبير من التفصيل - الأسباب الداخلية والإقليمية لصراع ١٩٩٨ ضد الرئيس كابيلا ، وذلك بالاعتماد على منهج تحليل النظم . كما تركز على عملية التدخل الإقليمي في هذا الصراع ، وخاصة الدوافع المختلفة للأطراف المتدخلة ، وذلك بالاعتماد على أسلوب التحليل المقارن . وتتعرض الدراسة أيضاً للجهود الإقليمية والدولية لتسوية الصراع ، والاحتمالات المستقبلية لتطوره .

4- Ibo Mandaza (ed.), **Reflections on the Crisis in the Democratic Republic of the Congo** (Harare, SAPES Trust, 1999).

وتركز هذه الدراسة على الأسباب الداخلية والإقليمية للصراع في الكونغو الديمقراطية . وتتناول إشكالية الأمن الإقليمي في إقليم البحيرات العظمى ، باعتبارها سبباً ونتيجة في ذات الوقت للصراع في الكونغو الديمقراطية . كما تتعرض لعملية التدخل الإقليمي في هذا الصراع . وتركز في النهاية على جهود تسوية الصراع على المستويين الإقليمي والدولي . كما تطرح تصوراً للنتائج التي قد يسفر عنها الصراع ، بالنسبة للكونغو الديمقراطية بصفة خاصة ، وإقليم البحيرات العظمى بوجه عام .

وفي ضوء عرض الدراسات السابقة ، تجدر الإشارة إلى الملاحظات الآتية :

١- إن الدراسات السابقة الخاصة بالتدخل في الصراعات الداخلية الأفريقية أثناء الحرب الباردة قد ركزت على موضوع التدخل الأجنبي في تلك الصراعات .

٢- إن الدراسات المتعلقة بالتدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة قد ركزت إما على حالات دراسية بعينها مثل حالة الكونغو الديمقراطية أو ليبيريا أو سيراليون ... إلخ ، أو على أحد أبعاد التدخل الإقليمي في تلك الصراعات ، وخاصة البعد المتعلق بأسباب التدخل الإقليمي ، دون أن تتجاوز ذلك لتتناول تحليل ظاهرة التدخل ، سواء على مستوى القارة الأفريقية ككل ، أو على مستوى الأبعاد المختلفة التي تنطوي عليها تلك الظاهرة ، من حيث أسبابها ومحدداتها وأنماطها ونتائجها ... إلخ .

٣- إن الباحث يسعى إلى دراسة الأبعاد المختلفة لظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية على مستوى القارة الأفريقية ككل ، وذلك من الناحية النظرية والتطبيقية ، باعتباره موضوعاً جديداً لم يتناوله الباحثون من قبل على هذا النحو من الشمول . وتشمل الدراسة تحليل

ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية ، بالتطبيق على الكونغو الديمقراطية ، خلال فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، منذ ١٩٩٠ فصاعداً ، مع الإشارة لبعض حالات التدخل الإقليمي في ظل الحرب الباردة بشكل مختصر ، وذلك كخلفية عامة تخدم أغراض الدراسة .

وقد اختير هذا النطاق الزمني للدراسة ، لأنه يمثل تلك المرحلة التي انتشرت فيها الصراعات الداخلية والتدخل الإقليمي فيها على مستوى القارة الأفريقية ، بدرجات ، وأشكال ، وأبعاد مختلفة وغير مسبقة عما كانت عليه قبل انتهاء الحرب الباردة ، وهي الحرب التي أعقبها حدوث العديد من التغييرات الهيكلية التي طرأت على بنية النظامين الدولى والإقليمى .

وفيما يختص بمنهج الدراسة ، فإنه نظراً لتعدد أبعاد موضوع التدخل في الصراعات الداخلية ، سواء من حيث البيئات المختلفة لحالات التدخل ، أو الأطراف المتدخلة ، أو أنماط التدخل ، ومحدداته ، ونتائجه ، فقد فرضت طبيعة الموضوع على الباحث الأخذ بالتعدد المنهجى كقاعدة . إذ يعتبر التعدد المنهجى بمثابة صندوق أدوات ( Toolkit ) يستعين الباحث بأى منها حسب طبيعة المشكلة أو الموضوع .

وفى هذا الإطار ، اعتمد الباحث أساساً على مقولات منهج تحليل النظم ، وذلك من أجل تحليل بيئة التدخل ، وأسبابه ، وعملية التدخل ونتائجها في الحالات المختلفة التى تم تناولها خلال الدراسة . كما اتبع أسلوب التحليل المقارن ، بغرض التوصل إلى النماذج والقواعد المتواترة لحالات التدخل وتصنيفها وفقاً لمعايير متعددة . واعتمد أيضاً على التحليل القانونى ، بهدف التعرف على مدى مشروعية التدخل في الحالات المختلفة . وبالإضافة إلى ما سبق ، استخدم الباحث عدداً من الاقتربات الأخرى الملائمة لبعض جوانب الموضوع ، كاقتراب إدارة الصراع وتحليل السلوك الدولى ، وذلك للمساعدة في تفسير لماذا تدخلت الأطراف المتدخلة على هذا النحو أو ذاك ، وكيف تم ذلك التدخل .

واتساقاً مع هذا الإطار المنهجى ، تم تقسيم الدراسة إلى فصل تمهيدى وبابين وخاتمة . أما الفصل التمهيدي فهو الإطار النظرى للدراسة . ويسعى إلى تحديد مفهومي التدخل والصراع الداخلى ، وتحليل عملية التدخل في الصراعات الداخلية في إطار العلاقات الدولية بشكل عام . وبالنسبة للبابين ، فإن الباب الأول يتناول محددات وأنماط التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية . ويتكون هذا الباب من فصلين ، حيث يتناول الفصل الأول المحددات العالمية والإقليمية والداخلية للتدخل ، بينما يركز الفصل الثانى على تحديد وتصنيف الأنماط الأساسية للتدخل الإقليمي . أما الباب الثانى ، فيركز على تحليل عملية التدخل الإقليمي في الكونغو الديمقراطية بعد الحرب الباردة . ويتكون من فصلين ، يتناول أولهما تحليل عملية التدخل في صراع ١٩٩٧/٩٦ ، بينما يركز ثانيهما على تحليل عملية التدخل في صراع ١٩٩٨ . أما الخاتمة فتتضمن تلخيصاً لأهم النتائج التى كشفت عنها الدراسة .

ولعله من المفيد - بداية - ضبط المفاهيم التى تتناولها هذه الدراسة ، وخاصة مفهومي التدخل والصراعات الداخلية ، مع مراعاة أنه سيتم دراسة ذلك بشكل أكثر تفصيلاً فى الفصل التمهيدي



للدراصة . بالإضافة لذلك ، فمن المهم توضيح بعض الأمور بالنسبة للاسم الرسمي للكونغو الديموقراطية .

١- بالنسبة لمفهوم التدخل ، فإنه مع الوعي باختلاف طبيعة التدخل وتعدد أشكاله ، على نحو ما سيرد البيان والتفصيل ، فإن الباحث يحرص منذ البداية على توضيح أن المقصود بمفهوم التدخل فى إطار هذه الدراسة إنما ينصرف إلى أمرين :

أ- التدخل العسكرى : سواء فى شكله المباشر أو غير المباشر . وهو ما يعنى استبعاد الأشكال الأخرى غير العسكرية للتدخل ، مثل التدخل الدبلوماسى أو الاقتصادى أو الدعائى .. إلخ .

ب- التدخل الإقليمى : ويأخذ الباحث بالمعيار الجغرافى فى تحديد مفهوم الإقليمية ، أى أن مفهوم التدخل الإقليمى فى هذه الدراسة سوف ينصرف إلى التدخل من جانب دول أو منظمات أفريقية أو كليهما معاً فى الصراعات الداخلية لدول أفريقية أخرى .<sup>(١)</sup>

ويعنى ذلك استبعاد التدخلات الأجنبية فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، أى التدخلات التى تباشرها الدول والتنظيمات التى تقع خارج النطاق الجغرافى لأفريقيا ، غير أن ذلك لا ينبغى أن يفهم منه إهمال التدخلات الأجنبية كلية ، وإنما سوف يتم التعرض لها فى ضوء تأثيرها على عمليات واتجاهات التدخل الإقليمى . ومن جهة أخرى ، فسوف تستبعد الدراسة حالات التدخل التى قد تقوم به دولة أفريقية ما فى إطار عمليات التدخل الدولية التى تباشرها الأمم المتحدة أو الدول الأجنبية ، لأن العبرة هنا تكون بإرادة الطرف المتدخل ، ومن ثم يشترط لكون التدخل إقليمياً أن يكون نابعاً من إرادة دولة أفريقية أو تنظيم إقليمى أفريقى معين ، وبالتالي لا يعتبر تدخل الدول الأفريقية فى إطار تلك العمليات من قبيل التدخل الإقليمى ، لأن الدول الأفريقية لا تباشر التدخل هنا بإرادتها المنفردة أو باسمها ، وإنما تباشره باسم الجماعة الدولية ككل .

٢- وفيما يتعلق بمفهوم الصراعات الداخلية ، يحرص الباحث على تأكيد ما يلى :

أ- إن المقصود بمفهوم الصراعات الداخلية فى إطار هذه الدراسة هو ( تلك الصراعات العنيفة ، التى تحدث داخل حدود دولة ما ، نتيجة لأسباب داخلية بالأساس ، والتى تطبق بشأنها أحكام المادة

(١) تباينت المذاهب القانونية حول تحديد مدلول مصطلح إقليمى Regional ، حيث اعتمد أحد الاتجاهات على المعيار الجغرافى ، مؤكداً أن مصطلح إقليمى يعبر عن وحدة أرضية تضم فى حدودها مصالح مترابطة . فى حين يرى اتجاه آخر أن الظروف هى التى تحدد مدلول المصطلح فى كل حالة على حده ، إذ لا توجد قواعد لتحديد مدلول المصطلح ، وإنما يتوقف ذلك على الاتفاق الإقليمى . وهناك اتجاه ثالث يرى ضرورة فهم مصطلح على أنه جزء من كل ، على أساس أن كلمة الإقليمى مهما اتسع مدلولها الجغرافى فهى تشير إلى جزء من كل وهو الكرة الأرضية . انظر : مسعد عبد الرحمن زيدان ، تدخل الأمم المتحدة فى النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولى ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٠٨ .

الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام ، ١٩٤٩ وكذا أحكام البرتوكول الثانى الملحق بهذه الاتفاقيات ، وذلك بصرف النظر عما إذا كانت لتلك الصراعات أبعاد أو آثار خارجية ) .

ب- إن هذا التحديد لمفهوم الصراعات الداخلية يعنى استبعاد حالات التدخل الإقليمى فى الصراعات غير الداخلية فى أفريقيا . كما هو الحال بالنسبة لحالات التدخل التى قد تحدث لمواجهة صراع ما بين دولتين أفريقيتين ، أو لمواجهة صراع بين دولة أفريقية ودولة أجنبية .

٣- وفيما يختص بالاسم الرسمى للكونغو الديمقراطية ، تجدر الإشارة إلى أن هذا الاسم قد تغير خمس مرات ، كما سلف البيان . وهنا يود الباحث التأكيد على أنه سوف يستخدم فى التعبير عن الكونغو الديمقراطية اسمها الرسمى فى كل مرحلة زمنية . بمعنى أنه سوف يطلق عليها اسم الكونغو خلال الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٧١ ، وزائير خلال المدة من ١٩٧١ وحتى مايو ١٩٩٧ ، والكونغو الديمقراطية منذ مايو ١٩٩٧ . ونظراً لوجود دولة أفريقية أخرى تسمى رسمياً جمهورية الكونغو ، فإن الباحث سوف يطلق عليها اسم الكونغو برازافيل للتمييز بينها وبين الكونغو الديمقراطية .





فصل تمهيدى  
الإطار النظرى للدراسة





## فصل تمهيدى الإطار النظرى للدراسة

مثلت الصراعات الداخلية أبرز أشكال التفاعلات الأفريقية - الأفريقية فى أعقاب الحرب الباردة . ويذهب البعض إلى أن هذا النوع من الصراعات قد احتل قائمة الصدارة فى التفاعلات الدولية فى عالم ما بعد الحرب الباردة . فمن بين خمسة وعشرين صراعاً مسلحاً رئيسياً شهدتها العالم عام ٢٠٠٠ ، كان هناك صراعان فقط بين الدول ، بينما كانت الصراعات الأخرى هى صراعات داخلية بالأساس ، رغم الإقرار بوجود أبعاد إقليمية ودولية - بدرجات متفاوتة - للكثير من الصراعات الداخلية .

وقد ارتبط انتشار الصراعات الداخلية بشيوع حالات التدخل فيها ، سواء من جانب الدول أو المنظمات الدولية والإقليمية ، أو الأطراف الأخرى ، وهو ما أدى إلى تحول عمليات التدخل إلى ظاهرة واضحة ، وخاصة فى القارة الأفريقية ، التى انتشرت فيها عمليات التدخل من قبل الأطراف الإقليمية بشكل واضح يستحق الدراسة والمتابعة والتأصيل النظرى .

وعلى الرغم من أهمية موضوع التدخل فى الصراعات الداخلية ، إلا أن عدم الاتفاق حول صياغة تعريف شامل ومقبول لمفهوم التدخل أدى إلى حدوث نوع من الفوضى فى استخدامه ، فأصبح من الصعب التمييز - بدقة - بين التدخل والسلوكيات الأخرى التى تهدف إلى تعزيز مصالح الدولة ، من خلال التأثير على غيرها من الدول ، مما أدى إلى إشكاليات عديدة على المستويين النظرى والتطبيقي .

ومن جهة أخرى ، فإن تعدد اتجاهات تحديد مفهوم الصراع الداخلى ، والجدل المثار حول أبعاد هذا المفهوم ، قد أدى إلى الخلط بينه وبين الصراع الدولى من ناحية ، كما أدى إلى صعوبة التمييز بين الأشكال والمستويات المختلفة للصراع الداخلى من ناحية أخرى . ومن ثم ، يصبح من المهم تحديد مفهوم الصراع الداخلى ، وبيان أشكاله المختلفة ، وهو ما سوف يتم تناوله فى هذا الفصل من الدراسة ، والذى ينقسم إلى المباحث الآتية :

المبحث الأول : تحديد مفهومي التدخل والصراعات الداخلية .

المبحث الثانى : تحليل عملية التدخل فى الصراعات الداخلية .

المبحث الثالث : التدخل فى الصراعات الداخلية فى إطار العلاقات الدولية .

## المبحث الأول

### تحديد مفهومي التدخل والصراع الداخلي

إن فهم وتحليل عمليات التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة ، إنما يتطلب تحديد مفهومي التدخل والصراع الداخلي .

وبوجه عام ، هناك صعوبة واضحة في تحديد مفهوم التدخل ، خاصة في ظل تطور وسائل الاتصال الدولي ، وزيادة مستويات الاعتماد المتبادل بين أطراف النظام الدولي ، وتطور وسائل الضغط والتأثير الذي يمكن لهذه الأطراف ممارسته على الأطراف الأخرى ، حتى أنه بات من الصعب تقرير ماهية التدخل ، وتمييزه عن غيره من الممارسات المعتادة التي تسعى تلك الأطراف من خلالها إلى تحقيق مصالحها .

ومن جهة أخرى ، فإنه من الصعب أيضاً تحديد مفهوم الصراع الداخلي ، فبالإضافة لتعدد الاتجاهات التي حاولت تحديد هذا المفهوم ، توجد صعوبة في التمييز بين الصراع الداخلي والصراع الدولي ، لدرجة قد تصل إلى حدوث نوع من التداخل بين هذين النوعين من الصراع ، فضلاً عن إمكانية الخلط بين بعض الأشكال المختلفة للصراعات الداخلية وبعضها الآخر .

وفي هذا الإطار ، يسعى الباحث إلى تحديد مفهومي التدخل والصراع الداخلي ، على النحو الذي سوف تأخذ به هذه الدراسة ، وذلك في المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : تحديد مفهوم التدخل .

المطلب الثاني : تحديد مفهوم الصراع الداخلي .

## المطلب الأول

### تحديد مفهوم التدخل

تعددت اتجاهات تحديد مفهوم التدخل <sup>(١)</sup> ، وليس ذلك سوى نتيجة للغموض الذي يكتنف هذا المفهوم . إذ استند البعض في تحديد المفهوم إلى دلالاته اللغوية ، في حين اعتمد البعض الآخر على مدى مشروعية التدخل في الشؤون الداخلية ، بينما حاولت اتجاهات أخرى وضع ضوابط أو معايير اصطلاحية من أجل تحديد المفهوم . وفيما يلي توضيح لهذه الاتجاهات :

(١) كان المشرع السويسري دي فاتيل De Vattel هو أول من استخدم مصطلح تدخل في مؤلفه " قانون الأمم " ، ثم ورد المصطلح في نظرية القانون الدولي عام ١٧٥٨ . انظر : أمير كمال محمد دسوقي ، مبدأ عدم التدخل بين النظرية والتطبيق في إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٧ .



### أولاً-الاتجاه اللغوى :

ويعتمد أنصار هذا الاتجاه فى تحديد مفهوم التدخل على تحليل مدلول كلمة التدخل ، وذلك عن طريق التفسير الحرفى للكلمة ، أى بالرجوع إلى أصلها اللغوى فى اللغات المختلفة .  
ففى اللغة العربية ، يشتق لفظ التدخل من " دخل " أى ولج إلى مكان معين أو صار داخله .  
والداخل من الشيء يعنى باطنه ، أما الداخل من الإنسان فينصرف إلى نيته . ويقال أيضاً " داخل المرء فلاناً " أى شاركه ، و " تداخلت الأشياء " أى دخل بعضها فى بعض ، و " تداخلت الأمور " أى تشابهت و التبتت . أما التدخل ، فيعنى تكلف الدخول فى الأمر ، ومن ثم كان الدخيل هو الشخص الذى دخل فى قوم ما ، وانتسب إليهم وهو ليس منهم ، أو هو الأجنبى الذى يدخل وطن غير وطنه ليستغله .<sup>(١)</sup>

وفى اللغة الإنجليزية ، كانت أهم الكلمات المستخدمة فى التعبير عن مفهوم التدخل هى :  
Interference ، Intervention .

ويذهب البعض إلى أن كلمة Intervention هى كلمة ذات أصول لاتينية ، تستمد أصولها من الكلمة اللاتينية Interventio ، وأنها تنصرف إلى الأعمال التى من شأنها انتقاص سيادة الدول الأخرى ، وخاصة عندما تتدخل دولة ما بالقوة أو بالتهديد باستخدام القوة فى شئون دولة أخرى .<sup>(٢)</sup>  
ويرى آخرون أنها تستمد أصولها من الأحرف اللاتينية التالية: Intus-Venire أو Inter-Venire ، وأن التدخل بمعنى Intus- Venire يقصد به " تدخل دولة فى الشئون الداخلية دولة أخرى " ، أما التدخل بمعنى Inter-Venire فينصرف إلى " تدخل دولة ما فى علاقات دولتين أخريين ، ومن ثم فى الشئون الخارجية لإحدى الدولتين أو كليهما " .<sup>(٣)</sup>

أما كلمة Interference ، فإنها تستمد أصولها اللغوية من الكلمة اللاتينية Interferire . وقد اشتقت منها اللغة الإنجليزية كلمة تتكون من مقطعين هما: (Inter) بمعنى Between أو Among أى " فيما بين " ، و(Ferire) بمعنى Strike ، أى " يخترق أو ينفذ إلى " . وبتأصيل كلمة Interference ، وجد أن غالبية المعاجم قد اتفقت على أن هذه الكلمة لا تعنى أكثر من التدخل العادى ، أى التدخل الداخلى - وهو الأكثر شيوعاً - ويقصد به تدخل دولة ما بين قطاعات متصارعة للمجتمع فى دولة أخرى ، حيث يدور سبب النزاع غالباً حول المطالبة ببعض التغييرات الدستورية.<sup>(٤)</sup>

(١) المعجم الوجيز (القاهرة : معجم اللغة العربية ، ١٩٩٢) ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٢) أمير كمال محمد دسوقي ، م س ذ ، ص ١ .

(٣) محمد مصطفى يونس : النظرية العامة لعدم التدخل فى شئون الدول : دراسة فقهية وتطبيقية فى ضوء مبادئ

القانون الدولى المعاصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ . ص ٢٠ - ٢١ .

(٤) أمير كمال محمد ، م س ذ ، ص ١ .

ويتبين مما سبق أن كلمة Intervention تعتبر أكثر شمولاً من كلمة Interference ، حيث تنصرف الأولى إلى التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة محل التدخل (الدولة الهدف) <sup>(١)</sup>، بينما يقصد بالثانية التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الهدف ، وخاصة في صراعاتها الداخلية ، غير أن معظم باحثي العلاقات الدولية بوجه عام قد دأبوا على استخدام كلمة Intervention فى التعبير عن تدخل طرف خارجي في الشؤون الداخلية - وخاصة الصراعات الداخلية - والشؤون الخارجية للدولة الهدف . وفي ذات الوقت دأب معظم الباحثين على عدم استخدام كلمة Interference ، وفقاً لمدلولها السابق الإشارة إليه ، مع استخدام كلمة Intervention بدلاً منها . وهكذا ، يتضح أن كلمة Intervention هي الأكثر استخداماً في اللغة الإنجليزية في التعبير عن ظاهرة التدخل في الصراعات الداخلية ، وهي الأكثر شمولاً أيضاً ، نظراً لأن التدخل في الصراعات الداخلية عادة ما يقتصر بمحاولات التدخل في الشؤون الخارجية للدولة ، سواء بهدف إجبارها على اتباع سياسات خارجية معينة ، أو من أجل إفساد العلاقات بينها وبين حلفائها الذين تعتمد عليهم هذه الدولة في مواجهة معارضيها في الداخل .

أما في اللغة الفرنسية ، فقد استخدمت كلمات عديدة للتعبير عن مفهوم التدخل ، ومن أبرزها : Intervenir أى تدخل أو توسط بين خصمين ، و Interposition وتعنى التدخل ، أو التوسط بين ، أو الاعتراض . وقد استخدمها البعض بمعنى التدخل للحصول على تعويض عن الأضرار المترتبة على عدم الاعتراف بالحقوق الدولية للدولة المتدخلة وحقوق ومصالح رعاياها . <sup>(٢)</sup> ومن ناحية ثانية ، استخدم البعض كلمة Represaille ، بمعنى انتقم أو قابل الشر بالشر ، فى حين استخدم البعض الآخر مصطلح Attaque Armee بمعنى الهجوم العسكرى .

ونستنتج مما سبق أن تحديد مفهوم التدخل استناداً إلى دلالاته اللغوية أمر ليس باليسير ، نظراً لأن لفظة التدخل قد شاع استخدامها في معظم اللغات ، وهو ما أدى إلى إطلاقها على كثير من الظواهر والمواقف المتباينة فيما بينها . كما أن الدلالة اللغوية لمفهوم التدخل تختلف حسب الشخص الذى يستخدم المفهوم ، فاستخدام علماء اللغة للمفهوم قد يختلف عن استخدام رجال الدولة والساسة له . إذ يستخدم الساسة هذا المفهوم -غالباً- على النحو الذى يتسق مع المصالح الوطنية لدولهم ، بصرف النظر عن مدى اتساق ذلك الاستخدام مع استخدامهم اللغوى . ويضفى ذلك مزيداً من الغموض حول المفهوم ، وهو الأمر الذى يصعب قبوله ، خاصة فى ظل تزايد أهمية موضوع التدخل فى الوقت الراهن . كما أن كلمة التدخل ليست لفظاً مجرداً ، فهي كلمة ذات جوانب سياسية

(١) سوف يستخدم الباحث مصطلح (الدولة الهدف) فى التعبير عن (الدولة محل التدخل) .

(٢) استخدمها الفقيه Stowell بهذا المعنى . انظر : محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ٢٠ .



وقانونية عديدة ، وذات تطبيقات متنوعة أيضاً على مستوى الممارسة الواقعية . وبالتالي ، فإن دقة البحث تقتضى عدم الاعتماد فقط على الاتجاه اللغوى ، إلا فى حدود استرشادية .  
ثانياً- الاتجاه القانونى :

ويأخذ بهذا الاتجاه معظم أنصار المدرسة القانونية . وينصب التركيز هنا حول الأبعاد القانونية لمفهوم التدخل مثل : مدى مشروعية التدخل ، وماهية الأطراف المتدخلة والمستهدفين بالتدخل ، ومدى أهمية توافر القصد أو الإرادة فى العمل التدخلى .. إلخ .

وبالنسبة لمدى مشروعية التدخل ، فإن رأى الغالب فى إطار الاتجاه القانونى يرى أن التدخل إنما ينصرف إلى الأعمال غير المشروعة .<sup>(١)</sup> فيذهب البعض إلى أن التدخل يعنى " التدخل القسرى أو الديكتاتورى Dictatorial Intervention بواسطة دولة فى الشؤون الداخلية لدولة أخرى أو فى العلاقات بين دولتين أخريين .<sup>(٢)</sup> كما يعرفه البعض الآخر على أنه تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى ، وإملاؤها إرادتها عليها ، بقصد تغيير الحالة الراهنة فيها ، دون سند قانونى " .<sup>(٣)</sup> أو هو " التورط غير المشروع من جانب دولة ذات سيادة فى شئون دولة أخرى " .<sup>(٤)</sup> ويعرفه البعض الآخر بأنه قيام دولة أو منظمة دولية بتصرفات مباشرة أو غير مباشرة ، من شأنها المساس بسيادة الدول أو اختصاصاتها الداخلية أو الخارجية ، دون مبرر قانونى لذلك .<sup>(٥)</sup> ويرى هذا الاتجاه أن أحكام القانون الدولى المنصوص عليها فى الأعراف والمواثيق الدولية العالمية والإقليمية هى المرجع فى تحديد مشروعية التصرف ، وهل يعد تدخلاً من عدمه .

غير أن التركيز على مسألة المشروعية فقط ، لا يفيد فى التمييز بين التدخل وغيره من المفاهيم الأخرى غير المشروعة مثل الإمبريالية ، التى يعرفها البعض بأنها " الأعمال التى تمثل تعدياً على شئون شعب آخر " . وهو تعريف يصعب التفرقة بينه وبين رأى القائل بأن التدخل هو " سلوك عدائى خارجى يتجه إلى تحقيق تغيير جوهري فى شئون الدولة الهدف " .<sup>(٦)</sup>

كما الخلاف بين فقهاء القانون الدولى حول مدى مشروعية بعض الأعمال التى تقوم بها الدول ، يؤدى إلى صعوبة الاتفاق بشأن تحديد الأعمال التى تدرج تحت وصف التدخل . وعلى سبيل

(١) عبد الله الشهاوى ، التدخل الأجنبى فى أفريقيا فى السبعينيات : دراسة تطبيقية على أنجولا وزائير ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٩ .

(٢) The Encyclopedia Americana (Danbury : Grolier Incorporated , Vol.15, 1994).

(٣) د. على صادق أبو هيف ، القانون الدولى العام (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ط ٥ ، ١٩٦٠) ص ٢٠٢ . وانظر أيضاً : أحمد عطية ، القاموس السياسى (القاهرة : دار النهضة العربية ، ط ١ ، ١٩٨٨) ص ٢٧٧ .

(٤) عبد الله الشهاوى ، التدخل الأجنبى فى أفريقيا فى السبعينيات ... ، م س ذ ، ص ١٩ .

(٥) مسعد عبد الرحمن زيدان ، م س ذ ، ص ١١٧ .

(٦) عبد الله الشهاوى ، التدخل الأجنبى فى أفريقيا فى السبعينيات ... ، م س ذ ، ص ١٨ .

المثال يرى البعض أن تجميد المفاوضات التجارية ووقف المساعدات الاقتصادية تعد من قبيل التدخل ، فى حين يذهب البعض الآخر إلى أن الأعمال السابقة لا تعد من الأمور غير المشروعة ، ومن ثم فهى لا تندرج تحت وصف التدخل ، لأن الحظر القانونى يقتصر فقط على أشكال معينة ومحدودة من التدخل العسكرى والسياسى والاقتصادى .<sup>(١)</sup> بالإضافة لذلك ، فإن الدعم الذى تقدمه الدولة (أ) لمعارضى الحكومة الشرعية فى الدولة (ب) قد يفسر من جانب المعارضة على أنه مساعدة خارجية ، فى حين تنظر إليه الحكومة الشرعية فى الدولة (ب) على أنه يمثل تدخلاً فى شئونها الداخلية .

أما بالنسبة لماهية القائم بالتدخل والمستهدف به ، فإن رأى السائد فى إطار الاتجاه القانونى يرى أنه لا يجوز التدخل إلا بين أطراف يتمتع كل منها بالشخصية القانونية الدولية . وبالنسبة للطرف المتدخل فإنه قد يكون دولة أو منظمة دولية ، نظراً لتوافر الشخصية القانونية الدولية فى الحالتين . ومن المتصور أيضاً أن يمارس التدخل بواسطة مجموعة من الدول . وبالنسبة للطرف المستهدف بالتدخل ، فإنه يجب أن يكون دولة ، فالأعمال التى تقوم بها دولة أو منظمة دولية ما لا تعد تدخلاً إذا كانت موجهة إلى فرد أو هيئة أو تنظيم لا يتمتع بوصف الدولة ، حيث يجب أن يكون طرفى التدخل فى نفس المركز من حيث الاستقلال والسيادة .

وعلى هذا ، فلا يعتبر من قبيل التدخل الأعمال التى تقوم بها الدولة الحامية فى مواجهة الدولة المحمية ، فلا يمكن وصف سلوك الأولى فى مواجهة الثانية بأنه سلوك تدخلى ، حيث إن رابطة الحماية تخضع الدولة الثانية للدولة الأولى . وكذا لا يعتبر تدخلا مباشرة الحكومة الاتحادية لبعض لشئون الدول الداخلة فى الاتحاد وفقاً للقانون المنظم للاتحاد .<sup>(٢)</sup>

ومن جهة أخرى ، يتفق أنصار الاتجاه القانونى على أن صفة التدخل تنطبق على الفعل ، سواء أكان الشخص القانونى الدولى الذى يمارسه يباشره بصفته ، أم كان يباشره بشكل غير مباشر عن طريق أفراد أو هيئات أو جماعات خاصة . فالتدخل قائم فى الحالتين ، بصرف النظر عما إذا كانت أداة التدخل هى القوات المسلحة التابعة للدولة أو للمنظمة ذاتها ، أم كانت هذه الأداة هى أفراد أو هيئات أو جماعات أخرى تعمل لحساب الدولة أو المنظمة المعنية . وعلى سبيل المثال ، فمن غير المتصور عدم اعتبار الأعمال الهدامة التى يمارسها الأفراد أو الجماعات لحساب دولة ما ضد دولة أخرى- تدخلاً .

(١) عبير محمد بسيونى ، التدخل الخارجى فى الصراعات الداخلية : حالة التدخل فى العراق " مارس ٩١-سبتمبر

١٩٩٦ ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٣ .

(٢) محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ص ٣٢-٣٥ .

وفيما يختص بمدى أهمية توافر عنصر القصد أو الإرادة لدى الطرف المتدخل ، فإن الاتجاه القانوني يتفق على أن وصف التدخل لا يطلق على عمل معين إلا إذا كان نابعاً من إرادة الطرف المتدخل . فإذا قامت دولة ما بتنفيذ عمل معين أو الامتناع عن تنفيذه ، خشية الخوف من دولة أو منظمة دولية ، فإن ذلك لا يعد تدخلاً ، طالماً أن تلك الدولة أو المنظمة الدولية لم تقم بأى عمل يفهم منه على أنه تدخل فى شئون الدولة الهدف . كما أنه إذا تدخلت جماعة مسلحة تنتمى لدولة ما فى شئون دولة أخرى ، فإن ذلك لا يعد تدخلاً من جانب الدولة التى تتبعها تلك الجماعة إلا إذا كانت هذه الدولة هى التى تقدم الدعم للجماعة . أما إذا تدخلت الجماعة المسلحة دون إرادة الدولة التى تتبعها أو رغماً عنها ، فإن ذلك لا يعد تدخلاً ، نظراً لصدوره - فى هذه الحالة - عن كيان لا يتمتع بالشخصية القانونية الدولية ، ومن ثم لا تقع على الدولة التى تتبعها الجماعة مسئولية دولية فى هذه الحالة . أما إذا تدخلت دولة ما بإرادتها ثم أنكرت تدخلها ، فإن هذا الإنكار لا يؤثر فى ثبوت التدخل ، طالما توافرت الأدلة على حدوثه ، وطالما ثبت أن الدولة لم تقم بالتزاماتها على النحو الذى يمنع حدوث التدخل .<sup>(١)</sup>

أما عن أثر قبول الدولة الهدف للتدخل على تحديد كون الفعل يعد تدخلاً من عدمه ، فإن الاتجاه القانوني يرى أن التدخل ينصرف إلى الأعمال التى يقوم بها الطرف المتدخل ، سواء تمت بموافقة الدولة الهدف أو بعدم موافقتها . لأن التدخل إذا كان رغماً عن إرادة الدولة ، فإنه يسلب حقها فى إدارة شئونها الداخلية والخارجية ، وإذا كان التدخل بناء على موافقة حكومة الدولة الهدف لمواجهة ثورة داخلية مثلاً ، فإنه يسلب شعب هذه الدولة حقه فى اختيار النظام السياسى الذى يرتضيه .<sup>(٢)</sup> رغم ذلك يرى البعض أن التدخل يكون مشروعاً إذا تم بموافقة الحكومة الشرعية فى الدولة الهدف . وسوف يتم مناقشة هذا الرأى فى المطلب الخاص بتحديد موقف القانون الدولى من التدخل فى الصراعات الداخلية .

### ثالثاً- الاتجاه الاصطلاحي :

وقد تطور هذا الاتجاه فى إطار أدبيات العلاقات الدولية . ويضع أنصاره عناصر أو معايير معينة لتحديد مفهوم التدخل ، فنجد أن بعضهم يوسع من المفهوم ، فى حين أن البعض الآخر يضيق منه ، استناداً إلى تلك العناصر أو المعايير . وفى هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين فرعيين هما :

(١) محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ص ٣٨-٣٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٦ .



## ١-الاتجاه الموسع :

ويطلق أنصاره وصف التدخل على سلوكيات السياسة الخارجية للدولة المتدخلة ، إزاء الصراعات الداخلية أو الخارجية للدولة الهدف ، أو إزاء شئونها الداخلية والخارجية بشكل عام ، دون أية اشتراطات أو قيود أو ضوابط تميز بين التدخل وغيره من المفاهيم المرتبطة به أو المتداخلة معه . ومن أهم مقولات هذا الاتجاه ما يلي :

أ-إن التدخل مفهوم شامل .

ووفقاً لهذا الرأي ، يرى شوارز Schwarz أن التدخل يشمل مختلف أنماط سلوك السياسة الخارجية للدولة المتدخلة ، ومن ثم فإن اتخاذ دولة أو منظمة دولية ما موقفاً معيناً تجاه صراع ما قد يوصف بأنه سلوك تدخلي .<sup>(١)</sup> كما يرى منتر William Minter أن التدخل يشمل " أى عمل خارجى يمكن أن يؤثر بشكل جوهري على توازن القوى فى صراع معين " .<sup>(٢)</sup> بل إن البعض يعتبر أعمال الوساطة التى تقوم بها الدولة من أجل تسوية الصراعات - الداخلية أو الدولية - نوعاً من التدخل . ومن بين الذين أخذوا بهذا الرأي الفقيه دى فاتيل ، الذى أطلق وصف التدخل على الوساطة بهدف حل المنازعات الداخلية لدولة ما ، أو حل المنازعات بين دولتين متحاربتين .<sup>(٣)</sup> وهناك أيضاً من يصف سلوك الدولة بأنه تدخلي عندما تقدم على مساعدة أحد فريقين متصارعين فى حرب أهلية ، دون أن يعتبر عملها دخولاً فى حالة حرب .<sup>(٤)</sup>

ب-إن أدوات التدخل لا تقتصر على الأداة العسكرية .

إن التدخل يمكن أن يتخذ كافة الصور التى تؤثر فى سيادة أو شخصية الدولة الهدف ، حتى ولو لم تتضمن استخدام الأداة العسكرية . وبناء عليه فقد يكون التدخل سياسياً أو اقتصادياً . وقد يكون فى صورة دعاية مغرضة أو أعمال هدامة ، أو غير ذلك من التصرفات غير ذات الصفة العسكرية .<sup>(٥)</sup>

(١) أحمد يوسف أحمد ، الدور المصرى فى اليمن (١٩٦٢ - ١٩٦٧) ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٩ .

(٢) William Minter, "Intervention :The Folly of Formulas" ACAS Bulletin ,No.48-49, Full 1997, P.1.(Internet) [www.pruirienet.org/acas/bull\\_48-49](http://www.pruirienet.org/acas/bull_48-49).

(٣) محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ٢٢ .

(٤) د. عبد الوهاب الكيالى (محرر) ، موسوعة السياسة (القاهرة : الدار العربية للنشر والتوزيع ، ط ٢ ، ١٩٩٢) ص ٧٠٥ .

(٥) محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ٢٦ .

ج - إن التدخل ينصرف إلى الشؤون الداخلية والخارجية للدولة الهدف .

يذهب هذا الرأي إلى أن الشؤون الداخلية والخارجية تعد محلاً للتدخل ، نظراً لأن التدخل يحرم الدولة الهدف من التمتع باستقلالها وسيادتها ، وبالتالي فإنه قد يؤثر في سلطتها في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلى ، وقد يؤثر أيضاً في قدرتها على التصرف والاختيار في شؤونها الخارجية. وفى إطار هذا الرأي يعرف شرايدر Schraeder ، التدخل بأنه استخدام الأداة السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية من جانب دولة ما ، للتأثير على السياسات الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى ، سواء من أجل الإبقاء على هذه السياسات أو تغييرها كلياً أو جزئياً.<sup>(١)</sup> وهناك أيضاً مور Prof. Moore الذى يوسع من مفهوم التدخل ليشمل : سحب الدبلوماسيين ، وتجميد المفاوضات التجارية ، وكذا الوعود أو التهديدات بسحب أو منح المساعدات الاقتصادية.<sup>(٢)</sup>

د- إن عدم التدخل يعد نوعاً من التدخل .

وهنا يرى البعض أن هناك حالات معينة يعتبر فيها عدم التدخل " Not act " نوعاً من التدخل.<sup>(٣)</sup> فعندما يترتب على عدم تدخل دولة ما فى الصراع الداخلى لدولة أخرى نتائج سلبية بالنسبة للدولة الأخرى ، فإن عدم التدخل يعتبر - فى هذه الحالة - نوعاً من التدخل . فإذا افترضنا وجود حرب أهلية فى الدولة (أ) ، يحقق فيها المتمردون انتصارات واضحة على الحكومة الشرعية ، فإن عدم تدخل الدولة (ب) قد يعنى رضائها عن هذا الوضع ، أو تأييدها الضمنى للمتمردين ضد الحكومة الشرعية.<sup>(٤)</sup>

وقد تعرض الاتجاه الموسع لانتقادات عديدة ، نظراً لأنه يوسع من مفهوم التدخل على حساب دقة استخدامه ، وهو ما لا يساعد على تمييز المفهوم عن غيره من الظواهر فى السياسات الدولية ، ولا يفيد فى التوصل إلى فهم مشترك لمدلول التدخل ، ولا يخدم أهداف التحليل العلمى للمفهوم ، لأن إطلاق وصف التدخل على كافة سلوكيات السياسة الخارجية للدولة ، بما فى ذلك الامتناع عن القيام بعمل معين ، قد يؤدي إلى الخلط بين التدخل والحياد.<sup>(٥)</sup> كما أن هذا الاتجاه يطلق وصف

(١) Peter Schraeder , " Concepts, Relevance, Themes and overview " , in Peter Schraeder (ed.), **Intervention into the 1980s: US Foreign Policy in the Third World** (London: Lynne Rienner Publisher, 1989) P.2.

(٢) عبير محمد بسيونى ، م س د ، ص ص ٢-٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢ .

(٤) لمزيد من التفاصيل حول هذا الرأي انظر ،

James N. Rosenau, **The Scientific Study of Foreign Policy** (New York: The Free Press, 1971) PP.280-281.

(٥) الحياد هو سلوك تعلن الدول عن الالتزام به ، عندما لا تريد المشاركة فى صراع مسلح لا يعنىها ، أو لا يتعلق بها بصورة مباشرة . ويجب على الدول المحايدة مقاومة الضغوط الأجنبية التى تحاول المساس بحيادها ، والعمل على حماية حيادها ولو عن طريق السلاح ، وعدم القيام بأى إجراء أو عمل أثناء ممارستها لعلاقاتها=



التدخل على صور لو اعتبرت كذلك لكان هذا مصادرة على معظم السلوكيات المرتبطة بالعلاقات الدولية ، حيث إن سعى كل دولة لتحقيق مصالحها قد يتطلب اتصالاً دولياً مستمراً للتأثير فى سياسات الدول الأخرى ، فكيف يمكن اعتبار ذلك نوعاً من التدخل .

## ٢-الاتجاه المضيق :

وهذا الاتجاه يضم معظم القانونيين التقليديين وجانب من المعاصرين . ويضع أنصاره عدداً من المعايير التى يرون ضرورة توافرها حتى ينطبق وصف التدخل على سلوك معين ، ومن أهم هذه المعايير ما يلى :

### أ-الطابع المؤقت للسلوك التدخلى :

يرى أنصار هذا رأى أن التدخل يعتبر سلوكاً مؤقتاً ، أى أن له بداية وله نهاية ، وبالتالي فهو يختلف عن غيره من أنواع السلوك الدولى الأخرى مثل الاستعمار .<sup>(١)</sup> فالطرف المتدخل غالباً ما يسعى إلى تحقيق أهدافه ثم الخروج بعد ذلك من الدولة الهدف ، كما أن التدخل يصبح أمراً طبيعياً أو منتهياً عندما يصبح وجود الطرف المتدخل أمراً تقليدياً أو مألوفاً ، أو بمجرد أن تصبح نتائج التدخل مقبولة وراسخة حتى ولو ظل الطرف المتدخل موجوداً فى الدولة الهدف ، فى حين أن الاستعمار غالباً ما يقترن برغبة المستعمر فى البقاء فى الدولة المستعمرة<sup>(٢)</sup> ، وربما برغبته فى الاستيطان بها أو استيعابها بشكل كلى .

### ب-اقتصار التدخل على الشؤون الداخلية للدولة الهدف :

وهنا يذهب البعض إلى أن التدخل ينصرف إلى الشؤون الداخلية فقط فى الدولة الهدف . وعلى هذا الأساس ، فإن التدخل إنما يتمثل فى " تلك الأعمال أو التصرفات التى تحاول التأثير ليس على الشؤون الخارجية للدولة ، ولكن على شئونها الداخلية فقط " .<sup>(٣)</sup>

وفى هذا السياق يرى جيمس روزيناو James N. Rosenau - ويتفق معه فينسنت Vincent - أن التدخل سلوك غير مألوف يتجه إلى بنية السلطة فى الدولة الهدف من أجل الحفاظ عليها أو تغييرها أو حملها على اتباع سياسات معينة أو التخلي عن سياسات أخرى . ويحدد روزنو

=الدولية ، قد يمس بحيادها ، أو قد يفهم منه أنه يمثل تأييداً لأحد أطراف الصراع . حول مفهوم الحياد انظر : د. عبد الوهاب الكيالى (محرر) ، م س ذ ، ص ص ٥٩٤-٥٩٥ . وانظر أيضاً :

Alex de Wall, "Military Intervention in Africa :Intervention Unbound",  
www.sas.upenn.edu/African\_Studies/Hornet/milt\_intv.html

R. J. Vincent, **Nonintervention and International Order**, (Princeton, New Jersey: (١)  
Princeton University Press, 1974) P.13.

(٢) أحمد يوسف أحمد ، م س ذ ، ص ١٣ .

(٣) Mark Mallan , " The Principle of Non-Interference and the Future of Multinational  
Intervention in Africa " , **African Security Review** ( Pretoria: Institute for Security  
Studies, Vol.6, No.3, 1997)P.29.



هيكل السلطة بمؤسسات صنع القرارات الأساسية في الدولة أو بالأشخاص الذين يتخذون القرارات داخل تلك المؤسسات. (١)

غير أن الرأي السابق لم يسلم من النقد ، حيث إن قصر وصف التدخل على السلوكيات التي تؤثر على الشؤون الداخلية فقط في الدولة الهدف ، إنما يعبر عن منظور ضيق في النظر إلى استقلال الدولة وسيادتها ، وتجاهل إمكانية التدخل في الشؤون الخارجية للدولة ، بالرغم من كون سيادة الدولة ترتبط بشؤونها الداخلية والخارجية معاً .

### ج- اقتصار أدوات التدخل على استخدام القوة المسلحة :

ينظر معظم أنصار المدرسة القانونية التقليدية وجانب من المعاصرين إلى مفهوم التدخل على أنه استخدام القوة المسلحة ضد إرادة دولة أخرى . ويعتبر هؤلاء أن أي صورة للتدخل لا تتضمن استخدام القوة لا تعد تدخلاً . ويعد الفقيه جروسيوس من أهم أنصار هذا الرأي ، حيث إنه أطلق وصف التدخل على التصرفات المتسمة بالعنف ، وكان يعتبر تلك التصرفات بمثابة حرب عادية ، حيث لم يكن يرى أن هناك فرقاً بين التدخل والحرب ، وذلك استناداً إلى مقولة شيشرون " ليس هناك شيء وسط بين الحرب والسلام " . (٢) وهناك أيضاً اتجاه في الفقه الألماني يقصر مفهوم التدخل على التدخل القهري عن طريق استخدام دولة ما للقوة المسلحة ضد دولة أخرى . (٣) كما يحصر فريدريك بيرسون Frederic Pearson مفهوم التدخل في الشكل العسكري فقط دون سواه من الأشكال الأخرى . (٤)

ولعل الاعتماد على هذا المعيار من شأنه الخلط بين التدخل العسكري والحرب (٥) ، كما أن اعتبار أن التدخل العسكري فقط عن طريق استخدام القوة المسلحة هو الذي يؤثر في استقلال الدولة

(١) لمزيد من التفاصيل حول ذلك الرأي انظر : James N. Rosenau, op.cit., PP.292-297.

(٢) يعتبر جروسيوس من أوائل من تحدثوا عن مفهوم التدخل ، انظر : محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ٢٣ .

(٣) ولمزيد من التفاصيل حول هذا الاتجاه وأبرز مؤيديه انظر :

John A. Perkins, *The Prudent Peace: Law as Foreign Policy* (Chicago: University of Chicago Press, 1981) P.89.

(٤) عبير محمد بسيوني ، م س ذ ، ص ٩ .

(٥) تعرف الحرب بأنها صراع مسلح بين الدول بقصد فرض وجهة نظر سياسية أو تحقيق مصالح وطنية أو قومية معينة " . وقد نظم القانون الدولي قواعدها في مختلف مراحلها ، كما أنه لا بد من استخدام القوة المسلحة في حالة الحرب . أما بالنسبة للتدخل العسكري ، فهو لا يخضع لتنظيم قانوني دولي مثل الحرب . ولا يشترط بالضرورة الإعلان عنه قبل حدوثه أو الاعتراف به بعد حدوثه . والتدخل العسكري - بوجه عام - أضيق في نطاقه وأهدافه من الحرب ، فرغم كونه ينطوي على استخدام القوة المسلحة ، إلا أنه لا يصل إلى درجة الحرب، حيث تستهدف الحرب الغزو الإقليمي وتحطيم القوة العسكرية وتدمير البنية الأساسية للخصم أو إبادة في بعض =

وسيادتها من شأنه الخلط بين التدخل والعدوان ، وتجاهل الأدوات السياسية والاقتصادية والثقافية الأخرى ، التي قد يشكل استخدامها تهديداً لسيادة الدولة وسلامتها الإقليمية .<sup>(١)</sup>

د- توافر عنصر الإكراه فى العمل التدخلى :

يرى البعض أن معيار استخدام القوة المسلحة هو معيار ضرورى ولكنه غير كاف . ومن ثم ، يلزم لوصف سلوك معين بأنه سلوك تدخلى أن ينطوى ذلك السلوك على عنصر الإكراه أو الإكراه .<sup>(٢)</sup> فمجرد تدخل دولة ما عسكرياً فى شئون دولة أخرى ، لا يعنى أن تلك الدولة تنتهج سلوكاً تدخلياً إزاء هذه الدولة الأخرى . فقد تتدخل الدولة " أ " عسكرياً فى شئون الدولة " ب " بناء على طلب أو قبول الدولة " ب " ومن ثم لا يمكن وصف سلوك الدولة " أ " بأنه سلوك تدخلى لانتفاء بعد الإكراه أو الإكراه .

ومن أهم أنصار هذا الرأى Oudratt ، التى تعرف التدخل بأنه " عمل قسرى يستهدف تغيير سلوك أحد الأطراف أو أكثر فى الدولة محل التدخل ، عن طريق التهديد أو الاستخدام الفعلى للقوة المسلحة أو العقوبات الاقتصادية أو المحاكمات الجنائية .<sup>(٣)</sup> وهناك أيضاً نيل ماثيزون Neil Matheson ، الذى يرى " أن التدخل يتمثل فى استخدام الإكراه بصورة منتظمة من قبل فاعل دولى ما ضد دولة أخرى ، لإحداث تغيير أو لمنع تغيير فى النظام السياسى لهذه الدولة أو فى سياساتها الداخلية أو الخارجية " .<sup>(٤)</sup> كما يعرف بيلوف Beloff التدخل بأنه " محاولة من دولة

=الحالات ، بينما يسعى التدخل العسكرى فى الغالب إلى التأثير على إرادة الخصم أو السلطة السياسية فى الدولة الهدف . انظر فى هذا الشأن : محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ص ٤٧-٤٩ .

(١) عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة العدوان - فى قرارها رقم ٣٣١٤ - الصادر فى ديسمبر ١٩٧٤ بأنه " استخدام القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسى أو أى صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة " . ونظراً لأن سيادة الدولة أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسى يمكن أن تتهدد عن طريق استخدام الأدوات السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية ، بدون استخدام القوة المسلحة ، فإنه يمكن القول بأن التدخل العسكرى هو أحد مظاهر العدوان ، وأن ظاهرة التدخل أكثر اتساعاً من ظاهرة العدوان ، أى أن كل عدوان هو تدخل وليس كل تدخل يعد عدواناً . انظر : محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ص ٢٧-٢٨ ، وانظر أيضاً : نجاة قصار ، " الحدود القانونية لاستخدام القوة الدولية من خلال ممارسة الأمم المتحدة " ، المجلة المصرية للقانون الدولى (القاهرة : الجمعية المصرية للقانون الدولى ، المجلد ٣١ ، ١٩٧٥) ص ٢٤١-٢٤٢ .

(٢) J.Hare & Corey Joynt, " Intervention " , in Lawrence Freedman (ed.) , War (Oxford & New York: Oxford University Press, 1974) P.182.

(٣) Chantal de Jonge Oudratt , " Humanitarian Intervention : The Lessons Learned " ( Current History ( Philadelphia:Current History Inc & Events Pub. Co., Vol.99, No.641, December 2000) P.419.

(٤) عبير محمد بسيونى ، م س ذ ، ص ٩ .



للتأثير على البنيان الداخلى أو السلوك الخارجى لدولة أخرى ، من خلال درجات متنوعة من الإكراه " .<sup>(١)</sup> ويرى فريدمان أيضاً أن التدخل يعنى " التدخل الإكراهى فى الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة ما بشكل ينال من استقلالها " .<sup>(٢)</sup> وهناك من يعتبر التدخل عملاً ديكـتاتورياً ينطوى على استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها ضد دولة ما ، بشكل يمثل تقويضاً لإرادتها وانتقاصاً من سيادتها .<sup>(٣)</sup> وفى ذات الاتجاه يرى البعض أن التدخل يعنى " التدخل الإكراهى فى نطاق اختصاص دولة ذات سيادة أو مجتمع سياسى مستقل " .<sup>(٤)</sup>

وفى هذا السياق يميز البعض بين التدخل الذى ينطوى على الإكراه أو الإجبار ، وغيره من التفاعلات غير الجبرية مثل التأثير أو النفوذ Influence ، الذى يقتصر على محاولات فرض النفوذ على دولة أخرى من خلال الممارسات الدبلوماسية فقط ، وكذا الارتباط أو التشابك Involvement ، والذى ينصرف إلى قيام دولة بعمل داخل إقليم دولة أخرى ، بهدف تحقيق غاية مشتركة ، وباستخدام وسيلة مقبولة من الطرفين .<sup>(٥)</sup>

والحقيقة ، إن هذا المعيار يتسم بالغموض ، إذ ليس من اليسير دائماً التحقق من توافر عنصر الإكراه ، فالدولة قد تتبع سلوكاً ما بشكل يبدو طوعياً فى الظاهر ، مع أنها قد تكون مكرهة على القيام به فى الواقع ، خشية التعرض للعقاب المرتبط بعدم القيام بذلك السلوك ، ومن ثم يصعب التمييز فى كثير من الأحوال بين الأعمال التى تقوم بها الدولة طوعاً وتلك التى تقوم بها إجبارياً .  
هـ- توافر درجة معينة من الجسامة فى السلوك التدخلى :

يرى البعض أنه لا يجب إطلاق وصف التدخل إلا على الأعمال التى تتسم بدرجة كبيرة من الجسامة . وهنا يعرف التدخل بأنه " عمل إرادى على درجة من الجسامة - أيا كانت طبيعته عسكرية أو اقتصادية أو سياسية - يباشره شخص قانونى دولى بغية حرمان الدولة المعنية من التمتع باستقلالها " .<sup>(٦)</sup> ولكن ، يبدو من الوهلة الأولى أن ثمة صعوبة فى تقدير درجة الجسامة المرتبطة بسلوك الدولة المتدخلة ، حيث إن الحكم على درجة الجسامة مسألة تقديرية يصعب قياسها بشكل دقيق .

(١) Max Bellof , " Reflections on Intervention " , Journal of International Affairs (New York : School of International and Public Affairs , Vol.XXII , No.2, 1968)P.198.

(٢) أحمد يوسف أحمد ، م س ذ ، ص ١٠ .

(٣) أمير كمال محمد ، م س ذ ، ص ١ .

(٤) Mark Mallan , " The Principle of Non-Intervention ... " , op.cit.,P.29.

(٥) أحمد يوسف أحمد ، م س ذ ، ص ١٠ .

(٦) محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ٢٩ .



وأمام تعدد اتجاهات تحديد مفهوم التدخل ، وفى ظل الانتقادات التى وجهت إليها ، سعى الباحث إلى تحديد مفهوم التدخل الذى سوف يستخدمه فى إطار هذه الدراسة بشكل توفيقى ، يأخذ فى حسبانته الاتجاهات السابقة . وفى هذا الإطار ينصرف مفهوم التدخل فى إطار هذه الدراسة إلى (الأعمال الإرادية المباشرة وغير المباشرة ، التى يقوم بها شخص قانونى دولى ، والتى يكون من شأنها التأثير على إرادة دولة ما فى ممارسة سيادتها على المستويين الداخلى والخارجى ، وذلك بصرف النظر عن أداة التدخل ، أو قبول الدولة الهدف أو عدم قبولها للتدخل) .

ويشمل المفهوم السابق العناصر الآتية :

- ١- إن التدخل ينطوى على عمل إرادى .
  - ٢- إن التدخل قد يكون مباشراً أو غير مباشر .
  - ٣- إن التدخل سلوك يباشره شخص قانونى دولى ( دولة أو منظمة دولية ) .
  - ٤- إن التدخل ينصرف إلى الشؤون الداخلية والخارجية للدولة الهدف .
  - ٥- إن التدخل لا يقتصر على استخدام الأداة العسكرية فقط ، وإنما يشمل أدوات أخرى سياسية ، واقتصادية ، وغيرها .
  - ٦- إن وصف التدخل لا يتوقف على قبول أو عدم القبول الدولة الهدف له .
- وبوجه عام ، سوف يلتزم الباحث بهذا المفهوم للتدخل ، مع التأكيد على أن التطبيق سوف يقتصر على التدخل العسكرى الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة .

## المطلب الثانى

### تحديد مفهوم الصراع الداخلى

إن تحديد مفهوم الصراع الداخلى يقتضى إلقاء الضوء على الاتجاهات الأساسية التى تصدت لتحديد هذا المفهوم ، وكذا الاتجاهات التى سعت للتمييز بينه وبين الصراع الدولى . وفيما يلى يتم تناول تلك الاتجاهات :

أولاً- اتجاهات تحديد مفهوم الصراع الداخلى :

الاتجاه الأول : ويركز على النطاق الجغرافى الذى يحدث الصراع فى إطاره . ويرى أن الصراع الداخلى هو ذلك الصراع الذى يحدث داخل حدود دولة واحدة بالأساس ، بصرف النظر عما إذا كان لذلك الصراع امتداد خارج حدود تلك الدولة . ومن أهم أنصار ذلك الاتجاه كارل دويتش الذى يقول إنه " فى حالة الصراع الداخلى فإننا نركز بالأساس على 'الجسد الداخلى' للدولة ، ومن ثم فإننا

نقبل حدود الدولة أو الوحدة السياسية محل الصراع باعتبارها شيئاً غير قابل للتغيير " .<sup>(١)</sup> وفي ذات الاتجاه يرى البعض أن الصراع الداخلي هو الصراع الذي يقع داخل حدود دولة واحدة ، بغض النظر عن وجود أو عدم وجود دعم خارجي لجماعة أو أكثر من المشاركين في هذا الصراع<sup>(٢)</sup> ، أو هو الصراع الذي تخوض فيه القوات المسلحة لدولة ما مواجهة مسلحة مع فئة أو بعض الفئات داخل ترابها الوطني .<sup>(٣)</sup>

الاتجاه الثاني : ويركز على مستوى العنف الذي ينطوي عليه الصراع الداخلي وعلى الأسباب الدافعة إليه . ويرى أن الصراعات الداخلية هي تلك الصراعات العنيفة ، والتي تتجم عن العوامل المحلية بشكل أساسي . ومن أنصار هذا الاتجاه مايكل براون الذي يرى أن الصراع الداخلي هو مفهوم ينصرف إلى النزاعات السياسية العنيفة أو التي يحتمل أن تكون عنيفة ، والتي تحدث داخل حدود دولة واحدة ، والتي يمكن إرجاع أصولها بشكل مبدئي إلى العوامل المحلية أكثر من العوامل النظامية .<sup>(٤)</sup>

وفي إطار نفس الاتجاه ، يرى البعض أن الصراع الداخلي هو تناقض صراعي على مصالح حكومية أو إقليمية ، تستخدم فيه القوة المسلحة من قبل طرفين أحدهما على الأقل حكومة الدولة ، وينتج عنه ٢٥ قتيلاً على الأقل في العام .<sup>(٥)</sup>

(١) Karl W. Deutsch, " External Intervention in Internal War " in Harry Eckstein (ed.) **internal War: Problems & Approaches** (New York & London: The Free Press & Collier- Macmillan Limited, 1964) P. 100.

(٢) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في أفريقيا (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ط١ ، ٢٠٠١) ص ٢٥ . وأنظر أيضاً : د. حازم محمد عتلم ، قانون النزاعات الدولية : المدخل - النطاق الزمني (الكويت : مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٩٤) ص ١٥٢ .

(٣) عامر الزمالي ، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني (تونس : المعهد العربي لحقوق الإنسان ، ط١ ، ١٩٩٣) ص ٣٧

(٤) وتتضمن الأسباب النظامية : النماذج المتغيرة لعلاقات التحالف ، والتقدم المفاجئ أو التطور في التقنية أو التكنولوجيا العسكرية . انظر في هذا الشأن :

Michael E. Brown (ed.), **The International Dimension of Internal Conflict** (Cambridge & London: The MIT Press, C.S.I.A Studies in International Security, 1996) PP.1-2.

(٥) وفي هذا السياق ، تصنف الصراعات الداخلية وفقاً لمعيار مزدوج لمعدل القتلى ، أولهما يتم حسابه على أسس سنوي ، والآخر يحتسب على أساس المدة الكلية للصراع . وهنا يمكن التمييز بين الصراعات الصغرى ، وهي الصراعات التي يزيد فيها عدد القتلى عن ٢٥ قتيلاً في العام ، بينما يقل عدد القتلى عن ١٠٠٠ قتيلاً طوال مدة الصراع ، والصراعات المتوسطة ، وهي الصراعات التي يقل فيها عدد القتلى عن ١٠٠٠ قتيلاً في سنة معينة ، بينما يزيد فيها عدد القتلى عن ١٠٠٠ قتيلاً طوال مدة الصراع ، والصراعات الكبرى ، وهي الصراعات التي يزيد فيها عدد القتلى عن ١٠٠٠ في سنة معينة ، كما يزيد عدد قتلاها عن ١٠٠٠ طوال مدة الصراع . انظر : =

**الاتجاه الثالث :** ويستند في تحديده للصراع الداخلي إلى القانون الذي يحكم ذلك الصراع . ويرى أن الصراع الداخلي هو الصراع الذي يحدث في إقليم دولة ما ، والذي تطبق بشأنه أحكام المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع الخاصة بمعاملة أسرى الحروب لعام ١٩٤٩ ، وكذا أحكام البرتوكول الثاني الصادر عام ١٩٧٧ والملحق بهذه الاتفاقيات .<sup>(١)</sup>

**الاتجاه الرابع :** ويربط بين تعريف الصراع الداخلي والنتائج الناجمة عنه . وفي هذا الإطار يعرف البعض الصراع الداخلي بأنه تلك الحالة التي ينتج عنها انهيار أو تعطل في النظام الاجتماعي والسياسي القائم ، دون أن يصحبه بالضرورة بروز نظام بديل ، وذلك مثلما حدث في كل من لبنان والصومال .<sup>(٢)</sup>

**الاتجاه الخامس :** ويتناول مفهوم الصراع الداخلي من خلال تحديد الظروف الموضوعية التي تؤدي لحدوثه . ومن ثم فإن الصراع الداخلي يندلع عندما تلاحظ مجموعتان أو أكثر داخل النظام السياسي أن مصالحها متناقضة ، وبالتالي تسعى لتحقيق أهدافها من خلال أساليب من شأنها الإضرار بالمجموعات الأخرى .<sup>(٣)</sup>

#### ثانياً- الأشكال الرئيسية للصراع الداخلي :

يميز الباحثون بين عدد من الأشكال الرئيسية للصراع الداخلي ، حيث يميز كارل دويتش بين أشكال عديدة أهمها : الحروب الأهلية ، الثورات ، حروب العصابات<sup>(٤)</sup> ، بينما يقسم مايكل براون تلك الصراعات حسب مستوى العنف إلى : الحملات الإرهابية التي تنطوي على مستويات منخفضة من العنف ، وحروب العصابات والتمردات والصراعات الإثنية والحركات الانفصالية والثورات التي تنطوي على قدر أكبر من العنف ، ثم الحرب الأهلية الشاملة التي قد يصل مستوى العنف فيها إلى حد الإبادة الجماعية للعدو<sup>(٥)</sup> ، في حين يرى البعض الآخر أن الصراعات الداخلية تشمل طائفة متنوعة من صور التمرد المسلح ضد حكومة الدولة ومن أبرزها : التظاهرات ، والقتال والاضطرابات وأعمال الشغب ، والعصيان المسلح ، والحروب الأهلية .<sup>(٦)</sup>

---

M.Shllenberg (ed.) *States in Armed Conflicts* (Uppsala, Department of Peace and = Conflict Research, 1996) P.P12-23.

(١) مسعد عبد الرحمن زيدان ، م س ذ ، ص ١٧ .

(٢) أنظر : مركز دراسات الجزيرة ، " أنواع الصراع ومفهومه " ، ص ١ ، على الموقع التالي : <http://www.aljazeera.net/in depth/fights/2001/12/12-30.htm>

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٤) Karl W. Deutsch, *op.cit.*, P.100.

(٥) Michael Brown (ed.), *op.cit.*, PP.1-2.

(٦) د. حازم محمد عتلم ، م س ذ ، ص ١٥٢ .



ونظراً لتعدد اتجاهات تحديد أشكال الصراع الداخلى ، فقد سعى الباحث إلى تحديد تلك الأشكال ، حسب مستوى العنف المصاحب لها ، وطبيعة ودرجة التنظيم العسكرى للأطراف المتصارعة ، والأهداف المراد تحقيقها ، والقانون الذى ينظمها ، .. الخ . ومن ثم يمكن التمييز بين عدد من الأشكال الرئيسية للصراعات الداخلية ، رغم ما قد يوجد من تداخل بينها ، وذلك على النحو التالى :

#### أ- التوتر (Tension) :

وهو حالة من القلق السياسى أو الاجتماعى - أو هما معاً - التى تحدث داخل الدولة . والتى يتم التعبير عنها بصورة سلمية من خلال وسائل مثل : المظاهرات ، والمؤتمرات التى تعقد بهدف معارضة الحكومة . وقد يكون التوتر فى صورة تعبئة من جانب فئات أو جماعات عرقية أو سياسية أو دينية داخل الدولة ضد بعضها البعض خارج إطار القواعد الدستورية . ويتم التعامل مع التوتر من خلال القواعد القانونية الداخلية للدول ، بعيداً عن عمليات التدويل .<sup>(١)</sup> وعادة ما تلجأ الحكومات فى مواجهة تلك التوترات إلى فرض حالة الطوارئ والاعتقال السياسى والمحاكمات القضائية .

#### ب- الاضطراب (Turbulence) :

يمثل الاضطراب مرحلة تالية للتوتر - أو مصاحبة له أحياناً - ويسعى القائلون به إلى زعزعة الاستقرار والأمن الداخلى ونشر الفوضى داخل الدولة . وغالباً ما يكون الاضطراب محدوداً فى أهدافه ونطاقه المكانى والزمنى ، وخاصة فى بدايته ، حيث لا يكون مرتبطاً بتنظيم معين . ولكن مع زيادة مستوى العنف المصاحب للاضطراب ، وانتظام القائمين به فى إطار تنظيم متماسك ، ذو تسلسل قيادى محدد وأهداف واضحة ، فإنه يتحول إلى صراع داخلى مسلح ، يجب أن يلتزم أطرافه بأحكام القانون الدولى الإنسانى ، كما يمكن للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التعامل حينئذ مع ذلك الصراع .<sup>(٢)</sup>

وعادة ما تعتمد الحكومة على قوات الشرطة الداخلية - وربما القوات المسلحة فى بعض الأحيان - من أجل مواجهة الاضطراب وإعادة النظام الداخلى إلى نصابه .<sup>(٣)</sup>

#### ج - التمرد (Rebellion) :

ويقصد به الرفض أو المقاومة من جانب أقلية معينة للنظام الحاكم ، بهدف تغيير هذا النظام أو إرغامه على الاستجابة لمطالب المتمردين ، سواء كان ذلك راجعاً لعدم تقبل إيديولوجية النظام

(١) مسعد عبد الرحمن زيدان ، م س ذ ، ص ص ٥٠ - ٥١ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحتين .

(٣) عامر الزمالي ، م س ذ ، ص ٤١ .

ومقولاته ، أم كان راجعاً لأسباب أخرى مثل سلطوية النظام أو فسادة أو تبنيه لسياسات تمييزية لصالح جماعات معينة في المجتمع على حساب باقي الجماعات ، أو انتهاجه لسياسات لا تتسق مع رغبات و تطلعات الشعب ككل أو بعض قطاعاته ، وخاصة الجيش باعتباره الجهة التي تملك عناصر القوة المسلحة . ويمثل التمرد تهديداً للنظام الحاكم في الدولة ، خاصة إذا اقترن باستخدام السلاح بهدف الإطاحة بهذا النظام عن طريق انقلاب عسكري ، أو إذا طال أمده استناداً إلى دعم أجنبي معادي .<sup>(١)</sup>

وقد يستخدم مصطلح التمرد في الأدبيات السياسية والتاريخية ليعنى الثورة ، وهو استخدام غير دقيق لأن التمرد يعبر عن حالة سلبية و رفضية ، بينما تعبر الثورة عن نظرة إيجابية تستهدف بناء نظام جديد .<sup>(٢)</sup>

#### د - الانقلاب العسكري (Military Coup) :

ويعرف الانقلاب العسكري بأنه عمل سريع ومفاجئ وعنيف يستهدف الإطاحة بالنظام الحاكم تقوم به مجموعة من الفئات تحتل مراكز عليا في سلم المراتب في الحكومة أو داخل أجهزة القوة في الدولة كالقوات المسلحة وقوات الشرطة .<sup>(٣)</sup>

ويختلف الانقلاب عن الثورة ، فغالباً ما يكون التنافس على السلطة هو المحرك الأساسي للانقلاب ، كما أن التغير الناجم عن الانقلاب غالباً ما يقتصر على تغيير الطبقة أو النخبة الحاكمة ، دون مساس بجوهر النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، كما هو الحال بالنسبة للتغيرات الناجمة عن الثورات ، بيد أن ذلك لا ينفي إمكانية حدوث تغييرات في بنية السلطة والمجتمع نتيجة للانقلابات ، كما لا ينفي وجود حالات تكون فيها الانقلابات بمثابة ثورات إجهاضية للثورات الحقيقية .<sup>(٤)</sup>

كما يختلف الانقلاب عن الحرب الأهلية ، سواء من حيث نطاق الصراع الذي يكون أكثر اتساعاً في حالة الحرب الأهلية ، والتي قد تمتد لتشمل مختلف أقاليم الدولة ، بل ودول الجوار أيضاً ، وأيضاً من حيث أعداد الضحايا ، الذين يكونون أقل عدداً في حالة الانقلاب مقارنة بالحرب

(١) حول مفهوم التمرد انظر : أحمد فؤاد محمد رسلان ، نظرية الصراع الدولي : دراسة في تطور الأسرة الدولية في العالم المعاصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ . ص ٤٦٧ ، وانظر أيضاً : د. عبد الوهاب الكيالي (محرر) ، م س ذ ، ص ٨٧٥ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٣) كان دعم الدول للانقلابات العسكرية في الدول الأخرى يمثل أحد الأساليب البارزة للتدخل أثناء الحرب الباردة ، مثلما حدث في فيتنام الجنوبية وإيران وكمبوديا واليونان وإثيوبيا . انظر في هذا الشأن ، أحمد فؤاد محمد رسلان ، م س ذ ، ص ص ٤٦٩-٤٧٠ .

(٤) د. عبد الوهاب الكيالي ، م س ذ ، ص ص ٢٧٢-٣٧٣ .

الأهلية ، التي تتجاوز تأثيراتها العسكريين لتشمل المدنيين أيضاً ، وذلك بمستويات قد تصل إلى حد الإبادة الجماعية وتدمير الأصول الاقتصادية والبنية الأساسية .<sup>(١)</sup>

#### ه - حرب العصابات (Guerilla Warfare) : <sup>(٢)</sup>

وهي حرب تسعى إلى تحقيق أهداف محدودة في الغالب . ولا تعتمد على استخدام الأساليب النظامية للحرب التقليدية - خاصة في مراحلها الأولى والوسيط - وإنما تعتمد أساساً على المناوشات ، والكر والفر والهجمات السريعة ، وغيرها من الأساليب التي تنطوي على قدر كبير من العشوائية . كما تتسم حرب العصابات بغياب التكافؤ بين طرفيها من حيث القدرات وحجم القوات العسكرية . إذ يكون هناك تفوق كبير للقدرات العسكرية الحكومية ، كما يتناسب حجم قوات المعارضة عكسياً مع حجم القوات الحكومية ، فعندما يكون الخصم متفوقاً بشكل ملحوظ ، تقسم العصابات نفسها إلى مجموعات صغيرة جداً والعكس صحيح . ومن ثم فإن حرب العصابات هي حرب لا تحتاج إلى حشد قدر كبير من القوات أو الأسلحة والمعدات الحربية ، حيث تستمد قوات المعارضة قدرتها على البقاء والاستمرار من تنظيمها البدائي البسيط ، ولهذا تستمد حروب العصابات فاعليتها من ضعفها الذاتي . أما في مراحلها النهائية ، فإنها يمكن أن تتخذ طابعاً تقليدياً بهدف إلحاق الهزيمة بالقوات الحكومية ، وذلك من خلال تبني المعارضة لوسائل تقليدية نظامية مشابهة لتلك التي تعتمد عليها القوات الحكومية ذاتها .<sup>(٣)</sup>

وتختلف حرب العصابات عن الحرب الأهلية ، إذ تقوم الحرب الأهلية منذ بدايتها على مبادئ الحرب النظامية التقليدية ، سواء من حيث أساليب القتال المتبعة أو تمركز قوات المعارضة في مناطق محددة ، في حين أن قوات المعارضة في حروب العصابات عادة ما لا تتركز في مناطق محددة ، كما أنها تفتقر إلى قواعد ثابتة تنطلق منها في شن هجماتها ، حيث تلجأ بشكل شبه مستمر إلى تغيير أماكنها في ضوء أهدافها المرحلية وتطورات الصراع . ومن جهة أخرى ، فإن الحروب الأهلية غالباً ما تكون أوسع نطاقاً من حروب العصابات ، سواء من حيث مستوى العنف ، أو حجم

<sup>(١)</sup> Yusuf Bangura, " Comments on Regional Security and the War in Congo ", in Mwesiga Baregu (ed.), **Crisis in the Democratic Republic of Congo** (Harare: SAPES Trust, 1999) P.15.

<sup>(٢)</sup> أطلق مفهوم Guerrilla للدلالة على فئة من المقاتلين الذين يديرون حرباً بوسائل أو في ظروف مختلفة عن الظروف المعتادة للحرب التقليدية . ويعرف البعض حرب العصابات بأنها حرب " القتال والهرب بعيداً " . ويستخدم هذا المفهوم أيضاً للدلالة على حركات المقاومة وأعمال الثوار . ولمزيد من التفاصيل انظر : صلاح الدين محمود عامر ، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي مع إشارة خاصة إلى أسس الشرعية الدولية للمقاومة الفلسطينية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٣٠ وما بعدها .

<sup>(٣)</sup> أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في أفريقيا ، م س ذ ، ص ٤٤ .



التدمير أو نطاق الانتشار . بالإضافة إلى أنه فى الحروب الأهلية يوجد نوع من التكافؤ النسبى بين قوات المعارضة والقوات الحكومية ، وهى سمة غير متوافرة فى حروب العصابات .

#### و- الثورة (Revolution) :

هناك تعريفات عديدة لمفهوم الثورة . وتدور معظمها حول أن الثورة تعبر عن تغيرات جذرية فى البنيان السياسى والاجتماعى والاقتصادى القائم ، وأنها تمثل طفرة فى التاريخ الإنسانى . ويرى البعض أن مفهوم الثورة فى أحد أهم تعريفاته يشير إلى تلك " الحالة التى تتضمن تغييراً سريعاً فى بنية السلطة السياسية القائمة داخل الدولة من خلال العنف ، بهدف إحداث تغيير اجتماعى جذرى ، وعن طريق حشد المساندة الشعبية " .<sup>(١)</sup>

وتحدث الثورات لأسباب متباينة مثل : وجود فجوات اجتماعية أو اقتصادية فى المجتمع السياسى ، و الرغبة فى التحديث الاجتماعى والاقتصادى ، وحدث انهيار فى المجتمع نتيجة الصراع بين القيم الثقافية والحضارية التقليدية والحديثة ، وعدم قدرة النظام السياسى القائم على الاستجابة المرنة لمطالب التغيير ، وضعف فاعلية الضبط السياسى وافتقار النظام السياسى لقنوات المشاركة السياسية والتعبير عن الرأى والنقد .<sup>(٢)</sup>

وتختلف الثورة عن الحرب الأهلية فى أنها لا تنطوى على مستوى مماثل من الصراع والعنف كما هو الحال بالنسبة للحرب الأهلية . بل إن هناك بعض الثورات السلمية التى تعرف "بالثورات البيضاء" ، ومنها الثورة الإنجليزية ضد الملكية المطلقة عام ١٨٦٨ ، وثورة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ فى مصر .<sup>(٣)</sup> كما أن الحرب الأهلية لا تستهدف بالضرورة تغيير الهياكل الاجتماعية والسياسية داخل الدولة كما هو الحال بالنسبة للثورة ، وإنما تسعى جماعات المعارضة فى الحروب الأهلية إلى تحقيق أهداف أقل نطاقاً من إحداث التغيير الشامل . غير أن الثورة قد تتشابه - إلى حد بعيد - مع الحرب الأهلية عندما تنشأ من أسفل ، فى صورة حركة جماهيرية منظمة تستخدم الأساليب العسكرية التقليدية ، بهدف إسقاط النظام الحاكم وتغيير الهياكل الاجتماعية والسياسية فى الدولة .<sup>(٤)</sup> ومن أمثلة هذا النوع من الثورات ، ثورة الشعب الرومانى ضد نظام شاوشيسكو فى ديسمبر ١٩٨٩ ، التى أطاحت بالنظام من ناحية ، و حولت رومانيا من الشيوعية إلى الليبرالية بشقيها السياسى والاقتصادى من ناحية أخرى .

(١) Robin Higham (ed.), Civil Wars in the Twentieth century (Lexington: The university Press of Kentucky, 1972) P.25.

(٢) أحمد فؤاد محمد رسلان ، م س ذ ، ص ٤٦٨ .

(٣) د. عبد الوهاب الكيالى (محرر) ، م س ذ ، ص ٨٨٢ .

(٤) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ٤٤ .

من أجل تحقيق مصالحها ، عن طريق استخدام الوحدات العسكرية التابعة لها فى مواجهة القوات الحكومية أو قوات الجماعات الإثنية الأخرى ، وذلك انطلاقاً من مناطق معينة تعتبرها الجماعة قاعدة تمركز لها .<sup>(١)</sup> وفى ذات الاتجاه يرى اوكو ادبا نولى أن الحرب الأهلية هى أحد أشكال الصراع الإثنى ، نظراً لأن العامل الإثنى يعتبر هو الدافع الأساسى وراء الحروب الأهلية فى كثير من الدول .<sup>(٢)</sup>

وهناك اتجاه خامس يسعى إلى تعريف الحرب الأهلية بشكل إجرائى ، مثل روى ليكليدر ، الذى ينظر للحرب الأهلية باعتبارها صراعاً بين فريقين أو أكثر يتمتع كل منهم بقدر ما من السيادة إزاء أتباعه ، كما أنها تتسم بوجود مقاومة فعالة فيما بين الأطراف المتصارعة ، مما يؤدى عادة إلى سقوط ما لا يقل عن ١٠٠٠ قتيلاً أو أكثر خلال العام الواحد ، مع ملاحظة أن الطرف الأضعف يستطيع أن يلحق بقوات خصمه خسائر لا تقل عن ٥% من الخسائر التى يتعرض لها فى المقابل .<sup>(٣)</sup> وفى ذات الاتجاه ينظر البعض للحرب الأهلية على أنها صراع داخلى مسلح ينجم عنه أكثر من ١٠٠٠ قتيلاً ، ويحدث داخل حدود دولة ذات سيادة ومُعترف بها ، ويمثل تحدياً لسيادة هذه الدولة ، ويتضمن طرفين أو أكثر ، أحدهما هو الحكومة ، أما الأطراف الأخرى فتتمثل فى جماعات التمرد المسلح القادرة على تنظيم وتصعيد أعمال المقاومة ضد الدولة .<sup>(٤)</sup>

ومن الجدير بالذكر ، إن الأشكال السابقة للصراعات الداخلية لا تزال مثاراً لكثير من المناقشات حول توصيفها وأبعادها ، ومدى إمكانية إدراجها ضمن نطاق الصراعات الداخلية من عدمه . وعلى سبيل المثال ، يستثنى البروتوكول الثانى الملحق باتفاقيات جنيف المشار إليها آنفاً التوترات والاضطرابات من نطاق قانون الصراعات الداخلية المسلحة ، وهو ما قد ينفى عنها صفة الصراع الداخلى ، بالرغم من أن الممارسات الواقعية تشير إلى أن هذين الشكليين من الصراع ربما ينجم عنهما قدر كبير من العنف ، خاصة عندما يتخذ الثوار أهدافاً أبعد فى مداها من الأهداف المبدئية للتوتر أو للاضطراب ، وهو ما يدفعهم إلى التجمع فى إطار تنظيمى أكثر تماسكاً وأوسع

(١) ولمزيد من التفصيلات حول هذا المفهوم انظر : تيد روبرت جار ، أقليات فى خطر ، تعريب مجدى عبد الحكيم وسامية الشامى (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٩٥) ص ص ١٠٧-١١١ .

(٢) اوكو ادبا نولى ، الصراع العرقى فى أفريقيا ، ترجمة عادل شعبان (القاهرة : مركز البحوث العربية للدراسات والنشر والتوثيق ، ١٩٩١) ص ص ٢٩-٣٠ .

(٣) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س د ، ص ٢٣ .

(٤) Ibrahim Elbadawi & Nicholas Sambanis , " Why are So Many Civil Wars in Africa ? Understanding and Preventing Violent Conflict " , Paper Presented to a Workshop Titled, **The Political Economy of Civil Wars**, Sponsored by the center for International Security and Cooperation, Stanford University, 10-12 August, 2001.P.5.



### س- الحرب الأهلية (Civil War) :

هناك العديد من الاتجاهات في تعريف الحرب الأهلية ، حيث يتبنى الاتجاه الأول تعريفاً واسعاً للغاية للحرب الأهلية ، ومن أنصاره جاكولين غرابان وجان بيرنار ، اللذان يعتبران أن كافة التوترات والنزاعات والحروب والإرهاب الدولي تندرج تحت ما يسمى " الحرب الأهلية الكونية " نظراً للثورة الهائلة في مجالات النقل والاتصالات ، والتي جعلت من جميع أشكال القتال في أي مكان في العالم أشبه بحرب أهلية يخوضها مواطنون من دولة واحدة .<sup>(١)</sup> وبالمثل يصف روبرت تريندل الحرب الباردة بأنها تمثل شكلاً من أشكال الحرب الأهلية الإثنية العالمية .<sup>(٢)</sup>

وهناك اتجاه ثان يرى أن الحرب الأهلية هي نزاع مسلح ينجم عن التصادم بين المصالح الكبرى التي لا يمكن حلها إلا بإراقة الدماء ، ومن ثم فالحرب الأهلية هي التطور الطبيعي للسياسة التي يختارها فريق من الناس عندما لا تسمح له السياسة العادية بتحقيق أهدافه .<sup>(٣)</sup>

وبالنسبة للاتجاه الثالث ، فيركز على أهداف الحروب الأهلية ومن أنصاره روبين هايام Robin Higham الذي يقول إن " الحرب الأهلية هي تلك الحالة التي يستخدم فيها العنف المسلح المنظم واسع النطاق ، داخل المجتمع الواحد ، بهدف تحدى سلطات الحكومة ومكانتها داخل النظام السياسى فى الدولة ، سواء بهدف الإطاحة بهذه الحكومة ، أو الحصول على الحكم الذاتى داخل الدولة ، أو الانفصال عنها " .<sup>(٤)</sup>

أما الاتجاه الرابع ، فهو يركز على الأبعاد الإثنية للحرب الأهلية ، ومن أهم أنصاره تيد روبرت جار ، الذي ينظر للحرب الأهلية باعتبارها أحد أشكال الثورة التي تقوم بها الجماعة الإثنية

(١) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ص ١٨ - ١٩ .

(٢) Robert C. Trundle, " Has Global Ethnic Conflict Superseded Cold War Ideology? ", *Studies in Conflict and Terrorism* (Washington: Taylor & Francis Group, No.19, 1996) P.P.93-99.

(٣) وهنا يميز شارل زور غيبب بين نمطين للحروب الأهلية : أولهما الحرب الأهلية التقليدية ، وهى نزاع داخلى ذو انعكاسات دولية محدودة ، حيث لا ينتقل صداها إلى المجتمع الدولي إلا بطريقة غير مباشرة . ومن ثم فلا تنطبق عليها قوانين الحرب ، كما لا تنطبق على المعارضة صفة المحاربين ، وإنما تتعامل معهم الحكومة الشرعية باعتبارهم متمردين أو مجرمين سياسيين ، إلا إذا اعترفت بهم كمحاربين ، حيث يمكن حينئذ تطبيق معظم قوانين الحرب على ذلك النزاع . أما ثانيهما فتمثله الحرب الأهلية الحديثة ، وهى بمثابة انعكاس داخلى لنزاع دولى . فالطابع الدولى لمعظم الصراعات الداخلية أصبح شديد الوضوح ، ومن ثم فسواء كانت الحرب الأهلية ناجمة عن الخلاف بين التكتلات والقوى الدولية أم نابعة من داخل الدولة ، فلا يمكن لهذه الحروب إلا أن تؤثر على المجتمع الدولي . انظر : شارل زور غيبب ، الحرب الأهلية ، ترجمة أحمد برو ( بيروت - باريس : منشورات عويدات ، ط ١ ، ١٩٨١ ) ص ص ١٩ - ٢٠ .

Robin Higham (ed.) op. cit, pp.18- 20.

(٤)



نطاقاً ، مما قد يحولهما إلى حرب أهلية تغطي كافة أقاليم الدولة ، ومن ثم تم أخذ هذين الشكليين في الاعتبار عند تصنيف الأشكال الرئيسية للصراعات الداخلية .

### ثالثاً- التمييز بين الصراع الداخلى والصراع الدولى :

هناك اتجاهين أساسيين فى التمييز بين الصراع الداخلى والصراع الدولى ، وفيما يلى يتم تناولهما :

**الاتجاه الأول :** ويعتمد فى تحديد ماهية الصراع على أطرافه الأساسيين . ويرى أن الصراع الدولى هو الصراع الذى ينشأ بين دولتين أو أكثر ، وينظمه القانون الدولى ، وفى إطاره يسعى كل طرف إلى المحافظة على مصالحه الوطنية <sup>(١)</sup> ، أو هو الصراع الذى يحدث حال قيام مواجهة بين القوات المسلحة لدولتين أو أكثر ، حتى ولو لم تعترف إحداهما رسمياً بحالة الحرب <sup>(٢)</sup> .

غير أن الاتجاه السابق قد تعرض للنقد ، نظراً لأن الصراعات الداخلية قد تتداخل مع الصراعات الدولية ، خاصة عندما تتضمن مواجهات مسلحة بين القوات الحكومية لأكثر من دولة ، كما هو الحال بالنسبة للصراع الدائر فى الكونغو الديمقراطية منذ ١٩٩٨ ، والذى يشهد مواجهات بين القوات الحكومية للكونغو الديمقراطية وبين قوات المتمردين من ناحية ، كما يشهد مواجهات بين القوات الحكومية وقوات رواندا وأوغندا وبوروندى التى تدعم المتمردين من ناحية ثانية ، بل إن هذا الصراع شهد أيضاً مواجهات بين قوات رواندا وأوغندا من جهة ، وقوات زيمبابوى وأنجولا وناميبيا التى تدعم الحكومة من جهة أخرى .

ولعل هذا الانتقاد يثير قضية مهمة تتعلق بأثر التدخل الخارجى فى الصراع الداخلى على صفة ذلك الصراع . وهنا يمكن التمييز بين أربعة وجهات نظر ، حيث تذهب وجهة النظر الأولى إلى أن التدخل الخارجى لا يؤثر على الصفة الداخلية للصراع ، بينما ترى وجهة النظر الثانية أن التدخل يدول الصراع عندما يحدث لصالح الثوار ، ولكنه لا يدوله عندما يحدث لصالح الحكومة القائمة ، أما وجهة النظر الثالثة فترى أن التدخل غير الشرعى هو الذى يدول الصراع نظراً لما يترتب عليه من تدخلات من جانب دول وأطراف خارجية أخرى ، وأخيراً تقول وجهة النظر الرابعة إن التدخل يدول الصراع فى كل الحالات <sup>(٣)</sup> .

ويتخذ البعض موقفاً توفيقياً - يؤيده الباحث - بين وجهات النظر السابقة ، فيشير إلى أن التدخل الخارجى لا ينفى عن الصراع الداخلى صفته الداخلية ، ولكن ذلك لا يعنى أن يظل الصراع

(١) د. محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولى العام : دراسة لضوابطه الأصولية ولأحكامه العامة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ط ٢ ، ١٩٦١) ص ٦٢٤ .

(٢) أحمد إبراهيم محمود ، م س ذ ، ص ٢٧ . وأنظر أيضاً : اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، دليل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن أنشطتها فى حالات النزاع ، جنيف ، ١٩٨٦ ، ص ٢٣ .

(٣) محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ٥٠ .

داخلياً خالصاً ، وإنما يصبح الصراع الداخلي فى تلك الحالة " صراع داخلى ذو أبعاد دولية " . ولعل هذا الرأى يتفق مع ما ذهبت إليه م ٣ المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ ، والبروتوكول الثانى الملحق بها فى عام ١٩٧٧ <sup>(١)</sup> ، كما أنه يتفق مع الممارسات الواقعية وقرارات المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة . <sup>(٢)</sup>

الاتجاه الثانى : وهو يميز بين الصراع الداخلى والصراع الدولى استناداً إلى القانون المطبق بشأنها ، فيذهب هذا الاتجاه إلى أن الصراعات الدولية هى تلك الصراعات التى يطبق بشأنها اتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩ والبروتوكول الأول الملحق بها والذى صدر عام ١٩٧٧ . أما الصراعات الداخلية فهى تلك الصراعات التى تطبق بشأنها المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف سالفه الذكر ، وكذا البروتوكول الثانى الملحق بها لعام ١٩٧٧ . <sup>(٣)</sup>

ويلاحظ ، إن المادة الثالثة المشتركة لم تضع شروطاً موضوعية لتحديد ماهية الصراع الداخلى ، بينما نص البروتوكول الثانى على ضرورة توافر ثلاثة شروط فى الصراع المسلح حتى يمكن وصفه بأنه صراع داخلى ، وهذه الشروط هى <sup>(٤)</sup> :

- أ- حد أدنى من العنف يتجاوز فى شدته التوترات والاضطرابات الداخلية .
  - ب- حد أدنى من التنظيم العسكرى ، بمعنى وجود قيادة مسئولة وقادرة على احترام قانون الحرب .
  - ج - حد أدنى من السيطرة على الأراضى بما يتيح القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة .
- وفى ظل الخلاف بين الاتجاهين السابقين ، اتخذ البعض موقفاً توفيقياً ، مؤكداً أنه من الخطأ الفصل الكامل بين الصراع الداخلى والصراع الدولى ، خاصة وأن الممارسات الواقعية تؤكد وجود قدر يعتد به من التدخل والترابط بينهما .

وعلى هذا الأساس فإن مفهوم الصراع الداخلى ينصرف فى رأى الباحث إلى ( تلك الصراعات العنيفة ، التى تحدث داخل حدود دولة ما ، نتيجة لأسباب داخلية بالأساس ، والتى تطبق بشأنها أحكام المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وكذا أحكام البروتوكول الثانى الملحق بهذه الاتفاقيات ، وذلك بصرف النظر عما إذا كانت لتلك الصراعات أبعاد أو آثار خارجية ) .

(١) مسعد عبد الرحمن ، م س د ، ص ١٣ .

(٢) وعلى سبيل المثال أدان مجلس الأمن الدولى تدخل صربيا فى الصراع فى البوسنة والهرسك ، مؤكداً على صفته كصراع داخلى مسلح ، رغم التدخل الخارجى فيه . انظر : المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٤) أنظر فى هذا الشأن : أحكام البروتوكول الثانى لعام ١٩٧٧ ، الملحق باتفاقيات جنيف الأربع الخاصة بمعاملة أسرى الحرب لعام ١٩٤٩ ، م ١ ، وانظر أيضاً م ٢٨ من هذا البروتوكول والتى تتعلق بحماية ضحايا الصراعات الداخلية .

## المبحث الثانى

### تحليل عملية التدخل فى الصراعات الداخلية

تتسم الصراعات الداخلية بوجود أبعاد دولية فى بنيتها ، وهو ما يفسر حدوث عملية التدخل فيها . وفى هذا الإطار ، تبدو أهمية تحليل عملية التدخل فى الصراعات الداخلية ، باعتبارها عملية معقدة ومتعددة الجوانب وتثير تساؤلات عديدة تتعلق بمحددات وأهداف التدخل فى تلك الصراعات ، وأشكال وأساليب التدخل فيها . وعلى هذا ينقسم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : محدّدات وأهداف التدخل .

المطلب الثانى : أشكال وأساليب التدخل .

#### المطلب الأول

##### محددات وأهداف التدخل

يهدف الباحث فى هذا المطلب إلى دراسة المحدّدات المختلفة التى تؤثر على صانع القرار ، عندما يتعين عليه اتخاذ قرار بالتدخل فى الصراعات الداخلية للدول الأخرى معين من عدمه ، كما يسعى إلى تحديد الأهداف الأساسية المتوخاة من التدخل ، فى حالة ما إذا صدر القرار بالتدخل ، وفيما يلى يتم تناول تلك المحدّدات والأهداف :

أولاً- محدّدات التدخل فى الصراعات الداخلية :

١- عدم الاستقرار الداخلى فى الدولة الهدف ، والافتراض الأساسى هنا هو أنه كلما زاد عدم الاستقرار فى الدولة الهدف ، كلما ازدادت فرص التدخل الخارجى فى صراعاتها الداخلية . ففى ظل ظروف عدم الاستقرار فى الدولة الهدف قد تتأثر مصالح الدول الأخرى بالسلب ، خاصة فى ظل تزايد التأثيرات العابرة للحدود ، وهو ما قد يدفع تلك الدول إلى التدخل فى الصراع الداخلى للدولة الهدف ، خاصة وأن قدرتها على مقاومة التدخلات الخارجية تقل بدرجة كبيرة فى ظل عدم استقرارها الداخلى ، وهو ما يوفر الحافز على التدخل .<sup>(١)</sup>

٢- المشكلات الداخلية فى الدولة المتدخلة ، فكلما زادت حدة تلك المشكلات فى دولة ما ، كلما زاد احتمال تدخلها فى الصراعات الداخلية للدول الأخرى ، بهدف نقل مظاهر عدم الاستقرار والعنف من داخل الدولة إلى خارجها .<sup>(٢)</sup> ويفسر البعض هذا الأمر استناداً إلى نظرية الحرب

(١) عبير محمد بسيونى ، م س ذ ، ص ص ١٢-١٣ .

(٢) أحمد فؤاد محمد رسلان ، م س ذ ، ص ٤٥٤ .



التحويلية (Diversionary War Theory) أو نظرية "كبح الفداء" ، ومفادها أنه عندما تتعرض دولة ما لحرب أهلية أو لأزمة سياسية حادة أو لمشكلات اقتصادية ما ، فإن نظامها الحاكم قد يسعى لإنهاء مشكلاته الداخلية عن طريق شن صراع مع أى عدو خارجى ، ومن ثم يتحول العدو الخارجى إلى كبش فداء ، من خلال تحميله المسؤولية بدون وجه حق عن المشكلات الداخلية للنظام الذى شن الحرب ، أو عن طريق استخدام الصراع معه كوسيلة لجذب انتباه المواطنين بعيداً عن المشكلات الداخلية .<sup>(١)</sup>

٣- الرغبة فى توسيع المجال الحيوى للدولة المتدخلة . وهنا يستند علماء الجيوبوليتكس إلى فكرة المجال الحيوى كمحدد للتدخل فى شئون الدول الأخرى .<sup>(٢)</sup> إذ يرى هؤلاء أن الدولة تشبه فى خصائصها الكائن الحى . فهى تشغل حيزاً معيناً تعيش عليه ، كما تنمو وتتقلص وينتهى أجلها بالوفاة . كما أنها تشبه الأدميين فى الانشغال الدائم بالكفاح المستمر من أجل البقاء وتوسيع مجالها الحيوى .<sup>(٣)</sup>

وتزداد الحاجة إلى توسيع المجال الحيوى عندما يزداد نمو السكان وتزداد كثافتهم فى الدولة ، إذ يؤدى ذلك إلى مشكلات عديدة ، نتيجة لزيادة الضغوط والمطالب السكانية التى يتعين على النظام الحاكم فى تلك الدولة مواجهتها . ومن ذلك زيادة الطلب على أنواع عديدة من الموارد ، وخاصة الأراضى ، ومطالبة النظام بتخفيف حدة الفقر ، وإيجاد الآلاف من فرص العمل وتوفير الخدمات ، .. إلخ . وهو ما قد يزيد من احتمالات التدخل فى الصراعات الداخلية للدول الأخرى ، كنوع من الاستجابة للضغوط الداخلية من أجل التوسع الإقليمى .

---

(١) لا تعنى هذه النظرية أن الصراع الداخلى لابد وأن يؤدى بالضرورة إلى التدخل الخارجى ، أو أن الصراعات الداخلية تسبق الحروب الدولية ، وإنما تعنى أن فرص التدخل الخارجى تزداد فى حالة وجود صراعات داخلية فى الدول المتدخلة . انظر : جرج كاشمان ، لماذا تنشب الحروب ؟ مدخل لنظريات الصراع الدولى ، ترجمة د. أحمد حمدى محمود (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ج ١ ، ١٩٩٦) ص ٢٢٢ .

(٢) ويعنى المجال الحيوى حرفياً "مكان للعيش" . ويرجع الأساس النظرى لفكرة المجال الحيوى إلى المفكر الاستراتيجى وعالم الجغرافيا السياسية الألمانى راتزل . وقد فسرت هذه الفكرة مشكلات ألمانيا خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين على أنها ترجع إلى فرض حدود قاصرة وغير عادلة عليها ، ومن ثم كان الحل هو التوسع باتجاه الدول الأوروبية . انظر فى هذا الشأن : بيتر تيلور و كولن فلنت ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، ترجمة عبد السلام رضوان و د . إسحاق عبيد (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، ج ١ ، ع ٢٨٢ ، يونيو ٢٠٠٢) ص ١٠٥ .

(٣) كان من أهم مؤيدى هذه الأفكار عالم الجغرافيا السياسية السويدى رودليف كيلين ، وكارل هاوسهونر أستاذ الجغرافيا السياسية فى جامعة ميونخ ، والمفكر رودلف هس الذى عرف هتلر بهذه الأفكار التى أوردها فى كتابته الشهير كفاحى ، كما حاول تطبيقها على أرض الواقع ، مما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية . انظر : جرج كاشمان ، م س ذ ، ص ٢١٤ .

٤- مدى القرب أو البعد الجغرافى بين الدولة المتدخلة والدولة الهدف ، حيث إن احتمال تدخل دولة ما فى شئون دولة أخرى يزداد كلما كانت الدولة المتدخلة قريبة جغرافيا من الدولة الهدف . ويفسر ذلك بأن قدرة الدولة المتدخلة على حشد قواتها المسلحة ونقلها وتقديم الدعم اللوجيستى لها - وهو الأهم - تزداد كلما ازداد التقارب بينها وبين الدولة الهدف . كما أن أثر الصراع الداخلى يتعاظم بصفة خاصة بالنسبة لدول الجوار ، بينما يقل الأثر نسبياً على الدول غير المجاورة ، أو الواقعة خارج نطاق الإقليم الذى تقع فيه الدولة محل الصراع . كما أن احتمالات التدخل الإثنى تزداد بين الدول المتجاورة ، مما يزيد من أهمية الصراع بالنسبة للأطراف المتدخلة ، ومن ثم تزداد احتمالات التدخل فى هذه الحالة .

غير أنه لا ينبغى أن يفهم من ذلك أن تأثير المحدد الجغرافى على قرار التدخل يعد تأثيراً مطلقاً ، فقد تحجم الدولة عن التدخل إذا لم تكن متأكدة من أن نتيجة التدخل سوف تكون فى صالحها ، أو إذا كانت التكاليف المتوقعة لتدخلها تفوق إمكانياتها ، كما أنه يمكن التدخل فى الصراعات الداخلية للدول البعيدة جغرافياً ، وذلك إذا توافرت أسباب تدفع لذلك ، خاصة وأن التقدم التكنولوجى قد أتاح قدراً أكبر من الحراك فى وسائل الاتصال والنقل ، ومن ثم قدرة أكبر على تحرير المتدخلين من القيود الجغرافية .

٥- الصورة القومية التى تتصورها الدولة لنفسها ، فالطريقة التى ينظر بها الحكام فى دولة ما لدولتهم ومكانتها العالمية أو الإقليمية تؤثر إلى حد كبير على موقفهم من التدخل فى الصراعات الداخلية للدول الأخرى . وعلى سبيل المثال ، يفسر البعض استعداد الولايات المتحدة للتدخل فى مناطق العالم المختلفة بتصور القيادات الأمريكية لدور بلدهم كدولة ذات مسئوليات خاصة فى النظام الدولى ، وأنها قائدة العالم الحر ومعدل الديمقراطية ، والمدافعة عن الحريات وعن حقوق الإنسان .<sup>(١)</sup>

٦- إدراك صانع القرار للموقف التدخلى ، ومن الافتراضات الأساسية فى هذا الشأن ما يلى<sup>(٢)</sup> :  
أ- قد يلجأ صانع القرار إلى التدخل إذا أدرك أن الظروف الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بالموقف تجعل من خيار التدخل أمراً حتمياً لا مفر منه . وهنا يؤكد البعض أن التدخل العسكرى يحدث عندما يدرك صانع القرار أنه لا مفر من استخدام القوة العسكرية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق أهداف معينة . ومن ثم فإنه بالرغم من الإقرار بعدم جواز التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، إلا أن هناك العديد من الدول التى لا تزال تدرج التدخل ضمن قائمة البدائل التى يمكن اللجوء إليها فى ظروف معينة .

(١) جرج كاشمان ، م س ذ ، ص ٩٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٩٧-١١٠ .



ب- قد يكون قرار التدخل ناجماً عن سوء إدراك صانع القرار لقدرات دولته وقدرات الخصم . فصانع القرار قلما يتدخل في صراع لا يتوقع الانتصار فيه ، ولكنه سيكون أكثر ميلاً إلى التدخل في صراعات الدول الأخرى إذا أدرك أن قدراته العسكرية تفوق قدرات خصمه ، وأن هذا الخصم لن يحظى بدعم خارجي يؤدي إلى تغير ميزان القوى لصالحه ، وأن عملية التدخل ستكون ميسرة من الناحية العسكرية ، وأنه لن يطرأ عليها مفاجآت غير متوقعة تحول دون تحقيق أهدافها ، مما يسهم في إنجاز عملية التدخل في وقت قصير . ومن المتوقع أن تمنح هذه المدركات صانع القرار شعوراً بالتفاؤل إزاء النتائج التي سوف تترتب على التدخل ، مما يدفعه إلى اتخاذ قرار التدخل .

ج- إن احتمالات التدخل تزداد إذا أدرك صانع القرار أن التدخل لن يترتب عليه أعباء اقتصادية كبيرة ، أو أنه سوف يحقق عوائد اقتصادية مغرية لصالح دولته أو لصالح قطاعات معينة فيها مثل قادة الجيش أو رجال الأعمال . ومن المنطقي أيضاً أن تقل احتمالات التدخل إذا أدرك صانع القرار أن تكاليف التدخل تفوق قدرات الدولة المتدخلة ، خاصة إذا كانت قدرات هذه الدولة محدودة أو غير كافية للقيام بعمل عسكري خارجي أساساً ، أو إذا كانت تفتقر إلى حلفاء آخرين يمكنهم دعم تدخلها العسكري .

والواقع ، إن سوء الإدراك ربما يدفع صانع القرار إلى اتخاذ قرار غير صائب بالتدخل ، وهو ما قد يترتب عليه عواقب وخيمة ، من المؤكد أنها لم تكن في تصور صانع القرار عند اتخاذ قرار التدخل ، وإلا لما أقدم عليه منذ البداية .

#### ثانياً- أهداف التدخل في الصراعات الداخلية :

هناك وجهات نظر متعددة في تحديد أهداف التدخل في الصراعات الداخلية . ويرى البعض مثل مايكل براون أن التدخل في الصراعات الداخلية للدول الأخرى لا يحدث بشكل آلي أو تلقائي، وإنما يحدث بغرض تحقيق أهداف معينة من أهمها : تخفيف حدة المعاناة الإنسانية واستعادة السلام والأمن الإقليمي (التدخل الحميد) ، وحماية المصالح الأمنية الوطنية (التدخل الدفاعي) ، وحماية الجماعات الإثنية التي ترتبط مع الدول المتدخلة بعلاقات خاصة (التدخل الوقائي) ، وتعظيم المصالح السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية (التدخل الانتهازي) .<sup>(١)</sup>

وبوجه عام ، يمكن تقسيم أهداف التدخل-من وجهة نظر الطرف المتدخل ومصلحه- إلى الأهداف الآتية :



### ١- إحلال السلم فى الدولة الهدف :

قد يحدث التدخل فى الصراعات الداخلية بهدف إحلال السلم فى الدولة الهدف . وقد يتم إحلال السلام عن طريق عمليات حفظ السلم ، التى يتولى فيها المتدخلون الفصل بين الأطراف المتحاربة أو الإشراف على تطبيق اتفاقيات السلام دون المشاركة فى القتال . وفى بعض الأحيان قد يضطر المتدخلون إلى فرض السلم عن طريق تقديم الدعم العسكرى المباشر أو غير المباشر لأحد أطراف الصراع ، بما يؤثر على توازن القوى العسكرية فى صالح هذا الطرف ، مما يدفع الطرف أو الأطراف الأخرى إلى الجلوس على مائدة المفاوضات ، بحثاً عن أنسب الصيغ أو البدائل المقترحة لتسوية ذلك الصراع وتحقيق السلام . وفى بعض الحالات قد يساهم المتدخلون فى عمليات بناء السلم بعد انتهاء الصراع .

### ٢- منع الإخلال بالنظام فى الدولة الهدف :

قد يكون الهدف من التدخل هو وضع حد لحالة الفوضى والإخلال بالنظام فى أراضى الدولة الهدف . وفى كثير من الأحيان قد تمثل ظروف الفوضى واختلال النظام فى الدولة الهدف تهديداً لاستقرار الدول الأخرى ، وخاصة إذا ارتبط الصراع الداخلى بتدفق اللاجئين إلى الدول الأخرى ، أو بحدوث انتهاكات لحدودها من جانب أطراف الصراع ، وهو ما قد يدفع هذه الدول - أو بعضها على الأقل - إلى التدخل لوضع حد لحالة الفوضى فى الدول محل الصراع ، ومن ثم لحماية مصالح الدول المتدخلة وضمان أمنها واستقرارها .

### ٣- المحافظة على بقاء النظام الحاكم فى الدولة الهدف :

أحياناً يكون الهدف من التدخل هو المحافظة على بقاء أو استمرار النظام الحاكم فى الدولة الهدف ، سواء لأن ذلك النظام قد وصل إلى السلطة بعد انتخابه بأسلوب ديمقراطى من جانب شعب هذه الدولة ، ومن ثم يكون التدخل من أجل الدفاع عن الديمقراطية ، وضمان احترام قواعد القانون الدولى ومواثيق وقرارات المنظمات الدولية ، التى تحظر استخدام القوة للإطاحة بالحكومات المنتخبة . وقد يحدث التدخل إلى جانب ذلك النظام ، نظراً لإيمانه بذات الإيديولوجية التى تؤمن بها الدولة المتدخلة ، كما هو الحال بالنسبة للتدخل السوفيتى فى المجر وتشيكوسلوفاكيا ، أو لأن استمرار ذلك النظام فى السلطة يتسق مع المصالح السياسية والاقتصادية للدولة المتدخلة .<sup>(١)</sup>

### ٤- تغيير النظام الحاكم فى الدولة الهدف :

يهدف المتدخلون فى بعض الأحيان إلى الإطاحة بالنظام الحاكم فى الدولة الهدف ، خاصة إذا كان استمراره فى السلطة يمثل تهديداً لمصالحهم ، سواء لأن ذلك النظام غير منتخب ديمقراطياً ، ومن ثم فهو نظام غير شرعى ولا يمثل الشعب الذى يحكمه ، وهنا يهدف التدخل إلى تغيير النظام الحاكم

(١) عبد الوهاب الكيالى (محرر) ، م س ذ ، ص ٧٠٥ .

واستبدال نظام ديموقراطي آخر به <sup>(١)</sup>. وقد ترجع الرغبة فى الإطاحة بذلك النظام إلى وجود علاقة عدائية بينه وبين المتدخلين ، أو لأن ذلك النظام يدعم أعداء الدول المتدخلة ، وبالتالي فهو يمثل تهديداً لأمنها ، أو نتيجة لتبنى ذلك النظام مخططات لزيادة قوة الدولة أو للتوسع الخارجى ، بما قد يؤدى إلى اختلال توازن القوى الدولى أو الإقليمى ، بشكل غير مرغوب فيه من وجهة نظر الدولة أو الدول المتدخلة .

وهناك العديد من الأمثلة التى تعبر عن هذه الحالات ومنها : تدخل تنزانيا فى أوغندا للإطاحة بنظام عيى أمين ، و تدخل فيتنام فى كمبوديا لإسقاط نظام الخمير الحمر فى كمبوديا ، وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية فى هايتى لتغيير الحكومة العسكرية فيها <sup>(٢)</sup>.

##### ٥- منع تصاعد الكوارث الإنسانية فى الدولة الهدف :

وهنا يسعى المتدخلون إلى منع تصاعد الكوارث الإنسانية فى الدولة الهدف ، وذلك عن طريق وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان فيها ، ووقف عمليات العنف ضد السكان ، وإقامة مناطق آمنة لهم ، وتأمين وصول مواد الإغاثة الإنسانية إليهم ، وإعادة توطينهم بعد انتهاء الصراع . وعادة ما تتضمن الفئات التى يستهدفها المتدخلون بالحماية الإنسانية سكان الدولة ككل ، أو إحدى الأقليات الإثنية أو الدينية الموجودة فيها ، والتى يشكل استمرار الصراع تهديداً لوجودها فى بعض الأحيان ، وكذا الرعايا الأجانب فى الدولة الهدف ، بما فى ذلك رعايا الدول المتدخلة بالطبع ، والموظفين الدوليين فى الدولة الهدف .

##### ٦- الرغبة فى بسط النفوذ والسيطرة :

وتعد هذه الرغبة من أهم الأسباب الحاكمة للكثير من التدخلات فى العصر الحديث ، خاصة من جانب الدول الكبرى ، لأن هذه الدول لها مصلحة سياسية فى السيطرة على الأحداث فى العديد من النظم الفرعية فى العالم ، سواء كانت هذه النظم الفرعية مجاورة لحدود هذه القوى الكبرى ، أو كانت بعيدة عنها . وقد برزت هذه الرغبة فى التدخل خلال مرحلة التوسع الاستعماري ، حيث كانت الدول تطالب بالتدخل أو ترى أن من حقها التدخل فى أى مكان فى العالم . وعلى سبيل المثال كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التى مارست عمليات التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الغربية أولاً ، ثم فى

(١) غالباً ما يكون الاستناد إلى هذا المبرر مجرد ستاراً لتحقيق أهداف أخرى ، حيث إنه قلما تتدخل الدول فى الصراعات الداخلية بهدف الإطاحة بالنظم غير الديموقراطية فى الدولة الهدف .

(٢) Myron Weiner and Rainer Munz , “ Migrants , Refugees and Foreign Policy : Prevention and Intervention “ ,Third World Quarterly (London:Center for Developing Areas Research , University of London, Vol.18, No.1, March 1997).



شئون الدول الأخرى التى لا تنتمى للعالم غير الغربى ، وذلك بعد ازدياد قوتها ، واتساع مفهومها لمصالحها الحيوية .<sup>(١)</sup>

#### ٧- إحباط تدخل الدول الأخرى :

فى بعض الحالات قد يمثل التدخل فى الصراعات الداخلية تهديداً لمصالح دول أخرى ، خاصة إذا كان التدخل يستهدف الإطاحة بنظام صديق لهذه الدول ، أو يسعى لتغيير خريطة توازن القوى الإقليمى فى غير صالحها ، أو إذا كان هذا التدخل يشكل تهديداً لمصالحها الاقتصادية ، أو لاستثماراتها وتجارتها مع الدولة الهدف ، أو كان من شأنه إطالة أمد الصراع وتبعيده بدرجة تؤثر على استقرار وأمن الدول الأخرى ذاتها .

وفى الحالات السابقة قد تسعى الدول الأخرى إلى إحباط المخططات التى يستهدفها ذلك التدخل ، أو القضاء على التهديدات التى يمثلها بالنسبة لمصالحها ولأمنها ، وذلك عن طريق التدخل المضاد Counter Intervention فى الصراعات الداخلية ، والذى من شأنه أيضاً إعانة الدولة الهدف على استعادة استقلالها وسيادتها الكاملة على إقليمها ومواطنيها.<sup>(٢)</sup>

ومن المتصور أن يكون التدخل مدفوعاً بواحد أو أكثر من الأهداف سالف الذكر ، وذلك بشكل متداخل ، فالدولة قد تتدخل فى الصراع الداخلى لدولة أخرى بهدف إحلال السلام ، ووقف الكوارث الإنسانية المرتبطة بتلك الصراعات ، وحماية أمنها الوطنى ، وبسط نفوذها وتدعيم مكانتها فى ذات الوقت . ومن المتصور أيضاً أن تختلف الأهداف المعلنة للتدخل عن أهدافه الحقيقية . فالدولة المتدخلة قد تبرر تدخلها باعتبارات إنسانية ، بينما يكون هدفها الحقيقى هو تحقيق أهداف استراتيجية أخرى من قبيل تثبيت أقدامها فى مواقع استراتيجية معينة فى الدولة الهدف .

### المطلب الثانى

#### أشكال وأساليب التدخل

يقصد بأشكال التدخل ، الصور التى تتخذها الدول للتدخل فى الصراعات الداخلية للدول الأخرى . أما أساليب التدخل ، فتتصرف إلى الطريقة التى يتم من خلالها التدخل فى تلك الصراعات . وفيما يلى عرض لأبرز تلك الأشكال والأساليب .

(١) عارض البعض الاتجاه الذى يطالب بالتدخل أو يدعى حق التدخل استناداً إلى مطالب السيطرة الإقليمية أو

الدولية ، وكان الاعتراض يستند إلى الأسس القانونية والأخلاقية ، حول هذا الأمر انظر :

William V. O'Brien, U.S. Military Intervention: Law and Morality (Beverly Hills / London: Sage Publication, 1979) P.10.

(٢) عبير محمد بسيونى ، م س ذ ، ص ١١ .



### أولاً- أشكال التدخل فى الصراعات الداخلية :

تمثل أشكال التدخل فى الصراعات الداخلية انعكاساً لأشكال التدخل فى شئون الدول بوجه عام ، سواء على المستوى النظرى أو العملى . ويختلف الباحثون فى تحديد تلك الأشكال ، نتيجة لاختلافهم فى تحديد المقصود بمفهوم التدخل ، وتباين المعايير التى يستند إليها الباحثون فى التمييز بين أشكال التدخل وبعضها .

وحسب تصور مفهوم التدخل يميز البعض بين تدخل خارجى وتدخل داخلى . ويعرف التدخل الخارجى بأنه التدخل فى العلاقات الخارجية لدولة أخرى دون رضائها . أما التدخل الداخلى فيقصد به التدخل بين الأطراف المتنازعة فى دولة أخرى . ووفقاً لأداة التدخل ، يمكن التمييز بين تدخل عسكرى وتدخل غير عسكرى (سياسى ، اقتصادى ، ثقافى ، دعائى ، .. إلخ) . وطبقاً لهدف التدخل يميز البعض بين تدخل هجومى وتدخل دفاعى . ويسعى التدخل الهجومى إلى تغيير نظام الحكم فى دولة معينة ، بينما يسعى التدخل الدفاعى إلى الإبقاء على ذلك النظام . وإذا نظرنا إلى أشكال التدخل من زاوية طبيعة الأطراف المتدخلة فيمكن التمييز بين تدخل تمارسه الدول بإرادتها المنفردة ، وتدخل تضطلع به المنظمات الدولية . ووفقاً لعدد الأطراف المتدخلة ، يمكن تقسيم أشكال التدخل إلى تدخل فردى وثنائى وجماعى ومتعدد الأطراف . وحسب علنية أو سرية التدخل ، يميز البعض بين تدخل مباشر وتدخل غير مباشر . ويتضمن التدخل المباشر : التدخل العسكرى ، والتدخل الدبلوماسى ، والتدخل الاقتصادى . أما التدخل غير المباشر فيشمل : تقديم الرشاوى ، والدعاية السرية المناهضة ، واغتيال المسؤولين ، والتخريب ، وحروب العصابات .. إلخ . وهناك الكثير من المعايير الأخرى التى يمكن الاستناد إليها فى التمييز بين أشكال التدخل المختلفة .<sup>(١)</sup>

ومن الجدير بالذكر ، إن استخدام معايير للتمييز بين أشكال التدخل ، إنما يقصد به إيجاد وسيلة لتصنيف هذه الأشكال على المستوى النظرى بحيث يسهل دراستها وتحليلها . فى حين أنه لا يوجد على مستوى الممارسة حدود فاصلة بين أشكال التدخل وبعضها ، حيث تتداخل أشكال التدخل مع بعضها البعض حسب ظروف التدخل وتطوراتها فى كل حالة على حدة . فالدولة قد تتدخل فى صراع ما بشكل مباشر وبشكل غير مباشر فى ذات الوقت . كما أن أشكال التدخل يمكن أن تختلف من باحث إلى آخر حتى مع استخدام نفس معيار التصنيف ، فوفقاً لمعيار الهدف من التدخل ، يميز البعض بين تدخل هجومى وآخر دفاعى ، فى حين يميز البعض الآخر بين ثلاثة أشكال للتدخل وفقاً للهدف ، هى التخريب عندما يستهدف التدخل دعم المتمردين ، والمساعدة عندما يساعد الطرف

(١) للمزيد من التفاصيل حول المعايير المختلفة للتمييز بين أشكال التدخل أنظر : عبد الله الشهاوى ، التدخل الأجنبى فى أفريقيا فى السبعينيات ... ، م س ذ ، ص ص ٣٠ - ٣١ ، وانظر أيضاً : أحمد يوسف أحمد ، م س ذ ، ص ص ٢٩ - ٣١ .

المتدخل الحكومة الشرعية في مواجهة خصومها ، والوساطة إذا استهدف الطرف المتدخل التوفيق بين الأطراف المتصارعة .<sup>(١)</sup>

ومن ثم ، فإنه وفقاً لطبيعة موضوع الدراسة وأغراضها ، يميز الباحث بين شكلين أساسيين للتدخل في الصراعات الداخلية هما : **التدخل العسكري والتدخل غير العسكري** . وفيما يلي توضيح لهما :

#### ١- التدخل العسكري :

يمثل التدخل العسكري الشكل التقليدي للتدخل في شئون الدول الأخرى ، حيث ينظر الفقه التقليدي إلى التدخل من وجهة نظر استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها . وعادة ما يكون التدخل العسكري هو السلاح الأخير بعد فشل كافة السياسات والأساليب الأخرى .<sup>(٢)</sup> ويمكن التمييز بين أشكال متعددة للتدخل العسكري ومن أهمها :

##### أ- التدخل السريع (Quick Decisive) والتدخل طويل المدى (Protracted) :

ويعتمد التمييز بين هذين النمطين الفرعيين للتدخل وفقاً لرأى ريتشارد ليتل Richard Little ، على ثلاثة عوامل أساسية<sup>(٣)</sup> : أولها ، مدة التدخل وتحسب بداية من أول استخدام للقوة العسكرية وحتى الانسحاب . وثانيها ، مدى حدة التدخل (Severity) مقاساً بعدد القتلى أو الجرحى الناتج عن التدخل . وثالثها ، نتيجة التدخل ، وتقاس بمقارنه أهداف التدخل بالعائد منه ، مع أخذ تكاليف التدخل في الاعتبار .

وتتوقف طول مدة التدخل العسكري في الصراعات الداخلية على مجموعة من العوامل ، أهمها ما يلي<sup>(٤)</sup> :

##### (١) العلاقة بين الدولة المتدخلة والدولة الهدف :

توضح نتائج الدراسات السابقة أن التدخلات العسكرية السريعة تكون في الحالات التي توجد فيها علاقة قوية بين الدولة المتدخلة والدولة الهدف . فإذا كانت الدولة الهدف من حلفاء الدولة المتدخلة أو تقع ضمن مجالها الحيوى ؛ فإن التدخل في هذه الحالة يكون سريعاً وحاسماً . أما في الحالات التي تكون فيها العلاقة غير ودية بين الدولة المتدخلة والدولة الهدف ، كأن تكون الدولة الهدف حليفة لقوى أخرى غير الدولة المتدخلة ، أو تكون واقعة بعيداً عن مجالها الحيوى ، فإن التدخل في هذه الحالة يكون طويل المدى .

(١) أحمد يوسف أحمد ، م س ذ ، ص ٣٠ .

(٢) محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ص ٤٥-٤٧ .

(٣) عبير محمد بسيوني ، م س ذ ، ص ٢٤ .

(٤) المرجع السابق ، ص ص ٢٧-٢٩ .

## (٢) الاستراتيجية العسكرية :

تلعب الاستراتيجية العسكرية للدولة المتدخلة دوراً مهماً في تحديد طول مدة التدخل . فإذا كانت الدولة المتدخلة تتبنى استراتيجية الحرب الراحبة (War Winning)، بمعنى أنها تسعى إلى تحطيم الجزء الأكبر من قوة العدو ، فإنها تلجأ إلى التدخل السريع مستخدمة في ذلك عدد كبير من القوات منذ البداية ، لتحقيق أهداف محددة وحالية بدون تدرج . أما في حالة تطبيق استراتيجية الدبلوماسية الإجبارية (Coercive Diplomacy) ، فيتم الأخذ بالتدخل الممتد ، حيث تستهدف تلك الاستراتيجية فرض نوع من الإجبار السياسي على الدولة الهدف ، ومساعدة الحليف المحلي لكي يسود سياسياً ، دون السعي لإلحاق الهزيمة العسكرية المباشرة بالعدو .

## (٣) نطاق الهدف السياسي الأساسي :

كلما كان نطاق الهدف السياسي الأساسي للتدخل محدوداً كلما زاد احتمالات التدخل السريع ، بينما تزداد احتمالات التدخل طويل المدى في حالة الأهداف السياسية ذات النطاق الواسع . فإذا استهدفت الدولة المتدخلة مثلاً الإطاحة بقائد أو رئيس معين في السلطة ، فإنها تلجأ إلى التدخل السريع . أما إذا كانت الدولة تستهدف تغيير الواقع السياسي بأكمله في الدولة الهدف ، فإنها تتأخذ بالتدخل طويل المدى . وهنا يلاحظ أنه في حالات التدخل السريع يسهل تحويل الأهداف السياسية إلى عمليات عسكرية ، في حين يكون من الصعب تحقيق ذلك في حالات التدخل طويل المدى .

## ب- التدخل المباشر والتدخل غير المباشر :

قد يتخذ التدخل العسكري في شئون الدول الأخرى أشكالاً مباشرة أو غير مباشرة ، سواء أكان ذلك في صالح الحكومة الشرعية أم ضدها . و بالنسبة للتدخل المباشر ، فإنه يتسم بالانتقائية الشديدة ، فلا توجد قواعد واضحة له ، كما أن قرار التدخل في هذه الحالة يصدر غالباً عن رئيس الدولة أو السلطة التنفيذية للحكومة ، وليس بالضرورة عن السلطة التشريعية .<sup>(١)</sup>

أما التدخل غير المباشر في الصراعات الداخلية فإن اللجوء إليه يحدث في بعض الحالات من أهمها : العمل على دعم حلفاء أو أصدقاء قد يضرهم إظهار هذا التدخل بشكل مباشر ، ومحاولة التغلب على تعقيدات عملية صنع القرار في الدولة المتدخلة ، والتي قد لا تتيح لحكومة هذه الدولة اتخاذ قرار حاسم وسريع بالتدخل العسكري المباشر في صراع داخلي معين ، بالإضافة إلى الرغبة في تقديم المساعدة العسكرية لأحد الحلفاء ، مع عدم القدرة على تنفيذ ذلك بشكل مباشر ، والسعي لإحياء التدخلات العسكرية غير المباشرة من جانب الآخرين ، وذلك من خلال التدخل غير المباشر أيضاً في شئونهم .<sup>(٢)</sup> وبالإضافة لما سبق ، فإن الدول قد تلجأ إلى التدخل العسكري غير المباشر

(١) عبير محمد بسيوني ، م س ذ ، ص ٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٣-٤ .



بهدف تجنب إثارة حساسية مواطنى الدولة الهدف تجاه زيادة النفوذ الخارجى فى بلادهم فى حالة تدخلها بشكل مباشر عن طريق قواتها المسلحة ، إذا يثير وجود قوات تابعة لدول أخرى فى دولة ما حساسية مواطنى هذه الدولة ، حتى ولو كانت القوات المتدخلة تدعم الحكومة الشرعية فى مواجهة المتمردين ، خاصة فى حالة وجود درجة عالية من الوعى السياسى بين المواطنين .<sup>(١)</sup>

وترجع أهمية التدخل العسكرى غير المباشر إلى أن القيام به لا يقتصر على الدول ذات القدرات العسكرية الكبيرة فقط ، وإنما يمكن للدول ذات القدرات العسكرية المحدودة القيام به ، وخاصة إذا كانت لها ميول توسعية أو اتجاهات ثورية معينة<sup>(٢)</sup> ، نظراً لأنه لا يتطلب حشد أعداد كبيرة من القوات أو رصد إمكانيات مادية كبيرة ، وبالتالي فهو لا يشكل ضغطاً على اقتصاديات هذه الدول. ومن جهة أخرى ، فهناك إمكانية للقيام بالتدخل العسكرى غير المباشر دون التعرض للمساءلة الدولية ، نظراً لأنه يأخذ طابعاً سرياً فى أغلب الأحوال ، ومن ثم فهناك صعوبة فى إثبات حدوثه ، وعلى ذلك فمن المتصور وجود تطبيقات أكثر للتدخل العسكرى غير المباشر مقارنة بالتدخل العسكرى المباشر .

ويمكن للباحث التمييز - بشكل إجرائى - بين عدة صور للتدخل المباشر والتدخل غير المباشر ، مع مراعاة أن ترتيب هذه الصور فى كل من الشكلىين ليست له أى دلالة تحليلية . وتتضمن صور التدخل العسكرى المباشر الصور الثلاث الآتية :

- (١) استخدام القوة المسلحة ضد دولة أخرى ، أيا كان نوع القوات المتدخلة ، سواء أكانت قوات حربية ، أو بوليسية ، أو حرس وطنى .
- (٢) القصف المتعمد لإقليم دولة أخرى ، أو مهاجمة سفنها وطائراتها ، دون تخطى حدود هذه الدولة .

(٣) فرض الحصار البحرى على شواطئ ومرافئ دولة أخرى .

أما صور التدخل العسكرى غير المباشر فتشمل خمس صور هى :

- (١) تكوين أو تنظيم أو دعم جماعات مسلحة أو مرتزقة أو إرهابية موجودة على إقليم الدولة ، ومساعدتها على التدخل فى إقليم دولة أخرى ، أو ممارسة أنشطة تخريبية على أرضها .
- (٢) توفير الدعم اللوجيستى للجماعات المتمردة . ويقصد بالدعم اللوجيستى عملية التأمين الإدارى والفنى والطبى . وينصرف التأمين الإدارى إلى توفير الطعام والشراب والملابس

(١) ظهرت تلك المشكلة عندما تدخلت أنجولا وزيمبابوى بشكل مباشر فى الكونغو الديمقراطية . وقد حاولت الدولتان مواجهة الأمر عن طريق إلزام قواتهما الموجودة فى كينشاسا بارتداء زى القوات الحكومية الكونغولية تجنباً لإثارة المواطنين ، على أن تلتزم قوات الدولتين الموجودة فى الإقليم الاستوائى بالزى الرسمى لجيشى البلدين ، حيث لا يثير ذلك حساسية مواطنى الإقليم . انظر : جريدة الأهرام ، ١٠ أبريل ٢٠٠١ .

(٢) عبد الله الشهاوى ، التدخل الأجنبى فى أفريقيا فى السبعينيات ... ، م س ذ ، ص ٤٠ .

والوقود ، أما التأمين الفنى فيقصد به الإمداد بالسلاح والمعدات العسكرية وتوفير خدمات النقل والصيانة والإصلاح والتزويد قطع الغيار وإخلاء المعدات المدمرة ، أما التأمين الطبى فيقصد به توفير العلاج وإخلاء الجرحى والقتلى .

(٣) إرسال المستشارين والخبراء العسكريين ، وتوفير المدربين والخدمات التدريبية، وتوفير المعلومات الاستخباراتية .

(٤) رفض الدولة اتخاذ التدابير الممكنة فى إطار إقليمها لمنع كل مساعدة أو حماية لجماعة مسلحة تسعى للتدخل فى إقليم دولة أخرى . ومن ذلك التساهل فى مواجهة مواطنيها الذين يتطوعون ضمن قوات دولة أجنبية أو جماعات مسلحة تسعى أو تباشر تدخلاً فى صراع داخلى .

(٥) إثارة أو تصعيد الصراعات الداخلية فى دولة أخرى ، على أن يكون ذلك مصحوباً بأعمال مادية ذات طبيعة عسكرية أهمها توريد الأسلحة والمعدات إلى الثوار .

وهناك بعض الملاحظات حول التدخل العسكرى المباشر وغير المباشر :

(١) إن التمييز بين التدخل المباشر والتدخل غير المباشر يعتمد على ثلاثة معايير أساسية : أولها غلنية / سرية التدخل ، وثانيها طبيعة القوات المتدخلة ، وثالثها مدى الاعتماد على الإمكانيات الذاتية للقوات المتدخلة . وبالنسبة للمعيار الأول ، يتسم التدخل العسكرى المباشر -غالباً- بطابعه العلنى ، نظراً لصعوبة إنكار حدوثه ، على الأقل بعد مرور مدة معينة من بداية التدخل ، فى حين أن التدخل العسكرى غير المباشر غالباً ما يتسم بطابعه السرى ، نظراً للعديد من الأسباب التى تم ذكرها آنفاً . وقد انتقد البعض هذا المعيار نظراً لعدم كفايته ، وصعوبة التمييز فى بعض الأحيان بين التدخل العلنى والتدخل السرى . وفيما يختص بالمعيار الثانى ، فالتدخل العسكرى يكون مباشراً إذا حدث عن طريق القوات المسلحة التابعة رسمياً للدولة المتدخلة ، أو عن طريق القوات المسلحة التى تعمل رسمياً تحت راية منظمة دولية أو إقليمية معينة ، فى حين أن التدخل العسكرى يعتبر غير مباشر إذا قامت به دولة ما عن طريق قوات أخرى غير القوات المسلحة التابعة لها - مثل الجماعات التطوعية وجماعات المرتزقة والجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة ضد حكومة الدولة الهدف - حتى ولو كانت هذه القوات تحظى بدعم الدولة المتدخلة . وبخصوص المعيار الثالث ، ففى حالة التدخل المباشر يكون الاعتماد الأساسى على الإمكانيات الذاتية للقوات المتدخلة من جنود وأسلحة ومعدات ، أما فى حالة التدخل غير المباشر ، فإن القوات المتدخلة غالباً ما تعتمد على الإمكانيات التى تتوافر لها من جهات أخرى ، خاصة فيما يتعلق بالتسليح والمعدات والدعم اللوجيستى .

(٢) فى حالة تدخل قوة عسكرية تابعة لمنظمة دولية أو إقليمية فى صراع داخلى ما ، فإن هذا التدخل يعتبر تدخلاً عسكرياً مباشراً ، بصرف النظر عما إذا كانت بعض الدول الأعضاء فى



المنظمة المتدخلة قد شاركت في التدخل بشكل مباشر عن طريق قواتها المسلحة ، أو شاركت بشكل غير مباشر عن طريق تقديم الدعم اللوجيستيكي على سبيل المثال ، فالعبرة في هذه الحالة تكون بالإرادة الجماعية للمنظمة وليس بالإرادة الفردية لأعضائها .

(٣) إن قيام دولة ما بدعم التدخل المباشر لدولة أو أكثر في شئون دولة أخرى ، يعتبر نوعاً من التدخل بالوكالة في شئون الدول الأخرى (Intervention by Proxy) ، حيث تلجأ الدولة المتدخلة بالوكالة (أي مقدمة المساعدة) إلى دعم التدخل المباشر لطرف أو أطراف معينة في شئون دولة أخرى ، بغية انتصار الطرف الذي تلقى المساعدة ، حتى يتبع سياسات تحقق مصالحها ، والتي عادة ما تكون مصالح غير قوية لدرجة تبرر تدخلها عسكرياً بشكل مباشر.<sup>(١)</sup>

(٤) رغم أن المساعدات العسكرية تعتبر من أهم أشكال التدخل غير المباشر ، إلا أنها قد تساعد على تحول التدخل من الشكل غير المباشر إلى الشكل المباشر . وتزداد احتمالات ذلك بصفة خاصة عندما يتزايد نشاط المستشارين أو الخبراء العسكريين ، وعندما يتبع الطرف الذي تلقى المساعدات سياسات لا ترضى الدولة التي قدمتها ، مما يدفعها إلى التدخل المباشر.<sup>(٢)</sup>

(٥) إن اللجوء إلى التدخل المباشر وغير المباشر ، قد ارتبط في الممارسات الدولية بالعديد من المشكلات والآثار السلبية بالنسبة للدول المستهدفة والدول المتدخلة على السواء . فهو غالباً ما يصعد الصراعات ويؤدي إلى تدويلها ويطيل أمدتها في الدول الهدف . ويؤثر على السياسة الخارجية للدول المتدخلة ، من خلال دفعها إلى التخلي عن مصالح خارجية مهمة بسبب انشغالها بالتدخل ، وتعريضها للعقوبات الدولية والصدام مع قوى خارجية أخرى ، مع الإضرار بسمعتها الدولية . كما يترك أثره على سياساتها الداخلية أيضاً ، حيث إن التكاليف المرتفعة للتدخل الخارجي قد تؤثر بالسلب على مستوى المعيشة في الدولة المتدخلة ، وهو الأمر الذي يزيد من سخط مواطنيها عليها ، ويقوض أسس شرعيتها الداخلية ، وخاصة في حالة فشل التدخل .

وتزداد حدة هذه المشكلات في حالة التدخل المباشر ، إذ قد تتعرض القوات المتدخلة للعديد من المشكلات ، ومن أهمها<sup>(٣)</sup> : صعوبة تشكيل قوى تقليدية يتم تجنيدها وتدريبها - في حالة التدخل متعدد الأطراف - بما يتسق وقدرات ومعدات وتكوين الدولة أو الدول الحليفة المشاركة معها في التدخل ، ومواجهة قوات أجنبية تستخدم أسلحة حديثة وتطبق أساليب جديدة

(١) Akiiki Mujaju , “ How to make Sence of the Events Taking Place in the Great Lakes Region “ , in Mwesiga Baregu (ed.), op.cit., P.85.

(٢) عبير محمد بسيوني ، م س ذ ، ص ٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٢١-٢٤ .



غير مألوفة ، والإصابة بالأمراض والأوبئة ، ومواجهة المفاجآت البيئية ، خاصة مع اختلاف المناخ ، والافتقار إلى المعلومات الاستخباراتية الدقيقة ، وصعوبة تبرير خسائر التدخل - خاصة الخسائر البشرية - أمام الرأي العام في الدول الديمقراطية ، ومشاكل القوات التي قد تتواجد في الدولة الهدف بعد انتهاء عمليات التدخل الأساسية ، في إطار ما يسمى " تسهيل التدخل Liquidation of the Intervention " ، أي تحويله من شكل عسكري لآخر .

## ٢- التدخل غير العسكري :

مع اشتداد وطأة المشكلات المرتبطة بالتدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة ، ازداد الاتجاه نحو ممارسة أشكال أخرى للتدخل في شئون الدول - رغم استمرارية اللجوء إلى التدخلات العسكرية بنوعيتها - لا تتضمن استخدام القوة العسكرية سواء بشكل مباشر أم غير مباشر . وقد اصطلح على وصف هذه الأشكال بالتدخلات غير العسكرية ، نظراً لما تتضمنه من اعتداء على استقلال الدول وسيادتها . ومن أهم صور التدخلات غير العسكرية ما يلي :

أ- التدخل الدبلوماسي :

يذهب الدارسون إلى أن هذا الشكل من التدخل غير العسكري يحدث عن طريق استخدام الدولة للوسائل العادية للدبلوماسية ، بشكل رسمي أو غير رسمي ينطوي على نوع من التهديد ، بغية التأثير في إرادة الدولة الهدف ، أو تغيير الواقع السياسي فيها بفرض حكومة موالية للدولة المتدخلة بدلاً من الحكومة القائمة والتي تمثل عقبة أمام تحقيق مصالحها . ومن أمثلة التدخلات الدبلوماسية ما يلي<sup>(١)</sup> :

(١) تقديم الدولة المتدخلة مطالبات شفهية أو مذكرات مكتوبة تتعلق بمسائل تدخل في الاختصاصات الداخلية للدولة الهدف مثل مطالبتها بالقيام بعمل معين أو الامتناع عن القيام بعمل ما أو السير على خطى معينة .<sup>(٢)</sup>

(٢) الاعتراف المبكر أو السابق لأوانه بأحد الأطراف في حرب أهلية ، وخاصة قبل الاعتراف بوجود حالة الحرب ، وكذا الاعتراف بحكومة غير موجودة في الواقع أو لم يتحقق لها الاستقرار . إذ يمثل ذلك الاعتراف نوعاً من التدخل في شئون الدولة أو الحكومة الشرعية لصالح المشقين عليها أو الحكومة الجديدة التي تسعى للخروج على الحكومة الشرعية . وخاصة إذا كانت الحكومة الشرعية مازالت جاهدة لإخضاع خصومها لسلطتها وتأكيد هيمنتها باعتبارها تمثل السلطة العليا في الدولة . وهنا يذهب الفقيه أبنهايم إلى أن الاعتراف السابق

(١) محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ص ٥٨-٦٣ .

(٢) أحمد عطية ، م س ذ ، ص ٢٧٧ .

لأوانه بحكومة ما ، هو تدخل غير شرعى فى شئون دولة تتعرض لصراعات داخلية ، وهذا هو الرأى السائد فى الفقه الدولى .

(٣) عدم الاعتراف بحكومة جديدة وليدة ثورة شعبية داخلية ، بعد الاعتراف لذلك الشعب بحقه فى تقرير مصيره . إذ أن كل استخدام لعدم الاعتراف للتأثير على إرادة الدولة وحرمانها من ممارسة حقوقها السيادية يشكل تدخلاً وخروجاً على القاعدة العامة لعدم التدخل ، كما يحظر القانون الدولى لجوء الدولة إلى أية أساليب دبلوماسية - حتى ولو كانت شرعية - لحرمان الدولة الهدف من ممارسة حقوقها السيادية .

ويتضح مما سبق أن السلوك الدبلوماسى للدولة لا يعد شكلاً من أشكال التدخل إلا إذا اقترن بالتهديد ، واستهدف التأثير على إرادة الدولة الهدف أو تغيير الواقع السياسى فيها ، حتى ولو استخدمت فى ذلك أساليب دبلوماسية مشروعة ، ومن ثم يختلف التدخل الدبلوماسى عن حق الدولة فى حماية مصالحها بالوسائل الدبلوماسية ، إذ أن لكل دولة الحق فى حماية مصالحها باستخدام الوسائل الدبلوماسية المقررة دولياً ، وكذا من حقها المطالبة بالتعويض عما قد يلحق بمصالحها من أضرار ، وذلك وفقاً لما أقرته اتفاقية فيينا عام ١٩٦١.

وكذا لا يعد من قبيل التدخل الدبلوماسى صدور تعليق على من دبلوماسى معتمد لدى دولة ما يتعلق بالسياسات الداخلية أو الخارجية لهذه الدولة ، حيث أن ذلك التصرف لا يعدو أن يكون مجرد خطأ فى البروتوكول . كما أن وجود عملاء للدولة فى منظمات كبيرة لها أهميتها داخل الدولة الهدف ، لا يدخل ضمن صور التدخل الدبلوماسى ، إذ أن ذلك الأمر أصبح مألوفاً فى الحياة السياسية الدولية.<sup>(١)</sup>

#### ب- التدخل الاقتصادى :

تحدث التدخلات الاقتصادية عندما تمارس الدول أو المنظمات الدولية إجراءات اقتصادية ومالية معينة ، بغية التأثير على إرادة الدولة الهدف ودفعها إلى تبنى سياسات معينة ، أو حرمانها من ممارسة حقوقها السيادية ، أو التأثير على بنية السلطة فى هذه الدولة ، سواء بدعم النظام القائم فيها ، أو بتغييره واستبدال نظام آخر به .

غير أنه لا يعتبر من قبيل التدخل الاقتصادى ما تقوم به الشركات الأجنبية والمصالح التجارية وغير الحكومية ، التى تنتمى إلى دولة ما من إجراءات تستهدف التأثير على الأوضاع السياسية أو الاقتصادية فى الدول الأخرى ، نظراً لأن تلك الإجراءات لا تمارسها الدولة ذاتها

(١) عبد الله الشهاوى ، التدخل الأجنبى فى أفريقيا فى السبعينيات ... ، م س ذ ، ص ٣٢ - ٣٣.

عن طريق أدوات القوة المتاحة لديها ، وإنما تمارسها جهات لا تمثلها رسمياً ، ولا تحظى بدعمها ، ولا تتمتع بشخصية قانونية دولية مستقلة .<sup>(١)</sup>

والتدخل الاقتصادي يمكن أن يحدث من خلال إجراءات إيجابية أو ثوابية ، عندما يتضمن عنصر المنح مثل : تقديم المساعدات الاقتصادية ، والقروض ، والمنح ، والاستثمارات ، والمزايا التجارية... إلخ .

وبالنسبة للتدخل من خلال الإجراءات الإيجابية ، فإنه وإن كان يهدف إلى تحقيق أغراض عديدة مثل : تخفيف المعاناة الإنسانية ، وتشجيع النمو الاقتصادي ، والمساهمة في استقرار المجتمعات غير المستقرة . إلا أن ذلك لا يعني أن أنه يدخل في باب المساعدات الدولية الخيرية أو مساعدة المعوزين عبر العالم ، حيث إنه غالباً ما تسعى الأطراف المتدخلة إلى التأثير على إرادة الدولة الهدف ، ودفعها إلى تقديم تنازلات سياسية أو استراتيجية معينة ، أو دفعها إلى تبني أنماط معينة من السياسات والتوجهات الاقتصادية وغير الاقتصادية ، بالإضافة إلى دمج الدولة الهدف في شبكة واسعة من العلاقات والنظم القائمة على أساس التبعية .<sup>(٢)</sup> ويتعاضد تأثير تلك الإجراءات كلما كانت المساعدات أو المزايا الممنوحة للدولة الهدف حيوية بالنسبة لها ، ومن ثم تزداد - في هذه الحالة - فرص الدولة المانحة في التدخل في شئون الدولة الهدف .<sup>(٣)</sup>

ولعل اللجوء إلى منح المساعدات أو المزايا الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية وغير سياسية ليس بالأمر الجديد ، وإنما الجديد في ذلك هو التوسع في استخدام تلك الإجراءات ، والتعبير عن دوافعها بشكل علني ، حيث أصبح التفاوض حول حجم وشروط المساعدات والمزايا الاقتصادية أمراً علنياً تتداوله أدوات الإعلام ، وهو ما يوحي بأن مثل هذا التدخل قد أصبح مشروعاً ، وأن مشروعيته تستند إلى قوة المال وليس إلى نص القانون .<sup>(٤)</sup>

وفي مقابل الإجراءات الإيجابية المشار إليها آنفاً ، فإن التدخل الاقتصادي قد يتم عن طريق الإجراءات السلبية أو العقابية ، وذلك عندما ينطوي على عنصر المنع . ومن ذلك : الامتناع عن تقديم المساعدات أو تأجيلها ، أو إلغاء اتفاقية اقتصادية أو تجارية تتضمن مزايا كان من الممكن أن تحصل عليها الدولة الهدف ، أو تغيير التعريفات الجمركية بهدف الإضرار باقتصاد الدولة الهدف ، أو السحب الكبير لرءوس الأموال الأجنبية بشكل يعرض اقتصاد الدولة الهدف للخطر ، أو فرض العقوبات مثل : الحظر الاقتصادي والمقاطعة الاقتصادية .. إلخ .

(١) أحمد فؤاد محمد رسلان ، م س ذ ، ص ٣١٣ .

(٢) عبد الله السناوى ، " اللانظام القانوني الدولي ، هل بدأ عصر شرعية التدخل ؟ ، مستقبل العالم الإسلامي (مألة : مركز العالم الإسلامي ، السنة ٢ ، ع ٦ ، ربيع ١٩٩٢) ص ٥٨ .

(٣) عبد الله الشهاوى ، التدخل الأجنبي في أفريقيا في السبعينيات ... ، م س ذ ، ص ٣٣ .

(٤) عبد الله السناوى ، م س ذ ، ص ٥٩ .



وقد نص عهد عصبة الأمم وكذا ميثاق الأمم المتحدة على إمكانية اللجوء لمثل هذه الإجراءات لإجبار الدول على احترام التزاماتها الدولية في إطار القانون الدولي . وقد ورد النص على هذا المعنى في م ١٦ من عهد العصبة ، وطبقته العصبة بالفعل عندما طالبت أعضائها بتوقيع عقوبات اقتصادية ضد إيطاليا بسبب غزوها لإثيوبيا . كما نصت عليه م ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة .<sup>(١)</sup> ومن الدول التي وقعت عليها الأمم المتحدة العقوبات الاقتصادية : جنوب أفريقيا ، هايتي ، العراق ، وليبيا ، والسودان .. إلخ .

### ج- التدخل الدعائي :

يعتبر التدخل الدعائي أحد أشكال التدخلات غير العسكرية التي تعتمد على استخدام الدعاية بهدف التأثير على إرادة الدول الأخرى في ممارسة حقوقها السيادية ، ومباشرة اختصاصاتها في شئونها الداخلية والخارجية .<sup>(٢)</sup>

والتدخل الدعائي لا يتعلق بصراع بسيط للأفكار ، وإنما هو انعكاس للصراع بين الأنظمة الإيديولوجية والاجتماعية المتنافرة ، حيث يرتبط بحركة منظمة وبجهود متفق عليها للتأثير على إرادة الدولة الهدف ، وحملها على قبول إيديولوجيات أو نظريات أو مذاهب أو مبادئ معينة . وهنا يصف البعض التدخل الدعائي بأنه نوع من التدخل الإيديولوجي .<sup>(٣)</sup>

وقد يأخذ التدخل الدعائي شكلاً شرعياً عندما يستهدف مثلاً مساندة شعب ما في سبيل الحصول على استقلاله أو حقوقه المشروعة ، في حين أنه قد يأخذ شكلاً هداماً عندما يسعى إلى زيادة نطق التناقضات الداخلية في الدولة الهدف ، أو إثارة السكان ضد السلطات الوطنية ، بغرض إقامة نظم يتفق ووجهات نظر أو مصالح الدولة المتدخلة .

ورغم أن التدخل الدعائي لا يمثل ظاهرة جديدة في الحياة السياسية الدولية ، إلا أن أهميته ازدادت في الآونة الأخيرة ، مع التقدم الكبير في وسائل الاتصالات ، من حيث سرعتها ، ودقتها ، وصعوبة رقابتها ، فضلاً عن تأثيرها على الرأي العام . ومن ثم فمن المتوقع أن يزداد لجوء الدول المتقدمة إلى التدخل الدعائي ، نظراً لتفوقها في مجال الاتصالات ، بشكل يمكنها من تشكيل وعي كوني يخدم استراتيجياتها ومصالحها وثقافتها .

ومن المعتاد أن يصاحب التدخل الدعائي صوراً أخرى للتدخل ، وعلى سبيل المثال فإن التدخل العسكري غالباً ما يصاحبه تدخلاً دعائياً ، فقد كانت التدخلات الشيوعية في فيتنام خليطاً من العمل

(١) محمد مصطفى يونس ، م س د ، ص ص ٦٤ - ٦٨ .

(٢) الدعاية هي عمل متعمد يستهدف تشكيل أو ضبط أو تغيير اتجاه الآخرين باستخدام وسائل الاتصال ، بحيث تكون ردود فعل المتأثرين بالدعاية في أي وقت وفقاً لما يرغبه صانع المادة الدعائية . حول استخدام الدعاية في التأثير على إرادة الدول الأخرى ، انظر : أحمد فؤاد محمد رسلان ، م س د ، ص ص ٣١٨-٣١٩ .

(٣) وللمزيد من التفصيلات ، انظر : عبد الله السناوى ، م س د ، ص ٦٠ .

العسكري و الدعائي ، وبالمثل كان التدخل السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٧٩ ، والتدخل الفرنسي والليبي في تشاد عام ١٩٨٣ ، والتدخل الأمريكي في جزيرة جرينادا عام ١٩٨٤ ... إلخ.<sup>(١)</sup> ونظراً لأن هذه الدراسة تعنى أساساً بالتدخل العسكري في الصراعات الداخلية ، فإن الباحث سوف يقتصر في تناوله لأشكال التدخل في الصراعات الداخلية على أشكال التدخل العسكري في هذه الصراعات ، مع استبعاد الأشكال الأخرى غير العسكرية للتدخل فيها .

ثانياً- أساليب التدخل في الصراعات الداخلية :

هناك أسلوبان للتدخل في الصراعات الداخلية . وينبع الأسلوب الأول من داخل نظام الصراع الداخلي ذاته في اتجاه النظام الدولي أو الإقليمي ، في حين ينبع الأسلوب الثاني من النظام الدولي أو الإقليمي في اتجاه نظام الصراع الداخلي ، وفيما يلي توضيح لذلك<sup>(٢)</sup>:

١- الأسلوب الأول :

وفي إطار هذا الأسلوب ، قد يطلب أحد وأكثر من أطراف الصراع الداخلي دعماً خارجياً يساعده على الانتصار ، حيث إن علاقة القوة بين طرفي الصراع لن تعدو أن تكون إما علاقة تكافؤ ، أو علاقة يتفوق فيها أحد الطرفين على الآخر . وفي الحالة الأولى قد يطلب أحد الطرفين أو كلاهما الدعم الخارجي ، وفي الحالة الثانية سوف يطلب الطرف الأضعف هذا الدعم ، طالما أن الأقوى واثق من النصر بقدراته الذاتية . ولكن في كلتا الحالتين سوف يسارع الطرف الآخر الذي لم يبادر بطلب الدعم إلى اتخاذ إجراءات مضادة لتلك الحالة التي اتخذها خصمه لإحباط جهوده . بل إن توقع طلب أحد الطرفين - وبالذات أضعفهما - للدعم الخارجي قد يدفع الطرف الآخر إلى المبادرة باتخاذ إجراءات وقائية ، وهو ما يجعل الصراع الداخلي موضعاً للاهتمام الدولي .

٢- الأسلوب الثاني :

وفي ظل هذا الأسلوب يبادر النظام الدولي أو الإقليمي بالتدخل في الصراع الداخلي ، حتى يتمكن من التأثير بدرجة كبيرة على مساره وعلى نتائجه أيضاً . ويرجع السبب في تأثير النظام الدولي والإقليمي على الصراعات الداخلية إلى التأثير المحتمل لهذه الصراعات على بنية النظام الدولي أو الإقليمي ، فلا يخفى مثلاً الأثر الكبير للصراع في الكونغو الديمقراطية على الاستقرار الإقليمي في إقليم البحيرات العظمى .

ووفقاً لهذا الأسلوب ، يتدخل النظام الدولي أو الإقليمي في الصراعات الداخلية من خلال ثلاثة مسالك أساسية هي<sup>(٣)</sup>:

(١) محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ص ٧١ - ٧٤ .

(٢) أحمد يوسف أحمد ، م س ذ ، ص ص ١٦ - ١٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٨ .

### أ-تشجيع أعداء الحكومة الرسمية :

ويتم اللجوء إلى المسلك الأول عندما يتفق هدف أعداء الحكومة الرسمية مع البنية السائدة فى المجتمع الدولى أو الإقليمى ، وهنا يتم تقديم الدعم المادى والمعنوى لأعداء الحكومة على حساب الحكومة الرسمية . وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام الخارجى بالقضية التى يحارب من أجل أعداء الحكومة قد يصل إلى حد العمل على إثارة صراع داخلى فى الدولة الهدف ، كما هو الحال بالنسبة لتأييد ودعم الولايات المتحدة لانفصال إقليم بنما عن كولومبيا عام ١٩٠٣.

### ب- قمع المعتدين وعزلهم :

ويتبع هذا المسلك عندما يتعارض هدف أعداء الحكومة مع البنية السائدة للنظام الدولى أو الإقليمى ، مما يدفع ذلك النظام إلى تقديم الدعم المادى والمعنوى للحكومة الرسمية ، بل وقد يتدخل بشكل جماعى فى الصراع الداخلى بالنيابة عنها ، بل أنه فى حالة سقوط الحكومة الرسمية قد يلجأ النظام الدولى إلى نبذ النظام الجديد على أمل أن يؤدي ذلك إلى سقوطه أو إصلاحه ، وذلك مثلما فعلت الدول الرأسمالية فى مواجهة لثورة الروسية عام ١٩١٧.

### ج- التوفيق بين الحكومة وأعدائها :

وهذا المسلك يتم استخدامه عندما يكون ناتج الصراع الداخلى قليل الأهمية بالنسبة للنظام الدولى أو الإقليمى ، ومن ثم تبدو الحاجة إلى التوفيق بين أطراف الصراع ، ووقف تصاعد العنف وامتداد آثاره إلى المجتمع ميدان الصراع الداخلى . وتجدر الإشارة إلى أن تأثيرات المجتمع الدولى يمكن أن تتم وفقاً للمسالك الثلاثة المذكورة فى آن واحد ، نظراً لاختلاف إرادة أعضاء المجتمع الدولى ، وتباين مصالحهم ومواقفهم من أطراف الصراع .

ونظراً لاختلاف حسابات وعلاقات أطراف النظام الدولى أو الإقليمى بأطراف الصراع الداخلى ، فمن المنطقى أن تختلف مسالكهم فى التعامل مع ذلك الصراع ، وذلك ما بين مساندة الحكومة الشرعية ، أو مساندة أعدائها ، أو التوفيق بين الأطراف المتصارعة .

ويتطلب التدخل فى الصراع الداخلى توافر بعض الشروط ، ومن أهمها : وجود متسع من الوقت لحدوث التدخل ، نظراً لأن الانتصار السريع لأحد طرفى الصراع الداخلى لن يمكن الطرف الآخر من طلب الدعم الخارجى ، كما أن الدول سوف تتردد كثيراً فى التدخل ضد الحكومة التى يقيمها أعداء الحكومة الرسمية بعد حرب أهلية قصيرة للغاية ، خاصة عندما تتمكن تلك الحكومة من تثبيت أقدامها فى وقت قصير . ويتطلب التدخل أيضاً وجود حراك دولى فى الاتصال والموارد ، لأنه بدون ذلك سوف يصبح الدعم الخارجى لأى من طرفى الصراع صعباً للغاية .<sup>(١)</sup>

(١) أحمد يوسف أحمد ، م س ذ ، ص ص ١٨-١٩.



ويلاحظ أنه عندما يتم التدخل في الصراعات الداخلية فإن الأطراف المحلية فى كثير من الأحيان تفقد السيطرة على توجيه الصراع الداخلى ، حيث تتدنى قدرتها على المساومة والتفاوض ، وتقل قدرتها على اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية ، خاصة تلك المتعلقة بأسلوب تسوية الصراع ، وأمد الصراع ، بل إن دورها فى بعض مراحل الصراع قد يقتصر على دور " العميل " للقوى المتدخلة .<sup>(١)</sup>

---

(١) أحمد فؤاد محمد رسلان ، م س ذ ، ص ٤٧١ .

### المبحث الثالث

#### التدخل فى الصراعات الداخلية فى إطار العلاقات الدولية

ركزت دراسات العلاقات الدولية فى تناولها لمفهوم التدخل على أنه يعنى التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، بهدف التأثير على السلطة السياسية فيها ، خلال ممارستها لسيادتها على المستويين الداخلى والخارجى ، وذلك دون تحديد لماهية الشؤون الداخلية ، حيث اكتفت هذه الدراسات بالتأكيد على أن الشؤون الداخلية هى تلك المسائل التى تدخل ضمن نطاق الاختصاص الداخلى للدولة . ولما كانت الصراعات الداخلية تتدرج فى إطار الشؤون الداخلية ، فإن الباحث سوف يسحب نتائج التحليلات الخاصة بالتدخل فى الشؤون الداخلية بوجه عام على التدخل فى الصراعات الداخلية أيضاً ، حيث إنه من المنطقى أن ما ينطبق على الكل ينطبق أيضاً على الجزء الذى يندرج فى إطار هذا الكل .

والجدير بالذكر ، إن موضوع التدخل فى الصراعات الداخلية قد حظى باهتمام كبير فى إطار العلاقات الدولية بوجه عام ، سواء فى القانون الدولى ، أو التنظيم الدولى ، أو أدبيات العلاقات الدولية . وقد كان أكثر أبعاد هذا الموضوع إثارة للجدل هو البعد المتعلق بمدى مشروعية التدخل فى الصراعات الداخلية . ومن ثم ، تم تخصيص هذا المبحث من أجل عرض وتحليل مدى مشروعية التدخل فى تلك الصراعات ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : التدخل فى القانون الدولى .

المطلب الثانى : التدخل فى التنظيم الدولى .

المطلب الثالث : التدخل فى أدبيات العلاقات الدولية .

#### المطلب الأول

##### التدخل فى القانون الدولى

تصدى القانون الدولى منذ أمد بعيد لدراسة مدى مشروعية التدخل فى الصراعات الداخلية . وكان مبدأ سيادة الدولة هو أحد المبادئ الحاكمة التى تم الاستناد إليها فى تحديد مدى مشروعية التدخل فى تلك الصراعات من عدمه ، إذ كان الموقف القانونى من التدخل يتحدد فى ضوء التوافق أو التعارض بين طبيعة ودوافع وأدوات هذا التدخل وبين سيادة الدولة .<sup>(١)</sup> وكانت القاعدة القانونية

(١) تبلور مفهوم السيادة فى إطار القانون الأوروبى، الذى عرف باسم القانون الدولى التقليدى. وفى ظل هذا القانون كانت السيادة الوطنية ينظر إليها باعتبارها مفهوماً مطلقاً ، يأخذ وجهين أحدهما داخلى والآخر خارجى =

الأساسية في هذا الصدد هي عدم مشروعية التدخل في الصراعات الداخلية ، لأنه ينطوي على تقييد لحرية الدولة ويمثل اعتداءً على سيادتها . ويعنى ذلك أن القانون الدولي - بوجه عام - نظر إلى التدخل في تلك الصراعات باعتباره عملاً محظوراً وغير شرعى في جوهره ، وغير مبرر إلا من خلال القائمين به فقط . وقد تم التعبير عن ذلك في إطار المعاهدات الدولية ، والعرف الدولي ، وأراء فقهاء القانون الدولي .

#### أولاً- التدخل في المعاهدات الدولية : (١)

كانت المعاهدات الدولية الجماعية هي الإطار الأساسي الذي تم التأكيد من خلاله على عدم مشروعية التدخل في شئون الدول الأخرى وإرساء مبدأ عدم التدخل كقاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي العام . ومن أهم المعاهدات التي نصت على ذلك : مجموعة المعاهدات التي أبرمت بين دول أمريكا اللاتينية ، ومعاهدة حلف شمال الأطلسي ، ومعاهدة حلف وارسو ، واتفاقية هلسنكي ،... إلخ .

وقد كانت دول أمريكا اللاتينية هي صاحبة السبق في إبرام المعاهدات التي تحظر على الدول التدخل في شئون الدول الأخرى ، حيث دأبت هذه الدول على عقد المؤتمرات من أجل إبرام المعاهدات التي تؤكد على عدم مشروعية التدخل في شئون الدول الأخرى ، وقد استمر هذا الاتجاه حتى أصبح مبدأ عدم التدخل من المبادئ الأساسية في القانون الدولي الأمريكي . (٢)

---

= والوجه الداخلي يقتصر نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بمواطنيها وداخل إقليمها بحدوده السياسية المعلومة ، ويقصد به أن تدير الدولة كافة شئونها الداخلية بدون تدخل أية سلطة خارجية ، وأن يكون لها السلطة الكاملة على الإقليم والأشخاص داخل الدولة . ويعتبر ذلك مجاًلاً محجوزاً للدولة وحدها . أما الوجه الخارجي ، فينصرف إلى علاقة الدولة بغيرها من الدول والكيانات الدولية الأخرى . ويعنى أن تدير الدولة شئونها الخارجية بدون تدخل سلطة أخرى ، وأن يكون لها الحرية في تحديد علاقاتها بسائر الدول الأخرى . ولمزيد من التفصيلات انظر كل من : محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ٢ ، و د . أحمد حسن الرشيدى ، " الاتجاهات الحديثة في دراسة القانون الدولي العام " ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد ٥٥ ، ١٩٩٩ ، ص ٧٢ .

(١) تعتبر المعاهدات الدولية هي المصدر المباشر الأول لإنشاء القواعد القانونية الدولية . وتعرف المعاهدة الدولية بأنها اتفاق دولي مكتوب بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام ، أيا كانت التسمية التي تطلق عليه ، و يتم إبرامه وفقاً لأحكام القانون الدولي ، بهدف إحداث آثار قانونية معينة . انظر : د . صلاح الدين عامر ، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام (القاهرة : دار النهضة العربية ، ط ٢ ، ١٩٩٥) ص ١٨٦ .

(٢) كانت أولى هذه المعاهدات هي معاهدة الاتحاد والتحالف الدائم - التي أكدت على سيادة واستقلال أطرافها ضد كل إكراه خارجي - التي وقعت خلال مؤتمر بنما عام ١٨٢٦ . غير أنه لم يتم النص صراحة على مبدأ عدم التدخل إلا في مؤتمر ريو عام ١٩٢٧ ، الذي أكد على أنه ليس من حق أى دولة أن تتدخل في الشئون الداخلية لدولة أخرى . ثم تلى ذلك مجموعة من المؤتمرات التي سعت إلى إبرام معاهدات لإقرار مبدأ عدم التدخل كمبدأ أساسي في القانون الدولي الأمريكي ، ومن ذلك : مؤتمر هافانا عام ١٩٢٨ ، ومؤتمر منتفديو عام ١٩٣٣ ، =



وقد حددت دول أمريكا اللاتينية - من خلال ما أبرمته من معاهدات - موقفها من مسألة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . إذ نظرت هذه الدول إلى التدخل على أنه كل إجراء قهري يستهدف التأثير على إرادة دولة ما ذات سيادة ، سواء في ممارسة شئونها الداخلية أو الخارجية ، من أجل الحصول على منافع معينة . كما أكدت هذه الدول على إمكانية تعدد أدوات التدخل لتشمل أدوات يأتي في مقدمتها الأدوات العسكرية والاقتصادية والسياسية . وقد استثنت هذه الدول من القاعدة العامة لعدم التدخل الإجراءات العسكرية التي تتم بهدف الدفاع الشرعي الفردي والجماعي ، وكذا الإجراءات الاقتصادية والسياسية التي لا ترمى إلى التأثير القهري في إرادة الدول الأخرى .<sup>(١)</sup>

وبالنسبة لمعاهدة حلف شمال الأطلسي التي أبرمت في أبريل ١٩٤٩ ، فقد تضمنت نصوصاً تحظر على الدول المتعاقدة الاستخدام المباشر أو غير المباشر للقوة أو أى وسيلة أخرى غير ودية ضد إرادة دولة ما ، سواء في المجال الداخلي أو الخارجي (م ١ ، م ٢) ، بهدف التأثير على السلامة الإقليمية أو الأمن أو الاستقلال السياسي لهذه الدولة . وقد استثنت المعاهدة من ذلك الحظر الأعمال التي تتم بغرض الدفاع الشرعي الفردي والجماعي في مواجهة أى اعتداء مباشر أو غير مباشر قد تتعرض له دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة (م ٤) ، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لوقف هذا الاعتداء .<sup>(٢)</sup>

وفي إطار المعاهدة المنشئة لحلف وارسو في مايو ١٩٥٥<sup>(٣)</sup> ، تم النص على التزام الدول المتعاقدة بعدم التدخل في شئون الدول الأخرى ، باستثناء الحالات التي يتم إعمال حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي بشأنها ، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين .<sup>(٤)</sup>

وفيما يتعلق باتفاقية هلسنكي التي تم توقيعها في أغسطس ١٩٧٥ ، فقد تضمنت كثيراً من المبادئ المتعلقة بالأمن والتعاون الأوروبي ، ومنها احترام مبدأ السيادة وما يترتب عليه من التزامات متبادلة بين الدول ، واحترام الحدود الدولية ، والالتزام بعدم استخدام القوة أو التهديد

= مؤتمر بيونس آيرس عام ١٩٣٦ ، ومؤتمر ليما عام ١٩٣٨ ، ومؤتمر بوجوتا عام ١٩٤٨ . وللمزيد من التفاصيل حول تلك المؤتمرات والمعاهدات التي أبرمت خلالها والمبادئ التي أقرتها انظر : محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ص ٢٠٤-٢١٨ .

(١) المرجع السابق ، ص ص ٢١٩-٢٢١ .

(٢) ولمزيد من التفاصيل في هذا الشأن انظر : د. بطرس غالي ، " ميثاق الأطلسي الشمالي " ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد ٧ ، ١٩٥١ ، ص ١ وما بعدها .

(٣) تم حل هذا الحلف في يوليو ١٩٩١ بعد انتهاء الحرب الباردة ، وتفكك الكتلة الاشتراكية .

(٤) محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ص ٢٢٤-٢٢٥ .

باستخدامها فى إطار العلاقات الدولية ، والتعهد بالتسوية السلمية للمنازعات . كما نصت الاتفاقية على وجوب امتناع الدول الموقعة على الاتفاقية عن كل تدخل فردى أو جماعى ، مباشر وغير مباشر ، فى الشؤون الداخلية أو الخارجية المتعلقة بالاختصاص الوطنى لدولة موقعة أخرى بغض النظر عن علاقاتها المتبادلة . كما نصت الاتفاقية على حظر ممارسة أى شكل من الضغط العسكرى أو الاقتصادى أو السياسى على أى من الدول الموقعة من أجل الحصول على منفعة ما أيا كانت .<sup>(١)</sup>

ويلاحظ مما سبق أنه قد تم توسيع نطاق الأعمال التى تتدرج تحت مفهوم التدخل لتشمل الأعمال غير المباشرة - أيضاً - التى قد تتعرض لها إحدى الدول المتعاقدة ، وذلك فى إطار معاهدة حلف شمال الأطلسى واتفاقية هلسنكى وهو ما يبرر إعمال حق الدفاع الشرعى فى هذه الحالة ، فى حين أن معاهدة حلف وارسو قد تحدثت عن مفهوم التدخل بشكل عام دون أن تميز بين التدخل المباشر والتدخل غير المباشر .

#### ثانياً- التدخل فى العرف الدولى :<sup>(٢)</sup>

كانت - ولا تزال - هناك الكثير من الوقائع التى أدت إلى تكوين قواعد دولية عرفية تحظر التدخل فى شؤون الدول الأخرى ، ومن ثم تكرر مبدأ عدم التدخل كقاعدة أساسية من قواعد القانون الدولى . ومن أهم هذه الوقائع ما يلى<sup>(٣)</sup>:

#### ١- تأكيد الدول على مبدأ عدم التدخل كأساس يحكم العلاقات الدولية :

ويعتبر " مبدأ مونرو " من أهم الأمثلة فى هذا السياق ، وهو المبدأ الذى أعلنه الرئيس الأمريكى الأسبق جيمس مونرو عام ١٨٢٣ ، والذى يحظر على الدول الأوروبية التدخل فى شؤون أمريكا اللاتينية .<sup>(٤)</sup> ومن الأمثلة البارزة الأخرى تأكيد كل من فرنسا وبريطانيا على مبدأ عدم التدخل كإطار عام يحكم علاقاتهما بروسيا بعد الاعتراف بحكومتها الثورية ، كما اتخذ الجنرال

(١) محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ص ٢٢٧-٢٢٨ .

(٢) يعتبر العرف هو المصدر الثانى لإنشاء القواعد القانونية الدولية . وقد أشارت م ٣٨ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية إلى القواعد الدولية العرفية على أنها " العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال " .

(٣) وللمزيد من التفصيلات حول هذه الوقائع ، انظر : محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ص ٢٤٤-٢٦٢ .

(٤) يرى البعض أن هذا المبدأ وإن كان يحظر على الدول الأوروبية التدخل فى شؤون دول أمريكا اللاتينية ، إلا أنه لا يحظر على الولايات المتحدة التدخل فى شؤون تلك الدول ، ومن ثم ، فإن هذا المبدأ لا يحظر التدخل بشكل مطلق ، وإنما يمثل نوعاً من تقسيم مناطق النفوذ بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية . ولمزيد من التفصيلات ، انظر : أحمد فخر " وجهة نظر حول التدخل العسكرى المبرر " ، أوراق الشرق الأوسط (القاهرة : المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، نوفمبر - مارس ١٩٩٥) ص ٧٥ .



الفرنسي ديجول مبدأ عدم التدخل كتعبير عن الاستقلال الوطني وكوسيلة لرفض سياسة التكتل ، وذلك عندما أعلن رفضه لأشكال التدخل المختلفة في الشؤون الداخلية أو العلاقات الدولية للدول الأخرى ، كما أعلن الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان تمسك بلاده بمبدأ عدم التدخل كمبدأ أساسي للسياسة الفرنسية ، وكذا أكد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان أمام الكونجرس في أبريل ١٩٨٣ أن السياسة الأمريكية تقوم أساساً على مبدأ عدم التدخل ، وبالمثل أكد كل من لينين وستالين وخروشوف وبريجنيف في الاتحاد السوفيتي على التزام الاتحاد السوفيتي بمبدأ عدم التدخل باعتباره الأساس الذي يجب أن يحكم العلاقات الدولية .

وقد صدرت أيضاً العديد من الإعلانات الحكومية المشتركة التي تؤكد على مبدأ عدم التدخل واحترام مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية للدول مثل : الإعلانات المشتركة الصادرة عن فرنسا وكل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة والأردن في مارس ١٩٨٠ ، وكذا الإعلان المشترك الأمريكي الصيني في ١٧ أغسطس ١٩٨٢ ، والإعلان المشترك السوفيتي الهندي والسوفيتي الليبي في ديسمبر ١٩٨٠ ، والسوفيتي اليوناني في فبراير ١٩٨٣ . وفي الإطار الأفريقي صدرت العديد من الإعلانات المشتركة المماثلة مثل : الإعلان الليبي التشادي في نوفمبر عام ١٩٨٠ ، والإعلان الجزائري الأنجولي الذي يدين تدخل جنوب أفريقيا في شؤون أنجولا الداخلية .

## ٢- تأكيد الدول على رفض التدخل في صراعات الدول الأخرى :

ومن أهم الأمثلة على ذلك إعلان كل من فرنسا وبريطانيا عدم التدخل في الثورة الروسية عام ١٩١٧ ، وإعلان لينين رفض الاتحاد السوفيتي لفكرة تصدير الثورة والتدخل المباشر أو غير المباشر في الحرب الأهلية الأسبانية عام ١٩٣٦ ، وإعلان فرنسا عدم تدخلها في الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ، وإعلان مصر عدم تدخلها في الشؤون الداخلية للسودان إثر الانقلاب الذي أطاح بالرئيس جعفر نميري .

## ٣- تأكيد الدول على رفض التدخل الخارجي في صراعاتها الداخلية :

غالباً ما تعلن الدول التي تتور فيها الصراعات الداخلية - سواء لأسباب دينية أو إثنية - مثل صربيا، روسيا ، الهند، تركيا، إندونيسيا، السودان أن هذه الصراعات تعتبر شأناً داخلياً ، ومن ثم تؤكد هذه الدول رفضها للتدخل الخارجي في هذه الصراعات . ولا يكاد المتتبع لحالات الصراع الداخلي أن يلاحظ سماح أي من الدول التي تتور فيها هذه الصراعات بالتدخل الخارجي في صراعها الداخلي ، إلا إذا كان توازن القوى في الصراع في غير صالح حكومة هذه الدولة ، أو إذا كان المتمردين على وشك السيطرة على الدولة . وحتى في هذه الحالة ، فإن الحكومة التي تسمح بالتدخل الخارجي في صراعها الداخلي ، دائماً ما تحرص على نفي الصفة الدولية عن الصراع عن طريق عدم الاعتراف بالمتمردين ، كما أنها تحرص على تقليص دور الأطراف المتدخلة في اتخاذ القرارات الأساسية الخاصة بإدارة الصراع أو تسويته .



٤- تأكيد القضاء الدولي على عدم شرعية التدخل في الصراعات الداخلية للدول الأخرى :  
 لعب القضاء الدولي دوراً لا يمكن إغفاله في إرساء قاعدة عدم التدخل في الصراعات الداخلية للدول الأخرى . وفي هذا الإطار ، عبرت محكمة العدل الدولية عن موقفها من التدخل بشكل عام ، والتدخل في الصراعات الداخلية بصفة خاصة ، عندما أصدرت حكمها في قضية النزاع بين الولايات المتحدة ونيكاراجوا عام ١٩٨٦ ، مؤكدة أن مبدأ عدم التدخل هو من المبادئ التي تحتفظ بطابع إلزامي كعنصر من عناصر القانون الدولي العرفي ، ومن ثم رفضت المحكمة التدخل الأمريكي ضد نيكاراجوا ، معتبرة إياه نوعاً من العدوان المسلح على دولة مستقلة ، نظراً لتعارضه مع حق الدفاع الشرعي عن الذات <sup>(١)</sup> ، ومع المبادئ القانونية التي ترفض التدخل من أجل تغيير النظم السياسية في الدول الأخرى <sup>(٢)</sup> .

#### ثالثاً- التدخل في أدبيات القانون الدولي :

تباينت آراء فقهاء القانون الدولي حول مدى مشروعية التدخل في الصراعات الداخلية ، وما إذا كان التدخل في تلك الصراعات يعد انتهاكاً لمبدأ السيادة الوطنية ، وهل هناك أسباب موضوعية تبرر التدخل في تلك الصراعات ، وكيف يكون شكل التدخل في حالة توافر الظروف والأسباب التي تبرره ؟ .. إلخ . وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين الاتجاهين الآتيين <sup>(٣)</sup> :

الاتجاه الأول : ويرى عدم مشروعية التدخل في الصراعات الداخلية أياً كانت أشكاله أو أساليبه ، وسواء كان التدخل لصالح الحكومة المعترف بها كحكومة شرعية أو إلى جانب الثوار الذين يعارضونها ، وذلك طالما أن الصراع لا يؤثر في الوضع القانوني للدولة محل الصراع ، وطالما أن الثوار لا يرتكبون أخطاء تستدعي التدخل الخارجي <sup>(٤)</sup> .

ويذهب هذا الاتجاه إلى أن التدخل لصالح المتمردين يمثل اعتداء على السيادة الوطنية للدولة الهدف ، لأن القانون الدولي يكفل للدول حقها في اختيار حكوماتها وفقاً لدساتيرها الوطنية دون تدخل خارجي ، ومن ثم فمن المحظور قانوناً تقديم أي مساعدات لحركات التمرد أو التحريض على شن الصراعات الداخلية <sup>(٥)</sup> ، كما يذهب إلى أن التدخل لصالح الحكومة ضد الثوار يمثل اعتداء

(١) أكدت المحكمة أن ما قامت به الولايات المتحدة ضد نيكاراجوا يخرج كلية عن أحكام م ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، لأن حق الدفاع عن الذات لا يمكن ممارسته إلا رداً على هجوم مسلح . انظر في هذا الشأن :

David Bernstien, " International court of Justice: Case Concerning Military and Paramilitary in and Against Nicaragua ", **Harvard International Law Journal**, (Cambridge: Harvard Law School, Vol.28, No.1, winter 1987) PP.148-149.

(٢) مسعد عبد الرحمن زيدان ، م س ذ ، ص ص ١٠٣-١٠٤ .

(٣) د. أحمد الرشيدى ، " الاتجاهات الحديثة في دراسة القانون الدولي العام " ، م س ذ ، ص ص ٧٣-٧٥ .

(٤) محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ٧٦٩ .

(٥) عبير محمد بسيونى ، م س ذ ، ص ١٦ .

على حق الشعب أو قطاعات معينة منه في اختيار النظام السياسى الذى يرتضيه ، وهو من الحقوق التى كفلها القانون والتنظيم الدوليين .

ومن جهة أخرى ، يرفض هذا الاتجاه التدخل المضاد في مواجهة التدخلات السابقة ، نظراً لعدم شرعية مواجهة الخطأ بخطأ مثله .<sup>(١)</sup> بل إن هذا الاتجاه يرفض التدخل استناداً إلى حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى ، نظراً لأن حق الدفاع الشرعى تنظمه م ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، وفقاً لقواعد وشروط تختلف كل الاختلاف عن أحكام م ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، كما أكدت على ذلك محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر بشأن النزاع بين الولايات المتحدة ونيكاراجوا . ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى أن مبدأ عدم التدخل لا يزال يمثل أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولى العرفى والاتفاقى ، بل ويعتبر قاعدة قانونية دولية أمرة . وبناء عليه ، فإن الخروج على مبدأ عدم التدخل ينطوى على مخالفة صريحة للقواعد الدولية العرفية ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة ، كما أنه يتعارض مع ما استقر عليه قضاء محكمة العدل الدولية . وبالتالي فإن بعض حالات التدخل – مثلما حدث في العراق وهايتى – تنطوى في تقدير أصحاب هذا الاتجاه على خروج واضح على حدود الاختصاص الداخلى لهاتين لدولتين ، ومن ثم انتهاكاً لمبدأ عدم التدخل .

وفى إطار هذا الاتجاه يرفض البعض الادعاءات التى تقول إن وجود حالات للعدوان من جانب الدول الكبرى على الدول الأقل قوة يعنى انهيار مبدأ عدم التدخل ، مؤكدين أن انتهاك مبدأ عدم التدخل لا يعنى انهياره ، باعتبار أن ذلك يمثل استثناء من قاعدة أساسية ، وبالتالي لا يجب القياس عليه .<sup>(٢)</sup> كما يذهب البعض الآخر مثل مايكل والزر Micheal Walzer إلى القول بعدم وجود حق مسلم به فى القانون الدولى يسمح بالتدخل لأسباب إنسانية . فالتدخل فى تصوره أمر مرفوض قانوناً ، حتى إذا كان بهدف منع انتهاكات حقوق الإنسان التى ترتكبها دولة ما تجاه مواطنيها ، ومن ثم فهو يرى ضرورة حماية قدسية الدولة (Sanctity of State) إزاء التدخلات الخارجية .<sup>(٣)</sup>

الاتجاه الثانى : ويميل أنصاره - بوجه عام - إلى قبول التدخل فى الصراعات الداخلية ، بشرط توافر الأسباب الموضوعية التى تبرره ، ووجود الضوابط التى تساعد على ترشيده . ويستند هؤلاء إلى وجود اتجاه متزايد فى الوقت الراهن نحو تقليص نطاق الاختصاص الداخلى للدولة أو مجالها

(١) مسعد عبد الرحمن زيدان ، م س ذ ، ص ٩٣ .

(٢) Stanlake Samkange, " African Perspectives on Intervention and State Sovereignty" African Security Review ,Vol.11, No.1, 2002,P.2.(Internet) www.iss.com.

(٣) Dived Fisher , " Ethics of Intervention " , Survival ( London : The International Institute for Strategic Studies ,Vol.3, No.1, 1994)P.52.



المحجوز لصالح دور أكبر للمجتمع الدولي ، وعلى حساب مبدأ السيادة الوطنية . كما أنهم يرون أن التمسك بمبدأ عدم التدخل والالتزام بقيد الاختصاص الداخلي أو المجال المحجوز للدولة ، لا ينبغي النظر إليهما باعتبارهما غاية مطلقة ، لأنه قد توجد مبررات تسوغ الخروج عليهما ، خاصة في حالات انهيار الدول ، وحدث صراعات داخلية حادة ، مثلما حدث في الصومال ورواندا على سبيل المثال . وفي هذا السياق قبل جانب من الفقه ما اصطلح على تسميته بالتدخل الإنساني أو التدخل لأغراض إنسانية ، على نحو ما حدث في الصومال والبوسنة .

ويرى هذا الاتجاه أن التدخل في الصراعات الداخلية ، يكون مشروعاً عندما يتسق مع فكرة الحرب العادلة <sup>(١)</sup> ، حيث يكون التدخل عادلاً وبالتالي مشروعاً في حالتين هما :

١- عندما يكون سبب التدخل عادلاً . وتتضمن الأسباب العادلة ما يلي :

أ- التدخل لمساندة دولة ما في مواجهة عدوان خارجي . ويمثل ذلك السبب العادل النموذجي للتدخل في تقدير ديفيد فيشر ، لأنه يتفق مع مبدأ الدفاع الشرعي عن الذات . <sup>(٢)</sup>

ب- التدخل لمساندة حركة تحرر وطني ضد قوة استعمارية أو إمبريالية قمعية ، لأنه التدخل في هذه الحالة يتناسب مع حق الدفاع الشرعي عن الذات ، حيث إن القوة الاستعمارية تمثل في تلك الحالة دور المعتدى الخارجي . فإذا تدخلت قوة خارجية ما لدعم نظام إمبريالي في مواجهة

(١) رغم تأكيد البعض على انهيار نظرية الحرب العادلة ، إلا أن هذه النظرية تظل إطاراً مساعداً للتقييم الأخلاقي لكل أشكال التدخل في شئون الدول الأخرى . حيث إنها توضح متى يمكن للدولة أن تلجأ للحرب بشكل شرعي أو قانوني ، وتحدد أيضاً الطريقة التي يجب أن تدار هذه الحرب بواسطتها . وتكون الحرب عادلة إذا توافرت فيها الشروط التالية : أن يكون سبب قيام الحرب عادلاً أو مشروعاً (الدفاع الشرعي عن الذات) ، وأن تعلن الحرب بواسطة السلطة ذات الأهلية للقيام بذلك (الحكومة) ، وأن يكون التدخل العسكري هو الخيار الأخير بعد استنفاد جميع الطرق السلمية لحل النزاع أو تسويته ، أن يكون هناك تناسباً بين الضرر الذي يمكن أن ينجم عن التدخل - حتى إذا كان غير مقصوداً - والفائدة التي يمكن تحقيقها ، مع ضمان عدم الاعتداء على المدنيين ، فضلاً عن أخذ احتمالات النجاح في الاعتبار . ولمزيد من التفاصيل حول نظرية الحرب العادلة انظر :

Daved Fesher, op.cit., P.53. and Michael Walzer , **Just and Unjust Wars** ( New York : Basic Books , Inc., Publications, 1977).

(٢) يضيف فيشر المشروعية على تدخل الأمم المتحدة من أجل طرد العراق من الكويت ، باعتبار أن ذلك التدخل قد تم استناداً إلى حق الدفاع الشرعي عن الذات ، بينما يرى فيشر عدم مشروعية كل من عمليات التدخل التالية التي حدثت بحجة حماية الأكراد في شمال العراق والشيعية في جنوبه ، وكذا عمليات التدخل التي حدثت في يوغوسلافيا ، نظراً لعدم إمكانية تبريرها استناداً إلى حق الدفاع الشرعي عن الذات . انظر :

Daved Fesher, op.cit., P.54.



حركة تحرر وطني ، فإن التدخل المضاد لدعم هذه الحركة يمكن اعتباره حالة خاصة من مبدأ الدفاع الشرعي عن الذات ، وبالتالي يمكن اعتباره عملاً مشروعاً أو مبرراً<sup>(١)</sup>.

ج- التدخل المضاد الذي تقوم به الدولة في مواجهة تدخل سابق غير شرعي في شئونها<sup>(٢)</sup>.

د- التدخل لفصل الأطراف المتحاربة ومنع المزيد من إراقة الدماء ، فالتدخل يعتبر مشروعاً إذا كان هدفه حفظ السلام أو فرض السلام . أما التدخل لمساندة أحد الطرفين في حرب أهلية فلا يعتبر تدخلاً عادلاً أو مشروعاً في تقدير فيشر<sup>(٣)</sup>.

هـ- التدخل الإنساني ، ويؤسس البعض مشروعية هذا التدخل على أساس أن ميثاق الأمم المتحدة لم يستتكر التدخل الإنساني صراحة<sup>(٤)</sup>، ومن ثم يعتبر التدخل الإنساني مشروعاً إذا كان يستهدف منع المعاناة الإنسانية أو وقفها دون تحقيق أى أغراض سياسية أخرى<sup>(٥)</sup>، حيث إن الدوافع الإنسانية قد يساء استخدامها لتكون ستاراً يخفى وراءه دوافع سياسية أو استراتيجية أخرى قد تمثل اعتداء على وحدة أو سلامة أراضي دولة مستقلة ذات سيادة<sup>(٦)</sup>.

و- تدخل الدول من أجل حماية وإجلاء رعاياها في الدول الأخرى<sup>(٧)</sup>.

٢- عندما يكون التدخل بناء على طلب الحكومة الشرعية للدولة الهدف :

يرى البعض أن التدخل بناء على طلب حكومة الدولة الهدف يعتبر تدخلاً مشروعاً لأنه يتم بناء على وجود علاقة صداقة وتعاون بين هذه الدولة والطرف المتدخل ، وذلك بعد اقتناع الطوف

(١) سبق أن أيد جون ستيورات ميل ذلك الرأي عندما أيد تدخل بريطانيا لدعم الثورة المجرية في مواجهة الإمبراطورية النمساوية ، وذلك في حالة تدخل روسيا لصالح النمسا، انظر: Ibid., P.55.

(٢) Jeremy Levitt, "African Interventionist States and International Law", in Oliver Furley and Roy May (ed.), *African Interventionist States* (Aldershot: Ashgate Publishing Limited, 2001) P.17.

(٣) سبق أن أبدى الكاتب مونتاجيو برنارد Montague Bernard في القرن التاسع عشر عدم مشروعية التدخل لدعم أحد أطراف حرب أهلية ما ، مؤكداً أن التدخل في تلك الحالة يفترض أن يؤدي إلى قلب ميزان القوى وقد لا يؤدي إلى ذلك . فإذا تحقق الاحتمال الأول ، فإن التدخل يمنح السابق أو التفوق للطرف الذي تم التدخل لصالحه ، والذي لم يكن بإمكانه أن يصبح متفوقاً بدون حصوله على ذلك الدعم الخارجي . أما إذا تحقق الاحتمال الثاني ، فإن التدخل في هذه الحالة يكون قد أخطأ في تحقيق هدفه . انظر :

Daved Fesher, op.cit., P.55.

(٤) د. ويصا صالح ، " مبررات استخدام القوة في القانون الدولي التقليدي " ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد ٣٢ ، ١٩٧٦ ، ص ١٦٧ .

(٥) Seyom Brown , *The Causes and Prevention of War* ( New York : St. Martin's Press, ( Second Edition, 1994) P.105.

(٦) د. ويصا صالح ، م س ذ ، ص ١٦٤ .

(٧) مختار مزراق ، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية ( بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٤ ) ص ٢٥١ .

المتدخل بعدالة موقف الحكومة التي تطلب المساعدة.<sup>(١)</sup> وفي المقابل يرى فريق آخر أن استناد التدخل إلى طلب الحكومة لا يكفي لإضفاء المشروعية عليه ، إذ يلزم تمتع الحكومة التي تطلب المساعدة الخارجية بالشرعية وبالسيطرة الفعلية على معظم أراضي الدولة في الوقت الذي تطلب فيه هذه المساعدة . أما إذا فقدت تلك الحكومة شرعيتها أو فقدت سيطرتها الفعلية على الدولة أو معظم أراضيها على الأقل ، فإن حقها في التحدث باسمها يسقط في هذه الحالة ، وبالتالي لا تصبح مؤهلة من الناحية القانونية لطلب المساعدة الخارجية ، كما يصبح التدخل في تلك الحالة غير مشروع ، لأنه يصبح تدخلاً بين طرفي حرب أهلية ، وليس بين حكومة شرعية واثنتين ضدها.<sup>(٢)</sup> ومن ناحية أخرى ، يرى البعض أن هناك اتفاق عام في الفقه في الوقت الراهن على ضرورة ممارسة التدخل - إذا توافرت الأسباب الموضوعية التي تسوغه - من جانب المنظمة الدولية ذات الصلة ، بعد إجماع أعضائها على أهمية القيام بالتدخل ، بدلاً من التدخل عن طريق دولة ما بشكل منفرد أو حتى من خلال عدد محدود من الدول ، مثلما حدث في حالة التدخل الأمريكي في بنما وهايتي ، وتدخل قوات الدول المتحالفة لحماية الأكراد والشيعية في شمال وجنوب العراق بعد انتهاء حرب الخليج الثانية.<sup>(٣)</sup>

والخلاصة ، إن القانون الدولي - بوجه عام - يعارض التدخل ، وخاصة في شكله العسكري ، وحتى بالنسبة للاتجاه القانوني الذي يقبل التدخل ، فإن أنصاره يؤمنون بأن مبدأ عدم التدخل كلن - ولا يزال - هو القاعدة الأساسية في إطار القانون الدولي ، وإن كانوا يرون عدم جدوى التمسك بهذا المبدأ كغاية في حد ذاته ، خاصة عندما توجد مبررات عادلة وموضوعية تتطلب التدخل .

### المطلب الثاني

#### التدخل في التنظيم الدولي

تمثل موثيق المنظمات الدولية إطاراً مرجعياً لضبط وتنظيم العلاقات فيما بين المنظمة وأعضائها من ناحية ، وفيما بينها وبين الدول الأخرى من غير الأعضاء فيها والمنظمات الأخرى من ناحية ثانية . وهنا تبدو أهمية تحديد موقف التنظيم الدولي والإقليمي من التدخل في الشؤون الداخلية ، خاصة من حيث مدى مشروعيته . ونظراً لأن نطاق هذه الدراسة لا يتسع لتناول مواقف

(١) محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ٧٣٢.

(٢) انظر في هذا الشأن : د. سمعان بطرس فرج الله ، " تعريف العدوان " ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد ٢٤ ، ١٩٦٨ . ص ص ٢٢٦-٢٢٧ . وانظر أيضاً : Jeremy Levitt, op.cit., P.20.

(٣) د. أحمد الرشيدى ، " الاتجاهات الحديثة في دراسة القانون الدولي العام " ، م س ذ ، ص ٧٥.

كافة المنظمات الدولية والإقليمية ، فسوف يتم الاقتصار على بيان موقف التنظيم الدولي ممثلاً في عصبة الأمم والأمم المتحدة ، مع عرض أمثلة لبعض التنظيمات الإقليمية .

أولاً- موقف التنظيم الدولي من التدخل :

#### ١- موقف عصبة الأمم :

لم يحدد عهد عصبة الأمم ماهية التدخل ، ولم ينص صراحة على مبدأ عدم التدخل أو يفرض حظراً عاماً صريحاً على التدخل في شؤون الدول ، إلا أنه تضمن من النصوص ما يدل على احترام مبدأ عدم التدخل ، ومن ذلك إدانته - مع استثناءات - للحروب العدوانية والتهديدات بالحرب ، والنص في م ١٠ على التزام الدول الأعضاء بالمحافظة وباحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى لأعضاء العصبة . كما نصت م ٨/١٥ على ما يدل على امتناع العصبة عن التدخل في المسائل التي تعد ضمن الاختصاص الداخلى للدول ، وذلك من خلال التأكيد على عدم اختصاص العصبة في تقديم توصيات في المنازعات التي تدخل ضمن الاختصاص الداخلى للدول ، وهو ما يمثل اعترافاً بالاختصاص المطلق للدول ، وتأكيداً على حماية ذلك الاختصاص من أى تدخل خارجى ، حتى من جانب العصبة . غير أن الفقرة السابقة لا تتفى حق العصبة في التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في مسائل معينة من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، بشرط ألا تدخل تلك المسائل في نطاق الاختصاص الداخلى للدول وفقاً للمادة ٨/١٥ .<sup>(١)</sup>

وإذا كان العصبة قد أكدت على احترامها للاختصاص الداخلى للدول الأعضاء ، وعبرت عن ضرورة احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى لها ، دون الإشارة صراحة إلى لفظ التدخل ، إلا أنها في ممارساتها أكدت صراحة على ضرورة الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ومن ذلك إعلان العصبة أنه يجب على كل دولة الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، وذلك بمناسبة اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية .<sup>(٢)</sup>

#### ٢- موقف الأمم المتحدة :

قام النظام الدولي الذى تأسس بعد الحرب العالمية الثانية على أساس مبدأ عدم التدخل . وقد ورد النص على ذلك في م ٢/٤ من ميثاق الأمم المتحدة ، والتي تلتزم بموجبها الدول الأعضاء بعدم

(١) ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر : محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ص ٢٣٣-٢٣٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٣٤ .



استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى إطار علاقاتها الدولية ، ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأى دولة .<sup>(١)</sup>

ومن جهة أخرى ، نصت م ٧/٢ على أنه ليس فى ميثاق الأمم المتحدة ما يسوغ لها أو يلزمها بالتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى للدول ، وليس فيه أيضاً ما يلزم الدول الأعضاء بعرض مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق .<sup>(٢)</sup>

والجدير بالذكر ، إن الالتزام بعدم التدخل كما توحى به المادة ٧/٢ لا يقع على عاتق الأمم المتحدة وحدها ، وإنما يشمل ذلك الالتزام المنظمة وأعضائها أيضاً<sup>(٣)</sup> ، ويتضح ذلك من مقدمة م ٢ من الميثاق التى تنص على أنه " تعمل الهيئة وأعضاؤها فى سعيها وراء المقاصد المذكورة فى م ١ وفقاً للمبادئ الآتية ... " ، والتى يأتى من بينها مبدأ عدم التدخل فى الفقرة السابعة . فضلاً عن أن القول بغير ذلك يتعارض مع المنطق السليم ويخالف العرف الدولى ، حيث تعلن الفقرة السابعة مبدأ مقبولاً على المستوى العالمى ومن ثم فإنه يكون ملزماً لكل أشخاص القانون الدولى سواء كانت دولاً أو منظمات دولية .<sup>(٤)</sup>

وقد التزمت المنظمة - إلى حد كبير - أثناء الحرب الباردة بما ورد فى ميثاقها حول عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء ، خاصة فى ظل ظروف الصراعات الداخلية التى كانت تنشب فى تلك الدول .

وقد أكدت المنظمة على ذلك الالتزام من خلال الإعلانات والقرارات اللاحقة التى صدرت عنها ، مثل الإعلان الصادر عام ١٩٦٠ بخصوص منح البلاد والشعوب المستعمرة استقلالها ، والذى تضمن وجوب التزام جميع الدول بتطبيق أحكام ميثاق الأمم المتحدة بأمانة وحزم ، والالتزام بأحكام الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على أساس المساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى . وهناك أيضاً إعلان حظر التدخل فى شئون الدول الأعضاء وحماية استقلالهم وسيادتهم ، والذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٥ . وبالإضافة لذلك ، فقد أقرت الجمعية

(١) يعد استخدام القوة استناداً إلى حق الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى عن النفس فى حالة الهجوم المسلح على الدولة ، وفقاً لما ورد فى م ٥١ من الميثاق ، هو الاستثناء الوحيد الذى ورد على مبدأ عدم جواز استخدام القوة فى العلاقات الدولية .

(٢) تنص م ٧/٢ على أنه " ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة فى الفصل السابع من الميثاق " .

(٣) انظر فى هذا الشأن : د. محمد حافظ غانم ، الوجيز فى القانون الدولى العام (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩) ص ١٧٢ .

(٤) حول الجدل الفقهي بشأن هذا الموضوع انظر : محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ص ٢٣٥-٢٣٨ .

العامّة عام ١٩٦٦ أعدم جوار التدخل من جانب الدول بشكل مباشر أو غير مباشر - مهما كانت الأسباب - فى الشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى . كما أقرت أيضاً عام ١٩٨١ أن أى إجراءات من شأنها الضغط اقتصادياً على الدول تعد تدخلاً غير مشروع فى شئونها الداخلية.<sup>(١)</sup> ويعنى ما سبق أن الأمم المتحدة خلال مرحلة الحرب الباردة قد وسعت من مفهوم التدخل ، حيث إنها لم تقصره على التدخل المسلح ، وإنما أقرت أن كافة صور التدخل الأخرى التى تستهدف المساس بشخصية الدولة أو بعناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية ، تعد من الأمور غير المشروعة .

#### ثانياً- موقف التنظيم الإقليمى من التدخل :

نصت ميثاق المنظمات الإقليمية على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، حتى أنه أصبح من المبادئ المتفق عليها فى إطار الإقليمى ، حيث تكرر النص على هذا المبدأ بشكل روتينى فى ميثاق المنظمات الإقليمية التى أنشأتها دول العالم الثالث ، بعد ظهورها كدول مستقلة على مسرح الحياة الدولية .<sup>(٢)</sup> وفيما يلى عرض لموقف بعض هذه التنظيمات من التدخل :

##### ١- موقف منظمة الدول الأمريكية :

نصت م ١٥ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية (ميثاق بوجوتا) على أنه لا يجوز لدولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتحت أى سبب فى الشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى . كما نصت م ١٦ من الميثاق على أنه لا يجوز لأى دولة أن تستخدم أو تشجع استخدام وسائل القمع ذات الصبغة الاقتصادية أو السياسية بهدف التأثير على إرادة دولة أخرى أو الحصول على مزايا معينة .<sup>(٣)</sup>

ويعنى ذلك أن الميثاق قد حدد ماهية التدخل بالإشارة إلى كل تصرف يهدف إلى التأثير فى إرادة الدولة أو الحصول على مزايا أيا كانت . ومن ثم فهو لم يحظر فقط اللجوء إلى القوة المسلحة ، ولكنه حظر أيضاً كل شكل للتدخل أو أى محاولة تهدف إلى المساس بشخصية الدولة وعناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية التى تشكلها .

(١) مسعد عبد الرحمن زيدان ، م س ذ ، ص ص ١٠٩-١١٠ .

(٢) William O'Brien, op.cit., P.11.

(٣) Gordon Graham, *Ethics and International Relation* ( Cambridge & Massachusetts: Blackwell Publication Ltd.,1997) P.94.

وقد أقرت اللجنة القانونية المشتركة لدول أمريكا اللاتينية ما جاء فى ميثاق بوجوتا حول عدم التدخل ، كما نصت على عدم مشروعية قيام الدول الأمريكية بأى عمل تدخل فى إطار علاقاتها ببعضها .<sup>(١)</sup>

ولعل ما ورد فى ميثاق بوجوتا وفى تقرير اللجنة القانونية المشتركة يعد أكثر وضوحاً وتقدماً فى بيانه للأعمال التى تعد من قبيل التدخل غير المشروع ، وذلك مقارنة بما جاء فى م ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، إلا أن عدم وجود تعريف جامع مانع لمفهوم التدخل فى ميثاق بوجوتا قد فتح الباب أمام التدخل لاعتبارات سياسية .<sup>(٢)</sup>

## ٢- موقف جامعة الدول العربية :

لم يتعرض ميثاق الجامعة العربية لمسألة التدخل بصورة واضحة ، كما هو الحال بالنسبة لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، حيث أكد الميثاق على موقفه من التدخل بشكل عام وغير مباشر ، وذلك عندما أكد فى م ٨ على ضرورة احترام كل دولة من الدول الأعضاء فى الجامعة لنظم الحكم القائمة فى دول الجامعة الأخرى ، مع التعهد بعدم القيام بأى عمل يرمى إلى تغيير تلك النظم ، باعتبار أن ذلك حقاً من حقوق الدول الأخرى .<sup>(٣)</sup>

ويلاحظ أن المادة السابقة لم تشر إلا إلى صورة واحدة من صور التدخل ، وهى الإطاحة بنظم الحكم فى الدول الأخرى . وكأن واضعى الميثاق قد قصروا التدخل على تلك الصورة فقط ، أو أن الحكام لم يكن يعنيههم إلا الحفاظ على نظم الحكم فقط ، دون غيرها من الأمور التى قد تمس كيان الدولة . ويمثل ذلك قصوراً من جانب الجامعة العربية بالمقارنة بالمنظمات الدولية الأخرى ، وخاصة الحديثة منها .

## ٣- موقف منظمة الوحدة الأفريقية :

أكد ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على مبدأ عدم التدخل ، حيث ورد فى ديباجته ومادته الثانية ما يؤكد على التزام الدول الأعضاء بالمحافظة على الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية للدول الأفريقية ، ومكافحة الاستعمار الجديد فى كافة أشكاله ، واعتبار ذلك من الأهداف الأساسية لقيام

(١) ومن أبرز الأعمال التدخلية التى ذكرتها اللجنة : السماح بتهريب الأسلحة وأدوات الحرب بقصد إثارة القلاقل والاضطرابات والفتن وتشجيع أو تغذية الحروب الأهلية ، والتزويد لأى سبب بالأسلحة أو قطع الغيار لأشخاص أو جماعات أخرى بقصد توجيهها للأعمال السابق ذكرها ، وتشجيع حركات الانفصال أو التمرد حتى ولو كانت ضد حكومة غير معترف بها ، والقيام بالأعمال التى تنم عن الاعتراض المباشر أو غير المباشر على تشكيل حكومة فى دولة أخرى . انظر : مسعد عبد الرحمن زيدان ، م س ذ ، ص ١١٣ .

(٢) ومن ذلك تدخل الولايات المتحدة فى نيكاراغوا عام ١٩٨٤ لتأييد قوات الكونترا ضد الحكومة المركزية ، وتدخلها فى هايتى عام ١٩٩٤ لإعادة نظام أرستيد إلى السلطة ، انظر : المرجع السابق ، ص ١١٤ .

(٣) جامعة الدول العربية ، ميثاق جامعة الدول العربية ، ١٩٤٥ ، م ٨ .



المنظمة . كما تضمنت بعض مبادئ المنظمة ما يفيد التأكيد على عدم جواز التدخل في شئون الدول الأعضاء مثل : المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء (م ١/٣) ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء (م ٢/٣) ، واحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقوقها الثابتة في كيانها المستقل (م ٣/٣) ، والاستتكار المطلق للاغتيالات السياسية وإدانة كافة الأنشطة الهدامة من جانب الدول المجاورة أو الدول الأخرى (م ٥/٣).<sup>(١)</sup>

وقد أكدت المنظمة على موقفها من التدخل في ممارساتها الفعلية اللاحقة أيضاً ، ففي إطار قمتها الثانية في أكرام عام ١٩٦٥ ، أعادت المنظمة التأكيد على إدانتها لبعض صور الأنشطة الهدامة التي تم النص عليها في م ٥/٣ من الميثاق ، وذلك من خلال القرار رقم ٢٧ الذي صدر عن القمة المشار إليها ، والذي أدان العديد من الأنشطة الهدامة التي تقوم بها دولة ما في مواجهة دولة أو عدة دول أخرى ، معتبراً إيها تصرفات غير مشروعة وتمثل تدخلاً في شئون الدول الأخرى.<sup>(٢)</sup> ومن ناحية أخرى ، جعلت المنظمة مبدأ عدم التدخل ، أحد أهم الأسس الحاكمة لعمل المنظمة في إطار علاقاتها بالتنظيمات الدولية والإقليمية الأخرى ، ففي إطار القمة العربية الأفريقية الأولى ، والتي عقدت في مارس ١٩٧٧ ، تم التأكيد على هذا الأمر باعتباره أحد المبادئ الأساسية للتعاون بين الدول العربية والدول الأفريقية.<sup>(٣)</sup>

و رغم ذلك ظلت المنظمة في حاجة إلى مزيد من الخطوات لتحديد موقفها بدقة من التدخل في شئون الدول الأخرى . وقد حققت المنظمة تقدماً كبيراً في هذا الشأن إثر تحولها إلى الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٢ ، حيث تضمن القانون التأسيسي للاتحاد نصوصاً تسمح بإمكانية تدخل الاتحاد في الشئون الداخلية للدول الأعضاء ، وفي صراعاتها الداخلية بالطبع . وذلك على نحو ما سوف يتم بيانه في المبحث المتعلق بمحددات التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية .

(١) منظمة الوحدة الأفريقية ، ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، ١٩٦٣ ، الديباجة والمادتين ٢ ، ٣ .

(٢) ومن هذه الأنشطة ، التشجيع والتحريض على الانقسام والنزاع الداخلي في الدول الأفريقية من خلال استغلال الاختلافات القائمة على أساس الدين أو العنصر أو اللغة ، والعمل على تعميق الخلافات السابق ذكرها . انظر : مسعد عبد الرحمن زيدان ، م س ذ ، ص ١١٤ .

(٣) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١/٢٠٠٢ (القاهرة : مركز البحوث الأفريقية ، جامعة القاهرة ٢٠٠٢) ، ص ٢٧٢ .

### المطلب الثالث

#### التدخل فى أدبيات العلاقات الدولية

أثارت مشروعية التدخل فى الصراعات الداخلية جدلاً واسعاً فى إطار أدبيات العلاقات الدولية بوجه عام . وفى هذا السياق يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات أساسية : أولهما يعارض التدخل ، والثانى يؤيده ، أما الثالث فهو يقبله ، وإن كان يقصره على أضيق نطاق ممكن ، ويقرنه بشروط تضبطه وتزيد من فاعليته . وفيما يلي عرض للاتجاهات الثلاثة :

#### أولاً- الاتجاه المعارض للتدخل :

يرفض أنصار هذا الاتجاه التدخل فى الصراعات الداخلية ، حيث ينظرون إليه باعتباره عدواناً لا يتفق نصاً وروحاً مع ميثاق الأمم المتحدة ، وهو ما قد يهدم مبادئ وقواعد العلاقات الدولية<sup>(١)</sup>. ويستند هؤلاء إلى الحجج الآتية :

#### ١- إن التدخل يعرقل جهود تسوية الصراعات الداخلية .

وهنا يرى إدوارد ليتواك Edward Luttwak أن معظم أشكال التدخل الخارجى قد أدت من الناحية الفعلية إلى تعطيل جهود التسوية السلمية للصراعات الداخلية ، وإطالة أمدها . فالتدخل يؤدي إلى تجميد الصراع بشكل تحكى ، ويوفر نوعاً من الحماية للطرف الأضعف إزاء رفض تقديم تنازلات من أجل السلام . ومن ثم فمن الأفضل أن تترك الصراعات الداخلية ، وخاصة الصراعات محدودة النطاق أو الأقل أهمية ، لكي تخدم نفسها بنفسها و" تحترق ذاتياً " دون الحاجة للتدخل الخارجى ، حيث يذهب ليتواك إلى أنه يجب إعطاء تلك الصراعات الفرصة لكي تدور دورتها الكاملة بلا تدخلات خارجية ، مشيراً إلى أن عدم منح الصراع فى يوغوسلافيا السابقة الفرصة لكي يدور دورته الكاملة قد أدى - فى واقع الأمر- إلى إعاقة جهود التسوية السلمية ، ومن ثم إلى إطالة أمد الحرب ، وزيادة معاناة السكان<sup>(٢)</sup>.

وينتقد البعض ما ذهب إليه ليتواك ، نظراً لأن عدم التدخل فى الصراعات الصغيرة قد يحولها إلى صراعات عنيفة يصعب احتوائها فيما بعد ، خاصة وأن الممارسات الواقعية تؤكد أن ترك المقاتلين يحاربون حتى النهاية لم يسهم فى تسوية الكثير من الصراعات ، وإنما أدى فى كثير من الحالات إلى تصاعدها ، مثلما حدث فى كولومبيا وكمبوديا وفى نيجيريا أثناء الحرب الانفصالية ١٩٧٦-١٩٧٠ ، وفى رواندا عام ١٩٩٤ عندما شهدت واحدة من أسوأ عمليات الإبادة

(١) Stanlake Samkange, op.cit., P.2.

(٢) , "A Poor Case for Quitting : Mistaking Incompetence for Intervention" , Chester Croker , Foreign Affairs (New York :Center of Foreign Relation, Vol.79, No.1,2000)P.P.183-185.

الجماعية في التاريخ المعاصر . وحتى في حالة التسليم بأن القتال حتى النهاية قد يحقق السلام في بعض الأحيان ، فإن السلام في تلك الحالة سيكون سلام غير عادل .<sup>(١)</sup>

٢- إن التدخل يتعارض مع حق الدولة في إدارة شئونها بشكل مستقل .

وقد دافع جوردان جراهام Gordon Graham عن هذه الحجة ، مؤكداً أن حق كل دولة في الاستقلال السياسي وإدارة شئونها الخاصة بذاتها وبشكل مستقل ، إنما هو من الحقوق العادلة التي كفلها القانون الدولي ، ومنحها درجة كبيرة من التقدير ، تصل إلى ما أسماه البعض بـ " القداسة الخاصة " ، ومن ثم فإذا كان حق الدولة في الاستقلال بإدارة شئونها الخاصة حق عادل ، فإن هناك أسساً أخلاقية تقع على كل دولة توجب عليها عدم التدخل في شئون الدول الأخرى .<sup>(٢)</sup>

ويضيف Stanlake Samkange أن مبدأ عدم التدخل - بالإضافة إلى السيادة - يعتبر أحد الأدوات القليلة المهمة التي ترتكن إليها الدول الصغرى في تعاملاتها مع الدول الكبرى أو الأقوى أو العدوانية . كما أن هذا المبدأ يلعب دوراً حيوياً بالنسبة للكثير من الدول في مرحلة ما بعد الاستعمار ، خاصة في إطار ما تواجهه من تحديات تتعلق ببناء الدولة وتحقيق التنمية الشاملة . وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول الأفريقية التي تحتاج إلى المناخ السياسي الآمن لتحقيق تطلعاتها المشروعة في بناء الدولة وتحقيق التنمية .<sup>(٣)</sup>

٣- إن عدم التدخل المطلق يضمن تحقيق السلم .

يستند أصحاب هذا الرأي إلى معيار النتائج Consequences في تحديد مشروعية التدخل ، حيث يرون أن التدخل يكون مبرراً إذا كانت النتائج المترتبة عليه أفضل من تلك التي يمكن أن تترتب على عدم القيام به . ويرى هؤلاء أنه نظراً لأن أضرار التدخل غالباً ما تكون أكثر من فوائده ، فإن الحظر المطلق للتدخل سوف يؤدي إلى عالم أكثر سلاماً ونظام دولي أكثر اتساقاً . أما إذا سمح القانون الدولي ولو بقدر ضئيل من التدخلات الدولية ، فإن احتمال اندلاع الصراعات داخل الدول وبينها أيضاً سوف يتزايد ، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة على الإطلاق .<sup>(٤)</sup>

وقد انتقد البعض الرأي السابق ، لأن معيار النتائج لا يترك مجالاً للاستثناء ، وهو ما يفضي عليه نوعاً من الجمود . فأحياناً يكون لكسر المبدأ العام نتائج أفضل من تلك المترتبة على الالتزام به . ويرد أنصار معيار النتائج بأنه لا يوجد دليل يقيني على أن كسر المبدأ يؤدي في كل الأحوال إلى نتائج أفضل من تلك الناجمة عن الالتزام به . ولكن من المؤكد أن كسر المبدأ سوف يؤدي إلى

<sup>(١)</sup> The Economist , 31 July 1999.

<sup>(٢)</sup> Gordon Graham, op.cit., P.98.

<sup>(٣)</sup> Stanlake Samkange, op.cit., PP.2-3.

<sup>(٤)</sup> Gordon Graham, op.cit., PP.103-104.



نتائج سلبية مستقبلاً ، نظراً لأن ذلك سوف يخلق حجية يمكن الاستناد إليها بشكل متكرر لكسر المبدأ فيما بعد ، وهنا فإن الاستثناء قد يصبح هو القاعدة الأصلية .<sup>(١)</sup>

٤- إنه لا وجود للتدخل الإنساني الخالص في الممارسات الواقعية .

يرى هذا الرأي أن الأغراض الإنسانية غالباً ما تكون ستاراً لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية واستراتيجية أخرى ، مما قد يؤدي إلى تغير ميزان القوى الذي يحكم تلك الصراعات في الاتجاه الذي يؤدي إلى تصعيدها وزيادة حدتها ، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج وخيمة حتى من وجهة نظر هؤلاء الذين يطالبون بالتدخل الإنساني كخيار أول في مواجهة الكوارث الإنسانية الناجمة عن الصراعات الداخلية .<sup>(٢)</sup>

ومن أنصار الرأي السابق وزير الخارجية والإعلام في ناميبيا ، ثيوبن جوريراب ، الذي يرى أن التدخل الإنساني هو مفهوم تتبناه الدول الكبرى ، وتستخدمه من أجل الهيمنة العالمية باسم حقوق الإنسان وحفظ السلم والأمن الدوليين ، وهو ما قد يهدد سيادة الدول الأفريقية وقدرسية حدودها وترابها الوطني ، خاصة عند استخدامه وتطبيقه خارج مبادئ ميثاق الأمم المتحدة أو دون تفويض منها .<sup>(٣)</sup>

ثانياً- الاتجاه المؤيد للتدخل :

يرى أنصار هذا الاتجاه أن التدخل لا يمثل عملاً غير مشروع ، أو مساكاً غير حميد في العلاقات الدولية في كل الأحوال ، ولكنه قد يكون هو الخيار الضروري والأفضل في بعض الحالات . وتتمثل أهم أسانيد هذا الاتجاه في الآتي :

١- إن التدخل يعتبر ضرورة لحماية حقوق الإنسان .

يرى هذا الرأي أن انتهاكات حقوق الإنسان أصبحت من الأمور الأساسية التي تبرر التدخل الإنساني ، بل والتي تكسبه الشرعية أيضاً ، خاصة عندما تصل تلك الانتهاكات إلى درجة جسيمة لا يمكن الصمت إزائها . وهنا يصبح التدخل الإنساني لإسقاط النظم الحاكمة المسؤولة عن تلك الانتهاكات أمراً ضرورياً ، خاصة وأنها هي التي أدت بتصرفاتها غير المقبولة إلى استنفار

<sup>(١)</sup> Gordon Graham , op.cit., P.105.

<sup>(٢)</sup> William Minter, op.cit., PP.1-2.

<sup>(٣)</sup> ورد ذلك خلال محاضرة ألقاها الوزير الناميبي في المجلس المصري للشئون الخارجية بالقاهرة في مايو ٢٠٠٠ ، عندما كان رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة آنذاك . انظر : د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا في عالم متغير (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، ع ١٥٧ ، ٢٠٠١) ص ١٢ .

المجتمع الدولي من أجل القيام بالتدخل ، وبالتالي تكون تلك النظم ذاتها هي المسؤولة عن تبرير التدخل وإضفاء المشروعية عليه ، ومن ثم يجب عليها تحمل تبعاته .<sup>(١)</sup>

وهنا يقول مارك مالان Mark Mallan إنه إذا كان القانون الدولي قد نجح - نسبياً - فى ضبط سلوك الدول إزاء الدول الأخرى ، فإنه لم يثبت نفس الفعالية فى ضبط سلوك الحكومات إزاء مواطنيها ، بدليل أن ألمانيا التى أحجمت عن استخدام الغاز السام ضد الحلفاء ، رغم تعرضها للهزيمة ، لم تبد أى ندم على استخدامهم ضد مواطنيها من اليهود . وبالتالي يجب صياغة مفهوم واضح للتدخل لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان ، والتى لم يعد من المقبول التعامل معها باعتبارها شأناً داخلياً ، أو الصمت إزاءها بدعوى أن التدخل لمواجهتها يمثل انتهاكاً للسيادة الوطنية .<sup>(٢)</sup>

ويؤيد ليفين H. Levine ما ذهب إليه مالان ، مؤكداً أن الدول ينبغي أن تتبع سياسة نشطة فى مجال حقوق الإنسان ، بحيث تصبح حقوق الإنسان هدفاً أساسياً لسياساتها الخارجية ، حتى لا تتكرر انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق ، على نحو ما حدث فى كمبوديا فى عهد بول بوت ، وما حدث أيضاً فى أوغندا فى عهد عيدي أمين ، وفى رواندا عام ١٩٩٤ .<sup>(٣)</sup>

## ٢- إن التدخل يعتبر أداة لتحقيق الديمقراطية .

يرى أصحاب هذا رأى أن التدخل يعتبر أداة فعالة لتحقيق الديمقراطية ودعمها ، وذلك عن طريق إسقاط النظم الاستبدادية وإحلال نظم ديمقراطية بدلاً منها .

ويتحفظ البعض على رأى السابق بدعوى أن النظم الديمقراطية الجديدة المفروضة من الخارج غالباً ما تفتقر إلى الاستقرار ، نظراً لضعف شرعيتها السياسية ، حيث ينظر الشعب إليها باعتبارها نظاماً عميلة للدولة أو للدول المتدخلة التى جاءت بها إلى السلطة ، وكذا نتيجة لعدم قدره هذه النظم على دعم المؤسسات الديمقراطية الوليدة وحماية ذاتها فى مواجهة المعارضة الداخلية والتهديدات الخارجية . ويرد أنصار التدخل على هذا التحفظ بأن الدولة أو الدول المتدخلة تمثل ضماناً أساسياً لحماية الاستقرار فى الدولة الهدف ، خاصة وأنها غالباً ما يتوافر لديها القدرات والموارد اللازمة لدعم النظم الديمقراطية الناشئة فيها وحمايتها فى مواجهة التهديدات المختلفة ،

<sup>(١)</sup> Vojin Dimitrijevic , " Human Rights and Peace " in Janusz Symonides (ed.) **Human Rights: New Dimensions and Challenges** (Aldershot: Ashagate Publishing Limited, 1998) PP.58-59.

Mark Mallan , " The Principle of Non Intervention ... " , **op.cit.**, PP.29-34. <sup>(٢)</sup>

**Ibid.**, P.35. <sup>(٣)</sup>

ريثما تستطيع هذه النظم الاعتماد على ذاتها ، خاصة فيما يتعلق بخلق بيئة مواتية للتحول الديمقراطي وإيجاد مؤسسات وقواعد ديموقراطية راسخة .<sup>(١)</sup>

### ٣- إن التدخل يحول دون تفاقم الكوارث الإنسانية .

يقول أنصار هذا الرأي إن التدخل الفعال يحد من تفاقم الكوارث الإنسانية الناجمة عن الصراعات الداخلية . ويذهبون إلى أن المجتمع الدولي أصبح أكثر اقتناعاً في السنوات الأخيرة بأهمية التدخل لمواجهة تلك الكوارث ، حيث أصبح هناك اتجاه متزايد نحو التعامل مع التدخل العسكري باعتباره الخيار الأفضل من أجل توفير الحماية الفعالة للشعوب من مخاطر الكوارث الإنسانية ، بدلاً من عدم المبالاة والتكاسل ، الذي يؤدي في الغالب إلى تفاقم تلك الكوارث .<sup>(٢)</sup>

ويدلل هؤلاء على صحة موقفهم بأن التردد في التدخل لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك هو الذي أوحى للصرب بأنه يمكنهم شن حرب إبادة ضد مسلمي البوسنة بدون رادع ، مما أدى إلى كارثة إنسانية كان من الممكن تجنبها عن طريق اتخاذ قرار سريع وحاسم بالتدخل . ومن ثم ، فهم يرون أنه من الخطأ النظر إلى ضرب حلف الناتو لمواقع الصرب في سراييفو عام ١٩٩٥ باعتباره تدخلاً ، وإنما يجب اعتباره عملاً من أعمال الوساطة التي كان لابد منها لخلق الظروف التي مهدت لتوقيع اتفاق دايتون من أجل تسوية الصراع .<sup>(٣)</sup>

### ٤- إن التدخل يعد الخيار الأفضل في حالات معينة .

ومن أنصار هذا الرأي تشستر كروكر Chester Croker ، الذي يقول إن التدخل في الصراعات الداخلية إنما هو أمر موجود بالفعل ، كما أنه أصبح يطرح نفسه بقوة على " الأجندة السياسية " للدول ، وخاصة في ظل ما يرتبط بتلك الصراعات من تزايد لحالات سقوط الأنظمة الحاكمة ، وانهيار الدول ، وتفاقم الكوارث الإنسانية والأزمات البيئية والصحية ، وانتشار الأعمال الإرهابية والأنشطة الإجرامية .<sup>(٤)</sup>

ويرى كروكر أن ليتواك لم يكن على صواب عندما تحدث عن ضرورة عدم التدخل وترك الصراعات الداخلية لكي تخدم نفسها بنفسها ، بعد منحها الفرصة لكي تدور دورتها الكاملة ، نظراً

<sup>(١)</sup> David Reilly, "Peace through Coercion: The Effects of Foreign Military Intervention on Democratization and War", **Online Journal of Peace and Conflict Resolution**, Vol.2, No.1, March 1999.P.5. (Internet) www.ojpcr.com.

<sup>(٢)</sup> Stanlake Samkange, **op.cit.**, P.10.

<sup>(٣)</sup> Michael J. Smith, "Humanitarian Intervention Revisited: Is There a Universal Policy", **Harvard International Review** (Cambridge: Harvard International Relations Council, Vol.22, No.3, fall 2000) PP.8-11.

<sup>(٤)</sup> Chester Croker, **op.cit.**, P.184.



لأن ميدان المعركة نفسه قد لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق السلم بشكل مستقر إلا في بعض الظروف غير العادية ، والتي من بينها ما يلي :

أ - عندما يحقق الطرف المنتصر نصراً ساحقاً على خصم لا يحظى بدعم خارجي كاف . فهنا يمكن للطرف المنتصر أن يستوعب الطرف المنهزم بشكل كامل ، وأن يفرض عليه شروطه .  
ب - عندما يكون الطرف المنتصر متسامحاً بشكل غير عادي ، ويقبل بالتعاون أو المشاركة مع الطرف المنهزم .

ج - عندما يدرك الطرف الأضعف عدم قدرته على هزيمة خصمه الأقوى . وعندما يمتلك هذا الطرف الأضعف بصيرة نافذة تجعله يعترف بضعفه وعدم قدرته على مواصلة الصراع ، ملتسماً في المقابل تحقيق أفضل الشروط الممكنة لتحقيق السلم وضمان أمنه .

ويرى كروكر أن الشروط السابقة ليست شروطاً عامة تتوافر في معظم الحالات ، وإنما هي أقرب إلى المثالية ، حيث إن الخاسرين أو الضحايا عادة ما يكون لديهم الكثير من الأصدقاء الذين يساعدونهم أو يتبنون قضاياهم . وينطبق ذلك بشكل خاص على الصراعات الداخلية التي تنطوي على الكثير من الأبعاد التي تجعل منها صراعات شديدة التعقد ، ومن ثم يكون من الصعب تسويتها سلمياً في الأجل القصير . ويدلل كروكر على ذلك بالصراع الشيشاني الذي بدأ في ثلاثينيات القرن التاسع عشر ولم يسوى بشكل نهائي حتى تاريخ إعداد هذه الرسالة . وهناك أيضاً الصراع في السودان التي تعيش حالة حرب أهلية شبه مستمرة منذ استقلالها ، بالإضافة إلى حالات مشابهة أخرى في أنجولا وكشمير وسيريلانكا . وهنا يرى كروكر أن التدخل الفعال يمكن أن يكون ناجحاً في مواجهة تلك الصراعات .<sup>(١)</sup>

#### ثالثاً - الاتجاه المقيد للتدخل :

ويأخذ هذا الاتجاه موقفاً وسطاً بين الاتجاهين السابقين . فهو لا يعارض التدخل أو يقبله بشكل مطلق ، وإنما يرى أن مبدأ عدم التدخل هو الأصل في العلاقات الدولية ، وأنه القاعدة التي يجب تلتزم بها الدول في علاقاتها الدولية ، إلا أنه في بعض الحالات لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف صامتاً إزاء صراعات الدول الأخرى ، وخاصة الصراعات الداخلية التي يعجز أي من أطرافها عن تحقيق نصر سريع وحاسم فيها ، ومن ثم يكون التدخل أفضل من عدمه .<sup>(٢)</sup>

وفي إطار هذا الاتجاه أكد البعض أن السيادة الوطنية عادة ما كانت تستخدم لحماية الحكام على حساب المواطنين ، إلا أنه من الناحية النظرية - على الأقل - لم تعد السيادة تمثل إطاراً واقعياً يمكن

Chester Croker, *op.cit.*, P.185.

(١)

Barbara Walter, "The Critical Barrier to Civil War Settlement", *International Organization* (San Diego: University of California, Vol.51, No.3, 1997) P.P.360-362.

(٢)

للحكومات السلطوية الاحتماء خلفه من أجل إخفاء انتهاكاتها لحقوق شعوبها .<sup>(١)</sup> فالسيادة الوطنية لا يجب أن تقف حائلاً دون إنقاذ ضحايا الصراعات والحروب الأهلية . ففي ظل المآسى المرتبطة بالصراعات الداخلية ، أصبح لزاماً على المجتمع الدولي التخلي عن المفاهيم المطلقة للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، إذ لم يعد من المقبول التعامل مع السيادة وعدم التدخل كمفاهيم مطلقة ، ولم يعد مقبولاً أيضاً عدم مواجهة النظم السلطوية التي تنتهك حقوق الإنسان ، بحجة الالتزام بأحكام ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، حيث إن حماية الشعوب من القهر ومن الآثار الوخيمة للصراعات الداخلية تتطلب مراجعة مفاهيم التدخل ، والسيادة الوطنية ، ومن ثم يجب تبني مفهوم جديد للسيادة يعتمد على التوازن بين حقوق الحكومات وواجباتها .<sup>(٢)</sup>

ومن أنصار هذه الاتجاه ريتشارد فولك R. Falk الذي يرى أنه قد حان الوقت للتحول من مفهوم السيادة المطلقة absolute Sovereignty إلى مفهوم السيادة المسؤولة responsible Sovereignty ، حيث إن شرعية الحكومة التي تكفل لها ممارسة حقوقها السيادية يجب أن تتضمن أيضاً حماية وتعزيز الحد الأدنى من المبادئ الإنسانية ، والقدرة على توفير الحماية الفعالة للمواطنين إزاء الأخطار التي يتعرضون لها داخل أوطانهم ، والتي تمثل تهديداً لأمنهم ولوجودهم أيضاً . وهناك أيضاً فرانسيس دينج Francis Deng الذي يرى أنه بدلاً من النظر إلى السيادة باعتبارها وسيلة لتوفير الحماية للدولة إزاء التدخلات الخارجية ، فإنه ينبغي التعامل معها باعتبارها مفهوم معياري للمسؤوليات التي يجب أن تتحملها الحكومات تجاه مواطنيها ، ومن ثم فإن السيادة الوطنية في ضوء هذا المفهوم الجديد تتطلب أنماطاً من نظم الحكم تستند إلى المشاركة الشعبية الديمقراطية ، والإدارة الفعالة للانقسامات المجتمعية ، واحترام حقوق الإنسان ، والتوزيع العادل للثروات الوطنية . وهنا تصبح جميع الحكومات ملزمة بأن توفر أساساً لشرعيتها ، يعتمد على ضمان الحد الأدنى من معايير الحكم الجيد ، وتحمل مسئولية تحقيق أمن ورفاهية مواطنيها وكذا كافة المقيمين على أراضيها ، وذلك قبل المطالبة بالحق في السيادة الوطنية .<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> Jakkie Cilliers & Kathryn Sturman , “ The Right Intervention : Enforcement Challenges for the African Union “ **African Security Review**, Vol.11, No.3, 2002, P.1.(Internet)

<sup>(٢)</sup> Severine M. Rugumamu, “ State Sovereignty & Intervention in Africa “ **Conflict Trends** (Durban: The African Center for the Constructive Resolution of Disputes, No.4, 2001) P.1-2. (Internet) www.conflictrends.com.

<sup>(٣)</sup> Ibid., P. 2



وفى ذات السياق يرى Stanlake Samkange أن القضية محل الاهتمام عند التعامل مع مفهوم السيادة الوطنية لا ينبغي أن تكمن فى إعادة تعريف مفهوم السيادة فى ضوء التطورات الدولية ، وإنما يجب التركيز على ضرورة الفهم الجيد لمتطلبات السيادة فى جوانبها الداخلية .<sup>(١)</sup> ويرد أنصار هذا الاتجاه على من ينظرون إلى التدخل على أنه يمثل تهديداً لحق الدولة فى السيادة والشرعية ، خاصة عند حدوثه بدون رضا الدولة الهدف ، حيث يؤكد David Scheffer " إن التدخل ليس سلاحاً يشهره المجتمع الدولى فى وجه الدول بشكل عشوائى ، حيث يمكن للحكومات تجنب التعرض للتدخل عن طريق الوفاء بالتزاماتها ، ليس فقط تجاه الدول الأخرى ، وإنما تجاه مواطنيها أيضاً " .<sup>(٢)</sup> كما يؤكد البعض أن القبول بالتدخل ، لا ينبغي أن يكون قبولاً مطلقاً ، وإنما لابد من توافر بعض الشروط لى يحقق التدخل أهدافه المرجوة ، ولكى يصبح بالتالى أمراً مقبولاً ، ومن أهم هذه الشروط ما يلى<sup>(٣)</sup>:

- ١- أن يكون التدخل قوياً وحاسماً ، حتى وإن تضمن استخدام القوة العسكرية ، إما لردع الأطواف المتصارعة ومنعها من مواصلة القتال أو العودة إليه بعد توقفه ، أو لفض الاشتباك بينها .
- ٢- يجب ألا يتضمن التدخل أى مؤشر يوحى بتردد القوى المتدخلة ، لأن ذلك قد يعطى لأطراف الصراع دافعاً قوياً لمواصلة الصراع أو العودة إليه . وهنا يرى كلافام Clafam أن التدخل يجب أن يحدث بسرعة ودون إبطاء لى يحقق أهدافه ، حيث إن السرعة التى تتحرك وتتشر بها القوات المتدخلة ، لا تقل أهمية عن كفاءتها الفنية أو التكتيكية . وفى هذا الإطار يقول كلافام " إن التدخل الحاسم والسريع من جانب الأمم المتحدة كان من الممكن أن يسهم فى مواجهة عمليات الإبادة الجماعية التى شهدتها رواندا عام ١٩٩٤ " .<sup>(٤)</sup>
- ٣- يجب على القوات المتدخلة أن تظل متواجدة فى منطقة الصراع ، ليس فقط خلال مرحلة التفاوض من أجل التسوية السلمية للصراع ، بل أيضاً أثناء تنفيذ الترتيبات الانتقالية الرامية إلى تسوية الصراع .

وعلى الرغم من وجاهة الكثير من الأسانيد والحجج التى قدمها الباحثون فى إطار الاتجاهات الثلاثة سالفة الذكر ، إلا أن الباحث - رغم ميله للاتجاه المقيد للتدخل بوجه عام - ليس بوسعه التسليم بالأفضلية المطلقة لهذا الاتجاه على الاتجاهين الآخرين ، إذ يعتمد تحديد ذلك

Stanlake Samkange , *op.cit.*, P.10.

Severine M. Rugumamu, *op.cit.*, P.3.

Barbara Walter, *op.cit.*, PP.362-364.

Mark Mallan , " The Principle of Non Intervention ... " , *op.cit.*, P.35.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)



الأمر على الظروف المحيطة بكل حالة من حالات التدخل على حده ، وطبيعة ذلك التدخل ، وأدواته ، وفاعليته ، ونتائجه.

وفى ختام هذا الفصل ، تجدر الإشارة إلى أنه برغم أن ظاهرة التدخل تعد ظاهرة عالمية ، تنتشر تطبيقاتها في أنحاء شتى من عالمنا المعاصر ، إلا أن تطبيقات هذه الظاهرة في القارة الأفريقية قد ارتبطت ببعض الخصائص التي تميزها عن غيرها في مناطق العالم الأخرى ، سواء من حيث المحددات التي صاغتها ، أو الأنماط التي اتخذتها ، ومن ثم تم تخصيص الباب الأول من هذه الدراسة لبحث محددات وأنماط التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية.

## الباب الأول

محددات وأنماط التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية





## الباب الأول

### محددات وأنماط التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية

كان التدخل من جانب الدول الاستعمارية السابقة والدول الأجنبية - بوجه عام - في الصراعات الداخلية الأفريقية هو النمط السائد للتدخل في تلك الصراعات أثناء مرحلة الحرب الباردة . ورغم أن تلك المرحلة قد شهدت عدداً من التدخلات الإقليمية في الصراعات الداخلية الأفريقية ، إلا أنه نادراً ما كانت الدول الأفريقية تتدخل بشكل مباشر في تلك الصراعات ، حيث كانت الغلبة - آنذاك - للتدخل غير المباشر . وحتى في حالة حدوثه ، فإنه قليلاً ما كان يتخذ شكلاً سافراً ، حيث كانت الأطراف المتدخلة تعمل فقط كحليف مساند لأحد أطراف تلك الصراعات ، وذلك بشكل محدود النطاق وقصير الأمد في معظم الأحوال .

غير أنه منذ نهاية الحرب الباردة أصبح النمط السائد للتدخل في الصراعات الداخلية الأفريقية هو التدخل الإقليمي ، سواء من جانب التنظيمات الإقليمية ، أو من جانب الدول الأفريقية في إطار تلك التنظيمات أو خارج إطارها . كما أصبحت حالات التدخل الإقليمي المباشر وغير المباشر في تلك الصراعات تمثل ظاهرة واضحة ومتنامية منذ نهاية الحرب الباردة ، حيث شهدت القارة كثيراً من حالات التدخل ، وذلك على نحو غير مسبوق . وبعد أن كانت التدخلات في الصراعات الداخلية الأفريقية سريعة ، أو بمعنى أدق خاطفة ومحدودة النطاق ، فقد أصبحت في الوقت الراهن أكثر امتداداً من الناحية الزمنية ، حتى أن بعضها تجاوز الأربعة أعوام مثلما يحدث الكونغو الديموقراطية حالياً ، كما أصبحت أوسع نطاقاً وأشد كثافة ، حيث تنطوي بعض حالات التدخل على حشد أعداد كبيرة من القوات المسلحة التي تستخدم أنواعاً شتى من الأسلحة ، وهو ما أصبح يتطلب رصد مبالغ طائلة للقيام بمثل هذه العمليات .

وفي هذا السياق ، تثار العديد من التساؤلات بشأن المحددات التي تكمن وراء اتخاذ قرارات التدخل في الصراعات الداخلية الأفريقية ، وكذا حول الأنماط المتباينة التي اتخذتها ظاهرة التدخل الإقليمي خلال مدة الدراسة . وللإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم هذا الباب إلى فصلين هما :

الفصل الأول : محددات التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية .

الفصل الثاني : أنماط التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية .

## الفصل الأول

### محددات التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية

يحدث التدخل في الصراعات الداخلية الأفريقية استجابة لموقف معين يتطلب التدخل واتخاذ قرار في هذا الصدد ، وذلك في إطار بيئة عالمية وإقليمية محددة . وعادة ما يتخذ قرار التدخل في إطار تنظيم إقليمي معين ، أو تتخذه الدول المتدخلة إما منفردة أو بشكل جماعي في إطار مظلة الشرعية الإقليمية التي يوفرها التنظيم الإقليمي القارى أو الإقليمي الفرعى ، أو خارج إطار هذه المظلة . كما تتخذ قرارات التدخل أيضاً بالتشاور مع الحلفاء الدوليين والإقليميين للأطراف المتدخلة .

والواقع ، إن اتخاذ قرار التدخل في صراع داخلي معين لا يحدث بشكل عشوائى ، وإنما توجد محددات تؤثر في صانع القرار عند اتخاذ ذلك القرار . وهذه المحددات قد تتعلق بطبيعة النظام العالمى وما قد يتيح من فرص أو يفرضه من تحديات بالنسبة للمتدخلين . وقد ترتبط أيضاً بالبيئة الإقليمية المحيطة بالطرف المتدخل ومكانته في إطارها . كما أنها قد تتصل بطبيعة الصراعات الداخلية التي يتم التدخل فيها ، من حيث نطاقها ، وتأثيرها على مصالح المتدخلين وعلى الأمن والاستقرار الإقليميين . وفي هذا الإطار ، يميز الباحث بين ثلاثة مستويات من المحددات هي : المحددات العالمية ، والمحددات الإقليمية ، والمحددات الداخلية ، وذلك في إطار ثلاثة مباحث على النحو الآتى :

- المبحث الأول : المحددات العالمية للتدخل .
- المبحث الثانى : المحددات الإقليمية للتدخل .
- المبحث الثالث : المحددات الداخلية للتدخل .

## المبحث الأول المحددات العالمية للتدخل

يرتبط التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية بمجموعة من المحددات العالمية . وتتعلق هذه المحددات بطبيعة النظام الدولي والقيم السائدة فيه بعد الحرب الباردة ، ومكانة القارة الأفريقية في إطار هذا النظام ، وموقف الأمم المتحدة من التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية ، ومواقف القوى الدولية من التدخل في تلك الصراعات . ومن ثم ينقسم هذا المبحث إلى المطالب الآتية :

المطلب الأول : متغيرات النظام الدولي بعد الحرب الباردة .

المطلب الثاني : موقف الأمم المتحدة من التدخل في الصراعات الداخلية .

المطلب الثالث : موقف الدول الكبرى من التدخل في الصراعات الداخلية .

### المطلب الأول متغيرات النظام الدولي بعد الحرب الباردة

مع انتهاء الحرب الباردة ، حدثت مجموعة من المتغيرات في النظام الدولي . وترتبط هذه المتغيرات ببنية هذا النظام ، وطبيعة التفاعلات الدولية في إطاره ، والقضايا الجديدة محل الاهتمام العالمي ، والمناطق التي أصبحت تحتل أهمية كبيرة في سلم أولويات القوى المسيطرة في النظام الدولي . وقد كان لهذه المتغيرات آثارها السلبية على القارة الأفريقية ، سواء بالنسبة لمكانة القارة في إطار النظام الدولي ، والقضايا والمشكلات الجديدة التي واجهتها بسبب تلك المتغيرات ، ومواقف القوى الدولية من تلك القضايا والمشكلات .

وبالنسبة لبنية النظام الدولي ، فقد أعقب انتهاء الحرب الباردة حدوث نوع من التحول في بنية هذا النظام ، وذلك بالانتقال من نظام القطبية الثنائية ، الذي تبلور عقب الحرب العالمية الثانية ، إلى نظام الأحادية القطبية أو القوة العظمى الواحدة One Super Power World ، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية <sup>(١)</sup> ، وذلك إثر سقوط النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية ، وتفكك حلف وارسو ، وانهيار الاتحاد السوفيتي . وقد مهدت هذه التطورات للإعلان عن قيام نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة ، باعتبارها القطب الرئيسي القادر على قيادة السياسة العالمية وتحديد أولويات

(١) يضم هذا النظام قوى كبرى أخرى ولكنها تلي الولايات المتحدة من حيث القوة والتأثير ، وهي الدول الصناعية الكبرى ومعها روسيا والصين . انظر : د. محمود أبو العينين ، " أفريقيا وتطور النظام الدولي " ، في د. إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد) ، الموسوعة الأفريقية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، المجلد ٥ ، مايو ١٩٩٧) ص ص ٧٨-٧٩ .



التصرف وأولويات العمل الجماعي الدولي ، وكذا تحديد مبادئ المشروعية وحدودها وأساليب حمايتها وضمن احترامها .

أما عن طبيعة التفاعلات الدولية في إطار النظام العالمي الجديد ، فقد تبدلت العلاقات التي كانت قائمة على المواجهة والصراع بين القطبين السوفيتي السابق والأمريكي وحلفائهما ، كما تغيرت سياسات توازن القوى العسكرية وسباق التسلح ، ليحل محلها سياسات الحوار والتفاوض ، على أساس توازن المصالح والاعتماد المتبادل والتعايش السلمي ، ومن ثم بدأ الاتجاه نحو خفض التسلح وتنسيق المصالح وتنظيم التنافس بين القوى الكبرى في النظام الدولي .

ومن جهة أخرى ، تغيرت قائمة الاهتمامات العالمية في إطار النظام العالمي الجديد ، بالانتقال من التركيز على قضايا السياسة العليا High Politics ، وفي مقدمتها قضايا الأمن والاستراتيجية ، إلى الاهتمام الكبير بقضايا السياسة الدنيا Low Politics مثل : التنمية ، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات ، وقضايا البيئة .. الخ .<sup>(١)</sup> كما أصبحت القوى الكبرى تركز اهتماماتها على قضاياها الداخلية بالأساس ، وخاصة القضايا الاقتصادية . وقد برز أيضاً مفهوم العولمة وسياساتها ، التي اختلفت الآراء حول تاريخ ظهورها وطبيعتها وأبعادها وآثارها المحتملة ، وإن كان هناك اتفاق على أنها تمثل تحدياً ينبغي الاستعداد الجاد للتعامل معه ، بهدف الاستفادة من إيجابياتها وتقليل سلبياتها . فضلاً عن ذلك ، فقد حدثت تغيرات أخرى عديدة ، كالتحولات الديمقراطية التي طالت رياحها معظم مناطق العالم ، بما في ذلك دول المعسكر الشرقي ذاتها . كما تنامي الاتجاه العالمي نحو التكتل السياسي والاقتصادي ، سواء بإقامة كتلات جديدة أو بتطوير التكتلات القائمة بالفعل . وتفجرت الصراعات الإقليمية والداخلية بصورة لم تحدث من قبل في مختلف مناطق العالم ، مثلما حدث في منطقة البلقان وأفريقيا والشيشان ، .. إلخ .

وفيما يختص بالمناطق محل الاهتمام في إطار النظام العالمي الجديد ، احتلت روسيا وغيرها من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية أولوية كبرى ، نتيجة لما شهدته من تحولات ليبرالية سياسية واقتصادية ، وهو ما فرض على القوى الكبرى في النظام العالمي توجيه القدر الأكبر من الاهتمام الاستراتيجي والدعم الاقتصادي لتلك الدول من أجل إعادة ترتيب الأوضاع فيها . وقد أثرت هذه التطورات سلبياً - بوجه عام - في القارة الأفريقية ، حيث تراجعت القيمة الاستراتيجية لأفريقيا في إطار الاستراتيجيات العالمية ، وبدأ الحديث في الدوائر السياسية والإعلامية عن تهميش القارة . ويرجع ذلك إلى سببين : أولهما هو تفكك المعسكر الشرقي وانحيار الاتحاد السوفيتي ، وثانيهما هو تناقص أهمية الوزن التصويتي للدول الأفريقية في الأمم المتحدة ، إثر زيادة

(١) د. محمود أبو العينين ، " أفريقيا وتطور النظام الدولي " ، م س ذ ، ص ٧٩ .

مستوى التوافق بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى فى النظام العالمى الجديد ، ولا سيما روسيا الاتحادية والصين .<sup>(١)</sup>

وفى هذا الإطار ، أخذ تهميش القارة مظاهر عديدة منها : انخفاض حجم المساعدات الاقتصادية التى أصبحت تتلقاها القارة من المؤسسات الدولية والدول المانحة ، حيث انخفض حجم هذه المساعدات فى الكثير من الحالات ، بل إنها توقفت فى حالات أخرى ، فى الوقت الذى تدفقت فيه المساعدات على دول الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق أوروبا .<sup>(٢)</sup> وانخفض أيضاً حجم الاستثمارات الأجنبية والتدفقات المالية الداخلة إلى القارة .<sup>(٣)</sup> كما أخذت القوى الكبرى تتحدث عن مشروعات للشراكة مع أفريقيا ، وتقدم أطراً جديدة للتعامل مع القارة تقوم على التجارة والاستثمارات أساساً وليس على المعونات ، مثلما كان الحال سابقاً . ومن ذلك المبادرة التى طرحها الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون فى مارس ١٩٩٨ حول إقامة شراكة أمريكية أفريقية ، فيما عرف باسم قانون النمو والفرص الأفريقى Africa Growth and Opportunity Act .<sup>(٤)</sup> ومن ناحية أخرى انخفض حجم المساعدات العسكرية التى كانت تحصل عليها دول القارة من الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية ، بينما توقفت هذه المساعدات تماماً من جانب الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية السابقة .<sup>(٥)</sup>

(١) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ٣٨٨ .

(٢) وهنا قال ولسن ندولو وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولى الكينى ، فى حديثه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة والأربعين " إن البلدان النامية ترحب بالتغيرات التى حدثت فى أوروبا الشرقية ، إلا أنها تتوجس خيفة أن تتحول الموارد إلى تلك المنطقة على حساب البلدان النامية ... " ، أنظر : الوقائع " مجلة الأمم المتحدة " (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، السنة ١٢ ، ع ١ ، مارس ١٩٩١) ص ١٧ .

(٣) وفى هذا السياق أكد نائب الرئيس النيجيرى السيد أوغسطس إيكومو ، فى حديثه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة والأربعين " إن تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية إلى اقتصادنا ، لم يماثل توقعاتنا وتضحياتنا " ، أنظر : المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٤) Alec Russell , Big Men Little People : Encounters in Africa ( London: Macmillan Publishers Ltd. , 1999) P.113.

(٥) ولمزيد من التفصيلات انظر : د . محمود أبو العينين ، " أفريقيا والتحولات الراهنة فى النظام الدولى " ، فى د . عبد العظيم رمضان (محرر) ، مصر وأفريقيا : الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، رقم ٩٥ ، ١٩٩٦) ص ص ٢٧٩-٢٨٤ .



وقد انعكس ذلك بالسلب على الدول الأفريقية من عدة جوانب أهمها ما يلي :

١- تناقص هامش المناورة الاستراتيجية أمام الدول الأفريقية ، حيث كان وجود النظام الدولي ثنائي القطبية يتيح لدول القارة فرصة أكبر لتحقيق مصالحها <sup>(١)</sup>، كما كان يتيح أيضاً لحركات المعارضة المسلحة الحصول على حاجتها من المساعدات المالية والعسكرية <sup>(٢)</sup> غير أنه مع انهيار هذا النظام أصبح على الدول الأفريقية مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين بمفردها ، دون سند يمكنها الاعتماد عليه ، وهو ما أدى إلى تضيق دائرة الفرص ومضاعفة القيود الواردة على الاختيارات السياسية المتاحة أمام هذه الدول ، وخضوعها لهيمنة الولايات المتحدة وحلفائها .

٢- التناقص النسبي في الاهتمام الدولي بأفريقيا . وعلى سبيل المثال لم تعد السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا مندرجة في إطار استراتيجية كونية عامة لإدارة الصراع مع الكتلة الشرقية ، وإنما أصبحت مدفوعة أساساً بالاعتبارات الإقليمية المرتبطة بالمصالح الأمريكية المباشرة في المنطقة ، كما أضحت تتوقف على خصوصية كل حالة على حدة <sup>(٣)</sup> وفي ذات السياق فقدت أفريقيا وضعها الاستثنائي في أجهزة صنع السياسة الخارجية الفرنسية ، فبعد أن كان يطلق على وزارة التعاون الفرنسية - التي تتولى تعزيز التعاون بين فرنسا ومستعمراتها الأفريقية السابقة - اسم وزارة الشؤون الأفريقية ، فإن مشروعات التعاون الفرنسية الأفريقية قد تحولت من إطارها الثنائي المباشر

(١) وعلى سبيل المثال نجحت إثيوبيا والصومال في استغلال المخاوف الأمريكية والسوفيتية من تثبيت أحد القطبين لوجوده في منطقة المحيط الهندي والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، فكان نجاح الاتحاد السوفيتي في توقيع اتفاقية صداقة مع الصومال في يوليو ١٩٧٤ ، وتثبيت وجوده في ميناء بربرة الصومالي ، سبباً في توقيع الولايات المتحدة اتفاقاً دفاعياً مع إثيوبيا وحصول الأخيرة على ما قيمته ٣٥٠ مليون دولار من المعونات الاقتصادية و ٢٧٨،٦ مليون دولار من المساعدات العسكرية الأمريكية ، خلال المدة من ١٩٥٣ إلى ١٩٧٤ . وقد شكلت هذه المبالغ ٥٠% تقريباً من جملة المعونات الأمريكية إلى قارة إفريقيا بأكملها خلال هذه المدة . وفي المقابل تمكنت الصومال من الحصول على مساعدات من الاتحاد السوفيتي بلغت قيمتها ٣٢ مليون دولار . انظر : خالد عبد العظيم ، " التطورات في القرن الأفريقي : تحليل من منظور الجغرافيا السياسية " ، كراسات استراتيجية ( القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ع ١٠٦ ، أكتوبر ٢٠٠١ ) ص ٨-٩ . وانظر أيضاً : د. عبد الرحمن الصالحى ، " التدخل الأجنبي في القرن الأفريقي " ، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقي ، ١-٧ يناير ١٩٨٥ ( القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ) . ص ٢٤٢-٢٥٢ .

(٢) وقد كانت رغبة الولايات المتحدة في محاصرة النفوذ السوفيتي في أنجولا سبباً في حصول حركة يونيتا على مساعدات مالية وعسكرية أمريكية بلغت قيمتها زهاء ٢٥٠ مليون دولار ، خلال المدة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩١ وحدها ، انظر :

Kwame A. Ninsin, *Globalization and the Future of Africa*, (Harare: The African Association of Political Science, Occasional Paper Series, Vol.4, No.1, 2000) P.22.

(٣) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في أفريقيا ، م س ذ ، ص ٣٨٨ .



إلى إطار جديد متعدد الأطراف ، حيث أصبحت تلك المشروعات جزءاً من مهام وزارة الخارجية الفرنسية ، وهو ما أفضى إلى تبلور مصطلح " موت وزارة التعاون الفرنسية " .<sup>(١)</sup>

٣- تزايد ضغوط القوى الدولية على الدول الأفريقية ، حيث أدى تراجع أهمية الاعتبارات الإيديولوجية وتزايد أهمية اعتبارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمصالح الاقتصادية إلى تزايد الضغوط الدولية على دول القارة . فأضافت الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية ، وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، شروطاً سياسية جديدة إلى برامج التثبيت والتكيف الهيكلي ، فضلاً عن الشروط الاقتصادية السابقة ، من أجل استمرار التعاون مع الدول الأفريقية ، فيما أصبح يعرف بالمشروطية السياسية الاقتصادية ، ومن أهم هذه الشروط السياسية : التحول الديمقراطي والحكم الجيد ، احترام حقوق الإنسان .<sup>(٢)</sup>

والجدير بالذكر ، إن التغيرات التي طرأت على بنية النظام الدولي بعد الحرب الباردة ، وما أدت إليه من تناقص القيمة الاستراتيجية لأفريقيا ، وما ارتبط بذلك من آثار سلبية على القارة ، قد ساهمت في تفجر الصراعات الداخلية فيها . فالدول الكبرى فرضت على الدول الأفريقية التحول الديمقراطي ، دون أن تقدم المساندة الكافية لذلك التحول ، كما فرضت على الحكومات الأفريقية تقليل دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية دون أن تقدم لها المساعدات أو الاستثمارات ، التي تمكنها من مواجهة الآثار الجانبية للسياسات الاقتصادية التي اضطرت دول القارة لتطبيقها ، وفقاً لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي .

وفي الوقت الذي أدت فيه المتغيرات والسياسات الدولية إلى تفجر الصراعات الداخلية في القارة ، فإنه لم يكن هناك اهتمام دولي حقيقي بتسوية تلك الصراعات ، كما لم يعد هناك ضوابط دولية لتحجيم نطاقها ، مثلما كان الحال في ظل الحرب الباردة ، ومن ثم أصبحت الصراعات الداخلية الأفريقية محكومة بتوازن القوى بين الأطراف المتصارعة ذاتها ، وبالتدخلات من جانب الحلفاء الإقليميين لأطراف الصراع . وفي هذا السياق امتدت آثار تلك الصراعات إلى المحيط الإقليمي بشكل غير

(١) Anatole N. Ayissi, " Powershift and Strategic Adjustment in French Military Engagement in Central Africa ", **African Journal of Political Science** (Harare: African Association of Political Science, Vol.4, No.2, 1999) P.19.

(٢) يأتي فرض الشروط السابقة انعكاساً للمتغيرات العالمية الجديدة ، إذ لم يعد هناك ما يرغم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية على دعم نظم استبدادية فاسدة مثل نظام موبوتو في زائير ، بسبب الخوف من أن يؤدي سقوط نظامه إلى وصول حكومة موالية للاتحاد السوفيتي في كينشاسا ، وبالمثل لم تعد هذه الدول مضطرة لدعم نظام سياد برى في الصومال من أجل الحصول على تسهيلات بحرية في موانئها ، ومن ثم فإن النظم السلطوية الأفريقية أصبحت مضطرة إلى التحول الديمقراطي ، خاصة بعد غياب الحليف الاستراتيجي الأساسي لها ممثلاً في الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية السابقة . انظر : أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في أفريقيا ، م س د ، ص ٣٨٨ .

مسبوق ، مما أدى إلى تهديد الأمن الإقليمي في النطاق المحيط بالدولة محل الصراع . ومع إحجام الأمم المتحدة ومعظم القوى الدولية الكبرى عن التدخل الفعال لمواجهة تلك الصراعات ، أو التأخر في القيام بهذا التدخل في حالة حدوثه ، فقد اضطرت المنظمات والدول الأفريقية إلى التصدى - بأنفسها - لتلك الصراعات من خلال التدخل العسكري المباشر وغير المباشر فيها . أما عن سبب هذا الموقف الدولي من التدخل في الصراعات الداخلية الأفريقية ، فسوف يتم توضيحه في المطلب التالي .

### المطلب الثاني

#### موقف الأمم المتحدة من التدخل في الصراعات الداخلية

في أعقاب الحرب الباردة طرأ قدر كبير من التغير على موقف التنظيم الدولي من التدخل في الصراعات الداخلية .<sup>(١)</sup> غير أن التطور الأكثر بروزاً في هذا الصدد تمثل في موقف الأمم المتحدة من التدخل في تلك الصراعات ، حيث أكدت المنظمة على إمكانية تدخلها في الصراعات الداخلية ، مع ضرورة تشجيع المنظمات الإقليمية على التدخل في الصراعات التي تنشأ في محيطها الإقليمي .

وفي هذا السياق ، صدرت تصريحات عن الأمينين السابقين للأمم المتحدة ، خافيير دي كويلار Javier de Cuellar ود. بطرس غالي تؤكد على أن السيادة الوطنية لا يجب أن تقف حائلاً دون تدخل الأمم المتحدة لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان داخل الدول .<sup>(٢)</sup> كما أكد الأمين العام الحالي للمنظمة كوفي أنان في سبتمبر ١٩٩٩ على ضرورة البحث عن صيغة توازنية تحافظ على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة من ناحية والاعتبارات الإنسانية من ناحية أخرى ، لأنه بدون التوصل إلى تلك

(١) وعلى سبيل المثال عدلت منظمة الدول الأمريكية من ميثاقها بموجب بروتوكول واشنطن عام ١٩٩٢ لينص على حق التدخل داخل الحدود الوطنية للدول الأعضاء في حالة نشوب أزمات سياسية ، أو توقف المسيرة الديمقراطية فيها . انظر : جريدة الجرائد العالمية ، ٩ يناير ٢٠٠١ ، ص ١٨ .

(٢) وهنا قال دي كويلار عام ١٩٩١ " إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لا يمكن أن يظل حاجزاً وقائياً تنتهك خلفه حقوق الإنسان بشكل منظم بدون عقاب ... ، إن عدم الاعتداء على سيادة الدولة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسى هي من الأمور المسلم بها ، إلا أن الأمر لا يمكن أن يكون كذلك إذا تصورت الدولة أن السيادة الوطنية تتضمن حق الحكومة في ارتكاب المذابح وعمليات الإبادة المنظمة ضد المدنيين باسم حماية النظام العام والسيطرة على الانقسامات أو مواجهة حالات العصيان والتمرد ، ومن ثم فإن حماية حقوق الإنسان تتطلب مراجعة المجتمع الدولي لمفهوم السيادة الوطنية... " . كما تضمن تقرير د. بطرس غالي لعام ١٩٩٢ ، والذي عرف باسم " أجندة السلام " توصيات أبعد في مداها ، عندما طالب الأمم المتحدة بالتدخل في الصراعات الداخلية ، كما طالب بتطوير وتدعيم برامج الأمم المتحدة الخاصة بالمساعدة الإنسانية . انظر في هذا الشأن :



الصيغة فإن الأمم المتحدة سوف تفشل في الاستجابة القوية للصراعات الداخلية في العالم على نحو ما حدث في رواندا وكوسوفو .<sup>(١)</sup> كما قال أنان - في إطار حديثه عن الصراع في كوسوفو - إن المجتمع الدولي لم يكن بوسعه الصمت إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في كوسوفو ، خاصة وأنه لم يكن هناك بديل آخر يمكن اتخاذه لمواجهة تلك الانتهاكات ، في ظل تعذر الحصول على تصريح مسبق من مجلس الأمن يجيز تدخل الناتو في ذلك الصراع .<sup>(٢)</sup>

ومن جهة أخرى أكد د. بطرس غالي على أهمية الدور الإيجابي الذي تؤديه التنظيمات الإقليمية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين .<sup>(٣)</sup> كما شدد كوفي أنان أيضاً على أهمية ذلك ، وأشار إلى أن التنظيمات الإقليمية هي الإطار الملائم للقيام بمهام الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية ، خاصة في مواجهة الصراعات الداخلية . كما أعرب عن رغبته في إقامة شراكة حقيقية تستند إلى تقسيم للعمل بشكل أكثر رشداً وأقل تكلفة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية .<sup>(٤)</sup>

وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على أهمية دور التنظيم الإقليمي في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ، حيث أصدرت الجمعية العامة القرار ٥٧/٤٩ عام ١٩٩٤ ، والذي يؤكد أهمية زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والوكالات الإقليمية ، كما عرض القرار لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه التنظيمات في مجال الدبلوماسية الوقائية ، وفي كفاءة التطبيق الفعال لقرارات الأمم المتحدة ، وفي تسوية الصراعات الداخلية ، بحيث تكون لها الأولوية على مجلس الأمن في هذا الصدد ، وذلك من أجل بناء الثقة على المستوى المحلي ، ومن أجل حفظ السلم والأمن الدوليين .<sup>(٥)</sup>

وأكد مجلس الأمن أيضاً على دور التنظيمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن في دوائر اختصاصها ، ودعا إلى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية حتى يمكن إعمال أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .<sup>(٦)</sup>

ولكن على الرغم من التغير الملاحظ في موقف الأمم المتحدة من التدخل في الصراعات الداخلية ، ورغم التطور الكبير الذي طرأ على دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلام الدوليين في أعقاب الحرب الباردة ، إلا أن المنظمة أصبحت تتردد كثيراً قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالتدخل في

Stanlake Samkange, *op.cit.*, P.6.

(١)

Chantal de Jonge Oudraat, *op.cit.*, P.419.

(٢)

(٣) مسعد عبد الرحمن زيدان ، م س ذ ، ص ٢٣٧ .

(٤) الأمم المتحدة ، شراكة من أجل مجتمع عالمي ، التقرير السنوي عن أعمال الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨ ، ص ١٢-

١٧ .

(٥) د. مسعد عبد الرحمن زيدان ، م س ذ ، ص ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(٦) المرجع السابق ، ص ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .



الصراعات الداخلية الأفريقية . وحتى في الحالات التي تدخلت فيها المنظمة ، فإن التدخل غالباً ما كان يحدث بعد تفاقم الصراع ، كما كان يركز على عمليات بناء السلم بعد انتهاء الصراع .

وفي هذا السياق ، أخذت الأمم المتحدة تشجع التنظيمات والدول الأفريقية على التدخل بنفسها في الصراعات الداخلية الأفريقية ، حيث أكد مجلس الأمن في قراره رقم ٧٥١ في ٢٤ أبريل ١٩٩٢ بشأن الصومال على عدم إمكانية تجاهل الدور الإقليمي في تسوية ذلك الصراع ، كما أكد على أهمية دور منظمة الوحدة الأفريقية في التسوية السلمية للصراع في رواندا عام ١٩٩٤ . ومع توالي اندلاع الصراعات الداخلية في القارة أكد المجلس في قراره رقم ١١٧٠ في ٢٨ مايو ١٩٩٨ ، على أهمية الدور الإقليمي في مواجهة تلك الصراعات ، كما شجع إنشاء آليات إقليمية جديدة لتسوية الصراعات الأفريقية ، وخاصة الصراعات الداخلية .<sup>(١)</sup>

كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ١٥٨/٥٠ الصادر خلال الدورة الخمسين للجمعية ، على أهمية دعم وتنسيق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في سبيل التسوية السلمية للصراعات وحفظ السلم والأمن في أفريقيا ، كما أكدت على ضرورة تقديم المساعدة لمنظمة الوحدة الأفريقية لدعم قدراتها المؤسسية والتنفيذية في مجال منع المنازعات وإدارتها وتسويتها.<sup>(٢)</sup> وبالفعل أنشأت الأمم المتحدة مكتباً للاتصال تابع لها في مقر منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا ، كما أعربت الأمم المتحدة عن ترحيبها بزيادة الدور الإقليمي للتنظيمات الأفريقية في مجال عمليات حفظ السلم .<sup>(٣)</sup>

ومن جهة أخرى ، رفضت الأمم المتحدة الكثير من الطلبات الأفريقية بالتدخل في الصراعات الداخلية ، حيث رفض مجلس الأمن إرسال قوة لحفظ السلام في بوروندي عام ١٩٩٣<sup>(٤)</sup> ، كما انسحبت بعثة الأمم المتحدة في رواندا ، والتي كانت مكلفة بالإشراف على تنفيذ اتفاق السلام في البلاد ، وذلك بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك د. بطرس غالي ، وذلك عقب مقتل عدد من الجنود البلجيكيين في رواندا<sup>(٥)</sup> ، ورفضت الأمم المتحدة أيضاً طلب الحكومة الانتقالية في الصومال

(١) د. مسعد عبد الرحمن زيدان ، م س ذ ، ص ص ٢٣٥-٢٣٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .

(٣) الأمم المتحدة ، شراكة من أجل مجتمع عالمي ، م س ذ ، ص ص ١٢-١٧ .

(٤) أدى هذا الرفض إلى إرسال منظمة الوحدة الأفريقية بعثة أفريقية للحماية والمراقبة في بوروندي ، انظر : أحمد يوسف القرعي ، " قمة القاهرة والآلية الأفريقية الجديدة " ، السياسة الدولية ، ع ١١٥ ، يناير ١٩٩٤ ، ص ص ٦٠-٦٢ .

(٥) Alec Russell , op.cit, P.119 .

بالتدخل لحفظ السلم في البلاد ، رغم صدور موافقة البرلمان الصومالي على ذلك التدخل فى يوليو ٢٠٠٢. (١)

ولعل هذا الموقف من جانب الأمم المتحدة يعود إلى الأسباب الآتية :

#### ١- الأزمة المالية التى تعانيها الأمم المتحدة :

مع تزايد مطالب الدول بتدخل الأمم المتحدة لمواجهة الصراعات الداخلية فيها ، تزايدت الأعباء المالية الواقعة على عاتق المنظمة ، حيث تكلفت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام نحو ٣،٦ بليون دولار خلال المدة من ١٩٤٥ وحتى ١٩٨٩ ، بينما تكلفت تلك العمليات زهاء ١٢،١ بليون دولار خلال المدة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٥ فقط. (٢) ويأتى ذلك فى الوقت الذى تزداد فيه مديونيات الدول الأعضاء فى المنظمة لصالحها . إذ أنه فى عام ١٩٩٦ كانت هناك ٧٠ دولة مدينة للأمم المتحدة بمبالغ يصل مجموعها إلى ٣،٢ بليون دولار ، بينما كانت الولايات المتحدة وحدها مدينة ب ١،٣ بليون دولار. (٣)

#### ٢- ازدياد حجم الخسائر البشرية للأمم المتحدة :

مع التوسع فى عمليات التدخل التى تقوم بها الأمم المتحدة فى مختلف أنحاء العالم (٤) ، وخاصة فى أفريقيا ، ازداد حجم الخسائر البشرية بين جنود وموظفى بعثات الأمم المتحدة ، مما أوجد نوعاً من التردد من جانب المنظمة فى التدخل فى الصراعات الداخلية ، وخاصة فى القارة الأفريقية ، حيث تعمل تلك البعثات فى ظل ظروف غاية فى الصعوبة ، (انظر الجدول رقم ١) .

(١) لعل الإخفاق السابق للأمم المتحدة فى الصومال ، والفوضى السياسية التى تعيشها البلاد حالياً ، ورفض المعارضة لتدخل الأمم المتحدة ، هى أهم العوامل الدافعة إلى عدم استجابة المنظمة لمطلب الحكومة الصومالية بالتدخل لحفظ السلم فى الصومال . انظر: بدر حسن شافعى ، " الصومال : احتمالات عودة التدخل الدولى " ، السياسة الدولية (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ع ١٥٠ ، أكتوبر ٢٠٠٢) ، ص ص ١٥٠-١٥٢.

(٢) Hussein Solomon , " South Africa and the UN " , Africa Insight , Vol.26, No.1, 1996, P.72.

Idem.

(٣)

(٤) بلغ عدد القتلى فى بعثات الأمم المتحدة ٩٤٣ قتيلاً خلال المدة من ١٩٩٠ وحتى نهاية يونيو ٢٠٠٢ ، وهو ما يساوى ٣،٥٠% من العدد الإجمالى للقتلى منذ عام ١٩٤٨ . وبينما كان المتوسط السنوى لعدد القتلى قبل الحرب الباردة يقل عن ٢٠ قتيلاً سنوياً ، فقد ارتفع المتوسط إلى أكثر من ٧٢ قتيلاً خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى نهاية يونيو ٢٠٠٢ . انظر فى هذا الشأن : UN. Department of peacekeeping Operation Situation Center.



جدول رقم (١)  
عدد ضحايا بعثات الأمم المتحدة على مستوى العالم / سنوياً - حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٢

عدد الضحايا	العام	عدد الضحايا	العام	عدد الضحايا	العام	عدد الضحايا	العام
٢٤	١٩٩٠	١٤	١٩٧٦	٤٦	١٩٦٢	٨	١٩٤٨
١٦	١٩٩١	١٧	١٩٧٧	٣٥	١٩٦٣	٣	١٩٤٩
٦٠	١٩٩٢	٢٨	١٩٧٨	٢٢	١٩٦٤	٥	١٩٥٠
٢٥٢	١٩٩٣	٣٠	١٩٧٩	١٨	١٩٦٥	٠	١٩٥١
١٦٧	١٩٩٤	٢٠	١٩٨٠	٢٠	١٩٦٦	٠	١٩٥٢
١٢٣	١٩٩٥	٣٠	١٩٨١	٢٢	١٩٦٧	١	١٩٥٣
٥١	١٩٩٦	٢٦	١٩٨٢	٧	١٩٦٨	٠	١٩٥٤
٤٨	١٩٩٧	١١	١٩٨٣	٦	١٩٦٩	٠	١٩٥٥
٣١	١٩٩٨	١٤	١٩٨٤	٨	١٩٧٠	٢	١٩٥٦
٢٦	١٩٩٩	١٦	١٩٨٥	٩	١٩٧١	١٦	١٩٥٧
٥٠	٢٠٠٠	٢٧	١٩٨٦	٦	١٩٧٢	١٧	١٩٥٨
٦٤	٢٠٠١	١٧	١٩٨٧	١٤	١٩٧٣	١٠	١٩٥٩
٣١	٢٠٠٢	١١	١٩٨٨	٤١	١٩٧٤	٤٣	١٩٦٠
غير متاح	٢٠٠٣	٣٣	١٩٨٩	١٧	١٩٧٥	١٥٦	١٩٦١

Source : UN :Department of Peacekeeping Operations Situation Center, Last Updating 30/6/2002.



### ٣ - مشكلات تطبيق نظام الأمن الجماعى الدولى: (١)

فى أعقاب الحرب الباردة ، أوضحت الممارسات اتساع مفهوم ونطاق الأمن الجماعى ليمتد إلى مجالات لم تكن داخلة فيه أصلاً . فأصبحت مسائل حقوق الإنسان ، ومشكلات اللاجئين ، والإرهاب ، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - من المجالات التى يعترف فيها بجواز التدخل بالعمل الأمنى الجماعى الدولى أو بتدابير الأمن الجماعى الدولى عن طريق مجلس الأمن . (٢)

وقد عبر مجلس الأمن عن هذا التطور فى بيانه الرئيسى الصادر فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، والخاص بمسئولية المجلس عن صون السلم والأمن الدوليين ، حيث أكد البيان أن عمليات مراقبة الانتخابات والتحقق من احترام حقوق الإنسان وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الجهود التى يبذلها المجلس لصون السلم والأمن الدوليين . كما ورد بالبيان أن عدم نشوب الحروب والمنازعات العسكرية بين الدول ليس - فى حد ذاته - ضماناً لتحقيق السلم والأمن الدوليين . فالمصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية أصبحت هى الأخرى تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين . (٣)

وكان من المتوقع فى ظل هذا التطور أن تزداد فاعلية نظام الأمن الجماعى الدولى ، خاصة بعد تقلص احتمالات استخدام حق الفيتو فى إطار مجلس الأمن ، إثر انهيار الاتحاد السوفيتى وظهور الامتناع الصينى عن التصويت ، بالإضافة إلى ازدياد عدد قوات الأمم المتحدة من حيث الكم ، وتنوع مهامها بشكل لم يحدث من قبل أثناء مرحلة الحرب الباردة ، ومشاركة بعض الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، وخاصة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بنصيب يعتد به فى تشكيل قوات الأمم المتحدة . بل إن دول المحور سابقاً (ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان) أصبحت تشارك فى بعض عمليات الأمم المتحدة ، وهو تطور لم يكن متصوراً من قبل . (٤)

(١) ويعنى مفهوم الأمن الجماعى ارتباط أمن " الجزء " ارتباطاً عضوياً بأمن " الكل " ، فعندما يتعرض هذا الجزء للتهديد بالعدوان أو يتعرض للعدوان الفعلى ، فإن مسئولية ردع التهديد أو دحر العدوان تقع فى هذه الحالة على عاتق الكل وليس على عاتق الجزء المهدد أو المعتدى عليه وحده . ولمزيد من التفاصيل انظر : د. حسن نافعة ، " الأمن الجماعى بين الواقع والأسطورة : قضايا للمناقشة " ، فى حسن نافعة (محرر) الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى ( القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٤ ) ص ٢٩ .

(٢) د. جميل محمد حسين ، " تطور ممارسات الأمن الجماعى الدولى فى فترة ما بعد الحرب الباردة فى ضوء أحكام ميثاق الأمم المتحدة " ، فى د. حسن نافعة ، المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(٣) انظر : الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، البيان الرئيسى لمجلس الأمن حول مسئولية المجلس عن صون السلم والأمن الدوليين ، ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ .

(٤) د. حسن نافعة ، " الأمن الجماعى بين الواقع والأسطورة : قضايا للمناقشة " ، م س ذ ، ص ٥٧ .

غير أن الممارسات الواقعية أكدت أن نظام الأمن الجماعي العالمي لا يزال يعاني من بعض المشكلات المزمّنة ، خاصة وأن مجلس الأمن بتشكيله الحالي لا يعبر عن إرادة المجتمع الدولي أو خريطة توزيع القوى في العالم .<sup>(١)</sup> كما أن المجلس لا يزال بعيداً عن أى رقابة حقيقية من جانب الجمعية العامة أو محكمة العدل الدولية . بالإضافة إلى أن الدول الغربية دائمة العضوية في مجلس الأمن أصبحت تهمين على إدارة المجلس وعلى قراراته ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الاشتراكي .<sup>(٢)</sup> هذا فضلاً عن العقبات التي تواجه تنفيذ عمليات الأمن الجماعي ، ومن أهمها عدم وجود جيش دائم وثابت ومجهز تحت تصرف مجلس الأمن يمكن استخدامه فور وقوع الأزمات أو الصراعات الدولية ، ووجود الكثير من المشكلات اللوجيستكية والتنظيمية التي تواجه حشد وتنسيق الجهود الطوعية للدول المشاركة في عمليات الأمن الجماعي . فضلاً عن عدم وجود قواعد مستقرة تحدد نظام قيادة قوات الأمم المتحدة ، وتنظم طبيعة علاقتها بالأمين العام ومجلس الأمن .

وكان من نتائج ذلك ، أن أصبح عمل مجلس الأمن يتسم بالانتقائية الواضحة ، كما توسع المجلس في إصدار القرارات وفقاً للفصل السابع من الميثاق بعد أن كان يحجم عن ذلك أثناء الحرب الباردة ، مما ولد الكثير من المخاوف لدى الدول الصغرى في النظام الدولي بصفة خاصة ، نظراً لتسريع المجلس في اللجوء إلى الفصل السابع دون إعطاء الفرصة للدراسة المتأنية لطبيعة الموقف أو النزاع ، وما إذا كان يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين .<sup>(٣)</sup>

وفي ظل المشكلات السابق عرضها ، اتجهت الأمم المتحدة نحو تفعيل الفصل الثامن من ميثاقها ، والذي يتعلق بتنظيم دور التنظيمات الإقليمية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ، حيث نصت م ٥٢ من هذا الفصل على " أنه ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها . كما نصت الفقرة ٣ من نفس المادة على أنه " على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعينها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن " .<sup>(٤)</sup>

(١) ولمزيد من التفاصيل حول هذا الأمر انظر : د. حسن نافعة ، إصلاح الأمم المتحدة (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ط ١ ، ١٩٩٥) ص ص ٨٧-٨٨ .

(٢) د. حسن نافعة ، " نظام الأمن الجماعي بين الواقع والأسطورة : قضايا للمناقشة " م س ذ ، ص ص ٤٩-٥٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٥٧-٥٨ .

(٤) د. محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي العام ، دراسة لضوابطه الأصولية ولأحكامه العامة ، م س ذ ، ص ٦٠ .



### المطلب الثالث

#### موقف الدول الكبرى من التدخل فى الصراعات الداخلية

أصبحت الدول الكبرى تتردد بشدة فى التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، بعد الحرب الباردة ، رغم تنامي تلك الصراعات كما وكيفاً .<sup>(١)</sup> ويفسر البعض ذلك بأن الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة لم تعد تشكل تهديداً مباشراً للأمن الوطنى لأى دول كبرى .<sup>(٢)</sup> وفيما يلى عرض لمواقف بعض الدول الكبرى من التدخل فى تلك الصراعات :

#### ١- موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

يرى كثير من المحللين أن فشل التدخل الأمريكى فى الصومال قد أعاد إلى أذهان الساسة والشعب فى الولايات المتحدة ذكرى حرب فيتنام ، وأدى إلى ترسخ الاعتقاد بعدم وجوب تدخل الولايات المتحدة مستقبلاً فى أى عملية لحفظ السلم فى أفريقيا<sup>(٣)</sup>، وخاصة العمليات التى تعتمد على القوات البرية ، نظراً لما ينطوى عليه ذلك من مخاطر جمة .<sup>(٤)</sup>

وفى هذا الإطار أصدر الرئيس كلينتون القرار الرئاسى رقم ٢٥ فى مايو ١٩٩٤، الذى حظر استخدام القوات البرية الأمريكية خارج البلاد ، كما أدى إلى تخفيض حاد للميزانية الأمريكية المخصصة لعمليات حفظ السلم . ومن جهة أخرى مارست الولايات المتحدة ضغوطها داخل الأمم المتحدة لتقييد وضبط عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم فى المستقبل ، خاصة بعد أن حملت الولايات المتحدة المنظمة الدولية مسؤولية الإخفاق فى الصومال ، حيث وضعت الولايات المتحدة شروطاً لدعم عمليات حفظ السلم فى المستقبل ومنها : أن يكون هناك تقدير مسبق لمدة العملية ، وأن تكون العملية

(١) عبر رئيس جنوب أفريقيا ، ثابو مبيكى ، عن هذا الوضع قائلاً " إن تفجر الصراعات فى القارة أدى إلى وجود نوع من التشاؤم العالمى بشأن أفريقيا " . انظر : آفاق أفريقية ، " أبعاد الأزمة الراهنة فى زيمبابوى " (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، السنة ١، ع ٢، صيف ٢٠٠٠) ص ١٣٤.

(٢) د. بطرس بطرس غالى ، " الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية " ، السياسة الدولية ، ع ١١٥، يناير ١٩٩٤، ص ٨ .

(٣) Alec Russell , op.cit., P.119.

(٤) ومن الجدير بالذكر هنا أن قائد عمليات القوات الدولية فى الصومال الجنرال أنطونى زينى ، قد وصف عملية التدخل فى الصومال بأنها واحدة من أسوأ العمليات العسكرية التى واجهها طيلة حياته ، مؤكداً أنها تفوق فى تعقدها عمليات التدخل فى هايتى والبوسنة وغيرهما . انظر :

United States Institute of Peace, Report about the Conference Entitled: Managing Communications: Lessons from Interventions in Africa, Jointly Sponsored by the U.S. Institute of Peace & the National Defense University, Washington D.C.20 June 1996.P.14.[www.usip.org/oc/sr/Managingcomm.html](http://www.usip.org/oc/sr/Managingcomm.html).



موجهة ضد تهديد حقيقي للسلم العالمى ، وأن تكون ذات ميزانية دقيقة . ورغم أن عدم واقعية تلك الشروط كان واضحاً إلا أن إصرار الولايات المتحدة على توافرها قد أعاق الأمم المتحدة عن الاستجابة للكثير من الصراعات الداخلية ، كما هو الحال فى رواندا وبوروندى .<sup>(١)</sup>

ومع انتشار الصراعات الداخلية فى أفريقيا ، رأت الولايات المتحدة ضرورة تبني اقتراب جديد للتعامل مع تلك الصراعات ، دون التدخل فيها على نحو ما حدث فى الصومال . وهنا وجدت الولايات المتحدة أن الحل الأمثل يتمثل فى تشجيع الأفارقة على الاضطلاع بمشكلاتهم الأمنية بأنفسهم ، مع تشجيعهم ودعمهم حتى يتمكنوا من تحمل تبعات ذلك الأمر . ولتحقيق ذلك تبنت الولايات المتحدة اقتراباً ذو شقين هما :

#### أولاً- دعم القدرات الأفريقية فى مجال تسوية الصراعات وحفظ السلم :

وفى هذا الإطار ، وافق الكونجرس فى ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ على تخصيص ٢٥ مليون دولار لدعم قدرات منظمة الوحدة الأفريقية فى تسوية الصراعات ، وكذا لدعم قدرات المنظمات الإقليمية الفرعية المنخرطة فى أنشطة حفظ السلم الإقليمى ، وتمويل المنظمات غير الحكومية التى تقوم بالوساطة فى الصراعات الأفريقية . وفى أكتوبر ١٩٩٤ أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكى ، ستروب تالبوت Strobe Talbot - أثناء زيارته لزيمبابوى - أن بلاده تدرس إمكانية تزويد السادك بطائرات نقل ، لدعم قدرة المنظمة على الاستجابة السريعة للأزمات وحفظ السلم الإقليمى . وفى ديسمبر من نفس العام ، وعد مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى - آنذاك - انطونى لاكى Antony Lake ، بتقديم ١,٥ مليون دولار لدعم صندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية .<sup>(٢)</sup> ومع تولى الولايات المتحدة رئاسة مجلس الأمن فى شهر يناير ٢٠٠٠ ، دعا الممثل الأمريكى فى المجلس إلى تخصيص ذلك الشهر لمناقشة قضايا الصراعات والحروب الأهلية الأفريقية ، وبحث سبل تسويتها بالوسائل السلمية ، ودعم قدرات القارة فى هذا الشأن .<sup>(٣)</sup>

#### ثانياً- تشكيل قوة أفريقية لحفظ السلم الإقليمى :

جاء الاهتمام الأمريكى بتشكيل تلك القوة فى إطار تصور لها لمصالحها فى القارة فى الوقت الراهن ، والتى لا تتطلب تدخلاً أمريكياً مباشراً فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، على نحو ما حدث فى الصومال .<sup>(٤)</sup> وفى هذا السياق ، اقترح وزير الخارجية الأمريكى الأسبق ، وارين كريستوفر فى

<sup>(١)</sup> "Gerry Cleaver & Roy May," African Perspectives Regional Peacekeeping" in Oliver Furlly & Roy May (eds.) , **Peacekeeping in Africa** (Brook Field & Aldershot: Ashagate Publishing Limited, Second Edition, 1999) PP.30- 35.

<sup>(٢)</sup> Ibid.,P.34 .

<sup>(٣)</sup> د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، م س ذ، ص ص ٨-٩ .

<sup>(٤)</sup> وهنا أشارت وزارة الدفاع الأمريكية صراحة إلى محدودية المصالح الاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة فى القارة ، فى الوقت الذى لا تزال فيه مصالحها السياسية تحظى بمنزلة مهمة . مما ولد قناعة بأن يكون التدخل الأمريكى=

خريف ١٩٩٦ إنشاء قوة الأفريقية لمواجهة الأزمات African Crisis Response Force ، وذلك فى إطار ما يعرف بالمبادرة الأفريقية لمواجهة الأزمات African Crisis Response Initiative . وكان من المخطط أن تتألف تلك القوة من ١٠ آلاف فرد ، ينتمون إلى دول القارة ، وينتظمون فى إطار ٨ كتائب ، بحيث تكون القوة مستعدة للتحرك السريع فى وقت الأزمات ، على أن تعمل القوة تحت قيادة أفريقية ، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة ، بينما تتولى الولايات المتحدة تقديم التمويل والتدريب العسكرى لتلك القوة .<sup>(١)</sup> وقد أرسلت الخارجية الأمريكية العديد من الوفود إلى جهات أوروبية وأفريقية عديدة بهدف كسب التأييد لذلك الاقتراح .<sup>(٢)</sup>

وقد عرضت بريطانيا وكندا وبعض الدول الغربية الأخرى المساهمة فى تمويل القوة المقترحة ، بينما أبدت فرنسا والاتحاد الأوروبى عدداً من التحفظات ، تركزت حول غموض الاقتراح الأمريكى ، والخوف من هيمنة الولايات المتحدة على القوة المقترحة ، خاصة وأن فكرة إنشائها لم تكن نابعة من الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية .<sup>(٣)</sup>

وبالنسبة للموقف الأفريقى ، فإن منظمة الوحدة الأفريقية قد تحفظت على الاقتراح الأمريكى ، خاصة فيما يتعلق بمسألة القيادة والتمويل ، حيث رأت المنظمة أن المشكلات الحقيقية سوف تظهر مع الحاجة إلى تدبير تكاليف الإبقاء على القوة المقترحة فى الميدان . كما تحفظت جنوب أفريقيا على سيطرة الأمم المتحدة على القوة المقترحة ، وأكدت ضرورة سيطرة الأفارقة عليها ، وهو ما عبرت أوغندا عنه ، حيث أكدت أنها لن تشارك فى تلك القوة إلا إذا كانت مخصصة لعمليات حفظ السلم الإقليمى ، وذلك تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية . ومن جهة أخرى ، أثارت مسألة العضوية فى القوة المقترحة ، حيث انتقدت نيجيريا عدم تحديد الاقتراح الأمريكى لقائمة الدول المرشحة للمساهمة بقواتها فى تلك القوة ، بينما عارضت جنوب أفريقيا إنشاء تلك القوة عن طريق أعضاء السدادك ، فى

---

=فى الصراعات الأفريقية يرتبط بالحجم الحقيقى لمصالح الولايات المتحدة فى القارة ، بحيث لا يصل إلى درجة التدخل المباشر فى تلك الصراعات . انظر : أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س د ، ص ٣٩٣ .

(١) أكدت كل أوغندا وإثيوبيا وغانا والسنغال ومالواى وتونس ومالى استعدادهم للمشاركة فى تلك القوة المقترحة ، التى سوف تسهم الولايات المتحدة ب ٤٠ مليون دولار لتأسيسها ، بالإضافة إلى ٢٠ مليون دولار من أجل نشرها . ولمزيد من التفاصيل انظر كل من : . Gerry Cleaver & Roy May, op.cit., P.35 وانظر أيضاً :

Simon Banham, "The US Security Interests in Africa", **Jane's Intelligence Review-Pointer** (London: Jan's Publications, Vol.3, No.11, 1 Nov.1996.P.12.

(٢) ومن ذلك زيارة وارين كريستوفر لأفريقيا فى أكتوبر ١٩٩٦ ، وزيارة نائب القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية الجنرال جاميرسون Jamerson لمقر منظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا ، وزيارته أيضاً للسنغال فى يناير ١٩٩٧ ، بالإضافة إلى زيارات مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأفريقية ، جورج موسى George Mosse للعديد من الدول الأوروبية والأفريقية . انظر : . Gerry Cleaver & Roy May, op.cit., PP.34-35. **Ibid.**, P.35. (٣)



حين كان الاتجاه الغالب يرى أن تكون تلك القوة أفريقية خالصة ، وأن تشمل الدول الأنجلوفونية إلى جانب الفرانكفونية ، وذلك ضماناً للمصداقية . وقد كان هناك أيضاً خلاف حول مقار مراكز التدريب للقوة الأفريقية المقترحة ، إذ أعربت إثيوبيا عن رغبتها في استضافة تلك المراكز ، حتى تكون في طليعة القوة الأفريقية المقترحة ، بينما أعلنت مصر عن إنشاء مركز للتدريب في القاهرة ، في حين رأت فرنسا وبريطانيا أن كلية أركان الحرب في زيمبابوي يمكن أن تصبح مركزاً تدريبياً متميزاً<sup>(١)</sup> . ورغم الانتقادات والتحفظات التي أثرت حول الاقتراح الأمريكي ، فقد عازمت الولايات المتحدة على تنفيذ اقتراحها ، حيث أرسلت ١٢٠ خبيراً عسكرياً إلى أوغندا في يوليو ١٩٩٧ ، وذلك في إطار برنامج لتدريب قوات الدول الأفريقية على عمليات التدخل في الأزمات ، وذلك بتكلفة تقدر بنحو ١٥ مليون دولار . كما أرسلت ١٢٠ خبيراً عسكرياً إلى السنغال ، لتدريب ٧٥٠ جندياً سنغالياً على المهارات اللازمة لحفظ السلم والعمليات الإنسانية ، وذلك بتكلفة تقدر بنحو ١٥ مليون دولار أيضاً<sup>(٢)</sup> . وقد تدعمت الرغبة الأمريكية في إنشاء قوة أفريقية لحفظ السلم الإقليمي بصفة خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة ، ومن ثم ، خصصت الولايات المتحدة ١٥ مليون دولار لصالح مبادرة مواجهة الأزمات الأفريقية في ميزانياتها القومية لعام ٢٠٠٢<sup>(٣)</sup> . كما شاركت القوات الأمريكية في تدريبات عسكرية مشتركة مع كينيا في المنطقة الساحلية<sup>(٤)</sup> .

## ٢- الموقف الأوروبي :

مع نهاية الحرب الباردة ، أصبح هناك قدر كبير من التردد من جانب الدول الأوروبية في التدخل العسكري في الصراعات الداخلية الأفريقية ، حيث تولدت قناعة لدى حكومات الدول الأوروبية بخطورة التدخل في تلك الصراعات ، سواء على حياة جنودها ، وربما على مستقبلها السياسي أيضاً ، خاصة بعد الفشل الأمريكي والفرنسي في الصومال ورواندا على الترتيب . وهنا دأبت بريطانيا وفرنسا على تأكيد عدم رغبتها في عدم التدخل في تلك الصراعات ، كما اتخذ البرلمان الألماني علم ١٩٩٦ قراراً بعدم مشاركة الجنود الألمان في مهام دولية دون وكالة من مجلس الأمن الدولي<sup>(٥)</sup> . وقد فسرت الحكومة الألمانية ذلك القرار بعدم قدرتها على تحمل المخاطر السياسية التي يمكن أن تتجم عن المشاركة بقوات عسكرية خارج الحدود الألمانية ، دون وجود ضرورة تفرضها المصالح الوطنية

(١) Gerry Cleaver & Roy May ,op.cit., PP.35-37.

(٢) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في أفريقيا ، م س ذ ، ص ٣٩٤ .

(٣) Mark Mallan , “ The Post 9/11 Security Agenda and Peacekeeping in Africa “, African Security Review , Vol.11, No.3, 2002.P.46.

(٤) د. إبراهيم الأمين ، " هل تغيرت أمريكا أم تغيرت الإنقاذ أم تغيرت الناس ؟ " ، جريدة البيان الإماراتية ، ٢٠ فبراير ٢٠٠٢ .

(٥) جريدة القدس العربي ، ٦ يوليو ٢٠٠٢ .



للبلاد . ومن جهة أخرى ، أعربت الحكومة النمساوية عن ذات الموقف عندما أكدت رفضها استخدام قواتها البرية خارج حدودها الدولية .<sup>(١)</sup>

وفى ظل التغير الذى طرأ على الموقف الأوروبى من التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، تحمست العديد من الدول الأوروبية لفكرة إنشاء قوات أفريقية لحفظ السلم . وفى هذا الإطار كان الموقف البريطانى والفرنسى هو الأبرز فى إطار الموقف الأوروبى العام ، وذلك بحكم عضويتهم الدائمة فى مجلس الأمن الدولى حالياً ، وأيضاً بسبب العلاقات القوية للدولتين بدول أفريقيا منذ العهد الاستعماري . ومن ثم يركز الباحث على تحليل موقف كل من بريطانيا وفرنسا من التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية .

#### أ- الموقف البريطانى :

أعربت بريطانيا فى العديد من المناسبات عن رفضها للتدخل العسكرى المباشر فى الصراعات الداخلية الأفريقية .<sup>(٢)</sup> وقد انعكس ذلك على موقفها من فكرة إنشاء قوة أفريقية لحفظ السلم فى أفريقيا ، حيث ساهمت بريطانيا - بمشاركة الولايات المتحدة وفرنسا- فى صياغة المبادرة الخاصة بتشكيل قوات أفريقية لحفظ السلم فى القارة . ورغم الخلافات التى كانت قائمة بين الدول الثلاث بشأن بعض تفاصيل تلك المبادرة ، إلا أنها نجحت فى النهاية فى تقريب مواقفها.<sup>(٣)</sup>

وكان رئيس الوزراء البريطانى السابق جون ميچور قد أكد فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤ أن بلاده تؤيد إنشاء وحدات إقليمية لحفظ السلم ، وأن هناك حاجة لتدريب الأفارقة على القيام بعمليات الوساطة وحفظ السلم ، كما أكد وزير الخارجية البريطانى - آنذاك - دوجلاس هيرد أنه يجب التوسع فى إقامة مراكز أفريقية تتولى تدريب الأشخاص على نظم وقواعد حفظ السلم والوساطة وتسوية الصراعات . كما دعا هيرد إلى إنشاء مراكز لوجيستكية تابعة للأمم المتحدة فى أفريقيا ، لتخزين المعدات وصيانتها وتدريب الأفارقة على استخدامها ، وإقامة قواعد لفرق لوجيستكية سريعة الحركة فى القارة ، وذلك من خلال الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، لتسهيل التعزيز بالإمدادات العسكرية السريعة .<sup>(٤)</sup>

وفى هذا السياق ، بدأت عناصر من الجيش البريطانى بالتعاون مع وزارة الخارجية البريطانية فى تدريب مواد التدريب على عمليات حفظ السلام فى الكليات العسكرية فى زيمبابوى وغانا . وفى

(١) أكدت استطلاعات الرأى العام التى أجريت فى ألمانيا فى ذلك الوقت ، معارضة نسبة كبيرة من الألمان لتدخل

القوات الألمانية فى البلقان أو فى أى مكان آخر، انظر: Myron Weiner and Rainer Munz, *op.cit.*, P.49.

(٢) ومن ذلك تأكيد السفير البريطانى لدى الأمم المتحدة ، جيرمى جرينستوك Jeremy Greenstock على نفور بلاده من التدخل العسكرى المباشر فى الصراعات الأفريقية . انظر :

Milan Vesely, " UN Peacekeepers: Warriors or Victims ", *African business* (London: I C Publications Limited January 2001) P.9.

(٣) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ٣٩٤ .

Gerry Cleaver & Roy May ,*op.cit.*, P.33 .

(٤)

أبريل ١٩٩٧ أجرت في نيانجا Nyanga في زيمبابوي عملية تدريبية عرفت باسم " عملية النسر الأزرق " شاركت فيها قوات ثمانى دول أفريقية تنتمى إلى مجموعة الكومنولث ، وذلك تحت إشراف بريطانيا ، التى قامت أيضاً بتمويل هذه التدريبات بالتعاون مع السادك .<sup>(١)</sup> كما قام المسؤولون العسكريون البريطانيون بزيارة زامبيا للتعرف على إمكانية إنشاء وحدة لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة فى الأكاديمية العسكرية فى زامبيا .<sup>(٢)</sup> وفى ذات الاتجاه ، بحثت بريطانيا مع فرنسا إنشاء لجنة مشتركة لبحث ترتيبات حفظ السلم فى أفريقيا ، وذلك فى مايو ١٩٩٦ . كما شاركت بريطانيا فى مباحثات دعا إليها اتحاد غرب أوروبا لتحديد مستوى المساعدة التى يمكن للاتحاد تقديمها لدعم عمليات حفظ السلم فى أفريقيا .<sup>(٣)</sup>

غير أن هذا الموقف البريطانى لا ينفى حدوث استثناءات على موقفها من التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، ومن ذلك تدخلها فى الصراع الداخلى فى سيراليون . وهنا يؤكد البعض أن التدخل البريطانى لم يكن مدفوعاً باعتبارات حماية الديمقراطية فى مستعمراتها السابقة ، بقدر ما كان منطلقاً من الرغبة فى حماية الاستثمارات والمصالح الاقتصادية البريطانية فى سيراليون ، والتى أضيرت بشدة نتيجة الفوضى التى نجمت عن ذلك الصراع .<sup>(٤)</sup>

#### ب- الموقف الفرنسى :

رغم أن القارة الأفريقية لا تزال تمثل أحد أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية<sup>(٥)</sup> ، إلا أنه قد طرأت بعض المتغيرات التى فرضت على فرنسا مراجعة سياستها تجاه القارة بشكل عام والدول الفرانكوفونية بصفة خاصة ، وفى مقدمتها : بروز الديمقراطية وحقوق الإنسان كقيم موجهة للسياسة الفرنسية فى ظل النظام العالمى الجديد ، واشتداد حدة التنافس الأمريكى الفرنسى فى أفريقيا ، مع وضوح التفوق النسبى للولايات المتحدة فى هذا الشأن ، واندلاع الصراعات فى العديد من مناطق

(١) كانت زيمبابوى هى التى اقترحت إجراء هذه التدريبات ، التى استفاد منها نحو ١٠٠٠ جندي ، بينما صممها ١٦ مستشاراً عسكرياً بريطانياً ، كما ساهمت بريطانيا بنحو ٣٠٠ ألف جنيه استرليني من تكاليفها الإجمالية . لمزيد من التفاصيل حول الجهود البريطانية لإقامة قوات حفظ سلام أفريقية ، انظر كل من :

Gerry Cleaver & Roy May ,op.cit.,P.33 .

Michael Guerra Quentin, " Africa Practices Peace-Keeping", *Jane's Intelligence Review - Pointer*, Vol.4, No. 6, June 1997, P.11.

Gerry Cleaver & Roy May ,op.cit., P.34.

Ibid.,P.33.

(٤) د. محمد جمال مظلوم ، " الحروب الاقتصادية فى القرن الحادى والعشرين " ، كراسات استراتيجية ، المجلد ١٢ ، ع ١١٣ ، ص ١٦ .

(٥) أكد الرئيس الفرنسى الأسبق فرنسوا ميتران فى هذا الشأن أنه بدون أفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ فى القرن الحادى والعشرين . انظر : د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ٤٥٤ .



النفوذ والمصالح الفرنسية في القارة مثل تشاد والكونغو الديموقراطية وأفريقيا الوسطى والكونغو برازافيل وكوت ديفوار ، .. إلخ ، في الوقت الذي لم تحقق فيه المحاولات الفرنسية لمواجهتها تلك الصراعات النجاح المتوقع ، بل إن بعض هذه المحاولات منيت بالإخفاق ، مثلما حدث في رواندا وأفريقيا الوسطى وزائير .

وفي هذا السياق ، رأت فرنسا ضرورة تعديل سياستها إزاء القارة الأفريقية ، خاصة فيما يتعلق بالتدخل العسكري من أجل مواجهة الصراعات الداخلية في القارة ، وذلك على النحو الآتي :

#### ١- عدم التدخل في الصراعات الداخلية الأفريقية :

مع نهاية الحرب الباردة أدركت فرنسا أنه لم يعد بوسعها التدخل في الصراعات الأفريقية - وخاصة الداخلية منها - مثلما كان الحال في ظل الحرب الباردة ، إذ لم يعد من الممكن تبرير عمليات التدخل الفرنسية في القارة أو إضفاء المشروعية عليها في ظل المتغيرات الدولية الجديدة . ومن ثم ، حرصت فرنسا على عدم التدخل في الصراعات الداخلية الأفريقية . وقد التزمت فرنسا بهذه السياسة إلى حد كبير ، باستثناء عملية تركواز في رواندا عام ١٩٩٤ . وحتى في الحالة الرواندية فقد بات واضحاً أن قدرة فرنسا على التدخل المنفرد قد تقلصت إلى حد كبير ، مما دفعها إلى تكوين ائتلاف دولي بهدف القيام بتلك العملية ، مع السعي للحصول على غطاء شرعي لها من خلال الأمم المتحدة . ويلاحظ أن الأهداف الأساسية للتدخل الفرنسي في أفريقيا بعد الحرب الباردة قد تحولت من مواجهة الصراعات الداخلية والعمل على استعادة وتدعيم الاستقرار والحفاظ على الوضع القائم بالنسبة لحلفائها المخلصين (موبوتو في زائير ، و مبا Mba في الجابون ، وداكو Dacko في أفريقيا الوسطى) ، ومواجهة الاعتداءات الخارجية على الدول الحليفة لها (حالة تشاد) ، إلى العمل على إجلاء وحماية الرعايا الفرنسيين عند حدوث صراع داخلي في دولة أفريقية ما ، أو التدخل لحفظ السلام أو لأغراض إنسانية في إطار الأمم المتحدة غالباً - باستثناء عملية باراكودا التي كانت تسعى إلى إقامة نظام سياسي جديد في أفريقيا الوسطى ، يتفق مع المصالح الفرنسية - ويعتبر التدخل الفرنسي في زائير في بداية التسعينيات ، ورواندا ، وأفريقيا الوسطى في إطار عملية ميساب ١٩٩٧/٩٦ ، وفي الكونغو برازافيل من أبرز الأمثلة في هذا الشأن .<sup>(١)</sup>

وفي ظل هذا التوجه ، أكدت فرنسا أن عهد التدخل الفرنسي في الصراعات الأفريقية قد انتهى ، وأنه يجب على الأفارقة تحمل المسؤولية في هذا الشأن .<sup>(٢)</sup> كما رفضت فرنسا طلباً من تشاد لمساعدتها في مواجهة التمرد الذي حدث في شمال البلاد ضد نظام إدريس ديبي ، وذلك من خلال القوات الفرنسية المتمركزة في تشاد ، حيث نظرت فرنسا إلى ذلك التمرد باعتباره أمراً داخلياً يجب مواجهته.

Anatole N. Ayissi, *op.cit*, PP.28-32.

*Ibid.*, P.35.

(١)

(٢)



من خلال الأساليب السياسية التفاوضية <sup>(١)</sup> ويأتى ذلك فى الوقت الذى كانت فيه تشاد أثناء الحرب الباردة تعد واحدة من أعلى مناطق التركيز بالنسبة للتدخل الفرنسى فى أفريقيا ، وذلك بالقياس إلى عدد حالات التدخل ، ومدته ، وكثافته <sup>(٢)</sup> ويوضح الجدول رقم (٢) تغير الموقف الفرنسى من التدخل فى أفريقيا أثناء الحرب الباردة مقارنة بمرحلة ما بعد الحرب الباردة .

### الجدول رقم (٢)

#### التدخلات العسكرية الفرنسية فى أفريقيا (١٩٧٨-٢٠٠٢)

الدولة	تاريخ التدخل	اسم العملية	هدف العملية
تشاد	١٩٧٨ يوليو ١٩٨٣ - نوفمبر ١٩٨٤ فبراير ١٩٨٦	تاكود مانتا ايفر فير	مواجهة اضطرابات أهلية مواجهة اضطرابات أهلية وعدوان خارجي مواجهة عدوان خارجي
بوروندى	أكتوبر ١٩٩٣	يايمو	غ م
الكاميرون	فبراير - سبتمبر ١٩٩٤ فبراير ١٩٩٥	بالاتا أراميس	غ م غ م
أفريقيا الوسطى	سبتمبر ١٩٧٩ يوليو ١٩٩١ ١٩٩٧-١٩٩٦ ١٩٩٧-١٩٩٦	غ م باراكودا ميساب ألماندن ١، ٢	غ م مواجهة اضطرابات أهلية إجلاء وحماية رعايا فرنسيين إجلاء وحماية رعايا فرنسيين
الكونغو برازافيل	مارس ١٩٩٧ يونيو ١٩٩٧ يونيو ١٩٩٧	بيليكان بيليكان ٢ بيليكان ٣	إجلاء وحماية رعايا فرنسيين إجلاء وحماية رعايا فرنسيين إجلاء وحماية رعايا فرنسيين
الجابون	مايو - يونيو ١٩٦٤	ريكون	إجلاء وحماية رعايا فرنسيين
رواندا	أكتوبر ١٩٩٠ - ديسمبر ١٩٩٣ أبريل ١٩٩٤ يونيو - أغسطس ١٩٩٤	نورويت أماريليس توركواز	مواجهة اضطرابات أهلية/ إجلاء رعايا فرنسيين إجلاء وحماية رعايا فرنسيين تدخل إنساني
زائير	مايو ١٩٧٨ مايو ١٩٧٨ سبتمبر - نوفمبر ١٩٩١ يناير - فبراير ١٩٩٣ نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٦	بونيت ليوبارد بومير باجوير ماليبو	مواجهة اضطرابات أهلية وعدوان خارجي مواجهة اضطرابات داخلية وعدوان خارجي إجلاء وحماية رعايا فرنسيين إجلاء وحماية رعايا فرنسيين إجلاء وحماية رعايا فرنسيين
كوت ديفوار *	سبتمبر ٢٠٠٢	غ م	مواجهة اضطرابات داخلية/ إجلاء رعايا فرنسيين

المصدر : تم إعداد الجدول استناداً إلى البيانات الواردة فى المصدر الآتى : Anatole N. Ayissi, op.cit, P.29.

غ م : تعنى أن البيانات غير متاحة . \* : أضاف الباحث حالة التدخل فى كوت ديفوار بهدف تحديث البيانات .

(١) ترتب على ذلك الرفض الفرنسى ، مطالبة تشاد لفرنسا باستدعاء سفيرها فى نجامينا ، باعتباره شخص غير مرغوب فيه ، وذلك فى سابقة هى الأولى من نوعها فى تاريخ العلاقات بين فرنسا ودول أفريقيا الفرنكوفونية، مما أدى إلى توتر شديد فى العلاقات بين البلدين . وقد جاء هذا السلوك التشادى بعد تصاعد نشاط المعارضة بقيادة وزير الدفاع السابق يوسف توجوبى ، وتشكيل تحالف للمعارضة التشادية فى الداخل والخارج ، مما أدى إلى الاعتقاد بوقوف فرنسا خلف نشاط المعارضة ، بهدف إسقاط نظام ديبى . ولمزيد من التفاصيل انظر : د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، م س ذ ، ص ٧٣.

Anatole N. Ayissi, op.cit., P.30.

(٢)



## ٢- خفض الوجود العسكري في أفريقيا :

اتجهت فرنسا إلى تخفيض وجودها العسكري في أفريقيا ، حيث خفضت عدد قواعدها العسكرية في القارة إلى خمس قواعد فقط ، بعد أن كان عددها يبلغ ١٠٠ قاعدة عام ١٩٦٠. كما خفضت فرنسا عدد خبرائها العسكريين الذين كانوا يعملون في القارة من ١٠١٦ خبيراً عام ١٩٨٥ إلى ٥٠٦ خبيراً عام ١٩٩٩.<sup>(١)</sup> كما أعلنت أيضاً التزامها خفض أعداد قواتها المتمركزة في أفريقيا بمقدار الثلث تقريباً ، أي من ٨٠٠٠ جندياً عام ١٩٩٧ إلى ٥٦٠٠ جندياً عام ٢٠٠٢.<sup>(٢)</sup> وقد خفضت فرنسا بالفعل تواجدتها العسكرية في جيبوتي من ٣٥٠٠ جندياً عام ١٩٩٩ إلى ٢٧٣٥ جندياً عام ٢٠٠٠.<sup>(٣)</sup>

ومن جهة أخرى ، توقفت فرنسا عن تفعيل اتفاقيات الدفاع واتفاقيات المساعدة الفنية العسكرية التي كانت قد أبرمتها خلال المدة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٦ مع الدول الأفريقية التي كانت خاضعة للاحتلال الفرنسي ، بالإضافة إلى زائير ورواندا وبوروندي ، وهي الاتفاقيات التي كانت تمثل إطاراً مؤسسياً للتعاون الأمني بين فرنسا وهذه الدول ، والتي كانت تمنح فرنسا حق التدخل العسكري في هذه الدول.<sup>(٤)</sup> ويعبر الجدول رقم (٣) عن الاتجاه الفرنسي نحو خفض تواجدتها العسكري في القارة .

### الجدول رقم (٣)

#### القواعد العسكرية والخبراء العسكريين الفرنسيين في أفريقيا

القاعدة	حجم القوات في القاعدة (١٩٩٨)	عدد الخبراء العسكريين في أفريقيا	العام
جيبوتي	٣١٨٠	١٠١٦	١٩٨٥
تشاد	١١٢٠	٩٠٠	١٩٩٢
السنغال	١٠٠٠	٧١٥	١٩٩٥
كوت ديفوار	٦٧٧	٥٠٦	١٩٩٩
الجابون	٥٦٠		

Source: Anatole N. Ayissi, op.cit, P.37.

وقد نفت فرنسا أن يكون خفض قواتها ناجماً عن عدم اهتمام بالقارة الأفريقية ، مؤكدة أن هذا الأمر يعود إلى تحويل الجيش الفرنسي إلى جيش احترافي بعد وقف التجنيد الإلزامي للمدنيين ، وأنها في

(١) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ٤٥٤.

(٢) Anatole N. Ayissi, op.cit., P.36.

(٣) تعد جيبوتي مقراً لأكبر قاعدة عسكرية فرنسية في ، حيث بلغ عدد العسكريين الفرنسيين المتمركزين فيها عام ٢٠٠٢ ، نحو ٢٧٣٥ جندياً. انظر : جريدة البيان ، " أمريكا تدرب الجيش اليمني في جيبوتي " ، ١٩ يوليو ٢٠٠٢.

(٤) Anatole N. Ayissi, op.cit., P.23.

المقابل تسعى إلى الاهتمام بالكم بدلاً من الكيف ، من خلال الارتقاء بمستوى أسلحتها وجنودها ، بحيث يتسق مع متطلبات عمليات التدخل السريع لحفظ السلم عن طريق قوة الانتشار السريع التى أسستها فرنسا عام ١٩٩٣ بهدف التدخل السريع فى أى مكان فى القارة ، مثلما حدث فى رواندا فى إطار عملية التركواز (١).

### ٣- تأييد إنشاء قوات أفريقية لحفظ السلم :

أكدت فرنسا فى أكثر من مناسبة تأييدها لفكرة إنشاء قوات أفريقية لحفظ السلم ومواجهة الصراعات فى القارة ، حيث أعلن رئيس الوزراء الفرنسى الأسبق بالادير M..Balladur ، أثناء جولته الأفريقية فى يوليو وأغسطس ١٩٩٤ ، أن بلاده ترغب فى إقامة قوات أفريقية لحفظ السلم ، بحيث تكون قادرة على التدخل السريع فى عمليات حفظ السلم فى القارة ، فى ظل تفويض واضح من الأمم المتحدة (٢) . كما وعد الرئيس الفرنسى السابق فرانسوا ميتران أثناء القمة الفرنسية الأفريقية فى باريس بتقديم الدعم اللوجيستى والتدريبى لقوات حفظ السلم الأفريقية المقترحة . وأكد أنه حصل على تعهدات مماثلة من جانب دول أوروبية أخرى بتقديم الدعم لتلك القوات . وبعد تأييد قمة الدول الصناعية السبع فى يونيو ١٩٩٧ للاقتراح الأمريكى بإنشاء قوات أفريقية لحفظ السلم ، أكدت فرنسا تأييدها للاقتراح ، رغم تحفظها على بعض جوانبه ، وأشارت إلى أنها قد تسهم فى دعم نشاط القوة الأفريقية المقترحة بالمشاركة مع الولايات المتحدة وبريطانيا (٣).

وانطلاقاً من ذلك ، تبنت فرنسا برنامجاً يسمى ريكامب (تعزيز القدرات الأفريقية لحفظ السلم) Renforcement de Capacites Africaines de Maintien de la Paix- RECAMP ، وذلك بهدف تدعيم القدرات الأفريقية فى مجال حفظ السلم ومواجهة الصراعات الداخلية فى القارة . كما وقعت اتفاقاً مع الولايات المتحدة وبريطانيا فى يونيو ١٩٩٧ يهدف إلى دعم القدرات الأفريقية فى مجال حفظ السلم (٤) وعلى المستوى التطبيقى شاركت القوات الجوية الفرنسية فى نوفمبر ١٩٩٦ فى مناورات عرفت باسم Volcano 96 ، بهدف تقييم إمكانيات التعاون أو المساهمة فى دعم العمليات الأفريقية لحفظ السلم (٥) . كما أقامت قاعدة " زامبا كدو " للتدريبات العسكرية فى كوت ديفوار ،

(١) تتمركز هذه القوة فى عدة قواعد فى جنوب غرب فرنسا مثل : تولوز ، و نانت ، ورين ، وتتكون من ٤٤،٥٠٠ جندي . انظر د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ص ٤٥٠-٤٥٢ .

(٢) صدر ذلك التصريح عن رئيس الوزراء الفرنسى فى معرض دفاعه عن عملية التركواز ، التى تدخلت بموجبها بلاده فى رواندا . ولمزيد من التفاصيل انظر :

Oliver Furley & Roy May (eds.) , African Interventionist States, op.cit., P. 7.

(٣) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ٣٩٤ .

Anatole N. Ayissi, op.cit., P.36.

Gerry Cleaver & Roy May , op. cit., PP.33-34.

(٤)

(٥)



وأجريت في مارس ١٩٩٨ مناورات عسكرية في منطقة الحدود المشتركة بين السنغال ومالي وموريتانيا عرفت باسم " مناورات ديديمان ١٩٩٨ " ، حيث قامت فرنسا بتمويل تكاليف هذه المناورات ، التي شاركت فيها ثمانى دول أفريقية ، مع مشاركة رمزية من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا .<sup>(١)</sup>

وعلى ضوء ما تقدم ، يمكن رصد الاستنتاجات الآتية:

١-تكشف مواقف القوى الدولية من التدخل في الصراعات الداخلية الأفريقية عن ازدواجية في معايير التعامل مع مشكلات كل من أوروبا وأفريقيا ، فبينما يوجد اهتمام واضح بأوروبا ومشكلاتها ، يوجد نوع من الفتور إزاء مواجهة الصراعات الأفريقية ، بدليل أن الأساس الأخلاقي الذي تم الاستناد إليه لتبرير التدخل الأمريكي الغربى في كوسوفو على سبيل المثال ، لم يتوافر بشكل يدفع للتدخل في العديد من الصراعات الداخلية الأفريقية ، مثل الصراع الرواندى والصراع البوروندى وغيرهما من الصراعات ، رغم فداحة الكوارث الناجمة تلك الصراعات ، والتي لا تقل في حدتها عما حدث في كوسوفو .

٢-إن الطرح الأمريكى لفكرة إنشاء قوات أفريقية لحفظ السلم ، يعكس رغبة أمريكية فى عدم التدخل المباشر فى الصراعات الداخلية الأفريقية . غير أن الولايات المتحدة فى مساعيها لتحقيق ذلك حرصت على حشد التأييد الغربى لفكرتها ، فى الوقت الذى أغفلت فيه تقدير الإمكانيات والتصورات الأفريقية فى ذلك الشأن ، فجاءت الفكرة غير واقعية إلى حد كبير ، نظراً لعدم وضوح التفويض الموكل إلى القوة ، وارتفاع تكاليف إعدادها ونشرها ، فضلاً عن المشكلات الأخرى المتعلقة بالقيادة ومراكز التدريب .

٣-إن التنافس الفرنسى الأمريكى فى أفريقيا لم ينعكس إيجابياً على تبنى اقتراب تعاونى لمواجهة الصراعات الداخلية الأفريقية . إذ انتقد الوزير الفرنسى للتعاون الخارجى ، جاكوز جودفرين Jacques Godfrain الاهتمام المتأخر لإدارة كلينتون بأفريقيا . وفى المقابل أكدت الولايات المتحدة أن الزمن الذى كانت تعتبر فيه القوى الاستعمارية السابقة أن الدول الأفريقية تمثل امتداداً لأراضيها قد انقضى .<sup>(٢)</sup>

(١) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ص ٣٩٤-٣٩٥ . وانظر أيضاً :

Michael Guerra Quentin, op.cit., P.11.

Gerry Cleaver & Roy May ,op.cit.,P.36 .

(٢)

## المبحث الثانى المحددات الإقليمية للتدخل

هناك مجموعة من المحددات الإقليمية التى تؤثر على عمليات التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية . وترتبط تلك المحددات بالتغير الذى طرأ على الموقف الإقليمى من قضايا السيادة الوطنية والأمن الوطنى . وكذا بتطور الموقف الأفريقى من التدخل فى الصراعات الداخلية ، وبترتيبات الأمن الإقليمى فى أفريقيا ، ومن ثم ، سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة الآتية :

- المطلب الأول : تغير الإدراك الأفريقى لمفهومى السيادة والأمن .
- المطلب الثانى : الموقف الأفريقى من التدخل فى الصراعات الداخلية .
- المطلب الثالث : ضعف آليات تسوية الصراعات وتحقيق الأمن الإقليمى .

### المطلب الأول

#### تغير الإدراك الأفريقى لمفهومى السيادة والأمن

كان التغير الذى طرأ على الإدراك الأفريقى لمفهوم السيادة الوطنية والأمن الوطنى من أهم محدثات التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، سواء من جانب التنظيمات الإقليمية أو الدول الأفريقية الأخرى .

وبالنسبة لمفهوم السيادة الوطنية للدول الأفريقية ، فقد تضافرت مجموعة من العوامل التى أدت تغير الإدراك الأفريقى لهذا المفهوم ، حيث تأكل المفهوم المطلق - بشكل تدريجى - للسيادة الوطنية ، ليحل محله مفهوم نسبى آخر لها ، ومن أهم هذه العوامل ما يلى :

أولاً- تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلى :

مع اشتداد وطأة الأزمات الاقتصادية وزيادة حجم الديون وتفاقم أعبائها فى أفريقيا ، طبقت معظم الحكومات الأفريقية برامج صندوق النقد والبنك الدوليين التى تعرف باسم " برامج التثبيت والتكيف الهيكلى " منذ بداية الثمانينيات . وقد تضمنت تلك البرامج إجراءات شاملة لإصلاح الاقتصاديات الأفريقية عن طريق تخفيض قيمة العملات الوطنية ، والخصخصة ، وتحرير أسعار الصرف ، وتثبيت الاقتصاد الكلى ، الخ . وقد نال ذلك من سيادة الدول الأفريقية ، نظراً لأن تطبيق تلك البرامج قد أرغم هذه الدول على قبول التدخل الدولى المباشر فى إدارة سياساتها الاقتصادية ، وذلك فى ظل الاحتياج الشديد للمعونات الدولية ، كما أنه أدى أيضاً إلى تراجع الدور الاجتماعى للدول الأفريقية ، وتقيد

قدرتها على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية التي كانت تؤديها من قبل ، وكذا على تحقيق الأمن العام ، وكسب التأييد السياسى .<sup>(١)</sup>

وقد تسبب فى انتهاك العديد من الجماعات القبلية فى الدول الأفريقية للعقد الاجتماعى المبرم بينها وبين الدولة ، مما دفعها إلى التخلي عن ولائها للأنظمة الحاكمة ، وتكوين تنظيمات عسكرية تقوم بدور الدولة فيما يعرف باسم " الدولة الظل " .<sup>(٢)</sup>

#### ثانياً- الشروط الاقتصادية والسياسية للمعونات الخارجية :

وقد ازداد تآكل السيادة الوطنية للدول الأفريقية عندما أضافت الدول والمؤسسات الدولية المانحة شروطاً سياسية فرضتها على الدول الأفريقية ، وطالبتها بالوفاء بها من أجل الحصول على المساعدات والقروض اللازمة ، وذلك بالإضافة إلى الشروط الاقتصادية التى تضمنتها برامج التثبيت والتكيف الهيكلى . وتركز الشروط السياسية على ضرورة التحول الديموقراطى بما ينطوى عليه ذلك من احترام حقوق الإنسان ، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية ، وإدخال مفاهيم المحاسبة الحكومية ، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية المؤسسية .

وفى هذا السياق طالب تقرير البنك الدولى لعام ١٩٨٩ الدول الأفريقية بضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لمحاربة الفساد وسوء الإدارة ودعم استقلال القضاء ، وخلق مناخ ملائم لتعبئة الموارد ، وإدخال المزيد من الإصلاحات السياسية الديموقراطية . ومع تنامي الاتجاهات الداعية إلى العولمة ، فقد أضيفت تحديات أخرى إلى قائمة التحديات التى كان يتعين على الدول الأفريقية مواجهتها من قبيل عدم الاستقرار السياسى ، وتفاقم أعباء الديون ، والاعتماد بشكل أساسى على المعونات الخارجية والتخلف التكنولوجى ، .. إلخ .

وهكذا ، وفى ظل الأزمات الاقتصادية الطاحنة التى حاقت بمعظم الدول الأفريقية ، فقد أصبح التدخل الخارجى فى شئوننا السياسية والاقتصادية أمراً لا مفر منه ، وهو ما أدى إلى ضعف الرسوخ التقليدى لمفهوم السيادة المطلقة الذى تمسكت بها الدول الأفريقية منذ الاستقلال .<sup>(٣)</sup>

#### ثالثاً- الرقابة الدولية على الانتخابات :

أصبح مبدأ الرقابة الدولية على الانتخابات أمراً مقبولاً على المستوى العالمى ، وقد أيدت الأمم المتحدة هذا الاتجاه ، بل إنها سمحت بمشاركة التنظيمات غير الحكومية فى عمليات الرقابة .<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> Stanlake Samkange, op.cit., P.3.

<sup>(٢)</sup> يحيى غانم ، " القصة غير المروية لقيام إسرائيل بتمويل أطول حرب فى القارة الأفريقية " ، جريدة الأهرام ، ٢١ أبريل ٢٠٠٢ .

<sup>(٣)</sup> Stanlake Samkange, op.cit., P.3.

<sup>(٤)</sup> ولمزيد من التفاصيل حول مبدأ الرقابة الدولية على الانتخابات انظر : د. حمدى عبد الرحمن حسن ، قضايا فى النظم السياسية الأفريقية (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقى ، ط١ ، ٢٠٠١) ص ٢٧٣ .



وقد بدأت الرقابة الدولية على الانتخابات في أفريقيا مع استقلال زيمبابوى عام ١٩٨٠، ثم تكررت بعض أعمال الرقابة في عدد من الدول الأفريقية المستقلة . ففي أوغندا قامت مجموعة الكومنولث بدور مهم عام ١٩٨٠، نظراً لعدم وجود سلطة مركزية حقيقية آنذاك . وفي ناميبيا نظمت الأمم المتحدة برنامجاً تدريبياً لمدة عام للإشراف على ومراقبة الإجراءات الانتخابية التي قامت بها سلطات جنوب أفريقيا ، من أجل انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستور دولة ناميبيا المستقلة .<sup>(١)</sup> وقد لعبت منظمة الوحدة الأفريقية دوراً مهماً في الرقابة على الانتخابات في الكثير من الدول الأفريقية ، حتى أنها بحلول عام ١٩٩٤ كانت قد راقبت ٣٩ من عمليات الانتخابات والاستفتاء في ٢٥ دولة أفريقية .<sup>(٢)</sup>

ورغم محاولات العديد من الدول الأفريقية وضع قيود على عمل المراقبين الدوليين ، بل والسيطرة على أنشطتهم الرقابية ، إلا أنه في أعقاب الحرب الباردة أصبح مبدأ الرقابة الدولية على الانتخابات في أفريقيا أمراً مقبولاً ومستقراً في العمل به ، بل إن الدول الأفريقية ذاتها أصبحت هي التي تطلب هذه الرقابة .<sup>(٣)</sup>

#### رابعاً- تزايد استخدام شركات الأمن الخاصة :

في أعقاب الحرب الباردة تزايد استخدام العديد من الدول الأفريقية لشركات الأمن الخاصة ، بهدف توفير الأمن الوطنى وحماية الاستثمارات والمشروعات الكبرى فيها .<sup>(٤)</sup> وقد وصل الأمر أحياناً إلى حد الاعتماد الكلى على الخدمات الأمنية التي توفرها تلك الشركات ، مما أدى إلى تحول القارة الأفريقية إلى سوق واسعة مفتوحة أمام شركات الأمن الخاصة ، التي تجند المرتزقة من دول أوروبا الغربية ، والولايات المتحدة ، وأمريكا اللاتينية ، وأستراليا .

ومن أهم الشركات واسعة النشاط في هذا المجال : ساند لاين Sand Line البريطانية ، والنتائج الحاسمة Executive Outcomes في جنوب أفريقيا ، و ICI ، و Defense System ، وجرى سيكيورتى ، ولايف جارد ، تيليسيرفيس ، وهوايت ليجون . وتؤدي تلك الشركات الكثير من الخدمات ، ومن أهمها : توفير المقاتلين ، والدعم اللوجستى ، وإنشاء وإدارة معسكرات التدريب على تكتيكات

(١) د. حمدى عبد الرحمن حسن ، قضايا في النظم السياسية الأفريقية ، م س ذ ، ص ٢٧٣ .

(٢) Margaret Aderinsola Vogt, "Conflict Resolution and Peace-Keeping : The organization of African Unity and the United Nation " , in Gunnar M. Sorbo & Peter Vale, **out of Conflict : From War to Peace in Africa** (Uppsala: Nordisk Afrikainstitutet, 1997) PP.59-60.

(٣) خلال المدة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ تلقت الأمم المتحدة طلبات من ٩١ دولة أفريقية للمساعدة في إجراء الانتخابات في تلك الدول ، وذلك عن طريق تقديم الدعم المادى والفنى بغرض تنظيم الانتخابات والإشراف عليها ومراقبتها. راجع فى هذا الشأن : د. حمدى عبد الرحمن حسن ، قضايا في النظم السياسية الأفريقية ، م س ذ ، ص ٢٧٤ .

(٤) Emmanuel Kwesi Aning , " Africa's Security in the New Millennium : State or Mercenary Induced Stability ? " , **Conflict Trends**, June 2000. P.31.

الفرق الخاصة ومواجهة حروب العصابات والتمردات المسلحة ، وضبط الأمن ، وحراسة وتأمين المطارات والمناجم وأنابيب نقل البترول ومحطات الطاقة الكهرومائية ومحطات الاتصالات ومقار البنوك والشركات الاستثمارية والقوافل والشحنات والمخازن التابعة لوكالات الإغاثة الإنسانية .. إلخ.<sup>(١)</sup> وفي مقابل ذلك تحصل شركات الأمن الخاصة على عوائد مالية كبيرة ، أو امتيازات في مجال تجارة المعادن الثمينة ، حيث تتولى تلك الشركات بنفسها بناء الطرق ونقل المعادن والاستيراد والتصدير.<sup>(٢)</sup> ومن أهم الدول التي استخدمت تلك الشركات : سيراليون ، وليبيريا ، والكونغو الديمقراطية ، والسودان ، وأوغندا ، وأنجولا ، وبوتسوانا ، وموزمبيق ، ومالاوي ، وزامبيا ، والجزائر ، وكينيا ، ومدغشقر . وعلى سبيل المثال تعاقدت حكومة سيراليون مع شركة النتائج الحاسمة وشركة ساند لاين من أجل توفير الأمن في البلاد وتدريب القوات المسلحة الحكومية في مواجهة متمردي الجبهة الثورية المتحدة.<sup>(٣)</sup> وقد لعبت شركة ساند لاين بالفعل دوراً مهماً في إعادة الرئيس أحمد تيجان كباح من المنفى في فبراير ١٩٩٨ ، لتولى مهام الرئاسة في سيراليون بعد هزيمة الانقلاب العسكى الذى سبق وأن أطاح به .<sup>(٤)</sup> وفي السودان تولت شركة ساند لاين مهمة حماية خطوط أنابيب نقل البترول السودانى . وقد اعتمدت أوغندا على ذات الشركة فى تقديم خدمات الاستطلاع وجمع المعلومات فى مناطق نشاط جيش الرب المتمرّد ضد الحكومة . وفي أنجولا تولت شركة النتائج الحاسمة مواجهة حركة يونيتا المتمرّدة وحماية حقول النفط والمعادن الأنجولية وتقديم الاستشارات فى مجال الدعم اللوجيستى والتقى .<sup>(٥)</sup> وتشير التقارير أيضاً إلى وجود منافسة قوية بين شركات الأمن داخل الكونغو الديمقراطية ، حتى أنها تضطر أحياناً إلى عقد اتفاقات لتقسيم العمل فى مناطق الصراع المختلفة ، وعلى سبيل المثال اتفقت شركتى Stabilco وأوميجا على أن تعمل الأولى لصالح موبوتو ، فى حين تعمل الثانية لصالح كابيلا .<sup>(٦)</sup>

وعلى الرغم من انتقاد جهات دولية عديدة - وفى مقدمتها الأمم المتحدة - للاستعانة بتلك الشركات ، وتأكيدها على عدم شرعية ذلك ، خاصة فى ظل التاريخ السيئ لمعظم تلك الشركات التى

(١) د. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع ١٣٥ ، أبريل ١٩٩٩) ص ص ٧٠-٧١.

(٢) Thalif Deen , “ Mercenaries Capitalize on Mineral Resources “ , **Jane's Defence Weekly** ( London: Jane's Publications , Vol.26, No.20, 13 Nov.1996)P.5.

(٣) William Reno, “ External Relations of Weak States and Stateless Regions in Africa “ in Gilbert M. Khadiagala & Terrence Lyons (eds.), **African Foreign Policies: Power and Pross** (Boulder & London: Lynne Rienner Publishers, 2001) P.196.

(٤) Patrick Cullen , “ Keeping the New Dog of War on a light Leash : Assessing Means of Accountability for Private Military Companies “ , **Conflict Trends** , June 2000. P.38.

(٥) د. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، م س ذ ، ص ٧١.

(٦) Patrick Cullen , **op.cit.**, P.39.



تعتمد على المرتزقة وتصعد الصراعات وتنتهك حقوق الإنسان في المناطق التي تعمل فيها ، إلا أن الدول الأفريقية استمرت في استخدامها بل والاعتماد عليها أحياناً ، نظراً لعدم وجود بديل آخر أمامها ، واتساع نطاق الصراعات الداخلية فيها ، والفراغ الأمني الناجم عن عدم رغبة الأمم المتحدة والدول الكبرى في التدخل في أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة .

وقد ساهم التوسع في الاعتماد على تلك الشركات في تغير الإدراك الأفريقي لمفهوم السيادة الوطنية ، حيث تراجع تمسك الأفارقة بالمفهوم المطلق للسيادة لصالح المفهوم النسبي لها ، وذلك نتيجة لتراجع الشعور بكيان وهوية الدولة في إدراك الشعوب الأفريقية ، بعد أن أصبحت تلك الشركات تؤدي كثيراً من المهام التي كانت من صميم اختصاص الحكومة ، وبعد أن أصبحت تلعب دوراً مهماً أيضاً في تثبيت نظم الحكم أو الإطاحة بها ، وفي التأثير على السياسات الاقتصادية في الدول الأفريقية .

وفيما يختص بمفهوم الأمن الوطني ، فقد طرأ عليه قدر كبير من التغير مع نهاية الحرب الباردة ، حيث ظهرت محاولات لإعادة تعريف المفهوم ، بالابتعاد عن مدلوله الواقعي التقليدي الضيق الذي كان يتمحور حول أمن الدولة ذاتها ، نحو مفهوم جديد أكثر اتساعاً يركز على الأمن الإنساني بما يتضمنه من أبعاد متعددة . وفي ظل المفهوم الجديد للأمن لم يعد التركيز ينصب على أمن الدولة أو النظام الحاكم فقط ، وإنما أصبح البشر أنفسهم هم المحور الأساسي للاهتمام ، سواء أكانوا أفراداً أو جماعات ممثلة في أحزاب سياسية أو مؤسسات المجتمع المدني . كما اتسع نطاق التهديدات التي قد يتعرض لها الأمن الوطني لتشمل التهديدات غير العسكرية الناجمة عن : الفقر ، والمرض ، والتدهور البيئي ، والاستبداد السياسي ، .. إلخ . ولعل إعطاء الأولوية لأمن البشر على أمن الدولة والنظام الحاكم يمثل تطوراً جديداً على طريق الإقرار بإمكانية التدخل من أجل استعادة النظام وحماية المدنيين أثناء الصراعات الداخلية ، حتى وإن حدث التدخل دون موافقة صريحة من جانب السلطات الوطنية في الدولة الهدف (١).

وقد تعددت الجهود الأفريقية التي بذلت من أجل صياغة جديدة لمفهوم الأمن والإطار الأمني في القارة ، ومن ذلك اجتماع منتدى القادة الأفارقة عام ١٩٩١ للتباحث حول قضايا الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في القارة ، والذي أكد أهمية بناء إطار أمني أفريقي جديد ، يستند إلى مفهوم أكثر تطوراً للأمن ، يتجاوز الأبعاد العسكرية ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفرد والمجتمع بأسره ، كما ينصرف إلى القضايا المحلية والوطنية أيضاً ، مع العمل في الوقت ذاته على تدعيم هذا الإطار الأمني ، من خلال تشجيع آليات الوساطة والتوفيق والتحكيم وإنشاء آلية أفريقية لحفظ السلم في القارة ، والتوصل إلى موانئ لتحقيق التنمية وعدم الاعتداء بين الدول الأفريقية ، وإنشاء مجلس للحكام الأفارقة African Elders' Council of Peace ، واتخاذ المزيد من



إجراءات بناء الثقة داخل الدول الأفريقية وفيما بينها أيضاً ، وتخفيض الإنفاق العسكرى . وقد استمرت هذه الجهود حتى تم تأسيس الآلية الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات عام ١٩٩٣ ، والاتحاد الأفريقى عام ٢٠٠٢ ، الذى اتخذ مفهوى الأمن والتدخل فى إطاره أبعاداً أخرى أكثر اتساعاً .<sup>(١)</sup>

## المطلب الثانى

### الموقف الأفريقى من التدخل فى الصراعات الداخلية

مع تغير الإدراك الأفريقى لمفهوم السيادة الوطنية ومفهوم الأمن الوطنى طراً قدر كبير من التغير فى الموقف الأفريقى من التدخل فى الصراعات الداخلية للدول الأفريقية ، سواء على مستوى التنظيم الإقليمى الأفريقى أو على مستوى الدول الأفريقية .

#### أولاً- موقف التنظيم الإقليمى :

يعد موقف التنظيم الإقليمى القارى والإقليمى الفرعى من التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية من أهم المحددات الإقليمية للتدخل فى تلك الصراعات .

وبالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، فقد كانت تنظر للصراعات الداخلية باعتبارها شأناً داخلياً لا ينبغى التدخل فيه ، سواء من جانبها أو من جانب الدول الأفريقية والأجنبية الأخرى . وقد تأكد موقف المنظمة من خلال قراراتها ومواقفها المتعلقة بالكثير من الصراعات الداخلية الأفريقية ، والتي وضح فيها احترامها لمبدأ الاختصاص الداخلى للدول المعنية ، والحفاظ على سيادتها ضد أى تدخل خارجى<sup>(٢)</sup>. وحتى عندما تدخلت المنظمة فى الصراع الداخلى فى تشاد عام ١٩٨١ ، فقد حرصت على التأكيد على أن القوة الأفريقية التى سوف يتم نشرها فى تشاد هى قوة محايدة ، وليس من حقها أن تتدخل فى الشؤون الداخلية لتشاد أو الاشتراك فى أى ممارسات سياسية .<sup>(٣)</sup>

غير أن موقف المنظمة من التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية قد طراً عليه نوع من التغير ، خاصة بعد الاتجاه التدريجى فى إطار المنظمة نحو إعادة تعريف وتوسيع مفهوم السيادة الوطنية والأمن الوطنى ، بالإضافة إلى زيادة مساحة الاتفاق بين الدول الأعضاء على ضرورة اهتمام المنظمة

(١) Stanlake Samkange ,op.cit., P.4.

(٢) اتضح ذلك أثناء أزمة الكونغو فى الستينيات ، وأثناء أزمة بيافرا فى نيجيريا ، حيث أصدر مؤتمر القمة الذى عقد فى كينشاسا بخصوص الأزمة الأخيرة القرار رقم ٤/٥١ فى ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ ، ليؤكد أن الصراع فى بيافرا يدخل ضمن نطاق الاختصاص الداخلى لنيجيريا ، وبالتالي فإن تسويته تقع على عاتق الحكومة النيجيرية ذاتها . انظر : د. محمد الحسينى مصيلحى ، منظمة الوحدة الأفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية : دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٦ . ص ٥٦٧ .

(٣) د. مسعد عبد الرحمن زيدان ، م س ذ ، ص ٣٧٤ .

بالصراعات الداخلية وعدم قصر اهتمامها على الصراعات التي تتدلع بين الدول الأفريقية فقط . ففي يوليو عام ١٩٩٠ أكد قادة الدول الأفريقية خلال القمة العادية السادسة والعشرين للمنظمة في أديس أبابا على ضرورة اهتمام المنظمة بإيجاد حلول سلمية للصراعات الداخلية التي قد تعوق القارة عن تحقيق تطلعاتها نحو تحقيق الأمن والتنمية والاستقرار .<sup>(١)</sup> وفي عام ١٩٩٢ ، قال الأمين العام السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية ، سالم أحمد سالم " إننا في أفريقيا في حاجة إلى استخدام الروابط والعلاقات الثقافية والاجتماعية التي تجمع بين الأفارقة من أجل إعادة تفسير مبدأ عدم التدخل على النحو الذي يمكننا من تطبيقه في منع وتسوية الصراعات بالشكل الذي يحقق صالح القارة ".<sup>(٢)</sup>

وفي هذا السياق ، صاغت منظمة الوحدة الأفريقية تصوراً جديداً لمفهوم التدخل في الشؤون الداخلية ، وذلك بالتأكيد على إمكانية تبرير ذلك التدخل في حالتين هما :

١- إذا كانت الدولة الهدف تعاني انهياراً شاملاً في النظام والقانون (حالة ليبيريا) ، إذ أنه غالباً ما ينطوي الصراع الداخلي في مثل هذه الحالة على قدر كبير من المعاناة الإنسانية ، كما تزداد احتمالات امتداد آثاره إلى دول الجوار ، ومن ثم يمكن تبرير التدخل هنا استناداً إلى الاعتبارات الإنسانية والرغبة في استعادة النظام والقانون .

٢- عندما تصل التوترات داخل الدولة الهدف إلى مستوى قد ينذر بتحولها إلى صراع واسع النطاق . ففي هذه الحالة أقرت المنظمة إمكانية التدخل الوقائي Pre-emptive involvement لمنع الصراع قبل اندلاعه بالفعل .

وفي إطار الاتحاد الأفريقي ، نصت م ٤ من القانون التأسيسي للاتحاد على حق الاتحاد في التدخل في الدول الأعضاء بناء على قرار مؤتمر الاتحاد في الظروف الخطيرة وهي تحديداً : جرائم الحرب ، وعمليات الإبادة ، والجرائم ضد الإنسانية . كما نصت المادة ذاتها على حق الدول الأعضاء في الاتحاد في مطالبة الاتحاد بالتدخل من أجل استعادة السلام والأمن فيها . ونصت م ٢/٢٣ أيضاً على حق الاتحاد في فرض العقوبات على الدول الأعضاء التي لا تمتثل لقرارات وسياسات الاتحاد ومن هذه العقوبات الحرمان من إقامة روابط للنقل والاتصالات مع الدول الأعضاء الأخرى ، أو أي إجراءات أخرى ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية يحددها المؤتمر .<sup>(٣)</sup>

وتعتبر التدابير الواردة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بمثابة قواعد غير مسبقة لتنظيم عملية التدخل في القارة . وهي القواعد التي تدعمت واتسعت أكثر في إطار البروتوكول المقترح للآلية الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات ، والذي تم طرحه في القمة الأولى للاتحاد في ديربان

(١) Stanlake Samkange ,op.cit., P.4.

(٢) Idem.

(٣) انظر: الاتحاد الأفريقي ، القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، لومي، توجو، ١١ يوليو ٢٠٠٠، م ٤. وانظر أيضاً:

Jakkie Cilliers & Kathryn Sturman, op.cit., P.1.



بجنوب أفريقيا في يوليو ٢٠٠٢. فبموجب هذا البروتوكول تم تأسيس آلية أفريقية جديدة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات تسمى (مجلس السلام والأمن). وسوف يدخل المجلس حيز التنفيذ بمجرد التصديق على البروتوكول المنشئ له. وسوف يطبق المجلس قرارات الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق ب: الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، ويشمل ذلك المساعي الحميدة، الوساطة، التوفيق والمصالحة والتحكيم، وعمليات دعم السلم والتدخل، وعمليات بناء السلم وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، ودعم الأمن والاستقرار، وتقديم المساعدات الإنسانية.<sup>(١)</sup>

وهكذا، كانت التطورات التي طرأت على مفهومى السيادة والأمن في إطار التنظيم الإقليمي الأفريقي عاملاً حاسماً في تغير موقف التنظيم الإقليمي في القارة من عمليات التدخل في الصراعات الداخلية الأفريقية، وهو ما ساهم في اتجاه التنظيمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا إلى الإقرار بإمكانية التدخل العسكى من أجل تسوية الصراعات الداخلية في محيطها الإقليمي. وتعتبر حالتى تدخل الإيكواس في كل من ليبيريا وسيراليون من أبرز الأمثلة على ذلك، وهو ما سوف يتم توضيحه في المبحث المتعلق بالتدخل المباشر في إطار التنظيمات الإقليمية الفرعية، والذي سيرد في الفصل الثانى من هذا الباب.

#### ثانياً- مواقف الدول الأفريقية :

كانت مواقف الدول الأفريقية من عمليات التدخل في الصراعات الداخلية من أهم المحددات التى ساهمت في تبلور ظاهرة التدخل الإقليمي في أفريقيا في الوقت الراهن. ويمكن تفسير اتجاه الدول الأفريقية نحو التدخل في الصراعات الداخلية انطلاقاً من اعتبارات السياسة الواقعية. إذ يرجع ذلك الاتجاه إلى رغبة تلك الدول في حماية مصالحها الوطنية، سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو العسكى، فضلاً عن رغبة النخب الحاكمة في تحقيق ودعم مصالحها الشخصية ومصالح الجماعات الإثنية التى ينتمون إليها. وفي هذا الإطار تتراجع اعتبارات السياسة العليا المتمثلة في الحكم الجيد والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان. وهذا الأمر لا يميز الدول الأفريقية فقط وإنما يميز سياسات دول الشمال المتقدم أيضاً.<sup>(٢)</sup>

وفي هذا الإطار، يمكن القول بأن تدخل الدول الأفريقية في الصراعات الداخلية في القارة قد ارتبط بالرغبة في تحقيق مصالحها الوطنية، والتي يأتى في مقدمتها ما يلى :

(١) Jakkie Cilliers & Kathryn Sturman, *op.cit.*, PP.3-8.

(٢) Felip Reyntjens , “ Briefing the Second Congo War : More than a Remark “, *African Affairs* (Oxford : Oxford University Press , Vol98, 1999)P.250.



## ١-تحقيق المكانة الإقليمية :

تعتبر المشاركة فى عمليات حفظ السلم من أهم العوامل التى تكسب الدول المشاركة مكانة إقليمية ودولية متميزة .<sup>(١)</sup> ويعتبر تحقيق وتدعيم تلك المكانة أمر على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للدول الأفريقية ، وخاصة تلك التى تسعى للحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن الدولى ، والتى تأتى جنوب أفريقيا ونيجيريا ومصر فى مقدمتها .<sup>(٢)</sup>

وفى هذا السياق ، كانت الرغبة فى تحقيق وتدعيم المكانة الإقليمية أحد محددات التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية . وعلى سبيل المثال كانت رغبة جنوب أفريقيا فى تأكيد مكانتها الإقليمية وإثبات جدارتها فى إقرار النظام فى الدول غير المستقرة هى أحد محددات تدخلها فى ليسوتو .<sup>(٣)</sup> وقد دفعها هذه الرغبة أيضاً إلى إعداد فريق عسكرى للعمل كمراقبين عسكريين أو كضباط اتصال عسكرى أو كضباط فى مراكز القيادة ضمن أى بعثة تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية أو السلك<sup>(٤)</sup> ، فضلاً عن القيام بدور فاعل فى تسوية الصراعات الداخلية فى كل من سيراليون ، والسودان ، والكونغو الديمقراطية ، وجزر القمر ، وكوت ديفوار ، وبوروندى .. إلخ .<sup>(٥)</sup>

وبالمثل كانت الرغبة فى تحقيق وتدعيم المكانة الإقليمية من أهم محددات قرار الرئيس النيجيرى سانى أباتشى بالتدخل فى سيراليون . وينطبق ذلك أيضاً على قرار السنغال وغينيا بالتدخل فى غينيا بيساو ، والقرار الليبى بالتدخل فى أفريقيا الوسطى والمشاركة فى بعثة الإيكوموج فى سيراليون ، وكذا الاستعداد الليبى للمشاركة فى قوات حفظ سلام أفريقية فى الكونغو الديمقراطية .

(١) وعلى سبيل المثال تمكنت الهند من خلال المشاركة المستمرة فى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلق صورة قومية لها كدولة محبة للسلام ، وكقوة إقليمية يمكن الاعتماد عليها فى تسوية الصراعات والمساهمة فى تحقيق السلم والأمن الدوليين ، كما كانت الرغبة فى تحقيق المكانة الدولية والإقليمية دافعاً أساسياً لمشاركة كل من استراليا والنرويج والسويد وإيرلندا والبرازيل والأرجنتين وغانا ونيجيريا فى تلك العمليات . انظر :

Kgomotso Monnakgotla, " The Naked Face of UN Peacekeeping: Nobel Crusade of National Self-Interest? ", **African Security Review**, Vol.5, No.5, 1996, PP.57-58.

(٢) وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تبنت قراراً فى ٣ ديسمبر ١٩٩٣ ، تم بمقتضاه تكوين مجموعة عمل مستمرة بهدف وضع تصوراتها بخصوص الهيكل الحالى لمجلس الأمن وكيفية إضفاء الطابع الديموقراطى عليه ، من خلال توسيع العضوية الدائمة فيه بحيث يصبح مثلاً - بحق - للمجتمع الدولى . وقد أصبحت جنوب أفريقيا عضواً فاعلاً فى مجموعة العمل المشار إليها منذ يوليو ١٩٩٤ . ولمزيد من التفصيلات فى هذا الشأن انظر :

Hussein Solomon, " South Africa and the UN ", **op.cit.**, P.73.

**Le Mond** , 24 / 9/1998.

(٤) حول الدور الإقليمى لجنوب أفريقيا فى دعم السلم الإقليمى انظر :

South Africa Yearbook 2001/2002 ( Pretoria : Government Communication and Information System, 2002) P.458.

**Ibid.**, PP.267-271.

(٣)

(٥)

## ٢- تحقيق المصالح الاقتصادية :

وقد تدفع المصالح الاقتصادية الدولة للتدخل في الصراعات الداخلية للدول الأخرى ، فكلما تعاظمت المصالح الاقتصادية للدولة أ مع الدولة ب ، كلما ازدادت احتمالات تدخل الدولة أ في الصراعات الداخلية للدولة ب . وكذا كلما زادت احتمالات تحقيق أرباح اقتصادية أو تجارية معينة نتيجة للتدخل مقارنة بتكاليفه المادية والبشرية ، كلما ازدادت احتمالات التدخل في الصراعات الداخلية للدول الأخرى .

وعلى سبيل المثال ، لعبت المصالح الاقتصادية دوراً مهماً في دفع جنوب أفريقيا للقيام بأول عملية للتدخل في الصراعات الداخلية لدولة أخرى بعد انتهاء العهد العنصري - رغم تحفظها إزاء أى تدخل عسكري خارجي - وذلك عندما تدخلت في ليسوتو ، حيث تشكل ليسوتو جزءاً متكاملاً مع المشروعات الاقتصادية الكبرى لجنوب أفريقيا ، كما أن المجمع الهيدروكهربائي الضخم الموجود في ليسوتو ، يسهم في تعويض نقص المياه في جنوب أفريقيا ، حيث يغذى ذلك المجمع إقليم جوهانسبرج ، الذي يعرف بأنه " الرئة الاقتصادية لجنوب أفريقيا " بحاجته من المياه . ومن ثم لم تكن جنوب أفريقيا لتسمح بأن يهدد الصراع في ليسوتو مصالحها الاقتصادية المهمة فيها .<sup>(١)</sup>

## ٣- تدعيم القدرات العسكرية :

عادة ما تتدخل الدول الأفريقية في الصراعات الداخلية للدول الأخرى من أجل تدعيم قدراتها العسكرية . فالمشاركة في عمليات التدخل الإقليمي تتيح لتلك الدول الحصول على الأسلحة الحديثة والمعدات العسكرية عالية التقنية والتدريب العسكري المتقدم ، إما على نفقة التنظيم الإقليمي المتدخل أو على نفقة الدولة الإقليمية القائمة لعملية التدخل في إطار ذلك التنظيم ، أو على نفقة الأمم المتحدة أو الدول الكبرى في النظام الدولي في حالة وجود دعم دولي للتدخل الإقليمي . كما أن مشاركة الدول في عمليات التدخل الإقليمي تسهم في رفع الروح المعنوية للجنود ، نتيجة لحصولهم على مزايا مادية وعينية عديدة أفضل بكثير من تلك التي يحصلون عليها في بلادهم . ولا شك أن الدول الأفريقية في حاجة إلى تحسين قدراتها العسكرية ، حيث يزيد ذلك من قدرتها على مواجهة الانقلابات العسكرية وحركات التمرد في الداخل ، كما أنه يزيد من قدرتها على الاضطلاع بعمليات التدخل الإقليمي في الصراعات الأفريقية .<sup>(٢)</sup>

وعلى سبيل المثال كان التدخل النيجيري في سيراليون سبباً أساسياً في موافقة الكونجرس الأمريكي على إرسال شحنات من البنادق الهجومية الحديثة والمدرعات إلى نيجيريا ، بهدف دعم

<sup>(١)</sup> Le Mond , 24 / 9/1998.

<sup>(٢)</sup> Milan Vesely , " UN Peacekeepers : Warriors or Victims " , op.cit., P.10.



تدخلها في سيراليون .<sup>(١)</sup> كما أن مشاركة السنغال في التدخل الإقليمي ، سواء في إطار بعثة ميساب في أفريقيا الوسطى أو في إطار الإيكواس في ليبيريا وسيراليون قد دفعت فرنسا إلى إدراجها ضمن برنامج " ريكامب " الذي يستهدف زيادة قدرات الدول الأفريقية على القيام بعمليات حفظ السلم الإقليمي . وقد استفادت السنغال بالفعل من التدريب المتقدم الذي حصلت عليه قواتها من خلال هذا البرنامج في التدخل في غينيا بيساو ، وإنجاز مهمتها مع تحقيق أقل قدر ممكن من الخسائر .<sup>(٢)</sup>

### المطلب الثالث

#### ضعف آليات تسوية الصراعات والأمن الإقليمي

يعتبر وجود آليات فعالة لتسوية الصراعات ووجود ترتيبات أمنية محكمة لتحقيق الأمن الإقليمي من أهم الضمانات ضد حدوث التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية . ونظراً لضعف فاعلية تلك الآليات ، فقد أدى ذلك إلى صعوبات جمة أمام تسوية الصراعات الداخلية الأفريقية سلمياً ، مما أدى إلى عزم إمكانية السيطرة على تلك الصراعات ، بل وتفاقمها ، وهو ما دفع التنظيمات والدول الأفريقية إلى التدخل العسكري فيها .

#### أولاً - آليات تسوية الصراعات والأمن الإقليمي على المستوى القاري :

نص ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية في ديباجته على مبدأ حفظ السلم والأمن الدوليين . وكان وجود نظام محدد لتسوية الصراعات وتحقيق الأمن على المستوى القاري يمثل أساساً راسخاً لضمان السلم والأمن في القارة . وفي هذا الإطار تعددت آليات تسوية الصراعات وتحقيق الأمن في القارة ، غير أنها لم تكن فعالة بالقدر الكافي في أدائها لدورها .

ففي البداية أنشأت منظمة الوحدة الأفريقية لجنة الدفاع كلجنة متخصصة من لجان المنظمة استناداً إلى م ٢/ج و م ٢٠ من الميثاق . كما أنشئت لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، كجهاز يناط به مهمة إدارة الصراعات وحلها بالوسائل السلمية .

وبالنسبة للجنة الدفاع ، فقد كانت تضم وزراء دفاع الدول الأفريقية أو أي وزراء مفوضين من قبل حكوماتهم . وكانت تمثل إطاراً لبحث سبل تحقيق السلم والأمن في القارة ، حيث طرحت الدول الأفريقية العديد من المشروعات لتحقيق الأمن في القارة ، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ الفعلي .<sup>(٣)</sup>

(١) Milan Vesely , " UN Peacekeepers : Warriors or Victims " , op.cit., P.10.

(٢) Oliver Furley & Roy May (ed.), African Interventionist States, op.cit., P.5.

(٣) ومن أهم هذه المشروعات : مشروع إنشاء قيادة أفريقية عليا ، ومشروع إنشاء منظمة دفاع أفريقية ، ومشروع إنشاء قوة طوارئ أفريقية ، ومشروع إنشاء قوة لحفظ السلم في أفريقيا ، ومشروع إنشاء مجلس أمن سياسى أفريقى . وللمزيد من التفاصيل حول تلك المشروعات انظر : د. محمود أبو العينين ، الأمن الجماعي الأفريقي =



أما لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، فإن الدول الأفريقية لم تعرض عليها أى صراع دولى أو داخلى . ويرجع ذلك إلى فقدان الثقة فى اللجنة وعدم الرغبة فى اللجوء إلى التسويات القضائية أو شبه القضائية للصراعات ، وتفضيل التسويات السياسية التى تعتمد على التفاوض وتوازنات القوى . وهنا فإن الدول الأفريقية كانت تلجأ فى تسوية صراعاتها وتحقيق الأمن إلى آليات وترتيبات أخرى مثل : دبلوماسية القمة ، ولجان التوفيق ، ولجان الوساطة الخاصة المؤقتة ، ولجان المساعى الحميدة .<sup>(١)</sup>

وقد تعرضت فاعلية منظمة الوحدة الأفريقية فى تسوية الصراعات وتحقيق الأمن لاختبار جاد عندما شكلت المنظمة قوة أفريقية لحفظ السلم فى تشاد عام ١٩٨١ ، حيث واجهت تلك القوة صعوبات جمة تتعلق بالنقل والتمويل والإمداد . إلخ .<sup>(٢)</sup> ومنذ ذلك الحين بدأ التفكير فى استحداث آلية جديدة لإدارة الصراعات وتحقيق الأمن فى القارة .

ومع التطورات التى طرأت على النظام الدولى بعد الحرب الباردة ، وفى ظل تزايد الصراعات الأفريقية ، فقد أولت منظمة الوحدة الأفريقية اهتماماً خاصاً بإدارة الصراعات وتحقيق الأمن . وقد تعددت الجهود فى هذا الصدد حتى خرجت إلى النور آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات الأفريقية فى يونيو ١٩٩٣ .<sup>(٣)</sup> ورغم دور الآلية الجديدة فى تسوية الصراعات الأفريقية فى كل من : بوروندى ، ورواندا ، وأنجولا ، والصومال ، ليبيريا .. إلخ ، ومع أنها كانت أفضل كثيراً من الترتيبات السابقة لتحقيق السلم والأمن فى القارة ، إلا أنه ظلت هناك العديد من القيود التى قللت من فاعلية الآلية ، والتى سيتم توضيحها بعد استعراض أهم ترتيبات تسوية الصراعات وتحقيق الأمن على المستوى الإقليمى الفرعى فى أفريقيا .

#### ثانياً- آليات تسوية الصراعات والأمن الإقليمى على المستوى الإقليمى الفرعى :

اتجهت الدول الأفريقية إلى إقامة تنظيمات إقليمية فرعية بهدف تنسيق وتدعيم التعاون فيما بينها ، تمهيداً لتحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة . وبرغم أن تلك التنظيمات كانت تعتبر كيانات اقتصادية

=المستويان القارى والإقليمى الفرعى (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، نشرة خاصة محكمة ، رقم ٣٦ ، ١٩٩٤) ص ص ٢٧-٣٩ .

(١) د. محمود أبو العينين ، " الأمن الجماعى الأفريقى ... " ، م س ذ ، ص ص ٢٠-٢٤ .

(٢) حول تدخل منظمة الوحدة الأفريقية فى تشاد وتقييم تلك العملية انظر :

George Klay Kieh, " The Organization of African Unity , Peacekeeping and the Chadian Civil War " , **The Iranian Journal of International Affairs** (Tehran : The Institute for Political and International Studies, Vol.XII, No.1, Spring 2000) PP.79-88.

(٣) حول نشأة الآلية واختصاصاتها وإطارها المؤسسى وتمويلها انظر :

Mahmoud M. Abul-Enein, " Peaceful Settlement of the African Disputes in the Post Cold War Era " , in Jinadow L.Adele (ed.), **The Political Economy of Peace and Security in Africa: Ethnocultural and Economic Perspectives** (Harare: APPS Books, 2000) P.157.

بالأساس ، إلا أن إدراكها للترابط بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية ، قد دفعها إلى إنشاء آليات لتسوية الصراعات وتحقيق الأمن في محيطها الإقليمي .

ففي إقليم غرب أفريقيا، سعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس ECOWAS) إلى تنسيق وتدعيم التعاون بين أعضائها في المجال الأمني ، حيث وقعت الجماعة بروتوكولاً للتعاون الأمني في عام ١٩٧٨ بهدف إقرار مبدأ عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء . وقد تطور التعاون الأمني داخل الجماعة بصدور ميثاق دفاع الإيكواس ECOWAS Defense Pact ، الذي اعتمد رسمياً في مايو ١٩٨١ ، ثم دخل حيز التنفيذ في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦ ، ليكون بمثابة أول نموذج لنظام الأمن الجماعي الأفريقي في إطاره الإقليمي الفرعي .<sup>(١)</sup>

وقد أشارت نصوص الميثاق إلى الإطار العام الحاكم لعمله ، والذي يتمثل في الآتي : اعتبار أن أي تهديد مسلح أو عدوان ضد دولة عضو بمثابة تهديد أو عدوان ضد دول الجماعة ككل ، ووجوب تبادل المعونة والمساعدة في الدفاع ضد العدوان المسلح عن طريق تعهد الدول الأعضاء بوضع قوات خاصة من قواتها المسلحة الوطنية العاملة تحت تصرف الإيكواس ، على أن تعرف قوات الجماعة باسم (القوات المسلحة المتحالفة للجماعة - AAFC) . وقد خدد الميثاق مصادر التهديد على النحو التالي : التهديد المسلح أو العدوان الخارجي ، وأي نزاع مسلح بين اثنتين أو أكثر من الدول الأعضاء ، وأي نزاع مسلح يقع داخل دولة عضو يدار ويدعم بشكل فعال من الخارج ، بما يعرض الأمن والسلم في الجماعة كلها للخطر . وقد اعتبر الميثاق أن هذا التهديد يعد تهديداً للجماعة ككل ، وهذا هو جوهر الأمن الجماعي الإقليمي .<sup>(٢)</sup>

وفي يونيو ١٩٩٣ تم تعديل معاهدة الإيكواس ، بحيث تجيز للدول الأعضاء تشكيل قوات لحفظ السلم ، بهدف التدخل في الصراعات الداخلية للدول الأخرى ، وذلك في حالات الصراع التي تنذر بحدوث كارثة إنسانية ، أو التي تمثل تهديداً للاستقرار الإقليمي ، أو التي تستهدف الإطاحة بحكومة ديموقراطية منتخبة .<sup>(٣)</sup> كما تم الاتفاق في ديسمبر ١٩٩٧ على إنشاء آلية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات في إقليم غرب أفريقيا .<sup>(٤)</sup>

وفي الإقليم الجنوبي للقارة ، نص ميثاق جماعة التنمية لدول الجنوب الأفريقي (سادك - SADC) في المواد ٤ ، ٥ ، ٢١ على مبادئ تركز التعاون بين الدول الأعضاء في دعم السلم

(١) E. John Inegbedion, " ECOMOG in Comparative Perspective ", in Timothy M. Shaw & Julius Okolo (eds.), *The Political Economy of Foreign Policy in ECOWAS* (New York : Martin's Press , 1994) P.222.

(٢) بدر حسن شافعي ، " الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة في غرب أفريقيا " ، السياسة الدولية ، ع ١٤٣ ، يناير ٢٠٠١ ، ص ١٦٠ .

(٣) Oliver Furley & Roy May (ed.), *African Interventionist States*, op.cit., P.4.

(٤) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ٨٧ .



والأمن فى إقليم الجنوب الأفريقى ، والعمل على الدفاع عن دول الجماعة ، والالتزام بالتعاون فى المجالات السياسية والأمنية .

وفى ٢٨ يونيو ١٩٩٦ تم الاتفاق على إنشاء (جهاز السادك للسياسات والدفاع والتعاون الأمنى) . وقد حددت أهداف الجهاز فى بروتوكول السياسات والدفاع والتعاون الأمنى الذى تم توقيعه فى ١٤ أغسطس ٢٠٠١ . ووفقاً للمادة ٢ من البروتوكول فإن أهداف الجهاز تتمثل فى : دعم السلم والأمن فى الإقليم ، وحماية البشر والعملية التنموية فى الإقليم ضد أخطار عدم الاستقرار الناجم عن انهيار القانون والنظام أثناء الصراعات الداخلية والصراعات الدولية والعدوان المسلح ، ودعم التعاون الإقليمى فى مجالات الدفاع والأمن وإنشاء الآليات المناسبة لتحقيق ذلك التعاون ، ومنع وإدارة وتسوية الصراعات الداخلية والدولية بالوسائل السلمية ، التى تتضمن الدبلوماسية الوقائية ، التفاوض ، الوساطة ، والمساعى الحميدة ، والتحكيم ، والقضاء ، مع إقرار إمكانية اللجوء إلى الوسائل القسرية ، وفقاً لقواعد القانون الدولى ، و م ٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة بعد الحصول على ترخيص من مجلس الأمن الدولى ، وذلك كخيار أخير فى حالة فشل الوسائل السلمية ، مع العمل على دعم القدرات الخاصة بحفظ السلم والمشاركة فى عمليات حفظ السلم الإقليمى والدولى .<sup>(١)</sup>

وبالنسبة لتجمع الساحل والصحراء ، فإن ميثاقه لم يحدد نظاماً للأمن الجماعى بين أعضاء التجمع ، إلا أنه مع إدراك أهمية توافر الأمن والاستقرار السياسى فى تحقيق أهداف التجمع ، فقد وقعت الدول الأعضاء ميثاقاً للتعاون الأمنى خلال القمة الثانية للتجمع فى نجامينا فى فبراير ٢٠٠٠ . وبمقتضى هذا الميثاق تلتزم دول التجمع بتعزيز الأمن والاستقرار فى إطار التجمع ، واحترام السلامة الإقليمية للدول الأعضاء ، ومنع استخدام أراضيها فى أى نشاط يقوض سيادتها ، وكذا عدم التدخل فى شئونها الداخلية ، مع العمل على تسوية أية نزاعات قد تنشأ بالطرق السلمية ، وضمان الأمن على الحدود ، وحرية انتقال الأفراد والأموال والممتلكات بين الدول الأعضاء ، ومحاربة الإرهاب .<sup>(٢)</sup>

وفى إقليم وسط أفريقيا ، أكدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا - إيكاس ، Economic Community of Central African States- ECCAS الحاجة إلى إنشاء إطار مؤسسى يتولى تعزيز السلم والأمن والاستقرار فى الإقليم ، الذى وصفته لجنة الأمم المتحدة الاستشارية للأمن فى وسط أفريقيا بأنه مصدر دائم للتوتر فى القارة منذ أكثر من أربعين عاماً .<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> SADC Protocol on Politics, Defence and Security Co-operation, Blantyre, 14 August 2001. [www.Sadc.int/english/protocols/](http://www.Sadc.int/english/protocols/)

<sup>(٢)</sup> سامية بيبيرس ، " تجمع دول الساحل والصحراء " ، آفاق أفريقية ، السنة ٢ ، ع ٧ ، ٢٠٠٢ ، ص ٩٠ .

<sup>(٣)</sup> Musifiky Mwansali ، " Politics and Security in Central Africa " ، The African Journal of Political Science (Harare: African Association of Political Science, Vol.4, No.2, 1999) P.90.



وقد تأسست بالفعل ثلاث آليات لدعم التعاون الأمنى فى إقليم وسط أفريقيا ، حيث وقعت تسع من دول الإقليم ميثاقاً لعدم الاعتداء ، فى ياوندى فى يوليو ١٩٩٦ ، بهدف دعم التعاون بينها فى المسائل المتعلقة بالسلم والأمن . وفى أكتوبر من ذات العام تم إنشاء " آلية الإنذار المبكر - EWM " ، والتي يقع مقرها فى لىبرفيل بالجابون ، وقد تشمل مهامها : الإشراف على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية فى الإقليم ، وتحديد مصادر التوترات قبل تحولها إلى صراعات سياسية ، وتوقع المصادر المحتملة للصراعات والبحث عن السبل المناسبة لتسويتها قبل نشوبها . وفى مؤتمر الإيكاس فى ياوندى فى ٢٥ فبراير ١٩٩٩ ، أنشئ " المجلس الأعلى للسلم والأمن فى وسط أفريقيا - كوباكس COPAX " ، بهدف منع وإدارة وتسوية الصراعات فى الإقليم ، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للتعامل بفاعلية مع تلك الصراعات ، بما فى ذلك تشجيع والحفاظ على وتعزيز السلم والأمن فى ذلك الإقليم الفرعى .<sup>(١)</sup>

وفى شرق أفريقيا كانت هناك الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد) ، والتي كانت معنية فى بادئ الأمر بمواجهة مشكلات التنمية والجفاف والتصحر ، ثم اتجهت بعد ذلك إلى الاهتمام بتسوية الصراعات الإقليمية وتحقيق الاستقرار فى محيطها الإقليمى ، إلا أنها لا تملك آليات مؤسسية للقيام بهذا الدور .<sup>(٢)</sup>

### ثالثاً - تقييم فاعلية آليات تسوية الصراعات والأمن الإقليمى :

إن تقييم فاعلية آليات تسوية الصراعات والأمن الإقليمى فى أفريقيا ، سواء على المستوى القارى أو على المستوى الإقليمى الفرعى ، يقتضى إلقاء الضوء على العوامل التى قد تؤدى إلى تفعيل أو تقويض دور تلك الآليات ، وذلك من خلال تأثيرها على القدرات الأفريقية فى مجال تسوية الصراعات وحفظ السلم وتحقيق الاستقرار فى القارة ، ومن أهم هذه العوامل ما يلى :

#### ١ - القدرات العسكرية الأفريقية :

تتسم القدرات العسكرية للدول الأفريقية - بوجه عام - بضعفها النسبى ، فالجيوش فى معظم الدول الأفريقية هى جيوش صغيرة الحجم ، وذلك كأعداد مطلقة ، وأيضاً بالنسبة إلى عدد السكان . إذ يقل حجم الجيش فى الأغلبية العظمى من الدول الأفريقية عن ٥٠ ألف جندى . وبصورة أكثر تفصيلاً ، تشير البيانات إلى أنه توجد خمس دول أفريقية جنوب الصحراء فقط يتجاوز حجم الجيش فيها ٥٠ ألف جندى ، منها ثلاث دول متورطة فى صراعات داخلية وإقليمية وهى السودان وإثيوبيا وأنجولا ، بينما توجد عشرة دول يتراوح حجم الجيش فيها بين ٢٠ إلى ٥٠ ألف جندى ، فى حين أن هناك خمس دول لديها جيوش يتراوح حجمها بين ١٠ إلى ٢٠ ألف جندى ، بينما توجد تسع عشرة دولة لديها

(١) Musifiky Mwansali , op.cit., Pp.96-99.

(٢) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ٤٥٧ .

جيوش يقل حجمها عن ١٠ آلاف جندي . بل إن هناك بعض الدول الأفريقية التي ليس لها جيوش منظمة أساساً ، كما هو الحال بالنسبة للصومال في الوقت الراهن ، وليبيريا أثناء الحرب الأهلية ، نظراً لظروف انهيار الدولة في الحالتين ، والتي تجعل من الصعب وجود جيش وطني منظم ، أو السيطرة على الجيش في حالة وجوده .

وغالباً ما تكون الجيوش في العديد من الدول الأفريقية منهكة في صراعات داخلية أو إقليمية ، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليها في مهام حفظ السلم الإقليمية . فضلاً عن القدر الكبير من التسييس الذي تتسم به جيوش هذه الدول ، واستخدامها المستمر كأداة للقمع الداخلي ضد المعارضة السياسية وجماعات المجتمع المدني . وعلى سبيل المثال لا يمكن الاعتماد على جيوش كل من : رواندا ، وبوروندي ، وأنجولا ، والسودان ، وأوغندا ، وسيراليون... إلخ .

وتفتقر الجيوش في أغلب الدول الأفريقية إلى التدريب الجيد والمهارات اللازمة للقيام بعمليات حفظ السلم الإقليمي ، وهي مهارات ليس من السهل اكتسابها في فترة وجيزة ، كما أن اكتسابها يحتاج إلى كثير من المال والخبرات غير المتاحة في أفريقيا . وتعاني معظم الجيوش الأفريقية نقصاً في القدرات اللوجيستية اللازمة للقيام بعمليات حفظ السلم ، إذ أن إعداد قوات أفريقية لحفظ السلم ليس غاية في حد ذاتها ، وإنما الأهم من ذلك هو القدرة على نشر هذه القوات في المناطق المستهدفة والإبقاء عليها عند مستوى الكفاءة المطلوب ، من خلال توفير الدعم اللوجيستيكي لها ، وتزويدها بمعدات وأجهزة العمليات العسكرية الحديثة ، إلا أنه في ضوء حالة سوء الطرق البرية والسكك الحديدية في معظم دول القارة ، ومع أخذ العوامل الجغرافية مثل المسافة والتضاريس في الحسبان ، فإنه سيكون من الصعب الوصول إلى مناطق الصراع . وحتى إذ تم الاعتماد على النقل الجوي وبدرجة أقل على النقل البحري ، فإن العبء الواقع على عاتق القوات الجوية والبحرية سيكون كبيراً جداً في ظل نقص الإمكانيات الأفريقية من الطائرات والسفن ذات الحجم الضروري للنشر السريع للقوات والمعدات اللازمة للقيام بعمليات حفظ السلم ، بالإضافة إلى أن القوات والمعدات اللازمة لهذه العمليات توجد بشكل متناثر في الدول الأفريقية ، ومن ثم فإن تجميعها سوف يمثل مشكلة تنظيمية في حد ذاتها .<sup>(١)</sup>

## ٢- الإمكانيات الاقتصادية الأفريقية :

يعتبر نقص التمويل من أهم معوقات تفعيل ترتيبات الأمن في أفريقيا ، حيث إن تحمل مسؤولية تسوية الصراعات وحفظ السلم في القارة يتطلب توافر إمكانيات تعجز الدول الأفريقية عن تدبيرها ، فبالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، فهناك ١٥ دولة من أعضائها على الأقل غير قادرة على دفع



التزامات المالية تجاه المنظمة لمدة سنتين على الأقل <sup>(١)</sup> وعلى الرغم من أن ميزانية منظمة الوحدة السنوية تبلغ ٣٢ مليون دولار أمريكي ، إلا أن مقدار المتأخرات على الدول الأعضاء قد بلغ في مايو ٢٠٠٢ نحو ٥٢ مليون دولار <sup>(٢)</sup>.

ورغم إنشاء آلية فض المنازعات الأفريقية ، وتأسيس صندوق السلام للمساهمة في تمويل الآلية ، إلا أن مشكلة التمويل ظلت قائمة ، نظراً لمحدودية عدد الدول الأفريقية التي تسدد اشتراكاتها في المنظمة ، وصعوبة الحصول على التمويل اللازم لصندوق السلام ، بالرغم من المساهمات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP <sup>(٣)</sup> وعلى سبيل المثال ، حصل الصندوق على مساهمات مالية تقدر بحوالي ٤٨ مليون دولار ، وذلك حتى مارس ٢٠٠٢ ، إلا أن إسهام الدول الأفريقية في هذا المبلغ قد بلغ نحو ١٨ مليون دولار فقط ، حيث خصم هذا المبلغ من مساهمات تلك الدول في الميزانية العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، بينما ساهمت الدول غير الأفريقية والمنظمات الدولية بالثلاثين مليون دولار الباقية <sup>(٤)</sup>.

وقد ألقى الضوء على المشكلات المالية التي تعانيها المنظمة ، وذلك خلال المؤتمرين اللذين عقدا في يناير ١٩٩٥ في القاهرة وهراري ، بهدف مناقشة مستقبل عمليات حفظ السلم في أفريقيا . وقد أكد المؤتمر أن الحالة المالية للمنظمة تجعل من تكوين قوة عسكرية ثابتة تابعة للمنظمة أمراً غير عملي ، ومن ثم اقترح المؤتمر أن تخصص الدول الأفريقية وحدات من جيشها تكون جاهزة للقيام بمهام حفظ السلم الإقليمي ، على أن تؤسس المنظمة عدداً من قواعد الدعم اللوجيستيكي لمواجهة احتياجاتها اللوجيستيكية <sup>(٥)</sup>.

وإذا كان ضعف الإمكانيات يمثل أحد المعوقات الاقتصادية ، فإن تفاوت الإمكانيات يمثل عائقاً إضافياً . وفي هذا الإطار طالب الرئيس السنغالي عبد الله بخروج نيجيريا من عضوية الإيكواس ، نظراً لأن الإمكانيات الكبيرة - نسبياً - لنيجيريا بشرياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً مقارنة بغيرها من دول الإيكواس تجعلها قوة مهيمنة داخل المنظمة ، مما يخلق قدراً من الخلل الاستراتيجي بين الدول الأعضاء من شأنه إعاقة عملية التكامل بينهم ، خاصة وأن نيجيريا ذاتها تعاني من اضطرابات داخلية

(١) جمال نكروما ، " الوحدة الأفريقية في سياق الفكر السياسي لبعض الزعماء الأفارقة : الحلم المؤجل " ، في د. محمود أبو العينين (محرر) الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الإفريقية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ) ص ٤٣ .

(٢) Jakkie Cillier & Kathryn Sturman ,op.cit, P.8.

(٣) Gerry Cleaver & Roy May ,op.cit.,P.36 .

(٤) Jakkie cillier & Kathryn Sturman., op.cit, P.9.

(٥) Gerry Cleaver & Roy May ,op.cit.,PP.36 -37.



، مما يجعلها - فى تصوره - عنصراً لعدم الاستقرار فى إقليم غرب أفريقيا <sup>(١)</sup> وينطبق الأمر ذاته على جنوب أفريقيا فى إطار السادك .

### ٣ - المشكلات والاعتبارات السياسية :

تمثل المشكلات والاعتبارات السياسية عائقاً أمام جهود تسوية الصراعات الأفريقية وتحقيق الأمن الإقليمى . وعلى سبيل المثال ، أوضحت تجربة الصراع الصومالى عدم قدرة الإيجاد على تسوية الصراعات التى تنشأ داخل الدول الأعضاء ، نظراً للخلافات القائمة بينهم ، كما هو الحال بالنسبة للصراع الإريتري الإثيوبى ، والخلافات بين السودان وكل من أوغندا وإثيوبيا <sup>(٢)</sup> وفى إطار الإيكواس ، توجد الكثير من الخلافات بين الدول الأعضاء ، ومثال ذلك الخلاف بين ليبيريا وغينيا وسيراليون ، بسبب التدخلات غير المباشرة المتبادلة فيما بينها ، بالإضافة إلى الصراعات الحدودية القائمة والكامنة بين دول الإيكواس مثل الصراع الموريتانى السنغالى . وقد ساهمت هذه الخلافات فى الحد من قدرة المنظمة على تنسيق المواقف إزاء سبل تسوية الصراعات وتحقيق الأمن على المستوى الإقليمى الفرعى لغرب أفريقيا .

ومن جهة أخرى ، فإنه قد لا يكون فى وسع بعض الدول المساهمة فى تسوية الصراعات وتحقيق الأمن فى أفريقيا ، وذلك لأسباب عديدة منها ظروف التغير السياسى والانشغال بترتيب الأوضاع السياسية الداخلية ، كما هو الحال بالنسبة لجنوب أفريقيا فى المرحلة التالية مباشرة للتحويل الديموقراطى فيها .

### ٤ - القدرات التنظيمية الأفريقية :

توجد العديد من المعوقات التنظيمية التى تحول دون تفعيل آليات تسوية الصراعات وتحقيق الأمن فى أفريقيا . وفى إطار الإيكواس على سبيل المثال ، لم يبدأ المجلس الأعلى للسلام والأمن عمله حتى منتصف عام ٢٠٠٠ ، نتيجة للخلاف بين الخبراء الحكوميين حول المسائل الفنية والتنظيمية لعمل المجلس . كما أن هناك الكثير من العراقيل التى تعوق عمل آلية الإنذار المبكر ، ومنها الافتقار إلى الكوادر المدربة ذات الكفاءة المطلوبة ، والافتقار أيضاً إلى مراقبين وطنيين من دول وسط أفريقيا لتسهيل عمل الآلية . ومن ناحية أخرى أثير الكثير من الجدل حول العلاقة بين تلك الآليات الأمنية والإيكواس من ناحية ، والعلاقة بينها وبين بعضها من ناحية أخرى ، وذلك نتيجة لغلبة المصالح

(١) قدم عبد الله واد ذلك الطرح عندما كان وزيراً فى حكومة الرئيس السنغالى السابق عبده ضيوف ، وذلك فى إطار اقتراحات عبد الله واد بشأن إمكانيات تطوير الإيكواس . ولمزيد من التفاصيل حول خطة واد فى ذلك الشأن ، انظر : أحمد إبراهيم محمود ، " انتخابات الرئاسة فى السنغال : الأبعاد والدلالات " ، آفاق أفريقية ، السنة الأولى ، ع ٢ ، صيف ٢٠٠٠ ، ص ١٢٥ .

(٢) بدر حسن شافعى ، " الصومال : احتمالات عودة التدخل الدولى " ، م س ذ ، ص ص ١٥١-١٥٢ .

الوطنية على المصالح الإقليمية ، والاهتمام بالمسائل الإجرائية على حساب القضايا الفنية عند اتخاذ القرارات في ذلك الصدد .<sup>(١)</sup>

---

(١) ولمزيد من لتفصيلات حول المشكلات التي تواجه عمل الآليات الأمنية في إقليم وسط أفريقيا ، انظر :  
Musifiky Mwansali, *op.cit*, PP.96-102.

### المبحث الثالث

#### المحددات الداخلية للتدخل

وترتبط هذه الفئة من المحددات بطبيعة الصراعات الداخلية فى القارة الأفريقية عقب الحرب الباردة ، سواء من حيث زيادة حدتها ، أو اتساع نطاقها ، أو امتداد آثارها إلى المحيط الإقليمى . كما أنها ترتبط بمجموعة أخرى من العوامل التى تؤثر على صانع القرار فى الدولة الهدف ، والتى تجعله يقبل بالتدخل الإقليمى فى الصراع الداخلى المنذر فى بلاده . وفى هذا الإطار ، ينقسم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : خصائص الصراعات الداخلية الأفريقية .

المطلب الثانى : موقف الدول الأفريقية من التدخل فى صراعاتها الداخلية .

#### المطلب الأول

##### خصائص الصراعات الداخلية الأفريقية

اتسمت الصراعات الداخلية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة ببعض الخصائص التى ساهمت فى تدخل التنظيمات والدول الأفريقية فى تلك الصراعات . وفيما يلى عرض لخصائص الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة :

أولاً- صعوبة احتواء الصراعات الداخلية الأفريقية :

تتسم الصراعات الداخلية الأفريقية بالصعوبة فى احتوائها ، وعدم القدرة على السيطرة عليها بشكل فعال ، هو ما يؤدى إلى سرعة تصاعدها ، ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها :

١- ضعف قدرة معظم دول القارة على فرض كامل سيطرتها على كل إقليمها ، حتى أن بعض هذه الدول يسيطر بالكاد على العاصمة وعدد من المدن الرئيسية فقط ، وهو ما يشجع الجماعات أو القوى المعارضة على شن الحروب الأهلية ، ويساعد أيضاً على سرعة تصاعد حدة تلك الصراعات وطول أمدها ، خاصة مع عدم قدرة الدول الأفريقية على حسمها .<sup>(١)</sup>

٢- إن معظم أطراف الصراعات الداخلية الأفريقية يستخدمون - فى الغالب - أسلحة خفيفة وأقل تعقيداً بكثير من الأسلحة التقليدية الثقيلة ، التى تعتبر أكثر تعقيداً فى استخدامها وأكثر ارتفاعاً فى ثمنها ، بينما تتسم الأسلحة الخفيفة بسهولة استخدامها وحملها ونقلها وإخفائها، حتى بالنسبة للجنود

(١) انظر : يحيى غانم ، " القصة غير المروية ... " ، م س ذ ، ٢١ أبريل ٢٠٠٢ .



الأطفال ، وهو ما يعرقل جهود نزع السلاح ، وبالتالي يصعب التوصل إلى تسوية سريعة لتلك الصراعات .<sup>(١)</sup>

وفى هذا السياق لوحظ أن الدول الأفريقية تركز فى الوقت الراهن على بناء قوات سريعة الحركة خفيفة التسلح بحيث تكون قادرة على مواجهة حركات التمرد ، وخاصة تلك التى تتبع استراتيجيات حرب العصابات . وعلى سبيل المثال ، تركز رواندا على شراء أسلحة المشاة وعربات الدورية القادرة على المرور فى حقول الألغام ، كما تركز أوغندا على شراء أسلحة خفيفة ومتوسطة للقيام بنفس المهام .<sup>(٢)</sup>

والواقع أن التغيرات التى طرأت على النظام الدولى مع نهاية الحرب الباردة قد أدت إلى الانخفاض فى تجارة الأسلحة التقليدية فى أفريقيا ، وحدثت زيادة متزامنة فى تجارة الأسلحة الصغيرة والخفيفة ، خاصة مع تحول اهتمام تجار السلاح من أسواق السلاح التقليدية فى الشرق الأوسط إلى الأسواق الأفريقية ، وهو ما ساهم فى انتشار الصراعات الداخلية فى أفريقيا وسرعة تصاعدها .

٣- صعوبة إقناع جماعات التمرد المسلحة بإنهاء الصراعات ، ففى ظل ظروف الفقر الشديد فى معظم الدول الأفريقية تتمكن تلك الجماعات من تجنيد الشباب الصغير ، خاصة وأنه ليس لديهم ما يخسرونه ، ومع سعى تلك الجماعات إلى الاستيلاء على موارد الدولة بهدف الاستمرار فى الصراع ضد الحكومة ، فإن مقاتلوها يصبحون أكثر عنفاً ، كما يكون من الصعب إقناعهم بوقف الصراع ، نظراً لعدم وجود ما يضمن لهم الاستمرار فى الحصول على المزايا التى كانوا يحصلون عليها فى ظل استمرار الصراع .<sup>(٣)</sup>

٤- عدم وجود مؤسسات ديموقراطية حقيقية فى الكثير من الدول الأفريقية يمكنها احتواء الصراعات السياسية قبل تحولها إلى صراعات مسلحة عنيفة ، وعدم وجود آليات فعالة للحيلولة دون تصاعد تلك الصراعات المسلحة .<sup>(٤)</sup>

(١) والجدير بالذكر ، إنه لا توجد ضوابط قوية على تجارة الأسلحة الخفيفة ، نظراً لعدم اشتراط إدراج مبيعات تلك الأسلحة ضمن قوائم مبيعات السلاح التى يجب الإبلاغ عنها أو تسجيلها فى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية . ولسهولة الحصول عليها عن طريق شركات السلاح الخاصة . انظر فى هذا الشأن :

Ruchita Beri, " Militarisation and Search for Security in Africa ", *African Security Review*, Vol.5, No5, P.66.

(٢) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ٣٣٥ . وانظر أيضاً ،

Jeans Defense Weekly, Vol.28, No.9, Septemper1997.P.30.

Ibrahim Elbadawi & Nicholas Sambanis ,*op.cit.*, P.10.

Idem.

(٣)

(٤)

## ثانياً- انتقال الصراعات الداخلية بين الدول الأفريقية :

إن حدوث صراع داخلي في دولة معينة قد يكون مقدمة أو عامل مساعد على حدوث صراعات مماثلة في دولة أخرى أو أكثر من خلال ما يعرف بـ " أثر العدوى " ، خاصة عندما يقترن الصراع الداخلي بالجهود المتعمدة للدعاية لأحد أو لكل من طرفي الصراع في منطقة معينة . فمن خلال ذلك الأثر تمارس الصراعات الداخلية تأثيرها على دول الجوار ، حيث تنتشر هذه الصراعات عبر الحدود الإقليمية ، من خلال تأثيرها على سكان الدول المجاورة ، الذين يكونون مدركين بالفعل لهذه الصراعات ومستعدين - بشكل موات - للانخراط في صراعات مماثلة ضد الأعداء المحليين داخل دولهم .<sup>(١)</sup>

فمع اندلاع الأزمة حول إعادة توزيع الأراضي في زيمبابوي ، تزايدت المخاوف من إمكانية تكرار تجربة زيمبابوي في الدول الأفريقية الأخرى ذات الوضع المشابه ، والتي يقطنها البيض مع السود ويمتلكون فيها نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية ، ومنها : جنوب أفريقيا ، وناميبيا ، وسوازيلاند ، وكينيا ، وبتسوانا ، وموزمبيق . وقد ذكرت بعض التقارير بالفعل أن المزارعين البيض في كل من ناميبيا وكينيا قد عبروا عن قلقهم من انتقال أزمة الأراضي في زيمبابوي إلى ناميبيا ، خاصة بعد تصاعد دعوات المواطنين السود في البلدين بالحدو على درب المحاربين القدماء في زيمبابوي ، ما لم يتنازل البيض طواعية عن بعض الأراضي التي يمتلكونها .<sup>(٢)</sup>

وفي حالتى ليسوتو وسيراليون أدت الإطاحة بالحكومة المنتخبة إلى تدخل جنوب أفريقيا وبتسوانا في ليسوتو ، وتدخل الإيكواس في سيراليون ، للحفاظ على استقرار عملية التحول الديمقراطي في هاتين الدولتين ، خوفاً من أن يؤدي انتقال عدوى انهيار التحول الديمقراطي فيهما إلى المزيد من الدول الأفريقية الأخرى .<sup>(٣)</sup>

ولكن القول بانتقال الصراعات الداخلية إلى الدول المجاورة ، لا ينبغي أن يفهم منه أن دول الجوار تمثل أطرافاً سلبية أو غير فعالة ، حيث يعبر ذلك عن رؤية أحادية مبسطة للأبعاد الإقليمية لتلك الصراعات ، نظراً لأن تأثيرات الصراعات الداخلية لا تنتقل في اتجاه واحد فقط (من المكان الذى نشأ فيه الصراع إلى الدول المجاورة) ، وإنما تتسم الصراعات الداخلية بتدخل الدول المجاورة - بشكل أو بآخر - من أجل التأثير على مسارات وتطورات تلك الصراعات .<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> Karl Deutsch, op.cit.PP.100-101.

<sup>(٢)</sup> آفاق أفريقية ، " أبعاد الأزمة الراهنة في زيمبابوي " ، م س ذ ، ص ص ١٣٤-١٣٧.

<sup>(٣)</sup> Stanlake Samkange, op.cit., P.5.

<sup>(٤)</sup> Michael Brown, op.cit., P.24.

### ثالثاً-امتداد آثار الصراعات الداخلية إلى المحيط الإقليمي :

تتسم الصراعات الداخلية في أفريقيا بسرعة انتقال آثارها إلى المحيط الإقليمي . ومن أهم هذه الآثار : عدم الاستقرار السياسى ، مشكلات اللاجئين ، المشكلات الاقتصادية ، .. إلخ .

#### ١-مشكلات الاستقرار السياسى :

قد تؤدي الصراعات الداخلية إلى توترات بين الدول الأفريقية وبعضها . فقد أدى الصراع فى ليبيريا إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسى فى العديد من دول الجوار وخاصة سيراليون وغينيا ، وهو ما دفع دول الإيكواس إلى التدخل من أجل تسوية الصراع الليبيرى ووضع حد لتداعياته السلبية على الاستقرار الإقليمى فى إقليم غرب أفريقيا .<sup>(١)</sup> وبالمثل أدى الصراع الذى كان قائماً فى مصر بين الحكومة والجماعات الإسلامية إلى توتر العلاقات المصرية السودانية ، بسبب اتهامات مصر للسودان بإيواء عناصر الجماعات الإسلامية ودعمها فى مواجهة النظام المصرى . كما أدى تورط السودان فى محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى يونيو ١٩٩٥ إلى مزيد من التوتر فى العلاقات المصرية السودانية .

#### ٢-مشكلات اللاجئين :

مع تصاعد الصراعات الداخلية تضطر دول العالم إلى فتح حدودها أمام اللاجئين الفارين من تلك الصراعات ، وذلك كاستجابة منها للاعتبارات الإنسانية التى تكون طاغية فى مثل هذه الحالات . ورغم أن الدول عادة ما تتخذ إجراءات أمنية مشددة تجاه دخول الأجانب إلى أراضيها فى الأوقات الطبيعية إلا أنها تضطر إلى التخلّى عن تلك الإجراءات فى حالة وجود تدفقات هائلة العدد من اللاجئين . ونظراً لأن أعداد اللاجئين قد تفوق قدرات الدول على استضافتهم فإن بعض الدول قد تعلن أنها لن تقبل دخول المزيد منهم على أراضيها ، إلا أنها كانت تضطر إلى التراجع عن هذا الموقف ، لأن ترك اللاجئين فى العراء عند مناطق الحدود يعنى الموت المحقق لهم ، وهى مسئولية لا تستطيع أى دولة تحمل تبعاتها الأخلاقية والسياسية والقانونية .<sup>(٢)</sup>

كما أن معسكرات اللاجئين غالباً ما تكون بؤراً لعدم الاستقرار فى دول الملجأ ، وذلك لأسباب عديدة مثل : صعوبة التكيف بين اللاجئين والسكان المحليين ، ووجود جماعات المعارضة المسلحة فى كثير من الأحيان إلى جانب اللاجئين ، حيث يتم استخدام هذه المعسكرات كقواعد لانطلاق هجمات هذه الجماعات على الأهداف الواقعة فى الدول المصدرة للاجئين (دول المنشأ) ، ومن ثم تمثل هذه الجماعات مصدراً لقلق النظم الحاكمة فى دول المنشأ ، وهو الأمر الذى قد يدفعها للتدخل العسكرى فى الدول المضيفة لضرب هذه المعسكرات والقضاء على الجماعات المسلحة ، مثلما فعلت رواندا عندما هاجمت معسكرات اللاجئين فى شرق زائير عام ١٩٩٦ . وهو الأمر الذى يؤدي فى كثير من الأحيان

<sup>(١)</sup> Stanlake Samkange, op.cit., P.5.

<sup>(٢)</sup> أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ٣٥٨ .



إلى مزيد من الكوارث الإنسانية نتيجة لمقتل الآلاف من اللاجئين المدنيين ، كما يؤدي إلى توتر العلاقات بين دول المنشأ ودول الملجأ ، وذلك وسط اتهامات من جانب دول المنشأ بتواطؤ دول الملجأ مع جماعات المعارضة المسلحة القابعة في معسكرات اللاجئين ، في الوقت الذي تحتج فيه دول الملجأ على الهجمات التي تشنها دول المنشأ على أراضيها ، نظراً لما يمثله ذلك من انتهاك لسيادتها .<sup>(١)</sup>

٣- المشكلات الاقتصادية :

غالباً ما تؤثر الصراعات الداخلية على الأوضاع الاقتصادية في دول الجوار . ففي زيمبابوي تسببت الأزمة الاقتصادية التي واكبت أزمة إعادة توزيع الأراضي في خسارة بلغت قيمتها ٢٥ بليون جنيه إسترليني لجنوب أفريقيا وبتسوانا وموزمبيق ومالاوي وزامبيا . وكانت جنوب أفريقيا هي أكثر البلاد تأثراً بالأزمة ، حيث انخفضت قيمة عملتها الوطنية (الراند) بنسبة ٢٥% عام ٢٠٠٠ ، بسبب عدم الاستقرار في زيمبابوي ، وهو ما يفسر حرص جنوب أفريقيا على إيجاد مخرج سريع لتلك الأزمة .<sup>(٢)</sup>

### المطلب الثاني

#### موقف الدول الأفريقية من التدخل في صراعاتها الداخلية

يتلخص الموقف العام للدول الأفريقية من التدخل في صراعاتها الداخلية في معارضة التدخل الأجنبي في تلك الصراعات والقبول بالتدخل الإقليمي فيها . غير أن القول بذلك لا ينفي وجود بعض الاستثناءات على مواقف الأفريقية في هذا الصدد . وفيما يلي تفصيل لما سبق إجماله .

أولاً- موقف الدول الأفريقية من التدخل الأجنبي في صراعاتها الداخلية :

ترفض الدول الأفريقية - بوجه عام - التدخل الأجنبي في صراعاتها الداخلية ، وخاصة تدخلات القوى الكبرى خارج إطار الأمم المتحدة . وقد عبرت الدول الأفريقية عن هذا الموقف العام في أكثر من مناسبة .

وعلى سبيل المثال ، رفضت كل من زائير وإثيوبيا وكوت ديفوار تدخل الأمم المتحدة في الصراع الليبيري ، خشية أن يمثل ذلك سابقة يمكن أن تطبق عليهم في حالة اندلاع صراع داخلي في

(١) Hussein Solomon , “ From Zaire to the Democratic Republic of the Congo : Towards Post-Mubutuism “ , **Africa Insight** ( Pretoria: The African Institute of South Africa , Vol.27, No.2, 1997) P.95.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول أثر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في زيمبابوي على جنوب أفريقيا ودول الجوار الأخرى ، انظر ،

The Observer , 30 September 2000.

أى من الدول الثلاث .<sup>(١)</sup> وقد أعرب وزير خارجية بوركينا فاسو أمام الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩١ عن تخوف بلاده من أن يؤدي التدخل لحماية حقوق الإنسان إلى تجاوزات تهدد سيادة واستقلال الدول ، مثل التجاوزات التي حدثت من قبل تحت شعار رسالة التحضر التي صاحبت الاستعمار الأوروبى للقارة الأفريقية .<sup>(٢)</sup>

وقد أكد وزير الخارجية الرواندى فى نوفمبر ١٩٩٦ على ذات المعنى قائلاً " إن بلاده لا تثق فى وجود القوات الأجنبية فى أفريقيا ، وأنها تعارض أى تدخل عسكرى أجنبى فى منطقة البحيرات العظمى ، وأنها ستقاوم ذلك بكافة الوسائل الممكنة ... ، مشيراً إلى أن التدخل العسكرى الفرنسى فى رواندا عام ١٩٩٤ أدى إلى هروب هؤلاء المتورطين فى أعمال الإبادة الجماعية .<sup>(٣)</sup> كما أكدت الحكومة الرواندية على ضرورة تسوية صراع ٩٧/١٩٩٦ فى شرق زائير فى الإطار الأفريقى ، وأن المجتمع الدولى إذا كان يسعى حقاً إلى تسوية ذلك الصراع ، فإنه ينبغى عليه أن يسدى لمنظمة الوحدة الأفريقية كل العون اللازم لحشد قوات أفريقية يناط بها نزع سلاح قوات الجيش الرواندى السابق ومليشيات الإنترأهاموى المتمركزة فى شرق زائير .<sup>(٤)</sup>

وفى ذات الاتجاه أكد وزير الخارجية المصرى ، السيد عمرو موسى ، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩٩ رفض مصر لاقتراحات الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بإمكانية استخدام القوة لتحقيق الحماية الإنسانية ، مؤكداً ضرورة التمسك بحق الدولة فى الحفاظ على سيادتها الكاملة وعدم التنازل عن مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية .<sup>(٥)</sup>

وتعود مواقف الدول الأفريقية من التدخل الأجنبى فى صراعاتها الداخلية إلى الآتى<sup>(٦)</sup>:

#### ١- طريقة احتلال أفريقيا وممارسات القوى الأجنبية فيها :

لا تزال الطريقة التى احتلت بها الدول الأفريقية تؤثر على رؤى وتصورات الأفارقة فيما يتعلق بالتدخل الأجنبى ، حيث دأبت الدول الغربية على تبرير اغتصابها للأراضى الأفريقية استناداً إلى " الرسالة المقدسة " التى تقع على عاتقها ، والتى تتمثل فى ضرورة نشر مظاهر الحضارة المسيحية الغربية فى أفريقيا على النحو الذى يعود بالخير على الأفارقة ذاتهم . ومع عدم اقتناع الأفارقة بهذه

(١) Max A. Sesay, " Civil War and Collective Intervention in Liberia ", *Review of African Political Economy* (London: Roape Publication Ltd., No.67, 1996) P.41.

(٢) مسعد عبد الرحمن زيدان ، م س ذ ، ص ١٠٠ .

(٣) د.رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، السياسة الدولية ، ع ١٣٥ ، يناير ١٩٩٩ ، ص ٥٥ .

(٤) منظمة الوحدة الأفريقية ، تقرير الأمين العام للمنظمة بشأن إقليم البحيرات العظمى ، طرابلس ، الجماهيرية العظمى ، ٢٨/٢٤ فبراير ١٩٩٧ ، ص ٨ .

(٥) مسعد عبد الرحمن زيدان ، م س ذ ، ص ٩٨ .

(٦) Stanlake Samkange, *op.cit.*, PP.3-4.



الحجة ، فقد ترسخ لديهم نوع من التخوف من الأطروحات الخارجية - والغربية بصفة خاصة - التي تؤكد على ضرورة توفير الرعاية والحماية الإنسانية للأفارقة .

كما أن الاستغلال والإذلال الذي تعرضت له الدول والمجتمعات الأفريقية على يد المستعمر ، نتيجة لفقدان السيادة والسيطرة على مقدراتها ، قد خلق نوع من الحساسية الشديدة لدى معظم دول القارة تجاه أى عمليات تدخلية تفرض عليها وصاية من الخارج ، مهما بلغت درجة الانهيار التي تعانيها بعض هذه الدول ، وبصرف النظر عن كيفية نشأة وإدارة مثل هذه العمليات ، وتعتبر حالات الصومالية ورواندا دليل واضح على ذلك .

## ٢- ميراث مرحلة ما بعد الاستقلال :

وقد تأثرت المواقف الأفريقية أيضاً إزاء التدخل الأجنبي بميراث مرحلة ما بعد الاستقلال فى القارة ، حيث شهدت القارة الكثير من مخططات وممارسات الاستعمار الجديد والحرب الباردة والتدخل الأجنبي . فالتدخلات البلجيكية العديدة فى شئون الكونغو ، وكذا التدخلات السياسية والعسكرية الفرنسية فى العديد من الدول الأفريقية ، وخاصة الدول الفرنكوفونية ، فضلاً عن تدخلات الدول الأجنبية الأخرى ، قد ألقت بظلال كثيفة من الشك لا تزال قائمة حتى الآن حول حقيقة مواقف تلك الدول إزاء صراعات الدول الأفريقية .

وقد تأكدت هذه الشكوك فى العديد من المواقف ، وفى مقدمتها ما حدث فى رواندا عام ١٩٩٤ ، حيث كان من الصعب بالنسبة لكثير من المحللين - فى ظل تصاعد عمليات الإبادة الجماعية - الاقتناع بأن التدخل الفرنسى ذلك الصراع فى إطار " عملية التركواز " كان مدفوعاً بالاعتبارات الإنسانية ، خاصة فى ظل ما ترتب على الصراع الرواندى بعد ذلك من تداعيات أدت إلى عدم الاستقرار على مستوى إقليم البحيرات العظمى بشكل عام .

وفى أثناء مرحلة الحرب الباردة أيضاً لم تكن مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الجيد تعنى كثيراً بالنسبة للقوى العظمى والدول الحليفة لها فى أفريقيا ، حيث طغت اعتبارات الصراع الأيديولوجى فى تلك المرحلة على هذه القيم . كما كان مبدأ عدم التدخل غالباً ما لا يؤخذ فى الاعتبار عندما يتم التباحث بشأن قضايا التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وبالتالي فقد كان تكوين ودعم القوى الخارجية - وخاصة القوى العظمى - لحركات المعارضة الداخلية المسلحة فى مواجهة نظم الحكم القائمة عملاً مألوفاً فى العلاقات الدولية فى تلك المرحلة . ورغم انتهاء الحرب الباردة إلا أن مواريتها لا تزال عالقة بالأذهان فى أفريقيا .

## ٣- الضعف الجيوبوليتكى لمعظم دول القارة :

تعد المخاوف الأفريقية التقليدية من التدخل الأجنبي انعكاساً للضعف الجيوبوليتكى العام الذى تعانيه معظم دول القارة . إذ أن معظم دول القارة - مع استثناءات قليلة - لا تستطيع بسهولة حماية استقلالها والدفاع عن سيادتها فى مواجهة القوى السياسية والعسكرية ، ومن ثم تجد هذه الدول نفسها



مضطرة للاعتماد على احترام الآخرين للقانون الدولى وقواعد العلاقات الدولية ، وبالتالي يعتبر الدفاع عن قواعد القانون الدولى ومبادئ العلاقات الدولية والعمل على دعمها هو وسيلة الدفاع الفعالة الوحيدة بالنسبة لكثير من دول القارة . وهنا فإن أى تهديد لهذه القواعد والمبادئ أو أى نقص فى درجة الالتزام بها ، خاصة من جانب الدول الكبرى يمثل تهديداً للدول الأفريقية .

ولعل ميراث الخوف لدى الأفارقة من انتهاك قواعد القانون الدولى ومبادئ العلاقات الدولية فيما يتعلق بعدم التدخل والسيادة ، هو الذى دفع معظم هذه الدول إلى اتخاذ مواقف سلبية من تدخل حلف الناتو فى كوسوفو ، باعتبار أن تدخل الناتو من شأنه أن يحدث سابقة يمكن للدول والمنظمات الأخرى الارتكان إليها فى القيام بتدخلات مماثلة .

#### ثانياً- موقف الدول الأفريقية من التدخل الإقليمى فى صراعاتها الداخلية :

إن التخوف الأفريقى من التدخل الأجنبى فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، لم يقابلـه تخوف مماثل من التدخل الإقليمى فى هذه الصراعات . وهو الأمر الذى انعكس فى مطالبة العديد من قادة الدول الأفريقية محل الصراعات بالتدخل الإقليمى لمواجهة تلك الصراعات .

وهناك الكثير من الأمثلة التى تؤكد ذلك ، ومن أبرزها مطالبة لوران كابيلا بتدخل زيمبابوى وأنجولا وناميبيا بالتدخل فى الصراع الذى اندلع فى الكونغو الديمقراطية عام ١٩٩٨ ، ومطالبة حكومة أحمد تيجان كباح فى سيراليون بتدخل نيجيريا والإيكواس لمساندتها فى مواجهة الانقلاب العسكرى الذى تعرضت له فى يوليو ١٩٩٧ ، ومطالبة حكومة ليسوتو المنتخبة بتدخل جنوب أفريقيا والسادك لمواجهة حركة التمرد الذى اندلع فيها عقب انتخابات ١٩٩٨ .

وإذا كانت هناك بعض الدول الأفريقية التى تطالب بالتدخل الدولى فى صراعاتها الداخلية ، مثلما طالبت حكومة الصومال الانتقالية عام ٢٠٠٢ بتدخل الأمم المتحدة ، ومثلما طالب الليبيريون فى يوليو ٢٠٠٣ بالتدخل الأمريكى ، إلا أن ذلك لا يعبر عن القاعدة العامة ، خاصة وأن الدول التى تطالب بالتدخل الدولى تشترط أن يتم هذا التدخل - فى حالة حدوثه - تحت مظلة الأمم المتحدة .

ويرجع هذا الموقف الأفريقى من التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية إلى وعى الأفارقة بأن مهمة مواجهة تلك الصراعات أصبحت تقع على عاتق الأفارقة ذاتهم ، وهو ما يستلزم تبنى اقترابات جديدة تقوم على التدخل الإقليمى فى تلك الصراعات . وهنا بدأت الدول الأفريقية تعيد التفكير فى مبدأ عدم التدخل ، بل إن بعض هذه الدول أخذ يتحرك بعيداً عن التصورات التقليدية الخاصة بالسيادة وعدم التدخل <sup>(١)</sup>.

وكان من نتيجة هذه التطورات أن أصبح صانع القرار فى الدول الأفريقية يقبل بالتدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية التى قد تتدخل فى دولته ، بل إن بعض الدول الأفريقية قد تمادت فى هذا الاتجاه

وأخذت تتعامل مع هذا النمط من التدخل باعتباره الخيار الأول أمامها ، وليس باعتباره عملاً استثنائياً لا يجوز اللجوء إليه إلا كخيار أخير بعد فشل الوسائل السلمية في تسوية تلك الصراعات . كما أن مبررات القبول بالتدخل لدى بعض الدول الأفريقية قد تجاوزت الأغراض إنسانية ، التي تهدف إلى وضع حد للكوارث الإنسانية المصاحبة للصراعات الداخلية المندلعة فيها ، حيث أصبحت هذه الدول تقبل بالتدخل من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية الأخرى مثل : مواجهة حالات انهيار السلطة ، أو مواجهة التهديدات التي قد تتعرض لها عمليات التحول الديمقراطي في الدولة ، أو منع تصاعد آثار الصراعات الداخلية بشكل يمثل تهديداً للسلم والأمن الإقليميين .<sup>(١)</sup>

وفي هذا السياق ، تحدث البعض مثل موري مكوين Norrie Mcqueen عن ثقافة التدخل الإقليمي في أفريقيا ، وذلك مع تكرار واستمرار حالات التدخل الإقليمي في القارة منذ نهاية الحرب الباردة . بل إن البعض الآخر قد دافع عن هذا النمط من التدخل ، مثل الكاتب الأوغندي جون كاكاندي John Kakande الذي أكد عام ١٩٩٧ أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لم يعد له وجود في أفريقيا أو في أي مكان في العالم ، كما طالب الحكومة الأوغندية بتقديم الدعم لقوات التمرد السودانية من أجل خلق منطقة عازلة بين أوغندا والسودان ، بشكل يحول دون دعم السودان لجماعة جيش الرب المتمردة في شمال أوغندا ، مؤكداً أن أوغندا لا يجب أن تكثر كثيراً بأى لوم قد تتعرض له نتيجة لتدخلها في السودان ، فقد تدخلت أنجولا في الحرب الأهلية في الكونغو برازافيل ، وساندت نجيسو في مواجهة ليسوبا المنتخب ديمقراطياً ، دون أن تستنكر أى جهة هذا الصرف ، بما في ذلك منظمة الوحدة الأفريقية ، كما أن رواندا وأوغندا وبوروندي وزيمبابوي وزامبيا قد تدخلت في زائير بهدف الإطاحة بموبوتو ، دون أن تتعرض لأى عقاب نتيجة لذلك التدخل .<sup>(٢)</sup>

وفي المقابل سعى البعض الآخر مثل د. على مزروعى إلى ترشيد مسألة التدخل الإقليمي ، وذلك من خلال الدعوة إلى إنشاء مجلس أمن أفريقي على غرار مجلس الأمن الدولي ، وإنشاء قوة طوارئ أفريقية تعمل تحت مظلة تنظيمية إقليمية ، لمواجهة حالات انهيار الدول الأفريقية تحت تأثير الصراعات الداخلية .<sup>(٣)</sup>

وختاماً ، فقد ساهمت المحددات السابقة ، في مستوياتها المختلفة ، في صياغة أنماط متنوعة من التدخلات المباشرة وغير المباشرة في الصراعات الداخلية الأفريقية ، سواء في إطار التنظيمات الإقليمية ، أو خارجها ، وهو ما سوف يتم توضيحه في الفصل الثاني من هذا الباب .

Stanlake Samkange, *op.cit.*, PP.1-4.

(١)

Oliver Furley & Roy May , *African Interventionist States* ,*op.cit.*, P.4.

(٢)

Ali A. Mazuri, “ The African States as a Political Refugee: Institutional Collapse and Human Displacement “, *International Journal of Refugee Law* (Oxford: Oxford University Press, Summer 1995) PP.34-36.

(٣)



## الفصل الثانى

### أنماط التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية

تغطى عمليات التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية معظم أرجاء القارة الأفريقية . وقد أخذ التدخل الإقليمى فى تلك الصراعات نمطين رئيسيين هما : التدخل المباشر ، والتدخل غير المباشر . وبالنسبة للتدخل المباشر ، فقد تمثلت تطبيقاته فى ثلاثة أشكال أساسية هى : أولاً، التدخل من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية ، مثلما تدخلت الإيكواس فى كل من ليبيريا ، وسيراليون ، وغينيا بيساو ، وكوت ديفوار . وثانياً ، التدخل من جانب الدول الأفريقية ، تحت مظلة تنظيم إقليمي معين ، سواء باسم هذا التنظيم أو وفقاً لميثاقه وب تأييد منه ، كما هو الحال بالنسبة لتدخل بعثة ميساب ثم ليبيا فى أفريقيا الوسطى ، وتدخل نيجيريا فى سيراليون ، وتدخل السنغال وغينيا فى غينيا بيساو ، وتدخل جنوب أفريقيا وبتسوانا فى ليسوتو ، وتدخل زيمبابوى وأنجولا وناميبيا فى الكونغو الديمقراطية عام ١٩٩٨ . وثالثاً ، التدخل المباشر من جانب الدول الأفريقية خارج إطار التنظيم الإقليمى ، كما هو الحال بالنسبة لتدخل رواندا وأوغندا وبوروندى فى الكونغو الديمقراطية فى صراعى ١٩٩٧/٩٦ و ١٩٩٨ .

أما التدخل غير المباشر ، فإنه ينتشر بصورة أوسع نطاقاً من النمط السابق . ويتخذ هذا التدخل أنماطاً عديدة وفقاً لشكل التدخل . وهنا يمكن التمييز بين أربعة أنماط أساسية هى : التدخل عن طريق تصعيد الحروب الأهلية ، والتدخل عن طريق دعم العمليات الانفصالية ، والتدخل عن طريق الإطاحة بالنظم الحاكمة ، والتدخل عن طريق دعم حركات التمرد المسلح .

وفيما يلى عرض للحالات المختلفة للتدخل المباشر وغير المباشر ، مع ملاحظة أنه لن يتم دراسة النمط الخاص بالتدخل المباشر من جانب الدول الأفريقية خارج إطار التنظيم الإقليمى (حالتى التدخل فى الكونغو الديمقراطية) فى هذا الفصل ، نظراً لأنه سوف يتم تناوله بالتفصيل فى الباب الثانى لهذه الدراسة . وفى هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هى :

- المبحث الأول : التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية .
- المبحث الثانى : التدخل المباشر من جانب الدول فى إطار التنظيم الإقليمى .
- المبحث الثالث : التدخل غير المباشر من جانب الدول الأفريقية .



## المبحث الأول

### التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية

ينصرف التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية إلى عمليات التدخل الإقليمي التي يباشرها تنظيم إقليمي فرعى معين ، استناداً إلى قرار صادر عنه ، ووفقاً لأحكام الميثاق الذي يقوم التنظيم على أساسه ، أو حسب الترتيبات الإقليمية المتفق عليها . وبموجب هذا القرار يتم تشكيل قوات للتدخل باسم التنظيم وتحت رايته ، تساهم فيها الدول الأعضاء . وتتم عملية التدخل في مراحلها المختلفة تحت إشراف التنظيم ، سواء من حيث تعيين قيادة القوات المتدخلة ، وتحديد مهامها ، وتحديد خطة التدخل ، وموعد انتشار القوات وتوزيعها على مواقعها ، وكذا موعد وخطة انسحاب القوات . هذا، ويفترض أن تتم الإجراءات السالفة تحت إشراف ومراقبة مجلس الأمن الدولي .

وقد كان التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية هو الشكل الأول لعمليات التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة ، فعندما تدخلت الإيكواس في ليبيريا ، فإنها بذلك قد سجلت الحالة الأولى للتدخل الإقليمي في تلك الصراعات ، ثم توالى عمليات التدخل سواء من جانب الإيكواس أو غيرها من الأطراف الأفريقية ، حتى تبلورت ظاهرة التدخل الإقليمي على نحو ما هي عليه في الوقت الراهن . ومن جهة أخرى ، كان تدخل التنظيمات الإقليمية الفرعية هو الشكل الوحيد - حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة - للتدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الأفريقية في الصراعات الداخلية خلال مدة الدراسة ، التي لم تشهد عمليات التدخل من جانب التنظيم الإقليمي القارى ممثلاً في منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي الآن) .

ويوضح الجدول رقم (٤) حالات التدخل الإقليمي من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية بعد الحرب الباردة :

#### جدول رقم (٤)

#### حالات التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية

التنظيم المتدخل	الدولة الهدف	تاريخ التدخل
الإيكواس	ليبيريا	١٩٩٠
الإيكواس	سيراليون	١٩٩٧
الإيكواس	غينيا بيساو	١٩٩٨
الإيكواس	كوت ديفوار	٢٠٠٣

المصدر : أعد الباحث الجدول السابق استناداً إلى العديد من المصادر التي رصدت حالات التدخل من جانب التنظيمات الإقليمية خلال مدة الدراسة .

وكما يتضح من الجدول السابق ، فقد كان تدخل الإيكواس فى الصراعات الداخلية الأفريقية هو الشكل الوحيد للتدخل الإقليمى المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الأفريقية فى الصراعات الداخلية الأفريقية . وفيما يلى سوف يتم عرض عمليات التدخل التى قامت بها المنظمة ، وذلك من خلال المطالب الآتية :

- المطلب الأول : تدخل الإيكواس فى ليبيريا .
- المطلب الثانى : تدخل الإيكواس فى سيراليون .
- المطلب الثالث : تدخل الإيكواس فى غينيا بيساو .
- المطلب الرابع : تدخل الإيكواس فى كوت ديفوار .

### المطلب الأول

#### تدخل الإيكواس فى ليبيريا

#### أولاً- أسباب الصراع ومقدمات التدخل :

فى ٢٤ ديسمبر ١٩٨٩ بدأت الحرب الأهلية الليبيرية ، عندما تعرضت مقاطعة نيمبا الواقعة على الحدود الليبيرية مع كوت ديفوار لهجوم من جانب مجموعة من المنشقين التابعين لما يعرف ب (الجبهة الوطنية القومية لليبيريا National Patriotic Front of Liberia- NPFL) والتى يقودها تشارلز تايلاور ، ثم وصلت الجبهة زحفها بعد ذلك نحو العاصمة مونروفيا بهدف الإطاحة بالرئيس دو .<sup>(١)</sup> وقد اندلعت الحرب لأسباب عديدة أهمها الممارسات القمعية للرئيس صمويل دو ، وسوء الإدارة الاقتصادية ، والتحيز الإثنى لصالح جماعة الكران الإثنية التى ينتمى إليها الرئيس ، والتى لا تمثل أكثر من ٤% من السكان ، إذ تقلد أبناء الكران الكثير من المناصب المهمة فى الحكومة والقوات المسلحة ، حتى تحول الجيش إلى " حرس رئاسى " من الكران .<sup>(٢)</sup> وقد أدى ذلك إلى تسييس الاختلافات الإثنية فى البلاد وتعمق العداء الإثنى من جانب الجماعات الإثنية الرئيسية الأخرى - ولا سيما جماعتى الجيو Gio والمانو Mano - ضد الكران ، وهو ما نجم عنه كثير من التوترات فى البلاد ، والتى من أبرزها محاولة الانقلاب الفاشلة فى نوفمبر ١٩٨٥ بقيادة توماس كوينو نكبا ، الذى

Jeremy Levitt, op.cit., P.18.

Herbert Howe ,“ lessons of Liberia : ECOMOG and Regional Peacekeeping “, <sup>(٢)</sup> International Security ( New York : Harvard College and the Massachusetts Institute of Technology , Vol.21, No.3, winter 1996/97)P.148.

ينتمي لقبيلة المانو ، والتي أعقبها عمليات انتقام واسعة النطاق من جانب قوات دو ضد قبيلتي الجيو والمانو .<sup>(١)</sup>

وقد استند الرئيس دو في مواجهته للمتمردين إلى دعم قبيلتي الكران والماندنجو ، الذين تم تسليحهما لمواجهة المتمردين وحلفائهم . وفي المقابل اعتمد تايلور على تأييد قبيلتي جيو ومانو ، حيث قام تايلور بتسليحهما أيضاً ، بهدف شن هجمات مؤثرة ضد نظام دو والعناصر الموالية له . ورغم محاولات القوات الحكومية التصدي للمتمردين ، والقيام بعمليات عقابية جماعية ضد قبائل جيو ومانو ، بسبب تأييدهما للمتمردين ، إلا أن قوات تايلور تمكنت من تحقيق انتصارات سريعة حتى وصلت إلى مقاطعة جراند جيدي ، التي تعد الموطن الرئيسي لقبيلة الكران ، والتي ارتكبت قوات تايلور فيها كثيراً من الأعمال الانتقامية ضد أنصار دو .

وفي يوليو ١٩٩٠ ، انشق عدة مئات من قوات تايلور وشكلوا تنظيمًا جديدًا بزعامة برنس جونسون ، عرف باسم (الجبهة الوطنية المستقلة لليبيريا - INPFL) . وكان أتباع هذا التنظيم يمثلون نخبة من المقاتلين المدربين من قوات الجبهة الوطنية ، ولا سيما القوات الخاصة التي قامت ليبيا بتدريبها . وقد سيطرت قوات جونسون على جزء من العاصمة مونروفا ، ولم يبق مع تايلور سوى بضعة أفراد مدربين ، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من المدنيين الذين ينحدرون من مقاطعة نيمبا .<sup>(٢)</sup>

ثانياً- تدخل الإيكواس في الصراع :

عندما تمكنت قوى المعارضة من السيطرة على مونروفا ، أبدت الولايات المتحدة اهتمامها المبدئي بوقف الصراع ، إلا أن الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ قد استحوذ على الاهتمام الأمريكي بالكامل .<sup>(٣)</sup> مما جعل الولايات المتحدة تتعامل مع الصراع الليبيري باعتباره شأنًا داخلياً خالصاً<sup>(٤)</sup> ، إذ لم تهتم بتحريك المسألة الليبيرية في مجلس الأمن ، واكتفت بإرسال إحدى حاملات الطائرات لإجلاء رعاياها ورعايا بعض الدول الأخرى ، نظراً لاستيائها من حليفها السابق صمويل دو ، بسبب انتهاكه لحقوق الإنسان في بلاده . كما اكتفت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بإصدار بيانات تطالب فيها بوقف القتال والتفاوض المباشر من أجل تسوية الصراع سلمياً .<sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> William O. Neil, " Liberia: An Avoidable Tragedy " *Current History*, Vol.92, No.574, May1993, P.217.

<sup>(٢)</sup> أحمد إبراهيم ، الحروب الأهلية في أفريقيا ، م س ذ ، ص ٢٣٦ .

<sup>(٣)</sup> المرجع السابق ، نفس الصفحة .

<sup>(٤)</sup> Max A. Sesay, *op.cit.*, P.39.

<sup>(٥)</sup> محمد مصطفى شحاته ، " أبعاد الحرب الأهلية في ليبيريا " ، السياسة الدولية ، ع ١٠٣ ، يناير ١٩٩١ ، ص ص ٢٢٠-٢٢١ .



وفى ظل الموقف هذا الموقف الدولى والإقليمى من الصراع الليبيرى ، وضعت الإيكواس ذلك الصراع على قائمة أولوياتها خلال القمة رقم ١٣ للمنظمة ، والتي عقدت فى العاصمة الجامبية بانجول ، فى مايو ١٩٩٠. فأصدرت المنظمة قراراً يطالب بوقف إطلاق النار ، وإجراء انتخابات حرة ، وتشكيل لجنة خماسية خاصة بالوساطة برئاسة جامبيا ، تضم كل من : جامبيا ، نيجيريا ، غانا ، مالى ، توجو . ويعنى ذلك أن الإيكواس لجأت أولاً إلى الوسائل الدبلوماسية لتسوية الصراع ، إلا أن اعتراض تايلور على عمل اللجنة جعل الإيكواس تفكر فى إرسال قوات عسكرية لحفظ السلم فى ليبيريا ، تنفيذاً لبنود الميثاق الدفاعى للمنظمة . وبالفعل تشكلت تلك القوة ، التي عرفت باسم مجموعة المراقبة الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكوموج - ECOMOG) ، وذلك تحت قيادة الجنرال الغانى أرنولد ساينو Arnold Qu Sinoo<sup>(١)</sup>.

وقد حددت الإيكواس مهام قوات الإيكوموج فى تأكيد الالتزام بوقف إطلاق النار ، واستعادة القانون والنظام وإقامة حكومة انتقالية مؤقتة ، وخلق الظروف الضرورية لإجراء انتخابات حرة ونزاهة فى البلاد<sup>(٢)</sup>، إلا أن تايلور رفض وقف إطلاق النار ، مما أخرج قوات الإيكوموج ، التي لم تتمكن من إدخال عناصر الحكومة المؤقتة التي شكلها المؤتمر الوطنى لكل الليبيريين ، والذي عقد فى بانجول فى ٣٠ أغسطس ١٩٩٠، وهو ما جعلها حكومة منفى تعمل من جامبيا . وإزاء ذلك الوضع بدأت نيجيريا تتخلى عن فكرة الإجماع داخل الإيكواس ، وأخذت تتحرك بمفردها ، فأعلن الرئيس النيجيرى آنذاك ، إبراهيم بابانجيدا، وضع قوات الإيكوموج تحت قيادة بلاده ، واستبدال قائد نيجيرى بقائدها الغانى<sup>(٣)</sup>.

وقد تطورت مهام قوات الإيكوموج فى ليبيريا إثر الهجوم الذى شنته قوات تايلور ضدها ، إذ تحولت مهمة الإيكوموج من حفظ السلام إلى فرض السلام ، بمعنى الاستعداد لقتال المتمردين ضد الحكومة المؤقتة إذا تطلب الأمر . وبالفعل قامت قوات الإيكوموج بدفع قوات تايلور خارج العاصمة ، وهو ما مكن الحكومة المؤقتة من السيطرة عليها . وفى ظل هذه الأوضاع ، سعى مجلس الأمن إلى دعم جهود الإيكواس ، فأصدر المجلس القرار رقم ٧٨٨ فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٢ الذى أكد فيه على مشروعية تدخل الإيكواس ، كما فرض حظر شامل على تصدير السلاح إلى ليبيريا<sup>(٤)</sup>.

(١) بدر حسن شافعى ، " الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة فى غرب أفريقيا " ، السياسة الدولية ، ع ١٤٣ ، يناير ٢٠٠١ ، ص ١٦١ .

(٢) ECOWAS, ECOWAS Standing Mediation Committee , Decision A/DEC.1/8/1990, on the Case-Fire and Establishment of ECOWAS Case Fire Monitoring Group for Liberia, Banjul, Gambia, 7 August 1990.

(٣) بدر حسن شافعى ، " الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة فى غرب أفريقيا " ، م س ذ ، ص ١٦٢ .

(٤) Jeremy Levitt , op.cit., P.19.

وقد ساعد ذلك قوات الإيكوموج على إحراز المزيد من الانتصارات ، مما اضطر تايلور إلى الموافقة على توقيع اتفاق كوتونو للسلام فى بنين فى ١٧ يوليو ١٩٩٣ ، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والإيكواس . وقد تمثلت أهم بنود الاتفاق فى وقف إطلاق النار ، ونزع سلاح الفصائل المتحاربة ، وتشكيل حكومة انتقالية تمثل الأطراف الرئيسية فى الصراع ، وذلك حتى يتم تشكيل حكومة منتخبة ومجلس تشريعى فى سبتمبر ١٩٩٤ .<sup>(١)</sup>

وفى محاولته لتنفيذ بنود اتفاق كوتونو ، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٨٦٦ فى ٢٢ سبتمبر ١٩٩٣ ، والذى أقر فيه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة فى ليبيريا UN Observer Mission in Liberia (UNOMIL) . وتعتبر هذه البعثة هى الأولى من نوعها التى تقيمها الأمم المتحدة بالتعاون مع بعثة لحفظ السلم تتبع منظمة أخرى هى الإيكواس .<sup>(٢)</sup>

غير أنه كانت هناك بعض العقبات التى واجهت تنفيذ اتفاق كوتونو ، ومن أهمها مسألة نزع السلاح . ولذا تم توقيع اتفاق آخر فى ٢٠ أغسطس ١٩٩٥ عرف باسم اتفاق أبوجا ، الذى ينص على وقف إطلاق النار وتشكيل حكومة مؤقتة تقود البلاد إلى انتخابات ديمقراطية وتشريعية خلال عام ، بالإضافة إلى تشكيل مجلس رئاسى للبلاد يضم نائب مسلم للرئيس وآخر مسيحى ورئيس برلمان مسلم ، وقيام قوات الإيكوموج بنزع سلاح الفصائل المتحاربة .<sup>(٣)</sup>

ورغم التحديات التى واجهت تنفيذ اتفاق أبوجا ، إلا أن الإيكواس اعتبرت أن هذا الاتفاق سيظل هو الإطار القانونى الأنسب للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع الليبيرى . وقد وضعت المنظمة جدولاً زمنياً لتنفيذ الاتفاق ، ينتهى بإجراء انتخابات رئاسية فى يوليو ١٩٩٧ . وقد أجريت الانتخابات بالفعل لتسفر عن فوز تايلور برئاسة البلاد .<sup>(٤)</sup>

### ثالثاً- تقييم عملية التدخل :

أثارت عملية تدخل الإيكواس فى ليبيريا كثيراً من الجدل ، خاصة فيما يتعلق بمدى مشروعية هذا التدخل ، وأسلوب إدارة عملية التدخل ، وجهود فى تسوية الصراع . وبالنسبة لمدى مشروعية تدخل الإيكواس ، يرى المحللون أن ذلك التدخل كان مشروعاً ، وأنه يستمد مشروعيته من ميثاق الأمم المتحدة ، ومن قواعد القانون الدولى أيضاً .

(١) أحمد فاضل يعقوب ، " دور منظمة الإيكواس فى حل أزمة ليبيريا " ، السياسة الدولية ، ع ١١٨ ، أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ص ١٥٣-١٥٤ .

(٢) Jeremy Levitt , op.cit., P.19.

(٣) صلاح سالم ، " الحرب الأهلية فى ليبيريا وإمكانات التسوية السياسية " ، السياسة الدولية ، ع ١٢٥ ، يوليو ١٩٩٦ ، ص ١٧٢ .

(٤) د. محمود أبو العينين ، " منظمة الوحدة الأفريقية وتسوية النزاعات والصراعات الأفريقية " ، فى منظمة الوحدة الأفريقية : الحاضر وتحديات المستقبل (القاهرة : أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، ديسمبر ١٩٩٧) ص ١٥٣ .



فالأمم المتحدة أجازت تدخل الإيكواس وأضفت المشروعية عليه ، حيث أصدر مجلس الأمن خمس عشر قراراً يتعلق بالصراع الليبيرى خلال المدة من ٢٢ يناير ١٩٩١ وحتى ٢٧ نوفمبر ١٩٩٦ ، كما صدرت تسعة بيانات عن المجلس تتعلق بذات الموضوع . وقد تضمنت تلك القرارات والبيانات كثيراً من الفقرات التى تعبر عن تأييد المجلس لتدخل الإيكواس ودعمه سياسياً ومادياً وعسكرياً . بل إن الأمم المتحدة أنشأت بعثة لمراقبة وقف إطلاق النار فى ليبيريا بالتعاون مع الإيكواس ، وذلك فى سابقة هى الأولى من نوعها .<sup>(١)</sup> ومن جهة أخرى ، فإن منظمة الوحدة الأفريقية أيدت أيضاً تدخل الإيكواس ، وأقرت أنه لا يمثل انتهاكاً لميثاقها .<sup>(٢)</sup>

ومن الناحية القانونية ، يرى المحللون أن القانون الدولى يجيز تدخل الإيكواس باعتباره تدخلاً إنسانياً ، استهدف وقف الكارثة الإنسانية واسعة النطاق التى نجمت عن الصراع الليبيرى ، والتى لا تتفق مع مبادئ حقوق الإنسان الراسخة فى القانون الدولى .<sup>(٣)</sup> وفى ذات الاتجاه يرى البعض أن الإيكواس قد استندت فى تدخلها فى ليبيريا إلى الاعتبارات الإنسانية ، وأن ذلك تأكد فى الكثير من قراراتها الخاصة بذلك الصراع ، خاصة وأنه لا يوجد دليل مؤكد على أن الإيكواس تدخلت بناء على طلب الرئيس صمويل دو « بهدف إنقاذ نظامه فى مواجهة المتمردين . فالمنظمة لم تشر فى أى من قراراتها بشأن الصراع الليبيرى إلى الرسالة التى بعثها دو إلى المنظمة ، مطالباً فيها بنشر قوة لحفظ السلم فى ليبيريا .

وفى هذا الإطار ، يرى البعض أن تدخل الإيكواس كان سيصبح غير قانونى إذا كان الدافع إليه هو إنقاذ نظام دو ، وذلك استناداً إلى عاملين : أولهما ، إن التحيز لأحد أطراف الحرب الأهلية فى دولة ما يمثل اعتداء على الاستقلال السياسى لشعب هذه الدولة ، وانتهاكاً لحقه فى إدارة شئونه بنفسه وتقرير نظام الحكم الذى يرتضيه دون تدخل خارجى ، وهو من الحقوق الثابتة فى القانون والتنظيم الدوليين . ومن ثم فإذا كانت الإيكواس قد تدخلت لإنقاذ نظام دو فإنها بذلك ستكون قد اعتدت على حق الجبهة الوطنية المستقلة لليبيريا وغيرها من أطراف الصراع فى تقرير نظام الحكم الذى يرتضونه لبلادهم . أما ثانيهما ، فهو أن دو - وفقاً للقانون الدولى - لم يعد مؤهلاً للتحدث باسم ليبيريا ، ومن ثم فهو لم يعد مؤهلاً لطلب المساعدة الخارجية من الإيكواس ، لأن الشعب الليبيرى لم يعد ينظر إليه فى

<sup>(١)</sup> Jeremy Levitt , op.cit., PP.19- 21.

<sup>(٢)</sup> Max A. Sesay, op.cit., P.44.

<sup>(٣)</sup> أدى الصراع إلى مقتل زهاء ١٠٠ ألفاً من السكان ، معظمهم من المدنيين ، حتى أغسطس ١٩٩٠ ، كما شرد ما يربو عن ٤٠٠ ألف مواطن ، معظمهم من النساء والأطفال ، بالإضافة إلى مئات الآلاف من اللاجئين فى غينيا وسيراليون وكوت ديفوار ، كما دمر الممتلكات والبنية الأساسية ، وأدى فى النهاية إلى انهيار الدولة ذاتها . انظر : Jeremy Levitt, op.cit., PP.19- 21.



ذلك الوقت باعتباره رئيساً شرعياً للبلاد ، كما أنه كان قد فقد سيطرته الفعلية على مقاليد الحكم إثر سقوط حكومته وسيطرة المتمردين على معظم أقاليم الدولة .<sup>(١)</sup>

وفى إطار هذا التحليل القانوني ، يؤكد البعض أنه حتى تكتمل الأركان القانونية لتدخل الإيكواس فى ليبيريا ، فقد كان من الواجب على المنظمة الحصول أولاً على موافقة تايلور قبل نشر قوات الإيكوموج فى ليبيريا ، باعتبار أنه كان طرفاً أساسياً فى الصراع ، وأنه كان الحاكم الفعلى للبلاد فى ذلك الوقت ، كما أن الحصول على موافقة الأطراف الأساسية فى الصراع يعتبر قاعدة قانونية ثابتة ، يشترط توافرها قبل نشر قوات حفظ السلم الدولية .<sup>(٢)</sup>

وفى المقابل ، يتحفظ البعض الآخر على مسألة القبول كشرط مسبق للتدخل فى الصراعات الداخلية ، على أساس أن توافر القبول أصبح أمراً صعباً فى ظل الأزمات الإنسانية الحالية ، وذلك إما نتيجة لانتهيار السلطة فى الدولة محل الصراع ، أو بسبب كثرة عدد الجماعات التى تدعى أنها وحدها صاحبة السلطة ، فضلاً عن أن الانتظار حتى يتحقق القبول يمثل عقبة أساسية فى سبيل الاستجابة السريعة للمطالب الخاصة بالتدخل الإنسانى .<sup>(٣)</sup>

أما عن إدارة الإيكواس لعملية التدخل ، فقد شابها الكثير من أوجه القصور ، حيث تم نشر قوات الإيكوموج بشكل سريع فى ٢٤ أغسطس ١٩٩٠ ، وذلك بعد ١٧ يوماً فقط من صدور قرار نشرها فى ٧ أغسطس ١٩٩٠ ، قبل أن تستكمل الدول المشاركة فى القوة استعداداتها للتدخل . وكان حجم القوة المتدخلة عند بداية نشرها حوالى ٣ آلاف جندي فقط ، وهو حجم غير كاف لمواجهة القوات المتمردة ، مما قلل من فاعليته التدخل ، ومن ثم من مصداقيته ، خاصة وأن قوات الإيكوموج لم تتمكن عقب تدخلها من بسط سيطرتها على البلاد .<sup>(٤)</sup>

وقد كانت هناك انقسامات بين دول الإيكواس الأنجلوفونية والفرانكوفونية حول التدخل فى ذلك الصراع ، وكذا حول الموقف من أطراف الصراع . إذ أكدت بوركينافاسو وكوت ديفوار والسنغال أن تدخل قوات الإيكوموج كان مدفوعاً برغبة نيجيريا فى الهيمنة الإقليمية ، كما رفضت مالى وتوجو المساهمة بقواتهما المسلحة فى إطار الإيكوموج ، رغم أن الدولتين كانتا من أعضاء لجنة الوساطة التى تشكلت لبحث سبل تسوية الصراع الليبيرى .<sup>(٥)</sup> وقد انعكست تلك الانقسامات على الموقف من أطراف الصراع ، إذ كانت نيجيريا وغانا تعارضان تولى تايلور رئاسة البلاد ، فى حين حظى تايلور

Jeremy Levitt , op.cit., P.20.

Ibid., P.21.

Mark Mallan , “ The Principle of Non-Intervention ...” , op.cit , PP.30-32.

Gerry Cleaver , “ Liberia : Lessons for Future From the Experience of ECOMOG “ , in Oliver Furely & Roy May (eds.) , op.cit., PP.226-227.

Ibid., P.225.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

بتأييد بوروكينا فاسو وكوت ديفوار والسنغال ، كما ساهمت تلك الدول فى تهريب الأسلحة وتوفير الدعم التدريبى واللوجيستى لقواته .<sup>(١)</sup>

أما عن قيادة قوات الإيكوموج قد استأثرت بها نيجيريا بعد عزل القائد الغانى . وقد كان الدور النيجيرى هو الأبرز بين الدول المتدخلة فى ليبيريا ، فعندما وصل الصراع إلى ذروته كان عدد القوات النيجيرية قد بلغ نحو ١٥ ألف مقاتلاً ، فضلاً عن أنها ساهمت بالجانب الأكبر من السفن البحرية والطائرات الهجومية . كما كانت الخسائر البشرية النيجيرية هى الأكبر بين الدول المتدخلة ، حيث أعلن الرئيس أوباسانجو أن بلاده فقدت نحو ٥٠٠ جندياً فى ليبيريا .<sup>(٢)</sup>

ويلاحظ أن قوات الإيكوموج قد خرجت عن حدود المهام الموكلة إليها ، وذلك بالانتقال من حفظ السلم إلى محاولة فرض السلم ، مما حولها إلى طرف من أطراف الصراع ، كما عرضها لهجمات قوات تايلور بشكل مستمر .<sup>(٣)</sup> وهنا تنثور قضية قبول أطراف الصراع لتدخل الإيكوموج ، حيث أن رفض تايلور لتدخل تلك القوات قد جعله يناصرها العداء ، ويتهما بأنها متحيزة وأنها قوات غازية تسعى لخلق نظام تابع فى ليبيريا ونهب ثروات البلاد .<sup>(٤)</sup>

وبالنسبة لدور الإيكوموج فى نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم فى الجيش والمجتمع ، فإنه برغم النص فى اتفاق أبوجا على تلك المسائل ، ورغم تحديد عقوبات على قادة الجماعات المتصارعة الذين لا يلتزمون بنزع السلاح والتسريح ، إلا أن دور الإيكوموج كان محدوداً فى هذا الصدد ، نظراً للصعوبات التى واجهتها ، والتى من أهمها عدم تعاون قادة الجماعات المتصارعة بشكل كاف مع الإيكوموج ، حيث كان هؤلاء يخفون الأسلحة الخفيفة والصغيرة ، أو ينقلونها إلى دول الجوار ، أو يبقون عليها هى والمقاتلين انتظاراً لما ستسفر عنه مفاوضات التسوية السلمية ، كما كانوا يستخدمون الأسلحة والمقاتلين كأوراق ضغط خلال تلك المفاوضات . كما كان هؤلاء القادة يرغبون فى الاحتفاظ بالأسلحة والقوات خشية احتكار تايلور لقوات الأمن الجديدة بعد انتخابه رئيساً للبلاد . وكان من الصعب أيضاً على بعض القادة السيطرة على مقاتليهم ، خاصة الجنود الأطفال ، الذين كانوا يمثلون ٢٥ % تقريباً من المقاتلين فى الحرب الأهلية ، فضلاً عن هروب أعداد من المقاتلين إلى دول الجوار مثل : سيراليون ، وغينيا ، وعدم رغبة الجنود فى تسليم أسلحتهم ، التى تعتبر مصدراً مهماً

(١) E. John Inegbedion, *op.cit.*, PP.225-226.

(٢) Bunmi A. Ohohe, " Nigeria Assess the Cost of it's Role in Peace Operations", *Africa Today Magazine* (London: Afro Media Limited, Vol.5, No.12, December 1999) P.38.

(٣) *Idem.*

(٤) صلاح سالم ، م س ذ ، ص ١٧٢ .



للرزق والأمن . ومن ناحية أخرى ، فقد وقفت الصعوبات المالية واللوجيستكية حائلاً دون نجاح مهام الإيكوموج فى هذا الصدد .<sup>(١)</sup>

وبالنسبة لدور الإيكوموج فى الحفاظ على الثروات الليبيرية ، فقد حاولت تلك القوات مواجهة عمليات نهب الأخشاب والماس والذهب والحديد عن طريق على الاستيلاء على معدات التعدين ومحاصرة منافذ التصدير الأساسية مثل : هاربر Harper ، وجرين فيل Greenville ، وبوشمن Buchman ، غير أن ذلك لم يكن كافياً لإنقاذ ثروات البلاد ، نظراً لتواطؤ دول أخرى مثل بوركينا فاسو وكوت ديفوار مع تاييلور فى تهريب الثروات الليبيرية ، حيث كان يتم تصدير الموارد الليبيرية عن طريق ميناء سان بدرو San Pedro فى كوت ديفوار<sup>(٢)</sup> ، بل إن التقارير قد أشارت إلى تورط الإيكوموج فى عمليات تهريب الماس والذهب والأخشاب فى المناطق التى كانت تسيطر عليها .<sup>(٣)</sup> ومن جهة أخرى ، كانت مواجهة الوضع الإنسانى المتردى فى ليبيريا أمر تتواءم به قدرات الإيكوموج ، نظراً لفداحة الكارثة الإنسانية التى حاقت بالبلاد خلال سنوات الحرب ، حتى أنه خلال المدة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٥ ، كان زهاء ٢٠٠ ألف ليبيرى قد فقدوا حياتهم ، بينما لجأ نحو ٧٠٠ ألف شخص إلى دول الجوار ، فى حين تشتت حوالى ٤ ، ١ مليون شخص داخل البلاد .<sup>(٤)</sup> وقد ازداد الوضع سوءاً مع تجدد القتال بعد تولى تاييلور الرئاسة . وقد أعرب السيد كوفى أنان فى ١٥ مايو ٢٠٠٢ عن قلقه الشديد إزاء الوضع الإنسانى المتردى فى ليبيريا ، وناشد المجتمع الدولى سرعة تقديم الدعم اللازم لمواجهة ذلك الوضع .

وفىما يختص بتسوية الصراع ، فإن قوات الإيكوموج قد نجحت فى إيقاف القتال ، وإجراء انتخابات رئاسية حرة ، إلا أنها لم تعالج جذور الصراع ، مما أدى إلى تجددته مرة أخرى بعد انسحاب الإيكوموج فى يوليو ١٩٩٩ ، حيث اندلع القتال هذه المرة بين الحكومة الليبيرية وجبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية LURD ، بسبب ممارسات تاييلور السلطوية ، وفشله فى إدارة الخلافات السياسية فى البلاد أو احتواء القوى المعارضة له .<sup>(٥)</sup>

وقد طالب كوفى أنان الحكومة الليبيرية والمتمردين بوقف القتال واللجوء إلى الحوار ، كما أعلن تأييده لجهود الإيكواس لتحقيق هذا الحوار ، إلا أن الأمور سارت من سيئ إلى أسوأ ، مما اضطر

<sup>(١)</sup> Emmanuel Kwesi Aning , “ War to Peace : Dilemmas of Multilateral Intervention in Civil Wars “, *African Security Review* , Vol.9, No.3, 2000, PP.9-15.

<sup>(٢)</sup> Emmanuel Kwesi Aning ,*op.cit.*, PP.3-4.

<sup>(٣)</sup> أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ٣٢٨ .

<sup>(٤)</sup> Human Rights Watch, *The Report of Child Soldiers in the World* , 2001.RePublic of Liberia.[www.hrw.org.reports2001/countries/liberia.html](http://www.hrw.org.reports2001/countries/liberia.html)

<sup>(٥)</sup> *Africa South of the Sahara*, 2000 (London : Europa Publication Ltd., 2000) PP.122-124.



تايلور إلى إعلان حالة الطوارئ في ٨ فبراير ٢٠٠٢، كما سعى لتأجيل الانتخابات الرئاسية التي كلن من المزمع إجرائها عام ٢٠٠٣.<sup>(١)</sup>

وفي هذه الأثناء تقدمت قوات المعارضة صوب العاصمة وتمكنت من محاصرتها . وضغطت الولايات المتحدة والمعارضة الوطنية على تايلور من أجل التخلي عن السلطة في يوليو ٢٠٠٣، وهو ما وافق عليه تايلور ، وإن كان قد اشترط لتحقيقه نشر قوات دولية في ليبيريا . وفي هذا الإطار تدخلت قوات الإيكواس لحفظ السلم في ليبيريا ، وسلم تايلور السلطة في ١١ أغسطس ٢٠٠٣ إلى نائبه موسى بللاه ، ثم غادر البلاد متجهاً إلى نيجيريا .

والجدير بالذكر أن تجدد الصراع الليبيري قد اضطر قوات الإيكواس إلى التدخل مرة أخرى في ليبيريا - بدعم ومساندة القوات الأمريكية - في ٤ أغسطس ٢٠٠٣، عن طريق نشر قوة قوامها ٣٥٠٠ جندياً في العاصمة والمناطق المحيطة بها . وكانت قوات الإيكواس تضم كتيبتين من نيجيريا ، وكتيبة من غينيا بيساو ، وعدد من السرايا من السنغال ومالي وجامبيا وغانا وتوجو . وقد تمكنت هذه القوات من تهدئة الأوضاع الأمنية في البلاد ، حتى تم توقيع اتفاق أكرافي ١٨ أغسطس ٢٠٠٣، والذي نص على نقل السلطة من الحكومة الانتقالية إلى حكومة وحدة وطنية في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٣.<sup>(٢)</sup>

## المطلب الثاني

### تدخل الإيكواس في سيراليون

بدأ الصراع في سيراليون في مارس ١٩٩١، مع دخول قوات الجبهة الثورية المتحدة RUF بقيادة فوادي سنكوح إلى أراضي سيراليون ، بهدف الإطاحة بنظام جوزيف موموه ، إلا أن موموه قد أطيح به عن طريق انقلاب عسكري في أبريل ١٩٩٢، قاده فالنتين ستراسر . وقد قد سعت الجبهة الثورية لاستغلال تلك الظروف ، فهاجمت المواقع المعزولة التابعة للجيش والمناطق السكنية الريفية غير المسلحة .

أولاً- أسباب الصراع ومقدمات التدخل :

اختلف الباحثون بشأن طبيعة ذلك الصراع ، فهناك اتجاه يعتبره صراعاً إثنيّاً ، لأن سنكوح ينتمي إلى قبائل التيمنى أو اللوكو ، أما النخبة الحاكمة فهي تنتمي إلى الكريول (العبيد المحررون من الأمريكيتين)<sup>(٣)</sup>، بينما يرى البعض الآخر أن البعد الإثني لم يكن واضحاً في هذا الصراع ، لأن

(١) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١/٢٠٠٢، م س ذ ، ص ١٦٩.

(٢) الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام بشأن الحالة في ليبيريا ، ١١ سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٥.

(٣) Stephen P. Riley, "Liberia and Sierra Leone: Anarchy or Peace in West Africa", **Conflict Studies** (London: Current Affairs Research Service Center, No.287, Feb.1996) P.9.

الجبهة الثورية كانت تجند ضمن قواتها شباباً ينتمون إلى مختلف الجماعات الإثنية والمناطق في البلاد<sup>(١)</sup>، كما أنها كانت تنظيماً غير متماسك ، ويفتقر إلى الكوادر المدربة والأيدولوجية الواضحة ، وكان هدفها الوحيد هو الوصول إلى السلطة .<sup>(٢)</sup> وهناك اتجاه ثان يرى أن الصراع قد اندلع بهدف السيطرة على موارد البلاد ، حيث تسعى الجبهة الثورية بالأساس إلى الاستيلاء على المناطق الغنية بالثروات المعدنية من أجل توفير الأموال اللازمة للإطاحة بالحكومة ، تمهيداً للسيطرة على السلطة والثروة في البلاد ، كما أن معظم قوات الجبهة قد انضم إليها تحت إغراء الحصول على نصيب من ثروات البلاد .<sup>(٣)</sup> وفي المقابل يرى اتجاه ثالث أن الصراع قد اندلع لمواجهة تسلط النخبة الحاكمة وفسادها .

وفي يناير ١٩٩٦ دخل الصراع مرحلة جديدة عندما وقع انقلاب عسكري ضد ستراسر ، قام به رئيس الأركان جوليوس مادا بيو ، وأعلن الرئيس الجديد التزامه بالديموقراطية ، وعزمه إجراء انتخابات حرة في وقت قريب . وقد أجريت الانتخابات بالفعل في ١٥ مارس ١٩٩٦ ، لتسفر عن فوز رئيس حزب الشعب السيراليوني أحمد تيجان كباح A.T. Kabbah بالرئاسة . وهنا تعهد كباح بالتفاوض من أجل إحلال السلام في البلاد .<sup>(٤)</sup>

وقد اعترض سنكوح على نتائج الانتخابات ، وواصل تمرده ضد النظام الجديد . وهنا توسطت كل من الإيكواس ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والكومنولث بين النظام والجبهة الثورية من أجل توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار ، بهدف إتاحة الفرصة لإنجاح المفاوضات بين الطرفين . وفي ديسمبر ١٩٩٦ اجتمع الطرفان في كوت ديفوار ، ووقعا اتفاق أبيدجان لوقف إطلاق النار .<sup>(٥)</sup>

(١) Paul Richard , “ Rebellion in Liberia and Sierra Leone : A Crisis of Youth ? “, in Oliver Furley (ed.), *Conflict in Africa* (London & New York: Tauris Academic Studies, I.B. Tauris Publishers, 1995) P.141.

(٢) حول نشأة وتكوين وأهداف الجبهة الثورية المتحدة انظر :

Ibrahim Abdullah, “ Bush Path to Destruction: The origin and Character of the Revolutionary united Front (RUF/SL) “, *Africa Development* (Dakar: Council for the Development of Social Research in Africa, Vol.XXII, No.3-4, 1997) PP.68-73.

(٣) في مطلع عام ١٩٩٥ كانت الجبهة قد استولت على ثلاثة مصادر رئيسية للدخل هي : مناجم الماس في مقاطعة كوتونو ، ومنجم خام أكسيد التيتانيوم في جبانجاتوك ، ومنجم البوكسيت في موكانجي . انظر : أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في أفريقيا ، م س ذ ، ص ٢٥٨ .

(٤) د. رجاء إبراهيم سليم ، سيراليون والخروج من الأزمة (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، نشرة خاصة محكمة ، رقم ٥٧ ، ٢٠٠٠) ص ص ١٧-١٨ .

(٥) نص اتفاق أبيدجان على : إنهاء القتال ، وسحب القوات الأجنبية والمرتبقة ، ونزع سلاح المقاتلين ، وتسريحهم ، وإعادة دمجهم في القوات الحكومية والمجتمع . انظر : منظمة الوحدة الأفريقية ، مجلس الوزراء ، تقرير الأمين العام عن النزاع في سيراليون ، الدورة العادية ٦٥ ، طرابلس ، ٢٤-٢٨ فبراير ١٩٩٧ . ص ص ٣-٤ .



وفى مايو ١٩٩٧ وقع انقلاب عسكري بقيادة جوني بول كوروما ، الذى كان مسجوناً بتهمة التآمر ضد نظام كباح ، إلا أن جنوداً متمردين أطلقوا سراحه ونصبوه رئيساً (المجلس الثورى للقوات المسلحة) Armed Forces Revolutionary Council ، والذى كان يمثل تحالفاً بين بعض وحدات الجيش والجهة الثورية المتحدة . وقد تم تعيين سنكوح نائباً للرئيس ، فى الوقت الذى كان فيه سنكوح معتقلاً فى نيجيريا وقت وقوع الانقلاب ، بينما فر كباح ونظامه إلى غينيا .<sup>(١)</sup>

وقد برر قادة الانقلاب محاولتهم الإطاحة بكباح بمحاباة الرئيس لأبناء قبيلته وإثارته للنعرات القبلية فى البلاد ، وتقسيم البلاد بين الشمال والجنوب ، ومنح الامتيازات لصالح قوات الكاماجور Kamajors على حساب باقى وحدات الجيش الأخرى .<sup>(٢)</sup> وفى المقابل يرى البعض أن تلك المبررات واهية ، وأن الصراع فى سيراليون ما هو إلا ميكانيزم لجأ إليه قادة الأطراف المتصارعة لتقسيم ثروات البلاد فيما بينهم ، ومن ثم كان الشعب هو الطرف الخاسر فى التحليل النهائى .<sup>(٣)</sup>

#### ثانياً- تدخل الإيكواس فى الصراع :

ناشد كباح كل من الإيكواس ونيجيريا بالتدخل السريع لإعادة الديمقراطية إلى سيراليون . وقد توسطت الإيكواس من أجل إجراء مفاوضات بين ممثلى الحكومة المخلوعة وقادة الانقلاب من أجل إعادة كباح إلى منصبه ، إلا أن تلك الوساطة باءت بالفشل .<sup>(٤)</sup> وهنا تدخلت نيجيريا أولاً وبشكل منفرد فى الصراع ، ثم تدخلت الإيكواس بعد ذلك . وفى هذا الإطار يعرض الباحث لتدخل الإيكواس فى سيراليون ، ثم يعرض للتدخل النيجيرى فيها فى المبحث الثانى من هذا الفصل .

والجدير بالذكر ، إنه عندما وقع الانقلاب ضد كباح كانت هناك وحدات من قوات الإيكوموج تتمركز بالفعل فى سيراليون ، وذلك فى إطار عمليات فرض السلم فى ليبيريا . إلا أن الإيكواس لم تتدخل عسكرياً وبشكل رسمى ، إلا بعد المقاومة الشديدة التى واجهتها القوات النيجيرية ، حيث قررت الإيكواس أولاً فرض حصار شامل على سيراليون ، إلا أن تواطؤ بعض الدول مع المتمردين قد قلل من فاعلية ذلك الحصار ، ومن ثم رأت الإيكواس ضرورة التدخل العسكرى .

وخلال قمتها العشرون فى ٣٠ أغسطس ١٩٩٧ فى أبوجا ، قررت الإيكواس إرسال قوات الإيكوموج إلى سيراليون من أجل تنفيذ قرار الحصار واستعادة القانون والنظام فى البلاد . وقد نجحت قوات الإيكوموج بالفعل فى طرد بول كوروما وقواته من العاصمة فى ١٢ فبراير ١٩٩٨ ، ثم استكملت

(١) د. رجاء إبراهيم سليم ، سيراليون والخروج من الأزمة ، م س ذ ، ص ١٩ .

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٣) Gerry Cleaver & Roy May ,op.cit, P.38.

(٤) د. رجاء إبراهيم سليم ، سيراليون والخروج من الأزمة ، م س ذ ، ص ص ٢٠-٢١ .



سيطرتها على معظم أنحاء البلاد . وفى ١٠ مارس عاد كباح إلى سيراليون لتولى مهام منصبه كرئيس للبلاد ، وذلك بصحبة كل من رؤساء نيجيريا ، وغينيا ، ومالى ، والنيجر ، ونائب رئيس جامبيا .<sup>(١)</sup>

ثالثاً - تقييم عملية التدخل :

أكد الباحثون أن تدخل الإيكواس فى سيراليون كان قانونياً ، لأنه تم بناء على طلب كباه ، وهو الرئيس الشرعى المنتخب ، والذي يحظى بتأييد غالبية الشعب ، والذي كان لا يزال يسيطر فعلياً على معظم مناطق الدولة عندما طالب بتدخل الإيكواس . كما أن التدخل تم استناداً إلى م ٥٨ من معاهدة الإيكواس المعدلة لعام ١٩٩٣ ، والتي تجيز اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الصراعات الداخلية أو الدولية التى تهدد السلم والأمن الإقليمى فى غرب أفريقيا ، بما فى ذلك التدخل العسكرى . كما أن هذا التدخل قد حظى بتأييد الأمم المتحدة ، حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١١٣٢ فى ٨ أكتوبر ١٩٩٧ ، والذي أيد فيه جهود الإيكواس فى سيراليون وفرض حظر على السلاح والبتروول فى البلاد ومنع قادة الانقلاب من السفر للخارج .<sup>(٢)</sup> وقد حظى تدخل الإيكواس أيضاً بتأييد منظمة الوحدة الأفريقية ، بما فى ذلك استخدام القوة لإعادة الرئيس المخلوع إلى موقعه .<sup>(٣)</sup>

ويرى البعض أن التدخل الإقليمى فى سيراليون قد حدث لنتيجة لضعف احتمالات تدخل الأمم المتحدة أو أى من الدول الكبرى فى ذلك الصراع ، وبالفعل لم تتدخل الأمم المتحدة إلا فى مارس ٢٠٠١ ، عندما بدأ نشر قواتها لحفظ السلم فى المناطق التى يسيطر عليها المتمردون . كما اكتفت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الصراع ، ودعوة أطراف الصراع للتوصل إلى تسوية سلمية . واكتفت بريطانيا أيضاً بإرسال قوات لإجلاء رعاياها من البلاد .<sup>(٤)</sup>

وقد تولت نيجيريا قيادة قوات الإيكوموج فى سيراليون ، كما أنها مارست دوراً مسيطراً فى إطارها ، غير أن ذلك لم يمنع الانقسام داخل الإيكواس حول أسلوب التدخل فى سيراليون وحول الموقف من أطراف الصراع ، فبينما كانت معظم دول الإيكواس تقف إلى نظام كباح ، فإن بعض دولها كانت تؤيد المتمردين وتمدهم بالأسلحة أو تسهم فى تهريبها إليهم عبر أراضيها مثل : ليبيريا ، وبوركينا فاسو ، وجامبيا .

أما عن دور الإيكواس فى نزع السلاح وتسريح القوات المتحاربة ، فقد تشكلت لجنة برئاسة رئيس مالى للإشراف على نزع سلاح المحاربين وتسريحهم ، وإعادة إدماجهم فى الحياة العسكرية والمدنية .<sup>(٥)</sup> غير أنه كانت هناك الكثير من العقبات التى قللت من فاعليته دور الإيكواس فى هذا

(١) Jeremy Levitt, op.cit., P.23.

(٢) Ibid., PP.23-25.

(٣) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ٣٧ .

(٤) Africa Today Magazine , "Sierra Leone Nigeria's Vietnam", Vol.5, No.4, April 1999, P.14.

(٥) د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، م س ذ ، ص ٧٧ .

الصدد ، حيث أكد الجنود أن قاداتهم قد خدعوه وأنهم بدأوا ينسقون مواقفهم مع قوات الإيكوموج والأمم المتحدة من أجل العودة إلى مناصبهم العليا في حكومة سيراليون التي حصلوا عليها من خلال اتفاق تقسيم السلطة ، تاركين إياهم يواجهون مصيرهم غير المعلوم . كما طالب بعض الجنود بتعويضات مالية من أجل الموافقة على نزع سلاحهم ، في حين طالب الجنود المتورطون في الأعمال الوحشية بإصدار عفو عام عنهم بالنسبة للأعمال التي ارتكبت بعد توقيع اتفاق لومي في يوليو ١٩٩٧ ، وطالبوا أيضاً بالحصول على ضمانات إضافية تضمن لهم أن بعثة الأمم المتحدة لن تغير موقفها منهم ، لتقوم بالقبض عليهم بمجرد تسليمهم لأسلحتهم <sup>(١)</sup> ، ومن ثم كانت عملية نزع السلاح وتسريح الجنود مهمة شاقة بالنسبة لقوات الإيكوموج ، بل وبالنسبة لقوات الأمم المتحدة التي أساءت التقدير - في البداية - عندما اعتقدت أن بإمكانها نزع سلاح المتمردين بدون قتال ، وهو ما جعل المتمردين يتخذون نحو ٥٠٠ جندياً من قوات الأمم المتحدة كرهائن . غير أنه مع تقدم عملية التسوية السلمية تمكنت الأمم المتحدة من إنهاء عملية نزع السلاح بنجاح في يناير ٢٠٠٢ . وهي الآن بصدد إنهاء عمليات التسريح وإعادة الإدماج <sup>(٢)</sup> .

والجدير بالذكر ، إن أداء قوات الإيكوموج لم يسلم من النقد ، حيث أكدت التقارير أن سلوك الإيكوموج كان دمويًا ، وأنها انتهكت كثيراً من حقوق الإنسان ، وخاصة بالنسبة للمدنيين <sup>(٣)</sup> . كما أنها لم تكن قادرة على مواجهة الكارثة الإنسانية في سيراليون ، نتيجة لضعف قدراتها على مواجهة كارثة إنسانية بهذا الحجم الذي كان موجوداً وقت التدخل ، حيث كان عدد النازحين آنذاك يقدر بـ ٨٠٠ ألف شخص <sup>(٤)</sup> . وفي هذا الإطار كان الدور الأهم لبعثة الأمم المتحدة ، التي شكلت لجنة لتقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان ، وتقوم حالياً بإنهاء الترتيبات المتعلقة بإنشاء محكمة لجرائم الحرب في سيراليون ، وإعادة زهاء ١٦٥ ألف من اللاجئين في دول الجوار <sup>(٥)</sup> .

وقد انتقد البعض أيضاً أداء الإيكوموج في مواجهة عمليات نهب الموارد في سيراليون ، بل إن التقارير قد أشارت إلى تورط الإيكوموج في عمليات استغلال وتهريب الماس ، الأمر الذي أدى إلى تصاعد القتال ضد الإيكوموج التي وصفها معارضوها بأنها تخدم مصالحها الخاصة وليس مصالح سيراليون <sup>(٦)</sup> . وحتى الآن لا تزال سيراليون تعاني اقتصادياً جراء عمليات النهب التي قامت بها قوات

(١) Bunmi A. Ohohe, op.cit., P.38.

(٢) الأمم المتحدة ، التقرير الثالث للأمين العام عملاً بالقرار ١٣٤٣/٢٠٠١ بشأن ليبيريا ، ١ مايو ٢٠٠٢ ، ص ٤ .

(٣) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في أفريقيا ، م س ذ ، ص ٢٩٩ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٦٦ .

(٥) الأمم المتحدة ، التقرير الرابع عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ، ١٩ يونيو ٢٠٠٢ ، ص ١١-٩ .

(٦) انظر : د. محمد عاشور مهدى ، تقرير بعنوان " الماس يشحذ صراعات أفريقيا " ، على الموقع الآتي :

[www.arabgate.info/politics/africa/index/diamondconflict.html](http://www.arabgate.info/politics/africa/index/diamondconflict.html)



الجبهة الثورية المتحدة ، حتى أنها جاءت فى الترتيب الأخير بين ١٦٢ شملها تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٠<sup>(١)</sup>، وهو ما يكشف عن عمق عمليات نهب ثروات البلاد ، ومدى التدهور الاقتصادى الذى حاق بها ، بسبب الصراع الدائر فيها .<sup>(٢)</sup>

وفيما يختص بالعلاقة بين قوات الإيكوموج وبعثة الأمم المتحدة فى سيراليون ، فإنه مع وصول بعثة الأمم المتحدة ، أصبح هناك نوعاً من التنافس بين دور الإيكواس ودور الأمم المتحدة . إذ كانت نيجيريا ترغب فى قيادة قوات الأمم المتحدة بنفسها لأنها تعرف طبيعة المنطقة وتضاريسها جيداً ، غير أن الأمين العام للأمم المتحدة رفض ذلك . ولذا كان العديد من قادة دول الإيكواس وخاصة نيجيريا غير مرحبين بوضع الإيكوموج تحت قيادة ضابط هندى فى إطار قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة . وقد ذهب البعض إلى أن قادة دول غرب أفريقيا ، وخاصة نيجيريا ، قد حاولوا بسط سيطرتهم على الأوضاع فى سيراليون بعد التعثر الذى واجهته قوات الأمم المتحدة ، وذلك من أجل إظهار قوات الإيكوموج وكأنها المنقذ لسيراليون ، بالإضافة إلى تأكيد وضع دول الإيكوموج وعلى رأسها نيجيريا فى حفظ السلم والأمن فى إقليم غرب أفريقيا .<sup>(٣)</sup>

وبالنسبة لدور الإيكواس فى تحقيق الاستقرار السياسى فى سيراليون بعد إعادة كباح إلى السلطة ، فقد عقدت المنظمة قمة عاجلة فى أبيدجان فى ديسمبر ١٩٩٨ ، وذلك لبحث مسألة تجدد القتال ضد نظام كباح ، حيث قررت القمة زيادة قوام قوات الإيكوموج فى سيراليون ، وهو ما أدى إلى نجاحها فى فرض سيطرتها على العاصمة . وفى ١٧ يوليو ١٩٩٩ ، وقع كباح اتفاقاً للسلام مع سنكوح عرف باسم اتفاق لومى ، الذى اعتبره البعض مقدمة لتسوية الصراع فى البلاد .<sup>(٤)</sup> وفى أكتوبر ١٩٩٩ عاد سنكوح إلى سيراليون ، وعين نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للثروة المعدنية ، غير أن تطبيق اتفاق لومى اعترضته الكثير من المشكلات ، كما أصيبت عملية تقاسم السلطة بين كباح وسنكوح بتصدعات عديدة ، ووقعت صدامات مسلحة بين الجانبين . وهنا قررت الإيكواس استخدام جميع الوسائل المتاحة ، بما فى ذلك الخيار العسكرى لمنع الجبهة من الاستيلاء على السلطة بالقوة .<sup>(٥)</sup> وقد استمر الوضع هكذا حتى نجحت الإيكواس فى إقناع الحكومة والجبهة الثورية بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار فى

(١) د. محمد جمال مظلوم ، م س ذ ، ص ١٦ .

(٢) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ٤٤٠ .

(٣) "Gibril Koroma," Sierra Leone : ECOWAS Versus UN , [www.expotimes.net /issue/000607/ commentary.htm](http://www.expotimes.net /issue/000607/ commentary.htm). PP1-2.

(٤) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ص ٢٥٩-٢٦٠ .

(٥) حول المشكلات التى حالت دون تطبيق اتفاق لومى انظر : د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، م س ذ ، ص ص ٧٧-٧٨ .



أبوجا في نوفمبر ٢٠٠٠<sup>(١)</sup> وقد أعقب ذلك رفع حالة الطوارئ ، وإجراء الانتخابات الرئاسية في مايو ٢٠٠٢ تحت رقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والإيكواس ، لتسفر عن احتفاظ كباح بالرئاسة<sup>(٢)</sup> . ومع استقرار الحالة الأمنية في البلاد بدأت عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة وإعادة دمج المقاتلين السابقين وإجراء المصالحة الوطنية ، وفي غضون ذلك أخذت قوات الإيكواس وقوات الأمم المتحدة في الانسحاب بشكل متدرج من سيراليون<sup>(٣)</sup> .

### المطلب الثالث

#### تدخل الإيكواس في غينيا بيساو

شهدت غينيا بيساو صراعاً داخلياً مسلحاً في يونيو ١٩٩٨ ، وهو الصراع الذي سرعان ما اتسع نطاقه ، بشكل فاق قدرة النظام الحاكم على مواجهته . ورغم تدخل السنغال وغينيا إلى جانب حكومة بيساو ، إلا أنهما لم يتمكنوا من فرض السلم وتحقيق الأمن والاستقرار بشكل كامل في البلاد ، مما أدى إلى مطالبة الحكومة بتدخل الإيكواس في الصراع . وفيما يلي يتم تناول عملية تدخل الإيكواس في غينيا بيساو :

#### أولاً - أسباب الصراع ومقدمات التدخل :

اندلع الصراع في غينيا بيساو في ٦ يونيو ١٩٩٨ عقب قيام الرئيس جواو برناردو فييرا Vieira بعزل رئيس الأركان الجنرال انسوماني مانيه Ansumane Mané وعدد من كبار الضباط ، وتعيين الكولونيل انطونيو الفونسو خلفاً لمانيه<sup>(٤)</sup> . وقد اتهم الرئيس فييرا رئيس الأركان المخلوع بالفساد والتورط في تهريب الأسلحة إلى متمردي حركة كازامانس للقوى الديمقراطية في السنغال

(١) سامية بيبرس ، " سيراليون وأهمية تعزيز دور جديد للأمم المتحدة " ، السياسة الدولية ، ع ١٤٣ ، يناير ٢٠٠١ ، ص ١٥٨ .

(٢) الأمم المتحدة ، التقرير الرابع عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ، م س ذ ، ص ١ .

(٣) حول الجدول الزمني لانسحاب قوات الإيكواس والأمم المتحدة انظر : الأمم المتحدة ، التقرير التاسع عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ، ٥ سبتمبر ٢٠٠٣ ، ص ١-٨ .

(٤) لم يكن الرئيس فييرا يحظى بشعبية يعتد بها داخل الجيش ، نظراً لانخفاض الرواتب ، واعتزامه تخفيض قوام الجيش بمقدار ٥٠ % مقارنة بقوته عام ١٩٩٦ ، وهو ما أدى إلى انخفاض الروح المعنوية بوجه عام داخل الجيش . انظر : Jeremy Levitt, op.cit., P.27.

Casamance Movement of Democratic Forces ، إلا أن مانيه رفض قرار الإقالة ، وقام بمحاولة انقلابية ضد النظام الحاكم <sup>(١)</sup>.

وقد استغل رئيس الأركان حالة التذمر والسخط المنتشرة بين المواطنين وداخل صفوف الجيش أيضاً بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية ، خاصة بعد عملية التحول الاقتصادي التي بدأت منذ بداية التسعينيات ، وذلك عندما تحولت غينيا بيساو عن الاشتراكية للأخذ بمبادئ السوق الحر ، مما أدى إلى نوع من عدم الاستقرار الاقتصادي ، خاصة مع اتساع الفوارق الطبقيّة ، وتزايد الأعباء الاجتماعيّة على كاهل الشعب نتيجة لتلك التحولات ، وانخفاض متوسط الدخل السنوي للفرد (١٠٠ دولار سنوياً) ، وارتفاع الأسعار ، وتزايد معدلات التضخم . هذا بالإضافة إلى تزايد الشعور بعودة تبعية البلاد للغرب مرة أخرى ، بسبب قرار الحكومة عام ١٩٩٧ بالتحول من العملة الوطنية (البيسو) إلى الفرنك (عملة الدول الناطقة بالفرنسية) والانضمام إلى منطقة الفرنك الفرنسي <sup>(٢)</sup>.

وقد انشقت القوات المسلحة إلى فريقين أحدهما موالى للنظام الحاكم ، والآخر موالى لرئيس الأركان المعزول . وظل الصراع محتدماً بين هذين الفريقين اللذين تقاسما السيطرة على العاصمة بيساو . وقد استولى مانيه على عدد من المواقع العسكرية والاستراتيجية المهمة في العاصمة ومنها المطار الوطني والثكنات العسكرية في منطقة برا Bra ، وشكل مجلساً عسكرياً عرف باسم " المجلس العسكري لدعم الديمقراطية والسلام والأمن " ، كما طالب الرئيس فييرا بالاستقالة وأعلن نفسه رئيساً مؤقتاً للبلاد ، إلى حين إجراء الانتخابات الحرة ، التي حدد مانيه موعدها في يوليو ١٩٩٨ <sup>(٣)</sup>.  
ثانياً- تدخل الإيكواس في الصراع :

جاء تدخل الإيكواس في الصراع الداخلي في غينيا بيساو تالياً لتدخل السنغال وغينيا في ذلك الصراع ، حيث طالب الرئيس فييرا بتدخل قوات الإيكوموج التابعة للإيكواس في غينيا بيساو ، من أجل فرض السلم وتحقيق الأمن والاستقرار بشكل كامل في البلاد .

وقد ناقشت دول الإيكواس مطلب فييرا أثناء المؤتمر الثامن عشر لوزراء خارجية المنظمة في أبيدجان ، والذي عقد خلال المدة من ٣٠ يونيو إلى ٣ يوليو ١٩٩٨ . وتم الاتفاق خلال المؤتمر على وضع خطة مبدئية للتدخل من أجل استعادة القانون والنظام في غينيا بيساو . وعقب ذلك أجريت العديد

(١) اتهم الجنرال مانيه الرئيس فييرا نفسه بالتورط في تهريب السلاح إلى متمردي كازامانس ، خاصة بعد أن أكد رئيس لجنة التحقيق التي شكلها البرلمان للتحقيق في تلك القضية براءة مانيه ، وإدانة وزير الدفاع في غينيا بيساو . ولمزيد من التفاصيل ، انظر: د. عبد الملك عودة ، أفريقيا في ختام القرن العشرين ، م س ذ ، ص ص ٩٢-٩٣ .  
(٢) بدر حسن شافعي ، " الانقلاب العسكري في غينيا بيساو " ، السياسة الدولية ، ع ١٣٤ ، أكتوبر ١٩٩٨ ، ص ص ٢٢٤-٢٢٥ .



من المباحثات بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للصراع ، وذلك تحت رعاية الإيكواس ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية CPLP – Community of Portuguese Speaking Countries<sup>(١)</sup>. وبالفعل ، نجحت الإيكواس خلال القمة الثانية عشرة للمنظمة في إقناع طرفي الصراع بتوقيع اتفاق للسلام فيما بينهما ، عرف باسم اتفاق أبوجا في نوفمبر ١٩٩٨. ومن أهم نصوص هذا الاتفاق : وقف إطلاق النار ، ونشر قوات لمراقبة تحركات المتمردين في مناطق الحدود بين السنغال وغينيا بيساو ، وتقديم المساعدات الإنسانية إلى ضحايا الصراع ، وتشجيع اللاجئين على العودة ، وسحب القوات السنغالية والغينية من غينيا بيساو ، على أن تحل محلها قوات الإيكوموج من أجل الفصل بين المتحاربين والإشراف على تشكيل حكومة انتقالية لتسيير شئون البلاد ، إلى أن يتم إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في نهاية عام ١٩٩٩ تحت إشراف مراقبين دوليين<sup>(٢)</sup>.

وخلال المدة من ديسمبر ١٩٩٨ إلى مارس ١٩٩٩ تم نشر قوات الإيكوموج في غينيا بيساو . وكان قوامها نحو ٨٠٠ جندي ، وذلك بمشاركة كل من : بنين ، وجامبيا ، ومالي ، والنيجر ، وتوجو . وقد تولت الإيكوموج مهام الفصل بين الأطراف المتحاربة ، وتيسير عمل المنظمات الإنسانية أثناء تقديم إمدادات الإغاثة إلى مواطني غينيا بيساو ، وتأمين مناطق الحدود بين غينيا بيساو والسنغال<sup>(٣)</sup>.  
ثالثاً - تقييم عملية التدخل :

يعتبر تدخل الإيكواس في غينيا بيساو أمراً مشروعاً من الناحية القانونية ، وذلك استناداً إلى ثلاثة أسباب هي : أولاً، إن التدخل قد حدث بناء على طلب الرئيس الشرعي المنتخب في البلاد . وثانياً ، إنه يتسق مع م ٥٨ من معاهدة الإيكواس المعدلة ، ومع بروتوكول آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات وحفظ السلم والأمن Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and Security ، والتي أنشأتها الإيكواس عام ١٩٩٨ ، حيث كان التدخل في غينيا بيساو يستهدف مواجهة الكارثة الإنسانية التي كانت على وشك الحدوث في البلاد ، وتثبيت دعائم نظام فييرا المنتخب ديمقراطياً والحيلولة دون الإطاحة به عن طريق الانقلاب العسكري الذي قاده مانيه على غير رغبة غالبية الشعب ، واحتواء آثار الصراع ومنع امتدادها إلى خارج البلاد ، بما يهدد السلم والأمن في إقليم غرب أفريقيا . وثالثاً ، إن التدخل قد حظى بتأييد الأمم المتحدة ، بموجب القرار

(١) ومن أهم هذه المباحثات تلك التي أجريت في برايا Praia في الرأس الأخضر في ٢٦ أغسطس ١٩٩٨ ، ومباحثات أبوجا في أول نوفمبر ١٩٩٨ ، ومباحثات لومي في ١٥ ديسمبر . انظر : Jeremy Levitt, op.cit., P.27.

(٢) ورغم انتهاك هذا الاتفاق مرات عديدة من جانب طرفي الصراع ، إلا أنه ظل يمثل أساساً لتسوية الصراع في غينيا بيساو ، خاصة وأنه قد تم بموجبه تشكيل الحكومة الانتقالية ، وإجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٩ ، لتسفر عن فوز كيمبا يالا برئاسة البلاد ، بعد جولة ثانية من الانتخابات في ١٦ يناير ٢٠٠٠. انظر : أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في أفريقيا ، م س ذ ، ص ٢٦١ .

(٣) Jeremy Levitt, op.cit., P.28.



١٢١٦ الذى أصدره مجلس الأمن الدولى فى ٢٦ ديسمبر ١٩٩٨ (أى قبل انتشار قوات الإيكوموج فى غينيا بيساو) ، والذى يرحب بدور قوات الإيكوموج فى تطبيق اتفاق أبوجا فى غينيا بيساو ، والذى يصادق أيضاً على التفويض الممنوح لتلك القوات - بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة - من أجل تطبيق الاتفاق (١).

ويلاحظ أن التدخل فى غينيا بيساو لم يلق فقط قبول الرئيس فييرا ، وإنما حظى أيضاً بقبول المتمردين - رغم عدم ضرورة ذلك من الناحية القانونية - أى أنه حظى بقبول كافة أطراف الصراع ، وهو أمر غير مسبوق بالنسبة لتدخل الإيكواس فى الصراعات الداخلية السابقة (حالتى ليبيريا وسيراليون) ، حيث رفض تايلور تدخل الإيكواس فى ليبيريا ، كما قاوم المتمردين - بالطبع - تدخل الإيكواس فى سيراليون من أجل إعادة الرئيس كباح إلى منصبه .

وبالنسبة لدور التدخل فى تسوية الصراع وتحقيق الاستقرار السياسى ، يمكن القول بأن الإيكواس قد لعبت دوراً واضحاً فى تسوية الصراع فى غينيا بيساو ، سواء فيما يتعلق برعاية مفاوضات التسوية السلمية ، أو فى الفصل بين المتحاربين وتأمين مناطق الحدود بين السنغال وغينيا بيساو ، والإشراف على تشكيل الحكومة الانتقالية ثم إجراء الانتخابات الرئاسية . إلا أن مظاهر عدم الاستقرار السياسى لا تزال قائمة فى غينيا بيساو ، حيث اندلعت فى مطلع عام ٢٠٠١ مواجهات جديدة فى العاصمة بين القوات الحكومية والمتمردين الموالين للجنرال مانيه عقب تنصيب الأخير لنفسه قائداً للقوات المسلحة ، بعد أن أقصى رئيس هيئة الأركان ، غير أن الحكومة رفضت هذا التنصيب ، واعتبرته مخالفاً للدستور . وفى نهاية ديسمبر ٢٠٠١ تعرض النظام لمحاولة انقلابية فاشلة ، قادها المقدم ألامى آلان كامارا ، عضو المجلس العسكرى السابق . وقد أكدت التحقيقات تورط رئيس الوزراء ، فاوستينو إمبالى فى هذه المحاولة (٢). وفى بداية سبتمبر ٢٠٠٣ أطيح بالرئيس فييرا عن طريق انقلاب عسكرى ، ثم تولى هنريك روسا رئاسة البلاد خلال فترة انتقالية مدتها عام .

أما عن أداء الإيكواس على الجانب الإنسانى ، فإن قدرات المنظمة لم تكن لتكفى لمواجهة المعاناة الإنسانية فى غينيا بيساو ، نتيجة لتزايد أعداد الضحايا من القتلى والجرحى . كما أنها لم يكن بوسعها التعامل الفعال مع أزمة اللاجئين ، مع تدفق زهاء ٣٠٠ لاجئ إلى كل من السنغال وغينيا . وقد ازداد

(١) Jeremy Levitt, op.cit., PP.29-30.

(٢) تولى رئيس الوزراء منصبه قبل تسعة أشهر فقط من هذه المحاولة ، التى عزل على أثرها . وهو ما مهد الطريق أمام ثالث تغيير للحكومة فى غينيا بيساو منذ وصول يالا إلى السلطة فى يناير ٢٠٠٠. انظر : د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ٢٥٩.

الموقف سوءاً عندما أغلقت السنغال حدودها أمام القادمين من بيساو ، وهو ما أعاق عمل منظمات ووكالات الإغاثة الإنسانية العاملة في المنطقة .<sup>(١)</sup>

### المطلب الرابع

#### تدخل الإيكواس في كوت ديفوار

تعيش كوت ديفوار حالة من عدم الاستقرار السياسي منذ وفاة رئيسها الأسبق هوفيه Houphouet Boigny في فبراير ١٩٩٤ ، حيث تعاقب على السلطة بعده كل من كونان بيديه ، وروبرت جى ، ولوران جياجو ، إلا أن سياسات هؤلاء القادة - بوجه عام - لم تفلح في الخروج بالبلاد من دائرة عدم الاستقرار والصراع ، وهو الأمر الذى اضطر الرئيس جياجو إلى مطالبة الإيكواس بالتدخل لمواجهة الصراع المسلح الذى اندلع في البلاد منذ سبتمبر ٢٠٠٢ . وفيما يلي عرض لعملية تدخل الإيكواس في كوت ديفوار .

#### أولاً - أسباب الصراع ومقدمات التدخل :

عقب وفاة الرئيس بوانيه نصب رئيس البرلمان - آنذاك - كونان بيديه نفسه رئيساً مؤقتاً للبلاد حسب نص الدستور ، مما أدى إلى نشوب نزاع بينه وبين والحسن واتاراً رئيس الوزراء الذى أدعى أحقيته في رئاسة البلاد . ورغم أن المحكمة الدستورية حسمت الأمر لصالح بيديه ، إلا أن سياساته تسببت في اندلاع المواجهات بينه وبين الشعب ، مما أدى إلى الإطاحة به في ديسمبر ١٩٩٩ من خلال أول انقلاب عسكري تشهده البلاد بعد استقلالها، وذلك بقيادة الجنرال روبرت جى Robert Guei .<sup>(٢)</sup> وقد سعى جى لكسب التأييد الشعبى والدولى على السواء من خلال تأكيد تمسكه بالتعددية الحزبية وإعادة الحكم المدنى إلى البلاد ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين ، وإشراك ممثلى الأحزاب السياسية الرئيسية في الحكومة الانتقالية والمجلس الاستشارى اللذين تم تشكيلهما لإدارة البلاد قبل إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية . وأثناء الإعداد للانتخابات سعى جى إلى إبعاد منافسيه البارزين عن خوض الانتخابات الرئاسية ، مما أدى إلى توتر الأوضاع في البلاد على المستوى الشعبى وداخل

(١) جوزيف رامز أمين ، " مخاطر وانعكاسات الحرب الأهلية في غينيا بيساو " ، في إبراهيم نصر الدين (محرر) ، الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ط١ ، ١٩٩٩) ص ٥٨١ .

(٢) خالد حنفى ، " ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار إلى فوضى التعددية : قراءة في أزمة التحول الديمقراطي " ، آفاق أفريقية ، المجلد ١ ، ع ٤ ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٨٧-٨٨ .



القوات المسلحة أيضاً<sup>(١)</sup>. وقد أجريت الانتخابات في أكتوبر ٢٠٠٠، وسط أزمة سياسية حادة انتهت بتولى زعيم الجبهة الشعبية الإيفوارية، لوران جبابو، رئاسة البلاد<sup>(٢)</sup>.

وفي ظل حكم جبابو ازداد التوتر في البلاد، خاصة بعد أن أخذ الصراع السياسي أبعاداً أخرى دينية وطائفية أخرى. وقد تزامنت هذه التوترات السياسية مع تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية وانقسام المؤسسة العسكرية حول تأييد جبابو، وهو ما دفع بعض قيادات الجيش للانقلاب عليه في يناير ٢٠٠١، إلا أن المحاولة الانقلابية باءت بالفشل بعد تصدى القوات الحكومية لها<sup>(٣)</sup>.

وفي أعقاب هذا الانقلاب بدأ جبابو جهوداً للمصالحة الوطنية في أكتوبر ٢٠٠١، وذلك لمعالجة القضايا الخلافية التي تهدد استقرار البلاد، والتي من أهمها مسألة الجنسية وشرعية الحكومة وأوضاع القوات المسلحة وملكية الأرض. وقد توجت هذه الجهود بعقد منتدى للمصالحة الوطنية في يناير ٢٠٠٢، ضم كل من جبابو وواتارا وبيديه والجنرال جى. كما تم الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة. وتم أيضاً حسم الخلاف حول جنسية واتارا، وذلك عندما صدر حكم قضائي يقر بتمتعه بجنسية كوت ديفوار. وفي أغسطس ٢٠٠٢ تشكلت حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأحزاب السياسية الرئيسية.

ورغم التطورات الإيجابية السالفة إلا أن البلاد شهدت حركة تمرد جديدة في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٢. وقد بدأ التمرد بهجمات متزامنة قام بها نحو ٨٠٠ جندياً، ضد المنشآت العسكرية في أبيدجان، وثاني أكبر مدن البلاد بواكيه، وكورهوجو الواقعة في الشمال. وقد فسر البعض هذا التمرد على أنه يمثل احتجاجاً على عملية تسريح هؤلاء الجنود التي كان من المقرر تنفيذها في بداية ٢٠٠٣، حيث إن معظمهم قد تم تجنيده في عهد الجنرال جى، بينما أكد البعض الآخر أن هذه الهجمات كانت مقدمة لمحاولة انقلابية تدعمها عناصر أجنبية، وهو ما أسفر عن حملات عنف واسعة النطاق ضد الأجانب.

(١) اشترط الدستور الجديد للبلاد أن يكون مرشح الرئاسة متمتعاً بجنسية كوت ديفوار ومن أب وأم يتمتعان بذات الجنسية، وهو ما كان يعنى استبعاد الحسن واتارا نظراً لأن أمه تتمتع بجنسية بوركينا فاسو. انظر، خالد حنفى، "ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار..."، م س ذ، ص ص ٨٩-٩٠.

(٢) حدثت هذه الأزمة نتيجة لتضارب الأنباء حول نتيجة الانتخابات الرئاسية، حيث أعلنت اللجنة الوطنية المشرفة على الانتخابات فوز جى بالرئاسة، ثم عادت وأعلنت فوز جبابو، وهو ما أثار أزمة سياسية حادة، نظراً لتمسك كل من جى وجبابو بأحقية في الرئاسة. انظر: خالد حنفى، "محنة الديمقراطية في ساحل العاج"، السياسة الدولية، ع ١٥١، يناير ٢٠٠٣، ص ١٤٨.

(٣) ازدادت حدة التوترات السياسية مع رفض واتارا مرشح المعارضة الشمالية المسلم ورئيس حزب تجمع الجمهوريين الاعتراف بجبابو، حيث طالب واتارا بإعادة الانتخابات التي أجريت - في تقديره - على أسس غير ديموقراطية. وقد ازداد تأزم الموقف نتيجة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، دون أن يمثل فيها حزب تجمع الجمهوريين، بالإضافة إلى استبعاد واتارا من الانتخابات البرلمانية بحكم صادر عن المحكمة العليا، مما دعاه إلى تحريض أنصاره على إسقاط جبابو بالقوة. انظر: المرجع السابق، ص ص ١٤٨-١٤٩.



، بما فى ذلك العمالة المهاجرة من دول الجوار واللاجئين من ليبيريا وسيراليون . و رغم استعادة الحكومة لسيطرتها على العاصمة ، فقد استمرت سيطرة المتمردين على بعض المدن فى شمال وغرب البلاد ، حتى أنه بحلول سبتمبر ٢٠٠٢ كان المتمردون قد سيطروا على النصف الشمالى للبلاد . وقد انتظم المتمردون فى إطار حركة سياسية تسمى " الحركة الوطنية لكوت ديفوار " . وحدد المتحدث باسمها ، غيوم سورو ، المطالب الرئيسية للحركة فى الآتى : استقالة جبابو ، وتعديل الدستور ، و إجراء انتخابات وطنية شاملة يشارك فيها الجميع بدون تمييز ، ووضع نهاية لسيطرة الجنوبيين على شئون البلاد . وتكونت بعد ذلك جماعتين مسلحتين جديدتين هما : الحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير ، وحركة العدالة والسلام . وقد استولت الحركتان على مدينتى دانان ومان فى نوفمبر ٢٠٠٢ . وأعلنت الحركتان أن هدفهما الرئيسى هو استقالة الرئيس جبابو والانتقام لمقتل الجنرال جى ، الذى قتل خلال أحداث العنف التى جرت فى أبيدجان .

وقد سعت الإيكواس لتسوية الصراع فى كوت ديفوار ، حيث عقدت اجتماع قمة طارئ فى أكرا فى ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٢ ، تم خلاله الاتفاق على تشكيل فريق اتصال بهدف تشجيع الحوار بين أطراف الصراع . وقد نجحت جهود هذا الفريق فى إقناع الحكومة والحركة الوطنية لكوت ديفوار بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بينهما فى ١٧ أكتوبر ٢٠٠٢ . كما نجحت الإيكواس فى إقناع ممثلى الطرفين بالاجتماع فى لومى فى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٢ وتوقيع اتفاق للسلام ، تعهدت بموجبه الحكومة والحركة بالالتزام بوقف إطلاق النار المبرم بينهما ، والحفاظ على السلامة الإقليمية للبلاد ، واحترام مؤسسات الدولة ، وضمان حقوق الإنسان ، كما تعهدت الحكومة بإصدار قانون يضمن إطلاق سراح السجناء من العسكريين والسماح بعودة الجنود من المنفى وتعديل الدستور وعقد انتخابات جديدة ، غير أن المحادثات قد توقفت بسبب إصرار المتمردين على استقالة جبابو ، وفى المقابل أصرت الحكومة على نزع سلاح المتمردين <sup>(١)</sup> . ومن جهة أخرى توسط الرئيس التوجولى إيادىما من أجل إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة والجماعتين المتمردين الآخرين ، وذلك فى يناير ٢٠٠٣ .

وقد أخذت جهود التسوية دفعة قوية عندما نجحت فرنسا فى عقد مؤتمر مائدة مستديرة يضم أطراف الصراع والقوى السياسية الرئيسية فى كوت ديفوار ، مما أسفر عن توقيع اتفاق " ليناس - ماركوسى " فى ٢٣ يناير ٢٠٠٣ . وقد عقدت الدول المعنية بالصراع اجتماعاً فى ٢٤ و ٢٥ يناير تم خلاله تعيين سيدو ديارا رئيساً للوزراء وتوزيع الحقائق الوزارية فيما بين الأحزاب وأطراف الصراع ، تم بموجبه تخصيص وزارتى الدفاع الداخلية لحركات التمرد <sup>(٢)</sup> .

(١) الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن الحالة فى كوت ديفوار ، ٢٦ مارس ٢٠٠٣ . ص ٦-٢ .

(٢) ومن أهم نصوص اتفاق ليناس - ماركوسى : تكوين حكومة للمصالحة الوطنية يرأسها رئيس وزراء ذو سلطات واسعة ، يعينه رئيس الدولة بالتشاور مع الأحزاب السياسية الأخرى ، على أن تستمر ولاية رئيس الوزراء ورئيس =

وقد واجه تنفيذ الاتفاق عدداً من الصعوبات التي يأتى فى مقدمتها الاعتراض على تخصيص حقيبتى الدفاع والداخلية للمتمردين ، وهو ما جعل الشعب يرفض الاتفاق ويتظاهر ضده ، معتبراً إياه مفروضاً من فرنسا على جباببو . وفى هذا السياق وقعت الكثير من أحداث العنف ضد المصالح والمنشآت الفرنسية فى كوت ديفوار ، كما اعترض عدد من الوزراء وقادة الأحزاب ، بما فى ذلك الأحزاب التى وقعت على الاتفاق ، ورئيس الأركان وكبار قادة الجيش على منح المتمردين حقيبتى الدفاع والداخلية . ومن جانبه أكد جباببو أن الاتفاق هو مجرد اقتراحات أو " دواء " يجب تجربته قبل الحكم عليه . كما اتضح تردد جباببو فى منح السلطات اللازمة لرئيس الوزراء وفقاً لاتفاق السلام ، خاصة عندما أصر الرئيس على أن تكون له الكلمة النهائية فى تشكيل الحكومة الجديدة ، كما أنه لم يحدد موقفه النهائى من منح حقيبتى الدفاع والداخلية للمتمردين ونزع سلاح الجماعات الوطنية . وعلى الرغم من ذلك يظل هذا الاتفاق هو الأساس الذى يعول عليه الجميع من أجل التوصل إلى تسوية للصراع فى كوت ديفوار .<sup>(١)</sup>

#### ثانياً - التدخل الإقليمى فى الصراع :

فى أكتوبر ٢٠٠٢ عقدت لجنة الدفاع والأمن التابعة للإيكواس اجتماعاً تم خلاله التوصية بنشر قوة تابعة للمنظمة فى كوت ديفوار ، على أن تشمل ولاية القوة : مراقبة وقف مقترح لإطلاق النار ، وإخراج المتمردين من المناطق التى يسيطرون عليها ، ونزع أسلحتهم . وعندما تم التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار فى ١٧ أكتوبر ٢٠٠٢ كانت قوة الإيكواس لم تشكل بعد . وهنا طلب جباببو من فرنسا نشر قوة لمراقبة وقف إطلاق النار . وقد استجابت فرنسا لمطلبه ونشرت جزء من قواتها التى كانت متمركزة بالفعل فى كوت ديفوار فى إطار " عملية ليكورن " ، التى تأتى ضمن ترتيبات دفاعية ثنائية سابقة بين فرنسا وكوت ديفوار . وقد تقرر أن تستمر القوة الفرنسية - التى وصل قوامها فى نهاية مارس ٢٠٠٣ إلى ٣٩٠٠ فرد - فى عملها حتى يتم نقل مسؤولياتها تدريجياً إلى قوة تابعة للإيكواس ، على أن تواصل القوة الفرنسية توفير قدرة الرد السريع لدعم قوة الإيكواس .

وفى نوفمبر ٢٠٠٢ أجرت الإيكواس استطلاعاً للموقف السياسى والأمنى فى كوت ديفوار ، ثم قرر قادة دول الإيكواس خلال اجتماعهم فى داکار فى ١٨ ديسمبر ٢٠٠٢ نشر قوة لحفظ السلم تابعة

---

= الدولة حتى عام ٢٠٠٥ ، وإنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاق يكون مقرها أبيدجان . كما تضمن الاتفاق ملحقاً يعالج القضايا التى تشكل الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار فى البلاد مثل الجنسية وحقوق الترشيح للرئاسة ، ومركز الأجانب والحملة الإعلامية المتبادلة ، وحقوق الإنسان ، واستقلال القضاء فيما يتعلق بالمنازعات الانتخابية ، ونظام حيازة الأراضي . ولمزيد من التفاصيل حول نصوص الاتفاق انظر : أكرم ألى ، " كوت ديفوار : هل ينجح اتفاق باريس فى إنهاء الأزمة ؟ " ، السياسة الدولية ، ع ١٥٢ ، أبريل ٢٠٠٣ ، ص ص ٢٢٤-٢٢٥ .

(١) الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن الحالة فى كوت ديفوار ، م س ذ . ص ص ٨-١٠ .



للمنظمة في كوت ديفوار بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢. وقد تم تعيين العميد بابا خليل فول ، السنغالي الجنسية ، رئيساً لهذه القوة ، والنيجيري راف أويتشوه ممثلاً خاصاً للأمين التنفيذي للإيكواس في كوت ديفوار ، كما أكدت كل من السنغال وغانا وتوجو والنيجر وبنين مشاركتها في القوة المقترحة . وفي يناير ٢٠٠٣ بدأ انتشار قوات الإيكواس ، والتي عهد إليها برصد وقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة من خلال تأمين المناطق الواقعة تحت مسؤوليتها ، وكسب ثقة هذه الأطراف من أجل تهيئة الظروف المناسبة لهم لتسوية الصراع ، وتيسير حرية الحركة بالنسبة للمنظمات الإنسانية .

وقد واجهت قوات الإيكواس عدداً من المشكلات ، لعل من أهمها : صغر حجم القوات المتدخلة والتي كانت تتكون عند بداية نشرها من ٢٦٤ فرداً فقط ، بالإضافة إلى النقص في معدات الاتصال والنقل والدعم اللوجستيكي ، خاصة فيما يتعلق بالتجهيزات الطبية ، مما أدى إلى إعاقة نشر القوات بشكل كامل وتأخير عملية تسليم المسؤوليات في بعض المناطق من القوة الفرنسية إلى قوة الإيكواس . وفي مواجهة هذه المشكلات لجأ قائد قوة الإيكواس إلى اتباع ما يعرف بأسلوب إدارة الأزمة ، واعتمد على التخطيط قصير الأجل ، كما قررت لجنة الدفاع والأمن التابعة للإيكواس زيادة قوام القوة إلى ٣٤١١ فرداً ، من بينهم ٣٠٠ من أفراد الأمن ، مع تكليفها - بالإضافة إلى المهام السابقة - بتوفير الحماية للحكومة الجديدة في البلاد .<sup>(١)</sup>

### ثالثاً - تقييم عملية التدخل :

يعتبر تدخل الإيكواس في كوت ديفوار أمراً مشروعاً من الناحية القانونية لأنه تم بناء على طلب الحكومة المنتخبة في كوت ديفوار وبموافقتها أيضاً ، كما أن قرار التدخل قد صدر عن قمة الإيكواس بعد التشاور بين أعضائها ووفقاً لميثاقها ، وذلك من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد والحد من انتشار الآثار الإقليمية للصراع ، خاصة فيما يتعلق باللاجئين . كما حظى هذا التدخل بتأييد التنظيم العالمي والإقليمي ممثلاً في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على الترتيب . وكانت هناك ترتيبات لتنسيق التعاون بين هاتين المنظميتين والإيكواس من أجل تسوية الصراع .

وبالنسبة للأمم المتحدة ، عرضت الإيكواس الصراع على مجلس الأمن لبحث أنسب السبل لتسويته سلمياً . وشارك ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لغرب أفريقيا في الاجتماعات التي أسفرت عن توقيع اتفاق ليناس - ماركوسى للسلام . كما شارك ممثل المنظمة في لجنة مراقبة تنفيذ الاتفاق ، وبعثت الأمم المتحدة فريقاً للتقييم الفنى بهدف دراسة الأوضاع في كوت ديفوار ، وبحث كافة آثار الصراع الداخلية والإقليمية ، واقتراح أنسب السبل لتنفيذ اتفاق السلام بالتعاون مع قوات حفظ السلام التابعة للإيكواس . وفي هذا السياق أنشأت الأمم المتحدة بعثة تابعة لها في كوت ديفوار ، وذلك بموجب القرار ١٤٧٩ الصادر في مايو ٢٠٠٣ ، بهدف المساهمة في تنفيذ اتفاق السلام ، كما نشر

(١) الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن الحالة في كوت ديفوار ، م س ذ ، ص ص ١٤-١٥ .



مجلس الأمن فى ٤ يوليو ٢٠٠٣ فريقاً من ضباط الاتصال فى مقر بعثة الإيكواس من أجل التنسيق بين الأمم المتحدة والإيكواس .<sup>(١)</sup>

وبالنسبة للاتحاد الأفريقى ، طالبت الإيكواس الاتحاد بتكثيف جهوده من أجل تسوية الصراع . وفى هذا الإطار شارك ممثلو الاتحاد فى الفريق الذى شكلته الإيكواس لمتابعة تطورات الصراع والعمل على تسويته . كما ساهم الاتحاد فى جهود الوساطة من أجل التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار . وشارك ممثل الاتحاد فى الاجتماعات التى أسفرت عن توقيع اتفاق السلام وفى لجنة مراقبة هذا الاتفاق .

وفىما يتعلق بأداء القوات المتدخلة ، فإن الحكم عليه فى هذا الوقت يعتبر أمراً غير دقيق ، نظراً لقصر مدة التدخل . ولكن يمكن القول بأن كثرة الصعوبات التى واجهت قوات الإيكواس فى كوت ديفوار تدل من ناحية على سوء التخطيط للقيام بعمليات حفظ السلم المعقدة ، والذى يعود بدوره إلى افتقار المنظمة إلى الهيكل الكافى لبلوغ مستوى التخطيط اللازم للقيام بعمليات من هذا النوع . ومن ناحية أخرى ، فإن تلك الصعوبات تؤكد نقص الالتزام الدولى من جانب الدول الكبرى والمؤسسات الدولية المانحة بدعم الجهود التى تبذلها الإيكواس لتسوية الصراع . وفى هذا الإطار ، فإنه من المتوقع مع زيادة قوام قوات الإيكواس فى كوت ديفوار أن تزداد مشكلات تلك قوات ، خاصة فيما يتعلق بالنقل والاتصال والدعم اللوجيستى ، ما لم يتوافر لها دعم دولى قوى .

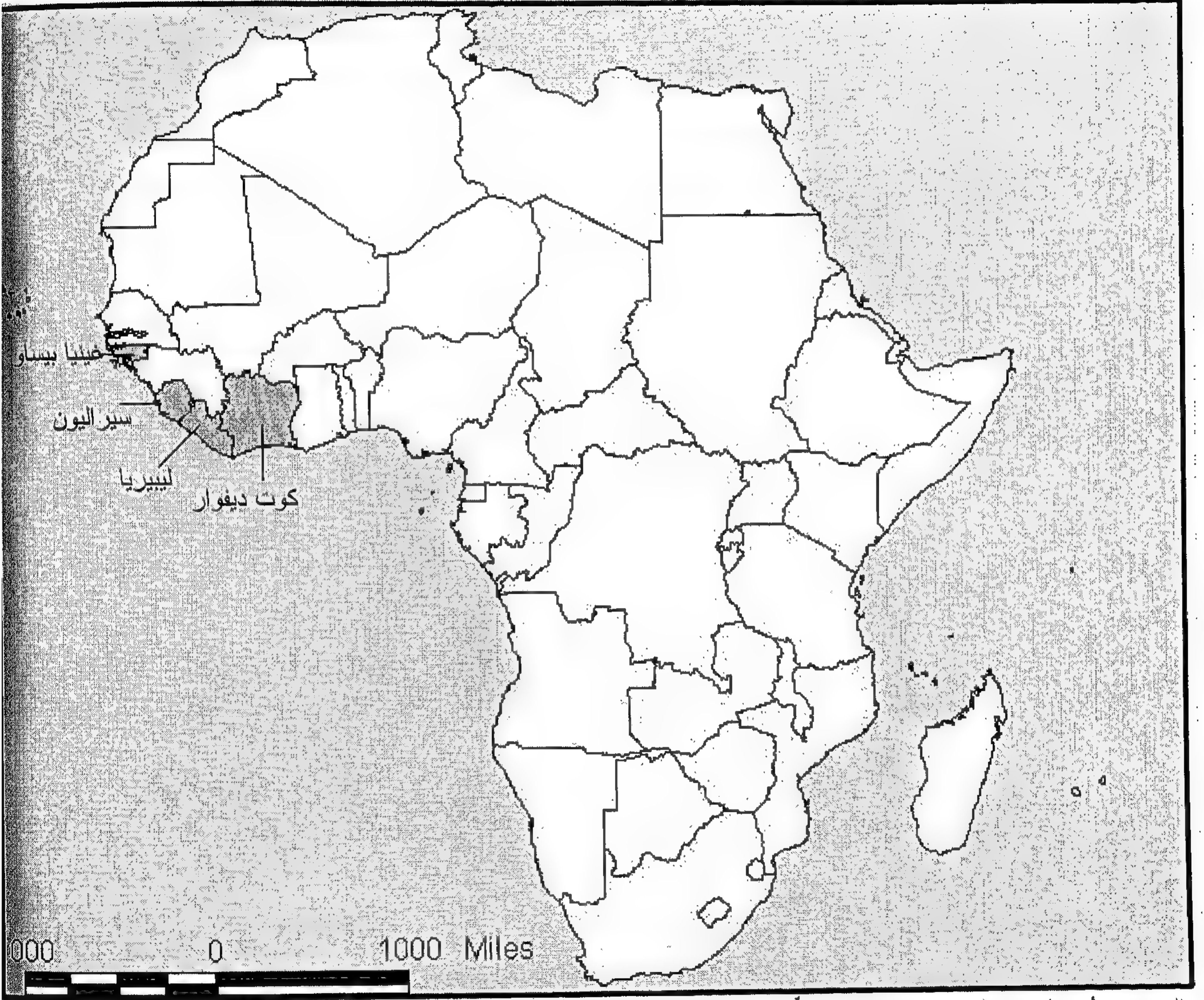
وختاماً لهذا المبحث ، يكمن القول بأن نمط التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية قد اقتصر على عمليات التدخل التى قامت بها الإيكواس فى أربع دول تقع جميعها فى إقليم غرب أفريقيا وهى ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وساحل وكوت ديفوار . إذ لم تشهد مدة الدراسة تطبيقات أخرى لهذا النمط من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية الأخرى .

وفىما يلى تعبر الخريطة رقم (١) عن حالات التدخل الإقليمى المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية فى أفريقيا بعد الحرب الباردة .

(١) انظر : الأمم المتحدة ، التقرير الأول للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى كوت ديفوار ، ٨ أغسطس ٢٠٠٣ .

## الخريطة رقم (١)

الدول التي شهدت تدخلاً مباشراً من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية



المصدر : أعد الباحث الخريطة السابقة استناداً إلى العديد من المصادر التي تناولت حالات التدخل المباشر في إطار التنظيمات الإقليمية الفرعية خلال مدة الدراسة .



## المبحث الثانى

## التدخل المباشر من جانب الدول فى إطار التنظيم الإقليمى

فى بعض الأحيان قد تؤدى الظروف المحيطة بالصراع الإقليمى ، إلى التدخل المباشر من جانب الدول الأفريقية فى إطار تنظيم إقليمى قارى أو فرعى معين ، سواء باسم هذا التنظيم أو بتأييد مسبق أو لاحق منه . وعادة ما يحدث ذلك عندما يتأخر أو يتعذر التدخل المباشر من جانب ذلك التنظيم ، إما لأسباب تتعلق بنقص الإمكانيات المادية أو العسكرية ، أو بسبب وجود خلافات سياسية بين الدول الأعضاء فى التنظيم ، .. إلخ ، فى الوقت الذى يكون فيه التدخل السريع أمراً حيوياً لوقف الصراع أو لمواجهة آثاره الداخلية أو الإقليمية ، والتي قد تمثل تهديداً للاستقرار والأمن الإقليميين . وهناك ست حالات تعبر عن هذا النمط هى : تدخل بعثة ميساب فى أفريقيا الوسطى<sup>(١)</sup> ، وتدخل السنغال وغينيا فى غينيا بيساو ، وتدخل نيجيريا فى سيراليون ، وتدخل جنوب أفريقيا وبتسوانا فى ليسوتو ، وتدخل زيمبابوى وأنجولا وناميبيا فى الكونغو الديمقراطية ، وتدخل ليبيا وتشاد فى أفريقيا الوسطى . ويوضح الجدول رقم (٥) هذه الحالات :

## جدول رقم (٥)

## حالات التدخل المباشر من جانب الدول فى إطار التنظيم الإقليمى

الأطراف المتدخلة	التنظيم (الإطار) الإقليمى	الدولة الهدف	سنة التدخل
بعثة ميساب	منظمة الوحدة الأفريقية	أفريقيا الوسطى	١٩٩٧
نيجيريا	الإيكواس	سيراليون	١٩٩٧
السنغال وغينيا	الإيكواس	غينيا بيساو	١٩٩٨
جنوب أفريقيا ، بتسوانا	السادك	ليسوتو	١٩٩٨
زيمبابوى ، أنجولا ، ناميبيا	السادك	الكونغو الديمقراطية	١٩٩٨
ليبيا ، وتشاد	تجمع الساحل والصحراء	أفريقيا الوسطى	٢٠٠١

المصدر : أعد الباحث الجدول السابق استناداً إلى العديد من المصادر التى رصدت حالات التدخل المباشر من جانب الدول الأفريقية فى إطار التنظيمات الإقليمية خلال مدة الدراسة .

وفيما يلى نعرض لتلك الحالات ، مع ملاحظة أنه لن يتم تناول حالة التدخل فى الكونغو الديمقراطية فى هذا المبحث ، نظراً لأنه سوف يتم تناولها بشكل تفصيلى فى الباب الثانى لهذه الدراسة . ومن جهة أخرى ، فإن اعتبارات الموائمة تقتضى تناول حالتى التدخل فى أفريقيا الوسطى

(١) ميساب هى البعثة الأفريقية للإشراف على اتفاقية بانجى :



فى مطلب واحد ، خاصة فى ظل ترابط الصراع فى الحالتين . وبالتالى ، سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب هى :

- المطلب الأول : التدخل الإقليمى فى أفريقيا الوسطى .
- المطلب الثانى : تدخل نيجيريا فى سيراليون .
- المطلب الثالث : تدخل السنغال وغينيا فى غينيا بيساو .
- المطلب الرابع : تدخل جنوب أفريقيا وبتسوانا فى ليسوتو .

### المطلب الأول

#### التدخل الإقليمى فى أفريقيا الوسطى

شهدت أفريقيا الوسطى فى ظل نظام الرئيس باتاسيه Angle Felix Patasse حالة شبه مستمرة من عدم الاستقرار السياسى والأمنى ، حيث تعرض النظام للعديد من المحاولات الانقلابية منذ ١٩٩٣ وحتى الآن . وقد بلغ عدم الاستقرار السياسى ذروته خلال عام ١٩٩٧/٩٦ ، الذى شهد العديد من المحاولات الانقلابية ، التى استهدفت الإطاحة بالنظام الحاكم ، إلا أنه تمكن من قمعها بفضل دعم فرنسا ودول الجوار الإقليمى ، وذلك من خلال بعثة ميساب . غير أن الصراع تجدد مرة أخرى عام ٢٠٠١ ، وهو ما أدى إلى تدخل ليبيا وتشاد لصالح نظام باتاسيه . وفيما يلى عرض لعمليتى التدخل فى أفريقيا الوسطى .

#### أولاً- تدخل بعثة ميساب فى صراع ١٩٩٧/٩٦:

عانت أفريقيا الوسطى فى عهد باتاسيه من أزمة اقتصادية اجتماعية حادة ، طالت أثارها أكثر من ٣٥ % من السكان ، مما أدى إلى انتشار السخط الشعبى فى البلاد ، وخاصة داخل أجهزة الخدمة المدنية والقوات المسلحة . وقد بلغ السخط مداه خلال عام ١٩٩٧/٩٦ ، الذى شهد سلسلة من المحاولات الانقلابية ، التى تزعمها القادة المتمردون داخل القوات المسلحة . وقد بدأت أولى هذه المحاولات فى ١٨ أبريل ١٩٩٦ احتجاجاً على الأزمة الاقتصادية الاجتماعية ، حيث سعى المتمردون للإطاحة بنظام باتاسيه احتجاجاً على تأخر رواتبهم منذ عام ١٩٩٢ . وهنا قدمت الحكومة الفرنسية دعماً مالياً لحكومة أفريقيا الوسطى ، من أجل سداد الرواتب المتأخرة ، الأمر الذى أدى إلى تسوية الأزمة بشكل مؤقت .<sup>(١)</sup>

غير أن البلاد شهدت سلسلة أخرى من التمردات المسلحة خلال المدة من نوفمبر ١٩٩٦ وحتى يناير ١٩٩٧ ، مما دفع فرنسا إلى التدخل العسكرى لقمعها ، وفى نهاية سبتمبر ١٩٩٧ اضطرت فرنسا

إلى الانسحاب بعد الجدل الشديد الذى أثاره تدخلها ، سواء فى إطار البرلمان الفرنسى أو بين دوائر  
الرأى العام فى فرنسا ، خاصة وأن التدخل الفرنسى أسفر عن مقتل المئات من المدنيين فى أفريقيا  
الوسطى . وقد أدى الانسحاب الفرنسى إلى مزيد من التدهور فى الأوضاع الأمنية فى أفريقيا الوسطى  
، خاصة مع اندلاع التوترات السياسية - الإثنية بين أنصار الرئيس السابق أندريه كولينجبا Andre  
Kolingba ، الذى ينتمى إلى جماعة ياكوما Yakoma وبين أنصار الرئيس باتاسيه الذى ينتمى إلى  
جماعة سارا Sara (١).

وفى هذا السياق ، تم عرض الصراع فى أفريقيا الوسطى على القمة الفرنسية الأفريقية التاسعة  
عشرة ، التى عقدت فى واجادوجو فى ديسمبر ١٩٩٦ . وقد فوضت القمة أربع دول هى : تشاد ،  
والجابون ، ومالى ، وبوركينا فاسو ، بالإضافة إلى دولتين متطوعتين هما السنغال وتوجو من أجل  
تشكيل لجنة وساطة بهدف تسوية الصراع فى أفريقيا الوسطى (٢).

وقد نجحت اللجنة فى إقناع أطراف الصراع بتوقيع اتفاقية سلام من أجل تسوية الصراع فى ٢٥  
يناير ١٩٩٧ ، وهى الاتفاقية التى عرفت باسم اتفاقية بانجى Bangui ، ثم شكلت الدول الأعضاء فى  
لجنة الوساطة قوة أفريقية بهدف الإشراف على تنفيذ الاتفاقية وحفظ السلم والأمن فى أفريقيا الوسطى .  
وقد أطلق على القوة اسم بعثة ميساب . وكانت تتكون من ٧٥٠ فرداً ينتمون إلى كل من : بوركينا  
فاسو ، والجابون ، ومالى ، السنغال ، وتشاد . وقد استفادت البعثة من الدعم المالى واللوجيستيكي  
الفرنسى ، حيث تم تخصيص نحو ٥٠ من القوات الفرنسية من أجل تقديم الدعم اللوجيستيكي للبعثة (٣).  
ويعتبر تدخل بعثة ميساب أمراً مشروعاً من الناحية القانونية ، وذلك استناداً إلى ثلاثة أسباب هى:  
أولاً، إن التدخل قد تم بناء على طلب الرئيس الشرعى باتاسيه ، الذى كان يسيطر على معظم أراضي  
الدولة وقت التدخل . وثانياً ، إن التدخل كان يستهدف وقف المعاناة الإنسانية فى البلاد ، وهو هدف  
يقره القانون الدولى . وثالثاً، إن الأمم المتحدة قد أيدت التدخل ، حيث أصدر مجلس الأمن قرارات  
عديدة يعبر فيها عن تأييده لميساب ، ومنها قراره رقم ١١٢٥ فى ٦ أغسطس ١٩٩٧ ، والذى يؤكد أن  
الصراع فى أفريقيا الوسطى يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ، ويسمح لميساب باستخدام الوسائل  
القسرية - بما فيها القوة المسلحة - من أجل توفير الحماية وحرية الحركة لأفرادها . كما قررت الأمم  
المتحدة مواصلة جهود ميساب من خلال بعثة تابعة لها ، حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١١٥٩  
فى ٢٧ مارس ١٩٩٨ ، والذى ينص على إنشاء بعثة " مينوركا " التابعة للأمم المتحدة فى أفريقيا  
الوسطى Mission des Nations Unies en Republique Centrafricaine - MINURCA ،  
وذلك بهدف المساهمة فى حفظ السلم والأمن والقانون والنظام ، وتوفير الحماية وحرية الحركة

(١) Jeremy Levitt, op.cit., P.32.

(٢) Anatole N. Ayissi, op.cit., P.34.

(٣) Gerry Cleaver & Roy May, op.cit., P39 .

لموظفي الأمم المتحدة ، وتقديم الخدمات التدريبية لقوات الشرطة الوطنية ، وتقديم الدعم التقني للهيئات الانتخابية الوطنية . وفي ١٥ أبريل ١٩٩٨ فوض المجلس السيد كوفي أنان مهمة نقل المسؤوليات من بعثة ميساب إلى مينوركا ، والتي كان زهاء ٩٠% من أفرادها ينتمون إلى بعثة ميساب .<sup>(١)</sup>

ورغم أن تدخل ميساب لم يتم تحت إشراف تنظيم إقليمي معين ، إلا أنه حظى بغطاء شرعي إقليمي من جانب منظمة الوحدة الأفريقية ، التي أيدت نشر بعثة ميساب للإشراف على تنفيذ اتفاقية بانجي ، كما أيدت جهود البعثة لتسوية الصراع في أفريقيا الوسطى ، ومن ثم يمكن القول بأن تدخل ميساب قد تم في إطار مبادئ وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ، خاصة وأنه كان يسعى - من بين أهداف أخرى - إلى الحيلولة دون الإطاحة بحكومة منتخبة عن طريق انقلاب عسكري .<sup>(٢)</sup>

وعلى الرغم من استمرار العنف في أفريقيا الوسطى أثناء وجود بعثة ميساب إلا أن ذلك لا ينفي دورها في الإشراف على تنفيذ اتفاقية بانجي ، والعمل على وقف تصاعد الصراع ، ونزع سلاح الأطراف المتحاربة .<sup>(٣)</sup>

#### ثانياً- تدخل ليبيا وتشاد في صراع ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ :

رغم الجهود التي بذلت لتسوية الصراع في أفريقيا الوسطى في ظل عملية ميساب ثم عملية مينوركا ، إلا أن تلك الجهود لم تقلح في إخماد الصراع نهائياً ، حيث كانت الأوضاع تتدرج بإمكانية تجددته مرة أخرى ، خاصة بعد انسحاب بعثة مينوركا خلال الشهور الثلاثة الأولى لعام ٢٠٠٠.<sup>(٤)</sup>

وبالفعل ، لم يمر وقت طويل على انسحاب بعثة مينوركا ، حتى تجدد الصراع في شكل سلسلة من المحاولات الانقلابية التي استهدفت الإطاحة بالنظام الحاكم . وقد بدأت المحاولة الأولى في ٢٨ مايو ٢٠٠١ ، بقيادة الرئيس السابق للبلاد ، كولنجبا ، الذي جند عدد من العسكريين الذين تورطوا في أحداث التمرد عام ١٩٩٧/٩٦ ، بالإضافة إلى بعض القوى المعارضة ، وعدد من عناصر ميليشيا الإنترأهاموى المتمركزين في الكونغو الديمقراطية من أجل الإطاحة بنظام باتاسيه .<sup>(٥)</sup> أما المحاولة الثانية ، فقد حدثت في نهاية أكتوبر ٢٠٠١ ، إثر رفض قائد الجيش فرانسوا بوزيزي القرار الذي

<sup>(١)</sup> Jeremy Levitt, op.cit., PP.33-35.

<sup>(٢)</sup> Idem.

<sup>(٣)</sup> Gerry Cleaver & Roy May, op.cit., P39 .

<sup>(٤)</sup> وفي هذا الإطار أعرب كوفي أنان عن مخاوفه إزاء إمكانية تدهور الأوضاع في أفريقيا الوسطى ، مما دفعه إلى مطالبة مجلس الأمن في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ بتمديد مهام مكتب بناء السلم التابع للأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى (UN Peace-Building office) حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ . انظر خطاب الأمين العام إلى مجلس الأمن رقم ٩٤٣ / ٢٠٠٠ ، بشأن الحالة في أفريقيا الوسطى ٣ أكتوبر ٢٠٠٠ .

<sup>(٥)</sup> د. عبد الملك عودة ، الحرب والسلام في أفريقيا ( القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، ع ١٧٣ ، ٢٠٠٢ ) ص ٣٧ .



أصدره الرئيس باتاسيه بعزله ، مما دفعه إلى الانقلاب على النظام ، غير أنه اضطر إلى الفرار بقواته إلى تشاد بعد إحباط الانقلاب .<sup>(١)</sup> وفي ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٢ وقعت المحاولة الثالثة ، عندما اجتاح نحو ٥٠٠ من المتمردين التابعين للجنرال بوزيزيه العاصمة بانجي ، قادمين من منطقة سيدو الواقعة على الحدود مع تشاد ، وذلك بعد أن قطعوا زهاء ٣٠٠ كم بدون أى مقاومة من القوات الحكومية . وقد تمكن المتمرّدون من الاستيلاء على عدد من المناطق في شمال العاصمة ، ثم تقدموا صوبها ، ليصبحوا على مقربة من القصر الرئاسي .<sup>(٢)</sup>

ورغم أن النظام الحاكم في بانجي قد تمكن من التصدي لتلك المحاولات الانقلابية ، إلا أنه لم يكن لينجح في ذلك ، لولا تدخل ليبيا ومساندة بعض القوى الحليفة الأخرى . ففي المحاولة الأولى ، تمكنت القوات الحكومية من إحباط الانقلاب واستعادة سيطرتها على البلاد ، وذلك بفضل تدخل ليبيا وتشاد<sup>(٣)</sup> ، حيث أرسلت ليبيا وحدات من قواتها المسلحة وبعض المدرعات لمواجهة الانقلاب ، وذلك بمساندة رمزية من تشاد ، وحركة تحرير الكونغو المتمردة ضد حكومة كينشاسا .<sup>(٤)</sup> وفي المحاولة الثانية أرسلت ليبيا جنوداً وآليات مدرعة ومعدات على متن طائرتي نقل عسكريتين .<sup>(٥)</sup> وفي المحاولة الثالثة تولت القوات الليبية حماية مقر الرئاسة في بانجي ، كما استخدمت الصواريخ والطائرات في ضرب تجمعات المتمردين وإجبارهم على التراجع . وقد حظى باتاسيه أيضاً بدعم عناصر من قوات حركة تحرير الكونغو ، التي عبرت نهر أوبانجي قادمة من الكونغو الديمقراطية ، وذلك بالإضافة إلى عناصر مسلحة تنتمي إلى إحدى شركات الأمن الخاصة والتي تسمى " المؤسسة الخاصة للحماية والأمن " .<sup>(٦)</sup>

والجدير بالذكر ، إنه رغم تدخل تشاد ومساندة حركة تحرير الكونغو لنظام باتاسيه ، إلا أن الدور الليبي كان هو الدور الأكثر وضوحاً والأكثر إثارة للاهتمام في إطار عملية التدخل الإقليمي في أفريقيا الوسطى في صراع ٢٠٠١/٢٠٠٢ . فمن ناحية كان الدور التشادي في تلك العملية لا يعدو أن

(١) ولمزيد من التفاصيل حول هذا الانقلاب انظر : د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ، ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ٢٥٩ .

(٢) أكد العقيد معمر القذافي وكذا ممثله في أفريقيا على عبد السلام التريكي أكثر من مرة للرئيس باتاسيه مساندة ليبيا لنظامه في مواجهة المتمردين . انظر : شيرين رفعت (مترجم) ، أفريقيا الوسطى وكابوس لا ينتهي " ، جريدة الجرائد العالمية ، ١٠ ديسمبر ٢٠٠٢ ، ص ٤ ، نقلاً عن مجلة جين أفريك ، ٤-١٠ نوفمبر ٢٠٠٢ .

(٣) رغم مساندة تشاد للتدخل الليبي في أفريقيا الوسطى في مايو ٢٠٠١ ، إلا أنها تدخلت بعد ذلك بشكل غير مباشر لدعم الانقلابات الثلاثة التي قادها بوزيزيه ضد نظام باتاسيه في أكتوبر ٢٠٠١ ، وأكتوبر ٢٠٠٢ ، ومارس ٢٠٠٣ ، وهو ما سوف يتم توضيحه في المبحث الثالث من هذا الفصل .

(٤) The Economist , 8-14 December 2001.

(٥) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ، ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ٢٥٩ .

(٦) شيرين رفعت ، م س ذ ، ص ٤ .

يكون دوراً رمزياً . ومن ناحية أخرى ، فإن مساهمة حركة تحرير الكونغو لا ينطبق عليها وصف التدخل من الناحية القانونية ، نظراً لأنها ليست شخصاً قانونياً دولياً ، كما أنه لم يثبت أنها كانت تحظى بدعم أى شخص قانونى دولى آخر أثناء عملها فى أفريقيا الوسطى . ومن ثم ، فسوف يتم التركيز على الدور الليبي فى أفريقيا الوسطى .

ويرجع التدخل الليبي فى أفريقيا الوسطى إلى عدد من الأسباب من أهمها :

١- رغبة النظام الليبي فى تأكيد المكانة الإقليمية لليبيا فى القارة الأفريقية ، خاصة بعد توجهه نحو

تعميق الاهتمام بالدائرة الأفريقية كإحدى الدوائر المهمة للسياسة الخارجية الليبية .<sup>(١)</sup>

٢- العلاقات القوية التى تربط الرئيس الليبي معمر القذافى والرئيس باتاسيه .<sup>(٢)</sup>

٣- إحجام فرنسا عن التدخل لمساندة النظام الحاكم فى أفريقيا الوسطى ، مثلما حدث من قبل ، وخاصة بعد أن ترددت أنباء عن انحياز فرنسا للمتمردين .<sup>(٣)</sup>

ويعتبر التدخل الليبي فى أفريقيا الوسطى أمراً مشروعاً من الناحية القانونية ، حيث إنه يتسق مع ميثاق تجمع الساحل والصحراء - الذى تنتمى إليه ليبيا وأفريقيا الوسطى - وميثاق التعاون الأمنى الذى وقعته دول التجمع خلال قمته الثانية فى نجامينا فى فبراير ٢٠٠٠ . كما أن التجمع كان قد فوض الرئيس القذافى ، فى التحدث باسمه لدى المنظمات الدولية والإقليمية ، وإجراء ما قد يلزم من اتصالات وتحركات لتسوية النزاعات التى قد تنشأ فى إطار التجمع ، والتحدث فى هذا الشأن على المستويات الدولية والإقليمية المختلفة .<sup>(٤)</sup>

ومن ناحية أخرى ، فإن التدخل الليبي يتسق مع قرارات منظمة الوحدة الأفريقية التى تؤكد رفض الإطاحة بالحكومات المنتخبة عن طريق القوة ، حيث أيدت منظمة الوحدة الأفريقية نظام باتاسيه باعتباره النظام الشرعى الحاكم فى أفريقيا الوسطى ، كما أكدت القمة السادسة والثلاثين لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى لوساكا ، تأييدها لجهود ليبيا وتجمع دول الساحل والصحراء الرامية إلى احتواء وتسوية الصراع فى أفريقيا الوسطى .<sup>(٥)</sup>

(١) ولمزيد من التفاصيل حول السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة انظر :

Asteris Huliaras, "Qadhafi's Comeback: Libya and Sub-Saharan Africa in the 1990s", *African Affairs*, Vol.100, No.398, Jan.2001, PP.5-24.

(٢) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ، ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ٢٥٩ .

(٣) ترددت هذه الأنباء بعد زيارة بوزيزيه لباريس قبل ثلاثة أيام فقط من الانقلاب ، وإعلانه صراحة ترعمه للانقلاب أثناء وجوده هناك ، دون أن تحاول السلطات الفرنسية منعه أو إثناؤه عن هدفه . ومن جانبها ، نفت فرنسا هذه الاتهامات ، مؤكدة إدانتها للانقلاب وتأييدها للهجوم المضاد الذى أحبطه . كما أكدت أن بوزيزيه لم يكن فى زيارة إلى فرنسا ، وإنما كان يمر بها فقط فى طريقه إلى الجزائر . انظر : شيرين رفعت ، م س ذ ، ص ٤ .

(٤) سامية بيبيرس ، " تجمع دول الساحل والصحراء " ، آفاق أفريقية ، السنة ٢ ، ع ٧ ، ٢٠٠٢ ، ص ٩٠ .

(٥) د.محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ١١١ .



والجدير بالذكر أن التدخل الليبي قد أثار اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى ، حيث حذرت الولايات المتحدة ليبيا من مغبة أن يكون تدخلها في أفريقيا الوسطى مقدمه لانتهاج سياسة تدخلية في الدول الأفريقية ، في حين أنه لم تصدر ردود فعل غربية أخرى تعرب عن رفضها للتدخل الليبي ، خاصة وأنه كان يستهدف حفظ السلم والأمن وإنقاذ النظام الشرعى في أفريقيا الوسطى .

وبالنسبة لدور ليبيا في تحقيق الاستقرار السياسى في أفريقيا الوسطى ، فإنه برغم أن التدخل الليبي قد نجح في إنقاذ نظام باتاسيه وإحباط محاولات الإطاحة به ، إلا أنه لم يسهم في تحقيق الاستقرار السياسى بشكل كامل في البلاد <sup>(١)</sup>، حيث تجددت مهاجمة قوات بوزيزيه للعاصمة بانجى في مارس ٢٠٠٣ <sup>(٢)</sup> ومن جهة أخرى ، لم يسهم التدخل الليبي في مواجهة قضايا حقوق الإنسان واللاجئين في البلاد ، نظراً لما يتطلبه ذلك من إمكانيات وتجهيزات مادية كبيرة <sup>(٣)</sup>.

وفي هذا الإطار ، قررت الدورة الثامنة لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لفض النزاعات في طرابلس في ٢٧ يناير ٢٠٠٢ ، مطالبة مجلس الأمن بنشر قوة لحفظ السلم في أفريقيا الوسطى بصفة عاجلة . لتعزيز السلم والأمن ، على أن تشارك قوات الدول الأفريقية في هذه القوة <sup>(٤)</sup> وبالفعل نشرت الأمم المتحدة بعثة تابعة لها في أفريقيا الوسطى ، وهى البعثة التى لعبت الدور الأكبر في بناء السلم وتحقيق الاستقرار في البلاد .

وقد واجه التدخل الليبي معارضة داخلية كبيرة في أفريقيا الوسطى ، حيث نددت المعارضة السياسية بتدخل ليبيا غير المقبول في الشؤون الداخلية لأفريقيا الوسطى . وطالبت أحزاب المعارضة فى بيانها الصادر فى ٩ نوفمبر ٢٠٠١ ، بالانسحاب الفورى لما أسمتها قوات الاحتلال الليبية من أفريقيا الوسطى ، خاصة وأن وجودها لا يرتكز - فى تصورهم - على أى قاعدة قانونية . كما تطرق البيان إلى نتائج التدخل الليبي السابق فى تشاد ، والعواقب الوخيمة التى أصابت السكان فى أفريقيا الوسطى نتيجة للعمليات العسكرية التى تقوم بها القوات الليبية . وفى المقابل ، دافع النظام فى أفريقيا

(١) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ٢٥٩ .

(٢) آفاق أفريقية ، " الأجنحة الأفريقية " ، المجلد ٤ ، ع ١٣ ، ربيع ٢٠٠٣ ، ص ١٤٧ .

(٣) وكان الصراع فى أفريقيا الوسطى قد أدى إلى لجوء أعداد كبيرة من السكان إلى خارج البلاد ، وفى أعقاب محاولة الانقلاب فى ٢٨ مايو ٢٠٠١ لجأ نحو ٣٠ ألفاً من أبناء قبيلة ياكوما التى ينتمى إليها كولنجبا إلى الكونغو برازافيل بعد فرارهم عبر نهر أوبانجى . ونظراً لأن قبيلة ياكوما تمثل أغلبية أفراد الطبقة المتوسطة فى البلاد ، فقد أدى

لجئهم إلى الخارج إلى خسارة كبيرة بالنسبة للدولة . انظر : The Economist, 8-14 December 2001.

(٤) جريدة الأهرام ، ٢٨ يناير ٢٠٠٢ .



الوسطى عن التدخل الليبى ، حيث أعلن الناطق باسم رئاسة الجمهورية - تعليقاً على موقف الأحزاب فى بلاده - أنه ليس هناك داع للاستياء من الوجود الليبى فى البلاد .<sup>(١)</sup>

### المطلب الثانى

#### تدخل نيجيريا فى سيراليون

عندما أطاح المتمرّدون بالرئيس كباح ، كانت هناك وحدة من الجيش النيجيرى تتولى تأمين النظام الحاكم فى سيراليون ، وتقديم الخدمات الأمنية والتدريبية إلى جيشها الوطنى ، وذلك بموجب اتفاق أمنى بين البلدين .<sup>(٢)</sup>

وبعد فشل جهود الوساطة بين الحكومة والمتمردين فى إقناع المتمردين بإنهاء القتال وإعادة الرئيس كباح إلى منصبه ، أرسلت نيجيريا وحدات من قواتها بهدف استعادة القانون والنظام وحماية المدنيين فى البلاد ، وتأمين اللاجئين الليبيريين فيها . غير أن المقاومة الشديدة التى واجهتها القوات النيجيرية دفعتها فى البداية إلى تعزيز قواتها ، من حيث قوامها وتسليحها ، ثم دفعها بعد ذلك إلى مطالبة الإيكواس بفرض حصار على سيراليون ثم التدخل العسكرى فيها .

ويلاحظ أن التدخل النيجيرى لم يكن تدخلاً إنسانياً ، وإنما يمكن وصفه بأنه مساعدة عسكرية ثنائية تقدمها دولة لدولة حليفة ، من أجل حفظ السلم والأمن والنظام فيها ، وهو أمر معترف به فى القانون الدولى ، ومن ثم لم تعترض الأمم المتحدة على هذا التدخل .<sup>(٣)</sup>

ويرجع تدخل نيجيريا إلى رغبتها فى تأكيد دورها كقوة إقليمية راعية للديموقراطية وحافضة للسلم فى غرب أفريقيا ، وذلك حتى تثبت جدارتها فى الفوز بمقعد دائم فى مجلس الأمن الدولى ، والذى يعتبر الفوز به هو " حلم نيجيريا العظيم " . بالإضافة إلى سعيها لاستغلال ظروف عدم الاستقرار فى سيراليون من أجل السيطرة على مواردها الطبيعية والمعدنية الوفيرة ، خاصة فى ظل وجود نظام ضعيف فى سيراليون مستعد للقيام بأى شىء لحماية وجوده السياسى والمادى .<sup>(٤)</sup>

وقد كان دور نيجيريا فى سيراليون محورياً ، سواء عندما تدخلت بمفردها ، أو عندما انضمت إلى قوات الإيكوموج . فكانت هى أكبر المساهمين مادياً وبشرياً ضمن قوات الإيكوموج ، ومن ثم فقد

(١) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ٢٥٩ .

(٢) Jeremy Levitt, op.cit., P.22.

(٣) Ibid., P.24.

(٤) Gibril Koroma, op.cit., P.1.

كانت صاحبة أكبر الخسائر المادية والبشرية بين الدول المتدخلة ، إذ أكد المراقبون أن زهاء ١٠٠٠ جندي نيجيرى قد لقوا حتفهم فى سيراليون .<sup>(١)</sup>

وقد عبر كباح عن محورية الدور النيجيرى عندما ناشد الرئيس أوباسانجو بعدم التخلّى عن سيراليون . كما أكد كوفى أنان أن مصداقية قوات الإيكوموج سوف تتهدد إذا قللت نيجيريا من حجم قواتها فى سيراليون . وقد أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأفريقية ، فيكى هودليستون Vicki Huddleston فى مارس ١٩٩٩ على ذات المعنى قائلاً " إنه بمجرد سحب القوات النيجيرية من سيراليون فإن المتمردين سوف يسيطرون على العاصمة مرة أخرى " . كما شدد وزير الخارجية البريطانى روبن كوك Robin cook على ضرورة عدم السماح بالانسحاب المفاجئ للقوات النيجيرية من قوات الإيكوموج العاملة فى سيراليون ، لخطورة ذلك على الأوضاع هناك . ولعل التخوف من الانسحاب النيجيرى هو ما دفع بريطانيا إلى تقديم ١٠ مليون جنيه إسترليني لدعم قوات الإيكوموج ، فى حين قدمت الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ ما قيمته ٢٧ مليون دولار فى شكل مساعدات إنسانية .<sup>(٢)</sup> ويعتبر التدخل النيجيرى فى سيراليون أمراً مشروعاً ، وذلك استناداً إلى الحجج الآتية<sup>(٣)</sup>:

- ١- إن التدخل تم بناء على طلب كباه ، وهو الرئيس الشرعى المنتخب لسيراليون ، والذى يحظى بتأييد غالبية الشعب ، والذى كان يسيطر على معظم أراضي بلاده عندما طالب نيجيريا بالتدخل .
- ٢- إن التدخل تم استناداً إلى الاتفاق الدفاعى المبرم بين نيجيريا وسيراليون ، والذى يسمح لنيجيريا بالتدخل فى حالة وجود تهديد داخلى للنظام فى سيراليون .
- ٣- إن التدخل تم استناداً إلى معاهدة الإيكواس المعدلة لعام ١٩٩٣ ، والتى تطالب مادتها ٥٨ الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة أى تهديد للسلم والأمن داخل إحدى الدول الأعضاء ، بما فى ذلك إمكانية التدخل العسكرى .

ورغم الإقرار بمشروعية التدخل النيجيرى ، إلا أن هذا التدخل قد أثار الرأى العام فى نيجيريا ، خاصة فى ظل ارتفاع تكاليف التدخل المالية والبشرية ، حيث تساءل المواطنون حول مدة بقاء القوات النيجيرية فى سيراليون ، بينما اقترح البعض الآخر تخفيض حجم هذه القوات ، فى حين استغلت المعارضة الموقف للتأكيد على أن العبء المالى الذى تتحمله نيجيريا نتيجة لتدخلها فى سيراليون يفوق قدرات الدولة بكثير ، وأن هذا الإهدار لأموال الدولة لم يكن ممكناً حدوثه لولا أن نيجيريا تحكم بواسطة ديكتاتور<sup>(٤)</sup> ، وأنه من الأجدر توجيه تلك الأموال لمواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية

Bunmi A.Ohohe, *op.cit.*, P.38.

Africa Today Magazine , " Sierra Leone Nigeria's Vietnam ,*op.cit.*, P.14.

Jeremy Levitt, *op.cit.*, PP.23-24.

Africa Today Magazine , " Sierra Leone Nigeria's Vietnam ",*op.cit.*, P.14.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

فى البلاد ، وخفض معدلات البطالة ورفع مستوى المعيشة ، وسداد الديون الخارجية التى بلغت فى نهاية عام ١٩٩٩ زهاء ٣١ بليون دولار .<sup>(١)</sup> وقد دافع أوباسانجو عن موقف الحكومة النيجيرية قائلًا " إن القوات النيجيرية لا يمكن أن تظل إلى الأبد فى سيراليون ، ولكننا لا يمكن أن نكون متخاذلين باتخاذ قرار بسحب جنودنا قبل التأكد من أن الموقف فى سيراليون قد أصبح تحت السيطرة ... " .<sup>(٢)</sup>

### المطلب الثالث

#### تدخل السنغال وغينيا فى غينيا بيساو

عند وقوع الصراع فى غينيا بيساو فى يونيو ١٩٩٨ تدخلت كل من السنغال وغينيا فى هذا الصراع لصالح نظام الرئيس فييرا فى مواجهة المتمردين ، حيث أرسلت السنغال زهاء ١٣٠٠ جندي ، بينما أرسلت غينيا نحو ٤٠٠ جندي من أجل تحقيق هذا الهدف . وقد بررت الدولتان موقفهما على النحو الآتى :

#### ١- موقف السنغال :

أكدت السنغال أن تدخلها فى غينيا بيساو جاء بناء على طلب الحكومة الشرعية فى بيساو ، كما أنه يمثل تطبيقاً لاتفاق التعاون الأمنى بين البلدين والذي تم توقيعه فى ٨ يناير ١٩٧٥ ، وكذا برتوكول التعاون الأمنى الموقع فى ٢٧ يوليو ١٩٩٥ ، واتفاق التعاون الأمنى الموقع فى إطار منظمة تنمية نهر جامبيا فى سبتمبر ١٩٩٧ . فضلاً عن أنه يحظى بغطاء إقليمى شرعى ، نظراً لأنه قد حظى بتأييد منظمة الوحدة الأفريقية والإيكواس ، كما أنه يتمشى مع قرار منظمة الوحدة الأفريقية الخاص بالتصدي لمحاولات قلب النظم والاستيلاء على السلطة عن طريق القوة . وقد أكدت الحكومة السنغالية أنها لم تأخذ موافقة البرلمان على التدخل ، نظراً لأنه لا يمثل حالة حرب . وقد دافع وزير الخارجية السنغالى ، جاك بودان ، عن تدخل بلاده فى غينيا بيساو ، مؤكداً حرص السنغال على الاستقرار فى هذه الدولة ذات الحدود المشتركة مع السنغال ، وأنه لولا ذلك التدخل لما كان من الممكن توقع ماذا سيحدث فى غينيا بيساو .<sup>(٣)</sup>

وبعيداً عن التفسير الرسمى ، يشير المحللون إلى أن التدخل السنغالى قد تم بتحريض من فرنسا ، وأن الدوافع الحقيقية لهذا التدخل تتمثل فيما يلى<sup>(٤)</sup> :

<sup>(١)</sup> Bunmi A. Ohohe, *op.cit*, P.38.

<sup>(٢)</sup> Africa Today Magazine , " Sierra Leone Nigeria's Vietnam , *op.cit*, P.14.

<sup>(٣)</sup> جوزيف رامز أمين ، م س ذ ، ص ص ٥٦٩ - ٥٧١ .

<sup>(٤)</sup> المرجع السابق ، ص ص ٥٦٧ - ٥٧٠ .



أ- منع وصول نظام معادى إلى السلطة في دولة حدودية ، حيث كانت الحكومة السنغالية تدرك أن هناك نوعاً من التقارب بين المتمردين في غينيا بيساو ومقاتلي حركة القوى الديمقراطية لكازامانس ، نظراً لانحدارهما من أصول عرقية واحدة هي : البالانتا Balanta والبيافدا Biafada ، واشتراكهما في كثير من العادات والتقاليد واللغة المحلية ، رغم اختلاف اللغات الرسمية (البرتغالية في غينيا بيساو والفرنسية في السنغال) ، وهو ما يفسر انضمام أعداد من مقاتلي حركة القوى الديمقراطية لكازامانس إلى المتمردين في غينيا بيساو ، ومن ثم تدخلت السنغال إلى جانب فييرا ، خوفاً من الإطاحة به ووصول نظام معادى ، ربما يسبب الكثير من القلاقل للنظام الحاكم في السنغال ، من خلال دعم حركة القوى الديمقراطية لكازامانس .<sup>(١)</sup>

ب- العمل على ضرب قواعد المتمردين السنغاليين في غينيا بيساو ، حيث كانت قوات حركة القوى الديمقراطية لكازامانس تتخذ من أقاليم غينيا بيساو المتاخمة للسنغال عمقاً استراتيجياً لها ، سواء للتدريب أم الانطلاق لشن الهجمات ضد أهداف محددة في السنغال ، بالإضافة إلى الاحتماء فيها عندما تنجح القوات الحكومية السنغالية في تضيق الخناق عليهم .

ج- تأكيد المكانة الإقليمية من خلال القيام بدور فاعل في دعم الأمن والاستقرار في إقليم غرب أفريقيا ، الذي يمثل مجاًلاً حيوياً بالنسبة للسنغال .

ورغم تأكيدها على موافقة معظم قطاعات الشعب السنغالي على التدخل في غينيا بيساو ، إلا أن الحكومة السنغالية تعرضت لانتقادات حادة من جانب المعارضة السياسية السنغالية ، التي عبرت عن رفضها لهذا التدخل من خلال المظاهرات التي اندلعت أثناء زيارة الرئيس السنغالي - آنذاك - عبده ضيوف إلى باريس في ١٢ أكتوبر ١٩٩٨ . كما صدرت تصريحات عن رئيس الحزب الديمقراطي عبد الله واد (الرئيس السنغالي حالياً) ورئيس الحزب الأفريقي للديموقراطية والاشتراكية ، لاندنج سافاني ، يؤكدان فيها رفضهما للتدخل في غينيا بيساو .<sup>(٢)</sup>

## ٢- موقف غينيا :

يرى المحللون أن الدوافع التي أدت لتدخل غينيا في الصراع الداخلي في غينيا بيساو تتمثل في الآتي<sup>(٣)</sup> :

(١) يذكر أن المتمردين في إقليم كازامانس يسعون للاستقلال عن السنغال منذ ١٩٨٣ ، ورغم توقيعهم اتفاق لوقف إطلاق النار مع الحكومة إلا أنه لا تزال هناك مناوشات متفرقة بين الجانبين . انظر : د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ، ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ٤٣٠ .

(٢) جوزيف رامز أمين ، م س ذ ، ص ٥٧٠ .

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

١- رغبة الرئيس الغيني لانسانا كونتي فى عدم وجود بؤر إضافية للتوتر على حدود بلاده ، خاصة بعد وقوع محاولتين انقلابيتين ضد النظام الحاكم فى غينيا كوناكرى فى فبراير عامى ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على التوالى .

٢- عدم رغبة غينيا فى استقبال المزيد من اللاجئين ، خاصة وأنها سبق لها استضافة نحو نصف مليون لاجئ إثر الصراعات الداخلية فى كل من ليبيريا وسيراليون .

٣- العلاقات الشخصية القوية التى تربط بين الرئيس لانسانا كونتي والرئيس فييرا . وبالنسبة لتقييم عملية التدخل ، فقد كان اكتفاء القوى الدولية بالدعوة إلى تسوية سلمية للصراع ، وتقديم المساعدات الإنسانية ، مع العمل على تحقيق مصالحها ، بصرف النظر عن المصلحة الوطنية لغينيا بيساو ، من العوامل التى ساهمت فى دفع السنغال وغينيا إلى التدخل فى غينيا بيساو ، إذ لم يكن ممكناً بالنسبة للدولتين الانتظار حتى يتصاعد الصراع بشكل يهدد أمنهما الوطنى .<sup>(١)</sup>

ويرى المحللون أن تدخل السنغال وغينيا فى غينيا بيساو لم يكن يمثل عملية حقيقية لحفظ السلام بالمفهوم المتعارف عليه لتلك العمليات ، وإنما كان يمثل نوعاً من المساعدة العسكرية لنظام الرئيس فييرا .<sup>(٢)</sup>

وعلى الرغم من ذلك ، يعتبر تدخل السنغال وغينيا أمراً مشروعاً من الناحية القانونية ، وذلك استناداً إلى ثلاثة أسباب هى : أولاً ، إن التدخل يستند إلى طلب الرئيس الشرعى المنتخب فى غينيا بيساو ، والذي كان يسيطر بالفعل على معظم أراضي الدولة ويحظى بتأييد غالبية الشعب وقت التدخل . ومن ثم فإن الصراع فى غينيا بيساو لم يتطور ليصبح حرباً أهلية ، وبالتالي لم يكن التدخل يمثل اعتداء على الاستقلال السياسى لشعب غينيا بيساو . وثانياً ، إن التدخل قد حدث استناداً إلى اتفاقات دفاعية بين السنغال وغينيا من ناحية وغينيا بيساو من ناحية أخرى ، حيث كانت تلك الاتفاقات تنص على إمكانية التدخل العسكرى فى مواجهة التحديات الداخلية أو الخارجية التى قد تواجه إحدى الدول الثلاث . وثالثاً ، إن التدخل قد حظى بتأييد القوى الكبرى فى المجتمع الدولى ، نظراً لرفض المجتمع الدولى للاستيلاء على الحكم بالقوة ، هو ما اتضح من قبل فى حالات هايتى وسيراليون وأفريقيا الوسطى .<sup>(٣)</sup> كما أنه قد حظى أيضاً بتأييد التنظيم الإقليمى القارى ممثلاً فى منظمة الوحدة الأفريقية ،

(١) وعلى سبيل المثال اكتفت فرنسا بإجلاء جزء من رعاياها من غينيا بيساو فى فبراير ١٩٩٩ ، كما قامت سفينة فرنسية بنقل مجموعة من قوات حفظ السلم الإقليمية إلى بيساو . كما أنها قدمت معونة طوارئ لغينيا بيساو قدرها ١٠٠ مليون فرنك أفريقى ، بهدف شراء أدوية ومعدات طبية ومواد غذائية . وبالنسبة للبرتغال فقد اكتفت أيضاً بالتوسط بين الأطراف المتصارعة من أجل إيجاد تسوية سلمية للصراع ، كما أنها ساهمت فى تقديم المساعدات الإنسانية إلى حكومة غينيا بيساو . انظر : جوزيف رامز أمين ، م س ذ ، ص ٥٧٣ .

Jeremy Levitt, op.cit., P.34.

Ibid., P.28.

(٢)

(٣)

وذلك خلال البيان الصادر عن القمة رقم ٣٤ للمنظمة ، وكذا خلال البيان الصادر عن الآلية الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية المنازعات <sup>(١)</sup> ، وذلك بالإضافة إلى حصول التدخل على تأييد التنظيم الإقليمي الفرعي ممثلاً في الإيكواس ، حيث كان التدخل يتسق مع م ٥٨ من معاهدة الإيكواس المعدلة ، والتي تجيز التدخل في الحالات المماثلة لحالة غينيا بيساو .

أما عن دور التدخل في التسوية السلمية للصراع ، فإن التدخل -رغم نجاحه في إيقاف القتل- إلا أنه لم ينجح في التوصل إلى تسوية سلمية مستقرة للصراع ، نظراً لشك المتمردين في حياد السنغال وغينيا ، ومن ثم رفضهم لدورهما في تسوية الصراع . وقد اتضح ذلك على سبيل المثال أثناء مباحثات أبيدجان التي جرت بين الحكومة والمتمردين في سبتمبر ١٩٩٨ ، حيث طالب المتمردون بإبعاد قوات السنغال وغينيا من غينيا بيساو ، كما رفضوا مشاركة هذه القوات في القوة العسكرية التي اقترح إرسالها للفصل بين القوات المتحاربة <sup>(٢)</sup>.

وفي هذا الإطار كانت الإيكواس هي صاحبة الدور الأساسي في التسوية السياسية للصراع . وقد أقرت السنغال بذلك ، وأصرت على أن تتم تسوية الصراع في إطار الإيكواس وليس في إطار منظمة الدول الناطقة بالبرتغالية ، بسبب الشكوك التي كانت تثور حول حياد البرتغال <sup>(٣)</sup>.

ويرى البعض أنه كانت هناك بعض العوامل التي أثرت سلبياً على فاعلية تدخل السنغال وغينيا في غينيا بيساو ، ومنها صغر حجم القوات المتدخلة <sup>(٤)</sup> ، بالإضافة لذلك فقد انعكست الخلافات السياسية بين دول غرب أفريقيا ، على مواقفها من أطراف الصراع في غينيا بيساو ، حيث كانت بعض الدول التي تؤيد الحكومة ، في حين كان البعض الآخر يؤيد المتمردين ، وهو ما أثر على فاعلية التدخل <sup>(٥)</sup>.

(١) جوزيف رامز أمين ، م س ذ ، ص ٥٧٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٧٣ .

(٣) The Economist, 12-18 September 1998.

(٤) Jeremy Levitt, op.cit., P.27.

(٥) وعلى سبيل المثال اتهمت غينيا بيساو والسنغال جامبيا بالمساهمة في تقديم الدعم اللوجستيكي إلى المتمردين في غينيا بيساو، عن طريق السماح للبرتغال بتقديم مؤن وعتاد ووقود للمتمردين عبر موانئها . انظر : جوزيف رامز أمين ، م س ذ ، ص ٥٧٢-٥٧٣ .



### المطلب الرابع

#### تدخل جنوب أفريقيا وبتسوانا في ليسوتو

يعتبر الصراع السياسى الذى اندلع فى ليسوتو عام ١٩٩٨، أحد مظاهر عدم الاستقرار السياسى التى أدت لزعة الاستقرار ، ليس فى ليسوتو وحدها ، بل فى منطقة الجنوب الأفريقى بشكل عام .  
أولاً - أسباب الصراع ومقدمات التدخل :

وتعود أصول هذا الصراع إلى يناير عام ١٩٩٤، حينما واجهت الحكومة المنتخبة ديموقراطياً تمرداً من جانب فصيل من قوة الدفاع الملكى المؤيدة للملك ليتسى الثالث Letsie III ، مما دفع رئيس الحكومة موخيلي Mokhele إلى مطالبة جنوب أفريقيا بدعته فى مواجهة ذلك التمرد . وقد قامت حكومة جنوب أفريقيا بجهد دبلوماسى - بالتعاون مع كل من زيمبابوى وبتسوانا - أثمر عن إعداد تقرير فى فبراير ١٩٩٤ يتعلق بسبل تسوية الأزمة سلمياً . وقد تصاعدت الأزمة مرة أخرى فى أغسطس ١٩٩٤ عندما علق الملك - مدعوماً من جانب الجيش وأحزاب المعارضة - الدستور الذى جرت على أساسه الانتخابات العامة عام ١٩٩٣، ثم قام بحل البرلمان واستبداله بمجلس حاكم مؤقت . وفى مواجهة هذا الموقف نظمت جنوب أفريقيا قمة فى بريتوريا شاركت فيها كل من زيمبابوى وبتسوانا وحضرها ملك ليسوتو ، حيث هددت الدول الثلاث الملك بفرض حصار اقتصادى على بلاده فى حالة إصراره على قمع العملية الديموقراطية فى ليسوتو ، مما اضطره إلى إعادة الحكومة المنتخبة ديموقراطياً<sup>(١)</sup>.

وقد تجدد الصراع مرة أخرى عام ١٩٩٨، بفعل التنافس الحاد من أجل السيطرة على السلطة فى الدولة ، والذى يعود إلى وعى النخبة السياسية بأهمية الوصول إلى السلطة ، إذ تنظر عناصر النخبة السياسية إلى الدولة باعتبارها " باب العبور نحو التراكم السريع " . وقد كان هذا هو المناخ الذى اندلع فى إطاره الصراع عام ١٩٩٨، حيث اندلع الصراع عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية ، والتى خاض منافساتها الحزب الحاكم وهو حزب " مؤتمر ليسوتو من أجل الديموقراطية " Lesotho Congress for Democracy LDC - ، وذلك فى مواجهة أحزاب المعارضة ، والتى يأتى فى مقدمتها : حزب " مؤتمر باستولاند BCP - Basutoland Congress Party ، والحزب القومى MFP - Marematola Freedom Party ، وحزب الحرية BNP - Basotho National Party . وقد فاز الحزب الحاكم ب ٧٩ مقعداً برلمانياً ، وذلك من بين ٨٠ مقعداً ، تاركاً مقعداً واحداً للحزب القومى ، مما أثار احتجاجات أحزاب المعارضة . وهى الاحتجاجات التى اتخذت شكل المسيرات

(١) حازم خيرى عبد الباسط ، الدور الإقليمى لجمهورية جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٤، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٠١ .

والمظاهرات والمواجهات العنيفة بين الحكومة وأحزاب المعارضة الثلاثة ، التي كونت اتحاداً فيما بينها لإسقاط الحزب الحاكم ، حتى قبل أن تبدأ الانتخابات .<sup>(١)</sup>

ثانياً- التدخل الإقليمي فى الصراع :

أخفقت المبادرات الداخلية والخارجية فى إيجاد تسوية سلمية مناسبة لذلك الصراع ، خاصة فى ظل تعاطف الجيش (قوات دفاع ليسوتو - Lesotho Defense Force LDF) مع تحالف المعارضة . وبدا جلياً أن الجيش يتأهب للانقلاب على الحكومة المنتخبة ، وهو ما دفع رئيس الوزراء المنتخب موسيسيلي Pakalitha Mosisili إلى مطالبة جنوب أفريقيا وبتسوانا وموزمبيق وزيمبابوى بالتدخل العسكرى ضد معارضيه ، وذلك من أجل السيطرة على الموقف فى البلاد .<sup>(٢)</sup> إلا أن أهمية ليسوتو الاستراتيجية بالنسبة لجنوب أفريقيا ، دفعت الأخيرة إلى التدخل العسكرى السريع فى هذا الصراع ، بهدف تسويته لصالح الحكومة الشرعية ، وذلك على الرغم من انتقادها الصريح لتدخل زيمبابوى فى الصراع الكونغولى . وقد شاركت بتسوانا جنوب أفريقيا فى تلك العملية العسكرية ، التى عرفت باسم Operation Boleas . غير أن جنوب أفريقيا سيطرت على العملية التدخلية منذ بدايتها وحتى النهاية ، وكانت صاحبة اليد العليا خلالها ، سواء فيما يتعلق بالعمليات العسكرية ، أم بالمفاوضات السياسية التى أعقبتها .<sup>(٣)</sup>

ونظراً للقلق من مغبة اتهامها بأنها تواصل سياستها الخارجية التوسعية ، التى كانت تنتهجها فى ظل الحكومات العنصرية ، فقد نفت جنوب أفريقيا وجود أطماع توسعية لها فى ليسوتو ، مؤكدة أن حالة ليسوتو هى حالة تتوافر فيها الشروط المسبقة التى حددتها حكومة جنوب أفريقيا للتدخل العسكرى خارج حدودها من أجل حفظ السلم وهى : تأييد الرأى العام المحلى والدولى للتدخل ، ووضوح التفويض الموكل إلى القوات المتدخلة ، ووجود نوع من الاتساق أو التوافق فى العلاقات بين الدول المتدخلة<sup>(٤)</sup> ، كما أكدت جنوب أفريقيا أن التدخل ليس عملاً منفرداً وإنما هو تدخل إقليمى تشارك فيه بتسوانا ، وأنه لا يستهدف سوى إقرار النظام والدفاع عن العملية الديمقراطية .<sup>(٥)</sup>

ومن ناحية أخرى ، يرى البعض أنه توجد بعض الدوافع الاقتصادية لتدخل جنوب أفريقيا فى ليسوتو ومنها : أن ليسوتو تعد أحد المصادر المهمة التى تعتمد عليها جنوب أفريقيا فى تأمين

<sup>(١)</sup> Khabe Matlosa , " Lesotho after the 1998 Political Conflict : Reconstruction and Peace Building" , **The Southern African Economist** ( Harare : Southern Africa Printing and Publishing, Vol.13, No.1, October 1999) P.12.

<sup>(٢)</sup> Balefi Tise , " Regional Security in Thothern Africa : Whither the SADC Organ on Politics, Defence and Security ? " , **Global Dialogue** ( Braamfontein : The Institute for Global Dialouge, Vol.3, No.3, Dec 1998).

<sup>(٣)</sup> Khabele Matlosa, **op.cit.**, P.12.

<sup>(٤)</sup> Gerry Cleaver & Roy May , **op.cit.**, P.38.

<sup>(٥)</sup> **Le Monde** , 24/9/1998.



احتياجاتها من المياه ، حيث وقعت الدولتان اتفاقاً عام ١٩٨٦ تم بموجبه إنشاء " هيئة مشروع مياه مرتفعات ليسوتو " ، وذلك للإشراف على عملية نقل المياه من ليسوتو إلى المناطق الحضرية والتعدينية والصناعية في جنوب أفريقيا عبر أنفاق وقنوات وأنابيب وسدود ومحطات رفع ، بالإضافة إلى حصول جنوب أفريقيا على قدر من الطاقة الكهربائية المتولدة عن هذا المشروع ، وذلك في مقابل عوائد مالية سنوية تحصل عليها ليسوتو .<sup>(١)</sup>

كما ذهب البعض إلى أن الاعتبار الجغرافية قد أثرت اتخاذ جنوب أفريقيا وبتسوانا لقرار التدخل في ليسوتو . إذ تحيط بها جنوب أفريقيا من جميع الجهات ، كما أنها تشترك مع بتسوانا في الانتماء لإقليم أفريقيا الجنوبية .

ثالثاً - تقييم عملية التدخل :

يعتبر تدخل جنوب أفريقيا وبتسوانا في ليسوتو أمراً مشروعاً من الناحية القانونية ، لأنه جاء بناء على طلب رئيس وزراء ليسوتو ، ولأنه يتسق مع ميثاق السادك ويتم تحت إشرافها ، حيث تنص المواد ٤ ، ٥ ، ٢١ على مبادئ تركز التعاون بين الدول الأعضاء في دعم السلم والأمن في إقليم الجنوب الأفريقي ، والعمل على الدفاع عن دول الجماعة ، والالتزام بالتعاون في المجالات السياسية والأمنية . كما أنه يتسق مع مبادئ وأهداف جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن الذي أنشئ عام ١٩٩٦ ، وهو ما تأكد في م ٢ من بروتوكول السياسات والدفاع والأمن الذي وقعته دول السادك عام ٢٠٠١ ، حيث نصت المادة على إمكانية اللجوء إلى الوسائل القسرية ، وفقاً لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بعد الحصول على ترخيص من مجلس الأمن ، وذلك كخيار أخير في حالة فشل الوسائل السلمية في تسوية الصراعات الداخلية والدولية التي تهدد السلم والأمن الإقليمي .<sup>(٢)</sup>

وفي المقابل يرى البعض أن تدخل جنوب أفريقيا وبتسوانا لم يتم وفقاً لتفويض رسمي مسبق من السادك ، حيث اكتفت الدولتان بإجراء مشاورات مع قادة دول السادك المتعاطفة مع حكومة ليسوتو عن طريق الاتصالات التليفونية .<sup>(٣)</sup> ويمكن الرد على ذلك بأن ظروف الصراع قد تدفع في بعض الأحيان إلى التدخل بشكل سريع ، ثم الحصول على تفويض لاحق بالتدخل ، سواء في صورة قرار أو بيان صادر عن التنظيم الإقليمي يعرب فيه عن تأييد التدخل ، ولكن المهم هو ألا يكون التدخل متناقضاً مع مبادئ وأهداف التنظيم أو قواعد القانون الدولي .

وقد استغرق التدخل في ليسوتو ، تسعة أشهر تقريباً ، انسحبت بعدها القوات المتدخلة . وقد سعت جنوب أفريقيا وبتسوانا لتسوية الصراع من خلال القوة العسكرية والمفاوضات السياسية معاً ، من

(١) د. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، م س ذ ، ص ص ٦٨-٦٩ .

(٢) SADC Protocol on Politics, Defence and Security Co-operation, Blantyre, 14 August 2001. [www.Sadc.int/english/protocols](http://www.Sadc.int/english/protocols)

Peter Fabricuis, *op.cit.*, P.44.

(٣)



خلال العمل على تحييد قوات دفاع ليسوتو ، والتوسط في المفاوضات التي جرت بين الحكومة وتحالف المعارضة ، والتي تم خلالها الاتفاق على ضرورة تأسيس سلطة سياسية مؤقتة ، تضم ممثلين عن كافة الأحزاب المتنافسة في انتخابات ١٩٩٨ ، بهدف تهيئة المناخ السياسى لإجراء انتخابات جديدة عام ٢٠٠٠ ، وذلك من خلال القيام بعدد من الإجراءات أهمها : إعادة النظر في النظام الانتخابى فى البلاد ، وتأسيس لجنة انتخابية مستقلة ، وبناء بيئة أمنية مساعدة .<sup>(١)</sup>

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لتسوية الصراع فى ليسوتو ، إلا أنه لا تزال هناك القضايا التي ينبغي حسمها ، من أجل التوصل إلى سلام مستقر ودائم فى البلاد . فعلى الجانب الأمنى ، لم ينجح التدخل الإقليمى فى إيجاد حل للمعضلة الأمنية فى الصراع ، إذ لم تكن السلطة السياسية المؤقتة قادرة على التعامل مع كثير من الجوانب الأمنية للصراع . ومن ثم استمر الشعور بعدم الأمن فى البلاد ، خاصة مع تكاثر الأسلحة التي صاحبت الصراع ، وهو ما أدى إلى انتشار حالات الاغتيال المجهولة بين أعضاء المؤسسة الأمنية ، وتعاضد التهديد الأمنى للمجتمع بشكل عام ، خاصة مع ازدياد معدلات الجريمة فى البلاد ، مما اضطر جنوب أفريقيا وبتسوانا إلى نشر قوة عسكرية مشتركة قوامها ٣٠٠ جندي فى ليسوتو ، فى إطار عملية تدريبية عرفت باسم Maluti ، بهدف المساعدة فى إعادة بناء وتدريب قوات دفاع ليسوتو ، وذلك بتمويل من البنك الدولى<sup>(٢)</sup> ، كما وقعت الدولتان اتفاقاً للتعاون الأمنى فى مارس ٢٠٠٠ يتضمن تقديم الخدمات التدريبية وتطوير القوات المسلحة فى ليسوتو .<sup>(٣)</sup>

وعلى المستوى السياسى ، لم تكن السلطة السياسية المؤقتة فعالة بالشكل الكافى ، لأنها قضت معظم وقتها إما فى التورط فى نزاعات داخلية ، أو فى الصراع مع الحكومة ، وهو ما كان يستدعى تدخل الوسطاء سواء من داخل ليسوتو ، أم من خارجها . ومن ثم فقد أخذت السلطة السياسية المؤقتة وقتاً طويلاً من أجل الاتفاق على نظام انتخابى جديد للبلاد ، وذلك بعد الحوار الوطنى الذى جرى فى فبراير ١٩٩٩ حول هذه المسألة . وقد استمر الجدل حول طبيعة ذلك النظام الانتخابى حتى سبتمبر ١٩٩٩ ، عندما تم الاتفاق على نظام انتخابى متوازن يقوم على التمثيل النسبى . ومن ناحية أخرى لم تستطع السلطة السياسية المؤقتة أن تصل إلى نوع من الإجماع بشأن الصيغة المثلى لتحسين قدرات اللجنة الانتخابية المستقلة .<sup>(٤)</sup>

ومن الناحية الاقتصادية ، كان للصراع تكاليفه المادية الكبيرة ، كما أنه أدى إلى تدمير الكثير من عناصر البنية الأساسية فى البلاد ، خاصة فى العاصمة ، بالإضافة إلى تدمير المراكز التجارية والممتلكات ، وفقدان الكثير من الموظفين لوظائفهم ، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وازدياد

<sup>(١)</sup> Khabele Matlosa, *op.cit.*, PP.12-13.

<sup>(٢)</sup> *Idem.*

<sup>(٣)</sup> South Africa Yearbook 2001/2002 , *op.cit.*, P.280.

<sup>(٤)</sup> Khabele Matlosa , *op.cit.*, P.13.

الفقر ، خاصة مع اتجاه الحكومة إلى تخفيض أعداد العمال ، نتيجة لخصخصة المشروعات العامة . كما أدى عدم الاستقرار السياسى والأمنى المرتبط بالصراع إلى انخفاض الاستثمارات الخارجية المباشرة ، وهو ما أثر بالسلب على اقتصاديات البلاد ، خاصة فى ظل ضعف رأس المال المحلى ، وعدم قدرته على إقامة قدر يعتد به من الاستثمارات ، للإسراع بعملية إعادة الإعمار وإيجاد فرص عمل للمتطلين ، وكذا مع رفض الدول المانحة ضخ مساعدات مالية كافية ، حتى يتم إنعاش الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار والديموقراطية فى البلاد . وقد أدى ذلك إلى تأخر القيام بعمليات إعادة الإعمار ، حتى أن آثار الدمار لا تزال موجودة فى العاصمة وغيرها من المناطق الأخرى ، بل إنه لولا دعم بعض المؤسسات التمويلية الدولية مثل البنك الدولى ، والـ UNDP ، لما أمكن القيام ببعض عمليات إعادة الإعمار فى البلاد .<sup>(١)</sup>

ومن المنتظر أن تتزايد حدة الأزمة الاقتصادية فى ليسوتو بعد مطالبة جنوب أفريقيا لحكومة ليسوتو بسداد تكاليف التدخل . ورغم موافقة ليسوتو على مبدأ السداد إلا أن المطالبات المالية المرتفعة لجنوب أفريقيا جعلتها غير قادرة على الوفاء بها ، حتى أن وزير مالية ليسوتو طالب بضرورة التفاوض مع جنوب أفريقيا من أجل تخفيض هذه المطالبات .<sup>(٢)</sup> فضلاً عن ذلك فقد واكب الصراع السياسى فى ليسوتو تدفق اللاجئين إلى جنوب أفريقيا ، وتفجر العديد من النزاعات السياسية والاجتماعية والدينية الأخرى ، مثل النزاع بين سكان الريف وسكان الحضر ، وبين الملك والشعب ، وبين الجيش والحكومة ، وبين الحكومة وأحزاب المعارضة ، وبين البروتستانت والكاثوليك .<sup>(٣)</sup>

وفيما يتعلق بنتائج التدخل بالنسبة لجنوب أفريقيا ، فقد اعتبر البعض أن هذا التدخل يمثل ردة إلى السياسة الإقليمية القمعية التى دأبت جنوب أفريقيا على ممارستها أثناء مرحلة الأبارتيد ، نظراً لتجاهل جنوب أفريقيا لملك ليسوتو أثناء الأزمة ، وتباطؤها فى إعلان نتيجة التحقيق الذى قامت لجنة التحقيق التى تم تشكيلها برئاسة أحد قضاة جنوب أفريقيا حول مدى شرعية انتخابات مايو ١٩٩٨ فى ليسوتو .<sup>(٤)</sup> ومن جانبها فقد نددت المعارضة السياسية فى ليسوتو بتدخل جنوب أفريقيا فى الشؤون الداخلية للمملكة ، واتهمتها بأنها تتعامل مع ليسوتو وكأنها " المقاطعة الحادية عشرة لجنوب أفريقيا " ، وأكدت أن تدخلها أدى إلى تدمير العاصمة وانتشار أعمال السلب والنهب فيها ، كما أدى إلى تجميد الأوضاع السياسية فى البلاد ، وتوقف الحوار بين القوى السياسية فى البلاد .<sup>(٥)</sup>

(١) Khabele Matlosa , op.cit., P.13.

(٢) د. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، م س ذ ، ص ٦٨ .

(٣) David B. Coplan , " A River Runs Through it : The Meaning of Lesotho- Free State Border " African Affairs, vol.100, No.398, Jan 2001.PP.113-114.

(٤) حازم خيرى عبد الباسط ، الدور الإقليمى لجمهورية جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٤ ، م س ذ ، ص ٢٠٣ .

(٥) Le Monde, 24/9/1998.



وفى ختام هذا المبحث ، يمكن القول بأن تكرار حالات التدخل الإقليمي المباشر فى الصراعات الداخلية الأفريقية قد أفسح السبيل للمقارنة بين هذه الحالات ، على نحو يساعد فى استخلاص بعض الاستنتاجات حول الأطراف القائمة بهذه التدخلات ، ودوافعها ، وأساليبها فى مواجهة الصراعات الداخلية ، وفيما يلى توضيح لذلك :

١- يلاحظ أنه لم يحدث مطلقاً تدخل مباشر فى الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة من جانب التنظيم الإقليمي القارى ممثلاً فى منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقى حالياً) . فالنمط السائد هو التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية ، وذلك بتأييد من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية . بالإضافة إلى التدخل من جانب الدول الأفريقية فى إطار التنظيمات الإقليمية القارية أو الفرعية ، والتدخل من جانب الدول الأفريقية خارج إطار التنظيمات الإقليمية . ولعل هذا يدفع الباحث إلى القول بأن الغلبة فى عملية التدخل الإقليمي واحتواء الصراعات فى أفريقيا كانت للمنظمات الإقليمية الفرعية على حساب التنظيم القارى .

٢- إن بعض حالات التدخل من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية لم تكن لتحدث ، لولا وجود قوة إقليمية تقف وراء هذا التدخل وتدعمه سياسياً ومادياً . ويعتبر الدور النيجيرى فى إطار الإيكواس المثال البارز على ذلك ، حيث كانت نيجيريا هى الممول الرئيس لعمليات التدخل فى ليبيريا وسيراليون ، حيث أنفقت نحو ٨ بليون دولار من أجل التدخل فى هذين الصراعين .<sup>(١)</sup>

٣- إن التدخل الإقليمي فى الصراعات الداخلية الأفريقية قد اقترن فى أغلب الأحوال بمبررات أساسية تمثلت فيما يلى :

أ- حماية حقوق الإنسان ومنع تصاعد الكوارث الإنسانية وتحقيق الاستقرار الإقليمي ، كما هو الحال بالنسبة لتدخل الإيكواس فى كل من ليبيريا وغينيا بيساو وكوت ديفوار .

ب- الرغبة فى دعم الديمقراطية والحيلولة دون استخدام القوة فى الإطاحة بالحكومات المنتخبة ، ومثال ذلك تدخل جنوب أفريقيا وبتسوانا فى ليسوتو ، وتدخل نيجيريا فى سيراليون .

ج- الرغبة فى تحقيق الأمن الداخلى فى الدول المتدخلة ، كما هو الحال بالنسبة لتدخل كل من رواندا وأوغندا وبوروندى ضد كل من موبوتو وكابيللا فى الكونغو الديمقراطية ، على نحو ما سيرد تفصيله فى الباب الثانى من هذه الدراسة .

٤- إن أسلوب الأطراف المتدخلة فى معظم حالات التدخل كان يتمثل إما فى العمل على وقف تصاعد الصراعات الداخلية ، والحرص على الوصول إلى تسويات سياسية لها - مثلاً حدث فى ليبيريا وسيراليون وليسوتو - أو العمل على فرض مصالحها على حكومات وشعوب الدولة الهدف . غير أن الأطراف المتدخلة لم تركز على استئصال جذور هذه الصراعات من الأساس ، وهو ما أدى فى



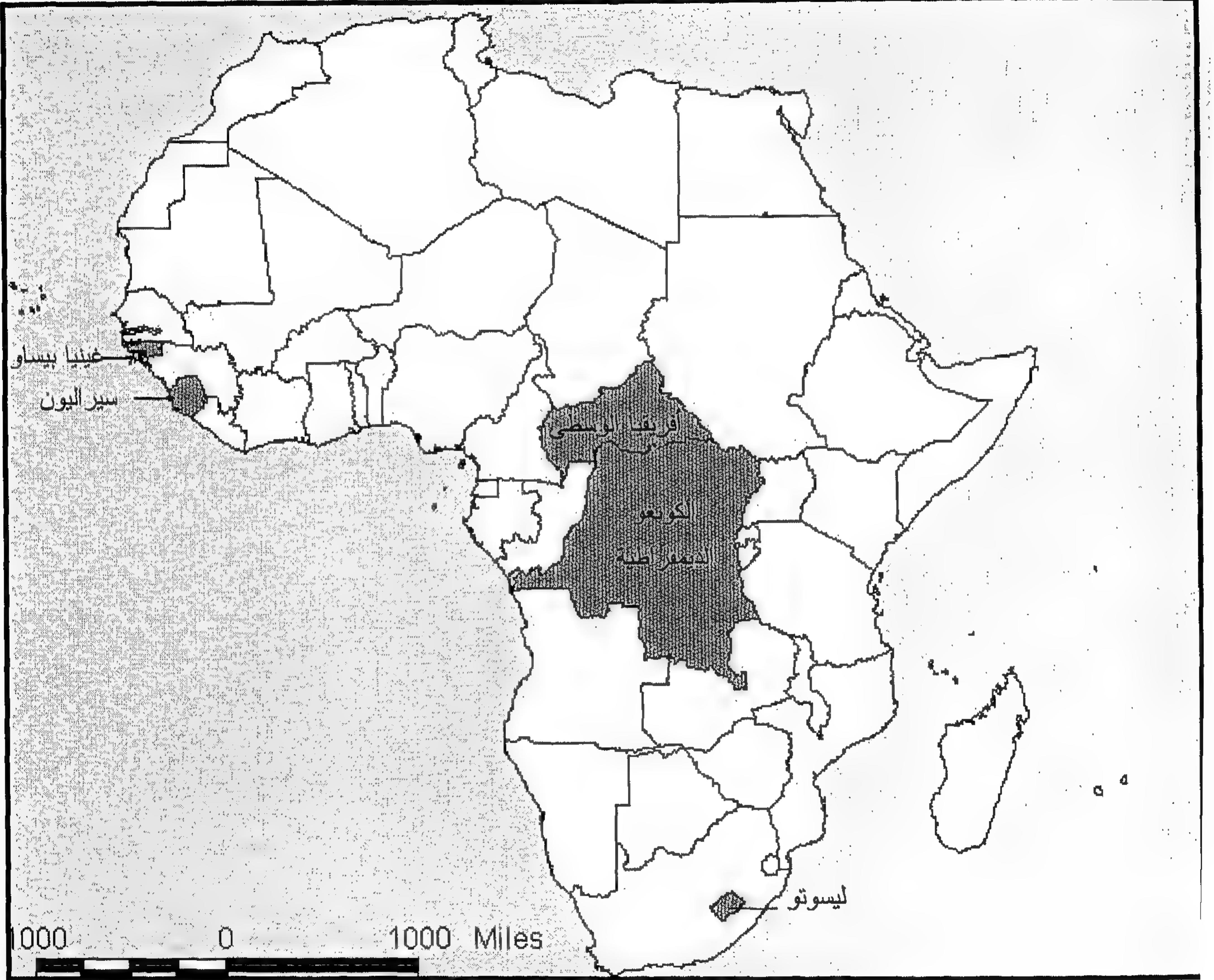
بعض الحالات إلى تجدد هذه الصراعات ، مثمناً حدث فى ليبيريا وسيراليون والكونغو الديمقراطية وأفريقيا الوسطى .

٥- إن احتمالات نجاح التدخل المباشر فى الصراعات الداخلية تكون أقل بشكل عام مقارنة بالتدخل فى الصراعات الدولية . نظراً للتعقد الذى تتسم به الصراعات الداخلية فى الغالب ، وما هو يقتضى حشد إمكانيات عسكرية كبيرة نسبياً ، وتكثيف الجهود بدرجة أكبر لضمان جمع الإرادة السياسية للمتصارعين وحلفائهم فى الداخل والخارج ، فضلاً عما تتطلبه تسوية الصراع الداخلى من إجراءات معقدة من قبيل تسريح المقاتلين ونزع أسلحتهم وإعادة إدماجهم فى المجتمع ، وهى أمور غير ميسورة فى معظم الأحيان ، خاصة وأن العديد من الأطراف فى الصراعات الداخلية هم جماعات مسلحة وليست دول ، ومن ثم يصعب تحقيق التوافق بين مصالح تلك الجماعات ، كما يصعب التنبؤ بسلوكها ، أو إلزامها بتنفيذ الاتفاقات الخاصة بتسوية الصراعات .

وتعبر الخريطة رقم (٢) عن حالات التدخل المباشر من جانب الدول فى إطار التنظيم الإقليمى .

## الخريطة رقم (٢)

الدول التي شهدت تدخلا مباشرا من جانب الدول في إطار التنظيم الإقليمي



المصدر : أعد الباحث الخريطة السابقة استنادا إلى العديد من المصادر التي تناولت حالات التدخل المباشر من جانب الدول في إطار التنظيم الإقليمي خلال مدة الدراسة .

### المبحث الثالث

#### التدخل غير المباشر من جانب الدول الأفريقية

لا تقتصر أنماط التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية على الأنماط السابقة للتدخل المباشر فقط ، بل إن هناك أنماطاً أخرى للتدخل الإقليمي في تلك الصراعات تتم بأساليب غير مباشرة ، وذلك عندما تلجأ الدول الأفريقية ، في سعيها لحماية مصالحها في الدول الأخرى ، إلى دعم أطراف الصراعات الداخلية في تلك الدول ، سواء الحكومة الشرعية أو أعدائها ، وذلك من خلال الأساليب المختلفة للتدخل غير المباشر .

ويعتبر التدخل غير المباشر من الأمور المعتادة في العلاقات بين الدول الأفريقية أثناء مرحلة الحرب الباردة وبعدها أيضاً . وعلى الرغم من بروز ظاهرة التدخل المباشر في الصراعات الداخلية الأفريقية ، إلا أن التدخل غير المباشر لا يزال هو النمط السائد للتدخل في الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة . وحتى بالنسبة لحالات التدخل المباشر ، فإنها غالباً ما تشهد بعض ممارسات التدخل غير المباشر .

وفي هذا السياق ، يوضح الجدول رقم (٦) أهم الحالات الأساسية للتدخل غير المباشر في الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة .

ونظراً لعدم إمكانية دراسة كل حالات التدخل غير المباشر في هذا المبحث ، فسوف يتم تناول أبرز تلك الحالات ، مع مراعاة تمثيلها لأنماط التدخل غير المباشر ، والتي تم تصنيفها حسب شكل (صورة) التدخل ، ومن ثم تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية :

- المطلب الأول : التدخل غير المباشر عن طريق تصعيد الحروب الأهلية .
- المطلب الثاني : التدخل غير المباشر عن طريق دعم العمليات الانفصالية .
- المطلب الثالث : التدخل غير المباشر عن طريق الإطاحة بالنظم الحاكمة .
- المطلب الرابع : التدخل غير المباشر عن طريق دعم حركات التمرد المسلح .



## جدول رقم (٦)

الحالات الأساسية للتدخل غير المباشر في الصراعات الداخلية الأفريقية

الدولة الهدف	الدولة المتدخلة	شكل (صورة) التدخل
السودان	أوغندا ، إثيوبيا ، إريتريا	تصعيد الحروب الأهلية
أنجولا	زائير (في عهد موبوتو) ، زامبيا ، الكونغو برازافيل ، توجو ، بوركينا فاسو ، كوت ديفوار ، رواندا ، الجابون	
الصومال	إثيوبيا	دعم العمليات الانفصالية
السنغال	غينيا بيساو ، جامبيا	
أفريقيا الوسطى	تشاد	الإطاحة بالنظم الحاكمة
رواندا	أوغندا	
الكونغو برازافيل	أنجولا ، الكونغو الديمقراطية	
زائير (في عهد موبوتو)	زيمبابوي ، أنجولا ، زامبيا	
إثيوبيا ، إريتريا ، أوغندا	السودان	
إثيوبيا	إريتريا	دعم حركات التمرد المسلح
إريتريا	إثيوبيا	
سيراليون ، غينيا	ليبيريا	
ليبيريا	سيراليون	
ليبيريا	غينيا	
رواندا ، أوغندا ، بوروندي	زائير (في عهد موبوتو)	

المصدر : أعد الباحث الجدول السابق استناداً إلى العديد من المصادر التي تناولت حالات التدخل الإقليمي غير المباشر خلال مدة الدراسة ، مع مراعاة استبعاد الحالات التي لم يتوافر للباحث دليل مؤكد على حدوثها .

## المطلب الأول

## التدخل غير المباشر عن طريق تصعيد الحروب الأهلية

يعتبر التدخل غير المباشر في الحروب الأهلية أحد أنماط التدخل التي تلجأ إليها الدول الأفريقية في علاقاتها مع بعضها البعض . وقد شهدت معظم الحروب الأهلية الأفريقية هذا النمط من التدخل . ففي معظم الدول الأفريقية تتسم القوات المسلحة بقلّة العدد ونقص التسليح وضعف التدريب ، وهو ما يفقد نظمها الحاكمة القدرة على السيطرة على معظم أراضي الدولة ، وخاصة المناطق الحدودية ، مما

يزيد من فرص تدخل الدول الأخرى عن طريق إثارة الحروب الأهلية أو تصعيدها . وتعتبر الحرب الأهلية فى كل من السودان وأنجولا من أهم الحروب الأهلية التى شهدت هذا النمط من التدخل .  
أولاً- التدخل فى الحرب الأهلية السودانية :

تشهد السودان حرباً أهلية شبه مستمرة منذ استقلالها .<sup>(١)</sup> ورغم توقف هذا الحرب بعد توقيع اتفاق أديس أبابا إلا أنها تجددت مرة أخرى عام ١٩٨٣ ، عقب تشكيل الجيش الشعبى لتحرير السودان بقيادة جون جارجنج ، وذلك بسبب سياسات الرئيس جعفر نميرى .<sup>(٢)</sup> وقد استمرت الحرب منذ ذلك الحين وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة ، إلا أنها دخلت فى منعطف أكثر خطورة مع وصول نظام الجبهة الإسلامية القومية بقيادة الرئيس عمر البشير إلى السلطة عام ١٩٨٩ ، إذ ازداد عدد أطراف الحرب من جهة ، لتضم - بالإضافة إلى الجنوبيين - العديد من التيارات والقوى السياسية الشمالية ، كما اتسع نطاقها من جهة أخرى لتشمل مناطق أخرى غير الجنوب فى الشرق والغرب ، إلا أن مشكلة الجنوب ظلت - برغم ذلك - هى السبب الأساسى والأكثر إلحاحاً لهذه الحرب .<sup>(٣)</sup>

وكانت التدخلات الإقليمية غير المباشرة سبباً مهماً من أسباب استمرار وتصعيد الحرب الأهلية السودانية منذ اندلاعها تقريباً . فأتاء الحرب الباردة حصل المتمرّدون على دعم العديد من الدول الأفريقية مثل : إثيوبيا فى ظل نظام هيلاسيلاسى ، والكونغو فى عهد تشومبى .<sup>(٤)</sup> كما قدمت ليبيا دعماً عسكرياً ومادياً لجارجنج منذ عام ١٩٧٩ وحتى سقوط نظام نميرى ، وذلك بسبب تأييد نميرى لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، واستمرت إثيوبيا أيضاً فى دعم جارجنج رغم محاولات السودان<sup>(١)</sup> عمل الاستعمار البريطانى على إذكاء وتكريس الانقسامات الإثنية والدينية واللغوية بين شمال وجنوب السودان . وقد تصاعدت مشكلة الجنوب منذ استقلال السودان بسبب رفض الجنوبيين لسياسات الحكومة الشمالية ، التى توسعت فى تطبيق سياسات السودنة والتعريب والأسلمة فى إطار عمليات بناء الأمة ، وهو ما أدى إلى نشأة حركة معارضة مسلحة فى الجنوب عرفت باسم أنيانيا عام ١٩٦٣ . وقد خاضت الحركة صراعاً مسلحاً ضد الحكومة حتى تم توقيع اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢ ، وهو الاتفاق الذى ساهم فى تسوية الصراع وخلق حالة من الاستقرار بعد أن كفل للجنوبيين نوعاً من الحكم الذاتى فى إطار السودان الموحد . انظر : أنس مصطفى كامل ، " الصراعات الإثنية فى حوض النيل والنظام الدولى الجديد " ، السياسة الدولية ، ع ١٠٧ ، يناير ١٩٩٢ ، ص ٤٣ .

<sup>(٢)</sup> ومن هذه السياسات : إصرار الحكومة الشمالية على تقسيم الجنوب بعد اكتشاف النفط فى أراضيه بحيث تتحكم الحكومة فى عمليات استخراج وتصديره ، والبدء فى تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان ، والسعى نحو تحقيق التكامل بين مصر والسودان ، وهو ما أثار قلق الجنوبيين من هيمنة الهوية العربية الإسلامية على السودان واستيعابهم فى إطار الثقافة العربية الإسلامية . ولمزيد من التفاصيل انظر د. إبراهيم نصر الدين ، " قضية جنوب السودان " ، فى د. إبراهيم نصر الدين (محرر) ، الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ص ١٨٨-١٩٢ .

<sup>(٣)</sup> المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

<sup>(٤)</sup> ولمزيد من التفاصيل حول الدعم الأجنبى والإقليمى لهؤلاء المتمردين انظر :

John Howell & Beshir Hamid, " Sudan and the Outside World 1964-1968", African Affairs, Vol.68, No.273, Oct.1969.PP.302-310.



السلام المصرية الإسرائيلية ، واستمرت إثيوبيا أيضاً فى دعم جارتها رغم محاولات السودان تحسين العلاقات معها .<sup>(١)</sup>

ومع وصول البشير إلى السلطة ، ازداد الدعم الإقليمى للمتمردين بعد أن توترت العلاقات بين نظامه وكثير من أنظمة الحكم فى الدول الأفريقية ، وخاصة دول الجوار مثل : إثيوبيا ، وإريتريا ، وكينيا ، وأوغندا ، وذلك بسبب التوجهات الإسلامية المتشددة لنظام البشير ، وسعيه إلى تصدير الثورة الإسلامية إلى المحيط الإقليمى لدولته ، وتبنيه سياسة خارجية تدخلية فى شئون الدول الأخرى . وهنا سعت دول الجوار إلى حصار النظام السودانى من خلال إجراءات عديدة ، أهمها تصعيد الحرب الأهلية السودانية ، بهدف شغل النظام السودانى بقضاياها الداخلية عن سياساته الخارجية ، التى تمثل خطراً يعتد به على أنظمة الحكم فى تلك الدول .<sup>(٢)</sup>

وقد أشارت التقارير إلى حصول المتمردين السودانين على أشكال مختلفة من الدعم العسكرى الإقليمى ، والذى يتضمن الدعم اللوجيستى ، عن طريق تقديم الأسلحة أو تسهيل نقلها إليهم . بالإضافة إلى فتح الأراضى أمام المتمردين ، من أجل الاحتواء بها عند تعرضهم لهجمات القوات الحكومية ، أو استخدامها فى أعمال التدريب العسكرى ، أو اتخاذها كقواعد انطلاق لشن الهجمات ضد الأهداف الحكومية .

وفى هذا السياق ، راحت الحكومة السودانية توجه الاتهامات إلى دول الجوار بتقديم أشكال مختلفة من الدعم العسكرى غير المباشر للمعارضة السودانية . فأعربت الحكومة عن تشككها فى ضلوع كينيا فى تهريب الأسلحة إلى المتمردين ، تحت ستار توصيل مواد الإغاثة الإنسانية إلى سكان الجنوب ، حيث تأتى الطائرات من الخارج ثم تنقل إلى كينيا ومنها إلى جنوب السودان ، دون أى رقابة على حمولتها أو إشراك الحكومة السودانية فى عمليات النقل أو التوزيع ، وهو ما يمثل انتهاكاً لسيادة السودان ، ويدعو إلى التشكك فى نوايا الدول التى تقدم المساعدات أو تنقلها.<sup>(٣)</sup>

(١) هانى رسلان ، " الأبعاد الخارجية لمشكلة الجنوب السودانى " ، السياسة الدولية ، ع ٨٩ ، يوليو ١٩٨٧ ، ص ٢٠٩ .

(٢) يرى البعض أن دول الجوار الإقليمى وإن كانت تعمل على تصعيد الحرب الأهلية السودانية إلا أنها لا تقبل بانفصال الجنوب نظراً لأن الجماعات الإثنية فى الجنوب لها امتدادات فى بعض هذه الدول ، وهو ما قد يثير قضية تعديل الحدود لصالح دولة جنوب السودان - فى حالة قيامها - على حساب دول الجوار ، كما أن استقلال الجنوب يمكن أن ينقل عدوى الانفصال إلى دول الجوار ، خاصة وأنها تعاني من ذات المشكلات . انظر : د. إبراهيم نصر الدين ، " بين الانفصال والصوملة وثنائية الهوية : سيناريو الإنقاذ الحقيقى للسودان " ، وجهات نظر ( القاهرة : الشركة المصرية للنشر العربى والدولى ، ع ١٣ ، فبراير ٢٠٠٠ ) ص ٥٧ .

(٣) وهنا يؤكد وزير الإعلام السودانى أن حركة التمرد السودانية ليس لها هوية محددة ، وأنها تتسول الدعم الخارجى من دول أفريقية عديدة ومن إسرائيل أيضاً . انظر : سفارة السودان بالقاهرة ، النشرة اليومية للسفارة السودانية ، ٤ سبتمبر ٢٠٠١ .



كما أكدت الحكومة السودانية أن أوغندا تفتح أراضيها أمام المتمردين السودانيين من أجل الانطلاق منها لشن الهجمات ضد الحكومة . وهو ذات الاتهام الذى وجهته السودان لإريتريا ، حيث اتهمتها بفتح أراضيها أمام قوات جارتها ، لكى تتطلق منها لمهاجمة مدينة كسلا ذات الموقع الاستراتيجى فى شرق السودان ، والتي يتيح الاستيلاء عليها تطوير الهجوم على ثلاثة محاور هى : المحور الشمالى الشرقى فى اتجاه ميناء بور سودان حيث يوجد خط البترول السودانى ، والمحور الجنوبى الغربى فى اتجاه العاصمة السودانية الخرطوم ، والمحور الجنوبى الشرقى فى اتجاه الدمازين حيث يقع خزان الروصيرص ومحطة توليد الكهرباء الرئيسية التى تغذى الخرطوم . ومن هنا تتضح خطورة التهديد الذى يمثله الدعم الإريتري للمعارضة السودانية المسلحة .<sup>(١)</sup> وفى ذات الاتجاه ، اتهمت السودان إثيوبيا بحشد قوات كثيفة على منطقة الحدود المشتركة ، ومهاجمة منطقة (الغشقة) ، وتقديم الدعم لقوات جارتها .<sup>(٢)</sup>

ومع اشتداد وطأة الحرب الأهلية فى الأقاليم الشرقية للسودان ، روجت الحكومة السودانية لفكرة تعرض البلاد لغزو إثيوبى إريتري ، يأتى فى إطار مؤامرة أمريكية-صهيونية تتجاوز أثارها السلبية الحدود السودانية إلى منطقة شرق ووسط أفريقيا ، كما تهدد الأمن الاستراتيجى العربى بوجه عام .<sup>(٣)</sup> وهنا يؤكد كثير من المحللين على دور الدوائر السياسية فى الولايات المتحدة وبريطانيا فى إثارة الحرب الأهلية السودانية عن طريق دعم التدخلات الإقليمية فى تلك الحرب ، وأن ذلك يشكل جزءاً من محاولات هذه الدوائر لتحقيق أهدافها فى السودان ، فساهمت الولايات المتحدة على سبيل المثال بمساعدات عسكرية تقدر بنحو ٢٠ مليون دولار لدعم التدخل الإقليمى فى السودان .<sup>(٤)</sup> وقد وظفت الولايات المتحدة وبريطانيا أساليباً أخرى للضغط على الحكومة السودانية مثل : الحصار والعقوبات

(١) وفى هذا السياق ، أكدت الحكومة السودانية فى يناير ٢٠٠١ أنها ترصد بدقة تلك الخطة - التى تحظى بدعم أمريكى قوى من إدارة كلينتون - التى تستهدف نقل ستة آلاف جندي من قوات جون جارتج إلى الحدود الشرقية للسودان مع إريتريا من أجل شن عمليات عسكرية جديدة ضد السودان ، كما حذر زعيم حزب الأمة الصادق المهدي أيضاً من خطورة هذه الخطة فى حالة تنفيذها . انظر خالد عبد العظيم ، م س ذ ، ص ٣٤ .

(٢) د. محمود أبو العينين ، إدارة الصراعات العرقية فى أفريقيا (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، نشرة خاصة محكمة ، ع ٥٩ ، ٢٠٠٠) ص ص ١٣١-١٣٢ .

(٣) أكد المستشار الصحفى للرئيس البشير أن تلك المؤامرة تستهدف إقامة إمبراطورية مسيحية فى القرن الأفريقى ، فى إطار كونفدرالى يضم إثيوبيا وإريتريا وشرق السودان ، وتسيطر عليه أقلية التجراى المسيحية ، كما أنها تسعى إلى تهديد الأمن الاستراتيجى العربى عن طريق تدعيم النفوذ الإسرائيلى فى البحر الأحمر ، ومحاصرة الدول العربية الإسلامية مثل السودان والصومال وجيبوتى وإجبارها على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل ، هذا بالإضافة إلى الأبعاد السياسية والاقتصادية الأخرى لتلك المؤامرة . ولمزيد من التفاصيل انظر : د. محمد سليمان محمد ، السودان : حروب الموارد والهوية ( كيمبرج : دار كيمبرج للنشر ، ط ١ ، ٢٠٠٠) ص ٣١٠ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣١١ .

الاقتصادية ، وتغيير شبكة التوازنات الإقليمية المحيطة بالسودان في غير صالحها ، والتهديد بالتدخل العسكى الدولى فى السودان لوقف انتهاكات حقوق الإنسان فيها . غير أن توظيف ورقة الحرب الأهلية السودانية وانفصال الجنوب السودانى يظل أهم أوراق الضغط الدولى على السودان . وفى هذا السياق وصف البعض محاولات الولايات المتحدة وبريطانيا لإثارة الحرب الأهلية السودانية بأنها " فاشودة جديدة فى وسط أفريقيا " (١).

وبالفعل ساهمت التدخلات الإقليمية - المدعومة دولياً - فى إطالة أمد الحرب الأهلية السودانية ، نظراً لأنها أضعفت قدرة الحكومة السودانية على حسم الحرب لصالحها ، وساهمت فى تعديل توازن القوى بين الحكومة والمتمردين ، بل إنها أعطت المتمردين نوعاً من التفوق على الحكومة فى العديد من ميادين القتال ، وهو ما أتاح لهم توسيع نطاق سيطرتهم على الأراضى السودانية .

وأمام هذه الضغوط الإقليمية والدولية سعى نظام البشير إلى الخروج من عزلته ، فبدأ يتخلص من الرموز الإسلامية فى نظامه وعلى رأسهم حسن الترابى زعيم الجبهة الإسلامية القومية ، كما تخلص عن سياسة تصدير الثورة ، وعمل على تحسين علاقاته مع القوى الدولية والإقليمية . فعلى المستوى الدولى ، فتحت السودان قنوات للاتصال مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وقدمت قدراً كبيراً من التعاون مع الإدارة الأمريكية فى إطار الحملة الدولية ضد الإرهاب . وعلى المستوى الإقليمى سعت السودان إلى تحسين علاقاتها مع مصر ، كما تعهدت بعدم إيواء حركات المعارضة الإريتريّة والإثيوبية (٢)، وعملت أيضاً على تحسين علاقاتها مع أوغندا ، حيث عقدت مجموعة من الاجتماعات بين مسؤولى البلدين ، مثل اجتماع نيروبي فى ديسمبر ١٩٩٩ ، الذى تعهدت خلاله الدولتان بعدم دعم حركات المعارضة المسلحة فى الدولة الأخرى ، كما وقعت الدولتان اتفاقاً أمنياً يسمح للقوات الأوغندية بتعقب المتمردين الأوغنديين داخل الأراضى السودانية ، دون اشتراك القوات السودانية فى القتال (٣). غير أن الإجراءات السالفة لم تسهم كثيراً فى تحسين موقف الحكومة السودانية ، مما اضطرها - تحت وطأة الضغط الدولى والأمريكى بصفة خاصة - إلى توقيع اتفاق ماشاكوس فى كينيا فى يوليو ٢٠٠٢ ، والذى يمنح الجنوبيين حق تقرير المصير بعد مرور ستة أعوام من توقيع الاتفاق ، وهو ما أثار قدراً كبيراً من المخاوف من احتمالات انفصال الجنوب وتمزيق أوصال السودان .

(١) Executive Intelligence Review , **Peace through Development in Africa's Great Lakes Region** , Special Report , Washington, D.C.: EIR News Service, Inc, September 1997, P.5.

(٢) نجحت جهود الوساطة القطرية فى توصل السودان إلى توقيع مذكرة تفاهم مع إريتريا تقضى بالتعهد المتبادل بالتوقف عن التدخل فى الشؤون الداخلية للدولة الأخرى والعمل على تسوية الخلافات بين الدولتين ، كما ساهمت الاتصالات السرية فى تحسين العلاقات السودانية الإثيوبية ، بعد اتفاق الدولتان على إغلاق مكاتب المعارضة المسلحة السودانية والإثيوبية الموجودة على أراضيهما . انظر : د. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، م س ذ ، ص ٤٩ .

(٣) حول هذا الاتفاق انظر: موقع المفكرة الإسلامية على الإنترنت ، ٢٦ مارس ٢٠٠٢ ، [www.islammemo.com](http://www.islammemo.com)



## ثانياً- التدخل في الحرب الأهلية الأنجولية :

شهدت أنجولا منذ استقلالها حرباً أهلية بسبب تمرد حركة يونيتا بزعامة جوناس سافيمبي ضد الحكومة المركزية في لواندا . وقد كانت التدخلات غير المباشرة بمثابة قوة الدفع التي ساعدت الحركة على مواصلة الصراع ضد الحكومة ، حيث كانت يونيتا تعتمد على العديد من دول الجوار في إقامة قواعد خلفية لها في أراضيها ، وذلك لاستخدامها إما كمراكز للدعم اللوجستيكي أو كقواعد للانطلاق من أجل شن الهجمات ضد الحكومة الأنجولية . وكذا كانت الحركة تعتمد على هذه الدول في تهريب الماس من المناطق التي تسيطر عليها إلى الأسواق الخارجية ، وكذا في تهريب السلاح والمعدات العسكرية التي يتم شرائها عن طريق عوائد بيع الماس . وكانت زائير في عهد موبوتو من أهم الدول التي تدعم يونيتا ، غير أنه بعد سقوط نظام موبوتو اتجهت الحركة إلى الاعتماد على أراضي كل من : زامبيا ، وتوجو وبوركينا فاسو ، وأفريقيا الوسطى ، والمغرب ، كطرق بديلة لنقل تجارتها غير المشروعة تصديراً واستيراداً .<sup>(١)</sup>

وقد شكلت الأمم المتحدة لجنة للتحقيق حول مصادر الدعم العسكري والمالي ليونيتا . وفي مارس ٢٠٠٠ كشفت التحقيقات عن وجود شبكة تضم عدد من رؤساء الدول والشركات الأفريقية والأجنبية ، تتولى تقديم الدعم العسكري والمالي لحركة يونيتا الأنجولية ، وذلك برغم قرارات المقاطعة والعقوبات التي فرضها مجلس الأمن على الحركة طوال التسعينيات ، مما جعل تلك العقوبات عديمة الجدوى . وتتولى تلك الشبكة تهريب الماس الخام ، وعقد صفقات بيعه ونقله ، وإصدار شهادات المنشأ المزورة لتسهيل عمليات تهريب الماس ، وفتح الحسابات المالية في البنوك الأمريكية والأوروبية ، ومنح جوازات السفر المزورة لقيادات الحركة وأسراهم ، رغم أنهم ممنوعون من السفر بموجب عقوبات الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى استيراد السلاح والذخيرة والوقود ونقله إلى مناطق تمركز القوات المتمردة ، مع تقديم الرشاوى والعمولات لكل من شارك في هذه الأعمال . أما الرؤساء الأفارقة الذين أدينوا في التحقيقات فهم : الرئيس إيايما رئيس توجو ، الذي أصبح العقل المدبر في تلك الشبكة بعد خلع الرئيس موبوتو ، والرئيس كومباوري رئيس بوركينا فاسو ، والرئيس الجابوني عمر بونجو ، والرئيس الرواندي كاجامي ، ورئيس كوت ديفوار السابق بيديه ، والرئيس السابق للكونغو برازافيل ليسوبا.<sup>(٢)</sup>

وكانت هذه التدخلات سبباً أساسياً في توتر العلاقات بين الحكومة الأنجولية والدول التي تدعم يونيتا ، وفي هذا السياق تقدمت حكومة أنجولا باحتجاج لدى فرنسا تطلب منها الضغط على حكومات

(١) قدرت مبيعات يونيتا من الماس خلال المدة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨ بنحو ٣،٧ مليار دولار ، وذلك بالرغم من قرار الأمم المتحدة الذي يحظر التجارة غير المشروعة في الماس . انظر في هذا الشأن : د. عبد الملك عودة ، أفريقيا في ختام القرن العشرين ، م س ذ ، ص ص ٦٢-٦٣ .

(٢) د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا في عالم متغير ، م س ذ ، ص ص ٢٢-٢٣ .



الدول الفرنكوفونية لاييقاف دعمها ليونيتا<sup>(١)</sup>. ويرى البعض أيضاً أن رغبة الحكومة الأنجولية فى إنهاء الدعم غير المباشر ليونيتا كانت من أهم دوافع تدخل الحكومة الأنجولية للإطاحة بموبوتو ، ثم تدخلها لدعم سلفه لوران كابيلا فى مواجهة المتمردين على نحو ما سيرد فى الباب الثانى . ويفسر البعض أيضاً التدخل الأنجولى فى الصراع الداخلى فى الكونغو برازافيل بين الرئيس ليسوبا والرئيس نجيسو ، بسعى أنجولا لضرب قواعد يونيتا التى كانت قد نقلت إلى الكونغو برازافيل بعد الإطاحة بنظام موبوتو فى زائير<sup>(٢)</sup>. كما كان دعم زامبيا وتحريضها ليونيتا على الصراع ضد الحكومة الأنجولية سبباً أساسياً فى توتر العلاقات بين أنجولا وزامبيا خلال عامى ١٩٩٨ / ١٩٩٩ حتى وصل الأمر إلى تهديد أنجولا بغزو زامبيا لإجبارها على إيقاف دعمها ليونيتا<sup>(٣)</sup>. وكانت الاتهامات الموجهة إلى الرئيس التوجولى ايادىما بدعم يونيتا سبباً فى مقاطعة أنجولا لقمة منظمة الوحدة الأفريقية التى عقدت فى توجو عام ٢٠٠٠<sup>(٤)</sup>. ورغم صدور بيانات عديدة عن رؤساء الدول الأفريقية الذين وردت أسمائهم فى تحقيقات الأمم المتحدة ، تنفى بشكل قاطع الضلوع فى تقديم أى دعم عسكرى أو مالى لحركة يونيتا إلا أن ذلك لم يسهم كثيراً فى تحسين العلاقات بين أنجولا وهذه الدول<sup>(٥)</sup>.

ومن جهة أخرى ، تسببت التدخلات الإقليمية فى تأجيج الحرب الأهلية الأنجولية وزيادة حدتها . حيث إنه وفقاً لتقديرات قسم الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة ، فقد بلغت الخسائر الناجمة عن الحرب الأهلية الأنجولية نحو ٢٠ بليون دولار أمريكى ، كما فقد نحو ٣٠٠ ألف أنجولى حياته خلال المدة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤<sup>(٦)</sup>.

### المطلب الثانى

#### التدخل غير المباشر عن طريق دعم العمليات الانفصالية

وفى هذا المطلب يتم تناول حالتين هما : التدخل الإثيوبى فى الصومال ، وتدخل غينيا بيساو فى السنغال ، وذلك على النحو التالى :

(١) د. عبد الملك عودة ، أفريقيا فى ختام القرن العشرين ، م س ذ ، ص ٦٣.

(٢) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ٤٩٤.

(٣) Peter Fabricius, *op.cit.*, P.41.

(٤) د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، م س ذ ، ص ١٦.

(٥) المرجع السابق ، ص ٢٣.

(٦) Horace Campbell , “ Democratisation , Citizenship and Peace in the DRC “ , in Mwesiga Baregu (ed.), *op.cit.*, P.32.

### أولاً - التدخل الإثيوبي في الصومال :

كانت الصومال - ولا تزال - هدفاً للتدخل المباشر وغير المباشر في شئونها الداخلية ، نظراً لأهمية موقعها الاستراتيجي . ومع اندلاع الصراع الداخلي المسلح في الصومال وسقوط نظام سياد بري في يناير ١٩٩١ ، سعت إثيوبيا إلى التدخل في هذا الصراع ، بغية التأثير على مجرياته ، بما يخدم مصالحها الوطنية ، وخاصة مصالحها الأمنية ، ومن ثم حرصت إثيوبيا على بقاء الصومال ضعيفة حتى لا تعاود المطالبة باسترجاع إقليم الصومال الغربي (أوجادين) الذي استولت عليه إثيوبيا .<sup>(١)</sup>

وقد ازدادت حدة وكثافة التدخل الإثيوبي في الصومال مع ازدياد انكشاف ضعفها الجيو-سياسي كدولة برية داخلية ، وذلك اثر اندلاع الصراع الإثيوبي الإريتري عام ١٩٩٨ ، وفقدان إثيوبيا لميناء عصب ومصوع الإريتريين ، ثم توتر العلاقات بينها وبين جيبوتي بسبب الخلاف حول رسوم استخدام إثيوبيا لميناء جيبوتي . وقد دفعت هذه التطورات إثيوبيا إلى تكثيف الاهتمام بالصراع الصومالي والتعامل معه على النحو الذي يحقق عدداً من الأهداف من أهمها : الوصول إلى الموانئ الصومالية على خليج عدن والمحيط الهندي ، وإيجاد صومال مقسم إلى دويلات أو صومال به نظام مركزي قائم على توازنات هشة تجعل درجة اعتماده على إثيوبيا كبيرة ، وذلك حتى لا ينشأ نظام مركزي قوى في الصومال يمكنه أن يكون نداً لإثيوبيا ، أو يمكنه منعها من استخدام الموانئ الصومالية كما فعلت إريتريا ، أو مطالبتها بمقابل كبير في سبيل استخدام الموانئ على نحو ما فعلت جيبوتي .<sup>(٢)</sup> كما تسعى إثيوبيا إلى تأمين حدودها الشرقية ، من خلال توقيع اتفاقيات أمنية لمراقبة الحدود مع الصومال ، بحيث يتم تصفية القواعد الخلفية لحركة الأورومو وجبهة تحرير الأوجادين وجبهة الاتحاد الإسلامي . وهي كلها حركات انفصالية معارضة للنظام الإثيوبي ، وتتطلب من قواعد خلفية في الصومال لتنفيذ عمليات في العمق الإثيوبي .<sup>(٣)</sup>

(١) يفسر البعض هذا التدخل الإثيوبي استناداً إلى ترسخ ميراث الخوف من تطويق وتفكيك الدولة لدى صانع القرار الإثيوبي ، خاصة في ظل الطبيعة التعددية للمجتمع الإثيوبي ، الذي اعتمدت الحكومات الإثيوبية المتعاقبة في إدماجه على القهر وليس الرضاء والإقناع . انظر : د. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، م س ذ ، ص ص ٣٦-٣٧ . وانظر أيضاً : سمير حسنى ، " التطورات الأخيرة في الصومال وموقف الجامعة العربية منها " ، في د. إجلال رأفت (محرر) ، العلاقات العربية الأفريقية (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤) ص ٢٤٥ .

(٢) أسندت جيبوتي إدارة مينائها إلى السلطات الخليجية لميناء جبل على في دبي ، لكي تتولى تنمية وتطوير ميناء جيبوتي بأسلوب امتياز الإدارة لمدة ٢٠ عاماً ، مما أدى إلى ارتفاع الرسوم الجمركية في ميناء جيبوتي بمقدار ٣٠% (٤ دولار/طن) ، وهو ما رفضته إثيوبيا ، مما جعلها تتجه إلى ميناء بربرة الصومالي ، حيث وقعت إثيوبيا في نوفمبر ٢٠٠٠ اتفاقاً مع جمهورية صومالي لاند يتيح لها استخدام ميناء بربرة في شمال غرب الصومال ، وذلك كبديل لميناء عصب الإريتري وميناء جيبوتي . راجع في هذا الشأن : خالد عبد العظيم ، م س ذ ، ص ص ٣٥-٣٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٥ .



وفى هذا الإطار دعمت إثيوبيا العمليات الانفصالية التي تستهدف تمزيق أوصال الصومال ، حيث دعمت استقلال جمهورية " صومالي لاند " ، ووقعت معها العديد من الاتفاقات الأمنية والتجارية ، و دعت رئيسها السابق إبراهيم عقال لزيارة أديس أبابا فى إطار توثيق العلاقات الثنائية ، ونظمت رحلات جوية إلى عاصمتها هرجيسا وأقامت خط برى يربطها بالأراضى الإثيوبية ، وفتحت مكتب ملاحى لها فى صومالي لاند ، وهو ما دفع الصحافة الصومالية إلى اتهام إثيوبيا بانتهاك وحدة الصومال ، خاصة وأنها تتيح للانفصاليين فى جمهورية أرض الصومال فرصة إقامة علاقات مع دول العالم ومن ناحية ثانية ، زودت إثيوبيا جمهورية " بونت لاند " التى يرأسها جامع على جامع ، فى شمال شرق الصومال بأسلحة تم تخزينها فى مدينة بوصاصو الساحلية ، حيث يوجد ميناء بوصاصو على حافة القرن الأفريقى . وفى يونيو ٢٠٠١ دعت إثيوبيا العقيد عبد الله يوسف رئيس بونت لاند لزيارة أديس أبابا ، من أجل التباحث حول الخطة الإثيوبية للمصالحة فى الصومال ، كما قام وفد إثيوبى برئاسة نائب وزير الخارجية بزيارة مدينة جروا عاصمة بونت لاند فى إطار الترتيب لهذه الزيارة .<sup>(١)</sup> ومن ناحية ثالثة ، ساندت إثيوبيا إنشاء جمهورية " جنوب غرب الصومال " فى مارس ٢٠٠٢ برئاسة حسن محمد نور ، قائد جيش الرحناويين وعضو المجلس الصومالى للمصالحة وإعادة البناء ، والذي يتخذ من بيدوا عاصمة لجمهوريته ، حيث قدمت شحنات من الأسلحة إلى المعارضة فى بيدوا ، وهو ما ساعدها على التفوق على الحكومة أثناء المعارك التى دارت بينهما فى مايو ٢٠٠٢ ، بفضل استخدام الأسلحة الثقيلة بما فيها مدافع الهاون .<sup>(٢)</sup>

وفى هذا السياق ، رفضت إثيوبيا الاعتراف بالحكومة الانتقالية الصومالية التى تشكلت بموجب اتفاق عرتا فى مارس ٢٠٠٢ ، حيث لم تعترف بالرئيس عبد القاسم صلاحد حسن ، وأصرت على بدء مفاوضات جديدة بين الفصائل الصومالية ، مع عدم الاعتراف بأى وضع مسبق والبدء مرة أخرى من نقطة الصفر .<sup>(٣)</sup> كما سعت إثيوبيا إلى عزل الحكومة الصومالية إقليمياً ودولياً ، حيث رفضت رسمياً مشاركة الصومال فى قمة الإيجاد بالخرطوم ، بدعوى وجود قرار بتجميد عضويتها فى المنظمة<sup>(٤)</sup> ، ووصفت الحكومة الصومالية بأنها إحدى الدول الراحية للإرهاب فى العالم .<sup>(٥)</sup> وهنا دعا رئيس

(١) خالد عبد العظيم ، م س ذ ، ص ص ٣٥-٤٣ .

(٢) بدر حسن شافعى ، " الصومال: احتمالات عودة التدخل الدولى " ، م س ذ ، ص ١٥١ .

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٤) د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، م س ذ ، ص ٤٨ .

(٥) نفى وزير الإعلام الصومالى ، زكريا حمد الحاج ، الاتهام الإثيوبى قائلاً " إن اتهام حكوماتنا بالإرهاب ادعاء إثيوبى ، تسعى أديس أبابا من خلاله لإخفاء الأعمال الإرهابية وغير القانونية التى تمارسها ضد بلادنا بمساندتها ودعمها لأمراء حرب نحن ندينهم ... " . انظر : أحمد حنقة ، " الخلافات الإثيوبية الصومالية تهدد بفشل قمة إيغاد بالخرطوم " ، جريدة الوطن ، الخرطوم ، ٢ يناير ٢٠٠٢ .

الوزراء الصومالي حسن أشرف فارح الحكومة الإثيوبية إلى تغيير موقفها العدائي من بلاده ، واعتبر ذلك شرطاً لازماً لمشاركة إثيوبيا في أى قوات دولية يتم نشرها في الصومال .<sup>(١)</sup>

وفضلاً عما سبق ، تسعى إثيوبيا إلى تغذية الصراع الصومالي عن طريق تقديم الدعم السياسى والعسكرى للفصائل الصومالية الموالية لها . وعلى سبيل المثال تدعم إثيوبيا (المجلس الصومالى للمصالحة وإعادة البناء) برئاسة حسين عديد ، والذي انطلقت بدايته من إثيوبيا في مارس ٢٠٠١ ، كما يوجد مقره في أديس أبابا .<sup>(٢)</sup>

ويلاحظ أن التدخل الإثيوبى وإن كان يهدف إلى إضعاف الصومال ، إلا أنه لا يصل إلى حد السعى الجاد إلى تقسيمها ، نظراً لأن ذلك قد يؤدي إلى إثارة الحركات الانفصالية داخل إثيوبيا ذاتها ، ومن ثم يمكن النظر إلى دعم الحركات الانفصالية في الصومال باعتباره مجرد إجراء تكتيكي يستهدف تحقيق المصالح الإثيوبية في الصومال وأهمها الوصول إلى الموانئ الصومالية .

وفى هذا الإطار أصدرت إثيوبيا بياناً في أكتوبر ٢٠٠٢ نفت فيه سعيها لتقسيم الصومال ، مؤكدة أنها تدعم جهود تسوية الصراع الصومالى ، ثم أكدت على ذات المعنى في بيان مشترك صدر عن إثيوبيا والسودان واليمن في بداية نوفمبر ٢٠٠٢ .<sup>(٣)</sup>

ومن ناحية ثانية ، فإن التدخل الإثيوبى غير المباشر قد صاحبه بعض ممارسات التدخل المباشر ، ومن ذلك توغل القوات الإثيوبية في جنوب غرب الصومال عام ١٩٩٦ لتدمير قواعد حزب الاتحاد الإسلامى ، بالإضافة إلى توغلها صوب الجنوب من أجل تقديم الدعم إلى الفصائل المعارضة لحكومة الرئيس عبد القادر صلا . وهو الدعم الذى يشمل المدافع والسيارات العسكرية والألغام .<sup>(٤)</sup>

**ثانياً - تدخل غينيا بيساو وجامبيا في السنغال :**

تشهد السنغال عملية انفصالية منذ ديسمبر ١٩٨٢ تقوم بها حركة كازامانس للقوى الديمقراطية . وكان التدخل الإقليمى لدعم الحركة من أهم العوامل التى ساعدتها على الاستمرار فى محاولات الانفصال . وتعد غينيا بيساو وجامبيا من أهم الدول المتدخلة لدعم الحركة .

وقد أكدت المصادر حصول الحركة على دعم عسكرى غير مباشر من العناصر الجنوبية فى نظام فييرا الحاكم فى غينيا بيساو ، بما فى ذلك إيواء عناصر الحركة فى أراضى غينيا بيساو وتسهيل

(١) آفاق أفريقية ، " الأجنحة الأفريقية " ، المجلد الثالث ، ع ١١ ، خريف ٢٠٠٢ ، ص ٨٤ .

(٢) وكانت إثيوبيا قد استضافت ٣١ من قادة فصائل المعارضة الصومالية واتفقت معهم على إنشاء هذا المجلس كتنظيم انتقالى ، كما تم الاتفاق على الاجتماع مرة أخرى خلال ستة أشهر لعقد مؤتمر شامل للمصالحة تتم دعوة الرئيس عبد القادر صلااد حسن إليه بصفته أحد قادة الفصائل وليس كرئيس للصومال . ولمزيد من التفاصيل ، انظر : خالد عبد العظيم ، م س ذ ، ص ٤٢ .

(٣) د. عبد الملك عودة ، " الصومال على طريق المصالحة " ، الأهرام الاقتصادى ، ١٨ نوفمبر ٢٠٠٢ ، ص ٧٤ .

(٤) خالد عبد العظيم ، م س ذ ، ص ص ٤٢-٤٣ .



انطلاقها لشن الهجمات ضد الحكومة السنغالية<sup>(١)</sup>. كما ترددت أنباء عن انضمام أعداد من قوات رئيس الأركان الجنرال مانيه إلى صفوف الحركة من أجل دعم محاولات انفصالها عن السنغال ، وذلك نظراً للتدخل الإثنى بين شعب غينيا بيساو وسكان إقليم كازامانس ، فضلاً عن أن الإقليم ذاته كان جزءاً من غينيا بيساو حتى عام ١٨٨٨<sup>(٢)</sup>.

ومن جهة أخرى ، أكدت بعض المصادر اشتراك جامبيا في دعم حركة كازامانس ، وذلك عن طريق فتح أراضيها أمام قوات الحركة كقاعدة للانطلاق لشن الهجمات ضد الحكومة السنغالية ، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستيكي للحركة<sup>(٣)</sup>.

ومع وصول الرئيس عبد الله واد إلى السلطة سعت الحكومة السنغالية إلى إيجاد تسوية سلمية للصراع في كازامانس عن طريق التفاوض مع الحركة الانفصالية . وبدأت المفاوضات بالفعل في ديسمبر ٢٠٠٠ في جامبيا ، وبمشاركة غينيا بيساو . وفي مارس ٢٠٠١ أعلنت الحكومة السنغالية أنها وقعت اتفاقاً مع الحركة يقضى بوقف إطلاق النار ونزع سلاح المتمردين ، وانسحاب الجيش السنغالي من الإقليم ، والقبول بمبدأ المشاركة في الحكم والإدارة بالإقليم ، وإطلاق سراح المعتقلين من الحركة والمدنيين المتعاونين معها<sup>(٤)</sup>.

### المطلب الثالث

#### التدخل غير المباشر عن طريق الإطاحة بالنظم الحاكمة

شهدت القارة الأفريقية حالات للتدخل غير المباشر عن طريق الإطاحة بنظم الحكم في الدولة الهدف ، وذلك من خلال تكوين أو تنظيم أو دعم الجماعات المسلحة أو جماعات المرتزقة من أجل تحقيق هذه المهمة . ويعتبر التدخل الأوغندي في رواندا وتدخل أنجولا والكونغو الديمقراطية في الكونغو برازافيل والتدخل التشادي في أفريقيا الوسطى من أهم الأمثلة التي تعبر عن هذا النمط من التدخل .

#### أولاً- التدخل الأوغندي في رواندا :

يعتبر التدخل الأوغندي في رواندا من أجل الإطاحة بنظام هابياريمانا هو أحد أهم الأمثلة على هذا النمط من التدخل بعد الحرب الباردة . وقد كان الصراع الداخلي في رواندا بين الهوتو والتوتسي

(١) أحمد إبراهيم محمود ، " الانتخابات الرئاسية في السنغال: الأبعاد والدلالات " ، م س ذ ، ص ١٢٤ .

(٢) The Economist, 12-18 September 1998.

(٣) جوزيف رامز أمين ، م س ذ ، ص ص ٥٧٢-٥٧٤ .

(٤) أدى انقسام الحركة إلى جبهتين هما : جبهة الشمال وجبهة الجنوب إلى ضعفها وقبولها بالتسوية السلمية بعد الاقتناع بعدم إمكانية تحقيق حل عسكري : انظر : د. عبد الملك عودة ، الحرب والسلام في أفريقيا ، م س ذ ، ص ٣٣ .

هو السبب الأساسى لحدوث هذا التدخل . إذ أدى هذا الصراع - قبل أحداث الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤- إلى لجوء الآلاف من التوتسى إلى أوغندا ، حيث اندمج هؤلاء فى المجتمع الأوغندى بشكل كبير ، حتى أنهم أصبحوا يمثلون زهاء ٢٠% من قوات جيش المقاومة الوطنى التابع لموسيفينى . وقد شكل هؤلاء اللاجئين التوتسى جماعة عرفت باسم " الجبهة الوطنية الرواندية " ، بهدف العودة إلى رواندا والاستيلاء على الحكم فيها بعد الإطاحة بنظام هابياريمانا الذى ينتمى إلى الهوتو ، خاصة فى ظل إصرار ذلك النظام على عدم عودة هؤلاء اللاجئين إلى وطنهم ، باعتبار أن رواندا ضاقت بسكانها ، الذين يمثلون ضغطاً كبيراً على المساحة المحدودة للدولة .<sup>(١)</sup>

ومنذ عام ١٩٨٩ أخذت الظروف فى كل من رواندا وأوغندا تدفع بالجبهة إلى الاستعداد للإطاحة بنظام هابياريمانا ، نظراً للمشكلات التى أصبحت تواجهها فى أوغندا بعد تزايد انتقادات الرأى العام والقوى السياسية الأوغندية لدور الجبهة المتزايد فى الحياة السياسية الأوغندية ، وهو ما دفع الرئيس موسيفينى إلى إبعاد بعض قياداتها . وعلى الجانب الرواندى كانت سياسات الحكومة الرواندية تسير فى غير صالح الجبهة ، خاصة بعد إعلان هابياريمانا التزامه بالتحول نحو التعددية الحزبية فى رواندا ، كما أنه أبرم اتفاقاً مع أوغندا لإعادة اللاجئين إلى رواندا تدريجياً ، وهو ما كان يعنى فقدان الجبهة لأهم مبررات صراعها ضد النظام الرواندى ، مما دفعها لاستباق الأحداث وبدء الهجوم المسلح لإحباط هذه التطورات .<sup>(٢)</sup> وفى أكتوبر ١٩٩٠ شنت الجبهة هجوماً على شمال رواندا ، انطلاقاً من الأراضى الأوغندية ، ومستفيدة من الدعم التسليحي واللوجيستى الجيد الذى قدمه إليها نظام موسيفينى . ورغم نجاح قوات الجبهة فى تحقيق بعض الانتصارات والوصول إلى منطقة " موتارا " الواقعة إلى الشمال الشرقى من العاصمة الرواندية كيجالى ، إلا أن النظام الرواندى تمكن من إحباط هذا الهجوم بعد شهر تقريباً من حدوثه .<sup>(٣)</sup>

(١) شكل اللاجئين التوتسى فى أوغندا الأغلبية الساحقة لجيش الجبهة الذى أطلق عليه اسم (الجيش الوطنى الرواندى) . وقد ضمت الجبهة إليها بعض العناصر المختارة من الهوتو المعارضين لنظام هابياريمانا ، كما أنشئت قيادة رسمية موسعة لها تبدو - فى الظاهر - متعددة الإثنيات ، إلا أن عملية صنع القرارات الأساسية داخل الجبهة ظلت فى أيدي العناصر التوتسية . انظر : د. صبحى قنصوة ، " الأزمة الرواندية : خلفيات وديناميات الصراع من أجل الهيمنة السياسية الإثنية (١٩٥٩-١٩٩٤) " ، فى د. إبراهيم نصر الدين (محرر) ، م س ذ ، ص ص ٦١٨-٦١٩ .

(٢) د. صبحى قنصوة ، " العنف الإثنى فى رواندا : ديناميات الصراع السياسى بين الهوتو والتوتسى " ، أعمال ندوة التوتسى وأزمة البحيرات العظمى ٢١-٢٢ أبريل ٢٠٠٢ ( القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ) ص ص ٣٢٠-٣٢١ .

(٣) أنس مصطفى كامل ، م س ذ ، ص ٣٥ .



وقد اتهم النظام الرواندي موسيفيني بدعم الجبهة وتسهيل وصول الأسلحة إليها ، بل واتخاذ الجيش الوطني الرواندي التابع للجبهة كذريعة لغزو أوغندي للأراضي الرواندية <sup>(١)</sup> ، إلا أن موسيفيني نفى علمه المسبق بغزو الجبهة لرواندا ، وأنكر وصفه بكونه تدخلاً أوغندياً في شئون رواندا . <sup>(٢)</sup> وهنا يؤكد البعض أن هذا الغزو قد تم بعلم موسيفيني نظراً للروابط القديمة بين نظامه وقيادات الجبهة ، وخاصة بول كاجامي ، منذ أيام القتال ضد نظام أوبوتي في أوغندا <sup>(٣)</sup> ، بالإضافة إلى رغبة موسيفيني في توسيع دائرة النفوذ الأوغندي في إقليم البحيرات العظمى ، و رغبته في إعادة اللاجئين التوتسي إلى موطنهم الأصلي في رواندا ، خاصة وأنهم كانوا يشكلون عبئاً اقتصادياً على بلاده . <sup>(٤)</sup>

وفي المقابل ساندت زائير نظام هابياريمانا ، حيث أرسل موبوتو عدد من قواته للمشاركة في القتال ضد الجبهة . وقدمت فرنسا أيضاً دعماً عسكرياً غير مباشر للنظام الرواندي تضمن : شحنات من الأسلحة ، ودعماً لوجيستيكياً ، واستشارات عسكرية . <sup>(٥)</sup> ويمكن إرجاع هذا الموقف الفرنسي - جزئياً - إلى المخاوف الفرنسية من وجود مؤامرة أنجلوساكسونية تنفذها أوغندا والجبهة الوطنية الرواندية للإطاحة بنظام صديق و زعزعة الاستقرار في دولة فرانكفونية مثل رواندا.

وفي أعقاب هذه المحاولة اضطر النظام الرواندي إلى العمل بشكل مكثف على تحقيق المصالحة الوطنية بهدف تسوية الصراع الداخلي في البلاد . وفي أبريل ١٩٩٢ تم تشكيل حكومة وحدة وطنية شاركت فيها أحزاب المعارضة الرئيسية ، كما وقعت الحكومة الجديدة اتفاقاً لوقف إطلاق النار مع الجبهة الوطنية الرواندية في زائير في يوليو ١٩٩٢ . وعقب ذلك بدأت في أروشا مفاوضات التسوية السلمية بين الحكومة والجبهة ، مما أسفر عن توقيع اتفاق للسلام في أغسطس ١٩٩٣ تضمن ترتيبات اقتسام السلطة خلال المرحلة الانتقالية وإنشاء جيش وطني في البلاد . غير أنه كانت هناك الكثير من العقبات التي عرقلت تنفيذ الاتفاق ، مما أدى إلى استئناف القتال بين الحكومة والجبهة . وقد ازدادت الأوضاع سوءاً نتيجة لمصرع الرئيس الرواندي ورئيس بوروندي في حادث طائرة في أبريل ١٩٩٤ لدى عودتهما من تنزانيا ، مما أدى إلى تفجر الصراع بين الهوتو والتوتسي في رواندا ، حيث بدأت

(١) Cyrus Reed, "Exile, Reform and the Rise of the Rwandan Patriotic Front", *The Journal of Modern African Studies*, Vol.34, No.3, 1996, P490.

(٢) Bethuel A. Kiplagat, "African Governments- African Conflicts", in Gunnar M. Sorbo & Peter Vale (eds.), *op.cit.*, P.137.

(٣) وهنا يؤكد البعض أن الحرب الأهلية في رواندا قد بدأت من أوغندا ، حيث تولت بريطانيا تدريب قوات الجبهة

الوطنية الرواندية في قاعدة جينجا العسكرية Jinja في أوغندا ، بينما تلقى كاجامي تدريباً تأهلياً من أجل تولى قيادة

الجبهة في كلية Leavenworth بالولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بالتنسيق مع أوغندا . انظر في هذا الشأن :

Mwesiga Baregu, "The Clones of M. Kurtz: Violence, War and Plunder in the DRC", *African Journal of Political Science*, Vol.7, No.2, 2002.P.36.

(٤) Oliver Furily & Roy May (ed.), *African Interventionist States*, *op.cit.*, P.8.

Idem. (٥)

عمليات إبادة جماعية واسعة النطاق ضد التوتسى والهوتو المعتدلين ، مما اضطر الجبهة الوطنية إلى عبور الحدود الأوغندية من أجل وقف عمليات الإبادة والاستيلاء على السلطة في رواندا ، وهو ما تحقق بالفعل ، حيث سيطرت الجبهة على السلطة في يوليو ١٩٩٤ . وأعقب ذلك تشكيل حكومة مدنية وفقاً لاتفاق أروشا ، ولكن بدون مشاركة الحزب الحاكم ، حيث آلت المناصب الوزراية التي كانت مخصصة له إلى الجبهة ، كما اقتسمت الجبهة مع الأحزاب الأخرى المقاعد التي كانت مخصصة للحزب الحاكم في المجلس التشريعي الانتقالي . وبينما تولى بيزيمونجو Bizimungu ، الذي ينتمي للهوتو رئاسة البلاد ، فقد استحدثت الجبهة منصب نائب رئيس الجمهورية الذي تولاه قائدها العسكرى بول كاجامى ، بالإضافة إلى توليه منصب وزير الدفاع .<sup>(١)</sup>

ثانياً- تدخل أنجولا والكونغو الديمقراطية فى الكونغو برازافيل :

خاضت الكونغو برازافيل منذ بداية التسعينيات تجربتها من أجل التحول الديموقراطى وإنهاء سيطرة الحزب الواحد والفلسفة الماركسية اللينينية التي كانت مطبقة فى البلاد . وقد عقد مؤتمراً وطنياً فى عام ١٩٩١ بهدف الاتفاق على ترتيبات التحول نحو الديموقراطية ، والتي كان فى مقدمتها إجراء انتخابات رئاسية حرة . وقد أجريت الانتخابات بالفعل عام ١٩٩٢ لتسفر عن فوز باسكال ليسوبا وهزيمة الرئيس دينيس ساسو نجيسو الذى ظل يحكم الدولة من خلال الحزب الماركسى منذ عام ١٩٧٩ . وعقب الانتخابات غادر نجيسو العاصمة متجهاً إلى مسقط رأسه فى شمال البلاد ، ومحتفظاً فى ذات الوقت بالآلاف من العناصر المسلحة الموالية له . ومن جانبه استبدل ليسوبا بالقيادات العسكرية والمدنية التابعة للنظام السابق قيادات جديدة تتمتع بتقته .<sup>(٢)</sup>

وأماً فى العودة إلى السلطة مرة أخرى ، أعد نجيسو نفسه لخوض الانتخابات الرئاسية ، التى تقرر إجرائها فى يوليو ١٩٩٧ ، وذلك وسط تأييد شعبى واضح ، مما دفع ليسوبا إلى اتخاذ قرار بنزع سلاح الميليشيات التابعة لنجيسو والتى تعرف باسم الكوبرا Cobra ، كما أمر باعتقاله بدعوى ضمن سلمية الانتخابات ، وهو ما أدى إلى اندلاع صراع مسلح بين القوات الحكومية والقوات التابعة لنجيسو ، وذلك فى ٥ يونيو ١٩٩٧ ، وهو الصراع الذى تمكن نجيسو من حسمه لصالحه فى ١٥ أكتوبر ١٩٩٧ .<sup>(٣)</sup>

(١) د. صبحى قنصوة ، " العنف الإثنى فى رواندا : ديناميات الصراع السياسى بين الهوتو والتوتسى " ، م س ذ ، ص ٣٢٣-٣٣٨ .

(٢) الشيماء على عبد العزيز ، " العنف السياسى فى أفريقيا بعد الحرب الباردة " ، السياسة الدولية ، ع ١٣٠ ، أكتوبر ١٩٩٧ ، ص ١٧٥ .

(٣) Remy Bazenguissa Ganga, " The Spread of Political Violence in Congo-Brazzaville " , African affairs, Vol.98, 1999, PP.38-40.



وقد سعى كل من طرفي الصراع للاستعانة بحلفائه الخارجيين بهدف تعديل توازن القوى في صالحه ، من ثم الانتصار على خصمه . وفي هذا السياق كان نجيسو يتلقى دعماً عسكرياً من حكومة لوران كابيلا في الكونغو الديمقراطية ومن الحكومة الأنجولية .<sup>(١)</sup> كما أكد البعض حصوله على مساعدات لوجيستكية متنوعة من شركة البترول الفرنسية البلجيكية (توتال فينا إلف) .<sup>(٢)</sup> أما ليسوبا فقد استعان بحركة يونيتا الأنجولية ، بعد أن تحالف مع زعيمها سافيمبي<sup>(٣)</sup> ، كما استعان بعدد من شركات الأمن الخاصة من جنوب أفريقيا وإسرائيل لتدريب وتسليح قواته .<sup>(٤)</sup> وهنا يصف بعض المحللين الصراع في الكونغو برازافيل بأنه " صراع داخلي ذو امتدادات إقليمية حول السلطة ، وذلك بين رجلين طموحين وأنصارهم داخل وخارج البلاد .<sup>(٥)</sup>

ويرجع البعض التدخل الإقليمي في الكونغو برازافيل إلى الفراغ الأمني الذي شهدته البلاد ، خاصة بعد أن علقت فرنسا تعاونها العسكري مع الكونغو برازافيل عام ١٩٩٧ بسبب سوء الحكم فيها .<sup>(٦)</sup> وقد رفضت فرنسا التدخل العسكري في الصراع ، مكتفية بإجلاء رعاياها من البلاد ، ثم سحبت قواتها التي كانت موجودة فيها ، والتي يبلغ قوامها ١٢٥٠ جندياً .<sup>(٧)</sup> مما دفع حكومة برازافيل إلى اتهام فرنسا بدعم نجيسو بالأسلحة والصواريخ .<sup>(٨)</sup> بالإضافة لذلك كان تأخر الأمم المتحدة في التدخل في الكونغو برازافيل سبباً في تصاعد الصراع فيها ، حيث اشترط مجلس الأمن أن توقع الأطراف المتصارعة اتفاقاً لوقف إطلاق النار بينها ، قبل الموافقة على اقتراح الأمين العام كوفي أنان بإرسال قوة قوامها ١٦٠٠ جندي لحفظ السلم في الكونغو برازافيل .<sup>(٩)</sup>

(١) Comfort Ero, " Vigilantes, Civil Defence Forces and Militia Groups : The Other Side of the Privatisation of Security in Africa " , **Conflict Trends** , June 2000. P.28.

(٢) د. عبد الملك عودة ، الحرب والسلام في أفريقيا ، م س ذ ، ص ١٤ .

(٣) لا يندرج تدخل شركة توتال فينا إلف وحركة يونيتا تحت وصف التدخل بمعناه القانوني ، لأنهما لا يتمتعان بالشخصية القانونية الدولية ، كما أنه لم يثبت أن تدخلهما كان مدعوماً من دولة أخرى .

(٤) نبيل شرف الدين ، " الدولة العصابة في أفريقيا " ، الأهرام العربي ( القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ع ٢٠٨ ، ١٧ مارس ٢٠٠١ . ص ٢٧ .

(٥) Gerry Cleaver & Roy May , **op.cit.**, PP.39-40.

(٦) Anatole N. Ayissi, **op.cit.**, P.31.

(٧) وهنا يشير البعض إلى الدور غير المباشر للسياسة الفرنسية في إشعال الصراع في الكونغو برازافيل ، حيث ضغطت فرنسا منذ بداية التسعينيات على نجيسو من أجل التحول الديمقراطي ، من خلال الربط بين استمرار المعونات الفرنسية ، والتحول نحو ديمقراطية التعدد الحزبي ، في الوقت الذي لم تقدم فيه الدعم الكافي لتنظيم عملية التحول ، انظر: الشيماء على عبد العزيز ، " العنف السياسي في أفريقيا بعد الحرب الباردة " ، م س ذ ، ص ١٧٦ .

(٨) السياسة الدولية ، " شهریات " ، ع ١٣٠ ، أكتوبر ١٩٩٧ ، ص ٢٦٤ .

(٩) الشيماء على عبد العزيز ، " العنف السياسي في أفريقيا بعد الحرب الباردة " ، م س ذ ، ص ١٧٧ .

ومع انتهاء المواجهات المسلحة باستيلاء نجيسو على السلطة ، تم توقيع اتفاق للسلام من أجل وضع حد للصراع عام ١٩٩٩. وقد تدعم هذا الاتفاق بصدور عفو حكومي عن الجماعات المسلحة التابعة لباسكال ليسوبا ، وإن كان ذلك العفو لا يشمل ليسوبا ورئيس وزرائه برنارد كوليلاس B. Kolelas<sup>(١)</sup> وفي مارس ٢٠٠٠ شاركت جميع أطراف الصراع من الحكومة والمعارضة في مؤتمر وطني للحوار حول قضايا السلم وإعادة الإعمار . وتم الاتفاق خلال المؤتمر على صياغة دستور جديد للبلاد وتشكيل حكومة انتقالية تمهيداً لإجراء انتخابات حرة نزيهة . وقد أجرت الحكومة استفتاء شعبياً في يناير ٢٠٠٢ على الدستور الجديد ، كما أجريت الانتخابات الرئاسية ، التي تمكن الرئيس نجيسو من حسمها لصالحه ، بعد حملة دعائية ركزت على تحقيق السلم والمصالحة الوطنية في البلاد .<sup>(٢)</sup>

ورغم انتهاء الصراع ، إلا أن الاستقرار السياسي والشعور بالأمن لا يزال مفقوداً . كما أن التوتر ظل سائداً داخل القوات المسلحة ، حيث خضعت تلك القوات لعملية تصفية واسعة لمعارضى نجيسو ، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات ، تراوحت بين العزل والاعتقال .<sup>(٣)</sup> وقد أدى الصراع أيضاً إلى مقتل زهاء ١٥ ألف مواطن<sup>(٤)</sup> ، وتشريد ما لا يقل عن نصف سكان العاصمة البالغ تعدادها نحو ٨٠٠ ألف نسمة<sup>(٥)</sup> ، فضلاً عن حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ، وتدمير العديد من المناطق والأبنية في العاصمة وبعض المدن الرئيسية الأخرى . وهنا أكد البعض أن الصراع قد حول برازافيل إلى " مقديشيو جديدة " .<sup>(٦)</sup>

### ثالثاً- تدخل تشاد في أفريقيا الوسطى :

سبقت الإشارة إلى تعرض نظام باتاسيه في أفريقيا الوسطى لسلسلة من المحاولات الانقلابية التي استهدفت الإطاحة به ، حيث جرت خلال المدة من أكتوبر ٢٠٠١ وحتى مارس ٢٠٠٣ ثلاث

<sup>(١)</sup> Comfort Ero, op.cit., P.29.

<sup>(٢)</sup> كان انسحاب رئيس الجمعية الوطنية السابق ومرشح المعارضة البارز أندريه ميلونجو من الانتخابات سبباً في تمهيد الطريق أمام الرئيس نجيسو للفوز بالرئاسة . حيث أكد ميلونجو أنه قرر الانسحاب نهائياً من الانتخابات بسبب سيطرة الحكومة على العملية الانتخابية ، توطئة للتلاعب في نتائجها . انظر : د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ، ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ٤٣٥ .

<sup>(٣)</sup> ومن مظاهر عدم الاستقرار الأمني ذلك الهجوم الذي وقع على منزل وزير الدفاع في يونيو ٢٠٠١ ، والذي لم تعلن أى جهة مسؤوليتها عنه . ويربط المراقبون بين الهجوم والصراع المحتدم داخل المؤسسة العسكرية الخاضعة لعملية استقطاب قبلي وحزبي شديد . انظر : المرجع السابق ، نفس الصفحة .

<sup>(٤)</sup> Remy Bazenguissa Ganga, op.cit., P.40.

<sup>(٥)</sup> الشيماء على عبد العزيز ، " العنف السياسي في أفريقيا بعد الحرب الباردة " ، م س ذ ، ١٧٧ .

<sup>(٦)</sup> Gerry Cleaver & Roy May , op.cit., PP.39.



محاولات انقلابية سعى خلالها قائد الجيش المخلوع فرانسو بوزيزيه إلى الإطاحة بنظام باتاسيه ، وهو الأمر الذى تحقق بالفعل عن طريق الانقلاب العسكرى الذى وقع فى ١٥ مارس ٢٠٠٣<sup>(١)</sup> . والواقع أن بوزيزيه لم يكن بمقدوره السعى المتكرر إلى الإطاحة بالنظام لولا ثقليه دعماً عسكرياً من بعض الدول المعادية للنظام فى أفريقيا الوسطى . وفى هذا الإطار تؤكد التقارير على دور نظام إدريس ديبي فى تشاد فى تقديم الدعم العسكرى غير المباشر لقوات بوزيزيه ، الذى كان يقود قواته من العاصمة التشادية نجامينا . ولعل ما يدعم صحة ذلك هو أن هذه القوات تنتمى إلى جماعة مبايا الإثنية ، التى تقطن شمال جمهورية أفريقيا الوسطى ، والتى تربطها صلات إثنية قوية مع بعض الجماعات الإثنية فى جنوب تشاد . كما تتمركز تلك القوات بالفعل فى الأراضى التشادية ، حيث تتخذ منها قاعدة لشن الهجمات وعمقاً استراتيجياً يمكن اللجوء إليه فى حالة تعرضها لهجوم مضاد من الحكومة وحلفائها . كما أنها تعتمد على حكومة تشاد فى الحصول على حاجتها من الأسلحة والعتاد وفى تجنيد المرتزقة المحليين . وفى هذا السياق انتقد الاتحاد الأوروبى فى بيانه الصادر فى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٢ الموقف الغامض لتشاد ، متهماً الحكومة التشادية بالتقاعس عن مواجهة هؤلاء المتمردين رغم علمها بمخططاتهم للإطاحة بالنظام الحاكم فى أفريقيا الوسطى<sup>(٢)</sup> . كما أدان السيد كوفى أنان عملية الإطاحة بنظام باتاسيه فى مارس ٢٠٠٣ ، منتقداً الدور التشادى فى هذا الصدد<sup>(٣)</sup> .

#### المطلب الرابع

##### التدخل غير المباشر عن طريق دعم حركات التمرد المسلح

يعتبر التدخل عن طريق دعم حركات التمرد المسلح من أهم أنماط التدخل غير المباشر الشائعة فى القارة الأفريقية . وعادة ما يستهدف المتمرّدون إما المشاركة فى السلطة أو تعديل سياسات حكومية معينة . وقد تتطور أهدافهم لتصل إلى الرغبة فى الإطاحة بالنظام والاستيلاء على السلطة . وفى إطار هذا النمط يتم تناول ثلاث حالات هى :

أولاً- التدخل السودانى فى أوغندا ، وإثيوبيا ، وإريتريا :

وقد تمثلت التدخلات السودانية الدول الثلاث فى فتح الأراضى السودانية أمام حركات التمرد ، وتقديم المساعدات العسكرية والدعم اللوجيستى . ومن أهم جماعات التمرد التى تحظى بدعم السودان : جبهة تحرير أوروامو الإثيوبية والحركة الديموقراطية الإثيوبية الموحدة ، وحركة الجهاد الإريتريّة ،

(١) الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام عن الحالة فى أفريقيا الوسطى ، ٢٠ يونيو ٢٠٠٣ ، ص ٣ .

(٢) شيرين رفعت (مترجم) ، م س ذ ، ص ٤ .

(٣) الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام عن الحالة فى أفريقيا الوسطى ، م س ذ ، ص ٣ .

وتحالف القوى الوطنية الإريتيرية ، وجيش الرب للمقاومة الأوغندي ، وجبهة تحرير النيل الغربى الأوغندية .<sup>(١)</sup>

ويفسر البعض هذا التدخل برغبة السودان فى حماية حدودها ونشر أيديولوجيتها الإسلامية الأصولية فى محيطها الإقليمى ، وهو مبرر تكاد تنفرد به السودان مقارنة بالدول المتدخلة الأخرى فى القارة .<sup>(٢)</sup>

وقد كان لهذه السياسة التدخلية الكثير من التداعيات السلبية على السودان ، حيث أدت إلى عزلها دولياً وإقليمياً ، بعد اتهام الولايات المتحدة ودول الجوار لها بأنها إحدى الدول الأساسية فى رعاية الإرهاب فى العالم . وفى هذا الإطار توترت العلاقات السودانية مع دول الجوار بدرجات متفاوتة تراوحت بين : شن الحملات الإعلامية المتبادلة ، وتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسى ، وصولاً إلى قطع العلاقات الدبلوماسية فى بعض الحالات ، حيث تم تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسى بين السودان وإثيوبيا ، كما قطعت العلاقات الدبلوماسية بين السودان وإريتريا عام ١٩٩٤ ، وتبع ذلك تسليم إريتريا مقر السفارة السودانية فى أسمرة إلى المعارضة السودانية .<sup>(٣)</sup> وقطعت أيضاً العلاقات الدبلوماسية السودانية الأوغندية فى ٢٤ أبريل ١٩٩٥ .<sup>(٤)</sup> بل إن العلاقات بين الدولتين قد بلغت حداً من التدهور لدرجة وصلت إلى اعتراف الدولتين صراحة بدعم عناصر المعارضة ضد حكومة الدولة الأخرى ، ومن ذلك اعتراف وزير الخارجية السودانى ، مصطفى عثمان إسماعيل ، بدعم بلاده للمتمردين الأوغنديين رداً على دعم نظام موسيفينى للجيش الشعبى لتحرير السودان .<sup>(٥)</sup> بالإضافة لذلك فقد تعرضت السودان لتدخلات غير مباشرة مضادة فى حربها الأهلية ، على النحو السابق بيانه ، وهى التدخلات التى تبررها الدول القائمة بها دائماً على أنها رد فعل لدعم السودان لجماعات التمرد المسلح ضدها .

#### ثانياً - التدخل الإثيوبى الإريتيرى المتبادل :

أدى النزاع الحدودى الإثيوبى الإريتيرى الذى اندلع عام ١٩٩٨ إلى اتجاه الدولتين إلى التدخل غير المباشر فى الصراع الداخلى فى الدولة الأخرى ، وذلك من خلال دعم حركات التمرد المسلح ضد النظام الحاكم فيها ، حيث شهدت العاصمة الإريتيرية الاجتماع الذى عقدته جماعات المعارضة المسلحة

<sup>(١)</sup> Samsom S. Wasara, "Conflict and State Security in the Horn of Africa: Militarization of Civilian Groups", *African Journal of Political Science*, Vol.7, No.2., 2002.PP. 48-49.

<sup>(٢)</sup> Oliver Furley & Roy May (ed.), *African Interventionist States*, op.cit., P.8.

<sup>(٣)</sup> د. إجلال رأفت ، " القرن الأفريقى : أهم القضايا المثارة " ، م س ذ ، ص ص ٧٨-٧٩.

<sup>(٤)</sup> المرجع السابق ، ص ٧٩.

<sup>(٥)</sup> جاء ذلك فى تصريح الوزير السودانى لوكالة رويتر ، والذى نشرته جريدة الأهرام فى ٢٤ أكتوبر ١٩٩٨.



الإثيوبية ، والذي أعلن خلاله تشكيل جبهة موحدة للمعارضة المسلحة ضد حكومة إثيوبيا <sup>(١)</sup> ، كما أشارت التقارير إلى تقديم إريتريا دعماً عسكرياً للجبهة الوطنية لتحرير أوجادين وجبهة تحرير أورومو ، وتحريضهما على شن الهجمات المسلحة ضد الأهداف الإثيوبية . وفي المقابل لعبت إثيوبيا دوراً فاعلاً في تكوين تحالف القوى الوطنية الإريترية ، وتقديم الدعم العسكى لحركة الجهاد الإريترية بهدف زعزعة الاستقرار الداخلى فى إريتريا خلال حربها مع إثيوبيا . <sup>(٢)</sup>

ثالثاً- التدخل المتبادل بين ليبيريا وسيراليون وغينيا :

شهدت منطقة حوض نهر مانو تدخلاً غير مباشر متبادل بين ليبيريا وسيراليون وغينيا ، حيث تتبادل الدول الثلاث الاتهامات فيما بينها بدعم حركات التمرد المسلح فى هذه الدول وتسهيل انطلاقها من أراضيها للهجوم على الدولتين الأخريين .

وقد أدى ذلك إلى تدهور العلاقات بين الدول الثلاث ، وخاصة منذ عام ٢٠٠٠ ، حيث اتهمت ليبيريا حكومة غينيا وميليشيا الكاماجور الموالية لنظام كباح فى سيراليون بدعم نشاط جماعة LURD المعارضة فى شمال ليبيريا . وفى المقابل اتهمت غينيا حكومة ليبيريا والجبهة الثورية المتحدة فى سيراليون بمسئوليتها عن الغارات التى تقوم بها المعارضة الغينية عبر الحدود ، مؤكدة أن هدف المعارضة هو الاستيلاء على مناطق استخراج الماس الذى يتم بيعه لليبيريا مقابل شراء الأسلحة . كما اتهمت سيراليون ليبيريا بدعم الجبهة الثورية المتحدة التى تهدف للسيطرة على مناطق استخراج الماس ، والذي يتم بيعه أيضا لليبيريا مقابل الحصول على الأسلحة . <sup>(٣)</sup>

وقد تصاعد الخلاف بين الدول الثلاث مع مطلع عام ٢٠٠١ ، حيث سحبت ليبيريا سفيرها من غينيا وخفضت عدد العاملين فى سفارتها هناك فى يناير ٢٠٠١ ، ثم طالبت سفيرى غينيا وسيراليون بمغادرة ليبيريا خلال أسبوع وذلك فى مارس ٢٠٠١ ، كما أغلقت حدودها مع سيراليون فى ذات اليوم ، وطالبت بعثتى سيراليون وغينيا بتخفيض عدد العاملين بهما إلى النصف وتقييد تحركات العدد المتبقى من العاملين فى السفارتين خلال ثلاثين يوماً . وفى المقابل طردت سيراليون القائم بالأعمال الليبيرى وأغلقت الحدود مع ليبيريا ، فى حين اكتفت غينيا بالإعراب عن أسفها إزاء قرار ليبيريا

(١) تضم الجبهة الموحدة للمعارضة الإثيوبية ست جماعات هى : الجبهة الوطنية لتحرير أوجادين ، وجبهة تحرير أورومو ، والجبهة الموحدة للقوى الديمقراطية الإثيوبية ، وجبهة تحرير سيداها ، والحركة الشعبية لتحرير بنى شنقول ، وحركة المحاربين الديمقراطية الإثيوبية . انظر : د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، م س ذ ، ص ٤٢ .

(٢) Samsom S. Wasara, op.cit, PP. 48-49.

(٣) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ١٦٥ .

بطررد السفير الغيني .<sup>(١)</sup> وقد وصل توتر العلاقات بين الدول الثلاث إلى حد التهديد بالحرب ، حيث حشدت ليبيريا جيشها قرب حدودها مع غينيا بدعوى وجود تحركات مماثلة للجيش الغيني ، كما ذهبت ليبيريا إلى القول بأن مجموعات مسلحة قذفت أراضيها بالمدافع .<sup>(٢)</sup>

وفى ظل هذا التصعيد اضطر آلاف اللاجئين الموجودين فى غينيا - وأغلبهم من ليبيريا وسيراليون - إلى الفرار منها عبر الحدود ، وهو ما تسبب فى مشكلات عديدة لكل من ليبيريا وسيراليون . وهو ما انعكس سلبياً على الاستقرار الإقليمى فى إقليم غرب أفريقيا ، حتى أن بعض المحللين وصف أعمال العنف فى المنطقة الغربية من كوت ديفوار على أنها جزء من الصراع الدائر فى حوض نهر مانو.<sup>(٣)</sup>

ومن ثم سعت الإيكواس وآلية فض المنازعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى عقد مصالحة بين الدول الثلاث . كما نجحت المغرب فى إقناع الدول الثلاث بالتوقيع فى ٢٧ فبراير ٢٠٠٢ على اتفاق سلام بهدف تسوية الصراع الدائر بينهم .<sup>(٤)</sup>

وفى ضوء رصد الحالات المتنوعة للتدخل غير المباشر فى القارة يمكن الخروج بعدد من الاستنتاجات ، ومن أهمها ما يلى :

١- إن التدخل غير المباشر غالباً ما يحدث بين الدول عندما لا توجد سيطرة على مناطق الحدود فيما بينها ، وهو ما يتيح للدول المتدخلة تهريب الأسلحة وتقديم الدعم اللوجيستيكي وإقامة قواعد على أراضيها للأطراف التى تدعمها ، كما يساعد الجماعات المسلحة على التنقل عبر الحدود والهروب إلى أراضى الدول التى تدعمها فى حالة تعرضها لهجوم مضاد . ويعتبر التدخل الإثيوبى غير المباشر فى الصومال من الأمثلة البارزة فى هذا الإطار ، إذ يفسر السيد حسين عديد زيادة حدة التدخلات غير المباشرة فى الصومال قائلاً " إنه توجد للصومال حدوداً مع ثلاثة دول أفريقية هى جيبوتى وكينيا وإثيوبيا ، ورغم أن حدود الصومال مع إثيوبيا تبلغ نحو ٣٠٠٠ كم ، وأن حدودها مع

(١) يفسر البعض هذا التصعيد الليبيرى بأنه رد فعل للقرار الذى أصدره مجلس الأمن فى مارس ٢٠٠١ بشأن فرض حظر فوري على مبيعات السلاح إلى ليبيريا ، وفرض حظر اقتصادى على استيراد الماس فى غضون شهرين . انظر د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ١٦٦ .

(٢) حول الوضع الأمنى بين الدول الثلاث ، انظر : منظمة الوحدة الأفريقية : مجلس الوزراء ، تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية المقدم للمجلس الوزراى للجماعة الاقتصادية الأفريقية ، الدورة العادية التاسعة ، لوساكا ٢-٧ يوليو ٢٠٠١ ، الفقرات ٢٤٦ : ٢٥٠ .

(٣) الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام للمنظمة المقدم إلى مجلس الأمن عن الحالة فى كوت ديفوار ، م س ذ ، ص ١٤ .

(٤) حول الدور المغربى وبنود اتفاق السلام انظر : د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ١٦٧ .



كينيا تبلغ ١٠٠٠ كم إلا أنه لا يوجد جندي صومالي يحرس تلك الحدود الطويلة. <sup>(١)</sup> كما يفسر البعض التدخلات غير المباشرة من جانب إثيوبيا وأوغندا وإريتريا في السودان بضعف سيطرة الحكومة السودانية على حدودها مع تلك الدول. <sup>(٢)</sup>

٢- تزداد احتمالات التدخل غير المباشر فيما بين الدول التي يوجد تداخل إثنى بين شعوبها ، فمن المنطقي أن تزداد احتمالات تدخل الدول لدعم الجماعات المسلحة في الدول الأخرى إذا كانت هذه الجماعات تشترك في انتمائها الإثنى مع النخب الحاكمة في الدول المتدخلة ، سواء لمساعدة هذه الجماعة في مواجهة التمييز ضدها ، أو مساعدتها على المشاركة في السلطة أو الحصول على الحكم الذاتي أو الانفصال عن الدولة الأم . ويعتبر دعم غينيا بيساو للحركة الانفصالية في إقليم كازامانس السنغالي مثلاً على ذلك . غير أن هذا الاستنتاج لا ينفي وجود حالات للتدخل الإقليمي غير المباشر بين دول غير متدخلة إثنياً ، كما هو الحال بالنسبة للتدخل غير المباشر من توجو وبوركينا فاسو في أنجولا .

٣- إن التدخل غير المباشر غالباً ما يحدث بشكل تبادلي ، فالدولة عندما تتدخل في الصراع الداخلي في دولة أخرى ، فإن ذلك قد يدفع الدولة الثانية للتدخل في الدولة الأولى ، ويعتبر التدخل في منطقة حوض نهر مانو مثلاً واضحاً لذلك ، غير أنه توجد استثناءات قليلة على هذا الاستنتاج ومنها حالة التدخل غير المباشر في الصومال ، والتي لم تأخذ هذا الشكل التبادلي نتيجة لانتهاء الدولة في الصومال قبل تشكيل الحكومة الانتقالية ، ثم نتيجة للضعف الذي يعترى هذه الحكومة ، والتي لم تتمكن حتى الآن من السيطرة على معظم أنحاء البلاد .

٤- إن بعض حالات التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية قد شهدت توظيفاً متوازياً لأدوات التدخل العسكري المباشر وغير المباشر ، كما هو الحال بالنسبة للتدخل الإثيوبي في الصومال ، حيث تدخلت إثيوبيا فيها بشكل مباشر عن طريق استخدام قواتها المسلحة ، وتدخلت أيضاً بشكل غير مباشر من خلال تقديم المساعدات العسكرية لأطراف الصراع الموالية لها .

٥- إن التدخل غير المباشر غالباً ما يأخذ الطابع السري ، ومن ثم فهناك صعوبات عديدة تحول دون التأكد من حدوثه ومن ذلك أن التدخل غير المباشر لا يعتمد على استخدام القوات المسلحة للدول المتدخلة ، كما أن الدول المتدخلة دائماً ما تنفي تدخلها غير المباشر في الصراعات الداخلية للدول الأخرى .

وعلى سبيل المثال نفى الرئيس الجامبي يحيى جامع ، أن تكون بلاده قد قدمت دعماً عسكرياً أو سياسياً للمتمردين في غينيا بيساو. <sup>(١)</sup> كما نفى الرئيس الإريتري أسياسي أفورقي دعم بلاده

(١) خالد عبد العظيم ، م س ذ ، ص ٤١ .

Samsom S. Wasara, op.cit, P.50.

(٢)

للمعارضة السودانية ، مؤكداً حرصه على تسوية الصراع السوداني بشكل سلمي وشامل فى إطار مبادرة الإيجاد . (٢) وكذا نفت ليبيا اتهامات موريتانيا لها بتدبير مؤامرة مع المعارضة فى نواكشوط لقلب نظام الحكم فى البلاد فى أبريل ٢٠٠٢. (٣) ودأبت الحكومة الليبيرية أيضاً على نفى دعمها للجبهة الثورية المتحدة فى سيراليون ، مؤكدة امتثالها للقرار ١٣٤٣ الصادر عن مجلس الأمن الذى يطالبها بالتوقف عن دعم الجبهة ، كما أكدت ليبيريا أن اتصالاتها مع الجبهة وغيرها من أطراف الصراع فى سيراليون إنما تهدف إلى إرساء السلم والاستقرار الإقليميين ، وأن هذه الاتصالات كانت تتم بشكل علنى وتحت إشراف الإيكواس . (٤)

٦- إن هناك إمكانية لممارسة التدخل غير المباشر دون تحمل المسؤولية الدولية عن ذلك ، فمع صعوبة إثبات حدوث التدخل غير المباشر ونفى الدول المتدخلة لقيامها بالتدخل تجد المنظمات الدولية والإقليمية نفسها غير قادرة على اتخاذ إجراءات عقابية ضد الدول المتدخلة ، بل وغير قادرة فى بعض الأحيان على توجيه الاتهام بالتدخل للدول التى تقوم بذلك ، حتى أن تقارير هذه المنظمات غالباً ما لا تتضمن تحديداً صريحاً للدول المتدخلة بشكل غير مباشر ، حيث تكتفى هذه المنظمات بدعوة الدول المتدخلة - دون تسميتها - إلى التوقف عن القيام بمثل هذا السلوك .

٧- إن تحرك المنظمات الدولية والإقليمية لمواجهة عمليات التدخل غير المباشر غالباً ما يكون بطيئاً ، فعادة ما تتأخر المنظمة فى الاستجابة لمثل هذه المواقف ، مما قد يندرج بتفاتها . وعلى سبيل المثال اكتفت منظمة الوحدة الأفريقية بإدانة التدخلات غير المباشرة المتبادلة بين ليبيريا وغينيا وسيراليون . وطالبت الأطراف الثلاثة بضبط النفس والتعاون مع الإيكواس فى ذلك الشأن . كما اتسم تحرك الإيكواس أيضاً بالتدخل بين الدول الثلاث بالبطء ، حيث اكتفت بإجراء لقاء مع وزيرو الدفاع الغينى فى ١٤ أكتوبر ٢٠٠٠ ، لبحث الاستعدادات اللازمة لإرسال ٥٠٠ مراقب عسكرى إلى منطقة الحدود المضطربة بين الدول الثلاث . (٥)

وهنا يلاحظ أنه لم يحدث مطلقاً أن قامت إحدى المنظمات الإقليمية باستخدام القوة المسلحة أو بالتدخل العسكرى المباشر لمواجهة عمليات التدخل غير المباشر فيما بين الدول

(١) أكد جامع إدانته للتمرد وتأييده للرئيس فييرا ، واقترح التوسط بينه وبين المتمردين من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لذلك الصراع . انظر : جوزيف رامز أمين ، م س ذ ، ص ٥٧١ .

(٢) د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، م س ذ ، ص ٦٠ .

(٣) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ٢٦١ .

(٤) انظر فى هذا الشأن : الأمم المتحدة ، التقرير الثانى الصادر عن الأمين العام عملاً بالفقرتين ٣،٢ من قرار مجلس الأمن رقم ١٣٤٣/٢٠٠١ بشأن ليبيريا ، ٣١ أكتوبر ٢٠٠١ ، ص ص ٢-٣ .

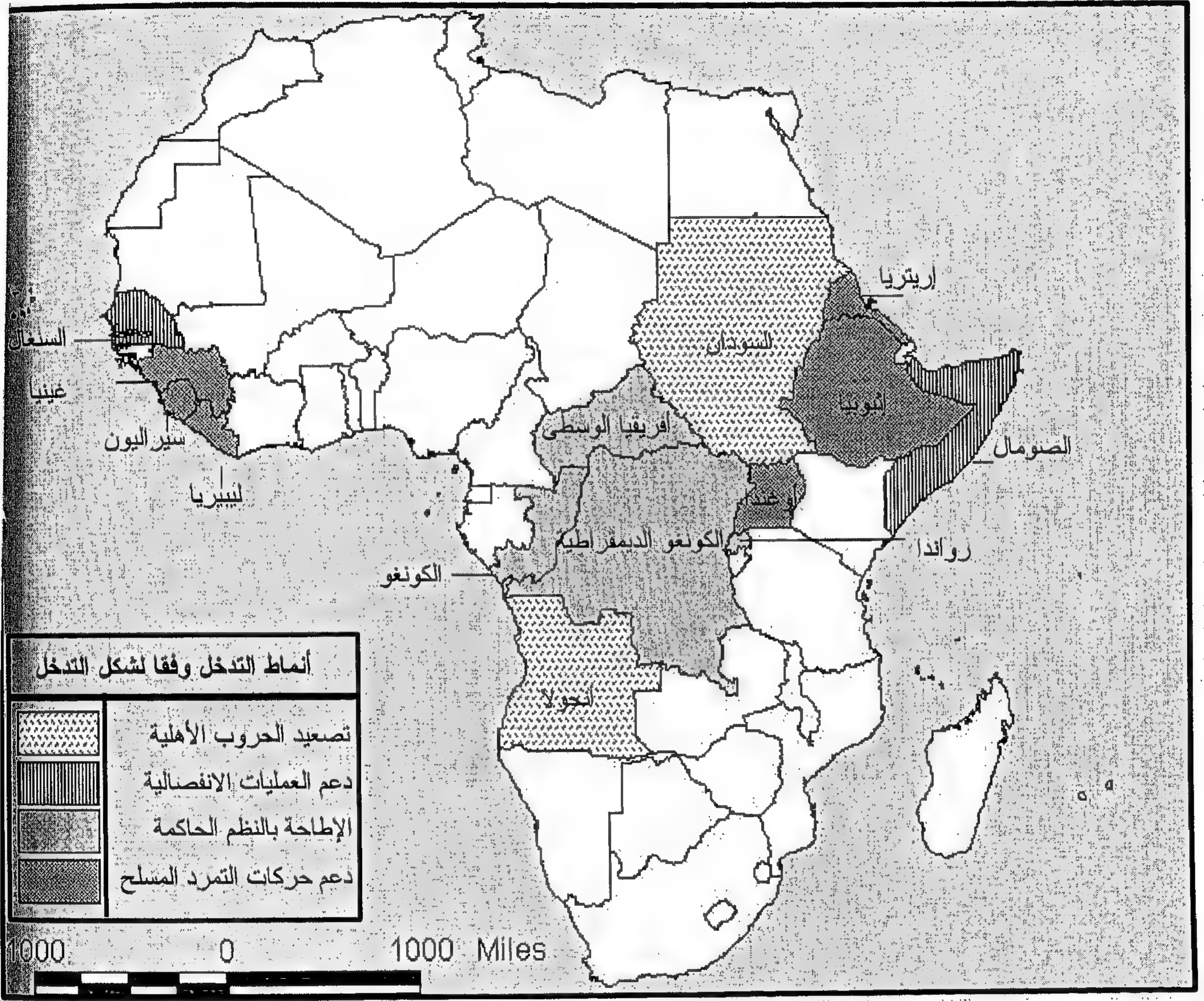
(٥) بدر حسن شافعى ، " الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة فى غرب أفريقيا " ، م س ذ ، ص ١٦٢ .



الأفريقية ، حيث تكتفى تلك التنظيمات بالعمل على تسوية هذه المواقف سلمياً ، أو بفرض عقوبات اقتصادية على الدول حتى تتوقف عن تدخلها غير المباشر .  
وتعبر الخريطة رقم (٣) عن الدول المستهدفة بالتدخل غير المباشر خلال مدة الدراسة ، وذلك وفقاً للأنماط الأربعة السابق عرضها .

## الخريطة رقم (٣)

الدول التي شهدت تدخلا غير مباشر في صراعاتها الداخلية



المصدر : أعد الباحث الخريطة السابقة استنادا إلى العديد من المصادر التي تناولت حالات التدخل غير المباشر في الصراعات الداخلية الأفريقية خلال مدة الدراسة .



## الباب الثانى

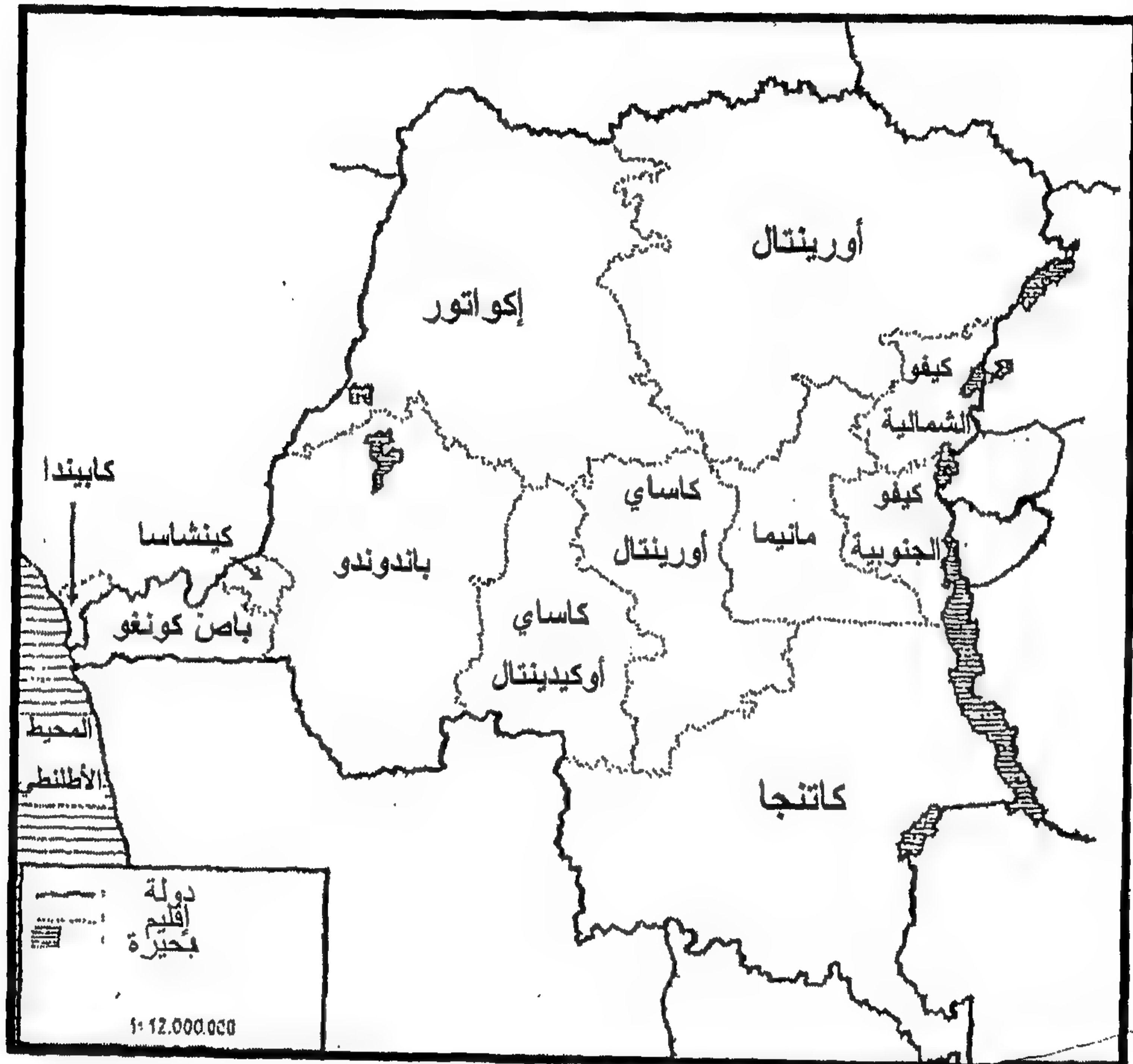
التدخل الإقليمى فى الكونغو الديمقراطية بعد الحرب الباردة





الخريطة رقم ( ٤ )

جمهورية الكونغو الديمقراطية



**Source:** [http: www. Congo-pages.org.org/geo.htm](http://www.Congo-pages.org.org/geo.htm)

## الباب الثانى

## التدخل الإقليمى فى الكونغو الديمقراطية بعد الحرب الباردة

بدأ التدخل فى الكونغو (الكونغو الديمقراطية حالياً) عقب استقلالها عن بلجيكا فى ٣٠ يونيو ١٩٦٠، حيث شهدت البلاد أزمة سياسية حادة بين باتريس لومومبا رئيس الوزراء وجوزيف كازافوبو رئيس الجمهورية، حول مسألة شكل الحكومة (فيدرالية أم موحدة)، وكذا حول الاتجاه السياسى للدولة، وهل يكون ردايكالياً وفقاً لتصوير لومومبا، أم محافظاً وفقاً لرؤية كازافوبو.<sup>(١)</sup>

وقد استغل حاكم إقليم كاتنجا (شبابا الآن) مويس تشومبى تلك الأزمة فى إعلان استقلال الإقليم عن الكونغو. كما أعلنت مقاطعة كازائى انفصالها أيضاً، ثم اتحدت كاتنجا وكازائى معاً ضد الحكومة المركزية. وقد حظى الانفصال بتأييد بلجيكا والدول الغربية. وفى المقابل طالب لومومبا الأمم المتحدة بإرسال قوة دولية لحفظ السلم فى الكونغو. وبالفعل وصلت قوات الأمم المتحدة إلى الكونغو، واستمرت فيها إلى أن نجحت فى إحباط المحاولة الانفصالية فى يناير ١٩٦٣.<sup>(٢)</sup>

وقد أعلنت الدول الأفريقية إدانتها للانفصال وتأييدها للحكومة المركزية فى الكونغو، كما شاركت العديد منها ضمن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو، فكانت القوات المغربية تمثل معظم قوات البعثة، كما شاركت إلى جانبها قوات من مصر والسودان وتونس وغينيا وغانا.<sup>(٣)</sup>

وقد شهدت الكونغو تدخلاً آخر عام ١٩٦٤، وذلك نتيجة لفشل تشومبى، الذى نصبته الدول الاستعمارية رئيساً للوزراء، فى إحباط الثورة التى اندلعت فى شرق البلاد من قبل أتباع لومومبا بقيادة جيزنجا، حيث تمكن الثوار من تحقيق انتصارات عديدة، حتى أنهم أصبحوا يهددون الحكومة المركزية فى ليوبولدفيل (كينشاسا الآن)، مما دفع تشومبى إلى مطالبة الولايات المتحدة وبريطانيا وبلجيكا بالتدخل لإخماد الثورة. وبالفعل تدخلت الدول الثلاث بشكل مباشر وغير مباشر، بعد أن تحجبت برغبتها فى تخليص الرهائن الأوروبيين الذين وقعوا فى قبضة الثوار، حيث قامت القوات الجوية الأمريكية وقوات المظلات البلجيكية بمهاجمة معقل الثوار، وذلك بالتعاون مع بريطانيا التى وضعت جزيرة أسنسيون المواجهة للكونغو تحت تصرف القوات الأمريكية والبلجيكية.

(١) ولمزيد من التفاصيل حول هذه الأزمة انظر :

William Zartman , **Ripe for Resolution , Conflict and Intervention in Africa** ( New York & Oxford : Oxford University Press, 1985) P.120.

(٢) عبد الله الشهاوى ، " أزمة نظام الحكم فى زائير " ، السياسة الدولية ، ع ١٠٧ ، يناير ١٩٩٢ ، ص ١٩٩ .

(٣) مسعد عبد الرحمن زيدان ، م س ذ ، ص ص ١٣٠-١٣١ .

وفى عهد موبوتو شهدت زائير ( الكونغو الديمقراطية حالياً ) تدخلاً أجنبياً وإقليمياً عام ١٩٧٨/٧٧، وذلك عندما تعرضت البلاد لهجومين من قبل الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو FNLC<sup>(١)</sup>.

وقد انطلق الهجوم الأول من أنجولا فى مارس ١٩٧٧ عندما توغل نحو ٢٥٠٠ مقاتلاً من قوات الجبهة بقيادة الجنرال مبوما إلى إقليم شابا ، حتى وصلوا إلى مدينة كولويزي Kolwezi أكبر المراكز التعدينية فى الإقليم . وقد أعلن مبوما أنه يستهدف إسقاط نظام موبوتو وإقامة حكومة وحدة وطنية فى زائير<sup>(٢)</sup>. ونتيجة لسوء أداء القوات الحكومية وعجزها عن صد الهجوم ، طلب موبوتو من حلفائه الغربيين والأفارقة التدخل لمساندته فى صد ذلك الهجوم الذى يدعمه الاتحاد السوفيتى وكوبا . وقد استجابت فرنسا وبلجيكا لدعوة موبوتو بتقديم الدعم المادى والعسكرى . كما أرسلت المغرب قوة مسلحة قوامها ٥٠٠ جندياً وصلوا إلى شابا على متن المقاتلات الفرنسية فى ٨ أبريل ١٩٧٧، بينما اكتفت الولايات المتحدة بتقديم الدعم المادى<sup>(٣)</sup>. وهنا اضطرت قوات الجبهة إلى الانسحاب إلى داخل الحدود الأنجولية ، دون أن تحدث بينها وبين القوات المغربية مواجهات كبيرة ، لتنتهى بذلك أحداث التمرد بعد حوالى ٨٠ يوماً من حدوثه<sup>(٤)</sup>.

وفى مايو ١٩٧٨ اشنت الجبهة هجوماً آخر على شابا بعد عبور زهاء ٤٥٠٠ من قواتها من منطقة تلاقى الحدود الزائيرية مع زامبيا وأنجولا . وقد هاجم المتمردون كولويزي التى يقطنها نحو ٢٥٠٠ من الرعايا الفرنسيين والبلجيكين والأمريكيين ، مما أدى إلى مقتل العديد منهم ، وهو ما دفع موبوتو إلى مطالبة حلفائه بالتدخل لمساندته مرة أخرى . وقد استجابت فرنسا وبلجيكا على الفور، خاصة بعد تزايد ضغوط الرأى الداخلى فيهما من أجل التدخل لتأمين حياة الرعايا الأوروبيين ، بالإضافة إلى تأييد القادة الأفارقة المعتدلين لدور الدولتين فى قمع المتمردين فى أحداث شابا الأولى<sup>(٥)</sup>. وفى هذا السياق أرسلت فرنسا ٤٠٠ من قوات المظلات ، كما أرسلت بلجيكا ١٠٠٠ من قوات المظلات . وفى الوقت الذى وصلت فيه القوات الأجنبية إلى كولويزي كان المتمردون قد أكملوا انسحابهم إلى داخل حدود زامبيا . وبالنسبة للولايات المتحدة فقد اكتفت أيضاً بالتدخل غير المباشر من خلال تقديم الدعم

(١) أنشئت هذه الجبهة عام ١٩٦٨ على يد ناثانيل مبوما . وتتكون أساساً من أبناء قبيلة اللوندا ومن باقى عناصر حامية كانتجا السابقة ، والذين كانوا يخدمون من قبل فى الجيش الكونغولى ، ثم تركوا الخدمة فيه بعد استيلاء موبوتو على السلطة . انظر : د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ، ٤٤ .

(٢) عبد الله الشهاوى ، " أزمة نظام الحكم فى زائير " ، م س ذ ، ص ١٩٩ .

(٣) George E. Mosse, " French Military Policy in Africa ", in William J. Folts & Henry S. Bienen, **Arms and the African: Military Influence on Africa's International Relations** (New Haven: Yale University Press, 1998) P.69.

(٤) عبد الله الشهاوى ، " أزمة نظام الحكم فى زائير " ، م س ذ ، ص ٢٠٠ .

(٥) George E. Mosse, *op.cit.*, P.P.70-71.



اللوجيستى ، فضلاً عن المساهمة مع فرنسا وبلجيكا فى نقل عدد من القوات الأفريقية إلى شأبا ، لتحل محل القوات الفرنسية والبلجيكية الموجودة فى الإقليم . وقد كان معظم القوات الأفريقية من المغرب ، بالإضافة إلى وحدات صغيرة من توجو والجابون وكوت ديفوار والسنغال . وقد استمر وجود هذه القوات فى زائير قرابة العام .<sup>(١)</sup>

وفى أعقاب الحرب الباردة ، وفى النصف الأول من التسعينيات ، تعرض نظام موبوتو لسلسلة من الاضطرابات الداخلية ، التى اندلعت احتجاجاً على سلطوية النظام وعدم استجابته للمطالب الشعبية من أجل التحول الديموقراطى ، بالإضافة إلى تفشى الفساد السياسى والتدهور الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد . ومع تنامي عمليات العنف خلال هذه الاضطرابات ، وفى ظل إخفاق القوات المسلحة الوطنية فى مواجهتها ، تدخلت القوات الفرنسية والبلجيكية بهدف حماية الرعايا الأوروبين وتأمين عملية إجلائهم .

وهناك بعض الاستنتاجات التى يمكن استخلاصها من خلال العرض السابق لتجارب التدخل السابقة ، ومن أهمها ما يلى :

١- إن أزمة الكونغو فى الستينيات تمثل أول تجربة أفريقية لصراعات الحرب الباردة ، التى تسعى خلالها كل واحد من القطبين المهيمنين إلى محاصرة نفوذ القطب الآخر فى مختلف مناطق العالم ، ويمكن تفسير تدخل الولايات المتحدة وبلجيكا وبريطانيا فى ذلك الوقت بالرغبة فى القضاء على المد الثورى والاتجاه اليسارى الذى يمثلته لومومبا وأنصاره ، ومن ثم منع وقوع الكونغو فى دائرة النفوذ الشيوعى ، فضلاً عن الرغبة فى السيطرة على الموارد الكونغولية .<sup>(٢)</sup>

(١) د. حمدى عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسى فى أفريقيا (القاهرة : دار القارئ العربى ، ط ١ ، ١٩٩٣) ص ٦٤ . وانظر أيضاً : عبد الله الشهاوى ، " أزمة نظام الحكم فى زائير " ، م س ذ ، ص ٢٠٠ .

(٢) يرى بعض المحللين أن كانت أزمة الكونغو عام ١٩٦٠ كانت بمثابة فرصة ذهبية أمام الولايات المتحدة للتدخل من أجل مواجهة المد الشيوعى ، حيث أكدت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أن الشيوعيين على وشك ضم الكونغو إلى معسكرهم . كما أكد مدير الوكالة Allen Dulles " إن لومومبا مثل كاسترو ، بل إنه أسوأ منه ، ومن ثم ينبغى العمل على تصفيته جسدياً " . وهنا تكونت مافيا سياسية عرفت باسم " مجموعة بنزا " ، التى كان موبوتو هو رجلها الأول ، من أجل تنظيم عملية اغتيال لومومبا ورفاقه . راجع فى هذا الشأن :

Ernest Wambadia-Wamba, " Mobutism after Mobutu: The Current Situation in the Democratic Republic of the Congo ", **Codesria Bulletin** (Dakar: Council for Development of Social Science Research in Africa, No.3&4, 1998) PP.46-47.

وفى هذا السياق أيضاً أكدت بريطانيا أن لومومبا لديه ميول يسارية ، ومن ثم فهو ليس الحليف الذى يمكن الاعتماد عليه فى الكونغو . وبالتالي يجب التخطيط لاغتياله ، خشية وقوع الكونغو تحت لواء المعسكر الشيوعى ، حيث يمثل ذلك تهديداً للمصالح الغربية فى الكونغو بشكل خاص ، وفى وسط القارة بصفة عامة ، كما أنه سوف يؤدي إلى حدوث مواجهه مسلحة بين الغرب والشرق فى الكونغو على غرار ما حدث فى كوريا . راجع فى هذا الشأن :

Alan James, **Britain and the Congo crisis , 1960-1963** (London : Macmillan Press Ltd., 1996) PP.55-61.

٢- كان الهدف الأساسي للتدخل في زائير خلال أزمتي شابا في السبعينيات هو حماية نظام موبوتو الذي يعتبر من أهم رعاة المصالح الغربية في المنطقة ، كما يعتبر حاجزاً أمام امتداد النفوذ الشيوعي في القارة ، وخاصة في الجنوب الأفريقي . وقد دافع الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان عن تدخل بلاده في أزمتي شابا قائلاً " إن زائير هي أقرب الجيران إلى أنجولا الشيوعية ، ومن ثم كان رئيسها موبوتو ذا أهمية بالغة بالنسبة لحماية مركز الغرب في أفريقيا " (١).

٣- كان التدخل الغربي (الفرنسي البلجيكي) في بداية التسعينيات يستهدف بالأساس إجلاء الرعايا الأوروبيين وتأمين عملية ترحيلهم ، خاصة بعد تدهور الأوضاع الأمنية في زائير واغتيال السفير الفرنسي في كينشاسا عام ١٩٩١. وينطبق الأمر ذاته على التدخل الغربي في الاضطرابات التي اندلعت في زائير عام ١٩٩١ (٢).

٤- قامت الولايات المتحدة وبلجيكا وبريطانيا بالدور الأساسي - إلى حد ما - في عمليات التدخل في الكونغو في الستينيات ، في حين أنه لم يكن لفرنسا دور واضح في هذا الشأن ، أما خلال السبعينيات فقد كان الدور الفرنسي محورياً في التدخل لصالح نظام موبوتو ، بينما كان الدور البلجيكي تالياً للدور الفرنسي ، في حين تراجع الدور الأمريكي ، واختفى الدور البريطاني إلى حد كبير . ويفسر البعض ذلك التغير في الأدوار بالنسبة للدول المتدخلة برغبة فرنسا في أن يكون لها دور فاعل ومستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية ، على المستوى الأفريقي بصفة خاصة ، وعلى المستوى العالمي بشكل عام ، خاصة وأن فرنسا كانت إحدى القوى التقليدية في القارة ، ومن ثم فقد كانت ترغب في إشعار الدول الأفريقية بأن مركزها في القارة لا يزال قوياً ، وأنها تستطيع التدخل في أي وقت لحماية الأنظمة الصديقة لها (٣) وقد تزامن ذلك مع تردد الولايات المتحدة في التدخل العسكري المباشر ، خاصة في المناطق البعيدة عن الأراضي الأمريكية ، مفضلة على ذلك التدخل غير المباشر أو عن طريق أطراف أخرى لتحقيق أهدافها ، وذلك في ضوء المشكلات الجسيمة التي تعرضت لها الولايات المتحدة جراء التدخل في فيتنام . وبالنسبة للموقف البلجيكي فإن

(١) Anatole N. Ayissi, *op.cit.*, P.32.

(٢) Michael G. Schatzberg , " Military Intervention and the Myth of Collective Security : The Case of Zaire " , *The Journal of Modern African Studies* ( Cambridge : Cambridge University Press , Vol.27, No.2, 1989) P.132.

(٣) وفي هذا الإطار ، أبرز المحللون الاهتمام الشخصي والرسمي للرئيس ديستان بزائير ، وذلك منذ انتخابه رئيساً للدولة في مايو ١٩٧٤ ، باعتبار أن زائير هي أكبر الدول المتحدثة بالفرنسية في أفريقيا ، فضلاً عن أهمية المصالح الاقتصادية الفرنسية فيها ، والتي باتت مهددة بعد تزايد النفوذ السوفيتي في أنجولا المجاورة لزائير . كما أشار المحللون إلى أن رغبة ديستان في انتهاج سياسة خارجية مستقلة عن الولايات المتحدة كانت من أهم الأسباب الذي جعلته يتخذ قراره بالتدخل لصالح موبوتو ، بدون التشاور مع إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر . ولمزيد من التفاصيل حول الدور الفرنسي في زائير في عهد ديستان انظر :

George E. Mosse, *op.cit.*, P.P.68-71.



التغير الذى طرأ عليه يعود إلى خلافها مع نظام موبوتو نتيجة للأضرار التى لحقت بالمصالح البلجيكية فى زائير ، إثر سياسة التأميم التى انتهجها موبوتو منذ عام ١٩٧٤. <sup>(١)</sup>

٥- قامت المغرب بدوراً مهم فى مساندة التدخل الأجنبى فى زائير فى الستينيات والسبعينيات أيضاً . ويمكن تفسير ذلك بالطبيعة المحافظة لنظام الحكم الملكى المغربى ، والذى كان يخشى اتساع نطاق المد الثورى فى أفريقيا ، خاصة فى ظل التشابه بين أزمة شابا ومشكلة الصحراء الغربية ، واهتمام المغرب باستقطاب الغرب إلى جانبها فى تلك المشكلة ضد جبهة البوليساريو والجزائر اللتان يدعمهما الاتحاد السوفيتى. <sup>(٢)</sup> وقد حظى التدخل المغربى فى زائير بدعم كل من فرنسا والسعودية ، خاصة وأنه توجد لدى الدول الثلاث رغبة مشتركة - لأسباب مختلفة بالطبع - فى مقاومة اختراق النفوذ الشيوعى للقارة الأفريقية. <sup>(٣)</sup> غير أنه مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى ، لم يعد للمغرب مصالح ملحة تقتضى تدخلها لدعم نظام موبوتو. <sup>(٤)</sup>

ويتضح مما سبق أن الصراعات الداخلية فى الكونغو الديمقراطية ، منذ استقلالها وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة ، قد اتسمت بحدوث تدخلات أجنبية وإقليمية متنوعة فيها . ونظراً لأن هذه التدخلات حدثت فى ظروف دولية وإقليمية متباينة ، فقد انعكس ذلك على طبيعة عمليات التدخل ، سواء حيث الأطراف المتدخلة ، أو دوافع التدخل ، أو أساليبه ، أو النتائج التى ترتبت عليه . ومن ثم كان لابد من إلقاء الضوء بشكل موجز على هذه التدخلات ، وذلك كخلفية عامة قبل تناول التدخل الإقليمى فى الصراع الداخلى فى الكونغو الديمقراطية بعد الحرب الباردة .

ونظراً لارتباط الصراع الداخلى فى زائير فى عهد موبوتو ، بالصراع الدائر الآن فيها ، فسوف يتعامل الباحث مع هذين الصراعين باعتبارهما صراعاً واحداً اندلع على مرحلتين ، حيث بدأت المرحلة الأولى عام ١٩٩٧/٩٦ ، بينما بدأت المرحلة الثانية عام ١٩٩٨ . وفى هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا الباب إلى الفصلين الآتيين :

الفصل الأول : التدخل الإقليمى فى صراع ١٩٩٧/٩٦ .

الفصل الثانى : التدخل الإقليمى فى صراع ١٩٩٨ .

(١) عبد الله الشهاوى ، " أزمة نظام الحكم فى زائير " ، م س ذ ، ص ص ٢٠٠-٢٠١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠١ .

(٣) George E. Mosse, op.cit., P.69.

(٤) عبد الله الشهاوى ، " أزمة نظام الحكم فى زائير " ، م س ذ ، ص ٢٠١ .



## الفصل الأول

### التدخل الإقليمي في صراع ١٩٩٧/٩٦

في أكتوبر ١٩٩٦ اندلعت حركة تمرد مسلحة في شرق زائير ضد نظام موبوتو . وسرعان ما تدخل العديد من الأطراف الإقليمية لمساندة المتمردين ، بينما اعتمد موبوتو على دعم بعض الأطراف الإقليمية الأخرى . غير أن حركة التمرد تمكنت من حسم الصراع المسلح لصالحها ، والإطاحة بنظام موبوتو-خلال سبعة أشهر فقط - بعد اثنين وثلاثين عاماً قضاها في السلطة ، وذلك بفضل الأوضاع الداخلية المواتية ، والدعم الإقليمي ، والمناخ الدولي الملائم .

ولعله من المفيد في هذا السياق التعرف على البيئة التي حدث التدخل الإقليمي في إطارها ، وماهية الأطراف التي ساندت الحكومة ، وتلك التي تدخلت إلى جانب المتمردين ، ودوافع تدخلها ، والجهود الإقليمية والدولية لتسوية الصراع وإنهاء التدخل . وعلى هذا ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : بيئة التدخل في صراع ١٩٩٧/٩٦ .

المبحث الثاني : تحليل عملية التدخل في صراع ١٩٩٧/٩٦ .

المبحث الثالث : جهود تسوية الصراع وإنهاء التدخل .

## المبحث الأول بيئة التدخل الإقليمي

إن التدخل الإقليمي في الصراع الداخلي في زائير عام ١٩٩٦/٩٧ لم يكن ليحدث على النحو الذي حدث به ، لولا وجود بيئة داخلية وإقليمية ودولية مواتية لحدوثه . وفي هذا الإطار تم تخصيص هذا المبحث لدراسة بيئة التدخل الإقليمي في صراع ١٩٩٦/٩٧ في زائير ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة الآتية :

- المطلب الأول : البيئة الداخلية للتدخل .
- المطلب الثاني : البيئة الإقليمية للتدخل .
- المطلب الثالث : البيئة الدولية للتدخل .

### المطلب الأول البيئة الداخلية للتدخل

كانت الأوضاع الداخلية في زائير تمثل مناخاً مواتياً لاندلاع الصراع المسلح ضد نظام موبوتو ، وذلك نتيجة لسياسات وسمات هذا النظام ، والتي أثارت ضده المعارضة الداخلية السياسية والمسلحة على السواء . وفيما يلي سوف يتم عرض الأسباب التي أدت إلى اندلاع الصراع .<sup>(١)</sup>

أولاً- الطبيعة السلطوية لنظام موبوتو :

شهدت زائير في ظل موبوتو نظاماً للحكم اتسم بدرجة كبيرة من السلطوية ، وذلك منذ استيلائه على السلطة في نوفمبر ١٩٦٥ وحتى الإطاحة به في مايو ١٩٩٧ ، حيث سعى موبوتو لتكريس السلطة في قبضته ، وعمل على تقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية . وقام بتعديل الدستور عام ١٩٦٧ ، فألغى منصب رئيس الوزراء ليجمع بين رئاسة الدولة والحكومة في ذات الوقت . كما كان الوزراء مجرد موظفين تنفيذيين لسياسة موبوتو دون أن يتمتعوا بسلطات حقيقية . وبالنسبة للسلطة القضائية ، فقد خضعت بكامل مؤسساتها لسيطرة موبوتو ، حيث أصبح النائب العام

(١) لخص أحد الباحثين هذه الأسباب بقوله " إن موبوتو لم يكن مجرد ديكتاتوراً ، وإنما كان قائداً لنظام شديد الفساد ، سلم سيادة البلاد إلى الإمبريالية الأمريكية ، وسلم ثروتها للمافيا الفرنسية البلجيكية ، كما سلم جماهيرها للمرتزقة الذين تم جلبهم من جنوب أفريقيا العنصرية والصرب المدربين على سفك الدماء والأصوليين الإسلاميين القادمين من شمال أوغندا وأنصار عيدي أمين ... " . انظر : حلمي شعرواي ، أفريقيا في نهاية قرن (القاهرة : دار الأمين ، ط١ ، ٢٠٠١) ص ١٢٩ .

مستولاً أمام رئيس الدولة منذ عام ١٩٦٧، كما أصبحت السلطة القضائية خاضعة لمؤسسة الرئاسة بموجب قرار أصدره موبوتو عام ١٩٧٠.<sup>(١)</sup>

وحتى يتيسر للحكومة المركزية السيطرة على كافة أجهزة الدولة ، ألغى موبوتو الأحزاب السياسية عام ١٩٦٦. وأنشأ الحركة الشعبية للثورة في مايو ١٩٦٧، ثم أعلنها كحزب سياسى وحيد فى البلاد عام ١٩٧٠.<sup>(٢)</sup> كما سعى موبوتو إلى تقديم نفسه إلى شعبه باعتباره زعيماً كارزمية . وفى هذا السياق تبنى موبوتو استراتيجيتين أساسيتين لتدعيم سلطته الشخصية وهما : الأصالة<sup>(٣)</sup> ، والموبوتية<sup>(٤)</sup> ، مما أدى إلى تحول النظام السياسى فى عهده إلى نمط من أنماط القيصرية السياسية .<sup>(٥)</sup> فكان موبوتو يحصل على نسب تقترب من ١٠٠% فى الانتخابات الرئاسية ، كما هو الحال بالنسبة لانتخابات عام ١٩٨٤، والتي حصل خلالها على ٩٩،١٦% من الأصوات .<sup>(٦)</sup>

وقد بلغ السخط الشعبى مداه مع نهاية الحرب الباردة ، خاصة وأن موبوتو لم يكن يسمح للشعب - مطلقاً - بالتعبير الحر عن إرادته أو بالمشاركة الفعالة فى الحياة السياسية .<sup>(٧)</sup> إذ كان النظام يواجه

(١) عبد الله الشهاوى ، " أزمة نظام الحكم فى زائير " ، م س ذ ، ص ١٩٦ .

(٢) لم تكن هذه الحركة حزباً سياسياً بالمعنى المعروف ، فهى ليست أداة للمشاركة الجماهيرية أو أداة للدولة لكسب التأييد السياسى ، ولكنها كانت أداة شخصية لموبوتو . انظر : حورية توفيق مجاهد ، نظام الحزب الواحد فى أفريقيا بين النظرية والتطبيق (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ١، ١٩٧٧) ص ٣٩ .

(٣) تعنى الأصالة إيجاد شخصية زائيرية متفردة عن نمط السلوك والفكر الغربى من خلال إحياء الرموز والممارسات التقليدية للشعب الكونغولى . وطبقاً لبرنامج الأصالة تم تغيير اسم الدولة من الكونغو كينشاسا إلى زائير وذلك فى أكتوبر ١٩٧١ ولمزيد من التفاصيل انظر : عبد الله الشهاوى ، " أزمة نظام الحكم فى زائير " ، م س ذ ، ص ١٩٦ .

(٤) تعنى الموبوتية كافة أفكار وتعاليم وأفعال الرئيس موبوتو . وقد أصبحت الموبوتية إيديولوجية رسمية للدولة منذ يوليو ١٩٧٤ . كما تبنت الحكومة برنامجاً عاماً لنشر الموبوتية وأنشئت معهداً حزبياً لتدريسها ، كما ألغت تدريس التعاليم الدينية فى المدارس ليتم تدريس الموبوتية بدلاً منها ، مما أدى إلى الصدام بين موبوتو والكنيسة الكاثوليكية . ولمزيد من التفاصيل انظر :

Ernest Wamba-dia-Wamba , " Mobutuism after Mobutu " , op.cit., P.48-etc.

(٥) تعنى القيصرية السياسية تولى الحكم عادة بواسطة حاكم عسكرى فى ظل مناخ عام من الفوضى السياسية والانهيار الدستورى وتفشى الفساد . ويتمثل القيصر فى الحاكم القوى الذى يهيمن على السلطة بشكل مطلق ، باعتبار أن ذلك يمثل ضرورة ملحة لتحقيق نوع من النظام العام والقانون . انظر : د. حمدى عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسى فى أفريقيا " ، م س ذ ، ص ٥٥ .

(٦) الشيماء على عبد العزيز ، " أبعاد خبرة العنف السياسى فى زائير " ، السياسة الدولية ، ع ١٢٩ ، يوليو ١٩٩٧ ، ص ١٩٣ .

(٧) Ernest Wamba-dia-Wamba , " The National Question in Zaire : Challenge to the Nation-State Project " , in Adebayuo Olukoshui & Liisa Lakso (Eds.), **Challenges to the Nation-State in Africa** ( Helsinki : Nordiska Afrika Institute, 1996) P.163.



المطالب الخاصة بالمشاركة السياسية والديموقراطية بمزيد عمليات القمع المسلح ، والاعتقال التعسفى ، والإرهاب السياسى ضد زعماء المعارضة وأسرههم (١).

ولكن مع تزايد الضغوط الشعبية الداخلية ، وكذا الضغوط الخارجية على نظام موبوتو من أجل التحول الديموقراطى ، اضطر موبوتو إلى الإعلان فى ٢٤ أبريل ١٩٩٠ عن نهاية الجمهورية الثانية وبداية الجمهورية الثالثة فى زائير ، كما وافق على التحول نحو ديموقراطية التعدد الحزبى ، واستقال من رئاسة الحركة الشعبية للثورة ، وأعلن عن عقد مؤتمر وطنى لإدارة عملية التحول الديموقراطى وذلك بداية من أغسطس ١٩٩١ وحتى ديسمبر ١٩٩٢ (٢).

غير أن موبوتو - الذى يكن لديه أى نية لترك مقعة كرئيس للدولة - تبنى تصوراً أحادياً لعملية التحول الديموقراطى يتجه من القمة إلى القاعدة ، ومن ثم فهو لم يأخذ برأى الشعب والمعارضة السياسية فى كيفية إدارة هذه العملية ، فأعلن نفسه حكماً على عملية التحول الديموقراطى ، ووضع أجندة عملية التحول بمفرده ، كما انفرد بوضع نظام انتخابى جديد فى البلاد ، وعين وحل العديد من الحكومات الانتقالية ، وأنشأ العديد من أحزاب المعارضة الصغيرة التى يقودها أنصاره ، وذلك لتحطيم المعارضة الشرعية ، وإيهام الشعب بجدية التحولات الديموقراطية (٣).

وقد سعى موبوتو أيضاً لعرقلة عمل المؤتمر الوطنى ، إلا أن المؤتمر نجح فى تشكيل مجلس أعلى للجمهورية High Council of the Republic يتكون من ٤٤٣ عضواً ، كما تمكن من اختيار اثنين تشيسكىدى Etienne Tshisekedi رئيساً للوزراء فى الحكومة الانتقالية التى تم تشكيلها (٤) إلا أن تشيسكىدى عزل بالقوة من منصبه فى ١٧ مارس ١٩٩٣ (٥)، بسبب إصراره على رفع قبضة

(١) استخدم موبوتو أدواتاً للقمع لم يكن هناك نظير لها فى القارة ، إذ كان يعتمد فى حماية نظامه على تكوين فرق عسكرية تضم العناصر الموالية له شخصياً ، فكانت هناك فرقة " كامانيولا - Kamnyola " خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٧٨ ، ثم حلت محلها فرقة " كوتاكولى - Kotakoli " عام ١٩٨٣ ، والتى جاء مكانها فرقة الحرس المدنى عام ١٩٨٦ ، ثم فرقة الرئاسة الخاصة عام ١٩٨٩ ، ثم وحدة " اليوم " عام ١٩٩١. انظر : تشيكالا ك. بيايا ، الشباب والعنف والشارع فى كينشاسا : نسمع ونفهم ونصف ، ترجمة دينا حشمت ( القاهرة : مركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق ، سلسلة أفكار جديدة ، ع ١ ، ٢٠٠٠ ) ص ص ٢٥-٢٨ .

(٢) Michael G. Schatzberg, " Highjacking Change: Zaire's Transition in Comparative Perspective ", in Marin Ottaway (ed.), **Democracy in Africa: The Hard Road Ahead** (London: Lynne Rienner Publisher, Inc, 1997) PP.114-116.

(٣) ريفسو لوى ، " المعارضة الشعبية فى وجه موبوتو " ، مختارات العلوم السياسية الأفريقية ( نيروبي ، القاهرة : الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية ومركز البحوث العربية ، ع ٥ ، ديسمبر ١٩٩١ ) ص ٣ .

(٤) States Man's Yearbook, 1996 ( London : Macmillan Press Ltd., 1996) P.1617.

(٥) أدى عزل تشيسكىدى إلى حدوث ظاهرة غير مألوفة فى النظم السياسية الأفريقية بعد الاستقلال وهى تكوين تنظيمات شعبية فى بداية عام ١٩٩٣ ، أطلق عليها اسم " برلمانات الشوارع " ، بهدف دعم المعارضة السياسية بقيادة تشيسكىدى . ولمزيد من التفاصيل حول تكوين هذه البرلمانات وأسلوب إدارتها ، انظر : د. حمدى عبد الرحمن =

موبوتو عن الجيش <sup>(١)</sup> وتم تعيين فوستين بايريندوا بدلاً منه ، حيث شكل حكومة انتقالية استمرت حتى تم حلها هي والمجلس التشريعي الوطني والمجلس الأعلى للدولة في يناير ١٩٩٤ ، ليتم بعد ذلك تشكيل مجلس أعلى جديد ، وهو المجلس الذي تولى انتخاب كينجو وا دونو Kengo Wa Dondo رئيساً لوزراء الحكومة الانتقالية الجديدة في ١٤ يونيو ١٩٩٤ <sup>(٢)</sup>.

وقد أكد تشيسكيدي " إن تصرفات موبوتو ليست سوى محاولات للتشبث بالسلطة لتخليد حكمه ، وهنا فإن تنحية موبوتو وإلغاء الموبوتية تعتبر شرطاً أساسياً للانتقال الناجح نحو الديمقراطية في البلاد ، خاصة وأن هذا الشرط يعبر عن مطلب شعبي ثابت " . وفي هذا السياق وقعت معظم أحزاب المعارضة على بيان طالبت فيه موبوتو بالتخلي الفوري عن السلطة ، كما رفضت الكثير من تلك الأحزاب خوض أى انتخابات طالما ظل موبوتو في السلطة ، بل إن العديد من أقطاب المعارضة رفضوا تقلد المناصب الوزارية في أى حكومة انتقالية تتشكل في ظل سلطة موبوتو <sup>(٣)</sup>.

ورغم الجهود التي قامت بها المعارضة السياسية ضد موبوتو ، إلا أنها كانت ضعيفة بوجه عام ، ولم تكن تقوى على الإطاحة به ، خاصة في ظل افتقارها إلى القدرة على الاتصال بال جماهير وتعبئتهم في مواجهة النظام ، فضلاً عن أنه كان يقودها جيل من قدامى السياسيين ، الذين استقر معظمهم خارج البلاد ، وحتى الذين كانوا يعيشون في الداخل فإنهم نادراً ما كانوا يغادرون العاصمة <sup>(٤)</sup> . وقد ازداد ضعف المعارضة عام ١٩٩٦ عندما انشق حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاشتراكي Union Pour Democratie et Le Progres Social الذي يقوده تشيسكيدي إلى جناحين متصارعين : أحدهما يتزعمه لتشيسكيدي ، والآخر يقوده كيباسا ماليا <sup>(٥)</sup> . وهنا يرى البعض أن ضعف المعارضة السياسية وعدم قدرتها على تحقيق التحول الديمقراطي المنشود قد ساهم في دفع حركات المعارضة المسلحة إلى التحرك من أجل الإطاحة بموبوتو بقوة السلاح <sup>(٦)</sup>.

---

=حسن ، قضايا في النظم السياسية الأفريقية (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقي ، ط١ ، ١٩٩٨) ص ص ٢٠٢ - ٢٠٤ .

<sup>(١)</sup> Michael G. Schatzberg, " Highacking Change ... " , op.cit., P.119.

<sup>(٢)</sup> States Man's Yearbook, 1996, op.cit, P.1617.

<sup>(٣)</sup> ريفسو لويي ، م س ذ ، ص ص ٣-٥ .

<sup>(٤)</sup> Peter Rosenblum, " Endgame in Zaire " **Current History** , Vol.96, No.610, May 1997, P.203.

<sup>(٥)</sup> تشيكالا ك . بيايا ، م س ذ ، ص ٢٩ .

<sup>(٦)</sup> حلمي شعراوي ، م س ذ ، ص ١٢١ .



## ثانياً - انتشار الفساد فى الدولة :

ابتدع موبوتو نظاماً للحكم يعتمد أساساً على السرقة Kleptocracy ، وهو ما أدى إلى تحول الفساد فى عهده إلى واقع حياتى وقيمة فى حد ذاتها ، وذلك على مختلف مستويات الحكم والإدارة فى الدولة.<sup>(١)</sup>

وقد عمل موبوتو على تركيز السلطة والثروة فى يده بشتى الطرق . فكان يتعامل مع الدولة كما لو كانت إقطاعية خاصة به . وكان يحصل على ١٧% من الميزانية القومية للدولة نظير خدماته الرئاسية . وكان يعتمد على تلك الميزانية فى رشوة عناصر المعارضة ، وخلق جماعات من المنتفعين لتدعيم نظامه ، حيث حرص موبوتو منذ عام ١٩٧١ على أن يعين بنفسه موظفى الدولة فى كافة المؤسسات ، وذلك اعتماداً على رغبته فى تدعيم نظامه من خلال استيعاب أبناء الجماعات الإثنية الكبرى بغض النظر عن معايير الكفاءة والإنجاز ، حيث لم يكن هناك مجال للحديث عن المعايير الموضوعية فى التجنيد السياسى . وكان موبوتو يسيطر على استثمارات الدولة ويمتلك معظم الأسهم فى الكثير من المشروعات الاستثمارية فى البلاد . وكان يتسم بالإسراف الشديد ، فكان ينفق مبالغ طائلة من أموال الدولة على تشييد القصور فى مختلف أقاليم زائير ، وشراء العقارات فى مختلف دول العالم .<sup>(٢)</sup> فضلاً عما سبق ، كان موبوتو يحول إلى حسابه الشخصى مبالغ كبيرة من المساعدات التى كانت تقدمها الدول الغربية لبلاده .<sup>(٣)</sup>

وفى هذا الإطار تباينت التقديرات حول مقدار ثروة موبوتو ، وفى حين اتفق كثير من المحللين على أن ثروته تتجاوز المليار دولار ، فقد ذهب البعض الآخر إلى القول بأن تلك الثروة بلغت فى منتصف الثمانينيات نحو أربعة مليارات دولار .<sup>(٤)</sup>

وقد امتدت الممارسات الفاسدة إلى النخبة الحاكمة ، والتى تتصرف بالمعنى الواسع إلى أفراد العائلة الممتدة لموبوتو ، والتى يطلق عليها المواطنون اسم "عائلة القدس Jerusalem Clan" ، بالإضافة إلى الزعماء التقليديين وكبار الساسة والبيروقراط وقادة المؤسسة العسكرية . وكانت عناصر النخبة تؤلف فيما بينها تحالفاً حاكماً ، يضمه نسيج واحد من المصالح المنظمة ونظام القرابة . وكان مصدر قوتها هو سيطرتها على أجهزة الدولة ، وليس على أدوات الإنتاج التى ظلت إلى حد كبير فى

(١) Garole J.L. Collins , " In Focus : Congo / Zaire " Foreign Policy in Focus , Vol.2, No.37, (١) June 1997. (Internet) [www.foreignpolicy-infocus.org/brief/vol.2/v2/n37cz.html](http://www.foreignpolicy-infocus.org/brief/vol.2/v2/n37cz.html)

(٢) د. حمدى عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسى فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ص ٦٥-٦٨ .

(٣) وعلى سبيل المثال كشفت الصحف البلجيكية فى ديسمبر ١٩٨٨ عن اختلاس موبوتو للمساعدات التى كانت تقدمها بلجيكا لزائير ، والتى كانت تقدر ب ٧٠ مليون فرنك سنوياً . ورغم ذلك استمرت بلجيكا فى تقديم المساعدات لنظام موبوتو ، كما ألغت قدراً كبيراً من الدين العام المستحق على حكومة زائير عام ١٩٨٩ . انظر :

Alec Russell, op.cit., PP.23-24.

(٤) د. رجاء إبراهيم سليم ، الأزمة الكونغولية وتداعياتها ، م س ذ ، ص ٥٨ .



أيدى الأجانب . وقد استخدمت عناصر النخبة مراكزها السياسية وروابطها الشخصية فى السيطرة على الاقتصاد القومى والاستثمارات ، والتجارة غير المشروعة فى ثروات البلاد .<sup>(١)</sup>

وبالنسبة للجهاز البيروقراطى ، فقد أخذ الفساد داخله صوراً عديدة ، وذلك فى مختلف المؤسسات والمصالح الحكومية وأجهزة الخدمة المدنية ، بما فى ذلك المؤسسات القضائية . وهو ما يوضح أن جهاز الدولة ذاته تحول إلى آلية للنهب والإثراء وفرض التسلط على الشعب ، الأمر الذى جعل البعض يؤكد انطباق مفهوم " الدولة القرصان " على جهاز الدولة فى عهد موبوتو .<sup>(٢)</sup>

ويعتبر موبوتو هو المسئول الأول عن انتشار الفساد فى البلاد ، فهو الذى خلق النخبة الفاسدة ، التى تتولى بدورها حماية العناصر الفاسدة فى مختلف مؤسسات الدولة . فضلاً عن أن سبل مواجهة موبوتو للفساد كانت ضعيفة ، ولا ترقى إلى كبح جماح الفساد الذى انتشر فى مختلف أوصال الدولة .<sup>(٣)</sup> فكان موبوتو يشن من آن لآخر حملات قومية ضد الفساد ، إلا أن الهدف الحقيقى لهذه الحملات كان تحسين صورة النظام الحاكم لدى الدول والمؤسسات الدولية المانحة للمعونات ، خاصة وأن فساد القمة كان فوق القانون ، بل ويحظى بحماية موبوتو ذاته .<sup>(٤)</sup>

وفى هذا الإطار ، تولد اعتقاد بأن الفساد فى زائير ليس مسألة فساد لذم الأشخاص ، بل إنه اكتسب طابعاً مؤسسياً وأصبح حقيقة موضوعية وهيكلية فى زائير ، ومن ثم فإن القضاء عليه يقتضى تغيير الإطار السياسى والاقتصادى والاجتماعى السائد فى البلاد .

### ٣- تدنى كفاءة المؤسسة العسكرية :

كانت المؤسسة العسكرية فى عهد موبوتو واحدة من أكثر المؤسسات العسكرية فى أفريقيا والعالم فساداً وتسيباً ، وضعفاً فى الكفاءة .<sup>(٥)</sup> وقد كان منطق موبوتو فى التعامل مع الجيش سبباً مهماً من

(١) اعترف موبوتو ذاته فى خطابه أمام الحركة الشعبية للثورة عام ١٩٧٧ ، بفساد النخبة ووصفها بأنها " شرذمة تجمع بين الفساد والخيلاء " . انظر : د. حمدى عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسى فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ص ٦٧-٦٩ .

(٢) ومن أهم ملامح نموذج الدولة القرصان : هيمنة نظام حكم الفرد على السلطة السياسية ، والسيطرة على جهاز الدولة من أجل اغتنام المزايا الاقتصادية المادية والعينية ، وتحول الفساد من شىء سلبي إلى أسلوب للحياة وقيمة فى حد ذاته . انظر : المرجع السابق ، ص ص ٧٠-٧٥ .

(٣) ومن المفارقات أن موبوتو دعا العناصر الفاسدة إلى عدم الإفراط فى الفساد ، وإعادة استثمار الأموال التى يتم نهبها داخل الدولة ، مؤكداً أن كل من يستثمر تلك الأموال فى الخارج يعتبر عدواً للأمة . انظر :

David J. Gould, *Bureaucratic Corruption and Under Development in the Third World : The Case of Zaire* ( New York : Pergamon Press Inc, 1980 ) P.33.

(٤) د. حمدى عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسى فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ص ٦٤-٦٩ .

(٥) كان التجنيد يتم بشكل تطوعى فى الجيش الزائيرى ، وكان أغلب المجندين ينتمون إلى الأقاليم الواقعة غرب البلاد ، وبعد أزمتى شابا تم حظر التجنيد من إقليم شابا ومن باندوندى وإقليمى كاساي . انظر : =

أسباب تدنى كفاءته ، حيث كان موبوتو دائم التخلص من الضباط الأكفاء ، الذين كان ينظر إليهم باعتبارهم تهديداً لسلطته ، خاصة إذا كانوا يحظون بشعبية كبيرة بين صفوف القوات المسلحة ، ومن ثم فقد كان يستبدل هؤلاء بعناصر جديدة أخرى تنتمي إلى جماعته الإثنية . وكان العنف هو الأسلوب المعتاد في التعامل مع الجنود ، الذين كانوا يجندون في مناطق بعيدة عن محال إقامتهم ، تحت ستار العمل في مشروعات زراعية ، لم تنفذ أبداً . وكان الجنود يعيشون في ظروف إقامة غير إنسانية ، ويتقاضون مرتبات هزيلة ، باستثناء فرقة الحرس الرئاسي المتمركزة في كينشاسا ، بل إن الحكومة توقفت منذ ١٩٩٠ عن دفع تلك المرتبات ، وهو ما دفع الجنود إلى تشكيل عصابات مسلحة تمارس العنف بكافة أشكاله ضد السكان المدنيين - بدلاً من حمايتهم - من أجل الحصول على المال ، وهو ما جعل الشعب ينظر لقوات الجيش على أنها عناصر منبوذة اجتماعياً ، وأنهم ليسوا إلا عناصر للإرهاب ترتدى الزي العسكري ، وهو ما أدى إلى وقوع الكثير من المصادمات بين الجيش والشعب ، ومثال ذلك المواجهة العنيفة بين السكان وعناصر وحدة " البوم " المسلحة والتي مارس الشعب خلالها العنف ضد هذه العناصر كتعبير عن الرغبة في الانتقام وتحقيق العدالة الشعبية .<sup>(١)</sup>

#### ٤- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية :

عانت زائير في عهد موبوتو من مشكلات اقتصادية اجتماعية جمة ، وذلك نتيجة لأسباب عديدة ، يأتي الفساد في مقدمتها . فعلى الصعيد الاقتصادي ، انخفض الإنتاج الصناعي والزراعي . حتى أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٨٦ كان ١٦٠ دولاراً سنوياً فقط ، في حين وصل معدل التضخم في ذات العام إلى ١٠٠% ، كما وصل حجم الدين العام الخارجي إلى ٥٤٣٠ مليون دولار ، وهو ما يعادل ٩٦،٨% من الناتج القومي الإجمالي .<sup>(٢)</sup>

وقد أعلنت زائير أكثر من مرة أنها لا تقوى على سداد ديونها ، وهو ما جعل صندوق النقد الدولي يرسل مرات عديدة ممثلين عنه للإشراف على الخزانة العامة ووزارة المالية في زائير من أجل تحقيق قدر من النظام والكفاءة ، غير أنهم كانوا يؤكدون في كل مرة أنه لا تلوح في الأفق بادرة أمل تبشر بقدرة زائير على سداد ديونها بسبب فساد النخبة الحاكمة .<sup>(٣)</sup>

---

Jane's Intelligence Review, "Zaire: Order of Battle", (London: Jane's Publications, = Vol.000/013, Jan 1997) P.14.

(١) تشيكالاك . بيايا ، م س ذ ، ص ص ٢٥-٢٨ . وانظر أيضاً : د. حمدي عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسي في أفريقيا ، م س ذ ، ص ٧٤ . والذي يشير إلى أنه عندما هاجم المتمردون مدينة كولويزي خلال أحداث شابا ، فإن الخطر المحدق بمعظم سكان المدينة كان يعزى بالأساس إلى الجنود الحكوميين وليس إلى القوات المتمردة .

(٢) رغم محاولات النظام لتبرير المشكلات الاقتصادية على أنها نتيجة لانخفاض أسعار سلع التصدير في الأسواق العالمية ، إلا أنه لم يستطع تفسير استمرار تلك المشكلات في الأوقات التي شهدت ارتفاعاً في أسعار بعض هذه السلع . انظر : د. حمدي عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسي في أفريقيا ، م س ذ ، ص ٦١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٣ .



وقد ازداد تدهور الأوضاع الاقتصادية فى نهاية عهد موبوتو ، حيث تدهورت حالة البنية الأساسية ، سواء بالنسبة للاتصالات السلكية والطرق البرية والسكك الحديدية ، حتى أن الطائرات كانت هى الوسيلة الوحيدة المتاحة لسفر المسؤولين إلى كسينجانى ثالث أكبر المدن الزائيرية ، فى حين كانت القوارب البدائية هى الوسيلة الأساسية التى كان يعتمد عليها عامة الشعب للانتقال إلى كسينجانى ، وهو ما كان يعيد للأذهان الوسائل التى كانت تستخدم فى عهد ستانلى .<sup>(١)</sup> كما تدهورت وسائل الإعلام المحلية حتى أنها كانت عاجزة عن تغطية أنباء التمرد العسكرى ضد النظام عام ١٩٩٦ ، مما جعل السكان يعتمدون فى الحصول على الأنباء على البعثات التبشيرية ، التى كانت شبكتها الإعلامية تنتشر فى مختلف أرجاء البلاد .<sup>(٢)</sup>

وقد انعكس التدهور الاقتصادى على الأوضاع الاجتماعية فى البلاد ، حيث تدنت مستويات المعيشة بدرجة كبيرة ، خاصة فى ظل تدنى مستوى الخدمات الحكومية ، وبالذات فى مجالى الصحة والتعليم . وكان هناك نقص شديد فى معظم السلع الغذائية وفى مواد الطاقة . وانتشرت البطالة فى البلاد ، وخاصة بعد اتباع سياسات التكيف الهيكلى ، والتى فرضت على الحكومة تقليل عدد موظفيها بنسبة ٣٢%<sup>(٣)</sup> ، مما اضطر السكان إلى البحث عن وسائل بديلة للكسب .<sup>(٤)</sup>

ومع تدنى مستويات المعيشة ، اختفى احترام الممتلكات العامة عند الشعب ، فكان الشباب ينهبون المصالح الحكومية والمدارس والمستشفيات ووسائل النقل العام وغيرها . وكانت هذه لأعمال تتم ليلاً فى بادئ الأمر ، ثم أصبحت تتم نهاراً ، وفى قلب كينشاسا ذاتها . وكان السارقون يبيعون ما ينهبونه إلى المواطنين بأسعار قليلة . كما أصبح الشباب يمارس الاعتداء والجريمة كوسيلة للحياة ، وأصبح العنف عنصراً أساسياً فى الحياة الاجتماعية ، وفى بناء النظام السياسى المتدهور . وهو ما أدى إلى تدهور شرعية النظام وأفسد مفهوم الدولة لدى الشعب . وفى هذا الإطار حدث نوع من التفكك الاجتماعى ، وبدأ الحديث فى الأوساط الأكاديمية عن الأزمة الأخلاقية التى أصابت المجتمع وخاصة

(١) يرى البعض أن " الحكم من خلال الفوضى " كان أحد الأساليب التى اتبعتها موبوتو لتكريس سيطرته على السلطة ،

ومن ثم فإن سوء حالة وسائل الاتصال والطرق كان نتيجة لسياسة متعمدة من موبوتو ونظامه للحيلولة دون قيام

الجيش بعمل منظم يطيح بالنظام . ولمزيد من التفاصيل انظر : Alec Russell, op.cit., P.13.

Idem.

(٢)

(٣) تشيكالا ك. بيايا ، م س ذ ، ص ٤٥ .

(٤) اضطر الكثير من المواطنين إلى ممارسة التسول ، أو الالتحاق بالأعمال الصغيرة المختلفة ، والتى تسمى "

Kobeta Libanga " أى " تكسير الأحجار " . ويشير هذا المصطلح إلى الأعمال الحقيرة أو غير المحببة ، ويشير

أيضاً إلى عالم العنف سواء أكان واضحاً أم خفياً . انظر : المرجع السابق ، ص ٨ .



الشباب فى زائير ، والتى أرجعها المحللون إلى تدهور الوضع الاقتصادى وتزايد الفقر والبطالة وتردى أوضاع التعليم والصراع من أجل السلطة .<sup>(١)</sup>

##### ٥- سوء إدارة الانقسامات الإثنية :

تضم زائير حشداً متنوعاً من القبائل والجماعات الإثنية ، يتراوح ما بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ قبيلة و جماعة .<sup>(٢)</sup> وقد ساهمت السياسات الاستعمارية خلق هذه الانقسامات الإثنية ، ثم أدت السياسات الحكومية إلى بروز الوعى الإثنى ، وخلق بيئة مواتية للصراع ، وخاصة فى شمال وجنوب كيفو فى شرق البلاد ، والتى تبعد جغرافياً وفكرياً عن كينشاسا وغالبية الأقاليم والمدن الكونغولية .

وتعتبر سياسات القوى الاستعمارية المتنافسة فى إقليم البحيرات العظمى من الأسباب الأساسية المسؤولة عن تكوين الوضع الإثنى القائم بمعطياته فى زائير بصفة خاصة ، وإقليم البحيرات العظمى بشكل عام . ففى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أدت السياسات الاستعمارية إلى خلق ما يسمى بـ " ظاهرة البانيامولينجى - Baniamulenge Phenomenon " ، وذلك فى إطار تخطيط حدود مناطق النفوذ ، وفقاً لمؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥ ، والذى كانت إحدى نتائجه إنشاء دولة الكونغو الحرة ، تحت إدارة هيئة الكونغو الأعلى ، ثم تحت الرئاسة الشخصية للملك ليوبولدفيل ، إلى أن تحولت لتصبح الكونغو ، تحت إدارة الحكومة البلجيكية .<sup>(٣)</sup>

وفى هذا الإطار سعت بلجيكا لتثبيت نفوذها فى الكونغو ، حيث وقعت اتفاقيتين مع بريطانيا عام ١٨٩٤ و ١٩٠٦ ، لتحديد الحدود بين مناطق النفوذ البلجيكى فى الكونغو ، والنفوذ البريطانى فى شرق أفريقيا وحوض النيل . كما وقعت اتفاقاً مع ألمانيا عام ١٩١٠ ، لتحديد الحدود بين مناطق نفوذ البلدين أيضاً . وبموجب هذا الاتفاق أعيد تحديد الحدود فى منطقة وسط أفريقيا ، إذ اقتطعت مناطق من شمال وغرب رواندا ، لتتضم إلى الكونغو ، فيما يشكل الإقليم الشرقى من الكونغو الديمقراطية الآن . وهنا فإن الإدارة البلجيكية قد وعدت السكان الروانديين (التوتسى) الذين كانوا يقيمون فى المناطق التى أضيفت إلى الكونغو بأنهم سيصبحون مواطنين كونغوليين .<sup>(٤)</sup>

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، وضعت كل رواندا وبوروندى ، بالإضافة إلى الكونغو تحت الانتداب البلجيكى ، حيث كانت الإدارة البلجيكية تتعامل معهم - فى الغالب - باعتبارهم كياناً واحداً ،

(١) تشيكالاك . بيايا ، م س ذ ، ص ٤٤ .

(٢) ومن أهم الجماعات الإثنية : الهيمبا ، والليندو ، المونجو ، الكونجو ، الكاتينجا ، السونجى ، البانزى ، الأزاندى ، البাকা ، التيكى ، الكوبا ، اللاما ، الألور ، الرانجا ، البيمبا ، فضلاً عن كثير من القبائل والجماعات الأخرى ، ومن بينها التوتسى الكونغوليين أو " البانيا مولينجى " . انظر :

Africa South of the Sahara, 1998, P.329.

(٣) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية فى الحرب الأهلية فى الكونغو الديمقراطية فى عهد الجمهورية الثالثة " ، فى د. إبراهيم نصر الدين (محرر) ، الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ٦٨٨ .

(٤) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

ومن ثم قامت الإدارة البلجيكية بتهجير آلاف الفلاحين الروانديين (التوتسي والهوتو على السواء) إلى مقاطعات شرق الكونغو ، فيما بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٥٥ ، وذلك لتخفيف الكثافة السكانية وضغوطها في رواندا من جانب ، وتوفير الأيدي العاملة للعمل في الزراعة والتعدين والنقل من جانب آخر .<sup>(١)</sup>

وبينما أطلق على الروانديين - الهوتو والتوتسي على السواء - المتحدثين باللغة الكينية الرواندية kinyarwanda في شرق الكونغو اسم البانيارواندا Banyarwanda<sup>(٢)</sup> ، فإن الروانديين التوتسي أطلق عليهم وحدهم اسم البانيامولينجي<sup>(٣)</sup> ، وذلك نسبة إلى مولينجي ، وهو اللقب الذي اتخذته لنفسه زعيمهم التاريخي ، الذي كان يقطن في منطقة تقع على بعد ٢٠٠ كم جنوب منطقة التوتسي الحالية . ويعيش البانيامولينجي حالياً في شرق الكونغو في المنطقة الواقعة بين بحيرتي كيفو وتجانيقا . وقيمون أيضاً بين بوكافو ويوفيرا في إقليم كيفو الجنوبية . ويبلغ تعدادهم نحو ٢٥٠ ألف نسمة .<sup>(٤)</sup>

وفي الوقت الذي تمكنت فيه عناصر الهوتو البانيارواندا من الاندماج مع الجماعات الإثنية المحلية في الكونغو ، فإن التوتسي البانيامولينجي لم يندمجوا بشكل جيد ، وذلك لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها السياسات التي اتبعتها الحكومات الكونغولية المتعاقبة ، والتي أثارت الوعي الإثني في البلاد ، وأدت إلى اندلاع الكثير من أحداث العنف بين البانيامولينجي والجماعات الإثنية المحلية ، ومن ذلك الصراع الذي تفجر عقب الاستقلال مباشرة ، خلال المدة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤ ، والصراع بين قبيلتي لوبا ولوندا عام ١٩٦٣ ، والصراع الذي اندلع عام ١٩٦٧ في بوكافو ، وأزمتي شابا الأولى والثانية ، بالإضافة إلى صراعي ١٩٩٧/٩٦ و ١٩٩٨ .

وكانت الحكومات الكونغولية قد أقرت وجود نوعين من المواطنة في البلاد وهما : المواطنة المدنية (Civic Citizenship) والمواطنة الإثنية (Ethnic Citizenship) . وتمنح المواطنة المدنية بموجب الدستور ، والتمتع بها يمثل أساساً لممارسة الحقوق المدنية والسياسية . أما المواطنة الإثنية ، فإنها لا تمنح من خلال التشريعات القانونية ، أو أحكام القضاء ، وإنما كانت تمنح لهؤلاء الذين يثبت

(١) د. محمود أبو العيدين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٦٨٩ .

(٢) Filip Reyntjens , op. cit., P.242.

(٣) هناك من يرى أن البانيامولينجي ليسوا مجرد جماعة إثنية ، ولكنهم مركب يضم التوتسي الذين أقاموا في الكونغو بعد مؤتمر برلين ، وهؤلاء الذين انتقلوا إلى الكونغو في إطار موجات الهجرة الرواندية المتتالية إليها ، بما في ذلك الهجرات الناجمة عن عمليات الإبادة في رواندا . ولمزيد من التفاصيل انظر :

Yash Tandon , "Globalization and the Great Lakes Crisis " , In Mwesiga Baregu (Ed.), op.cit., P.46.

(٤) د. محمود أبو العيدين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٦٨٩ . وهناك من يقدر عدد البانيا مولينجي بنحو ٤٠٠ ألف نسمة ، راجع في هذا الشأن :

Ed Blanche, " Kabila's Influence Spread across Africa as New Congo Takes Shape " , Jane's Defense Weekly, Vol.27, No.21, 28 May 1997.P.22.



- بوسائل مختلفة - أنهم كونغوليون . وتعتبر المواطنة الإثنية أساساً للحصول على الحق في الوصول إلى الأرض Access to Land . وعلى ذلك يمكن لأي شخص في الكونغو الديمقراطية أن يكون مواطناً مدنياً ، أو مؤهلاً للحصول على المواطنة المدنية ، في حين أنه قد لا يكون مؤهلاً لأن يصبح مواطناً إثنياً .<sup>(١)</sup>

وفي مسعاهم للحصول على المواطنة المدنية والإثنية مرت العلاقات بين البانيامولينجي وكل من الحكومات الكونغولية المتعاقبة وكذا الشعب الكونغولي ، بدورات من الوفاق والتوتر ، إذ كان البانيامولينجي يعيشون في سلام مع السكان المحليين ، حتى حدث تمرد موليلي Mulele في كيفو الجنوبية عام ١٩٦٤ ، حيث وقف البانيامولينجي مع الحكومة ضد السكان المحليين ، من أجل إخماد ذلك التمرد ، مما ولد مشاعر الكراهية العميقة لدى الجماعات الإثنية في الإقليم تجاه البانيامولينجي .<sup>(٢)</sup> ومنذ ذلك الحين ظلت أوضاع وحقوق البانيا مولينجي ، في شرق البلاد عرضة لعدم الاستقرار ، خاصة في ظل الظروف والسياسات الحكومية المتقلبة . ففي عام ١٩٧٢ وقع الرئيس موبوتو مرسوماً يمنح فيه المواطنة الزائيرية لكل الروانديين والبورونديين ، الذين استقروا واستوطنوا في الكونغو قبل عام ١٩٥٠ . وقد صدر ذلك المرسوم بفضل نفوذ بعض عناصر التوتسي الذين وصلوا إلى مناصب عليا في الدولة ، مثل بيزنجيمانا رويما Bisenjimana Rwema ، والذي شغل منصب رئيس الأركان ، وكذا بفضل ما أظهره التوتسي من نجاحات في مجال المال والاقتصاد . وقد أثار حصول عناصر البانيامولينجي على حق المواطنة ، حفيظة العديد من الجماعات الأخرى ، التي استاءت من الاستثناءات الاجتماعية الواضحة للبانيامولينجي .<sup>(٣)</sup>

وبعد الحصول على المواطنة المدنية ، تطلع البانيامولينجي للحصول على المواطنة الإثنية ، إلا أن حكومة موبوتو أصدرت قانوناً يحرم البانيامولينجي من المواطنة في يونيو ١٩٨١ ، حيث حدد القانون الجديد المواطنة على أساس الوجود الفردي أو الجماعي على أرض الكونغو داخل الحدود التي تم تحديدها جغرافياً عام ١٨٨٥ ، أي عقب مؤتمر برلين مباشرة . وكان تطبيق ذلك القانون يعنى حرمان البانيامولينجي من الحقوق القانونية والسياسية المترتبة على المواطنة ، بالإضافة إلى حرمانهم من الأراضي التي يملكونها ، والتي بدأت بعض الجماعات الأخرى تطالب بها باعتبارها أرض

<sup>(١)</sup> Yash Tandom, op.cit., P.46.

<sup>(٢)</sup> كان موليلي ذو الفلسفة الاشتراكية يدعو إلى تقسيم الممتلكات والأرض والماشية بين السكان المحليين ، وهو ما دافعت عنه بعض الجماعات الإثنية ، بينما عارضه البانيامولينجي ، مما جعلهم يؤيدون الحكومة ضد السكان المحليين ، ولمزيد من التفاصيل ، انظر :

Francois Ngolet , " African and American Connivance in Congo-Zaire " , Africa Today (Bloomington : Indian University Press , Vol.46., No.1, Wenter 2000) P.67.

<sup>(٣)</sup> د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٦٩٠ .



الأجداد . وقد أفضى ذلك إلى مصادمات إثنية فى كيفو الشمالية عام ١٩٩٣/٩٢ ضد السكان ذوى الأصول الرواندية ، بدون تمييز بين الهوتو والتوتسى ، وهى المصادمات التى أزكتها بعض الدوائر السياسية ، حيث تعتبر الأرض أحد العناصر المحورية فى الصراع بين البانيامولينجى وغيرهم من الجماعات الإثنية فى البلاد .<sup>(١)</sup> وفى هذا السياق ازدادت التوترات الإثنية ، خاصة بعد أن أخفق المؤتمر الوطنى فى التصدى لقضية المواطنة فى زائير .<sup>(٢)</sup>

وقد ازداد الوضع سوءاً مع صدور قانون جديد فى مايو ١٩٩٥ يحظر على البانيامولينجى تملك الأراضى والمنازل . وتبع ذلك صدور بيان عن رئيس الأركان الجنرال ، اليكى مونجا ايندو Eluki Monga Aundu فى ديسمبر ١٩٩٥ يسمح للجماعات الإثنية المحلية بطرد البانيامولينجى الأجانب من الأراضى التى يسيطرون عليها ، مما أدى إلى تصاعد الأعمال العدائية ضد البانيامولينجى من جانب الجماعات الإثنية المحلية والجيش الزائيرى ، فضلاً عن ميليشيات الإنترأهاموى وقوات الجيش الرواندى السابق . وهو ما أدى إلى مقتل زهاء ٢٠٠٠ من البانيامولينجى خلال المدة من سبتمبر إلى أكتوبر ١٩٩٦ .<sup>(٣)</sup>

وفى ٧ أكتوبر ١٩٩٦ كان الحدث الذى أشعل الصراع فى زائير ، وذلك عندما أعلن نائب حاكم إقليم كيفو الجنوبى أن البانيامولينجى يهددون استقرار البلاد ، ومن ثم يجب عليهم مغادرتها خلال أسبوع ، وإلا فسوف يتم التعامل معهم باعتبارهم متمردين ، وهو ما يسوغ للحكومة اعتقالهم ، بل وإبادتهم أيضاً . وهنا تمرد البانيامولينجى على النظام فى ١٠ أكتوبر ، وذلك بالهجوم على عدد من الأهداف المدنية والعسكرية فى بوكافو Bukavu .<sup>(٤)</sup>

ويتضح مما سبق أن الأوضاع الداخلية فى نهاية عهد موبوتو قد مثلت بيئة مواتية لاندلاع الصراع فى البلاد وحدث التدخل الإقليمى فيه ، ثم تداعى النظام سريعاً ، وهو الحدث الذى وصفه البعض بأنه يمثل نقطة مضيئة فى التاريخ الأفريقى ، وأنه لا يقل فى أهميته وتأثيره عن نهاية نظام الحكم فى العنصرى فى جنوب أفريقيا .<sup>(٥)</sup> وفى ذات الاتجاه أكد مبعوث الأمم المتحدة فى الكونغو

(١) رغم اتساع مساحة الكونغو الديموقراطية ، إلا أن نسبة أراضيها الصالحة للزراعة لا تتجاوز ٣% من المساحة الإجمالية ، وهو ما يفسر اندلاع الصراع حول الأرض بين الجماعات الإثنية المحلية وجماعة البانيامولينجى . ولمزيد من التفاصيل ، انظر :

Hussein Solomon, "From Zaire to the Democratic Republic of the Congo: Towards Post-Mobutuism", *Africa Insight*, Vol27, No.2, 1997, P.92.

Ernest Wamba-dia-wamba, "The National Question in Zaire..." *op.cit.*, P.161. (٢)

Hussein Solomon , "From Zaire ....", *op. cit.*, P.92. (٣)

(٤) ولمزيد من التفاصيل انظر : د. حمدى عبد الرحمن حسن ، "التوازن الإقليمى فى البحيرات العظمى والأمن

المائى المصرى " ، السياسة الدولية ، ع ١٣٥ ، يناير ١٩٩٩ ، ص ص ٢٨-٢٩ .

Alec Russell, *op.cit.*, P.30. (٥)

الديموقراطية ، محمد سحنون ، " إن سقوط موبوتو يمثل نهاية لجيل من القادة الديكتاتوريين الذين  
ظهروا فى أفريقيا فى مرحلة ما بعد الاستقلال " .<sup>(١)</sup>

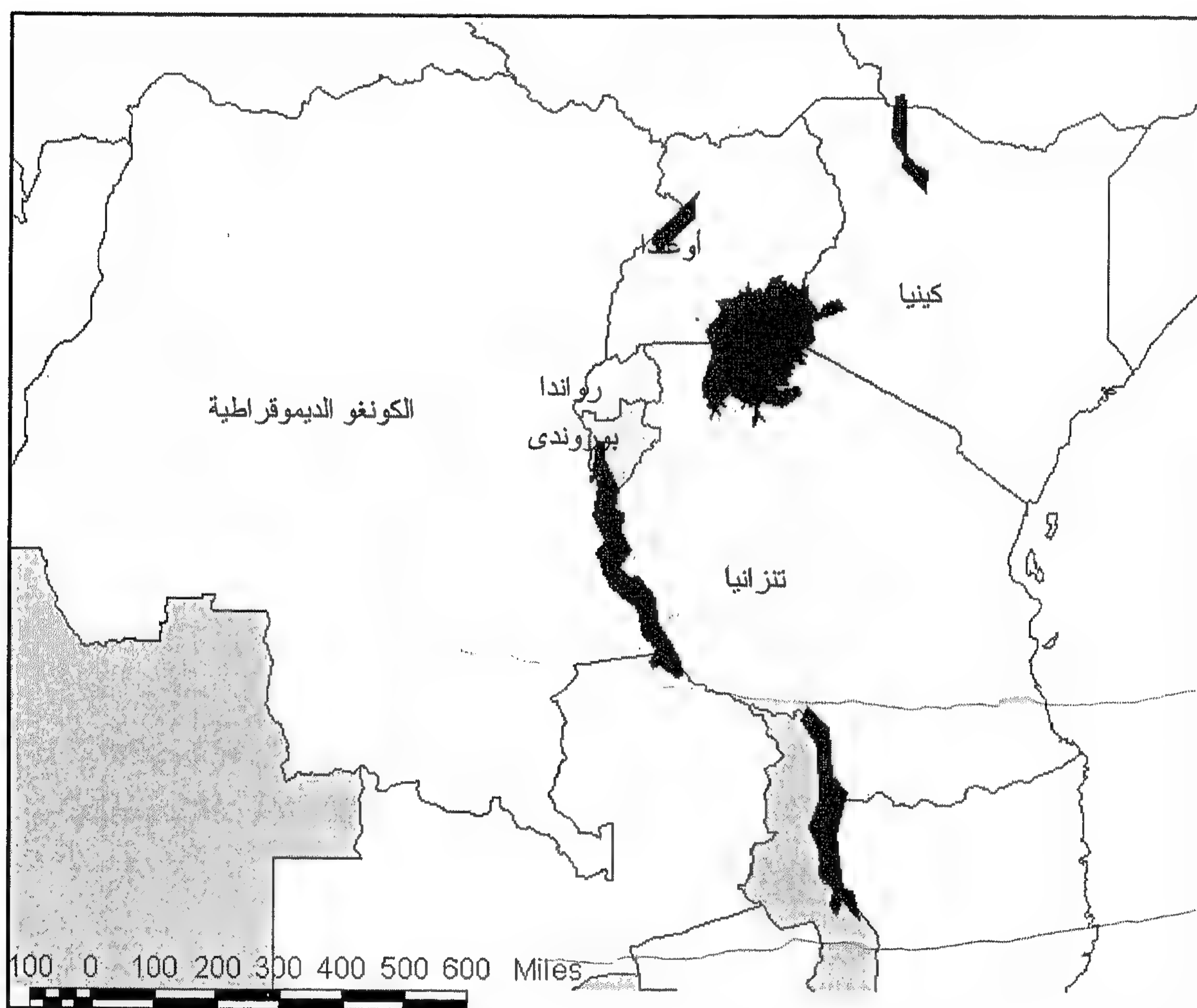
### المطلب الثانى البيئة الإقليمية للتدخل

حدث التدخل الإقليمى فى صراع ١٩٩٧/٩٦ فى زائير فى ظل وجود بيئة إقليمية معادية لنظام  
موبوتو . ويعود ذلك إلى الدور الذى لعبه موبوتو فى خدمة وحماية المصالح الغربية فى المنطقة ،  
وتهديد النظم والحركات اليسارية الصديقة للاتحاد السوفيتى خلال سنوات الحرب الباردة ، حيث جعل  
موبوتو زائير مركزاً لإدارة استراتيجيات الحرب الباردة لصالح الدول الغربية<sup>(٢)</sup> ، وهو ما كان  
يقتضى منه اتباع سياسة تدخلية إزاء الدول الواقعة فى محيطه الإقليمى ، وخاصة فى إقليم البحيرات  
العظمى . ( انظر الخريطة رقم ٥ )

<sup>(١)</sup> Ed Blanche, " Kabila Influence Spreads .... ", **op.cit.**, P.22.

<sup>(٢)</sup> Ed Blanche , " Long-Term African Stability at Stake as Kabila Fights for Zaire ", **Jane's  
Defence Weekly**, Vol.27, No.13, 2 April 1997,P.17.

الخريطة رقم (٥)  
إقليم البحيرات العظمى



Source : Gerard Prunier , “ The Great Lakes Crisis “ , Current History , Vol.96, No.610, 1997, P.194.



وفى هذا الإطار ، كانت زائير فى عهد موبوتو مصدراً لتهديد الأمن والاستقرار فى إقليم البحيرات العظمى ، حيث كانت أراضي زائير بمثابة قاعدة انطلاق لهجمات حركات المعارضة المسلحة فى كل من رواندا وأوغندا وبوروندى وأنجولا على أقاليم تلك الدول ، وذلك نتيجة لتواطؤ نظام موبوتو معها ، فضلاً عن ضعف سيطرة زائير على حدودها .<sup>(١)</sup>

وقد قام موبوتو بدور فاعل فى تقويض استقرار أنجولا ، حيث تولى نظامه توصيل الأسلحة الأمريكية إلى حركة يونيتا المعارضة للحكومة الأنجولية ، وفى العمل كحلقة اتصال بين وكالة الاستخبارات الأمريكية وبين يونيتا ، خاصة مع تصاعد الحرب الأهلية الأنجولية حيث كانت السفارة الأمريكية فى كينشاسا واحدة من أكبر مراكز الاستخبارات الأمريكية فى العالم .<sup>(٢)</sup> كما سمح موبوتو ليونيتا باستخدام الأراضي والأيدى العاملة الزائيرية الرخيصة فى عمليات التنقيب عن الماس ونقله من المناطق التى تسيطر عليها الحركة إلى زائير ، وهو ما ساعد على توفير الدعم المالى للحركة .<sup>(٣)</sup> وقد استمر موبوتو فى دعم الحركة ، حتى بعد توقيع اتفاق لوساكا للسلام بينها وبين الحكومة الأنجولية عام ١٩٩٤ ، وهو ما ساعد على استمرار حالة عدم الاستقرار فى أنجولا .

ومن ناحية أخرى ، أيد موبوتو حكومة السودان فى صراعها مع المتمردين الذين كانوا يحظون بدعم الولايات المتحدة وأوغندا وإريتريا وإثيوبيا .<sup>(٤)</sup> كما أنه لم يتوقف عن دعم حركات المعارضة المسلحة فى بوروندى ، من خلال فتح الأراضي أمامها ، وإمدادها بأشكال مختلفة من الدعم اللوجيستى . وقد تدخل موبوتو أيضاً فى أوغندا ، من خلال إيواء عناصر حركات المعارضة الأوغندية وتسهيل انطلاقها من الأراضي الزائيرية لشن هجماتها ضد أهداف تقع فى شمال وغرب أوغندا .<sup>(٥)</sup>

وفى رواندا ، لعب موبوتو دوراً مهماً فى حماية نظام هابياريمانا فى مواجهة الجبهة الوطنية الرواندية ، التى كانت تحظى بدعم أوغندا ، كما كانت تحظى بدعم البانيامولينجى فى زائير<sup>(٦)</sup> ، حيث

Filip Reyntjens, *op.cit.*, P.242.

Alec Russell, *op.cit.*, P.23.

<sup>(٣)</sup> ولمزيد من التفاصيل بشأن دور زائير فى تهريب الماس الأنجولى عبر أراضيها ، انظر :

Filip De Boeck, "Postcolonialism Power and Identity: Local and Global Perspectives from Zaire " in Richard Werbner & Terence Ranger (eds.) **Postcolonialism Identities in Africa** (London & New Jersey: Zed Books Ltd., 1996) P.77.

Filip Reyntjens, *op.cit.*, P.241.

Francois Ngolet , *op.cit.*, P.68.

<sup>(٦)</sup> محمد أبو الفضل ، " الحرب الأهلية فى الكونغو الديمقراطية : الفرص والمخاطر " فى إبراهيم نصر الدين (محرر) الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س د، ص ٦٦٥ .

فتح موبوتو جوما وبوكافو أمام القوات الفرنسية في عملية الفيروز " Operation Turquoise " في رواندا . وكانت زائير خلال هذه العملية هي مركز إمداد المتشددين الهوتو بالسلاح .<sup>(١)</sup>

وفي أعقاب سقوط نظام هابياريمانا ، ونشوب عمليات الإبادة الجماعية ضد التوتسي ، تشكلت حكومة وحدة وطنية رواندية جديدة ، يسيطر عليها التوتسي ، وهو ما أدى إلى هروب نحو مليونين من الهوتو خارج رواندا ، خوفاً من التعرض لأعمال انتقامية على يد النظام الجديد في كيجالي . وقد استقر نحو ١،٢ مليون من هؤلاء الهوتو في معسكرات اللاجئين في زائير ، حيث قبل موبوتو إقامتهم في البلاد ، بسبب صلته بالنظام السابق في رواندا ، كما عملت حكومته على إحلالهم محل البانيامولينجي ، وهو الأمر الذي شكل تهديداً أمنياً لرواندا .<sup>(٢)</sup>

وقد جاءت الفرصة للإطاحة بنظام موبوتو مع تصاعد أحداث العنف التي ضد البانيامولينجي في زائير ، حيث أدى ذلك إلى احتدام الخلاف بين نظام موبوتو ونظام الجبهة الوطنية الرواندية حول جنسية البانيامولينجي وولائهم لزائير . فكان نظام موبوتو يرى أن البانيامولينجي ليسوا سوى روانديين استوطنوا أراضي زائير عقب الاستعمار البلجيكي ، وأن الجنسية الزائيرية لا يمكن أن تمنح لهم إلا على أساس فردي فقط .<sup>(٣)</sup> كما كان النظام يرى أن البانيامولينجي يستغلون وجودهم في زائير لتحقيق أهداف سياسية ، في الوقت الذي لا يزال فيه ولاءهم متجهاً نحو رواندا .<sup>(٤)</sup> وفي المقابل أكد نظام الجبهة الوطنية الرواندية أن البانيامولينجي هم زائيريون يقيمون في زائير منذ قرون ، وأنهم تمردوا على السلطة المركزية دفاعاً عن حقهم في الجنسية وللنجاة بأنفسهم من المذابح التي يتعرضون لها .<sup>(٥)</sup> ومنذ منتصف ١٩٩٦ أخذ الجيش الرواندي يدعم عناصر البانيامولينجي من خلال تقديم الخدمات التدريبية وشحن الأسلحة والذخيرة إلى إقليم جنوب كيفو .<sup>(٦)</sup> ومع بدء إرهابات تمرد البانيامولينجي في سبتمبر ١٩٩٦ ، وصدر قرار طردهم من زائير ، رأت رواندا ضرورة التدخل من أجل الإطاحة بنظام موبوتو ، من خلال البانيامولينجي ، الذين كانوا يمثلون العنصر الرئيسي في تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو- زائير ، الذي أسقط نظام موبوتو .<sup>(٧)</sup>

(١) الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية في زائير ١٩٩٧/٩٦ ، م س ذ ، ص ٨٦ .

(٢) Hussein Solomon , " From Zaire .... " , op. cit., P.92.

(٣) Francios, Ngolet, op.cit., P.67.

(٤) ولمزيد من التفاصيل حول الشكوك المتزايدة في ولاء البانيا مولينجي لزائير ، انظر :

Georges Nzongola- Ntalaja , " Africa Focus : Conflict in Eastern Zaire " , Africa Insight, Vol.26, No.4, 1996)P.393.

(٥) منظمة الوحدة الأفريقية : مجلس الوزراء ، تقرير الأمين العام للمنظمة بشأن الوضع في إقليم البحيرات العظمى ، م س ذ ، ص ٤ .

(٦) Filip Reyntjens , op.cit., P.242.

(٧) د. محمود ، " دور الأطراف الإقليمية .. " ، م س ذ ، ص ص ٦٩٠-٦٩١ . وانظر أيضاً :

Hussein Solomon , " From Zaire ... " , op.cit., P.92.



وفى هذا السياق ، التقت رغبة رواندا مع رغبة أوغندا وبوروندى فى ضرورة التدخل للإطاحة بموبوتو ، وخاصة وأن النخب الحاكمة فى الدول الثلاث هى نخب تسيطر عليها العناصر التوتسية. ولما كان نظام موبوتو يهدد الاستقرار والتنمية فى المنطقة ، فقد قررت أنجولا وزيمبابوى وزامبيا الانضمام إلى ذلك التحالف الإقليمى من أجل الإطاحة بموبوتو .

### المطلب الثالث

#### البيئة الدولية للتدخل

لم يكن التحالف الإقليمى الذى تكون ضد موبوتو ليحقق هدفه فى الإطاحة به ، لولا وجود مناخ دولى موات لحدوث ذلك . والحقيقة أن وصول موبوتو إلى السلطة واستمراره فيها لمدة تزيد على ثلث قرن من الزمان كان يرجع بشكل أساسى إلى الدعم الغربى ، وخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث كان موبوتو طيلة مرحلة الحرب الباردة يمثل نموذجاً كلاسيكياً لحاكم متسلط يتمتع بدعم خارجى قوى من جانب كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا وبريطانيا وغيرهم من الدول الغربية والشركات متعددة الجنسيات . وقد كان ذلك الدعم يرتبط بعاملين أساسيين : أولهما ، هو الأهمية الاقتصادية لزائير كمصدر للكثير من الموارد الطبيعية مثل : الماس ، والذهب ، والكوبالت ، واليورانيوم ، والنحاس ، والقصدير ، والزنك . أما ثانيهما ، فيتمثل فى الدور الذى كانت تقوم به أثناء الحرب الباردة كحاجز أمام المد الشيوعى فى وسط وجنوب القارة .<sup>(١)</sup>

وفى هذا السياق كانت زائير واحدة من أكبر الدول المتلقية للمعونة الاقتصادية الأمريكية فى أفريقيا . كما أنها كانت الدولة الثانية فى أفريقيا جنوب الصحراء من حيث اعتمادها على الأسلحة الأمريكية .<sup>(٢)</sup> وقد قدرت بعض المصادر الدعم الأمريكى لزائير خلال المدة من ١٩٦٢ إلى ١٩٩١ على النحو التالى : ١٥٠ مليون دولار فى صورة رشاوى وعمولات سرية لموبوتو وحاشيته ، ١٠٣ مليون دولار فى شكل مساعدات تنموية ، ٢٢٧،٤ مليون دولار فى صورة مساعدات عسكرية .<sup>(٣)</sup>

(١) قدمت الولايات المتحدة والدول الغربية أشكالاً مختلفة من الدعم لنظام موبوتو أثناء الحرب الباردة . وقد تضمن ذلك الدعم : المساعدات العسكرية والاقتصادية ، والرشاوى والعمولات السرية ، والتدخل العسكرى المباشر وغير المباشر لحماية النظام من الانهيار ، وممارسة الضغط على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وغيرهما من المؤسسات المالية الدولية ، لتيسير حصول نظام موبوتو على حاجته من المساعدات والقروض . ولمزيد من التفصيلات راجع : Carole J.L.Collins, op.cit., P.3.

(٢) د. حمدى عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسى فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ص ٦٣-٦٤.

(٣) Carole J.L.Collins, op.cit., P.3.



ولكن فى أعقاب الحرب الباردة ، تراجع دور الاعتبارات الأيديولوجية كمحدد للسياسة الخارجية للدول الغربية . وحدثت بعض التغيرات فى الأجندة السياسية والاقتصادية لتلك الدول ، فأصبحت تؤكد على أهمية المسائل الخاصة بالديموقراطية وحقوق الإنسان ، كقيم حاكمة لعلاقاتها مع دول العالم الأخرى ، وكشروط لتقديم المعونات إلى الدول المتلقية لها .<sup>(١)</sup> وقد انعكست المتغيرات السابقة على موقف الدول الغربية من نظام موبوتو ، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى .

وفىما يختص بالولايات المتحدة ، فإنها أخذت فى مراجعة علاقاتها مع حلفائها منذ نهاية عهد ريجان ، حيث أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكية - آنذاك - هيرمن كوهين ، أن الحرب الباردة لم تعد عنصراً محدداً للسياسة الأمريكية تجاه أفريقيا ، ومن ثم بدأت الولايات المتحدة فى تقييد مساعداتها إلى النظم الأفريقية التى لا تسعى إلى التحول الديموقراطى والإصلاح الاقتصادى واحترام حقوق الإنسان .<sup>(٢)</sup> وكان نظام موبوتو فى زائير من بين تلك النظم ، نظراً لأن سلطوية هذا النظام وانتهاكاته لحقوق الإنسان ، لم تعد تتسق مع أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، التى تقدم نفسها للعالم باعتبارها راعية الديمقراطية وحقوق الإنسان .

وفى ظل إدارة الرئيس جورج بوش الأب أصدر الكونجرس تشريعاً ينهى الدعم العسكرى والاقتصادى لنظام موبوتو بحلول صيف ١٩٩١ .<sup>(٣)</sup> كما خفضت الولايات المتحدة مستوى تمثيلها الدبلوماسى لدى زائير ، فى محاولة منها للضغط على موبوتو من أجل التحول الديموقراطى .<sup>(٤)</sup> ورغم ذلك كانت سياسة بوش تجاه زائير محلاً لانتقاد الرئيس بيل كلينتون ، حتى قبل توليه السلطة . ففى أثناء حملته الانتخابية، انتقد كلينتون تقاعس إدارة بوش عن وقف المساعدات لنظام سلطوى مثل نظام موبوتو .<sup>(٥)</sup> غير أن إدارة كلينتون لم تقدم على إحداث تغييرات جذرية فى علاقاتها

(١) أطلق على الضغط الغربى سواء من جانب الدول أو المؤسسات المالية الدولية بهدف فرض التحول الديموقراطى اسم المشروطة السياسية لمنح المعونات والقروض Political Conditionality . ولمزيد من التفاصيل ، انظر: د. حمدى عبد الرحمن حسن ، قضايا فى النظم السياسية الأفريقية ، م س ذ ، ص ١٨٤ .

(٢) الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية فى زائير ١٩٩٧/٩٦ ، م س ذ ، ص ص ٨١-٨٢ .

(٣) د. حمدى عبد الرحمن حسن ، " التوازن الإقليمى فى البحيرات العظمى والأمن لمائى المصرى " ، أعمال ندوة التوتسى وأزمة البحيرات العظمى ٢١-٢٢ أبريل ٢٠٠٢ ، ص ٣٦٥ .

(٤) Carole J.L.Collins, op.cit., P.3.

(٥) الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية فى زائير ١٩٩٧/٩٦ ، م س ذ ، ص ٨٢ .

بنظام موبوتو ، حيث اكتفت بإصدار قرار عام ١٩٩٣ يحظر على موبوتو وأعوانه المقربين دخول الولايات المتحدة الأمريكية ، مع الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع زائير عند مستواها المنخفض<sup>(١)</sup> المستوى الأوروبي ، تخلت كثير من الحكومات الأوروبية عن دعمها لنظام موبوتو ، وذلك خوفاً من انتقادات المعارضة الداخلية ، خاصة بعد زالت المخاوف من الخطر الشيوعي ، الذي كانت الحكومات الأوروبية تستند إليه في تبرير دعمها لموبوتو وغيره من النظم السلطوية ، وبعد أن أصبحت مسائل الديمقراطية والحكم الجيد وحقوق الإنسان تطرح نفسها بشدة على الأجندة السياسية للدول الأوروبية .

وعلى سبيل المثال أكد الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في لقاء مع عدد من الرؤساء الأفارقة ، أن فرنسا سوف تكون أقل التزاماً في المستقبل بمنح المساعدات للنظم ذات الاتجاهات السلطوية والتي لا تتجه نحو الأخذ بمزيد من الديمقراطية .<sup>(٢)</sup> ومن ثم كانت فرنسا هي إحدى القوى الدولية التي ضغطت على نظام موبوتو من أجل التحول الديمقراطي ، وهو ما أحدث نوعاً من التوتر في العلاقات بينها وبين زائير ، حيث رأت فرنسا أن موبوتو أصبح يشكل عبئاً عليها ، ولذلك رفضت انعقاد قمة الفرانكوفونية في كينشاسا في نوفمبر ١٩٩١ ، ولم ترحب أيضاً بحضور موبوتو للمؤتمر . وبعد عزل تشيسكيدي من منصبه كرئيس للوزراء في زائير ، وتعيين فاستين برندوا عام ١٩٩٣ ، أعلنت فرنسا - وأيدها بلجيكا - عدم الاعتراف برئيس الوزراء الجديد ، وتعهدت بدعم تشيسكيدي .<sup>(٣)</sup> وفي هذا الإطار ، اقتصر دور الدول الغربية التي كانت تتدخل في أحداث الكونغو الديمقراطية منذ بداية التسعينيات على حماية أرواح الرعايا الأوروبيين وتأمين ترحيلهم . ومن ناحية أخرى ، قطعت الجماعة الأوروبية - الاتحاد الأوروبي حالياً - مساعداتها عن زائير في يناير ١٩٩٢ ، باستثناء المساعدات الإنسانية .<sup>(٤)</sup>

وقد امتد هذا الموقف الأوروبي إلى المؤسسات المالية الدولية ، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، حيث توقفت هاتان المؤسساتان تقريباً عن تقديم القروض والمساعدات لنظام موبوتو .

غير أن التحول في العلاقات بين الدول الغربية ونظام موبوتو لم يمنعها من تغيير موقفها إزاء ذلك النظام عندما اقتضت مصالحها ذلك . فعندما تفجرت عمليات الإبادة الجماعية في رواندا عام

(١) تجاهلت إدارة كلينتون الأصوات الداعية إلى تشديد العقوبات ضد زائير وتجميد أرصدة موبوتو وأعوانه المقربين في الخارج . أنظر في هذا الشأن : Carole J.L. Collins, op.cit., P.3.

(٢) Gorm Rye Olsen , “ Europe and the Promotion of Democracy in Africa in the Post Cold War Africa : How Serious is Europe and For What Reason “ , African affairs, Vol.97, No.388, July 1998, PP.343-344.

Africa South of The Sahara , 1998, P.329. (٣)

Idem. (٤)



١٩٩٤، أوقفت الولايات المتحدة دعمها لتشيسكيدي ، وقبلت بتعيين كينجو وا دوندو رئيساً للوزراء ، بدلاً من تشيسكيدي .<sup>(١)</sup> وبالمثل قلصت فرنسا دعمها لتشيسكيدي ، خاصة وأنه بدأ أكثر التزاماً نحو مصالح الشعب ، وذلك على حساب المصالح الفرنسية . وهنا رأت فرنسا أن مصالحها تقتضى عدم التركيز على المبادئ ، والاعتماد - بدلاً من ذلك - على موبوتو كمحور هام لسياساتها فى إقليم البحيرات العظمى .<sup>(٢)</sup>

ولكن مع انتهاء عمليات الإبادة ، وفى ظل إصرار موبوتو على تقويض عملية التحول الديموقراطى والانخراط فى الفساد ، أدركت الولايات المتحدة والدول الأوروبية أن نظام موبوتو أصبح يمثل عبئاً عليها . ومن ثم ودت هذه الدول لو أتيحت الفرصة للتخلص من هذا النظام ، بشرط وصول حاكم قوى يستطيع أن يحقق مصالحها فى إقليم البحيرات العظمى . وقد جاءت الفرصة بالفعل مع تمرد البانيامولينجى وتكون التحالف الإقليمى ضد موبوتو ، وظهور لوران كابيلا كرجل سلطة يمكنه سد الفراغ الذى قد يترتب على سقوط نظام موبوتو .

ويوضح التغير فى موقف الدول الغربية من نظام موبوتو أن الاعتبارات التقليدية (الأمنية والاقتصادية) لا تزال تحتل أهمية محورية فى صياغة السياسات الخارجية للدول . وبعبارة أخرى ، فإن قضايا السياسة الدنيا لا تزال تحتل أهمية تفوق تلك التى تحتلها قضايا السياسة العليا عند صياغة السياسة الخارجية للدول . وهو ما يثبت صدق مقولات المدرسة الواقعية والمدرسة الواقعية الجديدة ، والتى تؤكد أن سلوك الدول مازال يعتمد على مصالحها الوطنية .

وعلى سبيل المثال ، أصبحت الولايات المتحدة تعتمد على نظم كانت تصنف تاريخياً على أنها تنتمى للاتجاه اليسارى من أجل حماية ودعم مصالحها فى القارة الأفريقية ، فوثقت علاقاتها بقيادة من أصحاب التوجهات اليسارية السابقة مثل موسيفينى وكاجامى ، فى الوقت الذى تخلت فيه عن موبوتو حليفها الأساسى فى المنطقة طيلة اثنين وثلاثين عاماً . كما أنها فضلت توثيق علاقاتها بكابيلا ، قائد تحالف القوى الديموقراطية لتحرير الكونغو/ زائير ، المعروف باتجاهاته اليسارية السابقة ، عندما اعتقدت أنه الأقدر على حماية مصالحها فى المنطقة .<sup>(٣)</sup>

(١) Carole J.L. Collins, op.cit., P.3.

(٢) Georges Nzongola-Ntalaja, " Zaire 1 : Moving Beyond Mobutu , Current History , Vol.93, May 1994, P.222.

(٣) أعلنت الخارجية الأمريكية صراحة أنها كانت تعرف لوران كابيلا منذ أكثر من عشر سنوات ، وأنها كانت على اتصال دائم معه عبر سفارتها فى رواندا ، والتى جرى فيها ما يقرب من ٤٠ اجتماعاً بين كابيلا والمسئولين الأمريكين ، انظر : الشيماء على عبد العزيز ، " أبعاد خبرة العنف السياسى فى زائير " ، م س ذ ، ص ١٩٥ .



## المبحث الثانى

### تحليل عملية التدخل فى صراع ١٩٩٧/٩٦

انتسم الصراع فى زائير بدرجة عالية من التعقيد ، نظراً للتدخل الإثنى الكثيف بين دول إقليم البحيرات العظمى ، ومسامية الحدود بين هذه الدول وبعضها ، وما يرتبط بذلك من عدم قدرة النظم الحاكمة على السيطرة على تحركات الأفراد والأسلحة عبر الحدود ، خاصة فى ظل عدم الاستقرار الذى تعيشه معظم تلك الدول .

وفى هذا الإطار ، يسعى الباحث إلى تحليل عملية التدخل فى صراع ١٩٩٧/٩٦ ، وذلك من خلال دراسة مقدمات عملية التدخل والأطراف المتدخلة ودوافعها ، مع تقييم عملية التدخل ونتائجها سواء بالنسبة لزائير أو بالنسبة للدول المتدخلة ، مع بيان أثر ذلك على الاستقرار الإقليمى . ولعل تحليل عملية التدخل تقتضى تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : مقدمات التدخل والأطراف المتدخلة .

المطلب الثانى : دوافع وأشكال التدخل .

المطلب الثالث : تقييم عملية التدخل .

## المطلب الأول

### مقدمات التدخل والأطراف المتدخلة

بدأ التمرد ضد نظام موبوتو فعلياً فى ١٠ أكتوبر ١٩٩٦ بهجوم قوات البانيامولينجى على بعض الأهداف المدنية والعسكرية فى بوكافو . ومنذ ٢١ أكتوبر ١٩٩٦ تمكنت قوات التمرد من تحقيق العديد من الانتصارات على القوات الحكومية الزائيرية . وبحلول شهر ديسمبر كان المتمردون قد أخضعوا لسيطرتهم كل من الأقاليم والمدن الآتية : يوفيرا ، بوكافو ، جوما ، بونيا ، واليكالى Walikale ، بوتيمبو ، ليبيرو Lubero . ثم تمكنوا من الاستيلاء على كيندو ، وهو ما يعنى تقدمهم مسافة ٣٢٠ كم فى اتجاه الغرب ، وأنه لم يعد أمامهم سوى ٢٠٠ كم من أجل الوصول إلى كينشاسا . وأثناء ذلك كانت القوات الرواندية والأوغندية قد تدخلت لدعم المتمردين . وفى بداية نوفمبر ١٩٩٦ تدخلت الفرقة ٢١١ التابعة للجيش الوطنى الرواندى بقيادة الكولونيل نزارامبا Nzaramba وذلك بمهاجمة معسكر اللاجئين فى كيبومبا Kibumba الذى يقع بالقرب من جوما ، كما هاجمت القوات الأوغندية المنطقة الواقعة حول مدينة Kasindi . وفى مايو ١٩٩٧ سيطر المتمردون على مدينة كينجى Kenge القريبة

من كينشاسا ، ثم دخلت قوات التمرد إلى كينشاسا ، لتطيح بآخر معاقل نظام موبوتو فى مايو ١٩٩٧.(١)

وبالنسبة للأطراف المتدخلة فى الصراع ، فقد كان هناك خليط من الفاعلين يشمل الدول والجماعات الإثنية المسلحة ، والمرتزقة ، والشركات متعددة الجنسيات ، والمهربين ، وغيرهم . وفيما يتعلق بحكومة كينشاسا ، اعتمد موبوتو فى مواجهة التدخل على القوات المسلحة الوطنية . ولكن نظراً للضعف الهيكلى الذى كان يعاني منه الجيش فى زائير ، لجأ موبوتو إلى الاستعانة بحلفائه الإقليميين من الدول والجماعات المسلحة فى دول الجوار ، والتي دأب موبوتو على دعمها . وفى هذا السياق ، حظى موبوتو بمساندة حركة يونيتا (٢) ، وبقايا جيش الرئيس الأوغندى الأسبق عيى أمين ، وقوات جيش الرب للمقاومة المعارض لنظام موسيفينى ، وقوات الجيش الرواندى السابق وميليشيات الإنترأهاموى الرواندية ، بالإضافة إلى عناصر إسلامية أصولية تم إعدادها فى الخرطوم ، وعناصر من المرتزقة من جنوب أفريقيا وصربيا وكرواتيا وفرنسا وبلجيكا وبعض الدول الأوروبية الأخرى (٣) . وكان نظام موبوتو قد اتجه نحو تجنيد المرتزقة فى نهاية عام ١٩٩٦ . وقد أطلق على هؤلاء المرتزقة اسم " الفيلق الأبيض " . وقد تولى هؤلاء تدريب القوات الحكومية وتقديم الدعم اللوجيستيكي لها . كما شاركوا فى العمليات القتالية أيضاً ، حيث تولوا الدفاع عن كيسنجانى ، التى كانت تضم مقر القيادة العسكرية الشرقية للقوات المسلحة الحكومية .(٤)

ويعنى ما سبق أن موبوتو اضطر إلى الاعتماد - فقط - على جيشه الوطنى ، وجماعات المعارضة المسلحة فى دول الجوار ، إلى جانب المرتزقة الأوروبيين والأفارقة ، حيث إنه لم يستطع إقناع أى من الدول الغربية أو الأفريقية بالتدخل المباشر لإنقاذ نظامه ، باستثناء السودان التى كانت هى الدولة الوحيدة التى ساندته ، ولكن عن طريق التدخل غير المباشر . وعلى الجانب الآخر ، كان المتمردون ينتظمون فى إطار تنظيم سياسى عسكرى يسمى " تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو/ زائير " . وكان هذا التنظيم يضم أربعة تنظيمات فرعية أساسية هى (٥) :

(١) Hussein Solomon , " From Zaire ... " op.cit., PP.92- 94.

(٢) قدرت بعض المصادر عدد قوات يونيتا المساندة لموبوتو بنحو ٢٠٠٠ مقاتلاً . انظر : الشيماء على عبد العزيز ، " أبعاد خبرة العنف السياسى فى زائير " ، م س ذ ، ص ١٩٤ .

(٣) Ernest Wamba-dia-Wamba, " Mobutism after Mobuto ... " , op.cit.,P.51.

(٤) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ص ٢٧٨-٢٧٩ .

(٥) حول تكوين تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو انظر : Francois Ngolet, op.cit., P.28.

١- حزب الثورة الشعبية Party of People's Revolution : ويرأسه كابيلا ، الذى يتولى القيادة السياسية لجميع عناصر التحالف ، والذى ينتمى إلى جماعة اللوبا Luba ، التى تعيش فى شمال كاتنجا .

٢- مجلس المقاومة الوطنية من أجل الديمقراطية National Resistance Council for Democracy : ويرأسه كيساسى نجاندو Kisase Ngandu ، الذى ينتمى إلى جماعة كاسايان Kasaian ، والذى يتولى القيادة العسكرية لقوات التحالف .

٣- الحركة الثورية لتحرير زائير Revolution Movement for the Liberation of Zaire : ويرأسها ماساسو نيندانجا Massasou Nindanga ، الذى ينتمى إلى جماعة باشى الإثنية Bashi ، والتى تقطن جنوب كيفو .

٤- التحالف الديموقراطى الشعبى Democratic Alliance of Peoples : ويتكون من البانيامولينجى الذين يقاتلون من أجل الحصول على الجنسية الزائيرية . ويرأسه ديو بوجيرا Deo Bugera ، الذى ينتمى إلى شمال كيفو .

وقد قدرت العديد من المصادر قوام قوات تحالف القوى الديموقراطية لتحرير الكونغو/ زائير بنحو ١٥ ألف مقاتل . ورغم أن التحالف لم يكن ينتمى بشكل كامل إلى جماعة التوتسى إلا أن معظم مقاتليه كانوا ينتمون إلى جماعة البانيامولينجى التوتسية .<sup>(١)</sup>

وبالإضافة إلى التنظيمات السابقة ، استعان كابيلا أيضاً بعدد من المرتزقة ، قدر بحوالى ٢٠٠ مقاتلاً من الصومال وإريتريا وإثيوبيا ، حيث تولى هؤلاء القيام ببعض المهام العسكرية فى مدينة جوما ، التى كانت مقر لقيادة قوات التحالف .<sup>(٢)</sup>

وإلى جانب التنظيم المتمرد ضد موبوتو ، تدخلت بعض الأفريقية لمساندة المتمردين وهذه الدول هى : رواندا وأوغندا وبوروندى وأنجولا وزامبيا وزيمبابوى .

### المطلب الثانى

#### دوافع وأشكال التدخل

مع اندلاع الصراع فى زائير عام ١٩٩٦ أصبحت الأراضي الزائيرية ميداناً للتدخلات الإقليمية المباشرة وغير المباشرة من جانب دول الجوار . ورغم تباين دوافع الدول المتدخلة إلا أن الدافع الأمنى ، أو بمعنى أدق الرغبة فى تحقيق الأمن ، كان هو السبب الأساسى فى تدخل معظم الدول فى

(١) Simon Baynham , " Democratic Republic of the Congo : Future Prospects for Kabila's DRC " , Jane's Intelligence Review Pointer, Vol.4, No.7, July 1997, P.12.

(٢) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ٢٧٩ .



الصراع . وينطبق ذلك بصفة خاصة على أوغندا ورواندا وبوروندى . وكان المبدأ الحاكم للتدخل الإقليمي واحداً لدى معظم الدول والأطراف المتدخلة وهو " عدو عدوى هو صديقى " .<sup>(١)</sup>

وبالنسبة للدول التى تدخلت إلى جانب المتمردين فقد تمثلت مواقفها من الصراع فى الآتى :

١- موقف رواندا :

كان الدافع الأمنى هو أكثر الدوافع إلحاحاً بالنسبة لرواندا ، فقد وصلت الجبهة الوطنية الرواندية إلى السلطة عن طريق القوة ، بعد أن أزاحت نظام هابيار إيماننا الذى كان يهيمن عليه الهوتو . ولكن ظل نظام الجبهة مفتقراً إلى الاستقرار السياسى والأمنى ، نظراً لوجود قوات الجيش الرواندى السابق ، وميليشيات الإنترأهاموى التى تنتمى إلى الهوتو على الجانب الآخر من الحدود الرواندية فى شرق زائير ، حيث كانت تلك العناصر المسلحة قابضة داخل معسكرات اللاجئين الروانديين هناك .

وقد حظيت تلك العناصر المسلحة بالدعم العسكرى من جانب نظام موبوتو . وهو الأمر الذى أثار قلقاً شديداً للحكومة الرواندية ، التى ظلت تخشى تهديد تلك العناصر ، التى كانت تتحين الفرصة من أجل العودة إلى رواندا والإطاحة بنظام الجبهة الوطنية ، مثلما أطاحت الجبهة من قبل بنظام هابيار إيماننا . وهنا طالبت الحكومة الرواندية نظام كينشاسا بالتوقف عن دعم العناصر المسلحة المعارضة لها . كما ناشدت المجتمع الدولى من أجل التدخل لتسوية المشكلة ، خاصة وأن موبوتو دأب على استغلال اللاجئين الروانديين فى بلاده ، سواء من أجل الضغط على المجتمع الدولى للحصول على الدعم المادى ، أو بهدف تقويض استقرار نظام الجبهة الوطنية فى رواندا .<sup>(٢)</sup>

وفى هذا الإطار يرجع المحللون تدخل رواندا فى الصراع الزائيرى إلى الآتى :

- أ - السعى للإطاحة بنظام موبوتو ، نظراً لشعور الجبهة الوطنية بخطورة ذلك النظام على استقرارها وأمنها ، ومن ثم كان سقوط نظام موبوتو وتولى كابيلا السلطة يصب فى مصلحة الجبهة .<sup>(٣)</sup>
- ب - الرغبة فى ضرب قواعد الجيش الرواندى السابق وميليشيا الإنترأهاموى فى شرق زائير ، ومعاقبته على ما اقترفوه من أعمال الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ ، ومن ثم ضمان معالجة المشكلات الأمنية لرواندا فى شمالها الغربى ، من خلال تأمين حدودها مع شرق زائير .<sup>(٤)</sup>

Filip Reyntjens, *opcit.*, P.241.

(١)

Samuel M. Makinda, " Revisiting Rwanda: Reconciliation Postponed ", *The World Today*, May 1996, PP.126-127.

(٢)

Francois Ngolet, *op.cit.*, P.67.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول المشكلات الأمنية لرواندا ، انظر : د. صبحى قنصوة ، " العنف الإثنى فى رواندا :

ديناميات الصراع السياسى بين الهوتو والتوتسى " (القاهرة : برنامج الدراسات المصرية الأفريقية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سلسلة دراسات مصرية أفريقية ، الإصدار ٢ ، سبتمبر ٢٠٠١) ص ٣٣-

وفي هذا السياق ، لم ترحب رواندا بمعالجة مجلس الأمن لمشكلة اللاجئين الروانديين في شرق زائير ، عن طريق نشر القوات متعددة الجنسيات التابعة للأمم المتحدة ، التي تبنى مجلس الأمن فكرة إنشائها في قراره رقم ١٠٧٨ ، في إطار عملية سميت باسم " أنياب العنقاء " ، وذلك بهدف تمكين هيئات الإغاثة الدولية من العودة إلى الإقليم ، وتخفيف معاناة اللاجئين وتسهيل عودتهم الطوعية بشكل تدريجي إلى رواندا ، عن طريق المفوضية السامية لشئون اللاجئين (١).

وهنا رفضت رواندا أن تتمركز القوة المقترحة في أراضيها ، مفضلة على ذلك تحويل الموارد المخصصة لإنشائها إلى عملية توطين اللاجئين العائدين إليها . كما اشترطت لقبول انتشار القوات الدولية أن يتم رفع العقوبات المفروضة عليها منذ قمة أروشا في يوليو ١٩٩٦ ، بعد الانقلاب الذي أطاح بالرئيس البوروندي نجايا Sylvester Ntibantu Ngaya - وهو من الهوتو - على يد أقلية من القوات المسلحة التي تنتمي للتوتسي (٢). وفي هذا الإطار تعمدت رواندا تقليل أعداد اللاجئين الذين كانوا يقيمون في زائير ، من أجل قطع الطريق على الجهود الخاصة بإنشاء تلك القوة . ويرجع هذا الموقف إلى رغبة رواندا في إعطاء الفرصة لقواتها ولقوات التمرد لإلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر بميليشيات الإنترأهاموى وقوات الجيش الرواندي السابق ، وكسر سيطرتهم على معسكرات اللاجئين في زائير (٣).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن رواندا قد استفادت في مسعاها للإطاحة بموبوتو من التعاطف والدعم الأمريكي لها ضد نظام موبوتو ، وضد النفوذ الفرنسي في المنطقة بطبيعة الحال . كما أنها استفادت أيضاً من الدعم الأوغندي ، وعدم جدية المجتمع الدولي في معالجة المشكلة عن طريق الآليات الدولية ، مثلما كانت رواندا تأمل في البداية . وبالفعل تمكن الجيش الرواندي بمساعدة قوات التمرد من مهاجمة معسكرات اللاجئين منذ أكتوبر ١٩٩٦ ، مما أدى إلى هروب الميليشيات المسلحة إلى الجبال وإفساح الطريق لعودة أكثر من ٦٠٠ ألف لاجئ إلى رواندا ، فيما وصف بأنه أكبر عودة للاجئين في التاريخ (٤).

وبالإضافة إلى التفسير السابق ، هناك اتجاه يرى أن التدخل الرواندي في الصراع يعود إلى رغبتها في التوسع الإقليمي على حساب أراضي شرق زائير ، وذلك بضم إقليم كيفو . وقد بنى أصحاب هذا الاتجاه رأيهم هذا على أساس أن رواندا لديها أسبابها التي تجعلها في حاجة إلى مزيد من

(١) ولمزيد من التفاصيل حول هذه العملية ونظام إدارتها انظر :

UN, Report of the Secretary- General on the Implementation of Resolution 1078, 29 November 1996.

(٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٦ (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦) ص ٩٨.

(٣) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ص ٧٠١-٧٠٢.

(٤) المرجع السابق ، نفس الصفحتين .



الأراضي . فهي دويلة صغيرة ، تبلغ مساحتها ٢٦,٣٣٨ كم مربع ، بينما يبلغ عدد سكانها ٧,٢ مليون نسمة ، وفقاً لتقديرات ١٩٩٥ ، وهو ما يجعلها ثاني أكبر دولة أفريقية من حيث الكثافة السكانية بعد سيشل ، حيث تصل الكثافة العامة للسكان فيها إلى ٢٧٤,٧ نسمة/ كم مربع .<sup>(١)</sup> كما أنها تعاني من تدنى أوضاعها الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة فيها ، حيث يعمل أغلب سكانها في مجال الزراعة التقليدية ، كما يعيش ٧٠ % من سكانها تحت خط الفقر ، وفقاً لتقديرات عام ١٩٩٧.<sup>(٢)</sup> بالإضافة لذلك ، فإن الرئيس الرواندي بيزيمونجو قد صرح بضرورة عقد مؤتمر برلين آخر ، يتم خلاله إعادة تقسيم الحدود في إقليم البحيرات العظمى .<sup>(٣)</sup>

ورغم نفي رواندا لوجود أي مطالب إقليمية لها في زائير ، إلا أن ذلك لا يعني عدم أخذ هذا التفسير في الاعتبار ، خاصة وأن ارتفاع كثافة السكان في رواندا يجعل من التوسع الإقليمي على حساب أراضي شرق زائير مطلباً أساسياً للنظام الرواندي .

وقد كانت هناك الكثير من الشواهد التي تؤكد تدخل الجيش الرواندي في الصراع الزائيري منذ أكتوبر ١٩٩٦ ، ومن ذلك تصريح المتحدث الرسمي باسم تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو- زائير، جونا سيباتونزي Jonas Sebatenzi ، بأن زهاء ٢٠٠٠ من قوات التحالف قد تلقوا تدريبات مكثفة على أيدي عناصر الجيش الوطني الرواندي . كما أكدت التقارير وجود عدد من قيادات الجيش الوطني الرواندي في مدينة جوما في شرق زائير في نوفمبر ١٩٩٦ ، وذلك عقب استيلاء المتمردين عليها<sup>(٤)</sup> ، غير أن رواندا استمرت في نفي تدخلها في الصراع ، مؤكدة أنه أمر يخص زائير وحدها .<sup>(٥)</sup>

وبعد أن أوشك المتمردون على دخول كينشاسا ، أدركت رواندا أنها باتت على مقربة من تحقيق مآربها في الإطاحة بموبوتو . وهنا اعترفت رواندا بتدخلها في الصراع ، حيث أكد نائب الرئيس الرواندي آنذاك ، بول كاجامي في ١٠ أبريل ١٩٩٧ أن زائير في ظل نظام موبوتو كانت على الدوام مصدراً لعدم الاستقرار بالنسبة لكل جيرانها ، ومن ثم فقد اتفقت معظم دول البحيرات العظمى على

(١) د. سعد عبد المنعم بركة ، " الأصول التاريخية للتوتسي " ، أعمال ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى ٢١-٢٢ أبريل ٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ١٠ .

(٢) د. سلوى يوسف درويش ، " تأثير الحرب الأهلية على المرأة الرواندية : منظور أنثربولوجي " ، أعمال ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى ، م س ذ ، ص ٢٠٠ .

(٣) منظمة الوحدة الأفريقية ، تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الوضع في إقليم البحيرات العظمى ، م س ذ ، ص ٣ .

(٤) Sean Boyne , " Rebels Repel Zaire Counter-Offensive " , *Jane's Intelligence Review* , Vol.9, No.4, April 1997.P.185.

(٥) منظمة الوحدة الأفريقية ، تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الوضع في إقليم البحيرات العظمى ، م س ذ ، ص ٣ .



مساندة المتمردين من أجل حماية أمنها . كما وصف كاجامى التمرد المسلح ضد موبوتو بأنه عمل إيجابى وأن الشعب الزائيرى ودول المنطقة كانوا فى حاجة إليه .<sup>(١)</sup>

٢- موقف أوغندا :

تعد أوغندا أحد العناصر الأساسية فى دعم المتمردين ضد موبوتو . ويرى فريق من المحللين أن أوغندا تتطرق فى موقفها من الصراع فى زائير وغيره من صراعات إقليم البحيرات العظمى من بعض المشكلات الأمنية ، فضلاً عن الطموحات السياسية للرئيس موسيفينى ، الذى يسعى لجعل أوغندا أهم دولة محورية فى إقليم وسط أفريقيا بشكل عام ، والذى يحرص أيضاً على تقديم نفسه للدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا ، باعتباره الحليف القوى الذى يمكنها الاعتماد عليه فى الإقليم . وفى هذا السياق يمكن تفسير التدخل العسكرى الأوغندى ضد موبوتو استناداً إلى الاعتبارات التالية :

أ- الرغبة فى القضاء على حركات المعارضة المسلحة الأوغندية :

على الرغم من جهود موسيفينى لتحقيق التنمية فى أوغندا ، ورغم امتلاكه لجيش قوى ، إلا أنه حتى الآن لم يستطع - حتى الآن - السيطرة على كافة الأقاليم الأوغندية ، وخاصة فى شمال وغرب البلاد ، حيث تنشط جماعات المعارضة المسلحة ضد نظام موسيفينى .<sup>(٢)</sup> وقد أثار ذلك الكثير من المشكلات الأمنية الداخلية للنظام الأوغندى ، كما أدى إلى توتر العلاقات بين أوغندا وبعض دول الجوار ، وخاصة زائير والسودان وكينيا ، بزعم ضلوع النظم الحاكمة فى تلك الدول فى دعم حركات المعارضة المسلحة ضد النظام الأوغندى .<sup>(٣)</sup>

وفى هذا السياق ، رأى موسيفينى ضرورة التدخل فى الصراع الزائيرى من أجل الإطاحة بموبوتو ، باعتبار أن ذلك سوف يضمن أمن واستقرار أوغندا ، بعد تطهير شمال زائير من

(١) الشيماء عبد العزيز ، " أبعاد خبرة العنف السياسى فى زائير " ، م س ذ ، ١٩٤ .

(٢) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٧٠٥ .

(٣) ومن أهم حركات المعارضة المسلحة الأوغندية : جيش الرب للمقاومة ، الذى ينشط فى شمال أوغندا ، وخاصة فى مقاطعتى جولو Gulu و كيتجوم Kitgum فى إقليم الأتشولى Acholi Land . وجبهة تحرير النيل الغربى التى ترتبط بعناصر من نظام عيى أمين . وهى تضم عناصر من متمردي أوغندا والكونغو الديموقراطية واليهوتو الروانديين الذين انضموا للمعارضة الأوغندية ، بعد تأييد موسيفينى لمتمردي التوتسى . وهى تسعى لتحرير منطقة منابع النيل من سيطرة التوتسى ، حيث تعتبر أن أوغندا هى الداعم الأساسى للتوتسى فى إقليم البحيرات العظمى ، ومن ثم تحمل الجبهة النظام الأوغندى المسؤولية عن مشاكل الإقليم . وبالإضافة لما سبق توجد جماعة القوى الديموقراطية المتحالفة التى تنشط فى المقاطعات الغربية لأوغندا ، وخاصة مقاطعتى كاسيس Kasese وكابارولى Kabarole . ولمزيد من التفاصيل حول تلك الجماعات انظر :

Ruddy Doom & Koen Vlassenroot , " Kongo's Message : A New Koine? The Lord's Resistance Army in Northern Uganda " , **African Affairs**, Vol.88, No.390, Jan.1999, PP.5-etc.

حركات التمرد الأوغندية <sup>(١)</sup> كما أنه سيدعم الشرعية الداخلية لنظام موسيفيني من خلال تحقيق نصر خارجي على نظام موبوتو الذي يهدد أمن واستقرار أوغندا <sup>(٢)</sup>.

ب- التناقض الإيديولوجي بين موسيفيني وموبوتو :

أسس البعض قرار موسيفيني بالتدخل ضد موبوتو بناء على اعتبارات إيديولوجية ، حيث ترى وجهة النظر هذه أن موسيفيني ذو الخلفية الثورية قد اكتسب طابعاً براجماتياً بعد وصوله إلى السلطة ، وأنه جعل من الكفاح ضد الطغاة والتحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية أهدافاً أساسياً لنظامه ، وأنه يتبع في سبيل تحقيق ذلك منهجاً إصلاحياً ، جعل البعض يطلق عليه لقب " بسمارك أفريقيا Bismarck of Africa " <sup>(٣)</sup> وفي المقابل اتسم موبوتو بالسلطوية والفساد ، حتى أنه كان يمثل من وجهة نظر البعض النقيض النظامي Systematic Opposite لكل شيء يؤمن به موسيفيني <sup>(٤)</sup>.

وفي هذا السياق ، تدخل موسيفيني في الصراع لإزاحة موبوتو حتى يتيسر له تطبيق أفكاره وتحقيق طموحاته داخلياً وإقليمياً ، والتي يأتي في مقدمتها : تأكيد عملية التحول الديمقراطي ، والحفاظ على معدل النمو الاقتصادي الذي حققته أوغندا خلال التسعينيات والذي كان يتراوح ما بين ٥ إلى ١٠ % ، وإقامة تجمع اقتصادي في وسط القارة يمتد من المحيط الأطلنطي إلى المحيط الهندي .

<sup>(١)</sup> وفي هذا الإطار ، قال وزير التعليم الأوغندي موشيجا Mushega ، والذي يعد أحد منظري حركة المقاومة الوطنية الحاكمة ، " إن إقليم البحيرات العظمى قد اختاره الله للكفاح ضد النظم الظالمة في أفريقيا " . وقد ورد ذلك خلال خطابه الذي ألقاه أمام جمع من سفراء الدول الأجنبية لدى أوغندا ، بعد وقت قليل من الإطاحة بموبوتو . انظر : د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٧٠٦ .

<sup>(٢)</sup> أسس موسيفيني شرعية نظامه على أساس قدرته على استعادة النظام العام في الدولة ، إلا أنه لم يتوصل حتى الآن إلى الصيغة التي تحقق الاستقرار والوحدة الوطنية وتضفي المزيد من الشرعية على نظامه . ويتضح ذلك من فشل النظام في اكتساب تأييد جماعات كبيرة من السكان في شمال البلاد ، وخاصة جماعة الأتشولي ، التي كانت تؤيد الرئيس أوبوتي ، والتي لا تزال على خلاف مع نظام موسيفيني ، خاصة وأن غياب الأمن في شمال وغرب أوغندا وعدم قدرة الجيش الأوغندي على إلحاق الهزيمة بجماعات المعارضة المسلحة قد أدى إلى نوع من الإحباط لدى المواطنين في تلك المناطق . انظر :

John F. Clark, " Explaining Ugandan Intervention in Congo: Evidence and Interpretations " , African Affairs, Vol.39, No.2, 2001) PP.265-266.

<sup>(٣)</sup> ولمزيد من التفاصيل حول الخلفية الفكرية لموسيفيني انظر : Alec Russell , op.cit., PP.280-285.

<sup>(٤)</sup> وكان موسيفيني قد أعلن في تصريح له في عام ١٩٩٦ عن احتقاره لنظام موبوتو . انظر : John F. Clark, op.cit., P 267, P.273.



ج- دعم قضايا التوتسى فى إقليم البحيرات العظمى :

وهناك تفسير آخر للتدخل الأوغندى يستند إلى دور الولاء الإثنى فى تشكيل موقف موسيفينى ، حيث يرى البعض أن موسيفينى ساند موقف المتمردين ، نظراً لتعاطفه وتأييده لقضايا التوتسى فى إقليم البحيرات العظمى ، خاصة وأنه ينتمى إلى عنصر الهيمبا (التوتسى الأوغنديين) .<sup>(١)</sup> أما عن شكل التدخل الأوغندى فى الصراع ، فقد جمع بين التدخل المباشر وغير المباشر ، حيث تدخلت أوغندا بشكل مباشر عن طريق قواتها المسلحة الوطنية . كما تدخلت أيضاً بشكل غير مباشر عن طريق تقديم المساعدات والتسهيلات من أجل نقل المتمردين ، والسماح باستخدام ميناء عنديبي الأوغندى فى نقل الأسلحة إليهم ، وتدريب فيلق من قوات التوتسى قوامه ١٥ ألف جندي فى أوغندا ، حيث كان ذلك الفيلق يشكل عصب قوات التحالف ضد موبوتو ، خاصة وأنه ساهم فى الاستيلاء على مدينة كيسنجاني .<sup>(٢)</sup> كما أرسلت أوغندا عدداً من المستشارين العسكريين الأوغنديين من أجل مساندة قوات التمرد .<sup>(٣)</sup>

### ٣- موقف أنجولا :

نفى وزير الخارجية الأنجولى تدخل بلاده فى الصراع الزائيرى ، مؤكداً أن أنجولا ليست لديها نية لإيجاد حالة من الفوضى والاضطراب فى زائير ، وإن كانت تأمل فى تغيير نظام موبوتو من خلال الآليات السلمية .<sup>(٤)</sup> ولكن فى المقابل ، يؤكد المحللون أن أنجولا قد تدخلت بالفعل لصالح كليبلا ضد نظام موبوتو فى الصراع الزائيرى ، الذى يعد امتداداً للحرب الأهلية الأنجولية .<sup>(٥)</sup> ويفسر المحللون التدخل الأنجولى ضد موبوتو على أنه رد فعل للدعم القوى الذى دأب موبوتو على تقديمه لحركة يونيتا ، خلال مرحلة الحرب الباردة ، وهو ما كان يتسق مع الأهداف الأمريكية آنذاك .<sup>(٦)</sup>

(١) ومن المعروف عن موسيفينى تأييده لقضايا التوتسى فى إقليم البحيرات العظمى ، ومن ذلك اتخاذه موقفاً معارضاً من الانتخابات الديمقراطية التى أجريت فى بوروندى عام ١٩٩٣ ، نظراً لإدراكه أن نتيجة الانتخابات لن تكون فى صالح التوتسى ، ومن ثم فإنها سوف تضعف من موقفهم فى بوروندى . كما أكد موسيفينى عقب اغتيال الرئيس البوروندى نداداي Ndadaye فى يونيو ١٩٩٣ أن الانتخابات ليست هى الحل لقضية الديمقراطية ، وأن الأزمة فى بوروندى لن تحل من خلال الانتخابات . انظر : Executive Intelligence Review, op.cit, P. 71.

(٢) د. عبد الملك عودة ، العلاقات المصرية الأفريقية (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع ١٢٢ ، مارس ١٩٩٨) ص ٥١ . وانظر أيضاً : الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية فى زائير ١٩٩٧/٩٦ ، م س ذ ، ص ٧٢ .

(٣) Gohn F. Clark, op.cit., P.268.

(٤) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥٦ .

(٥) د. عبد الملك عودة ، قضايا أفريقيا بعد الحرب الباردة (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ع ١١١ ، ١٩٩٧) ص ٦٩ .

(٦) حول دور زائير فى تقويض استقرار أنجولا انظر : Filip De Boeck, op.cit., P.P.77-80.



وبالنسبة لشكل التدخل الأنجولى ، أفادت التقارير أن أنجولا دعمت كابيلا عن طريق التدخل المباشر وغير المباشر ، حيث شاركت عناصر من القوات المسلحة الأنجولية بشكل مباشر فى القتال إلى جانب قوات كابيلا . وفى هذا السياق أكد البعض أن القوات الأنجولية كانت تقاتل إلى جانب كابيلا فى بونيا و Bafwasende فى شرق كيسنجانى ، بينما كانت تقاتل قوات يونيتا إلى جانب موبوتو حول كيسنجانى .<sup>(١)</sup> ومن ناحية أخرى تدخلت أنجولا بشكل غير مباشر عندما ساعدت كابيلا فى تجنيد زهاء ١٠٠٠ من عناصر الشرطة الكاتنجية الزائيرية التى كانت تتمركز فى أنجولا<sup>(٢)</sup>، فضلاً عن تزويده بالدعم المادى واللوجيستيكي<sup>(٣)</sup> ، والسماح لقواته باستخدام الأراضي الأنجولية فى تطويق كينشاسا من الغرب .<sup>(٤)</sup>

#### ٤- موقف بوروندى :

تدخلت بوروندى بشكل مباشر فى الصراع ضد موبوتو ، وذلك بسبب رغبتها فى الإطاحة بنظامه ، الذى اتهمته بوروندى بإيواء ودعم متمردي الهوتو البورونديين ، ومساعدتهم فى شن الهجمات المسلحة ضد الحكومة البوروندية ، وهو ما شكل تهديداً للأمن والاستقرار فى بوروندى ، وساعد على استمرار الحرب الأهلية فيها . وقد أدى التدخل البوروندى ضد نظام موبوتو إلى توتر العلاقات بين بوروندى وزائير ، حتى وصل الأمر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية وإغلاق الحدود بين الدولتين فى أبريل ١٩٩٦ .

#### ٥- موقفا زيمبابوى وزامبيا :

اتخذت الدولتان موقفاً متشابهاً تقريباً ، حيث سمحت زامبيا لقوات التمرد باستخدام أراضيها للهجوم على قوات موبوتو ، فى حين أنها رفضت السماح بذلك لقوات الحكومة الزائيرية .<sup>(٥)</sup> كما استغلت زيمبابوى الصراع لدعم المتمردين بأشكال مختلفة من الدعم غير المباشر . ويعود ذلك الموقف من الدولتين إلى سعيهما نحو التخلص من نظام موبوتو ، الذى أشاع مناخاً من عدم الاستقرار وعرقل العملية التنموية فى المنطقة .<sup>(٦)</sup> ولكن على الرغم من توافر الرغبة فى التخلص من نظام

(١) Jane's Defence Weekly , " Angolan Forces Split on Involvement in Zaire " , vol.27, No.12, (١) 26 Mars 1997.

(٢) patrick Smith, " Katangese Gendarmes Recruited in Zaire", Jane's Intelligence Review- Pointer, Vol.4, No.5, May 1997, P.11.

(٣) ومن أمثله هذا الدعم اللوجيستيكي نقل عناصر قوات الشرطة الكاتنجية إلى زائير عن متن طائرات السلاح الجوى الأنجولى . انظر : Jane's Defence Weekly, " Angolan Forces Split ...", op.cit.P.5.

(٤) الشيماء على عبد العزيز ، " أبعاد خبرة العنف السياسى فى زائير " ، م س ذ ، ص ١٩٤ .

(٥) Alec Russell, op.cit., P.131.

(٦) The Economist, " Zaire: Time For Revenge " , 26 April 199.

موبوتو ، إلا أن مصالح الدولتين في الإطاحة به لم تكن من الإلحاح بدرجة تجعلهما يتدخلان بشكل مباشر في الصراع ، وخاصة بالنسبة لزيмбаوى التي لا تشترك في الحدود مع زائير .  
أما الدول التي تدخلت لصالح نظام موبوتو ، فقد تمثلت في السودان فقط ، ويمكن تفسير الموقف السوداني بعاملين هما :

١- إن اندلاع الصراع في زائير قد انعكس سلباً على وضع الحكومة السودانية في حربها ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان ، إذ أدى تقدم المتمردين في زائير إلى حرمان حكومة السودان من ميزة استخدام الأراضي الزائيرية في ضرب قواعد المتمردين في الجنوب السودانى <sup>(١)</sup> ، وهو ما ساعد المتمردين في الاستيلاء على بعض المدن والمواقع بالقرب من الحدود السودانية الأوغندية الزائيرية .

٢- العداء السودانى لكل من الولايات المتحدة ورواندا وأوغندا وإريتريا . وهى الدول التى تدعم كل من المتمردين في زائير والحركة الشعبية لتحرير السودان أيضاً .  
غير أن قدرة السودان على دعم نظام موبوتو كانت محدودة نظراً لمحدودية موارد السودان ، جواء الحرب الأهلية شبه المستمرة فيها . ومن ثم اقتصر التدخل السودانى - كما سلف البيان - على تقديم الدعم العسكرى غير المباشر لنظام موبوتو .

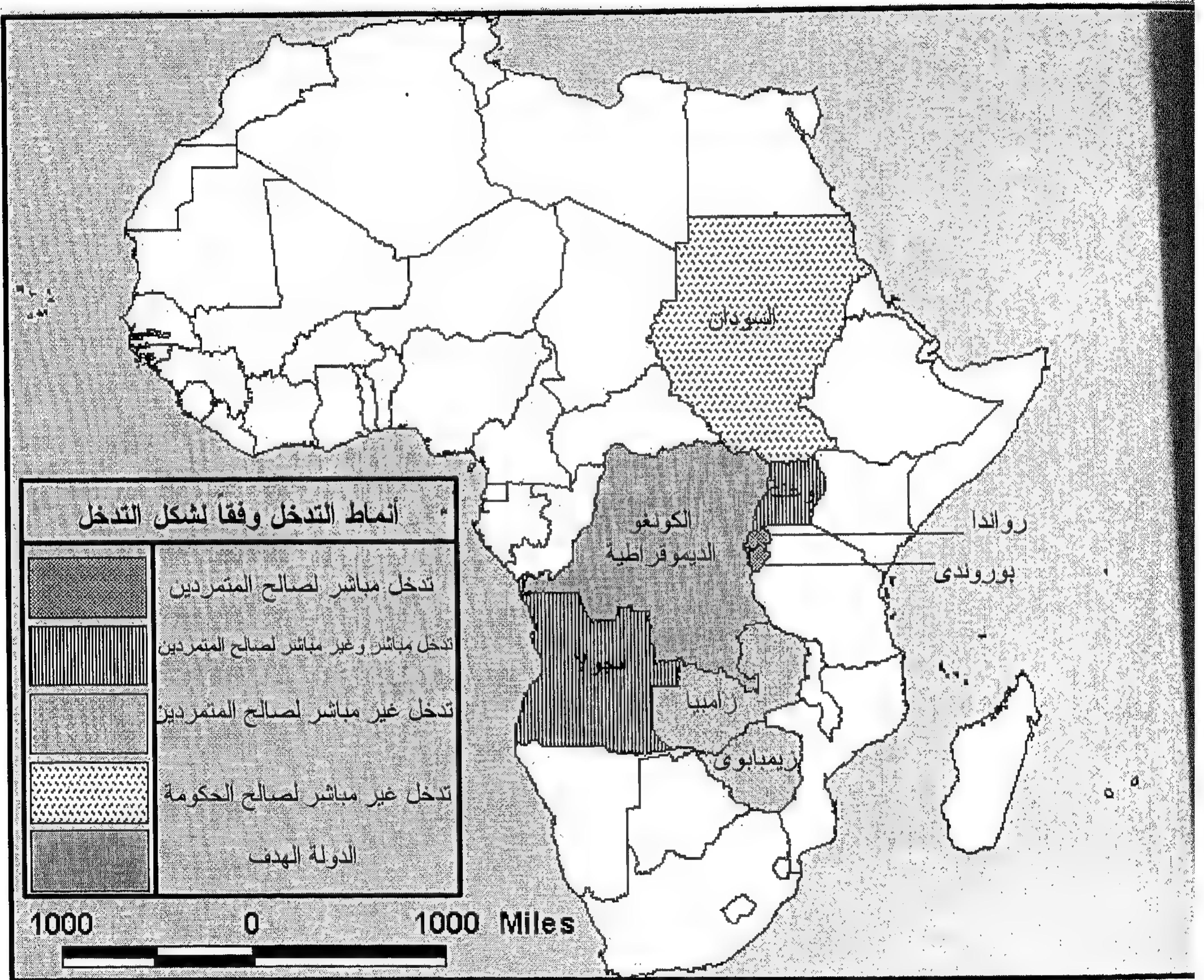
ويتضح مما سبق أن التدخل الإقليمى فى صراع ١٩٩٧/٩٦ قد اتخذ شكلين أساسيين هما : التدخل المباشر والتدخل غير المباشر ، حيث تدخلت رواندا وبوروندى - أساساً - بشكل مباشر لصالح المتمردين ، فى حين جمعت أوغندا وأنجولا بين التدخل المباشر وغير المباشر لصالح المتمردين . وبينما تدخلت زامبيا وزيмбаوى بشكل غير مباشر لصالحهم ، فقد اقتصر التدخل السودانى على التدخل غير المباشر لصالح نظام موبوتو .

وتعتبر الخريطة رقم (٦) عن الأشكال التى اتخذها التدخل الإقليمى فى صراع ١٩٩٧/٩٦ فى زائير .

(١) د. عبد الملك عودة ، قضايا أفريقيا بعد الحرب الباردة ، م س ذ ، ص ٦٩ .



الخريطة رقم (٦)  
الدول المتدخلة في صراع ١٩٩٧/٩٦ في زائير



المصدر : أعد الباحث الخريطة السابقة استناداً إلى العديد من المصادر التي تناولت حالة التدخل في صراع ١٩٩٧/٩٦ في زائير .



### المطلب الثالث تقييم عملية التدخل

أكدت الكثير من التحليلات أن التدخل في الصراع الداخلي في زائير عام ١٩٩٧/٩٦ لم يكن مشروعاً من الناحية القانونية ، وذلك بالنسبة للدول التي تدخلت لصالح المتمردين ، في حين أنه كان مشروعاً فقط بالنسبة للسودان .

وفيما يتعلق بالدول التي تدخلت لصالح المتمردين ، فإن تدخلها لم يكن مشروعاً لعدد من الأسباب هي :

١- إن هذه الدول لجأت إلى القوة في حل نزاعها مع زائير ، وهو ما يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ، الذي يحظر استخدام على الدول استخدام القوة إلا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، وذلك في حالة وجود تهديد وشيك يهدد الدولة ، وهو ما لا يتوافر بالنسبة لمعظم تلك الدول .

٢- إن هذه الدول سعت إلى الإطاحة بأحد النظم الحاكمة عن طريق القوة ، وهو أمر غير مشروع في القانون الدولي ، كما أنه يتناقض مع مبادئ وقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وذلك بصرف النظر عن مدى التأييد الشعبي الذي يحظى به موبوتو في بلاده .

٣- إن تدخل هذه الدول تم خارج إطار التنظيم الإقليمي ، والذي يتمثل في منظمة الوحدة الأفريقية ، حيث لم تباشر الدول المتدخلة تدخلها تحت إشراف المنظمة أو بالتنسيق معها ، كما أنها رفضت الانصياع لقرارات المنظمة التي تطالبها بالانسحاب من زائير .

ويتضح مما سبق أن التدخل المنفرد (خارج إطار التنظيم الإقليمي) المباشر وغير المباشر من جانب الدول التي تدخلت لصالح المتمردين قد تم بالمخالفة لمبادئ القانون والتنظيم الدوليين ، وخاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

أما بالنسبة لتدخل السودان ، فيؤكد البعض مشروعيته لأنه تم بناء على طلب الرئيس موبوتو ، كما أنه يمثل نوعاً من المساعدة العسكرية لنظام معترف به ، ولا يزال يسيطر فعلياً على السلطة وقت التدخل السوداني .

أما عن دور التدخل في تحقيق أهداف الدول المتدخلة ، فيمكن القول بأن هذه الدول استطاعت تحقيق هدفها الأساسي والمعلن من التدخل وهو الإطاحة بنظام موبوتو ، ولكنها لم تستطع تحقيق بعض الأهداف الأخرى التي سعت لتحقيقها ، وخاصة أهدافها الأمنية . وينطبق ذلك بدرجات متفاوتة على الدول المتدخلة .

وفيما يختص بالدول التي تدخلت لصالح المتمردين ، فقد تمكنت رواندا من التخلص من أعداد كبيرة من اللاجئين الهوتو في شرق زائير . كما تمكنت من تقديم نفسها للولايات المتحدة الأمريكية كحليف إقليمي يمكن الاعتماد عليه . غير أنها لم تتمكن من القضاء نهائياً على ميليشيات

الإنترأهاموى وقوات الجيش الرواندى السابق ، ومن ثم لم تأمن رواندا جانب هذه القوات بشكل نهائى . أما أوغندا فقد أثبتت قدرتها على تحقيق المصالح الأمريكية فى المنطقة ، إلا أنها لم تتجح فى القضاء على الحركات المعارضة لها ، والتي تقبع فى زائير ، بل إنها اكتسبت عداء بعض الجماعات المسلحة الأخرى ، التي لم تكن تتاصبها العداء من قبل مثل جماعة الإنترأهاموى ، التي أخذت تشن هجماتها على بعض الأهداف داخل الحدود الأوغندية ، كنوع من رد الفعل على الموقف الأوغندى من الصراع الزائيرى .<sup>(١)</sup> وينطبق الأمر ذاته على بوروندى التي لم تتمكن من إشباع مطالبها الأمنية من التدخل فى الصراع . وبالنسبة لأنجولا ، فقد تمكنت من خلال الإطاحة بموبوتو من إجبار حركة يونيتا على نقل معظم قواعدها المتمركزة فى زائير ، حيث نقلت يونيتا تلك القواعد إلى الكونغو برازافيل ، وهو ما اضطر أنجولا إلى التدخل فى الصراع الداخلى فى الكونغو برازافيل من أجل الإطاحة بنظام ليسوبا الذى ساند يونيتا ، وذلك على نحو ما سبقت الإشارة . وفيما يتعلق بزمبابوى وزامبيا ، فقد حققت الدولتان هدفهما المتمثل فى الإطاحة بموبوتو ، فى حين أنه لم تكن لهما مطالب أمنية ضرورية . أما الدول التي تدخلت لصالح موبوتو ، والتي تتمثل فى السودان فقط ، فإن تدخلها لم يساعد على بقاء نظام موبوتو ، خاصة وأنه كان يقتصر على أشكال محدودة من الدعم غير المباشر .

وقد أدى التدخل الإقليمى إلى زيادة ميزانيات الدفاع فى الدول المتدخلة بشكل واضح ، وفى زائير أيضاً ، وذلك فى إطار سعى الدول المتدخلة للوفاء بمتطلبات التدخل ، وسعى حكومة كينشاسا لمواجهة ذلك التدخل . ويوضح الجدول رقم (٧) الزيادة فى الإنفاق الدفاعى لتلك الدول :

#### الجدول رقم (٧)

#### تطور الإنفاق الدفاعى فى زائير والدول المتدخلة فى صراع ١٩٩٧/٩٦

الدولة	إجمالي الإنفاق الدفاعى (بالمليون دولار)	١٩٩٦	١٩٩٧
أنجولا	٤٦٠	٦٥٨	
زائير	١٧٤	٣٠٨	
أوغندا	١٥٦	١٦٦	
رواندا	٩٧	١٠٣	
بوروندى	٥٢	٦٠	

Source: The International Institute for Strategic Studies, **The Military Balance 1998-1999** (London: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 1998) PP.298-299.

(١) ومن هذه الهجمات ، اغتيال مجموعة من السائحين الأمريكيين والأوروبيين فى إحدى المحميات الطبيعية فى جنوب أوغندا ، بهدف زعزعة الاستقرار الأوغندى من ناحية ، والتعبير عن الاستياء من الموقف الغربى المساند للتوتسى ضد الهوتو . حول هذا الموضوع ، انظر ، محمد أبو الفضل ، م س ذ ، ص ٦٧٤ .



ويلاحظ على الجدول السابق أن مقدار الزيادة في الإنفاق الدفاعي للدول المتدخلة كان أكبر في أنجولا مقارنة بالزيادة في الإنفاق الدفاعي في أوغندا ورواندا وبوروندي ، ويرجع ذلك إلى أن أنجولا قد تدخلت في الصراع عن طريق الجمع بين التدخل المباشر والتدخل غير المباشر . كما أن استمرار الحرب الأهلية الأنجولية قد ساهم في حدوث هذه الزيادة أيضاً ، خاصة وأن أنجولا تدخلت في الكونغو برازافيل في عام ١٩٩٧ أيضاً للقضاء على قواعد يونيتا فيها . أما الزيادة الكبيرة في الإنفاق الدفاعي لزائير ، فكانت منطقية في ضوء سعيها لمواجهة حركة التمرد المسلح والدول المساندة لها .

وفيما يختص بدور الدول المتدخلة في تسوية الصراع ، فقد عرقلت هذه الدول جهود التسوية السلمية للصراع ، نظراً لإصرارها على الإطاحة بموبوتو ، حيث أكدت تلك الدول أن أي لقاء يجمعها بموبوتو لن يكون إلا من أجل الاتفاق على تسليم السلطة .

وعلى سبيل المثال عرقلت زيمبابوي جهود تسوية الصراع في إطار دائرة السادك ، نظراً للتنافس القيادي بينها وبين جنوب أفريقيا ، حيث دعت جنوب أفريقيا - باعتبارها رئيس السادك آنذاك - أعضاء المنظمة للاجتماع لمناقشة الوضع المتدهور في زائير ، في الوقت الذي صممت فيه زيمبابوي على أن تكون هي صاحبة الحق في الدعوة لعقد ذلك الاجتماع ، باعتبار أنها كانت ترأس الجهاز الأمني للسادك آنذاك . وكانت النتيجة عدم انعقاد الاجتماع ، ومن ثم عدم قيام السادك بالدور المتوقع منها في تسوية الصراع وإنهاء التدخل ، رغم امتداد آثاره لثلاثة من أعضائها هي أنجولا وتنزانيا وزامبيا .<sup>(١)</sup> وفي هذا الإطار تركزت جهود تسوية الصراع على المستوى الإقليمي في تلك الجهود التي قامت بها منظمة الوحدة الأفريقية ، وبعض الدول الأخرى ، وخاصة جنوب أفريقيا وكينيا .

ومن جهة أخرى ، نجم عن التدخل الإقليمي انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان ، خاصة إزاء المدنيين في زائير . وفي هذا الإطار أكد التقرير الذي أعدته اللجنة الدولية غير الحكومية للتحقيق بشأن انتهاك حقوق الإنسان في زائير أن تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو / زائير والدول التي تدخلت لمساندته قد ارتكبوا تسعة عشر نوعاً من انتهاكات حقوق الإنسان ، والتي تتعارض مع اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ ، ومن أهم هذه الانتهاكات : القتل الجماعي ، وحرق المدن والقرى ، وتدمير وسرقة الممتلكات ، والنهب المنظم ، ومنع وصول المساعدات الإنسانية ، والاعتقال العشوائي ، والتجنيد الإجباري للأطفال ، والتمييز العنصري وإثارة مشاعر الكراهية بين الجماعات الإثنية ، والإبعاد القسري والاغتصاب .<sup>(٢)</sup>

(١) Hussein Solomon, "From Zaire ... " op.cit., P.95.

(٢) International Center for Human Rights and Democratic Development, The Report of the International Non-Governmental Commission of Inquiry into The Massive Violations of Human Rights Committed in the Democratic Republic of the Congo (Former Zaire)96/1997.P.5.



وقد كشفت التحقيقات عن مقتل الآلاف من اللاجئين الهوتو في زائير ، وأن الذين نجوا بحياتهم من هؤلاء اللاجئين قد هربوا إلى المناطق الغربية في زائير .<sup>(١)</sup>

وقد سعت الأمم المتحدة للتحقيق حول انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الصراع في زائير ، إلا أن جهودها في الصدد قد تعثرت ، بسبب تعنت نظام كابيلا من ناحية ، وعدم رغبة القوى الدولية ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، في مواصلة التحقيقات من ناحية أخرى .

---

(١) International Center for Human Rights and Democratic Development , op.cit., P.4.

### المبحث الثالث

#### جهود تسوية الصراع وإنهاء التدخل

لم يكن التدخل الإقليمي في الصراع الداخلي في زائير يمثل تهديداً لنظام موبوتو فقط ، ولكنه كان يشكل تهديداً للاستقرار في إقليم البحيرات العظمى بأكمله . وفي هذا الإطار تسارعت الجهود من أجل تسوية الصراع وإنهاء التدخل ، وذلك على ثلاث مستويات هي : المستوى الداخلي ، والمستوى الإقليمي والمستوى الدولي . وهنا يسعى الباحث إلى إلقاء الضوء على تلك الجهود ، من خلال المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : الجهود الداخلية .

المطلب الثاني : الجهود الإقليمية .

المطلب الثالث : الجهود الدولية .

#### المطلب الأول

##### الجهود الداخلية

عندما اندلع الصراع المسلح ضد نظام موبوتو في أكتوبر ١٩٩٦ ، أدرك موبوتو أن مواجهة هذا الصراع سوف تكون مختلفة هذه المرة ، عما حدث خلال أزمتي شابا ، حيث كان موبوتو هو القوة الوحيدة المهيمنة في زائير ، كما أنه كان يحظى - آنذاك - بدعم كبير من معظم الدول الغربية ، في الوقت الذي كانت فيه قوات الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو محدودة العدد ، كما أن قواعدها كانت موجودة خارج زائير ، وهو ما أتاح لموبوتو مواجهة الموقف لصالحه بشكل سريع .<sup>(١)</sup>

وانطلاقاً من ذلك ، تعامل نظام موبوتو الصراع الداخلي وعملية التدخل على مستويين هما المستوى العسكري ، والمستوى السياسي :

فعلى المستوى العسكري ، اتخذ موبوتو قراراً في ٢٠ نوفمبر ١٩٩٦ بعزل رئيس الأركان الجنرال الجنرال إليكي مونجا أندو ، وتعيين الجنرال ماهيلي بوكونجو Mahele Bokungo بدلاً منه

(١) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥٧ .

، نظراً لتاريخه الناجح فى قمع التمردات المسلحة<sup>(١)</sup>، كما تم تدعيم قوة الجيش عن طريق وضع فرقة الحرس الرئاسى وقوات الحرس المدنى تحت قيادة رئيس الأركان الجديد<sup>(٢)</sup>.  
غير أن تلك الإجراءات كانت قليلة الجدوى ، نظراً للضعف الهيكلى الذى كان يعانيه الجيش ، وسوء تسليحه - خاصة بعد القيود التى فرضت على تصدير السلاح لزائير فى أعقاب المذابح التى وقعت ضد الطلاب فى لوبومباشى وشابا - وانقسام قياداته حول أسلوب مواجهة التمرد ، بين فريق يرى ضرورة التفاوض مع المتمردين ، وآخر يرى محاربتهم حتى يتم إخماد التمرد<sup>(٣)</sup>.  
وفى هذا السياق تلقى الجيش سلسلة من الهزائم المتوالية أمام قوات المتمردين التى كانت أكثر تنظيماً وكفاءة . وقد أدى ذلك إلى زيادة مشاعر السخط الشعبى على نظام موبوتو ، وهو ما استغله كابيلا بشكل جيد فى دعوة السكان إلى تأييد حركته ، وإقناعهم بالتطوع ضمن قواته ، من أجل إسقاط نظام موبوتو<sup>(٤)</sup>.

وعلى الجانب الآخر ، تبنى كابيلا خطة عسكرية تقوم على مهاجمة كينشاسا من ثلاث محاور هى : المحور الأول ، ويتمثل فى مدينة تشيكابا Tshikapa فى إقليم باندونندو والتى تزود كينشاسا بمعظم احتياجاتها الغذائية . أما المحور الثانى فهو مدينة دويتى Dowete التى تشرف على الطريق المباشر إلى بنداكا Bandaka ، ذلك الميناء النهري الذى يسيطر على حركة المرور المهمة نحو كينشاسا . بينما يتمثل المحور الثالث فى ميناء اليبو Ilebo الذى يعد أكبر الموانئ الداخلية للبلاد ، والممر الحيوى الذى يتم من خلاله توصيل السلع والبضائع إلى كينشاسا . وقد أدت هذه الخطة إلى تداعى نظام موبوتو بشكل متسارع ، خاصة وأنه لم يكن لديه خطة عسكرية مضادة قادرة على هزيمة حركة التمرد<sup>(٥)</sup>.

(١) كان ماهيلى يحظى بتأييد شعبى واسع النطاق ، خاصة منذ أن أعلن فى عام ١٩٩٢ عن تأييد الجيش لعملية التحول الديمقراطى . انظر :

Peter Rosenblum, "Cabila's Congo", *Current History*, Vol.97, No.610, May 1998, P.194.

Jane's Intelligence Review, "Zaire: Order of Battle", *op.cit.*, P.P.14-16. (٢)

*Idem.* (٣)

(٤) أظهرت المعارك التى خاضها الجيش الزائيرى ضد المتمردين فى جوما مدى ضعف ذلك الجيش ، الذى كان دائماً ما ينسحب من ميادين القتال تاركاً السكان لمصيرهم . بالإضافة لذلك ، انخرط جنود الجيش فى أعمال النهب والسرقة والاعتداء على السكان الذين يفترض أنهم قد هرعوا للدفاع عنهم . حتى أن معظم السكان كانوا يخشون الجيش أكثر مما يخشون قوات التمرد . ولمزيد من التفاصيل انظر :

Hussein Solomon, "From Zaire..." *op.cit.*, P.93.

*Idem.* (٥)



أما على المستوى السياسى ، فقد اتبع موبوتو السياسات الآتية :

#### ١- محاولة اللعب بالورقة الوطنية :

سعى موبوتو لإثارة الشعب ضد المتمردين ، فنفى الصفة الوطنية عن المتمردين ، وصور التمرد على أنه غزو أجنبى ضد الوطن من جانب رواندا وعملائها بهدف الاستيلاء على إقليم كيفو . وفى هذا السياق طالب موبوتو المجتمع الدولى بسرعة تقديم الدعم اللازم لنظامه ، من أجل الحفاظ على السلامة الإقليمية لزائير .

غير أن هذا المسعى قد فشل على المستويين الداخلى والخارجى . فعلى المستوى الداخلى ، لم يكن موبوتو يتمتع بالمصداقية عندما أراد أن يقدم نفسه للشعب باعتباره زعيماً وطنياً يحاول إنقاذ بلاده من الغزاة الأجانب ، نظراً لتاريخه السابق فى ممارسة القمع والتسلط ضد شعبه . أما على المستوى الخارجى ، فقد نفت دول الجوار دعمها لكابيلوا وأكدت حرصها على السلامة الإقليمية لزائير . ومن جانبه نفى كابيلوا تبعيته لرواندا ، وأكد أن تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو / زائير يعد حركة مستقلة ذات أهداف وطنية ، ولا تسعى لتحقيق مطالب انفصالية عن الوطن الأم ، وإنما تهدف لتحرير زائير وإسقاط نظام موبوتو ، الذى لم يورث شعبه سوى الفقر والخوف ، وكذا فإنها تسعى لإقامة حكومة انتقالية لمدة عام ، يتم خلالها الإعداد لإجراء انتخابات حرة تشارك فيها كافة القوى السياسية فى البلاد ، مع العمل على تحقيق العدالة فى توزيع ثروات البلاد ، وتوثيق العلاقات مع دول الجوار . وهو الأمر الذى أكسب كابيلوا دعماً كبيراً فى الداخل والخارج .<sup>(١)</sup>

#### ٢- العمل على شق صفوف التحالف المتمرد :

حاول موبوتو شق صفوف التحالف المتمرد ضده . فتعهد فى ديسمبر ١٩٩٦ بأن الحكومة الزائيرية سوف تعترف بالحق الثابت لكل المقيمين على إقليمها فى الحصول على الجنسية الزائيرية ، بما فى ذلك الجماعات التوتسية . غير أن تلك المحاولة لم تفلح فى إقناع البانيامولينجى بالتخلي عن دعم كابيلوا ، حيث أكد قادة البانيامولينجى أن المكاسب التى يمكن الحصول عليها عند الإطاحة بموبوتو ، سوف تفوق فى قيمتها ذلك العرض السخى الذى يقدمه . ومن ناحية أخرى أكد موبوتو عزمه على مواصلة عملية التحول الديمقراطى ، كما عزل رئيس الوزراء ليعين تشيسكىدى بدلاً منه ، غير أن الشعب فسر ذلك الإجراء بأنه مناورة من موبوتو لاستعادة سلطته وشرعيته المتدهورة .<sup>(٢)</sup> وفى المقابل أدت الحملة التى نظمها التحالف المتمرد لتجنيد المتطوعين إلى زيادة كبيرة فى قوام قوة التحالف ،

(١) ملف الأهرام الاستراتيجى ، " زائير بعد رحيل موبوتو " (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، السنة ٣ ، ع ٢٩ ، مايو ٩٧ ) ص ٥٨ .

(٢) Peter Rosenbulm , " Endgame in Zaire " , *Current History* , Vol.96, No.610, May 1997, P.205.

وهو ما ساهم في تدعيم قوة المتمردين ، وتثبيت أقدامهم في مواجهة موبوتو ، وهو ما لم يكن موبوتو يأخذه في الاعتبار .<sup>(١)</sup>

### ٣-السعى لاكتساب تأييد رجال الأعمال في زائير :

وقد فشل هذا المسعى أيضاً بسبب الضرائب المرتفعة التي تم فرضها على رجال الأعمال المحليين والمستثمرين الأجانب ، من أجل مواجهة نفقات الدفاع التي ازدادت بشكل كبير خلال مدة الصراع .<sup>(١)</sup> بالإضافة إلى أن اختلال ميزان القوى لصالح المتمردين جعل الشركات الدولية تفضل التعامل مع لوران كابيلا ، الذي بدا أكثر قدرة على تأمين مصالحهم من نظام موبوتو المتهاوى . وهنا تجدر الإشارة إلى أن كابيلا كان في حاجة إلى المال من أجل مواجهة نفقات حركة التمرد ، ورغم أنه كان في يناير ١٩٩٧ يسيطر - وفقاً لبعض التحليلات - على نحو ١٥٠ إلى ٢٥٠ طناً من احتياطي الذهب ، إلا أنه كان في حاجة إلى الشركات الدولية للاستفادة من إمكانياتها التقنية في استخراج وتسويق الذهب وغيره من المعادن ، حتى يتيسر له الحصول على حاجته من المال . وهنا اتبع كابيلا سياسة (الجزرة والعصا Carrot & Stick Policy) في التعامل مع تلك الشركات ، وذلك من خلال عدم المساس بالمناجم الواقعة في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون ، والسماح للشركات بحرية العمل ، مقابل دفع رسوم مالية لحركة التمرد ، وفي حالة رفض الشركات دفع تلك الرسوم ، فإنه يتم إلغاء امتيازاتها الخاصة بالتنقيب عن المعادن في تلك المناطق .

وفي هذا الإطار ، يشير المحللون إلى أن كابيلا لم يكن هو الذي بدأ التمرد ضد موبوتو في أكتوبر ١٩٩٦ ، وأنه لم يشارك في التمرد إلا بعد شهر تقريباً من اندلاعه ، أي في نوفمبر ١٩٩٦ ، حيث كانت القوة الحقيقية المحركة لأحداث التمرد هي شركة Barrick Gold . وهي شركة ذات رأس مال بريطاني أمريكي ، وتعتبر بمثابة الشركة الأم لكل شركات التعدين العاملة في المنطقة.<sup>(٢)</sup> كما أكد البعض أن عملية إسقاط موبوتو قد تكلفت ما يعادل ٢ مليار دولار ، وأن الاحتكارات الدولية التي كانت تطمح في استغلال الموارد الكونغولية ، هي التي تحملت الجزء الأكبر من ذلك المبلغ .<sup>(٣)</sup>

(١) أكدت تقارير المراسلين الصحفيين العاملين في مناطق الصراع أن تحالف القوى الديمقراطية قد نجح في ضم زهاء ١٠٠ ألف متطوع جديد ، وذلك في إطار حملته لتجنيد المتطوعين التي نظمها أثناء زحفه نحو كينشاسا .

(٢) في ديسمبر ١٩٩٦ قدمت حكومة زائير مشروعاً أمام البرلمان يقضى بتخصيص ٢٢٢،٤٣ مليون دولار للأغراض

الدفاعية ، وهو ما يعادل ٣٥ % من إجمالي الإنفاق العام لسنة ١٩٩٧ . انظر : Sean Boyne, op.cit., P.184.

(٣) Exective Intelligence Review , op.cit., P.26.

(٢) د. محمد سليمان محمد ، م س ذ ، ص ٣١١ .



#### ٤- السعى للحصول على المساعدة العسكرية الفرنسية :

طلب موبوتو من فرنسا مساعدته عسكرياً في مواجهة المتمردين ، خاصة وأن فرنسا قد ساعدته من قبل في مواجهة الكثير من المواقف الصعبة ، مثلما حدث في أزمتي شابا على وجه الخصوص . غير أن هذا السعى لم ينجح أيضاً ، نظراً للمتغيرات الجديدة التي استجذبت على الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ، والتي فرضت على فرنسا مراجعة سياساتها الخارجية إزاء حلفائها السابقين ، ومنهم موبوتو . وفي هذا السياق ، فإن ثقة موبوتو في الحصول على المساندة الفرنسية أدت إلى رفضه المشاركة في قمة نيروبي التي دعا إليها الرئيس الكيني موي في نوفمبر ١٩٩٦ من أجل تسوية الصراع ، في الوقت الذي حرص فيه كابيلا على اكتساب التأييد الإقليمي ، فأعلن وقف إطلاق النار من جانب واحد قبل يوم من انعقاد تلك القمة التي شارك فيها ثمانية من قادة الدول الأفريقية . ويتضح مما سبق أن موبوتو قد فشل في إدارة الصراع وإنهاء التدخل في بلاده ، في الوقت الذي أحسن فيه كابيلا إدارة الصراع وإنهاءه لمصلحته ، مستفيداً في ذلك من التدخل الإقليمي والدعم الدولي.

#### المطلب الثاني

#### الجهود الإقليمية

تتمثل الجهود الإقليمية في تلك الجهود التي بذلت في الإطار الأفريقي من أجل تسوية الصراع وإنهاء عملية التدخل الإقليمي فيه ، وذلك على مستويين هما : مستوى التنظيم الإقليمي ، ممثلاً في منظمة الوحدة الأفريقية ، ومستوى الدول الأفريقية .

#### ١- موقف منظمة الوحدة الأفريقية :

أكدت المنظمة حرصها على وحدة زائير وسلامة أراضيها ، وعلى مبدأ عدم جواز المساس بالحدود المعترف بها دولياً ، مع ضرورة تسوية الصراع سلمياً . كما أصدرت العديد من البيانات التي تؤكد على تلك المعاني ، حيث دأب الأمين العام للمنظمة على الاتصال بالدول المعنية بالصراع . كما أجرى العديد من المشاورات حول هذا الشأن سواء داخل أفريقيا أو خارجها ، حيث التقى بالرئيس مانديلا ونائبه - آنذاك - ثابو مبيكي في جنوب أفريقيا في أكتوبر ١٩٩٦ ، كما التقى بسفراء الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وممثلي الترويك بالاتحاد الأوروبي وذلك في أديس أبابا . كما تبأحث أيضاً مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص لإقليم البحيرات العظمى السيد . ر . كريستيان <sup>(١)</sup>.

(١) وفي إطار مباحثاته حول الصراع التقى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية مع الأمين العام للأمم المتحدة . كما التقى بعدد من وزراء خارجية الدول الأفريقية ، فضلاً عن لقاءه بوزير الخارجية الإيطالي ، وذلك على هامش أعمال الدورة العادية الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة . كما التقى بموبوتو في ٢٩ نوفمبر =



وقد أوفدت المنظمة بعثة أناطت بها تقييم الأوضاع فى إقليم البحيرات العظمى ، وتشجيع الأطراف المعنية بالصراع على تسويته سلمياً . وقد استمرت مهمة البعثة خلال المدة من ٣٠ أكتوبر إلى ٦ نوفمبر . وفى ٣١ أكتوبر ١٩٩٦ عقد اجتماع طارئ على مستوى السفراء للجهاز المركزى لآلية فض المنازعات التابعة للمنظمة ، وذلك لبحث الصراع ، وطالب الاجتماع بالبحث عن حل سلمى عن طريق الحوار والتفاوض وفقاً لمبادئ منظمة الوحدة الأفريقية والميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب . كما أكد على ضرورة احترام مبدأ السلامة الإقليمية للدول الأعضاء ومبدأ عدم جواز انتهاك حدودها . (١)

كما دعت المنظمة - خلال الاجتماع الوزارى غير العادى للجهاز المركزى فى أديس أبابا فى ١١ نوفمبر ١٩٩٦ - إلى عدم التدخل فى الصراع . وأكدت تأييدها للمقررات والتوصيات الصادرة عن قمة الدول الأفريقية المعنية بالصراع فى نيروبي فى ٥ نوفمبر ١٩٩٦ . ودعت المنظمة المجتمع الدولى بشكل عام ، ومجلس الأمن بصفة خاصة ، إلى إنشاء آلية لدعم الدول الأفريقية ، بما يكفل مشاركتها الفعالة فى القوة متعددة الجنسيات التى اقترح مجلس الأمن نشرها فى إقليم البحيرات العظمى ، حيث اعتبرت المنظمة أن الإسراع فى نشر قوة دولية محايدة ذات مهام واضحة فى الإقليم هو أنجح الوسائل لمواجهة تداعيات الصراع ، إذ أن ذلك سوف يكفل إقامة ممرات آمنة ونقاط تأمين مؤقتة ، تسهل عودة اللاجئين إلى وطنهم . كما دعت المنظمة إلى عقد مؤتمر دولى للسلام والأمن والاستقرار فى الإقليم . وخلال المدة من ٢٣ إلى ٢٩ نوفمبر أوفد الأمين العام للمنظمة بعثة الترويكاف الأفريقية إلى كل من زائير ورواندا ، وذلك للتباحث مع مسئولى الدولتين وموظفى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والسفراء الأفارقة وغيرهم ممن لهم صلة بالصراع ، بغية الحصول على أكبر قدر من المعلومات بشأن تطورات الصراع ، وسبل عودة اللاجئين وإعادة دمجه ، والموقف من نشر قوة دولية محايدة فى الإقليم . (٢)

ودعا البيان الصادر عن مؤتمر وزراء الخارجية الأفارقة فى طرابلس فى مارس ١٩٩٧ إلى الوقف الفورى لإطلاق النار ، وانسحاب كافة القوات الأجنبية ، بما فى ذلك المرتزقة . كما دعا البيان الدول المجاورة لزائير إلى الكف عن التدخل فى شئونها الداخلية أو التورط فى الصراع الدائر بها . كما عقدت قمة أفريقية مصغرة فى لومى فى ٢٨ مارس ١٩٩٧ ، تم خلالها الاتفاق على عقد مفاوضات مباشرة بين موبوتو والمتمردين ، بعد أن كان موبوتو يرفض هذه الفكرة منذ اندلاع الصراع ، غير أن

= ١٩٩٦ عندما كان يقضى فترة النقاها فى فرنسا . ولمزيد من التفاصيل انظر : منظمة الوحدة الأفريقية : مجلس

الوزراء ، تقرير الأمين العام للمنظمة بشأن إقليم البحيرات العظمى ، م س ذ ، ص ص ١ - ٢ .

(١) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٤ - ٧ .

الاتفاق لم يسفر عن تسوية الصراع ، أو التوصل إلى صيغة سلمية لنقل السلطة ، مما أدى إلى استمرار القتال حتى نجح المتمرّدون فى الوصول إلى السلطة بقوة السلاح .<sup>(١)</sup>

٢- مواقف الدول الأفريقية .

تباينت مواقف الدول الأفريقية من الصراع ، سواء من ناحية مدى الاهتمام بالصراع ، ومدى الحرص على تسويته وإنهاء التدخل ، واتجاه التأييد ، سواء لصالح الحكومة أم المتمردين . وفيما يلي توضيح لمواقف بعض الدول الأفريقية التى أبدت اهتماماً بالصراع فى زائير :

أ- موقف جنوب أفريقيا :

أكد الرئيس نيلسون مانديلا قناعته بأنه الصراع السياسى فى زائير لا يمكن تسويته إلا من خلال الطرق السلمية ، وذلك عن طريق التفاوض بين أبناء زائير أنفسهم ، بهدف تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم ممثلين عن كافة الأطراف السياسية والإثنية فى البلاد .<sup>(٢)</sup>

وفى هذا السياق ، استندت جهود مانديلا إلى خطة السلام التى وضعتها الأمم المتحدة ، والتى لا تتضمن إقالة موبوتو كشرط مسبق يضعه المتمرّدون لوقف القتال . واستضافت جنوب أفريقيا كل من طرفى الصراع فى جوهانسبرج ، كما عقد مانديلا لقاءً مع كابيلا فى ١٧ أبريل ١٩٩٧ ، وأجرى أيضاً مباحثات مع موبوتو وعدد من قادة الدول المعنية بالصراع ، بهدف تقريب وجهات النظر بين الخصوم والإعداد لعقد مباحثات مباشرة بينهم . كما قام ثابو مبيكى بجولة فى ٧ مايو ١٩٩٧ زار خلالها كل من رواندا وأنجولا والكونغو والجابون وتنزانيا ، التى التقى فيها بالرئيس التنزانى السابق جوليوس نيريرى المفوض الخاص لإقليم البحيرات العظمى .<sup>(٣)</sup> وقد أسفرت هذه الجهود عن عقد لقاء مباشر بين موبوتو وكابيلا فى المحيط الأطلنطى قبالة السواحل الزائيرية ، وذلك برعاية مانديلا ، وعلى متن السفينة Outeniqua ، التابعة للسلاح البحرى لجنوب أفريقيا .<sup>(٤)</sup>

ومع تواتر التقارير التى تفيد تدخل الجيش الرواندى فى الصراع ودعمه للمتمردين ، أعلنت جنوب أفريقيا وقف تصدير الأسلحة إلى رواندا بشكل مؤقت ، ريثما تعود الحالة إلى طبيعتها فى إقليم البحيرات العظمى .<sup>(٥)</sup>

(١) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ص ٥١-٥٤ .

(٢) Ian Taylor & Paul Williams , " South Africa Foreign Policy and the Great Lakes Crisis : Africa Renaissance Meets Vagabondage Politique, African Affairs , Vol.100, No.399, April 2001.P.P.279-280.

(٣) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥٦ .

(٤) Alec Russell, op.cit, P.260.

(٥) انظر : منظمة الوحدة الأفريقية ، مجلس الوزراء ، تقرير الأمين العام للمنظمة بشأن الوضع فى إقليم البحيرات العظمى ، م س ذ ، ص ٣ .



ويعود اهتمام جنوب أفريقيا بالصراع إلى اعتبارات عديدة ، يأتي في مقدمتها : رغبتها في القيام بدور فاعل على مستوى القارة - بعد عزلتها الطويلة عن القارة أثناء عهد الحكم العنصرى - وذلك في إطار رؤية مانيديلا لأوضاع القارة ، وتأكيد على ضرورة احترام حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي ، وتسوية الصراعات سلمياً . وهي كلها مبادئ تروق للغرب وتفسر تأييد الولايات المتحدة لدور جنوب أفريقيا في تسوية الصراع في زائير .<sup>(١)</sup> بالإضافة لذلك فإن ما تتمتع به زائير من موارد وفيرة ، وما تملكه جنوب أفريقيا من استثمارات كبيرة فيها ، خاصة في مجال التعدين ، كان دافعاً قوياً لاهتمام جنوب أفريقيا بالصراع ، حيث تتنافس شركات جنوب أفريقيا مع الشركات الدولية الأخرى في الاستثمار في قطاعات الماس والكوبالت والنحاس في زائير.<sup>(٢)</sup>

ولكن على الرغم من الجهد الذى بذلته جنوب أفريقيا في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع ، فقد كانت هناك بعض العوامل التى حدثت من دورها في هذا الصدد ومنها : الافتقار إلى خبرة التعامل مع قضايا القارة الأفريقية بعد مرحلة طويلة من العزلة والتهميش . وتباين الرؤى حول أولويات السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا بعد انتهاء الحكم العنصرى ، وذلك بين اتجاه يرى ضرورة التركيز على القضايا الأفريقية ، واتجاه معاكس يرى أهمية توثيق علاقات جنوب أفريقيا مع العالم الخارجى ، وعدم الانغماس بشكل مكثف في الشؤون الأفريقية .<sup>(٣)</sup>

#### ب- موقف كينيا .

أعلنت كينيا التزامها الحياد إزاء الصراع .<sup>(٤)</sup> ولكنها شاركت في جهود تسويته سلمياً ، حيث دعا الرئيس الكينى دانيال أراب موى إلى عقد قمة أفريقية لمناقشة الصراع في زائير ووضع حد لتداعياته الداخلية والإقليمية . وقد عقدت القمة بالفعل في ٥ نوفمبر ١٩٩٦ . وشارك فيها رؤساء كل من رواندا وتنزانيا وإريتريا ورئيس الوزراء الإثيوبى . وطالب البيان الختامى للقمة بضرورة إرسال قوة محلية من أجل الانتشار السريع في شرق زائير بهدف توفير الحماية للاجئين في المنطقة .

وقد استضافت كينيا قمة ثانية للدول المعنية بالصراع في ١٧ ديسمبر ١٩٩٦ ، حيث طالب المشاركون أطراف الصراع بضرورة وقف إطلاق النار ، والعمل على تسويته سلمياً . وعهدت القمة

(١) ولمزيد من التفاصيل حول السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا بعد انتهاء الحكم العنصرى ، انظر :

Nelson Mandela, "South Africa Future Foreign Policy", *African Affairs*, Vol.72, No.4, 1993, PP.86-97.

(٢) وكانت شركات جنوب أفريقيا مثل : شركة " دى بيريز " ، وشركة " أنجلو أمريكان " ، من أوائل الشركات التى سعت لتوقيع عقود مع المتمردين قبل وصولهم إلى السلطة ، وذلك لتأمين استثماراتها في مجال التعدين بعد وصولهم إليها . حول مصالح جنوب أفريقيا في زائير ، انظر : د. عبد الملك عودة ، " قضايا أفريقيا بعد الحرب الباردة " ، م س ذ ، ص ٦٥ .

(٣) الشيماء على عبد العزيز ، " أبعاد خبرة العنف السياسى في زائير " ، م س ذ ، ص ١٩٤ .

(٤) المرجع السابق ، نفس الصفحة .



إلى رؤساء كينيا وزيمبابوى وجنوب أفريقيا والكاميرون اتخاذ الإجراءات الضرورية لإحلال السلام بإقليم البحيرات العظمى . ورغم أن القمة تلقت دفعة قوية بمشاركة الرئيس مانديلا للمرة الأولى فى الجهود الأفريقية لتسوية الصراع ، إلا أن عدم المشاركة الزائيرية فى القمة ، احتجاجاً على دعم رواندا وأوغندا للمتمردين ، قضى على الأمل فى تحقيق انفراج فى الموقف .<sup>(١)</sup> وفى هذا الإطار أكدت بعض المصادر فى الخارجية الأمريكية أن حكومة كينشاسا قد تلقت إشارات من باريس بعدم حضور القمة بدعوى وجود مؤامرة انجلو سكسونية ضد زائير .<sup>(٢)</sup> ورغم عدم تحقيق أى تقدم ملموس خلال القمة الثانية ، إلا أن الحكومة الكينية استضافت قمة ثالثة فى ١٨ مارس ١٩٩٧ للبحث عن تسوية سلمية للصراع ، وذلك بحضور رئيس الوزراء الزائيرى ، ورؤساء تنزانيا وجنوب أفريقيا وزيمبابوى والكاميرون .<sup>(٣)</sup>

### ج - موقف الدول الفرنكوفونية :

رغم مساندتها التقليدية لنظام موبوتو فى مواجهة أزماته السابقة ، فقد اقتصر موقف الدول الفرنكوفونية عند اندلاع صراع ٩٧/١٩٩٦ على الإعراب عن آمالها فى التوصل إلى تسوية سلمية للصراع ، دون التعهد بإرسال قواتها لدعم موبوتو ، مثلما كان يحدث من قبل . ومع اقتراب الصراع من نهايته حاولت الدول الفرنكوفونية إقناع موبوتو بالتنازل سلمياً عن السلطة .<sup>(٤)</sup> وفى هذا السياق ، نفت حكومة توجو ما تردد عن إرسالها قوات عسكرية لدعم نظام موبوتو .<sup>(٥)</sup> كما أكدت المغرب أن قواتها لن تتدخل فى الصراع .<sup>(٦)</sup> كما التزمت الكونغو برازافيل بموقف تجمع الدول الفرنكوفونية . واستضافت مؤتمرين عقدتهما الجماعة الفرنكوفونية لبحث الصراع فى زائير ، غير أنها لم تقدم دعماً ملموساً لنظام موبوتو .<sup>(٧)</sup>

(١) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ص ٥٣-٥٤ .

(٢) Peter Rosenblum, "Endgame in Zaire " , op.cit., P.204.

(٣) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥٤ .

(٤) الشيماء على عبد العزيز ، " أبعاد خبرة العنف السياسى فى زائير " ، م س ذ ، ص ١٩٤ .

(٥) The Economist , 8 February 1997.

(٦) Sean Boyne, op.cit.p.183.

(٧) الشيماء على عبد العزيز ، " الأزمة السياسية فى زائير ١٩٩٧/٩٦ " ، م س ذ ، ص ٧٤ . وانظر أيضاً =

## د- موقف تنزانيا :

كان الاهتمام التنزاني بالصراع الكونغولي امتداداً لاهتمامها بالأوضاع في منطقة حوض النيل بصفة عامة ، ورغبتها في التخلص من القلاقل التي يثيرها وجود اللاجئين الروانديين والبورونديين على أراضيها . وهو ما دفعها إلى الاتصال المباشر مع المتمردين لبحث أوضاع اللاجئين في شرق زائير ، والذين شردوا بسبب الصراع . وهنا اتهمت زائير تنزانيا بدعم المتمردين ، والضلوع في تهريب الأسلحة لقبائل شرق زائير .<sup>(١)</sup>

وقد نفى وزير الشؤون الخارجية التنزاني تلك الاتهامات ، مؤكداً أن اتصال بلاده بالمتمردين لا يعنى اعترافها بهم ، حيث تأتي هذه الاتصالات تطبيقاً لقرارات قمة لومي بشأن مواجهة الكارثة الإنسانية في شرق زائير .<sup>(٢)</sup>

## هـ- موقف إثيوبيا :

طلب رئيس وزراء إثيوبيا ، مليس زيناوى ، مجلس الأمن بضرورة إرسال قوة دولية لحفظ السلم في شرق زائير ، وذلك في كلمته أمام اجتماعات الدورة الطارئة للآلية الأفريقية لفض المنازعات .<sup>(٣)</sup> ويتضح من عرض المواقف الإقليمية من تسوية الصراع وإنهاء التدخل أن الدور الإقليمي كان - بوجه عام - أقل من المتوقع ، رغم امتداد الآثار السلبية للصراع إلى العديد من دول إقليم البحيرات العظمى . وينطبق ذلك بصفة خاصة على منظمة الوحدة الأفريقية ، التي اتسم موقفها بالبطيء والروتينية ، حتى أنها عجزت عن إيجاد تسوية سلمية للصراع وإنهاء التدخل . وهنا أكد البعض أن المنظمة لم تكن هي الآلية المناسبة للتعامل مع الصراع الزائيري<sup>(٤)</sup> ، كما أكدت حكومة كينشاسا أثناء لقائها مع بعثة الترويكاف الأفريقية في نوفمبر ١٩٩٦ أن المنظمة لم تتحل بالهمة العالية في إدارتها للصراع لدى اندلاعه .<sup>(٥)</sup>

وبالنسبة للدول الأفريقية ، قامت كينيا بدور مهم بالمقارنة بغيرها من الدول الأخرى ، إلا أن جهودها لم تجد الاستجابة المطلوبة من الدول الأخرى ، ومن ذلك موقف الدول الفرانكوفونية التي حاولت اتخاذ موقف منفرد من الصراع ، فقررت عدم حضور قمة نيروبي ، مفضلة على ذلك طرح

Africa Research Bulletin, " In Zaire: Mobutu Returns ", Vol.33, No.1, January 1997,= P.12509.

(١) الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية في زائير ١٩٩٧/٩٦ ، م س ذ ، ص ٧٤ .

(٢) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٥١ .

(٤) Hussein Solomon, " From Zaire ...", op.cit., P.95.

(٥) منظمة الوحدة الأفريقية : مجلس الوزراء ، تقرير الأمين العام للمنظمة بشأن الوضع في إقليم البحيرات العظمى ، م س ذ ، ص ٩ .

مبادرة خاصة بها لتسوية الصراع.<sup>(١)</sup> ورغم ذلك اقتصر موقف الدول الفرانكوفونية على إصدار بعض التصريحات السياسية التي تعبر عن التأييد لموبوتو ، دون اتخاذ خطوات عملية حقيقية في هذا الاتجاه ، وينطبق ذلك بصفة خاصة على كل من المغرب وتشاد وتوجو ، رغم أنهم كانوا من أهم الحلفاء القدامى لنظام موبوتو.<sup>(٢)</sup>

### المطلب الثالث

#### الجهود الدولية

وعلى المستوى الدولي ، سعت الأمم المتحدة إلى تسوية الصراع وإنهاء التدخل الإقليمي ، بينما حرصت القوى الدولية الكبرى على التعامل مع الصراع من المنظور الذي يحقق مصالحها الوطنية ، وفيما يلي تفصيل لما سبق إجماله :

أولاً- موقف الأمم المتحدة :

أرسل الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثاً عنه إلى إقليم البحيرات العظمى ، وهو سفير كندا لدى الولايات المتحدة ، ريموند كريتان ، والذي قام بزيارة عدد من الدول المعنية بالصراع ، خلال المدة من ٥ نوفمبر إلى ٤ ديسمبر ١٩٩٦.<sup>(٣)</sup> كما وضعت الأمم المتحدة خطة مقترحة لتسوية الصراع تتكون من خمس نقاط ، وأرسلت مبعوثاً دولياً لها هو محمد سحنون ، للتنسيق من أجل عقد لقاء بين موبوتو وكابيللا.<sup>(٤)</sup>

واقترح مجلس الأمن تشكيل قوة قوامها عشرة آلاف جندي للتدخل في زائير من أجل حماية اللاجئين ، إلا أن هذا الاقتراح لم يوضع موضع التنفيذ ، بعد تراجع عدد من الدول التي سبق أن أعلنت استعدادها للمشاركة في القوة ، حيث أكدت جنوب أفريقيا أن الوضع في شرق زائير لم يعد بحاجة إلى قوة بهذا الحجم . وطالبت رواندا بإلغاء تشكيل القوة ، وتخصيص ميزانيتها لإعادة توطين اللاجئين العائدين . كما سحبت إريتريا وعددها بالمشاركة في القوة المقترحة ، حيث ذكر بيان للخارجية الإريترية أن تلك القوة ليس لديها تفويض واضح ، وأن تشكيلها قد تجاهل التوصيات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية ، وقمة نيروبي التي عقدت لبحث الوضع في إقليم البحيرات العظمى.<sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> Hussein Solomon, "From Zaire ...", *op.cit.*, P.95.

<sup>(٢)</sup> Peter Rosenblum, "Endgame in Zaire ...", *op.cit.*, P.204.

<sup>(٣)</sup> الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية في زائير ١٩٩٧/٩٦ ، م س ذ ، ص ٨٩ .

<sup>(٤)</sup> د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥٠ .

<sup>(٥)</sup> المرجع السابق ، نفس الصفحة .



وفى ٣٠ أبريل ١٩٩٧ أصدر المجلس بياناً رئاسياً دعا فيه إلى سرعة الاتفاق على ترتيبات انتقالية سلمية ، تؤدي إلى انتخابات ديموقراطية حرة ، بمشاركة جميع أطراف الصراع . كما أصدر المجلس بياناً رئاسياً فى ٢٩ مايو ١٩٩٧ ، أعلن فيه عن ارتياحه لانتهاه أعمال القتال ، وتأيينه للشعب الكونغولى ، واحترامه لحقه المشروع فى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية والتقدم فى مختلف الميادين ، ومعارضته لأى تدخل فى شئونه الداخلية . كما أكد فيه على السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديموقراطية ، وعلى مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة . ودعا البيان أيضاً إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية ، بما فى ذلك المرتزقة ، والعمل على تسوية الصراع سلمياً على وجه السرعة ، وفقاً لخطة الأمم المتحدة للسلام ذات النقاط الخمس ، وذلك من خلال الحوار ، والانتخابات ، وعقد مؤتمر دولى للسلام والأمن والتنمية فى إقليم البحيرات العظمى ، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية .<sup>(١)</sup>

ومن جهة أخرى ، قامت المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الروانديين . كما أنها لعبت دوراً مهماً فى ترحيلهم إلى رواندا ، بعد الإنذار الذى وجهه كابيلا للأمم المتحدة ، حيث أمهلها لمدة شهرين ، لترحيل ما تبقى من اللاجئين قبل الدخول إلى كينشاسا ، وإلا قام المتمردون بإعادتهم بأنفسهم .<sup>(٢)</sup> كما دعا مجلس الأمن فى بيانه الرئاسى الصادر فى ٢٩ مايو ١٩٩٧ ، إلى ضرورة كفالة الحماية والأمن لجميع اللاجئين والمشردين ، وتسهيل حصولهم على المساعدات الإنسانية ، وإيقاف عمليات القتل والعنف ضد اللاجئين فى شرق الكونغو الديموقراطية ، وضرورة التعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة المكلفة بالتحقيق فى التقارير التى تفيد بوقوع انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان فى الكونغو الديموقراطية .<sup>(٣)</sup>

## ٢- مواقف الدول الكبرى :

### أ- موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

مع اندلاع الصراع ، ووضوح ضعف نظام موبوتو ، أعلنت واشنطن طلبت من سفيرها لدى زائير ورواندا بدء حملة دبلوماسية مكثفة لتقضى تصاعد المواجهات التى اندلعت فى شرق زائير .<sup>(٤)</sup> إلا أن الإدارة الأمريكية اكتفت بانتقاد أعمال العنف والقتل التى شهدتها الصراع ، حيث وصف سفيرها فى كينشاسا التمرد بأنه " غزو خارجى " ، وذلك بعدما ترددت أنباء عن مشاركة وحدات أوغندية فى

(١) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، بيان رئاسى عن الحالة فى جمهورية الكونغو الديموقراطية ، ٢٩ مايو ١٩٩٧ ، ص ١ .

(٢) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥٠ .

(٣) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، بيان رئاسى بشأن الحالة فى جمهورية الكونغو الديموقراطية ، م س ذ ، ص ٢ .

(٤) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥٢ .

القتال إلى جانب المتمردين .<sup>(١)</sup> كما أعلنت الولايات المتحدة أنها لا تؤيد تدخل أى من دول الجوار فى الصراع ، وأنها لا تؤيد الجماعات المتمردة التى أدت إلى زعزعة الاستقرار فى زائير .<sup>(٢)</sup> وكانت الرؤية الأمريكية لإدارة الصراع ترى أن موبوتو يمكنه تسوية الصراع إذا تخلص عن سلطويته ، وتقاسم السلطة مع المعارضة ، ووسع نطاق المشاركة الشعبية ، ونظر إلى مطالب الجماعات الإثنية الموجودة فى شرق زائير ، وأوقف التمييز ضدهم ، وشرع فى عملية إصلاح مؤسسى ، بهدف بناء مؤسسات حكومية قادرة على توفير الاستقرار وتحقيق التنمية فى البلاد .<sup>(٣)</sup> وفى هذا السياق ، رفضت الولايات المتحدة الدعوة الرسمية التى وجهها الرئيس الفرنسى جاك شيراك لممارسة الضغوط اللازمة لتحقيق وقف إطلاق النار فى زائير .<sup>(٤)</sup> وتحفظت أيضاً على فكرة عقد مؤتمر إقليمي حول الوضع فى زائير ، بمشاركة دول وسط أفريقيا . كما رفضت المشاركة بقواتها ضمن القوة الدولية التى اقترحت فرنسا نشرها فى المنطقة ، مؤكدة أن إسهامها الأساسى فى تلك القوة سوف يقتصر على توصيل المعونات إلى اللاجئين ، وتسهيل عمليات ترحيلهم ، دون التدخل فى نزع سلاح الميليشيات . واقترحت الولايات المتحدة - رداً على المبادرة الفرنسية - إرسال نحو خمسة آلاف جندي إلى إقليم البحيرات العظمى ، على أن يخصص ألف جندياً منهم لزائير ، وأن يظل هؤلاء هناك بشكل مستمر ، تحت قيادة أمريكية ، إلا أنها تراجعت عن اقتراحها ، مؤكدة أنه لم تعد هناك حاجة لتدخلها ، مع عودة زهاء ٦٠ ألف لاجئ رواندوى إلى وطنهم .<sup>(٥)</sup>

ومنذ أبريل ١٩٩٧ ، حدث تغير واضح فى ميزان القوى لصالح المتمردين ، مما جعلهم يتقدمون صوب كينشاسا . وهنا تغير الموقف الأمريكى من الصراع ، حيث مارست الولايات المتحدة ضغطاً مكثفاً على موبوتو من أجل التنازل عن السلطة ، حتى يمكن تسوية الصراع سلمياً . وأعلنت أن أى حل تفاوضى للصراع يجب أن يتضمن الاتفاق على تشكيل حكومة مؤقتة ، وإجراء انتخابات ديموقراطية . وفى ١٧ أبريل أجلت الولايات المتحدة عائلات الدبلوماسيين الأمريكيين من زائير . وتحسباً للاحتتمالات أرسلت الولايات المتحدة سفينة قتال إلى الكونغو برازافيل ، على متنها نحو ١٤٠٠ جندياً من مشاة البحرية لإنقاذ الرعايا الأمريكيين عند الضرورة . كما أرسلت مبعوثاً خاصاً إلى المنطقة ، لترتيب عقد لقاء بين موبوتو وكابيل ، وإقناع موبوتو بأن الوقت قد حان لتقديم استقالته . وقد اعتبرت الولايات المتحدة أن موافقة كل من موبوتو وكابيل على الاجتماع معاً ، يعد نجاحاً لجهود

(١) Peter Rosenblum, "Endgame in Zaire..." , op.cit., P.205.

(٢) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥٢ .

(٣) الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية فى زائير ١٩٩٧/٩٦ ، م س ذ ، ص ص ٨٢-٨٣ .

(٤) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥٢ .

(٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٦ ، م س ذ ، ص ٩٧ .



الوساطة الأمريكية بين الطرفين ، ومن ثم طلبت الولايات المتحدة من مانديلا الضغط على كابيلا من أجل القبول بالتفاوض مع موبوتو .<sup>(١)</sup>

ويتضح مما سبق أنه في الوقت الذي عزفت فيه الولايات المتحدة عن التدخل العسكري المباشر في الصراع ، فإنها اعتمدت - بدلاً من ذلك - على الدور الذي قامت به جنوب أفريقيا ، وعلى الجيل الجديد من القيادات الأفريقية الموالية لها مثل : موسيفيني ، كاجامي . وهو ما ساهم في سقوط نظام موبوتو . ويعني ذلك أن وصول كابيلا إلى السلطة ، لم يكن مشروعاً أمريكياً خالصاً ، وإنما كان نتاجاً للتنسيق الأمريكي الأفريقي المشترك .<sup>(٢)</sup> كما أنه يعني أيضاً أن تغيير موبوتو لم يكن رغبة سرية تسعى إليها الولايات المتحدة ، وإنما كان ذلك سياسة مخططة بالتنسيق مع الدول الأفريقية الحليفة.<sup>(٣)</sup> وقد كشف موقف الولايات المتحدة تجاه الصراع عن وجود نوع من التضارب في سياستها تجاه نظام موبوتو . ولعل تفسير ذلك يعود إلى رغبتها في الجمع بين صيغة الحاكم القوي كمخرج للصراع - من وجهة نظرها - وصيغة التحول الديمقراطي . وبالتالي ، ساندت الولايات المتحدة كابيلا ، باعتباره رجلاً قوياً قادراً على حماية مصالحها في المنطقة ، بينما تخلت عن موبوتو ، بعد تراخي قبضته على السلطة ، خاصة مع تدهور حالته الصحية .<sup>(٤)</sup>

ولعل هذا الموقف يتسق مع خصائص الفكر الاستراتيجي الأمريكي - على العكس من الفكر الاستراتيجي الفرنسي - الذي يؤمن بعدم جدوى تدعيم نظام ما ، حتى ولو كان مالياً للولايات المتحدة ، مادامت الحقائق على الأرض وموازن القوى ليست في صالحه . أي أن الفكر الاستراتيجي الأمريكي يعطي الأولوية للحقائق على أرض الواقع وليس للأنظمة مهما كانت درجة ولائها.<sup>(٥)</sup> بالإضافة لذلك ، يرى البعض أن مساندة الولايات المتحدة لكابيلا تعود إلى : الرغبة في تحقيق طموح أمريكي قديم ، يتمثل في إنهاء احتكار القوى الاستعمارية السابقة للنفوذ والتأثير في أفريقيا ، ومن ثم كان وصول كابيلا للسلطة بمثابة انتصار للولايات المتحدة على فرنسا في السيطرة على منطقة وسط

(١) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥٢ .

(٢) أصبح كاجامي وموسيفيني وغيرهما من القادة الأفارقة الذين تبنا الخط اليساري في الماضي ، يمثلون كتلة من القيادات الأفريقية الجديدة ، التي تحالفت مع الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة ، حيث كان هؤلاء من المعادين للنفوذ الفرنسي في أفريقيا ، ومن ثم اعتمدت عليهم الولايات المتحدة في تنفيذ سياساتها في القارة . انظر :

Dan Connell & Frank Smyth, "Africa's New Block", *Foreign Affairs*, Vol.77, No.2, March-April 1998, PP. 86-87.

(٣) أكدت بعض المصادر أن الولايات المتحدة كانت على علم برغبة رواندا في التدخل لمهاجمة معسكرات اللاجئين الهوتو في شرق زائير ، حيث أطلع كاجامي الإدارة الأمريكية بعزم بلاده التدخل ، إذا ظل المجتمع الدولي صامتاً إزاء التهديدات الأمنية التي يمثلها هؤلاء اللاجئين . انظر :

Peter Rosenblum, "Endgame in Zaire", *op.cit.*, P.201.

(٤) الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية في زائير ١٩٩٧/٩٦ ، م س ذ ، ص ص ٨٤-٨٥ .

(٥) خالد عبد العظيم ، م س ذ ، ص ص ١١-١٢ .



أفريقيا . ومن جهة أخرى ، كانت هناك مصالح أمريكية قوية في استغلال الثروات الطبيعية والمعدنية في زائير . كما كانت هناك تطلعات أمريكية نحو ملء الفراغ السياسى في زائير في مواجهة امتداد التيارات الأصولية الإسلامية من شرق أفريقيا إليها ، حيث ازدادت مخاوف الولايات المتحدة من امتداد خطر الأصولية الإسلامية إلى زائير ومنطقة وسط أفريقيا بشكل عام ، بعد حادث تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا .<sup>(١)</sup>

#### ب- الموقف الأوروبي :

عندما اندلع التمرد المسلح في شرق زائير ، اكتفى الاتحاد الأوروبي بإصدار إعلان لوزراء خارجية دول الاتحاد ، في أعقاب اجتماعهم في لوكسمبورج في أكتوبر ١٩٩٦ ، حيث دعا الإعلان كل من زائير ورواندا وأوغندا إلى وقف أعمال العنف تجنباً لكارثة إنسانية في المنطقة ، كما توجه المبعوث الخاص للاتحاد ، الدو اجيلوا ، إلى كيجالى لمواصلة مساعيه بين زائير ورواندا لإقناعهما بضرورة استئناف الحوار ، والتعاون مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.<sup>(٢)</sup> والجدير بالذكر ، إنه في إطار الموقف الأوروبي كانت فرنسا هي أكثر الدول الأوروبية اهتماماً بالصراع في زائير ، نظراً للعلاقات السياسية والمصالح الاقتصادية التي تربط بين الدولتين . وفي هذا الإطار أعلنت فرنسا أن حركة التمرد ما هي إلا " غزو " من جانب حكومات رواندا وأوغندا وبوروندى الأنجلوفونية للإطاحة بنظام موبوتو ، الذى يحكم واحدة من أكبر الدول المتحدثة بالفرنسية في العالم . وأكدت فرنسا أن التمرد ضد موبوتو يحظى بدعم أمريكى بريطانى مشترك ، وأن الرئيس الأمريكى كلينتون ورئيس الوزراء البريطانى جون ميجور يمثلان عنصرين أساسيين فى التخطيط لذلك التمرد ودعمه .<sup>(٣)</sup>

وفى هذا السياق أيدت فرنسا التدخل الدولى فى الصراع ، وذلك لأغراض إنسانية - ظاهرياً - تتمثل فى رفع المعاناة عن اللاجئين ، فى الوقت الذى كانت تسعى فيه لحماية نظام موبوتو من الانهيار .<sup>(٤)</sup> وهنا دعت فرنسا لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن ، لبحث سبل تسوية الصراع فى زائير . كما دعا وزير الخارجية الفرنسى - آنذاك - هارفيه دى شاريت إلى عقد مؤتمر دولى حول السلم والأمن والتنمية فى إقليم البحيرات العظمى ، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وبالتعاون مع دول المنطقة . كما أعلنت فرنسا استعدادها للمشاركة فى عملية لنشر قوات دولية فى الإقليم ، بشرط مشاركة الولايات المتحدة وكندا ودول أوروبية وأفريقية ، والحصول على موافقة زائير ومجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية على التدخل . غير أن هذه المبادرة لم تلق استجابة من

<sup>(١)</sup> Francois Ngolet, op.cit., P.66.

<sup>(٢)</sup> د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥١ .

<sup>(٣)</sup> Alec Russell, op.cit., P.32.

<sup>(٤)</sup> Gerry Cleaver & Roy May, op.cit., P.31.

المجتمع الدولي . وفى ٦ نوفمبر ١٩٩٦ قدمت فرنسا مبادرة إلى مجلس الأمن تتضمن اقتراحاً بنشر قوة خاصة فى شرق زائير ، وإقامة مناطق آمنة إذا ما اقتضت الضرورة لمساعدة الأشخاص المعرضين للخطر فى زائير . ورغم تأييد بعض الدول الأوروبية لهذه المبادرة ، مثل ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا وبلجيكا ، إلا أن فرنسا فشلت فى نهاية الأمر فى حشد التأييد الأوروبى لمبادرتها ، بعد اعتراض كل من بريطانيا وهولندا والبرتغال عليها فى اجتماع اتحاد غرب أوروبا فى نوفمبر ١٩٩٦ ، ولهذا جاء بيان الاتحاد هزياً ، إذ دعا إلى تقديم مساعدات لوجيستكية وتدريبية لقوات أفريقية ، وذلك بموافقة ودعم أطراف أخرى ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، حيث إن المهمة سوف تكون شاقة بدون دعمها .<sup>(١)</sup>

وهنا يلاحظ أن تجربة التدخل الفرنسى فى رواندا عام ١٩٩٤ قد جعلت فرنسا مترددة جداً إزاء التدخل العسكرى المباشر - وبشكل منفرد - لدعم نظام موبوتو .<sup>(٢)</sup> وفى سياق هذا التردد وضع شيراك شرطاً تعجيزياً ألزم زائير بالوفاء به من أجل الحصول على المساندة العسكرية الفرنسية ، وهو الإصلاح الهيكلى للجيش الزائيرى ، ومع استحالة الوفاء بذلك الشرط ، أصبح التنصل من مساندة موبوتو أمراً يسيراً بالنسبة لفرنسا .<sup>(٣)</sup>

ويفسر البعض موقف فرنسا المؤيد لنظام موبوتو بعدد من العوامل ، أهمها ما يلى :

١- حاجة فرنسا إلى موبوتو - الذى تربطه روابط شخصية بالساسة الفرنسيين - كحليف فى مواجهة النفوذ الأنجلوفونى فى منطقة وسط أفريقيا ، حيث رأت فرنسا أن وصول الجبهة الوطنية الرواندية إلى الحكم فى رواندا - بدعم من أوغندا - يمثل خطراً على مصالحها . إذ أن ذلك يمكن أن يكون مقدمة لامتداد النفوذ الأنجلوفونى إلى المنطقة ، بحيث تكون رواندا هى الخطوة الأولى ، وربما تليها بوروندى ثم زائير ، بما يؤدى إلى فقدان فرنسا فى النهاية لإحدى مناطق نفوذها المهمة لصالح النفوذ الأنجلوفونى ، وخاصة بعد تراكم الضغوط على السياسة الفرنسية فى أفريقيا منذ بداية التسعينيات .<sup>(٤)</sup>

(١) الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية فى زائير ١٩٩٧/٩٦ ، م س ذ ، ص ص ٨٦-٨٧ .

(٢) Gerry Cleaver & Roy May ,op. cit.,P P.31- 32 .

(٣) Hussein Solomon ,” From Zaire ... “ , op.cit., P.95.

(٤) كانت هناك مجموعة من الضغوط التى تراكت على فرنسا بشكل أصبح يهدد نفوذها فى القارة ، حيث تصاعد المد الإسلامى فى دولة استراتيجية مثل الجزائر . وتوفى أحد أقطاب العلاقات الفرنسية الأفريقية ، وهو الرئيس الأفوارى هوفيه بوانية فى فبراير ١٩٩٤ . كما اضطرت فرنسا لتخفيض قيمة فرنك المنطقة المالية الفرنسية بمقدار ٥٠ % ، وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٨ . فضلاً عن تصاعد الاتجاه نحو الوحدة الأوروبية ، بشكل جعل من الصعب على فرنسا اتباع سياسة خارجية مستقلة تجاه أفريقيا ، بعيداً عن منافسيها فى أوروبا . انظر : الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية فى زائير ١٩٩٧/٩٦ ، م س ذ ، ص ص ٨٨ .



٢- إن فرنسا لا تزال تعتمد على أفريقيا بشكل عام ، وزائير بصفة خاصة كمصدر للمواد الخام . وهو ما يفسر حرصها على أن تتضمن اتفاقيات الدفاع المشترك التي عقدها مع الدول الفرانكوفونية بنوداً تجعل لفرنسا وضع خاص عند تصدير المواد الخام ، وخاصة المواد الاستراتيجية مثل : البترول ، واليورانيوم ، والغاز الطبيعي .<sup>(١)</sup> ومن ثم رأت فرنسا أن دعمها لموبوتو سوف يضمن تأمين احتياجاتها من الثروات الطائلة لزائير ، وذلك بدلاً من التعامل مع أشخاص جدد لم تتبلور اتجاهاتهم السياسية بشكل نهائي .

غير أن الموقف الفرنسي بدأ في التغير شيئاً ما ، مع تزايد الضغوط الدولية والإقليمية عليها من أجل التخلي عن موبوتو<sup>(٢)</sup> ، ووضوح تفوق قوات المتمردين في مواجهة الجيش الزائيري .<sup>(٣)</sup> وفي فبراير ١٩٩٧ ، سحب فرنسا - من الناحية الفعلية - دعمها لموبوتو ، وذلك عندما بدأ المتمرّدون على وشك دخول كينشاسا . وقد تجلّى التحول في الموقف الفرنسي عندما رفضت فرنسا دعم خطط ثلاث دول أفريقية لإرسال قوات إلى زائير ، بسبب الحظر الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على المساعدات العسكرية لتلك المنطقة . وفي أبريل ١٩٩٧ طالبت فرنسا - لأول مرة - موبوتو بالاجتماع مع كابيلا من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع ، مؤكدة أن التفاوض يمثل - في صورتها - الأسلوب الأمثل لإنهاء الصراع الزائيري . وهنا كانت فرنسا هي القوة الموجهة لقمة ليرفيل في ٧ مايو ١٩٩٧ بين موبوتو والقادة المحافظين لدول أفريقيا الفرانكوفونية ، وذلك في إطار البحث عن مخرج تفاوضي للصراع .<sup>(٤)</sup>

وختاماً ، فإن الجهود الداخلية والإقليمية والدولية لم تنجح في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع ، ومن ثم إنهاء التدخل الإقليمي ، وهو ما أدى إلى استمرار الصراع المسلح ، حتى دخل المتمرّدون وحلفائهم إلى كينشاسا في مايو ١٩٩٧ ، بينما ذهب موبوتو إلى منفاه في المغرب .

(١) يذكر أن فرنسا كانت تحصل في ذلك الوقت على ١٠٠% من احتياجاتها من اليورانيوم من النيجر والجاون ، و ٩٥% من احتياجاتها من الكوبالت من زائير وزامبيا ، و ٩٠% من احتياجاتها من البوكسيت من غينيا ، و ٧٦% من احتياجاتها من المنجنيز من جنوب أفريقيا والجاون ، و ٥٧% من احتياجاتها من النحاس من زامبيا وزائير ، و ٥٥% من احتياجاتها من الفوسفات من المغرب وتوجو ، و ٣١% من احتياجاتها من الحديد من ليبيريا وموريتانيا . انظر : الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية في زائير ١٩٩٧/٩٦ ، م س ذ ، ص ٨٩ .

(٢) وفي إطار هذه الضغوط أكد سفير الولايات المتحدة في كينشاسا " إن فرنسا لم يعد بوسعها أن تفرض نفسها على الأفارقة ، لأنهم لن يتسامحوا مرة أخرى مع الاستعمار الجديد ... " . كما طلبت بعض دول أفريقيا الفرانكوفونية من فرنسا عدم الاستمرار في دعم نظام سلطوى كنظام موبوتو ، وهي ذات الدعوة التي وجهها كابيلا لفرنسا، انظر: Sean Boyne , op.cit., P.183.

Gerry Cleaver & Roy May, op.cit., P.32.

Ibid., P.31.

(٣)

(٤)



## الفصل الثانى

### التدخل الإقليمى فى صراع ١٩٩٨

وصل لوران كابيلا إلى السلطة وسط تأييد شعبى وإقليمى ودولى واضح . وهنا توقع الكثيرون أن الكونغو الديمقراطية سوف تطوى حالة الصراع شبه المستمرة التى عاشتها منذ استقلالها تقريباً ، لتدخل مرحلة جديدة من الاستقرار السياسى الداخلى ، والتعايش السلمى مع دول الجوار ، وذلك فى ظل ما كان متوقعاً من تحولات ديموقراطية فيها ، ومساندة إقليمية ودولية لها .

غير أن الأمور سارت فى اتجاه آخر ، حيث شهدت الكونغو الديمقراطية فى أغسطس عام ١٩٩٨ حركة تمرد مسلح ، استهدفت الإطاحة بنظام كابيلا . وسرعان ما تحول التمرد إلى صراع واسع النطاق بين الحكومة والمتمردين . وقد تدخلت العديد من الدول والأطراف الأفريقية فى ذلك الصراع ، سواء إلى جانب نظام كابيلا أو إلى جانب المتمردين ، مثلما حدث من قبل أثناء الصراع ضد موبوتو .

وفى هذا الإطار يسعى الباحث إلى التعرف على ظروف البيئة الداخلية والإقليمية والدولية التى حدث التدخل الإقليمى فى إطارها ، بالإضافة إلى تحليل عملية التدخل الإقليمى ، من حيث الأطراف المتدخلة ، والدوافع التى جعلتها تتخذ قرار التدخل ، سواء لصالح الحكومة أو لصالح المتمردين ، بالإضافة إلى تقييم عملية التدخل ، من حيث مدى مشروعيتها ، وما أدت إليه من نتائج ، بالنسبة للدول المتدخلة ، وللكونغو الديمقراطية على السواء . فضلاً عن تناول الجهود الداخلية والإقليمية والدولية التى بذلت من أجل تسوية الصراع وإنهاء التدخل . وهو ما يقتضى تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول : بيئة التدخل فى صراع ١٩٩٨ .

المبحث الثانى : تحليل عملية التدخل فى صراع ١٩٩٨ .

المبحث الثالث : جهود تسوية الصراع وإنهاء التدخل .

## المبحث الأول

### بيئة التدخل فى صراع ١٩٩٨

يرى الباحثون أن اندلاع حركة التمرد المسلح ضد نظام لوران كابيلا يعتبر تطوراً منطقياً لمجمل الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية ، التى أحاطت بالكونغو الديمقراطية منذ وصول كابيلا إلى السلطة . وفى هذا الإطار يسعى الباحث إلى التعرف على طبيعة البيئة التى حدث التدخل الإقليمى فى إطارها ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : البيئة الداخلية للتدخل .

المطلب الثانى : البيئة الإقليمية للتدخل .

المطلب الثالث : البيئة الدولية للتدخل .

## المطلب الأول

### البيئة الداخلية للتدخل

كانت الأوضاع الداخلية فى الكونغو الديمقراطية تموج بالكثير من الخلافات والانقسامات ، سواء داخل النخبة الحاكمة أو بينها وبين الشعب ، الذى انقسم بين مؤيد ومعارض للنظام الجديد ، وهو ما مهد لاندلاع التمرد المسلح ضد نظام كابيلا ، وأتاح الفرصة لحدوث التدخل الإقليمى فى الصراع . وفيما يلى توضيح لأهم العوامل التى أدت إلى اندلاع الصراع وحدث التدخل الإقليمى فيه .

#### ١ - انشقاق صفوف التحالف المؤيد لنظام كابيلا :

كان انشقاق صفوف التحالف المؤيد لنظام كابيلا ، من بين الأسباب التى أدت لاندلاع التمرد ضده ، وهو ما يمثل امتداداً لظاهرة تقليدية فى الصراعات والحروب الأهلية الأفريقية ، والتى عادة ما تشهد تفككاً بين عناصر المعسكر المنتصر ، بسبب الخلاف حول كيفية تقاسم السلطة ، وتوزيع الغنائم السياسية والاقتصادية . وغالباً ما يكون ذلك التفكك قائماً على أسس إثنية ومصالحية بين الحلفاء السابقين فى الصراع .

وقد كانت هناك مخاطر جمة من فقدان التحالف الموالى لكابيلا لقوته وتماسكه بمجرد تحقيق الهدف المشترك لعناصره ، وهو إسقاط نظام موبوتو ، حيث تكون التحالف بشكل سريع بفعل ضغوط القوى الداخلية والإقليمية المعادية لموبوتو . ومنذ الوهلة الأولى لقيام التمرد كان من الواضح ضيق مساحة القاعدة السياسية والعسكرية لكابيلا ، وأن السواد الأعظم من القوات المساندة له كان يتكون من عناصر البانيامولينجى ، إلى جانب القوات الأجنبية الرواندية والأوغندية والأنجولية والبوروندية

وغيرها <sup>(١)</sup> وبشكل أكثر تفصيلاً كان التحالف يضم : عناصر من الوطنيين والماركسيين وغيرهم من أنصار الإيديولوجيات الأخرى ، والميليشيات التابعة لكابيلاً شخصياً (القوات المسلحة الشعبية) ، والتي ينتمى معظم أفرادها إلى قبيلة البابوراى ، وميليشيات البانيامولينجى ، فضلاً عن متطوعين من الجيش الوطنى الرواندى ، والآلاف من المواطنين الكونغوليين المنفيين فى أنجولا ، وسكان المناطق التى استولى عليها كابيلاً أثناء تقدمه نحو كينشاسا ، كما انضم إليه حوالى خمس القوات النظامية الحكومية بعد انتصاره على موبوتو <sup>(٢)</sup>.

وقد بدأت الخلافات تدب سريعاً بين عناصر التحالف ، حيث اصطدم كابيلاً بالقائد العسكرى للتحالف الجنرال كيساسى نجاندو ، مما جعل كابيلاً يصدر أوامره بتصفيته جسدياً ، من أجل الانفراد بالهيمنة على التحالف الحاكم <sup>(٣)</sup>. كما اصطدم كابيلاً أيضاً بجماعة البانيامولينجى ، التى طالبت بوضع خاص لها داخل القوات المسلحة ، وأن تتشكل قوات الحرس الرئاسى منها ، فى الوقت الذى اكتشف فيه كابيلاً أن قادة البانيامولينجى لا يتمتعون بأى شعبية خارج كيفو ، كما أنه استشعر خطورتهم على نظامه ، مما اضطره إلى الانقلاب عليهم . وقد تصاعدت الخلافات مع عدم التزام كابيلاً بالمساواة فى توزيع المناصب السياسية ، فضلاً عن استنثاره هو والمقربين منه بالعوائد المالية الناتجة عن تصدير الثروات المعدنية ، على حساب الأطراف الأخرى المشاركة فى التحالف <sup>(٤)</sup>.

## ٢- وجود عناصر أجنبية داخل الحكومة والجيش :

أبقى كابيلاً على الكثير من العناصر الأجنبية لمساندته فى شئون الإدارة والحكم ، حيث أسند إلى البارزين منهم مناصب هامة فى الحكومة والجيش . غير أن غالبية الشعب الكونغولى - خاصة فى كينشاسا- لم يكن يشعر بالارتياح لوجود تلك العناصر داخل النظام ، ومن ثم فقد كانوا ينظرون إليهم باعتبارهم غزاة أجانب <sup>(٥)</sup>. وقد تسبب ذلك فى عداء بعض الجماعات الوطنية لكابيلاً ، الذى كان يصنف تاريخياً على أنه ينتمى للقيادات الوطنية فى أفريقيا ، باعتباره رفيق كفاح الزعيم الوطنى السابق باتريس لومومبا . وهنا أصبح رأى العام ينظر إلى كابيلاً على أنه لا يعدو أن يكون " دمية "

<sup>(١)</sup> Simon Baynham, op.cit, P.12.

<sup>(٢)</sup> محمد أبو الفضل ، ، م س ذ ، ص ص ٦٦٣-٦٦٤ ، وانظر أيضاً ، أحمد إبراهيم محمود ، " تعقيدات التسوية السياسية فى حرب الكونغو " ، ملف الأهرام الاستراتيجى ، السنة ٥ ، ع ٥٦ ، ص ٧٩ .

<sup>(٣)</sup> أشار بعض المحللين إلى أن كيساسى قد قتل بسبب إصراره على فرض هيمنة العناصر التوتسية على التحالف ، فى الوقت الذى أكد فيه كابيلاً أنه قتل فى كمين نصبه له أنصار موبوتو . راجع فى هذا الشأن :

Thomas Turner, " Kabila Returns, in a Cloud of Uncertainty", African Studies Quarterly, Vol.1, No.3, 1999.P.6. (internet).

<sup>(٤)</sup> محمد أبو الفضل ، ، م س ذ ، ص ٦٦٣ .

<sup>(٥)</sup> Carole J.L.Collins , op.cit., P.3.



فى أيدى رواندا وأوغندا <sup>(١)</sup>، وأنه مجرد شخص فرضته الإدارة الأمريكية على الشعب الكونغولى ، من خلال عملاتها فى إقليم البحيرات ، بل ذهب البعض إلى القول بأن موسيفينى وكاجامى هما اللذان يحكمان الكونغو الديمقراطية فعلياً من خلال كابيلا <sup>(٢)</sup> ، الذى لا يعدو أن يكون واجهة كونغولية للتحالف الذى أطاح بموبوتو <sup>(٣)</sup>.

وقد تزامن الرفض الشعبى لوجود العناصر الأجنبية مع شعور كابيلا بالضيق إزاء سلوك تلك العناصر ، خاصة وأنها كانت تمثل قيداً على سلطته . وهنا ظن كابيلا أن إبعاد تلك العناصر ، سوف يخلصه من قيودهم على سلطته من ناحية ، ويكسبه التأييد الشعبى من ناحية أخرى <sup>(٤)</sup> . ومن ثم سعى كابيلا منذ خريف عام ١٩٩٧ إلى التخلص العناصر الأجنبية فى نظامه <sup>(٥)</sup>.

وفى هذا السياق ، أجرى كابيلا خلال شهر يوليو ١٩٩٨ حركة تغييرات واسعة فى صفوف القوات المسلحة ، فعزل رئيس هيئة الأركان ، جيمس كابارى James Kabari - الرواندى الأصل - ليوكل المنصب إلى ساليستان كيفوا Celestin Kifwa ، الذى ينتمى إلى كاتنجا . كما أصدر قراراً بعودة كافة العناصر ذات الأصول الرواندية داخل الجيش إلى بلادها وتسريح عناصر البانيامولينجى ، وهو ما أدى إلى استيائها وإثارة مخاوفها من أن تكون تلك التغييرات مقدمة للقضاء عليهم ، أو إبعادهم عن الكونغو الديمقراطية <sup>(٦)</sup>.

### ٣- ممارسات نظام كابيلا :

#### أ - الهيمنة على السلطة السياسية :

أعلن كابيلا بعد دخوله كينشاسا فى ١٧ مايو ١٩٩٧ أنه سيتنحى عن السلطة بعد فترة انتقالية لا تتجاوز عاماً واحداً ، يتم بعدها إجراء انتخابات عامة . كما أعلن اعتزامه إجراء مجموعة من التغييرات السياسية والاقتصادية فى البلاد ، فغير اسم الدولة من زائير إلى الكونغو الديمقراطية ،

<sup>(١)</sup> Filip , Reyntjents, op.cit, P.245.

<sup>(٢)</sup> Executive Intelligence Review , op.cit., P.79.

<sup>(٣)</sup> يشير المحللون إلى أن كابيلا انضم إلى التمرد بعد بدايته فعلياً ، وأنه كون تحالفاً مع البانيامولينجى ، غير أن دوره فى إدارة المعركة لا يزال يكتفه الكثير من الغموض . راجع فى هذا الشأن : Alec Russell , op.cit ., P.30. وانظر أيضاً : Peter Rosenblum , “ Endgame in Zaire “ , op.cit., P.201.

<sup>(٤)</sup> John F. Clark, op.cit., P.268.

<sup>(٥)</sup> فى ظل الغموض الذى أحاط بدور العناصر الأجنبية فى النظام السياسى للكونغو الديمقراطية طلبت إحدى منظمات حقوق الإنسان الكونغولية (AZADHO) فى ٤ ديسمبر ١٩٩٧ من نظام كابيلا ضرورة التحديد الدقيق لجنسية القوات الموجودة فى إقليم كيفو ، مع التأكد من أن القوات الرواندية قد أبعدت عن الإقليم . راجع فى هذا الشأن ، Filip , Reyntjents, op.cit, P.245.

<sup>(٦)</sup> أحمد إبراهيم محمود ، " تعقيدات التسوية السياسية فى حرب الكونغو " ، م س ذ ، ص ص ٧٩-٨٠ .

وغير اسم الحزب الحاكم من تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو- زائير ، إلى تحالف القوى الديمقراطية .

غير أن كابيلا أصدر مرسوماً دستورياً في ٢٨ مايو- أى في اليوم السابق مباشرة على أداء القسم الدستوري - مكوناً من خمسة عشر بنداً ، يخوله سلطات شبه مطلقة في تسيير أمور البلاد ، إذ سيطر كابيلا على السلطة التنفيذية ، من خلال تخويل نفسه الحق في تعيين وعزل أعضائها ، كما هيمن على السلطة التشريعية ، عن طريق إصدار الكثير من المراسيم التي تمكنه من ذلك . و سيطر أيضاً على القوات المسلحة وأقاليم الدولة ، نظراً لتولييه وزارة الدفاع منفرداً ، واستثنائه بصلاحيات واسعة في تعيين وعزل قادة الجيش وحكام الأقاليم . هذا بالإضافة إلى السيطرة على الخزينة العامة للدولة ، وحل جميع المؤسسات السابقة على عهده ، باستثناء السلطة القضائية . وهو ما كان يعنى أن كابيلا كان يسعى منذ البداية لتكريس سيطرته على الحكم وتهميش دور القوى الأخرى .<sup>(١)</sup>

وقد اتضح من ممارسات كابيلا أنه لم يكن متحمساً لإجراء تحول ديمقراطي حقيقي في البلاد ، على الأقل في ظل الظروف والمشكلات التي كان يتعين عليه مواجهتها بعد وصوله إلى السلطة . وقد عبر كابيلا عن ذلك أثناء أدائه القسم الدستوري في ٢٩ مايو ، حيث قال : " نحن لا نؤيد منا يسمى بالمؤتمر الوطني ... " ، كما أعلن كابيلا حظر النشاط الحزبي- كإجراء مؤقت - منتقداً كثرة الأحزاب وضعفها في عهد موبوتو ، واستبعد المطالبة بانتخابات فورية ، باعتبار أنها ستكون - في تصوره - فرصة لأنصار موبوتو . وأعلن كابيلا عن مشروع للتحول الديمقراطي ، يتم تنفيذه خلال عامين ، يبدأ بتشكيل لجنة دستورية ، وينتهي بإجراء الانتخابات ، كما أكد التزامه بهذا المشروع وفقاً للجدول الزمني المحدد لتنفيذه .<sup>(٢)</sup> إلا أنه بحلول سبتمبر ١٩٩٨ ، تبين أن تداول السلطة سلمياً هو أمر بعيد المنال ، خاصة وأن الوعد بصياغة دستور جديد للبلاد ، وإجراء انتخابات عامة خلال عام ١٩٩٩ قد تأجل تنفيذه عدة مرات .<sup>(٣)</sup>

وقد أقدم كابيلا على اتباع بعض الأساليب القمعية ، المشابهة لتلك التي كان يتبعها سلفه موبوتو ، في مواجهة عناصر وقوى المعارضة ، ومن ذلك إصدار أحكام قضائية وقرارات رئاسية بالاعتقال ، وتحديد الإقامة ، والنفى خارج البلاد في مواجهة الكثير من المعارضين ، كما تم إعدام العديد من العناصر الموالية لموبوتو بدون محاكمة .<sup>(٤)</sup> واصطدم كابيلا أيضاً بزعم المعارضة المنتخب من

(١) Africa South of the Sahara , 1998 ,op.cit, P.336 .

(٢) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٦٩١ .

(٣) أحمد إبراهيم محمود ، الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا ، م س ذ ، ص ٣٠٠ .

(٤) Alec Russell , op.cit., P.35.



المؤتمر الوطنى إيتين تشيسكىدى ، حيث وصفه بأنه عميل لموبوتو .<sup>(١)</sup> ثم ألقى القبض عليه وحدد إقامته فى منفى داخلى .<sup>(٢)</sup> كما اعتقل زعيم حركة قوى المستقبل أرثر زاهيدى .<sup>(٣)</sup>

ورغم محاولات كابيلا احتواء بعض قادة المعارضة مثل : قيادات حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاشتراكى ، وقيادات الأحزاب اللومومبية ، وخاصة أفراد أسرة لومومبا ، من خلال إسناد المناصب الحكومية إليها<sup>(٤)</sup> ، إلا أن ذلك لم يقنع المعارضة بحقيقة توجهات كابيلا نحو الديمقراطية ، حيث وصفته المعارضة بأنه ليس إلا " موبوتو جديد " .<sup>(٥)</sup>

وهكذا ، فإنه فى الوقت الذى كان الشعب الكونغولى ، يتطلع إلى إيجاد بديل للموبوتيه ، فإذا بكابيلا يتجه نحو تكريس السلطوية . وهنا يقول وامبا دايا وامبا : " إن ميليشيات كابيلا الأقرب إلى المرتزقة أصبحت بديلة لقوات موبوتو ، كما حلت القبلية محل المحسوبية ، وحل الاستبعاد محل التصفية ، ومن ثم فقد عادت الموبوتية مرة أخرى ولكن بدون موبوتو " .<sup>(٦)</sup> ولهذه الأسباب أصبح كابيلا شخصاً غير مرغوب فيه من معظم القوى الموجودة فى البلاد ، حتى أنه لم يعد يأمن على حياته أو على سلامته الشخصية داخل وطنه .<sup>(٧)</sup>

#### ب- عدم مواجهة المشكلات الإثنية :

لم تحتل المسألة الإثنية الأولوية المناسبة فى الأجندة السياسية لنظام لوران كابيلا . وهو ما أدى إلى استمرار التوترات الإثنية ، ومن ثم عدم الاستقرار فى البلاد ، حيث تنامت مشاعر الكراهية والعداء من جانب الجماعات الإثنية المحلية ضد جماعة البانيامولينجى وغيرها من الجماعات التوتسية على السواء .<sup>(٨)</sup>

(١) Ernest Wamba-dia-Wamba, "Mobutism after Mobuto ...", op.cit., P.52.

(٢) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، ص ٦٩١ . ولمزيد من التفاصيل حول العلاقة المتوترة بين كابيلا وتشيسكىدى انظر : Alec Russell , op.cit., P.35.

(٣) الشيماء على عبد العزيز ، " استمرار الأزمة فى الكونغو الديمقراطية " ، م س ذ ، ص ٢٠٤ .

(٤) محمد أبو الفضل ، م س ذ ، ص ٦٦٢ .

(٥) وفى هذا الإطار أكد بيزيما كاراها - وزير الخارجية الذى انقلب على نظام كابيلا - أن كابيلا تحول إلى ديكتاتور ، وأنه أصبح فى عام واحد أسوأ من سلفه موبوتو . راجع فى هذا الشأن : د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٤٩ .

(٦) حلمى شعراوى ، م س ذ ، ص ١٢٧ .

(٧) ومن مظاهر تدهور الشرعية السياسية للرئيس كابيلا ، قيام الحكومة باقتلاع رؤوس الأشجار الاستوائية الضخمة من قلب كينشاسا ، وترك تلك الرؤوس فى الأشجار الواقعة على أطراف المدينة ، حيث كان كابيلا يخشى من أن يكمن أحدهم لموكبه بين الأغصان الكثيفة لتلك الأشجار محاولاً اغتياله . ولمزيد من التفاصيل ، انظر : يحيى غانم ، " فى الكونغو : الموت لا يأتى دائماً من رؤوس الأشجار " ، جريدة الأهرام ، ٢٤ يناير ٢٠٠١ .

(٨) Ernest Wamba-dia-Wamba, "Mubutism after Mobuto ...", op.cit., P.52.



ومن أبرز الأمثلة التي توضح تنامي مشاعر الكراهية والعداء الإثنية أنه في ديسمبر ١٩٩٦ أعلن مجلس المقاومة والتحرير في كيفو Conseil de la Resistance et de la Liberation du Kivu رفضه للتعايش مع اللاجئين التوتسي أو التفاوض معهم ، باعتبارهم أعداء للوطن ، مع التأكيد على ضرورة ملاحقتهم وطردهم من شرق البلاد . وفي أكتوبر ١٩٩٧ أعلنت الحركة الوطنية لحماية الديمقراطية Mouvement National Pour la Sauvegarde de la Democratie المرتبطة بميليشيا الماي-ماي عن خطة لتحرير شرق الكونغو الديمقراطية من العناصر الرواندية .<sup>(١)</sup>

ويعود تنامي مشاعر الكراهية الإثنية تجاه العناصر التوتسية ، وخاصة جماعة البانيامولينجي إلى موقفهم من السكان المدنيين المحليين أثناء الصراع ضد موبوتو ، حيث تعاملوا مع السكان المحليين كما لو كانوا أجنبيا يتعاملون مع سكان إقليم محتل . وفي هذا السياق تعرض السكان للعديد من أعمال العنف التي شملت : القتل ، والتعذيب ، وتدمير ونهب الممتلكات ، بل إن الزعماء التقليديين تعرضوا للكثير من المواقف المهينة التي وصلت إلى حد الإذلال والقتل .

وقد ازدادت المشاعر المعادية للتوتسي مع تنامي المخاوف من سيطرة رواندا على إقليم كيفو ، حيث عرض المسؤولون الروانديون خرائط توضح التصور المقترح لرواندا الكبرى Greater Rwanda ، وذلك في بداية صراع ١٩٩٧/٩٦ . كما تجاهل الجيش الرواندي الحدود الدولية في المنطقة ، حيث كان يطلق على الجنود الروانديين اسم " جنود بلا حدود Soldiers without Borders " ، كما طرح مفهوم المواطنة عبر الحدود Transborder Citizenship في دوائر وثيقة الصلة بنظام كيجالي.<sup>(٢)</sup>

وبدلاً من أن يحسم كابيلا تلك المشكلات الإثنية ، فإنه استخدم أسلوب فرق واحكم " Divide and Rule " في مواجهة البانيامولينجي . وهو الأسلوب الذي تطور في الأساس على عهد موبوتو ، مما أدى إلى مزيد من عدم الاستقرار أو الأمن في الكونغو الديمقراطية .<sup>(٣)</sup>

#### ج - تفشى الفساد والمحسوبية داخل النظام الحاكم :

عندما تولى كابيلا مقاليد السلطة ثارت بعض الشكوك حول قدرته هو ونظامه الجديد على تحقيق الاستقرار والنهوض بالأوضاع الاقتصادية للبلاد ، خاصة وأن معظم قادة التحالف الذي قاده

Filip Reyntjens, op.cit, P.244.

Idem.

Horace Campbelle, op.cit., PP.26-27.

(١)

(٢)

(٣)

كاببلا كانوا من العسكريين الذين يفتقرون إلى الخبرة السياسية اللازمة لقيادة دولة بحجم وتقل الكونغو الديمقراطية (١).

وقد ازدادت تلك الشكوك بعد اتجاه كاببلا إلى الاعتماد على معيار الولاء في التجنيد السياسي على حساب معيار الكفاءة والإنجاز ، حيث أحاط كاببلا نفسه بأفراد عائلته وأبناء إقليمه ومسقط رأسه (كانتجا) ، فأسند إليهم العديد من المناصب الرئيسية . ومن ذلك إسناد وزارة الداخلية إلى عمه جايتان كاكوجي ، وإسناد وزارة العدل إلى عمه الآخر موبتري كونجولو . وتتصيب ابنه جوزيف قائداً للجيش . كما أن كبار قادة الجيش والشرطة وأعضاء الحرس الرئاسي ومحافظ البنك المركزي ، كانوا ينتمون جميعاً إلى إقليم كانتجا (٢) ومن جهة أخرى ، عين كاببلا بعض الأشخاص في مناصب عليا ، رغم عدم كفاءتهم وتاريخهم الغامض أو غير النزيه . ومن هؤلاء وزير الاقتصاد ، مومبا سالونا ، الذي تولى ذلك المنصب ، رغم أنه كان مديراً لأعمال موبوتو ، ورغم اتهامه باختلاس الأموال العامة وتهريبها للخارج ، بالإضافة إلى أنه كان مطلوباً للمحاكمة في العديد من القضايا خارج البلاد . وهناك أيضاً دومينيك ساكوبي ، الذي أصبح مسئولاً عن اتصالات كاببلا ، رغم أنه كان من العاملين في إدارة موبوتو (٣).

وقد أدت هذه السياسة إلى استئثار الفساد ، وتدنى مستوى الأداء الحكومي ، نظراً لتدنى كفاءة الكثير من عناصر النخبة ، وعدم نظافة أيديهم . كما أن الاعتماد على أهل الثقة على حساب أصحاب الكفاءة ، إنما يعكس غياب الرؤية الإيديولوجية ، وعدم الرغبة في محاربة الفساد ، خاصة وأن الإجراءات التي اتخذها كاببلا في سبيل ذلك ، لم تكن على المستوى المطلوب لمواجهة الفساد الذي استشرى في كافة قطاعات الدولة ، خاصة في قطاع التعدين ، وهو ما أدى في النهاية إلى عزل كاببلا عن الشعب (٤) وفي هذا الإطار يقول جان بيير أونديكانيه ، أحد قادة التمرد ضد كاببلا : " إن حكم كاببلا اتسم بالفساد والمحسوبية ، ومن ثم يجب عليه مغادرة البلاد في أسرع وقت ممكن " (٥).

(١) وفي هذا السياق أكد البعض أن الكونغو الديمقراطية كانت بمثابة " الإرث الثقيل " الذي ورثه كاببلا عن موبوتو ، خاصة في ظل عدم الاستقرار الأمني والتوترات الحدودية ، وتفاقم حجم الدين الخارجي الذي قدر بنحو ٤ ايليون دولار . انظر : Ed Blanche, op.cit., P.22.

(٢) أحمد إبراهيم محمود ، " صراع الكونغو من الحرب الأهلية إلى الحرب القارية " ، دراسة غير منشورة ، سبتمبر ١٩٩٨ ، ص ٣.

(٣) جريدة الجرائد العالمية ، ٣٠ مارس ١٩٩٩ ، ص ٥ .

(٤) كان كاببلا ينظر بنفسه في طلبات سفر المسؤولين إلى الخارج ، وأيضاً في بدل السفر المقرر لهم ، وذلك لمواجهة الفساد ، غير أن ذلك لم يثمر عن تقدم يعتد به في محاربة الفساد . راجع في هذا الشأن : جريدة الأهرام ، ٢٩ يناير ٢٠٠١ .

(٥) محمد أبو الفضل ، م س ذ ، ص ٦٦٧ .

## المطلب الثانى البيئة الإقليمية للتدخل

عادة ما يكون الطرف المنتصر فى صراع داخلى معين مطالباً أو مفروضاً عليه أن يدفع ثمن انتصاره لحلفائه الخارجيين . ويحدث ذلك فى الغالب عندما تكون القدرات الذاتية للطرف المنتصر أقل من قدرات هؤلاء الحلفاء . وفى هذه الحالة يؤدى التدخل الخارجى إلى قيام نظام تابع فى الدولة محل التدخل ، ومن ثم حدوث أزمة سيادة فى تلك الدولة . وهنا قد يسعى الطرف المنتصر إلى إعادة تأكيد سيادته فى مواجهة حلفائه الخارجيين ، الذى ربما يصبحون أعداء جدد فى نظر الطرف المنتصر .

وبالتطبيق على الحالة الكونغولية ، نجد أن لوران كابيلا كان يشعر بأن حلفائه الإقليميين يمثلون قيداً على سلطته ، خاصة بعد أن حاصره الرأى العام الداخلى باتهامات عديدة فى هذا الشأن ، تتركز فحواها حول تبعية الكونغو الديمقراطية لرواندا وأوغندا . وفى هذا السياق ، سعى كابيلا إلى الاستقلال عن حلفائه ، والتوصل من وعوده لهم . كما عمل على تنويع شبكة تحالفاته الإقليمية ، حتى يحقق نوعاً من التوازن مع التحالف الرواندى الأوغندى البوروندى .

وقد اتخذ كابيلا العديد من الإجراءات فى سبيل تحقيق ذلك ، حيث أنكر كابيلا - بداية - اشتراك القوات الرواندية فى عملية الإطاحة بنظام موبوتو ، بينما أكدت الحكومة الرواندية اشتراك قواتها بشكل مباشر فى الإطاحة بموبوتو .<sup>(١)</sup>

كما اتهمت حكومة كينشاسا الحكومة الرواندية بالاستغلال غير المشروع لمواردها . كما أنها طالبت الحكومة الأوغندية أيضاً بعدم التدخل فى شئونها ، والتوقف أيضاً عن استغلال مواردها بشكل غير مشروع .<sup>(٢)</sup>

ومن ناحية أخرى ، تقاعس كابيلا عن إشباع الاحتياجات الأمنية لحلفائه ، من خلال ملاحقة عناصر المعارضة المسلحة للدولتين داخل أراضى الكونغو لديموقراطية . فلم يلاحق عناصر

(١) عندما أكد كاجامى على الدور المحورى الذى لعبته رواندا فى دعم كابيلا وإسقاط نظام موبوتو ، نفى كابيلا هذه التصريحات بشكل قاطع ، مطالباً كاجامى بتفسير تلك المزاعم . كما نفت عناصر من الحكومة الكونغولية ذلك ، مؤكدة أن أدوات الإعلام ربما أساءت عرض تصريحات كاجامى ، وأن الكونغو الديمقراطية دولة مستقلة وليست إقليماً تابعاً لكاجامى . حول هذا الموضوع انظر : Filip Reyntjens, *op.cit* , P.245.

(٢) جاءت هذه الاتهامات على لسان الوزير الكونغولى المقرب من كابيلا ، فيكتور موبويو Victor Mpoyo فى ٢٢ مايو ١٩٩٨ ، وذلك رداً على اتهام أوغندا لكابيلا بالجحود ونكران الجميل حيث اتهم الوزير الكونغولى الرئيس موسيفينى بالتدخل فى شئون بلاده وبضلوعه هو وأخيه سالم صالح فى تهريب الثروات الكونغولية . راجع فى هذا الشأن : Ibid., P.246. وللمزيد من التفاصيل انظر أيضاً : John F. Clark, *op.cit.*, P.268.



الإنترأهاموى ، أو قوات الجيش الرواندى السابق ، ولم يحاول نزع سلاحهم . ولكنه - على العكس - سمح لهم ببناء قدرات تسليحية كبيرة . كما عقد كابيلا تحالفاً جديداً مع تلك العناصر من أجل الدفاع عن نظامه ، فى مقابل السماح لهم بالعمل داخل الكونغو الديمقراطية . وتردد أيضاً أن تلك الجماعات كانت تحظى بدعم الجيش الكونغولى الجديد ، وأنه كان يوفر لها غطاء من الحماية أثناء عبورها الحدود الكونغولية لشن هجماتها ضد الحكومة الرواندية .<sup>(١)</sup>

وقد أثار ذلك الكثير من المخاوف لدى رواندا إزاء نظام كابيلا ، خاصة بعد أن اتجه كابيلا إلى إبعاد الضباط الروانديين من الجيش الكونغولى ، فى حين كانت رواندا تأمل فى بقاءهم ، كوسيلة لمساندتها فى وقف الهجمات الحدودية من جانب معارضيها . وقد ازدادت تلك المخاوف أيضاً مع اتجاه العديد من الجماعات الإثنية فى الكونغو الديمقراطية مثل جماعات ماى-ماى ، وبيمبي Bimbe إلى دعم جماعات المعارضة الرواندية والأوغندية ، خوفاً من سيطرة التوتسى على المنطقة . وبالنسبة لجماعات المعارضة الأوغندية ، تردد أن كابيلا كان على علم بنشاط تلك الجماعات فى بلاده ، وأنه سمح بوجود قوات سودانية فى شرق الكونغو الديمقراطية ، بهدف دعم وتدريب عناصر المعارضة الأوغندية ، وذلك نظراً لحاجته الشديدة إلى حلفاء إقليميين ، لمساعدته فى بناء وتدريب جيشه .<sup>(٢)</sup>

وبالإضافة لما سبق ، أثارت السياسة التى اتبعها كابيلا إزاء البانيامولينجى استياء حلفائه الإقليميين . وأدت إلى ازدياد مساحة الخلاف نظام كابيلا وحلفائه ، وخاصة رواندا التى كانت تنظر إلى الصراع ضد كابيلا باعتباره صراعاً بين التوتسى البانيامولينجى وحلفائهم التوتسى فى رواندا من جهة ، وبين اللاجئين الهوتو فى شرق الكونغو الديمقراطية والميليشيات التابعة لهم ، وحكومة كينشاسا المتعاطفة معهم من جهة أخرى .

وعلى مستوى العلاقات الإقليمية ، اتجه كابيلا نحو توثيق علاقاته مع زيمبابوى والسودان وأفريقيا الوسطى والكونغو برازافيل . وهى دول غير صديقة لرواندا وأوغندا . إذ تتهم رواندا كل من أفريقيا الوسطى والكونغو برازافيل بإيواء وتوظيف عناصر رواندية ، تنتمى للجيش الرواندى السابق ، ضمن صفوف القوات المسلحة للدولتين .<sup>(٣)</sup> كما تتهم أوغندا السودان بدعم الحركات المعارضة لنظامها ، وخاصة جماعة جيش الرب للمقاومة .

وفى ظل هذه الأوضاع لم يكن من المتصور استمرار دعم رواندا وأوغندا لنظام كابيلا ، خاصة وأنه لم يلتزم بتحقيق مصالحهما . وهنا ظهرت الكثير من مظاهر التوتر على العلاقات بين الكونغو الديمقراطية وكل من رواندا وأوغندا ، وخاصة منذ بداية عام ١٩٩٨ . وفى أبريل ١٩٩٨ أحذرت بعض

(١) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ص ٧٠٠ - ٧٠٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٠٥ .

(٣) الشيماء على عبد العزيز ، " استمرار الأزمة فى الكونغو الديمقراطية " ، م س ذ ، ص ٢٠٣ .

التنظيمات المدنية في إقليم كيفو الجنوبي من احتمالات وقوع اعتداء خارجي على الكونغو الديمقراطية ، وذلك على ضوء ما لاحظته من وجود حشود كبيرة من القوات على الجانب الآخر من الحدود ، وزيادة عمليات التسلل عبر الحدود إلى منطقة يوفيرا . كما رفضت رواندا وأوغندا حضور القمة الإقليمية ، التي عقدت في منتصف مايو ١٩٩٨ ، على هامش الاحتفال بالذكرى الأولى لوصول الرئيس كابيلا إلى الحكم . ويعود ذلك إلى اعتراض رواندا وأوغندا على دعوة السودان وأفريقيا الوسطى والكونغو برازافيل لحضور القمة ، وكذا لاعتراض أوغندا على دعوة بوروندي للمشاركة في القمة .<sup>(١)</sup>

ومع إصرار كابيلا على سياساته تجاه حلفائه الإقليميين ، رأت رواندا وأوغندا ضرورة الإطاحة بنظامه ، وإيجاد نظام جديد في كينشاسا ، يكون صديقاً وحليفاً للدولتين . وقد جاءت الفرصة مع التمرد المسلح الذي قام به البانيامولينجي . حيث تردد أن رواندا أوعزت لرئيس هيئة الأركان المعزول ، جيمس كاباري ، بأن يسعى للإطاحة بكابيلا ، وأنها حرضت أيضاً بعض عناصر البانيامولينجي على اغتيال كابيلا .<sup>(٢)</sup>

### المطلب الثالث البيئة الدولية للتدخل

يرى البعض أن لوران كابيلا وصل إلى السلطة في كينشاسا بفضل الدور الذي لعبته القوى الدولية الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية . إذ ترددت أنباء حول دور الولايات المتحدة في إمداد قوات كابيلا بالسلاح عبر كينيا ورواندا ، وكذا عبر ميناء عنيتيبي في أوغندا ، والموانئ الصومالية ، فضلاً عن إمداده بالخبراء العسكريين ، من أجل تقديم الاستشارات العسكرية والخدمات التدريبية لقوات التمرد .<sup>(٣)</sup>

وبعد وصوله إلى السلطة سعت الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية إلى تنسيق العلاقات مع نظام كابيلا ، بهدف حماية ودعم مصالحها في الكونغو الديمقراطية بصفة خاصة ، وإقليم البحيرات العظمى بشكل عام . وفي هذا الإطار تعددت زيارات مسؤولي الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا للكونغو الديمقراطية ، حيث زار وزير التعاون الفرنسي وكذا سكرتير عام وزارة الخارجية البلجيكية كينشاسا ، لفتح قنوات الحوار مع حكومتها وتحديد ميادين التعاون معها.<sup>(٤)</sup>

Filip Reyntjens, op.cit, P.246.

(١)

(٢) أحمد إبراهيم محمود ، " تعقيدات التسوية السياسية في حرب الكونغو " ، م س ذ ، ص ص ٧٩ - ٨٠ .

(٣) الشيماء على عبد العزيز ، " أبعاد خبرة العنف السياسي في زير " ، م س ذ ، ص ص ١٩٥ .

(٤) د. عبد الملك عودة ، أفريقيا في ختام القرن العشرين ، م س ذ ، ص ص ٥٣ .

غير أن كابيلا اتبع مجموعة من السياسات التي أثارت استياء الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية . ومن أهم هذه السياسات ما يلي :

١- اتجاه كابيلا نحو توثيق علاقاته مع الكثير من الدول ذات الاتجاهات اليسارية ، وذلك على حساب العلاقات مع الدول الغربية ، حيث زار كابيلا الصين وكوبا وليبيا ، في حين أنه لم يزر واشنطن . كما أنه راح يحجم علاقاته مع إسرائيل ، وهي العلاقات التي بلغت درجة كبيرة من القوة في عهد موبوتو ، وهو ما دفع إسرائيل لدعم رواندا وأوغندا ، في الوقت الذي لم يحصل فيه كابيلا على دعم الدول الصديقة ، التي وطد علاقاته بها.<sup>(١)</sup>

وقد أثبت هذا الاتجاه في السياسة الخارجية الكونغولية أن كابيلا لم يقلع عن ماضيه الثوري ، حيث أكدت الشواهد أن كابيلا ، ذو الخلفية الماركسية ، لا يزال ملتزماً من الناحية الإيديولوجية بفكر أستاذه لومومبا حول الوحدة الأفريقية ، والتضامن الأفريقي ، ومناهضة الاستعمار ، والنضال من أجل الاستقلال .<sup>(٢)</sup> وهي بالطبع أفكار لا تتروك للدول الغربية ، التي بدأت تدرك أن كابيلا ليس هو الشخص المناسب للقضايا والواقع الجديد في عالم ما بعد الحرب الباردة ، وأنه ذو عقلية متجمدة عند حدود الستينيات .<sup>(٣)</sup>

ويدلل البعض على ذلك باختيار كابيلا معظم مستشاريه ممن كان لهم علاقة بالكفاح من أجل الاستقلال في الستينيات ، وحرصه على معالجة القضايا السياسية والاقتصادية لبلاده في الوقت الحاضر بأساليب الماضي ، ومن ذلك البرامج التي قدمتها حكومته لإعادة التأهيل والتعليم ، والتي تقدم تحليلاً ماركسياً للمجتمع الكونغولي والصراع الطبقي ، وتفسر عدم نجاح لومومبا بأنه يعود في جزء منه إلى الاعتماد المبالغ فيه على الدعم الأجنبي والإثنية . وهناك أيضاً برامج التنمية الاقتصادية التي طرحتها حكومة كابيلا بهدف تحسين أوضاع الشعب ، والتي تقوم على أساس التخطيط المركزي .<sup>(٤)</sup>

وقد تأكدت قناعات الدول الغربية أيضاً فيما يتعلق بفكر كابيلا ، عندما طلب كابيلا من الرئيس الكوبي كاسترو امداده بقوات كوبية لمواجهة المتمردين ، وهو المطلب الذي رفضه كاسترو بالطبع ، والذي أثبت أن كابيلا لا يدرك جيداً طبيعة التغيرات التي طرأت على النظام الدولي بعد الحرب الباردة .<sup>(٥)</sup>

(١) جريدة البيان الإماراتية ، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨ .

(٢) Akiiki Mujaju, " How to Make Sense of the Events Taking Place in the Great Lakes Region" in Mwesiga Baregu (ed.), *op.cit.*, P 93.

(٣) Alec Russell , *op.cit.*, P.36.

(٤) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٦٩٢ .

(٥) انظر : جريدة البيان الإماراتية ، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨ .



٢- لم يستجب كاببلا لمطالب الولايات المتحدة والدول الغربية بإجراء إصلاحات ديموقراطية فى البلاد ، حيث تنصل أكثر من مرة من وعودة بالتحول نحو الديموقراطية والتعددية الحزبية . ودأب على اتباع سياسات قمعية تجاه المعارضة السياسية . وفى هذا السياق أصبحت الولايات المتحدة تطلق على كاببلا لقب " الطاغية المستبد " بعد أن كانت تلقبه بـ " منارة الأمل " (١).

٣- استمرار كاببلا فى انتهاك حقوق الإنسان ، وعدم تعاونه بشكل كاف مع لجنة الأمم المتحدة المكلفة بالتحقيق فى عمليات الإبادة التى تعرض لها اللاجئيين الهوتو فى شرق الكونغو الديموقراطية ، والتى وصل عدد ضحاياها إلى حوالى ١٨٠ ألف شخص ، حيث صدرت العديد من التقارير التى تؤكد ارتكاب قوات كاببلا لنحو ٤٠ مذبحة أثناء زحفها نحو كينشاسا ، مما دعا لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى إرسال ممثلين عنها لإجراء المزيد من التحقيقات حول تلك المذابح ، وذلك بمساعدة المنظمات المعنية الأخرى . غير أن كاببلا ، الذى سعى لتضليل المحققين ، اتهم فريق التحقيق بأنه يمثل مظهراً للاستعمار الجديد . وحاول عرقلة عمل الفريق من خلال تقييد حريته فى الانتقال الداخلى . (٢) كما اتهم رئيس الفريق بالتحيز وطالب بتغييره . وعندما تم تعيين فريق جديد للتحقيق ، برئاسة رئيس المحكمة العليا السابق فى توجو أتسو كوفى Atsu Koffi ، لم يتعاون كاببلا معه أيضاً . واتهم كاببلا الأمم المتحدة بتهديد استقرار بلاده ، مما أدى فى النهاية إلى انسحاب الفريق فى مارس ١٩٩٨ ، ثم أصدر الأمين العام للأمم المتحدة قراراً بتعليق مهمة المحققين فى بداية أبريل ١٩٩٨ . (٣)

والجدير بالذكر ، إن كاببلا اضطر إلى عرقلة سير التحقيقات ، خاصة وأنها وضعت فى مأزق حرج ، حيث كان عليه الاختيار بين إلقاء المسؤولية عن هذه المذابح على عاتق الجيش الوطنى الرواندى ، أو الاعتراف بمسؤوليته الكاملة عنها . وهو ما يعنى فى الحالة الأولى استثارة عداء رواندا ، والإقرار بدورها فى الصراع ضد نظام موبوتو ، فى الوقت الذى كان فيه كاببلا

(١) ولمزيد من التفاصيل انظر : جريدة البيان الإماراتية ، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨ .

(٢) Alec Russell , op.cit., P.36.

(٣) تشير المصادر إلى أن الكونغوليين لم يكن لهم مصلحة فى إبادة اللاجئيين الهوتو ، خاصة وأن الدلائل كانت تشير بصدد المذابح المشار إليها إلى أسماء غير متداولة فى الكونغو الديموقراطية . كما تؤكد المصادر أن المسؤولين عن تلك المذابح هم جنود يتحدثون السواحلية ، وينتمون إلى جيشى رواندا وأوغندا ، وأن الولايات المتحدة كانت تعلم حقيقة ما حدث ، غير أنها لم تنشأ أن تستمر التحقيقات حول هذا الموضوع أكثر من ذلك ، رغبة منها فى تقديم نظام كاببلا بصورة أفضل للمجتمع الدولى . راجع فى هذا الشأن : د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٧٠٣ .

ينكر ذلك . كما يعنى فى الحالة الثانية تصنيف نظامه منذ البداية على أنه نظام دموى ضالع فى انتهاك حقوق الإنسان ، بل والإبادة الجماعية أيضاً .<sup>(١)</sup>

٤- جعل كابيلا اللغة الإنجليزية لغة رسمية فى الكونغو الديمقراطية ، مما أدى إلى استياء فرنسا ، خاصة وأن الكونغو الديمقراطية ، سكانها الذين يتجاوز عددهم الخمسين مليون نسمة ، كانت أكبر دولة متحدثة بالفرنسية فى العالم - من حيث عدد السكان - بعد فرنسا .

٥- تراجع كابيلا عن عقود التعدين التى كان قد أبرمها مع الشركات الغربية . وهو ما أثار استياء الدول التى تنتمى إليها تلك الشركات ، خاصة بعد الدور الذى قامت به فى انتصار كابيلا . ولما كانت تلك الشركات تطمح فى الاستفادة من ثروات الكونغو الديمقراطية ، فقد كان تراجع لوران كابيلا عن العقود التى أبرمها معها ، دافعاً لتغير موقف الدول الغربية من كابيلا ، واتجاهها لدعم المتمردين وحلفائهم من دول الجوار ، فضلاً عن تغذية آلة الحرب .<sup>(٢)</sup>

وقد أدت السياسات السابقة إلى توتر العلاقات بين كابيلا والدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا . وفى هذا السياق يرى البعض أن الولايات المتحدة هى التى بدأت التمرد المسلح ضد كابيلا ، وذلك عن طريق التدخل بالوكالة من خلال حلفائها فى المنطقة ، حيث أعطت الولايات المتحدة الضوء الأخضر لقيام حركة التمرد ، وللتدخل الرواندى الأوغندى فى الصراع ، كما زودت رواندا وأوغندا بالكثير من المساعدات العسكرية من أجل الإطاحة بنظام كابيلا .<sup>(٣)</sup>

ورغم ذلك حملت الدول الغربية كابيلا مسؤولية اندلاع الصراع فى بلاده ، مؤكدة أن ذلك الصراع قد اندلع بفعل السياسات غير المواتية التى اتبعتها نظام كابيلا على الأصعدة الداخلية والإقليمية والدولية . وقد انعكس ذلك على مواقف الدول الغربية من الصراع ، حيث أكد هيرمان كوهين ، مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأفريقية -آنذاك- أن الاعتبارات الأمنية لرواندا تستدعى أن يكون إقليم كيفو تحت سيطرة قوة صديقة لها ، ونظراً لأن القوة الصديقة الوحيدة لرواندا هى قوة التوتسى ، فقد كان من مصلحة رواندا دعم التوتسى الذين سوف يخدمون قضيتهم فى تحطيم قوة الهوتو الروانديين وتأمين الحدود الرواندية مع الكونغو الديمقراطية ، بعد أن فشل كابيلا فى القيام بتلك المهمة<sup>(٤)</sup> ، كما أكد وزير التعاون الفرنسى أن سوء إدارة لوران كابيلا كانت

<sup>(١)</sup> Filip Reyntjens, op.cit, PP.245-246.

<sup>(٢)</sup> يرى البعض أن تراجع لوران كابيلا عن هذه العقود ، كان سبباً أساسياً فى انقلاب الولايات المتحدة عليه ، وللمزيد من التفاصيل ، انظر : جريدة الأهرام ، العددان ٢٩ يناير ٢٠٠١ و ٢ نوفمبر ١٩٩٩ .

<sup>(٣)</sup> Yusuf Bangura , “ Comments on Regional Security and the War in Congo “ , in Mwesiga Baregu (Ed.) , op.cit., P.17.

<sup>(٤)</sup> Filip Reyntjens, op.cit., P.243.

أحد الأسباب الأساسية في اندلاع التمرد ضده ، وأن كابيلا وجد نفسه بالصدفة على رأس السلطة في بلد كبير ، غير أنه لم يكن مؤهلاً للقيام بمثل هذا الدور .<sup>(١)</sup>

---

(١) جريدة الاتحاد الإماراتية ، ١١ أغسطس ١٩٩٨ .



## المبحث الثانى

## تحليل عملية التدخل فى صراع ١٩٩٨

يقتضى تحليل عملية التدخل الإقليمى فى صراع ١٩٩٨ إلقاء الضوء على أسباب الصراع ومقدمات عملية التدخل ، وطبيعة الأطراف المتدخلة فى الصراع ، والدوافع التى جعلت تلك الأطراف تتخذ قرارها بالتدخل ، سواء لصالح حكومة كينشاسا أو لصالح المتمردين ، والأشكال المختلفة التى اتخذها تدخل تلك الأطراف ، فضلاً عن تقييم عملية التدخل . وعلى هذا تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : مقدمات التدخل والأطراف المتدخلة .

المطلب الثانى : دوافع وأشكال التدخل .

المطلب الثالث : تقييم عملية التدخل .

## المطلب الأول

## مقدمات التدخل والأطراف المتدخلة

فى بداية عام ١٩٩٨ ، احتجت قوات البانيامولينجى عندما أراد كابيلا نقل وحدتهم خارج إقليم كيفو ، فى الوقت الذى كانوا يطمحون فيه فى الحصول على وضع متميز داخل الجيش الكونغولى ، وهو ما جعل كابيلا يرجئ قراره بنقلهم .<sup>(١)</sup> وعندما أدرك كابيلا أن ثمة انقلاباً يتم تدبيره من جانب الضباط والجنود الروانديين فى الجيش ، وحلفائهم التوتسى فى كينشاسا ، قام كابيلا بعزل رئيس أركان القوات المسلحة جيمس كابارى فى ١ يوليو ، وذلك قبل زيارته لكوبا فى نهاية ذلك الشهر . كما اتخذ كابيلا قراراً بإبعاد كل القوة الرواندية من البلاد فى ٢٦ يوليو .<sup>(٢)</sup>

وقد حدثت بعض الاشتباكات بين القوات الرواندية المنسحبة والقوات المسلحة الكونغولية ، قبل أن يندلع التمرد فى ٢ أغسطس فى شرق البلاد وفى كينشاسا أيضاً على نحو متزامن ، حيث تمردت إحدى فرق القوات المسلحة فى شرق الكونغو ، وذلك بقيادة كابارى ، الذى أصبح القائد العسكرى لجيش المتمردين . كما حاولت القوات الرواندية وقوات البانيامولينجى المتمركزة فى كينشاسا السيطرة على معسكرات الجيش فى تشاتشى وكوكولو Tshatshi& Kokolo .<sup>(٣)</sup>

(١) محمد أبو الفضل ، م س ذ ، ص ٦٦٧ .

(٢) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ص ٦٨٤-٦٨٥ . وانظر أيضاً :

Filip Reyntjens, op.cit, P.246.

Idem.

(٣)

ومن جهة أخرى ، نجح قادة التمرد - بمساعدة رواندا وبعض الجنرالات السابقين الموالين لموبوتو - فى إقناع عدد كبير من القوات الحكومية الحامية لكيتونا ، بالانضمام للتمرد ، إذ لم يكن عدد كبير منهم من الموالين تماماً لكابيللا ، حيث حارب معظمهم إلى جانب موبوتو من قبل ، ثم خضعوا لإعادة تأهيل بعد ذلك فى عهد كابيللا . وفى غضون ذلك فر بعض مسئولى الدولة من ذوى الأصول الرواندية إلى خارج البلاد ، ومن بينهم بيزيما كاراها وزير الخارجية ، الذى لجأ إلى جنوب أفريقيا.<sup>(١)</sup> وفى الوقت الذى اندلع فيه التمرد ، كانت التحركات العسكرية الرواندية والأوغندية والبوروندية فى مناطق الحدود مع الكونغو الديمقراطية ، وداخل الأراضى الكونغولية ذاتها ، كانت قد بدأت بالفعل .<sup>(٢)</sup> وقد ساهمت الدول الثلاث فى القتال إلى جانب المتمردين ، كما حرصتهم على توسع نطاق الحرب . إذ حرصت رواندا البانيامولينجى فى إقليم كيفو على الانفصال بالإقليم عن البلاد ، كما قدمت الدعم والإمدادات للمتمردين عن طريق الشاحنات العسكرية التى عبرت الأراضى الكونغولية ، وشجعت المتمردين أيضاً على نقل الحرب إلى الغرب ، حيث قامت الطائرات الرواندية بإنشاء جسر جوى بين جوما فى الشرق وكيتونا فى الغرب ، لنقل القوات والإمدادات إلى المتمردين .<sup>(٣)</sup> وقد تمكنت قوات التمرد بفضل الدعم الخارجى من تحقيق العديد من الانتصارات السريعة والاستيلاء على نطاق واسع من الأراضى الكونغولية ، حيث استولى المتمردون على مدينتى جوما وبوكافو ، ثم على مثلث يمتد من بونيا فى الشمال الشرقى (قرب الحدود الأوغندية) ، ويوفيرا القريبة من بوروندى . كما استولوا على مدينة كيسنجانى الاستراتيجية .<sup>(٤)</sup> واستولوا أيضاً على القاعدة العسكرية فى كيتونا ، وميناء متادى ، وسد إنجا .<sup>(٥)</sup> ونتيجة لهذه التطورات أصبحت قوات التمرد قاب قوسين أو أدنى من دخول كينشاسا ، خاصة وأن نقل الصراع إلى الغرب قد قلل من قدرة قوات الحكومية المرابطة هناك على الدفاع عن كينشاسا ، أو تقديم العون للقوات الحكومية فى شرق البلاد . وهكذا ، اندلع التمرد ضد نظام كابيللا ، وهو التمرد الذى سرعان ما تحول إلى صراع واسع النطاق ، خاصة بعد استيلاء المتمردين على مدينة كيندو (آخر المعاقل فى شرق البلاد) ، وتقدمهم نحو الإقليم الاستوائى فى أواسط الكونغو ، بهدف الاستيلاء على كاساي الشرقية ، وعاصمتها مدينة مبوجى ماى ، والتى تعتبر عاصمة الماس فى البلاد ، وهو ما دفع كابيللا إلى طلب المساعدة العسكرية من حلفائه الإقليميين ، بهدف القضاء على التمرد المسلح .

(١) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٦٨٥ .

(٢) Filip Reyntjens, op.cit,P.246.

(٣) أحمد إبراهيم محمود ، " تعقيدات التسوية السياسية فى حرب الكونغو " ، م س ذ ، ص ٢ .

(٤) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٦٨٥ .

(٥) Filip Reyntjens, op.cit,P.247.

وبالفعل تدخلت زيمبابوى وأنجولا وناميبيا التدخل لصالح نظام كاببلا ، ثم تدخلت تشاد والسودان لصالحه أيضاً ، مما أدى لتحسن الموقف العسكرى لصالح كاببلا بدرجة كبيرة <sup>(١)</sup>، حيث تمكنت القوات الحكومية من انتزاع سد إنجا ، ورد المتمردين عن كينشاسا بمساندة حلفائها الإقليميين . كما نجحت قوات أنجولا فى استعادة القاعدة الجوية فى كيتونا من أيدي المتمردين . وتمركزت بعض القوات الأنجولية للدفاع عن المنشآت البترولية فى كاببندا . وتحركت طائرات زيمبابوى وأنجولا للمساهمة فى الدفاع عن المناطق الجنوبية والغربية ، وهو مما اضطر المتمردين لإعادة التجمع فى شرق البلاد <sup>(٢)</sup>. أما عن الأطراف المتدخلة فى الصراع ، فينقسم المتدخلون إلى معسكرين رئيسيين : أحدهما هو المعسكر الموالى للحكومة ، أما الآخر ، فهو المعسكر المعارض للحكومة . ويتكون المعسكر الأول من العناصر الآتية :

#### ١ - الكونغو الديمقراطية وزيمبابوى وأنجولا وناميبيا وتشاد :

وقد قدرت المصادر عدد القوات المسلحة الكونغولية ما بين ٤٠ إلى ٥٠ ألف جندي من ذوى التدريب المتواضع . أما قوات زيمبابوى فكانت تبلغ زهاء ١٠٠٠٠ جندياً . وكانت تتركز فى مروجى ماى ، وكاببندا وكامينا ولوبومباشى . وبالنسبة للقوات الأنجولية فقد كان عددها يتراوح ما بين ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ جندياً . وكانت تتركز حول مناجم إنتاج الماس فى مروجى ماى ، كما كانت تتولى حراسة خط سكة حديد كينشاسا - ماتادى <sup>(٣)</sup>. أما قوات ناميبيا فكانت تبلغ زهاء ٢٠٠٠ جندياً ، بينما كان يبلغ قوام القوات التشادية ألف جندياً . وبالإضافة إلى القوات المسلحة للدول المذكورة ، قدمت كل من ليبيا والسودان دعماً عسكرياً غير مباشر لحكومة كينشاسا .

#### ٢ - جماعات المعارضة المسلحة الأجنبية <sup>(٤)</sup> :

##### أ- الجماعات المسلحة الرواندية :

وتتكون من قوات الجيش الرواندى السابق وميليشيا الإنترأهاموى <sup>(\*)</sup>. وقد اتحدت الجماعتان فى كيان واحد يطلق عليه جيش تحرير رواندا - Armee Pour La Liberation Du Rwanda- ALIR ، وذلك عقب توقيع اتفاق لوساكا لتسوية الصراع فى يوليو ١٩٩٩.

<sup>(١)</sup> Filip Reyntjens, op.cit., P.247.

<sup>(٢)</sup> وكانت قوات زيمبابوى وأنجولا قد تدخلت فى الصراع ، بطلب من لوران كاببلا، وذلك بداية من ٢١ أغسطس ، بهدف الدفاع عن المحور الغربى (كيتونا، سد إنجا ، العاصمة) ، وكذا حماية المناطق الغنية بالمعادن ، ولمزيد من التفصيلات انظر : د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٦٨٦ ، وانظر أيضاً : د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٤٩ .

<sup>(٣)</sup> الشيماء على عبد العزيز ، " استمرار الأزمة فى الكونغو الديمقراطية " ، م س ذ ، ص ٢٠٢ .

<sup>(٤)</sup> UN, Security Council, **First assessment of the Armed Group Operating in DR Congo**, 5, Apr 2002, PP.2-9. www.reliefweb.int.



### ب-الجماعات المسلحة البوروندية :

وتتكون من جماعتين أساسيتين هما : قوات الدفاع عن الديمقراطية Forces Pour la  
Defence de la Democrati - FDD ، والقوات الوطنية للتحرير Forces Nationales Pour la  
Liberation- FNL . وتمثل الجماعة الثانية الجناح العسكرى لحزب تحرير شعب الهوتو.

### ج - الجماعات المسلحة الأوغندية :

وتتكون من ست جماعات أساسية هي : القوى الديمقراطية المتحالفة Allied Democratic  
Forces - ADF ، والجيش الوطنى لتحرير أوغندا National Army for the Liberation of  
Uganda- NALU ، وجبهة الإنقاذ الوطنى الأوغندية- Ugandan National Rescue Front  
UNRF ، والجيش الوطنى الأوغندى السابق Former Ugandan National Army- FUNA ،  
وجيش الرب للمقاومة Lord's Resistance Army- LRA ، جبهة الضفة الغربية للنيل West  
Nile Bank Front- WNBFF.

### ٣- جماعات ماى - ماى المحلية Mayi- Mayi :

وتتكون من عدد من الجماعات ، والتنظيمات ، والزعماء التقليديين ، وأمراء الحرب ، والمقاتلين  
، الذين تجمعوا بهدف الدفاع عن بلادهم فى مواجهة الغزاة الأجانب وحلفائهم ، ومن ثم فإن هذه  
الجماعات - فى معظمها - تساند الحكومة الكونغولية .<sup>(١)</sup>

أما المعسكر الثانى ، فهو المعسكر المعارض للحكومة ويتكون من العناصر الآتية :

### ١- رواندا وأوغندا وبوروندى :

ويقدر قوام القوات المسلحة الرواندية بنحو ١٢ ألف جندي<sup>(١)</sup> ، فى حين أن القوات البوروندية  
كانت تقدر بنحو ١٠٠٠ جندياً من التوتسى ، الذين كانوا يتمركزون على طول شاطئ بحيرة  
تتجانيقا.<sup>(٢)</sup> أما القوات الأوغندية فقد تفاوتت التقديرات حول عددها ، بشكل يصعب معه تحديد قوامها .  
وهنا تجدر الإشارة إلى أن عدد القوات المتدخلة للدول جميعاً كان يتغير بشكل شبه مستمر ، وذلك  
حسب تطورات الصراع .

(١) تقدر الحكومة الرواندية عدد قوات الجيش الرواندى السابق بنحو ١٣ إلى ١٥ ألف مقاتل ، فى حين أنها تقدر  
ميليشيات الإنترأهاموى بنحو ٤ إلى ٦ آلاف مقاتل .

(٢) هناك قلة من هذه الجماعات تحارب إلى جانب الحكومة الرواندية وجماعات التمرد ضد الحكومة الكونغولية  
وجماعات المعارضة المسلحة الأجنبية .

(١) أكدت بعض التقديرات أن عدد القوات الرواندية قد وصل إلى ٢٠ ألف جندي فى نهاية عام ٢٠٠٢ .

(٢) الشيماء على عبد العزيز ، " استمرار الأزمة فى الكونغو الديمقراطية " ، م س ذ ، ص ٢٠٣ .

## ٢- جماعات التمرد المحلية :

ينتظم المتمردون في إطار تنظيمين رئيسيين هما : التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية- جوما ، وحركة تحرير الكونغو . وبالإضافة لذلك توجد بعض الجماعات المتمردة الأخرى . وفيما يلي عرض لأهم هذه التنظيمات والجماعات :

### أ-التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - جوما :

ويحظى التجمع بدعم رواندا . وكان يرأسه إميل ألونجا ، الذي استقال هو ونائبان للرئيس من مناصبهم في ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٠ ، ثم آلت رئاسة التجمع إلى أدولف أونو سومبا .

### ب-حركة تحرير الكونغو :

ويرأسها جان بيير بيمبا . وتحظى بدعم أوغندا . وتتخذ الحركة من جبادوليت مقراً لقيادتها . وتسيطر على بعض المناطق الواقعة على محور بامبيسا - بوكو - إيسيرو ، في إقليم أورينتال . كما أصبحت تسيطر منذ يناير ٢٠٠٢ على مدينة بافواسيندي ، التي كانت تحت سيطرة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنجاني/حركة التحرير .<sup>(١)</sup>

### ج- التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنجاني/حركة التحرير :

وكان يرأسه أرنست وامبا دايا وامبا ، ثم آلت رئاسته إلى إمبوسا نيامويزي . ويقع مقر قيادته في بونيا . ويسيطر على مدن بونيا وبيني وبوتيمبو وبافواسيندي في شرق البلاد .<sup>(٢)</sup>

### د - التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الوطني :

تكون هذا التنظيم في منتصف عام ٢٠٠٠، برئاسة روجرز لومبالا تشيتينجي ، والذي كان عضواً بارزاً في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - جوما .<sup>(٣)</sup>

### هـ - مؤتمر التقدميين من أجل التحرير :

تأسس هذا التنظيم في يونيو ٢٠٠٠، إثر انشقاق عضوين سابقين في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير .<sup>(٤)</sup>

(١) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، ١٥ فبراير ٢٠٠٢ ، ص ٦ .

(٢) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، ١٢ يونيو ٢٠٠٠ ، ص ٢ ، ص ١٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢ .

(٤) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

### ٣- جماعات المعارضة الأجنبية المسلحة :

وتتمثل في حركة يونيتا . ويتراوح قوام القوات التابعة للحركة في الكونغو الديمقراطية ما بين ٣ إلى ٤ آلاف مقاتل . ويتمركزون في جنوب وسط البلاد .<sup>(١)</sup> كما يقبع عدد من عناصرها في معسكرات اللاجئين الواقعة في مناطق الحدود الأنجولية مع كل من الكونغو الديمقراطية وزامبيا .<sup>(٢)</sup> ويوضح الجدول رقم (٨) أهم الجماعات الأجنبية المسلحة المنخرطة في صراع ١٩٩٨ في الكونغو الديمقراطية ، سواء إلى جانب حكومة كينشاسا أو إلى جانب المتمردين ، بالإضافة إلى جماعات ماي - ماي المحلية ، وذلك من حيث التكوين ، ومناطق التمركز ، والقوة العددية . كما يوضح الجدول رقم (٩) أنواع الأسلحة التي تعتمد عليها هذه الجماعات ، ومصادر دعمها .

(١) الشيماء على عبد العزيز ، " استمرار الأزمة في الكونغو الديمقراطية " ، م س ذ ، ص ٢٠٣ .

(٢) UN, Security Council, First assessment of the Armed Group Operating in DR Congo,<sup>(١)</sup> op.cit, PP.2-9.



## الجدول رقم (٨)

الجماعات المسلحة المتخذة في صراع ١٩٩٨ في الكونغو الديموقراطية / التكوين - مواقع التمركز - القوة العددية

الجماعة	المنظمات الأساسية	مواقع التمركز	القوة العددية
الجماعات الرواندية	جيش تحرير رواندا (ALIR 1 & ALIR 2) (أ)	ALIR 1 - شمال كيفو ، جنوب كيفو ، مانديما ALIR 2 - جنوب كيفو ، كانتجا ، لوبومباشي	٦٠٠٠٠ : ٤٠٠٠٠ (ب) ٦٠٠٠٠ : ٤٠٠٠٠
	القوى الديموقراطية المتحالفة	شمال وغرب بحيرة إدوارد ، بوريمبو ، بيني ، كاياباونجا ، جيسل فارونجا ، المنطقة المحيطة بنهر السليك ، جبال روبينزوري على الحدود الأوغندية مع الكونغو الديموقراطية ، بيهيرا ، إيسالي ، روجيتري	٣٠٠ - ٢٠٠٠
الجماعات الأوغندية	الجيش الوطني لتحرير أوغندا	تم استيعابه في إطار القوى الديموقراطية المتحالفة	م غ
	جبهة الإنقاذ الوطني الأوغندية الجيش الوطني الأوغندي السابق	تم حلها بعد التفاوض مع الحكومة الأوغندية	م غ
	جيش الرب للمقاومة جبهة الضمّة الغربية للنيل	توقف نشاطهما في الكونغو الديموقراطية	م غ
الجماعات البوروندية	قوات الدفاع عن الديموقراطية	جنوب كيفو ، كانتجا ، على امتداد ساحل بحيرة تنجانيقا	٤٠٠٠٠ : ٣٠٠٠٠
	القوى الوطنية للتحرير (ج)	م غ	م غ
الجماعات الأنجولية	حركة بريندا	معسكرات اللاجئين على الحدود الأنجولية مع الكونغو الديموقراطية وزامبيا	م غ
	جماعة باديري جماعة ديونيا	شمال كيفو ، ماسيسي ، شايوندا ، واليكالي ، بوفيرا ، والونجو بوفيرا ، فيزي ، مانديما	٦٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠ : ٤٠٠٠٠

تابع الجدول رقم (٨)

القوة العدية	مناطق التمركز	التنظيمات الأساسية	الجماعة
٤٠٠٠ م م م	يوفر ا ، شاربوندا ، كاباري ، والونجو ، مويجا كيفو ، مانيمي كيفو ، مانيمي	جبهة المقاومة والدفاع عن كيفو	جماعات ماي-ماي الكونغولية
		حركة الكفاح ضد العدوان على زائير	
		القوى المتحدة للمقاومة الوطنية ضد	
		العدوان على الكونغو الديموقراطية.	

المصدر : تم إعداد الجدول السابق عن طريق الباحث ، استناداً إلى تقديرات بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديموقراطية ، والتي وردت في التقرير التالي :

UN: Security Council, First Assessment of the Armed Groups Operating in DR Congo, op.cit., PP. 2-9.

- أ- جيش تحرير رولندا هو الكيان الجديد الذي اتحدت في إطاره كل من قوات الجيش الرواندي السابق وميليشيات الإتر أهاموي .
  - ب- تقدر الحكومة الرواندية عدد هذه الجماعة بنحو ١٣ إلى ١٥ ألف مقاتل .
  - ج - تؤكد بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديموقراطية أن هذه الجماعة قليلة العدد ، و أنه لا تتوافر بيانات مؤكدة بشأن مواقع تركزها .
  - د - جماعات الماي ماي المذكورة لا تمثل حصراً لتلك الجماعات . وتتركز هذه الجماعات بشكل أساسي في شمال وجنوب كيفو ، ومانيمي وأورينثال ، ويتراوح عددها في شمال وجنوب كيفو بين ٢٠ إلى ٣٠ ألف مقاتل .
- ( م غ م ) تعني أن البيانات غير متاحة أو غير مؤكدة في حالة توافرها .



## الجدول رقم (٩)

الجماعات المسلحة المتدخلة في صراع ١٩٩٨ في الكونغو الديموقراطية / التسليح - مصادر الدعم

الجماعة	التسليح	مصادر الدعم
الجماعات الرواندية	ALIR 1 : (بنادق آلية - مدافع متوسطة المدى ، مدافع هاون ، قاذفات صواريخ RPG ، قاذفات صواريخ كاتيوشا ، مدافع آلية مضادة للطائرات ، قنابل يدوية وألغام مضادة للدبابات والأفراد ، أجهزة تليفون محمول تعمل بنظام الأقمار الصناعية ، أجهزة لاسلكي ) . (أ)	حكومة الكونغو الديموقراطية
الجماعات الأوغندية	ALIR 2 (بنادق آلية ، مدافع هاون متطورة ، قاذفات صواريخ RPG ، قاذفات صواريخ كاتيوشا ، ألغام مضادة للدبابات والأفراد ، مدافع خفيفة مضادة للطائرات ) . (ب) القوى الديموقراطية المتحالفة : تعتمد على التسليح الخفيف (بنادق آلية ، مدافع هاون ، أجهزة تليفون محمول تعمل بنظام الأقمار الصناعية ، أجهزة لاسلكي ) . (ج)	حكومة الكونغو الديموقراطية (د)
الجماعات البوروندية	قوات الدفاع عن الديموقراطية (بنادق آلية ، مدافع هاون ، مدافع ثقيلة ، قاذفات صواريخ RPG ، قنابل يدوية ) القوى الوطنية للتحرير ، تعتمد على التسليح الخفيف بالأساس (بنادق آلية ، مدافع هاون ، ألغام مضادة للدبابات والأفراد ، قنابل يدوية ) جماعتي بالديري و ديونيا : أكثر الجماعات تنظيماً وتسليحاً ، تعتمد على التسليح الخفيف . جبهة المقاومة والدفاع عن كيفو ، تعتمد على التسليح الخفيف حركة الكفاح ضد العدوان على زائير : تعتمد على التسليح الخفيف القوى المتحدة للمقاومة الوطنية ضد العدوان على الكونغو الديموقراطية : تعتمد على التسليح الخفيف .	حكومة الكونغو الديموقراطية (هـ)
جماعات ماي ماي الكونغولية (و)		حكومة الكونغو الديموقراطية

المصدر : تم إعداد الجدول السابق عن طريق الباحث ، استناداً إلى تقارير بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديموقراطية ، والتي وردت في التقرير التالي :

UN : Security Council, First Assessment of the Armed Groups Operating in DR Congo, op.cit., PP. 2-9.

(\*) استبعدت التقديرات بعض الجماعات التي تقلص أو انعدم نشاطها في الكونغو الديموقراطية مثل جماعة يونيتا الأنجولية ، وعدد من الجماعات الأوغندية مثل : جبهة الإنقاذ الوطني ، والجيش الوطني الأوغندي السابق ، اللذين تم حلها ، وجماعتي جيش الرب للمقاومة وجبهة الضفة الغربية للنيل ، اللتان نقلتا نشاطهما خارج الأراضي الكونغولية ، والجيش الوطني لتحرير أوغندا ، بعد استيعابه في إطار جماعة القوى الديموقراطية المتحالفة .



## ملاحظات على الجدول رقم (٩)

- (أ) تعتمد هذه الجماعة على التسليح الخفيف بشكل أساسي .
- (ب) وفقاً لتقارير الحكومة الرواندية ، تمتلك هذه الجماعة بعض أنواع الأسلحة الثقيلة . كما يوجد نوع من التنسيق الدقيق بينها وبين القوات المسلحة الكونغولية ، وقوات الانفصاع عن الديموقراطية البوروندية .
- (ج) كانت هذه الجماعة تعتمد على بعض أنواع الأسلحة الثقيلة ، ولكن مع تضيق الخناق عليها وصغر عددها أصبحت تعتمد على الأسلحة الصغيرة والخفيفة .
- (د) تشير التقارير إلى أن هذه الجماعة تحظى بدعم الحكومة السودانية ، وأنها تعمل أيضاً على اتصال وثيق مع جيش الرب للمقاومة .
- (هـ) تعمل هذه الجماعة في شرق الكونغو الديموقراطية بالتنسيق مع كل من : القوات المسلحة الكونغولية ، وقوات زيمبابوي ، وميليشيات ماي-ماي ، و ALIR 2 .
- (و) تنقسم هذه الجماعات بسرعة تكوين وتغيير التحالفات من أجل تحقيق أهداف مرحلية أو قصيرة الأجل .
- غ م ، تعني أن التقديرات غير متاحة أو أنها غير مؤكدة في حالة وجودها .

## المطلب الثانى دوافع وأشكال التدخل

تباينت دوافع وأشكال التدخل من جانب الأطراف المتدخلة فى الصراع ، وذلك على النحو التالى:  
أولاً- مواقف الأطراف المؤيدة للحكومة :

### ١- موقف زيمبابوى :

على الرغم من أن زيمبابوى ليس لها حدود مع الكونغو الديمقراطية ، ومن ثم فليس لها مشاكل أمنية من ذلك النوع الحاد الذى يميز مواقف الأطراف الأخرى للصراع ، إلا أنها قررت التدخل فى ذلك الصراع إلى جانب حكومة كينشاسا .

وقد بررت زيمبابوى تدخلها بأنه ينبع من التزامها بالقرار الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩٧ ، والذى ينص على منع الاستيلاء على السلطة بالقوة .<sup>(١)</sup> بالإضافة إلى الالتزام بقرار السادك بالتدخل لحماية النظام الشرعى فى الكونغو الديمقراطية ، باعتبارها إحدى الدول الأعضاء فى المنظمة . غير أنه كانت هناك بعض التحليلات التى ترجع موقف زيمبابوى إلى حسابات عديدة أخرى ، ومن أهمها ما يلى :

### أ- استعادة وتأكيد المكانة الإقليمية :

كانت رغبة الرئيس روبرت موجابى فى تأكيد مكانته ومكانة بلاده الإقليمية من أبرز الدوافع التى أدت إلى تدخل زيمبابوى فى الصراع الكونغولى . إذ كان موجابى واحداً من أهم القيادات الثورية الأفريقية ، كما كان الرجل الأول فى إقليم الجنوب الأفريقى خلال الثمانينيات . وكانت زيمبابوى من أهم الدول الفاعلة فى الإقليم ، وفى أفريقيا جنوب الصحراء بشكل عام . غير أن هذه المكانة انتقلت - نسبياً - إلى جنوب أفريقيا ورئيسها مانديلا ، بعد التحولات الديمقراطية فى جنوب أفريقيا ، وبروزها على المسرح السياسى الأفريقى<sup>(٢)</sup> ، ومن ثم كان الصراع الكونغولى فرصة مهمة لموجابى لكى يستعيد ويؤكد مكانته ومكانة بلاده الإقليمية ، خاصة فى ظل الخلافات الشخصية بينه و الرئيس الأوغندى موسيفينى ، وأيضاً فى ظل مخاوف موجابى - النابعة من تجربته فى زيمبابوى - تجاه المخاطر التى يمكن أن تنجم عن تولى الأقليات الحكم على حساب الأغلبية ، وذلك فيما لو نجح المتمردون التونسى فى الوصول إلى السلطة فى الكونغو الديمقراطية .

وفى هذا السياق ، يرى البعض أن رغبة موجابى فى تحقيق المكانة الإقليمية قد دفعته إلى عزل جنوب أفريقيا ، خلال الاجتماعات الأولى للسادك ، والتى خصصت لبحث الصراع الكونغولى ، إذ لم

(١) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥٦ .

(٢) Alec Russell, op.cit., P.261.

(٢)

تحضر جنوب أفريقيا تلك الاجتماعات ، كما أنها لم تشارك في الوفد الذي أرسل إلى جوما للتأكد من تدخل قوات رواندا وأوغندا في الصراع .<sup>(١)</sup> كما قاطعت زيمبابوى وأنجولا قمة السادك التى عقدت برئاسة مانديلا . ورغم تراجع جنوب أفريقيا ، وإقرارها بحق الكونغو الديمقراطية فى الاستعانة بقوات أجنبية ، إلا أن زيمبابوى أصرت على الانفراد بإدارة الصراع وفقاً لرؤيتها .<sup>(٢)</sup>

ومن ناحية أخرى ، يرى البعض أن حرص موجابى على تحقيق المكانة الإقليمية كان من بين الأسباب التى دفعته للتدخل فى الصراع ، لمواجهة طموحات رواندا وأوغندا فى إقامة إمبراطورية توتسية فى إقليم البحيرات العظمى . وقد صرح موجابى نفسه بأن مقاومة قيام إمبراطورية التوتسى كانت من بين الأسباب التى دفعته للتدخل فى الصراع .<sup>(٣)</sup>

#### ب- حماية المصالح الاقتصادية :

يفسر البعض تدخل زيمبابوى برغبتها فى حماية استثماراتها العامة والخاصة فى الكونغو الديمقراطية ، خاصة بعد الجهود التى بذلتها لاختراق السوق الكونغولى فى ظل المنافسة القوية من جنوب أفريقيا<sup>(٤)</sup> ، حيث أقامت الكثير من الهيئات الحكومية وغير الحكومية التابعة لزيمبابوى استثمارات كبيرة فى الكونغو الديمقراطية ، وذلك فى إطار مشروعات مشتركة مع نظام كابيلا ، ومن ذلك توقيع هيئة الصناعات الدفاعية فى زيمبابوى ( ZDD ) عقداً بنحو ٥٠ مليون دولار لتزويد الكونغو الديمقراطية بالسلع والمعدات . فضلاً عن ذلك كان بعض جنرالات الجيش فى زيمبابوى ، يمثلون شركات للنقل وينخرطون فى تعاملات تجارية وخدمية فى الكونغو الديمقراطية ، ومن ثم أيد هؤلاء التدخل لصالح حكومة كينشاسا .<sup>(٥)</sup>

ومن ناحية ثانية ، كانت الكونغو الديمقراطية من أهم الدول المدينة لزيمبابوى ، ومن ثم ثارت المخاوف لدى حكومة زيمبابوى من عدم إمكانية الحصول على مستحقاتها لدى حكومة كينشاسا فى

Yusuf Bangura , op.cit ,P.14.

(١)

(٢) محمد أبو الفضل ، م س ذ ، ص ص ٦٧٢ - ٦٧٣ .

Filip Reyentjens , op.cit. P.249.

(٣)

Alec Russell, op.cit., P.261.

(٤)

(٥) يذكر أن موجابى قد التقى بلوران كابيلا بعد وصوله إلى الحكم بأربع وعشرين ساعة ، وأن معظم مباحثاته معه قد تركزت حول مجال الأعمال . كما عين كابيلا أحد رجال الأعمال البيض فى زيمبابوى وهو بيللى روتتباخ ، رئيساً لأكبر مؤسسة لاستخراج المعادن فى الكونغو الديمقراطية ، وهى شركة (Gecamines) ، التى تعمل فى مجال تعدين النحاس والكوبالت . انظر : د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية .. " ، م س ذ ، ص ٧٠٩ .



حالة سقوط نظام كاببلا ، وصعود نظام آخر بدلاً منه إلى السلطة ، خاصة إذا ألغى النظام الجديد الاتفاقات الاقتصادية والعسكرية للنظام السالف .<sup>(١)</sup>

ومن ناحية ثالثة ، كانت زيمبابوى تتطلع إلى الحصول على نصيب وافر من ثروات الكونغو الديمقراطية . ولهذا قبلت حكومة هرارى مساندة نظام كاببلا ، فى مقابل الحصول على حقوق استغلال بعض مصادر الثروة فى الكونغو الديمقراطية . وهنا يرى البعض أن الرغبة فى استغلال الغابات الاستوائية المطيرة فى الكونغو الديمقراطية ، كانت من بين الأسباب التى دفعت زيمبابوى إلى التدخل فى الكونغو الديمقراطية ، ثم الإبقاء على قواتها هناك ، نظراً لحاجتها إلى المال ، بهدف تكريس الثروة لصالح النخبة الحاكمة ، ودعم قوة الجناح العسكرى لحزب زانو ، والإنفاق على الحملة الانتخابية الرئاسية ، لضمان فوز موجابى فى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٢.<sup>(٢)</sup>

أما عن الشكل الذى اتخذه تدخل زيمبابوى ، فقد تمثل فى التدخل المباشر عن طريق القوات المسلحة المزودة بالطائرات المقاتلة ، بالإضافة إلى تقديم شحنات من الأسلحة والمعدات .<sup>(٣)</sup>

٢- موقف أنجولا :

يفسر المحللون اتخاذ أنجولا لقرارها بالتدخل لصالح نظام كاببلا استناداً إلى الاعتبارات الآتية:

أ- القضاء على قواعد حركة يونيتا فى الكونغو الديمقراطية :

قررت أنجولا التدخل فى الصراع ، من أجل ضرب القواعد الباقية لحركة يونيتا فى الكونغو الديمقراطية ، والحيلولة دون تحالفها مع المتمردين الكونغوليين ، وذلك حتى لا تتخذ الحركة من أراضى الكونغو الديمقراطية المجاورة نقطة انطلاق فى هجومها على أى أهداف داخل الأراضى الأنجولية ، وهو ما يمكن حدوثه إذا صعدت إلى السلطة فى كينشاسا حكومة غير صديقة للنظام الأنجولى .<sup>(٤)</sup>

وكانت المخاوف الأنجولية بشأن إمكانية عودة النشاط المكثف ليونيتا فى الكونغو الديمقراطية قد ازدادت بعد أن رصدت أجهزة الاستخبارات الأنجولية بعض الاتصالات بين الحركة وقادة المتمردين وحلفائهم الإقليميين ، وخاصة أوغندا ، وذلك بعد زيارة زعيم يونيتا جوناس سافيمبى لكابالا .<sup>(٥)</sup> وفى

(١) ومن بين هذه الديون مبلغ ١٣٠ مليون دولار ، ثمن صفقات من الأسلحة قدمتها زيمبابوى لكاببلا أثناء زحفه نحو كينشاسا لإسقاط نظام موبوتو ، ثم أثناء إعداد الجيش الكونغولى الجديد بعد وصول كاببلا إلى السلطة . انظر فى هذا الشأن د. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، م س ذ ، ص ٦٩ .

(٢) The Observer, 26 August 2001 .

(٣) أحمد إبراهيم محمود ، " صراع الكونغو من الحرب الأهلية إلى الحرب القارية " ، م س ذ ، ص ٤ .

(٤) Mwesiga Baregu , " Reflections on the Crisis in the Great Lakes Region" , in Mwesiga Baregu (ed.), op.cit., PP.6-7.

(٥) Horace Campbell, op.cit., P.33.

هذا الإطار لعب موجابي دوراً مهماً في إقناع النظام الأنجولي بأن دعم كابيلا يقدم فرصة جيدة لتأمين الحدود الأنجولية الكونغولية ، وقطع خطوط إمداد يونيتا .<sup>(١)</sup>

ب- منع وصول نظام معادى إلى السلطة في كينشاسا :

كانت أنجولا تخشى من أن يؤدي وصول حكومة جديدة معادية إلى السلطة في كينشاسا ، إلى مزيد من عدم الاستقرار في أنجولا ، خاصة وأنها تمتلك حدوداً طويلة مع الكونغو الديمقراطية ، حيث كانت أنجولا تخشى من أن تدعم تلك الحكومة - في حالة وصولها إلى السلطة - حركة يونيتا مثلما كان يفعل موبوتو . كما كانت تتخوف من أن تمنعها الحكومة الجديدة من الدخول إلى منطقة كابيندا البترولية التابعة لأنجولا ، والتي تقع بين أنجولا والكونغو الديمقراطية .<sup>(٢)</sup>

وقد ازدادت المخاوف أنجولا إزاء هذا الأمر ، بعد أن رصدت أجهزتها الاستخباراتية زيارات عديدة قام بها عدد من الجنرالات الذين كانوا يشغلون مواقع قيادية في عهد موبوتو إلى العاصمة الرواندية ، وكذا بعد أن أكدت التقارير الاستخباراتية انضمام عدد من الساسة الموبوتيين والوحدات العسكرية التابعة للجيش الزائيري في عهد موبوتو بشكل صريح إلى القوات المتمردة ضد كابيلا.<sup>(٣)</sup>

ج- حماية المصالح الاقتصادية :

وهنا يفسر البعض التدخل الأنجولي برغبة حكومة لواندا في استرداد أموالها المستحقة لدى نظام كابيلا ، نتيجة لتدخلها العسكري السابق لصالح كابيلا وحلفائه ضد نظام موبوتو<sup>(٤)</sup> ، بالإضافة إلى سعيها للاستفادة من الثروات الكونغولية .<sup>(٥)</sup>

وبالنسبة لشكل التدخل الأنجولي ، فقد اتخذ الشكل المباشر ، حيث أرسلت أنجولا وحدات عسكرية من قواتها المسلحة للدفاع عن نظام كابيلا ، عن طريق قطع خطوط إمداد المتمردين في منطقة كيتونا على الحدود الكونغولية الأنجولية . وتتركز القوات الأنجولية على طول الساحل الغربي للكونغو الديمقراطية ، وكذا حول مناطق إنتاج الماس في مبوبجي ماي .<sup>(٦)</sup> وعقب اغتيال لوران كابيلا في يناير ٢٠٠١ ، عززت أنجولا قواتها الموجودة في الكونغو الديمقراطية ، بقوات إضافية وصلت إليها عبر برازافيل . كما سارعت القوات الأنجولية بالسيطرة على كينشاسا ، خوفاً من سقوطها في أيدي المتمردين ، في ظل عدم الاستقرار وفراغ السلطة الناجم عن مصرع كابيلا.<sup>(٧)</sup>

(١) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية... " ، م س ذ ، ص ٧١٠ .

(٢) Yusuf Bangura, op.cit., P.14.

(٣) Filip Reyntjens , op. cit., P. 247.

(٤) د. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، م س ذ ، ص ٦٩ .

(٥) الشيماء على عبد العزيز ، " استمرار الأزمة في الكونغو الديمقراطية " ، م س ذ ، ص ٢٠٢ .

(٦) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٧) www.islamonline.net/arabic / news /2001-01/19/article 16. Shtml

## ٣- موقف ناميبيا :

يعود تدخل ناميبيا في الصراع إلى الأسباب الآتية :

أ- تعزيز موقف زيمبابوي المؤيد للحكومة الكونغولية ، حيث يعتبر الرئيس الناميبى سام نجوما هو الحليف التقليدى لموجابى ، ومن ثم لعبت الروابط القديمة بين نجوما وموجابى دوراً مهماً في اتخاذ ناميبيا لقرارها بالتدخل لصالح الحكومة الكونغولية ، من أجل تعزيز موقف حكومة زيمبابوي المؤيد لنظام كابيلا .<sup>(١)</sup>

ب- وقوف أغلبية دول السادك إلى جانب الحكومة الكونغولية ، وخاصة بعد تأييد نيلسون مانديلا لتدخل زيمبابوي وأنجولا لصالح كابيلا ، مؤكداً مشروعية ذلك التدخل .<sup>(٢)</sup> وبالنسبة لشكل التدخل الناميبى ، فقد اتخذ الشكل المباشر أساساً ، حيث أرسلت ناميبيا قوة يبلغ قوامها نحو ٢٠٠٠ جندياً للمشاركة في القتال إلى جانب القوات المسلحة الكونغولية . كما قدمت كميات من الذخائر والأسلحة .<sup>(٣)</sup>

## ٤- موقف السودان :

على الرغم من تأييدها السابق لنظام موبوتو في مواجهة التمرد الذى قاده كابيلا ، ومع عدم وجود روابط قوية بين نظام عمر البشير في السودان ونظام كابيلا ، فقد ساندت الحكومة السودانية حكومة كينشاسا . كما ندد البشير بتدخل رواندا وأوغندا وبوروندى إلى جانب المتمردين .<sup>(٤)</sup> ويمكن تفسير تأييد السودان لنظام كابيلا استناداً إلى الاعتبارات الآتية :

أ- رغبة النظام السودانى في مهاجمة الجيش الشعبى لتحرير السودان عن قرب ، عبر الحدود الغربية لأوغندا ، فضلاً عن رغبته في نقل الحرب الأهلية المندلعة في السودان إلى الأراضى الكونغولية ، مثلما فعلت أنجولا عندما نقلت حربها ضد يونيتا إلى الأراضى الكونغولية .<sup>(٥)</sup>

ب- العداء القائم بين نظام البشير ونظام موسيفينى ، بسبب دعم كل نظام لحركات المعارضة المسلحة ضد النظام الآخر .<sup>(٦)</sup> ولما كانت أوغندا قد ساندت المتمردين ، فقد ساندت السودان كابيلا ، بهدف إزعاج نظام موسيفينى ووقف طموحاته الإقليمية<sup>(٧)</sup> ، والحيلولة دون انتقال حركات المعارضة

<sup>(١)</sup> Le Mond , 29 / 8 / 1998 .

<sup>(٢)</sup> د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٧١٠ .

<sup>(٣)</sup> [www.aljazeera.net/news/africa/2001/3/3-1-2.htm](http://www.aljazeera.net/news/africa/2001/3/3-1-2.htm)

<sup>(٤)</sup> جريدة الجرائد العالمية ، " كابيلا أفضل صديق للخرطوم " ، ٣ نوفمبر ١٩٩٨ ، ص ٩ .

<sup>(٥)</sup> Mesiga Baregu (ed.), op.cit., P.56-57.

<sup>(٦)</sup> Filip Reyntjens ,op.cit., P.248.

<sup>(٧)</sup> Akiiki Mujaju, op.cit., P.95.



الأوغندية إلى السودان في حالة سقوط نظام كابيلا ، وهو ما قد يزيد من عدم الاستقرار في السودان .<sup>(١)</sup>

ج- خوف السودان من أن يؤدي نجاح التحالف القائم بين رواندا وأوغندا وبوروندي إلى إنعاش الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى تطويق السودان . خاصة وأن وصول نظام جديد صديق للدول الثلاث في الكونغو الديمقراطية سوف يتيح لهما الحصول على قاعدة خلفية ضخمة في الأراضي الكونغولية .<sup>(٢)</sup>

أما عن شكل التدخل السوداني ، فقد اتخذ الشكل غير المباشر ، عن طريق تقديم الدعم اللوجستيكي وتجنيد الجماعات المسلحة لصالح حكومة كينشاسا . وفي هذا الإطار قامت القوات الجوية السودانية بنقل الإمدادات العسكرية إلى منطقة أسيرو في الكونغو الديمقراطية .<sup>(٣)</sup> كما قامت حكومة الخرطوم بتنظيم وتدريب وإرسال فرقة من المسلمين الكونغوليين ، كانت تقيم في الخرطوم ، من أجل الجهاد ضد المتمردين .<sup>(٤)</sup> وقدمت أيضاً الدعم اللوجستيكي للقوات المسلحة الكونغولية أثناء هجومها على المتمردين في المناطق الشمالية للكونغو الديمقراطية وفي كينشاسا أيضاً .<sup>(٥)</sup>

#### ٥- موقف ليبيا :

يفسر المحللون التدخل الليبي في الصراع على أنه يمثل محاولة من جانب حكومة طرابلس للخروج من العزلة الدولية التي فرضتها عليها الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين ، بعد أن نجحت تلك الدول في استصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات دولية على ليبيا ، لإجبارها على التعاون في التحقيقات التي كانت تجري بشأن " حادث لوكيربي " ، الذي اتهمت ليبيا بالمسؤولية عنه . وفي هذا الإطار اتجهت ليبيا نحو تبني سياسة خارجية نشطة في إطار الدائرة الأفريقية ، وخاصة على مستوى تسوية الصراعات . ومن ناحية أخرى يرجع البعض التدخل الليبي لصالح حكومة كينشاسا إلى التوافق الإيديولوجي بين الرئيس الليبي معمر القذافي وبين لوران كابيلا ، حيث يتبنى كلاهما الاتجاه اليساري.<sup>(٦)</sup>

(١) جريدة الجرائد العالمية ، " كابيلا أفضل صديق للخرطوم " ، م س ذ . ص ٩ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٣) Horace Campbell, op.cit., P.33.

(٤) د. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، م س ذ ، ص ٦٩ .

(٥) Thomas Turner and Others , " War in Congo " , Foreign Policy in Focus , Vol.4, No.5, February 1999. [www.ciaonet.org/pbei/prif/tut01.html](http://www.ciaonet.org/pbei/prif/tut01.html)

(٦) International Crisis Group, Report about the War in DRC Titled , A Briefing on the International and External Players in the Central African Conflicts ,17 Nov. 1998,P.11.

وبالنسبة لشكل التدخل الليبي ، فقد اتخذ الشكل غير المباشر ، حيث قدمت دعماً مالياً لحكومة زيمبابوي من أجل تمويل صفقات الأسلحة اللازمة للتدخل.<sup>(١)</sup> كما قدمت دعماً مالياً ولوجيستيكياً للقوات التشادية التي تدخلت في الصراع ، والتي وصلت إلى الكونغو الديمقراطية على متن الطائرات الليبية.<sup>(٢)</sup>

##### ٥- موقف تشاد :

يفسر المحللون تدخل تشاد إلى جانب حكومة كينشاسا على أنه يمثل نوعاً من التضامن مع إحدى الدول الفرانكوفونية المهمة في أفريقيا.<sup>(٣)</sup> وقد اتخذ التدخل التشادي الشكل المباشر ، حيث أرسلت الحكومة التشادية في بداية أكتوبر ١٩٩٨ نحو ألف جندي من قواتها المسلحة ، من أجل المشاركة في القتال إلى جانب حكومة كينشاسا . غير أن القوات التشادية انسحبت كلية من الكونغو الديمقراطية في نهاية مايو ١٩٩٩ ، عبر أراضي أفريقيا الوسطى ، وذلك بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة وحكومة أفريقيا الوسطى.<sup>(٤)</sup>

##### ٦- مواقف الجماعات المسلحة :

كان هناك نوع من التغير الواضح في مواقف الجماعات المسلحة إزاء صراع ١٩٩٨ مقارنة بمواقفها إزاء صراع ١٩٩٧/٩٦. وبالنسبة للجماعات المسلحة الأجنبية ، كان موقف قوات الجيش الرواندي السابق وميليشيات الإنترأهاموي هو الأكثر تعبيراً عن ذلك التغير ، إذ وقفت تلك الجماعات الرواندية إلى جانب نظام كابيلا ، رغم ما ذكر عن الانتهاكات الجسيمة التي تعرضت لها على أيدي قوات كابيلا وحلفائه أثناء التمرد ضد موبوتو . ويفسر البعض ذلك التغير الحاد في موقف الجماعات الرواندية على أساس إثني ، إذ لم يكن من الممكن أن تتحالف تلك الجماعات التي تنتمي إلى الهوتو مع المتمردين التوتسي ضد كابيلا.<sup>(٥)</sup>

وبالنسبة لجماعات ماي-ماي المحلية ، فرغم أنها كانت تتخذ موقفاً عدائياً من كابيلا ، ورغم أنها حاربت قواته لصالح نظام موبوتو ، إلا أنها فضلت هذه المرة أن تقف إلى جوار نظام كابيلا ، وذلك في إطار التحالف ضد التوتسي ، وفقاً لمنطق " عدو عدوي صديقي ".<sup>(٦)</sup>

(١) أعلنت حكومة موابي رسمياً أنها تستورد الأسلحة المستخدمة في القتال في الكونغو الديمقراطية من الصين ، دون أن تتحمل ميزانيتها شيئاً من ثمنها ، وأنها تحصل في سبيل شراء هذه الأسلحة على دعم مالي لليبيا وفرنسا وأنجولا. انظر : د. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، م س ذ ، ص ٥٢.

(٢) International Crisis Group, op.cit , P.11.

(٣) Akiiki Mujaju, op.cit., P.95.

(٤) جريدة الشرق الأوسط ، ١ يونيو ١٩٩٩.

(٥) Filip Reyntjens, op.cit., P.248.

(٦) Idem.

ثانياً- مواقف الأطراف المؤيدة للمتمردين :

١- موقف رواندا :

يرى البعض أن دوافع التدخل الرواندي في الصراع كانت تتمثل فيما يلي :

أ- الرغبة في تأمين الحدود :

رغم نجاح رواندا في تشتيت ميليشيات الهوتو المسلحة ، وتدمير معظم معسكرات اللاجئين الهوتو في شرق زائير ، ورغم عودة نسبة كبيرة من هؤلاء اللاجئين إلى رواندا ، إلا أن المسألة الأمنية ظلت تمثل مشكلة مؤرقة للحكومة الرواندية ، التي ظلت تخشى عودة ميليشيات الهوتو إلى كيجالي والاستيلاء على السلطة مرة أخرى . ومن ثم تعتبر المسألة الأمنية في شمال غرب رواندا ، أو تأمين حدودها مع شرق الكونغو الديمقراطية هي الدافع الأساسي لتدخل رواندا في الصراع الكونغولي .

وفي المقابل يرى البعض أن الرغبة في تأمين الحدود ما هي إلا حجة واهية للتدخل الرواندي ، حيث إن حكومة كيجالي كانت قد أخذ وعداً صريحاً من كابيلا ، بإمكانية دخول القوات الرواندية للأراضي الكونغولية لملاحقة عناصر المعارضة المسلحة الرواندية ، والقبض على العناصر المتورطة في جرائم الإبادة الجماعية في رواندا ، ومن ثم لم تكن هناك حاجة فعلية لتدخل رواندا .<sup>(١)</sup>

ب- التوسع الإقليمي :

يرجع البعض التدخل الرواندي في الصراع إلى استمرار حاجتها الماسة إلى اكتساب المزيد من الأراضي على حساب الأراضي الكونغولية . وهناك من يرى أن حاجة رواندا إلى التوسع الإقليمي ، إنما ترجع لرغبتها في تلبية الاحتياجات الاقتصادية لسكانها ، فضلاً عن رغبتها في بناء دولة توتسية في منطقة البحيرات العظمى ، تضم كل من رواندا وأوغندا وبوروندي وأجزاء من الكونغو الديمقراطية بعد السيطرة التوتسية عليها .<sup>(٢)</sup>

وهذا التصور مقبول نظرياً ، إذ ينتشر عنصر التوتسي في دول البحيرات العظمى ، كما أن رواندا لها امتدادات عرقية في شرق الكونغو الديمقراطية ، ومن ثم ترى رواندا أن إقامة تلك الدولة التوتسية ، سوف يعزز مكانتها الإقليمية ، وسوف يدعم دورها في إطار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في أفريقيا .

(١) John F. Clark, op.cit., P.271.

(٢) وفي هذا الإطار ، وصف البعض رواندا بأنها تمثل " إسرائيل منطقة البحيرات العظمى " ، كما وصف إقليم كيفو بالنسبة لرواندا ، بأنه بمثابة الضفة الغربية بالنسبة لإسرائيل . انظر : الشيماء على عبد العزيز ، " استمرار الأزمة في الكونغو الديمقراطية " ، م س ذ ، ص ٢٠٣ . وانظر أيضاً : محمد أبو الفضل ، م س ذ ، ص ٦٧٣ .



## ج- الدفاع عن جماعة البانيامولينجى :

ذهب بعض المحللين إلى أن سماح كابيلا بارتكاب أعمال الإبادة ضد البانيامولينجى ، على أيدي ميليشيات الانترأهاموى واللاجئين الهوتو وقبائل البانتو المحلية ، كان من بين الأسباب التى دفعت رواندا إلى التدخل ضد حكومة كينشاسا ، وذلك للدفاع عن تلك الجماعة التوتسية ذات الأصول الرواندية من ناحية ، وتحقيق طموحاتها فى بناء الدولة التوتسية المنشودة من ناحية أخرى .<sup>(١)</sup> وفى هذا الإطار انتقد وزير الخارجية الرواندى ممارسات كابيلا ضد البانيامولينجى .<sup>(٢)</sup> كما صرح كاجامى بأن الهدف الأساسى لتدخل القوات الرواندية ضد نظام كابيلا هو منع تكرار عمليات الإبادة ضد البانيامولينجى فى الكونغو الديمقراطية .<sup>(٣)</sup>

أما عن شكل التدخل الرواندى ، فقد اتخذ الشكل المباشر أساساً ، حيث تدخلت القوات المسلحة الرواندية فى الصراع إلى جانب المتمردين ، وخاصة التجمع الكونغولى من أجل الديمقراطية-جوما . وفى هذا الإطار ، فإن دعم رواندا للتجمع قد جاء فى إطار تدخلها المباشر .

## ٢- موقف أوغندا :

قدمت أوغندا تفسيراً رسمياً لاتخاذها قرار التدخل فى الصراع يتمثل فى رغبتها فى تأمين حدودها ، وضمان مصالحها الأمنية ، خاصة بعد فشل لوران كابيلا فى تحقيق ذلك .<sup>(٤)</sup> ، فضلاً عن منع استئناف عمليات الإبادة ضد البانيامولينجى فى الكونغو الديمقراطية .<sup>(٥)</sup> وينتقد البعض الموقف الأوغندى ، مؤكداً أن نظام موسيفينى وقع فى خطأ استراتيجى فادح عندما قرر التدخل هذه المرة ضد كابيلا ، باعتبار أن المشكلة الأمنية الأوغندية لم تصل إلى ذلك الحد الذى يبرر التدخل فى صراع داخلى غير مأمون العواقب ، قد تدور دوائره على أوغندا ذاتها إذا ما هزم التحالف الذى تنتمى إليه .<sup>(٦)</sup> كما أن القوات الأوغندية كانت موجودة بالفعل داخل الأراضى الكونغولية ، بموجب الاتفاقات الأمنية الموقعة بين أوغندا والكونغو الديمقراطية ، والتى من أهمها : مذكرة التفاهم التى وقعها موسيفينى وكابيلا ، بعد وقت قصير من الأخير إلى السلطة ، والتى تسمح للقوات الكونغولية والأوغندية بالقيام بعمليات مشتركة لتعقب المتمردين الأوغنديين . وهناك أيضاً

(١) John F. Clark, op.cit., P.271.

(٢) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥٥ .

(٣) جريدة الأهرام ، ٩ أبريل ٢٠٠١ .

(٤) John F. Clark, op.cit., P.272.

(٥) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥٠-٥٤ .

(٦) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٧٠٥ .

معاهدة الأمن المتبادل ، الموقعة بين الدولتين في ٢٦ أبريل ١٩٩٨ ، والتي منحت القوات الأوغندية حق عبور الحدود الأوغندية الكونغولية لتعقب المتمردين الأوغنديين .<sup>(١)</sup>

وإلى جانب التفسير الرسمي ، يرى البعض أن الدافع الأساسي للتدخل الأوغندي يتمثل في اعتبارات الموائمة السياسية التي فرضت على موسيفيني التحالف مع رواندا<sup>(٢)</sup> ، إذ لم تكن قيادات الجيش الأوغندي متحمسة - في بادئ الأمر - للتدخل في الصراع ، حيث كان لدى غالبيتها شعور بأن رواندا هي التي بدأت الحرب ضد كابيلا . غير أن قادة الجيش الأوغندي وافقوا بعد ذلك على التدخل ، بعد أن أقنعهم موسيفيني بضرورة التدخل ، وأهمية وجود دور فعال لأوغندا فيما جرى من أحداث في الكونغو الديمقراطية ، خاصة في ضوء المخاطر التي يمكن أن تواجه النظام الأوغندي في حالة هزيمة رواندا ، ووصول نظام معادي لأوغندا في كيجالي ، فضلاً عن أن هزيمة رواندا قد تؤدي إلى تدفق موجات جديدة من اللاجئين التوتسي إلى أوغندا ، وهو ما قد يكلف أوغندا المزيد من الأعباء الاقتصادية والأمنية التي يمكن تجنبها عن طريق التدخل إلى جانب رواندا .<sup>(٣)</sup>

وقد أسس البعض التدخل الأوغندي استناداً إلى الروابط الإثنية التي تربط بين الهيمبا في أوغندا والتوتسي في الكونغو الديمقراطية ، ووجود رغبة مشتركة في بناء إمبراطورية للتوتسي في إقليم البحيرات العظمى . غير أن هذا التفسير لا يصدق على تأييد موسيفيني لجان بيير بيمبا ، الذي لا ينتمي إلى جماعة التوتسي الكونغولية .<sup>(٤)</sup>

ويقدم البعض تفسيراً آخر يتمثل في رغبة موسيفيني في تحقيق طموحه الشخصي في أن يصبح زعيماً إقليمياً وحليفاً قوياً للدول الغربية . ويستند أصحاب هذا الرأي إلى أمرين : أولهما ، تصريحات موسيفيني عقب الإطاحة بموبوتو ، والتي أكد فيها قدرة جيشه على إلحاق الهزيمة بخصومه ، باعتباره جيشاً قوياً ، لا يخشى أي جيش آخر باستثناء الجيش الأمريكي ، فضلاً عن تصريحاته التي تحدث فيها باسم قادة دول البحيرات العظمى حول ضرورة تعديل الحدود القائمة بين دول الإقليم ، وحول أهمية تحول رواندا وبوروندي وشرق الكونغو الديمقراطية إلى جزء أساسي من إقليم شرق أفريقيا

(١) John F. Clark, *op.cit.*, PP.272-273.

(٢) كانت اعتبارات الموائمة السياسية والمصالح المشتركة هي أساس تحالف موسيفيني مع التوتسي الروانديين في العديد من المواقف . ومثال ذلك تحالفه معهم في المنفى ضد نظام أوبوتي ، الذي كان بمثابة العدو المشترك لهما ، ومن ثم التفت مصالح الطرفين على الإطاحة به . وبنفس المنطق يمكن تفسير دعم موسيفيني بعد وصوله إلى السلطة للجبهة الوطنية الرواندية ، وذلك بسبب رغبته إخراج قوات الجبهة من أوغندا . ولمزيد من التفاصيل في هذا الشأن انظر : Ibid., PP.260-269.

(٣) وكان كاجامي هو الذي بدأ التدخل في الصراع مستخدماً قواته الجوية في الاستيلاء على كينشاسا ، في بداية أغسطس ١٩٩٨ ، بينما لم تظهر القوات الأوغندية إلا في نهاية أغسطس . كما أن الحكومة الأوغندية لم تعترف بوجودها في الكونغو الديمقراطية إلا في سبتمبر ١٩٩٨ . راجع في هذا الشأن : Ibid., PP.277-281.

(٤) Ibid., P.270.



الأنجلوفوني ، وهو ما يمثل إشارات قوية يبعث بها موسيفيني إلى الدول الغربية للدلالة على جدارته بتقنها ودعمها . أما الأمر الثاني ، فيتمثل في الاهتمام الأمريكي الخاص بنظام موسيفيني منذ فترة الرئاسة الثانية للرئيس كلينتون ، حيث حظى موسيفيني بثناء واضح من إدارة كلينتون ، التي كانت تعتبره " نموذجاً لجيل جديد من القيادات الأفريقية " . كما منح كلينتون أوغندا اهتماماً خاصاً أثناء زيارته لأفريقيا في مارس ١٩٩٨ ، إذ جعلها مركزاً للملتقى الذي عقده مع قادة دول شرق أفريقيا وإقليم البحيرات العظمى ، والذي جرى في مدينة عنيتيبي الأوغندية . كما اختار الرئيس الأمريكي أوغندا ليعلن فيها مبادرته الخاصة بالديموقراطية والحكم الجيد في أفريقيا .<sup>(١)</sup>

وفي المقابل تحفظ البعض على التفسير السابق ، على أساس أن القول بأن موسيفيني يعمل لصالح الجناح الأنجلوسكسوني ، وأنه يسعى لإبعاد النفوذ واللغة الفرنسية من إقليم البحيرات العظمى ، إنما ينبثق من تلك النظرية غير المؤكدة ، التي صيغت وتطورت في باريس ، والتي تتصور وجود مؤامرة ضد النفوذ والمصالح الفرنسية في أفريقيا .<sup>(٢)</sup> وبالإضافة لما سبق ، فقد كان هناك نوع من عدم الاتفاق بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأوغندا حول أنسب السبل للتعامل مع الصراع الكونغولي ، حيث أكدت الولايات المتحدة وبريطانيا على أهمية اتفاق لوساكا ، في حين أن موسيفيني كان يصر على الإطاحة بنظام بكابيل.<sup>(٣)</sup>

### ٣- موقف بوروندي :

عند اندلاع الصراع الكونغولي كان على الحكومة البوروندية المفاضلة بين بديلين : أولهما ، الوقوف على الحياد ، أو على الأقل تقليص تورطها في الصراع الكونغولي إلى أدنى حد ممكن ، على أمل أن يسهم ذلك في رفع العقوبات الإقليمية التي فرضت على حكومتها من جانب الآلية الأفريقية لفض المنازعات ، عقب استيلاء الجنرال بويويا Buyaya على السلطة ، وإزاحته للرئيس نجايا في يوليو ١٩٩٦ . أما البديل الثاني ، فهو التدخل إلى جانب التحالف الرواندي الأوغندي لصالح المتمردين .<sup>(٤)</sup>

وقد حسمت حكومة بوروندي أمرها لصالح البديل الثاني . وبررت ذلك استناداً إلى إيواء نظام كابيل لحركات المعارضة البوروندية ، وتسهيل انطلاقها لشن الهجمات ضد النظام في بوروندي ، ومن ثم تدخلت بوروندي في الصراع بهدف مهاجمة قواعد المعارضة في شرق

(١) فضلاً عن ذلك ، يتمتع موسيفيني بثقة المؤسسات المالية الدولية ، وعلى رأسها : البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي . انظر : د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٧٠٦ .

(٢) صيغت هذه النظرية أثناء الحملة ضد نظام هايبيرايما في رواندا ، وما أعقبها من عمليات الإبادة الجماعية التي اندلعت عقب انهيار ذلك النظام عام ١٩٩٤ . انظر : John F. Clark, op.cit. , P.270.

(٣) Idem.

(٤) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٧٠٧ .



الكونغو الديمقراطية ، خشية أن تؤدي الفوضى الناجمة عن الصراع الكونغولي إلى زيادة نشاطها ، مما قد يهدد استقرار بوروندي ذاتها ، خاصة وأن عاصمتها بوجمبورا تقع على مقربة من الحدود مع الكونغو الديمقراطية .<sup>(١)</sup>

ومن ناحية أخرى ، كانت حكومة بوروندي ترتبط بعلاقات قوية مع أرنتست وامبا دايا وامبا زعيم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - جوما ، الذي شارك مع الرئيس التتواني السابق جوليوس نيريري في العمل على وقف عمليات الإبادة في بوروندي ، وإيجاد حل سلمي للصراع المنذع فيها .<sup>(٢)</sup> ومن ثم رأت بوروندي التدخل إلى جانب التنظيم الذي يقوده وامبا ، عسى أن يؤدي ذلك إلى وصول نظام صديق لها إلى السلطة في كينشاسا ، بدلاً من نظام لوران كابيلا .

#### ٤- مواقف المتمردين :

يرى المتمرّدون أن صراعهم مع نظام لوران كابيلا ليس إلا حرب تحرير يقودها تحالف الشعب الديمقراطي ضد طاغية حل محل طاغية ، إذ أن وصول كابيلا إلى السلطة بدلاً من موبوتو لم يكن يعني سوى مجرد تغيير في الأشخاص ، مع بقاء نفس الأوضاع وانتهاج ذات السياسات . ومن ثم طالب المتمرّدون المجتمع الدولي بمساندتهم كما ساند كابيلا من قبل .

غير أنه بعد نجاح كابيلا في الحصول على دعم عسكري إقليمي ، أدرك المتمرّدون أن إسقاط نظام كابيلا أصبح هدفاً بعيد المنال ، ومن ثم فقد حصرُوا أهدافهم في التحول نحو الديمقراطية ، واعتبرُوا أن التحول الديمقراطي هو الشرط الأساسي لوقف إطلاق النار ، وإنهاء الحرب الأهلية.<sup>(٣)</sup> ورغم اتفاق المتمردين على ضرورة الإصلاح الديمقراطي ، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل فيها كافة القوى السياسية في البلاد ، إلا أنهم اختلفوا فيما بينهم حول الأسلوب الأمثل لتحقيق ذلك ، مما أدى إلى حدوث الكثير من الخلافات بينهم . وعلى سبيل المثال اختلف المتمرّدون - كما سيتضح فيما بعد - حول من يكون له الأولوية في التوقيع على اتفاق لوساكا للسلام . كما كانت توجد الكثير من الخلافات الأخرى بين جماعات التمرد ، بل وداخل التنظيم الواحد أيضاً .<sup>(٤)</sup> كما كانت التحالفات بين تنظيمات التمرد تتسم بالضعف وسرعة التبدل .<sup>(٥)</sup>

(١) جريدة الأيام البحرينية ، ٢٩ مارس ١٩٩٩ .

(٢) Horace Campbell, op.cit., P.35.

(٣) أحمد إبراهيم محمود ، " تعقيدات التسوية السياسية في حرب الكونغو " ، م س ذ ، ص ص ٧٩-٨٠ .

(٤) في إطار التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - جوما لم يكن زعيم التجمع الأسبق وامبا دايا وامبا يحظى بعلاقات قوية مع الجناح العسكري للتجمع ، خاصة وأنه يخضع لسيطرة رواندا . كما كانت هناك كثير من الخلافات بينه وبين الساسة المواليين لموبوتو ، حتى أن البعض قد تنبأ بالإطاحة بوامبا في حالة انتصار المتمردين ، انظر : Thomas Turner and Others , op.cit., P.2.

(٥) وعلى سبيل المثال ، دعمت أوغندا ائتلاقاً بين " التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير " و " حركة تحرير الكونغو " ، حيث أطلق على ذلك الائتلاف اسم " جبهة تحرير الكونغو " ، إلا أن الائتلاف انهار في =

وختاماً لهذا المطلب ، يمكن القول بأن التدخل فى صراع ١٩٩٨ قد اتخذ شكلين أساسيين هما :  
التدخل المباشر والتدخل غير المباشر . وفى إطار هذين الشكلين الأساسيين تم التدخل على النحو  
التالى :

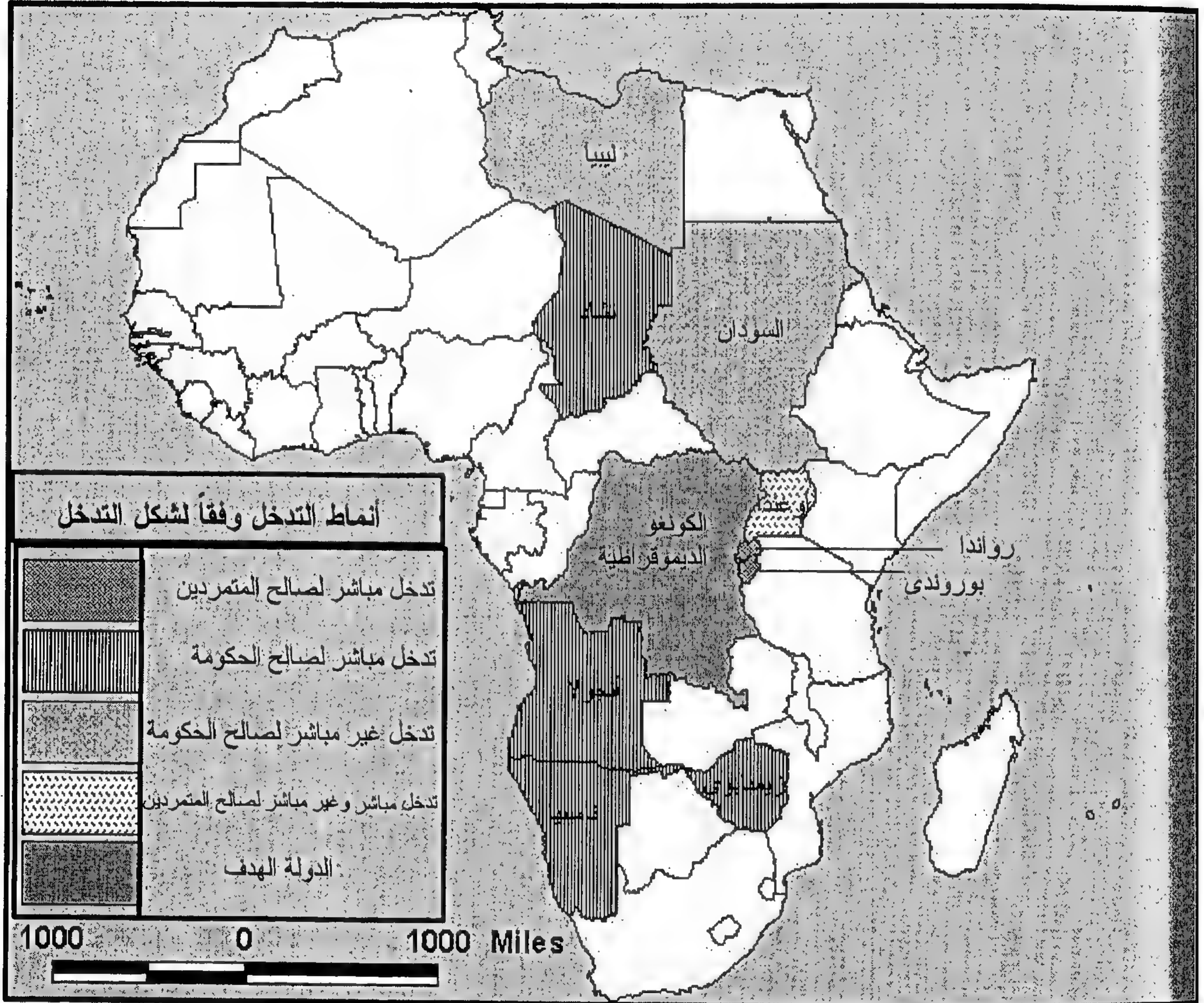
- ١- التدخل المباشر لصالح الحكومة : ( زيمبابوى ، وأنجولا ، وناميبيا ، وتشاد ) .
  - ٢- التدخل غير المباشر لصالح الحكومة : ( ليبيا ، والسودان ) .
  - ٣- التدخل المباشر لصالح المتمردين : ( رواندا ، وبوروندى ) .
  - ٤- التدخل المباشر وغير المباشر لصالح المتمردين : (أوغندا ) .
- وتوضح الخريطة رقم (٧) الدول المتدخلة فى الصراع ، وأنماط تدخلها ، وفقاً لشكل التدخل .

---

=أبريل ٢٠٠١. ثم دخلت الحركتان فى صراع مسلح مع بعضهما ، انظر : منظمة العفو الدولية ، تقرير منظمة  
العفو الدولية حول أوضاع حقوق الإنسان فى الكونغو الديمقراطية ، ٢٠٠٢، ص ١ .

## الخريطة رقم (٧)

الدول المتدخلة في صراع ١٩٩٨ في الكونغو الديمقراطية



المصدر : أعد الباحث الخريطة السابقة استناداً إلى العديد من المصادر التي تناولت حالة التدخل في صراع ١٩٩٨ في الكونغو الديمقراطية .



### المطلب الثالث تقييم عملية التدخل

كانت عملية التدخل في صراع ١٩٩٨ أكثر تعقيداً من تلك التي حدثت عام ١٩٩٧/٩٦، سواء من حيث عدد الأطراف المتدخلة، أو دوافع التدخل، أو النتائج التي أسفر عنها التدخل. وانطلاقاً من ذلك سوف يتم فيما يلي تقييم عملية التدخل في صراع ١٩٩٨.

وبالنسبة لمشروعية التدخل في الصراع، فقد كان التدخل مشروعاً من الناحية القانونية بالنسبة للأطراف التي ساندت حكومة كينشاسا فقط، بينما كان غير مشروع بالنسبة للأطراف التي ساندت المتمردين.

وتعود مشروعية التدخل إلى جانب الحكومة إلى أن ذلك التدخل تم بناء على طلب الرئيس الشرعي للكونغو الديمقراطية. كما أنه كان يحظى بغطاء شرعي إقليمي من جانب السادك، حيث دعا الرئيس موجابي وزراء دفاع دول السادك للاجتماع في أغسطس ١٩٩٨، من أجل بحث أنسب السبل لمواجهة حركة التمرد في الكونغو الديمقراطية، التي تتمتع بعضوية السادك. وقد صدر عن الاجتماع قراراً بالتدخل العسكري في الصراع، وذلك بتأييد تسع دول من أعضاء السادك.<sup>(١)</sup>

ويرى البعض أن قرار التدخل في الكونغو الديمقراطية لم يكن سليماً من الناحية القانونية، لأنه صدر بدون عقد قمة إقليمية لأعضاء السادك، وبدون استشارة بعض الدول الأعضاء في المنظمة، وعلى رأسها جنوب أفريقيا. غير أنه يمكن القول بأن التطورات اللاحقة أضفت المشروعية على قرار التدخل، حيث أيدت كل دول السادك ذلك القرار، وذلك خلال القمة الثامنة عشر لرؤساء دول وحكومات المنظمة، والتي عقدت في موريشيوس في سبتمبر ١٩٩٨.<sup>(٢)</sup> وهو ما يعني أن قرار التدخل قد حصل على موافقة لاحقة من جانب دول السادك، بما في ذلك جنوب أفريقيا التي كانت تعارض التدخل في البداية.

وقد أكدت السادك أنها تنطلق في عملها من ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وأن تحقيق السلم الإقليمي والأمن وعدم الاعتداء بين الدول الأفريقية تعتبر أهدافاً أساسية بالنسبة لها. ومن ثم رأت المنظمة أن الحفاظ على وحدة وسلامة أراضي الكونغو الديمقراطية يتطلب الإقرار بحق حكومة كينشاسا في دعوة القوى الأجنبية للدفاع عن سيادة الكونغو الديمقراطية في مواجهة المتمردين والدول التي تدعمهم.

(١) د. محمود أبو العينين، "دور الأطراف الإقليمية..."، م س ذ، ص ص ٧٠٩ - ٧١٠.

(٢) Peter Fabricius, op.cit., P.44.

وبالنسبة للسودان وليبيا ، فقد كان تدخلهما غير المباشر لصالح الحكومة مشروعاً من الناحية القانونية ، على أساس أنه يمثل نوعاً من المساعدة العسكرية لنظام حاكم لا يزال يسيطر على السلطة في دولته ، كما أنه جاء بناء على طلب ذلك النظام .

أما الدول التي تدخلت لصالح المتمردين ، فإن تدخلها لم يكن مشروعاً لأنه يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، الذي يحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية ، إلا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، وفي حالة وجود تهديد وشيك ، وهو ما لا ينطبق على الدول المتدخلة ، لأنها لم تكن في حالة دفاع شرعي . ومن جهة أخرى ، فإن ذلك التدخل تم بشكل منفرد ، خارج الأطر التنظيمية الإقليمية في القارة الأفريقية ، سواء على المستوى القاري أو الإقليمي الفرعي ، ومن ثم فهو لا يستند إلى أساس شرعي إقليمي . وبالتالي ، يمثل تدخل تلك الدول انتهاكاً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . وهو من المبادئ الأساسية في القانون والتنظيم الدوليين .

وقد حاول موسيفيني إضفاء المشروعية على تدخل بلاده في الصراع ، مؤكداً أن قواته تدخلت في الكونغو الديمقراطية بموجب اتفاق أبرم مع الرئيس كابيلا بعد توليه السلطة ، يسمح للقوات الأوغندية بعبور الحدود الكونغولية ، من أجل تعقب جماعات التمرد المسلح ضد الحكومة الأوغندية . ولكن يمكن الرد على هذه الحجة بأن ذلك الاتفاق يسمح فقط بتعقب جماعات التمرد في إطار عمليات مشتركة يقوم بها الجيش الكونغولي مع نظيره الأوغندي ، إلا أنه لا يسمح بالتدخل العسكري ، أو احتلال أجزاء من أراضي الكونغو الديمقراطية وضمها إلى أوغندا .<sup>(١)</sup>

وفيما يتعلق بدور التدخل العسكري في تحقيق أهداف الدول المتدخلة ، يلاحظ أن هذا الأمر قد تفاوت بين الدول المتدخلة ، فالدول المتدخلة لصالح الحكومة نجحت في إنقاذ حكومة كينشاسا من السقوط ، ولكنها لم تنجح في تحقيق الاستقرار الداخلي في الكونغو الديمقراطية ، لأنها صدت المتمردين عن كينشاسا ، ولكنها لم تستطع القضاء عليهم في شرق البلاد . كما أن التدخل لصالح حكومة كينشاسا كان له بعض الآثار السلبية بالنسبة للدول المتدخلة ، سواء من حيث تهديد شرعية النظم الحاكمة فيها ، أو زيادة الأعباء الاقتصادية الواقعة على عاتقها .

ففي زيمبابوي ، أدى التدخل إلى زيادة ميزانية الدفاع عام ١٩٩٩ بنسبة ٦٤% .<sup>(٢)</sup> كما قدرت بعض المصادر التكاليف الشهرية لتدخل قوات زيمبابوي في الكونغو الديمقراطية بـ ٢٤ مليون دولار<sup>(٣)</sup>، بينما أكدت بعض التقارير أن التكاليف الشهرية الإجمالية للتدخل قد بلغت نحو ٣٠٠ مليون

(١) John F. Clark, *op.cit.*, PP.272-273.

(٢) Willie Breytenbach , “ The End of Mugabe “ , *Africa Insight* , Vol.30, No.3-4, Dec.2000, P.48.

(٣) Millan Vesely , “ Shadow of the Gun : Who Funds Africa’s Wars “ , *African Business* , December 1999, P.10.

جنبيه إسترليني ، وذلك حتى أغسطس ٢٠٠١.<sup>(١)</sup> وقد أدى ذلك إلى مزيد من التدهور فى شعبية موجابى .<sup>(٢)</sup> وهنا طالب زعيم المعارضة مورجان تسفانجيراي الحكومة بالانسحاب من الكونغو الديمقراطية ، كأحد الحلول المهمة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة فى البلاد .<sup>(٣)</sup> خاصة وأنه سيوفر التكاليف الباهظة لنشر ثلث القوات المسلحة لزيмбаوى فى الكونغو الديمقراطية .<sup>(٤)</sup> ومن ناحية أخرى ، تسبب إهدار الموارد الحكومية فى سبيل التدخل فى الكونغو الديمقراطية فى فقدان نظام موجابى ثقة المؤسسات الدولية والدول المانحة .<sup>(٥)</sup> كما صب أنصار البيئة غضبهم على حكومة زيمبابوى بسبب تقطيع قواتها للغابات الاستوائية الكونغولية .<sup>(٦)</sup> وهو ما جعل البعض يصف موجابى بأنه " حاكم تحت الحصار " نتيجة لتزايد السخط عليه فى الداخل والخارج .<sup>(٧)</sup> وهكذا ، فإن زيمبابوى لم تحقق المكانة الإقليمية التى كانت تتشدها . ورغم أنها كانت تسعى إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية فى الكونغو الديمقراطية إلا أن التكاليف المرتفعة للتدخل زادت من مشكلاتها السياسية والاقتصادية الداخلية .

وفى ناميبيا ، تعرضت الحكومة لانتقادات شديدة بسبب تدخلها فى الكونغو الديمقراطية ، وهو ما وضعها فى مأزق حرج قبيل الانتخابات الرئاسية ، مما اضطرها إلى تأجيل عرض ميزانيتها على البرلمان إلى ما بعد الانتخابات ، حتى تتفادى انتقادات المعارضة ، وحتى تضمن نجاح الرئيس سام نجوما .<sup>(٨)</sup>

وإذا كان ذلك هو الحال بالنسبة لزيмбаوى وناميبيا ، إلا أن الوضع كان مختلفاً بالنسبة لحكومة أنجولا ، حيث إن تدخلها لصالح حكومة كينشاسا ساعدها على حماية أمنها ، وتصفية معظم قواعد حركة يونيتا ، خاصة بعد اغتيال زعيمها جوناس سافيمبي .

وبالنسبة للدول التى ساندت المتمردين ، فإنها لم تنجح فى إسقاط نظام كاببلا ، مثلما نجحت من قبل فى إسقاط موبوتو . كما أنها لم تشبع رغباتها الأمنية بشكل كامل ، خاصة بالنسبة لرواندا وبوروندى ، إذ لا تزال القوات المعارضة للدولتين فى الكونغو الديمقراطية قابضة فى مواقعها ،

(١) The Economist , 3 October, 1998.

(٢) ومن مظاهر ذلك رفض الشعب للتعديلات الدستورية التى حاولت الحكومة إدخالها ، فى الاستفتاء الذى جرى فى فبراير ٢٠٠٠ ، وهو ما يمثل أول هزيمة لموجابى وحزب زانو منذ ١٩٨٠ ، انظر :

Willie Breytenbach, op.cit., P.49.

(٣) International Herald Tribune, 25 June 2001.

(٤) آفاق أفريقية ، " أبعاد الأزمة الراهنة فى زيمبابوى " ، السنة الأولى ، ع ٢ ، صيف ٢٠٠٠ ، ص ١٣٢ .

(٥) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٦) The Observer, 26 August, 2001.

(٧) Willie Breytenbach, op.cit., P.48.

(٨) د. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، م س ذ ، ص ٥٢ .



ومتحفظة بأسلحتها ، وهو ما يشكل تهديداً لأمن الدولتين .<sup>(١)</sup> أما أوغندا ، فقد تمكنت من إشباع قدر يعتد به من احتياجاتها الأمنية ، حيث نجحت في استيعاب بعض حركات المعارضة المسلحة عن طريق التفاوض مثل : جبهة الإنقاذ الوطنى الأوغندية ، والجيش الوطنى الأوغندى السابق . كما اضطر جيش الرب للمقاومة وجبهة الضفة الغربية للنيل لنقل نشاطهما الأساسى خارج الكونغو الديمقراطية . ومن ثم لم يعد يعمل من هذه الجماعات داخل الأراضى الكونغولية سوى جماعتى : القوى الديمقراطية المتحالفة ، والجيش الوطنى لتحرير أوغندا ، والذى تم استيعابه فى إطار جماعة القوى الديمقراطية المتحالفة .

غير أن التدخل أوغندا كانت له - برغم ذلك - انعكاساته السلبية عليها ، حيث أدى إلى زيادة ميزانية الدفاع خلال عام ١٩٩٩ بمقدار ٩١ بليون شلن أوغندى ، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٨٩% بالنسبة للعام السابق<sup>(٢)</sup> ، مما أدى إلى انتقاد المعارضة الداخلية للتدخل ، مؤكدة أن التذرع بالمسائل الأمنية ليس سبباً كافياً للتدخل ، وأن المشاكل الأمنية لأوغندا لا تقع فى الأراضى الكونغولية ، وإنما تقع داخل أوغندا نفسها ، ومن ثم فإن مواجهتها تكمن فى الأخذ بالتعددية السياسية ، وليس بالتدخل فى صراعات الآخرين .<sup>(٣)</sup> ومن ناحية أخرى طالبت الدول المانحة والمؤسسات التمويلية الدولية أوغندا بسحب قواتها بشكل كامل ونهائى من الكونغو الديمقراطية ، نظراً لما أدى إليه ذلك التدخل من نتائج سلبية بالنسبة للاقتصاد الأوغندى .<sup>(٤)</sup>

وبالنسبة لدور الدول المتدخلة فى تسوية الصراع ، فيمكن القول بأن التدخل لم يساعد على تسوية الصراع ، وإنما أدى إلى عرقلة عملية التسوية ، ومن ثم إطالة أمد الصراع ، ويعود ذلك للأسباب الآتية :

أ- سوء تقدير الموقف بالنسبة للمدة التى سوف يستغرقها التدخل ، حيث كان هناك اعتقاد بأن نظام كاببلا سوف ينهار سريعاً ، على نحو ما حدث لنظام موبوتو ، ومن ثم اتخذت بعض الدول قرارها بالتدخل ، غير أنها اضطرت بعد ذلك إلى مواصلة الصراع ، والبحث عن حلفاء إقليميين ودوليين

(١) أفادت التقارير أن القوات المسلحة الكونغولية نشرت عدداً من الزوارق العسكرية الهجومية فى بحيرة تتجانيقا ، وأن تلك الزوارق كانت تقل أفراداً مسلحين ينتمون لقوات الدفاع عن الديمقراطية ، وميليشيا الانترأهاموى ، مما أثار القلق من أن تكون تلك القوات متجهة للقيام بهجمات من شأنها تقويض عملية السلام فى بوروندى وتهديد الأمن الرواندى . انظر : الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديمقراطية ، ٦ ديسمبر ٢٠٠٠ ، ص ٨ .

(٢) John, F. Clark, *op.cit.*, PP.276-285.

(٣) Akiiki Mujaju, *op.cit.*, P.91.

(٤) د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، م س ذ ، ص ٩٥ .

لمساندتها في حسم الصراع لصالحها ، خاصة وأن الانسحاب دون تحقيق الأهداف المتوخاة من التدخل كان يعنى الهزيمة السياسية لتلك الأطراف .

ب- تحول الكونغو الديمقراطية إلى " مقاصة " لتسوية حسابات أنظمة الحكم في دول المنطقة مع القوى المعارضة لها . بل إنه وقعت أيضاً صدامات على أراضي الكونغو الديمقراطية بين الدول المتدخلة وبعضها ، ومن ذلك القتال بين القوات الرواندية والأوغندية في كيسنجاني في بداية مايو ٢٠٠٠ ، وأيضاً خلال الفترة من ٥ إلى ١١ يونيو ٢٠٠٠ (١).

ج- إن الدول المتدخلة لم تكن تسعى سوى لتحقيق مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية ، دون الاهتمام بتسوية الصراع وإنهاء التدخل . وفي هذا السياق لم تحاول تلك الدول ممارسة أى ضغوط فعالة على الجماعات المسلحة من أجل الدخول في مفاوضات جادة لتسوية الصراع (٢). كما أنها لم تتعاون بشكل كاف مع بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، بدليل أن البعثة لم تستطع الانتشار في كيسنجاني في بداية المرحلة الثالثة لأعمالها ، إلا بعد جهود مكثفة ، استغرقت شهوراً طويلة من أجل إقناع الحكومة الرواندية بضرورة تقديم التعاون اللازم لتيسير انتشار البعثة (٣).

د- كانت الدول المتدخلة ترهن انسحابها من الكونغو الديمقراطية بالاستجابة لمطالبها ، والتقدم في عملية التسوية السلمية . وهو ما يوضح أنها لم تكن جادة في الانسحاب ، وأنها كانت تسعى للبقاء في الكونغو الديمقراطية لأطول فترة ممكنة ، للحفاظ على ما حققته من مكاسب . وعلى سبيل المثال ، كان من الصعب إقناع رواندا بالانسحاب ، في الوقت الذي ضمت فيه بالفعل أجزاء من إقليم كيفو الجنوبي إلى حدودها (٤) وهو ما ينطبق على أوغندا ، التي ضمت جزءاً كبيراً من شرق الكونغو ، وغيرت اسمه إلى " كيبالي توري " ، كما عينت حاكماً أوغندياً له (٥).

(١) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س د ، ص ٨ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٣) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س د ، ص ١٠ .

(٤) وكانت رواندا قد أعلنت أنها قامت بسحب مجموعات من قواتها في ديسمبر ٢٠٠١ ، ويناير ٢٠٠٢ ، إلا أنه وردت تقارير مناقضة تفيد أن رواندا تقوم بتعزيز قواتها في بعض مناطق الكونغو الديمقراطية ، انظر : منظمة العفو الدولية ، تقرير منظمة العفو الدولية حول أوضاع حقوق الإنسان في الكونغو الديمقراطية ، م س د ، ص ١ .

(٥) وكانت أوغندا قد أعلنت في نوفمبر ٢٠٠١ عن البدء في سحب مجموعات من قواتها منذ ٢٩ يوليو ٢٠٠٠ ، ثم أعلن وزير الدفاع الأوغندي في ١٤ يناير ٢٠٠٢ ، اعتزام بلاده نشر قوات في قطاعات آرو - مهاجي - كيبافينيونجي ، وذلك لحماية مصحتها الأمنية . كما نشرت أوغندا كتيبة جديدة في منطقة بيني ، وذلك لتعزيز مركزها هناك =

ه - إن تورط الكثير من المسؤولين السياسيين ، والقادة العسكريين للقوات المسلحة للدول المتدخلة ، فى عمليات تهريب الماس والذهب وغيرهما من ثروات الكونغو الديمقراطية ، جعل من استمرار الصراع ضرورة اقتصادية بالنسبة لهؤلاء ، خاصة وأن مثل هذه العمليات من الصعب حدوثها فى بيئة سياسية وأمنية مستقرة .<sup>(١)</sup>

ز - أدى التدخل إلى حدوث نوع من توازن القوى بين الحكومة الكونغولية والمتمردين ، بحيث أصبح كلاهما غير قادر على حسم الصراع لصالحه . وفى هذا الإطار يرجع بعض المحللين امتداد الصراع إلى أنه صراع يعتمد على ما يسمى " توازن الضعف العسكرى " والذى فى إطاره تصل أطراف الصراع إلى مرحلة الإنهاك ، دون أن تتمكن من حسمه لصالحها .<sup>(٢)</sup>

وفىما يختص بسلوك الدول المتدخلة فى الصراع ، فقد انخرطت هذه الدول فى عمليات نهب الموارد والاستغلال غير المشروع للثروات الكونغولية ، فضلاً عن ارتكاب الكثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان ، وخاصة إزاء المدنيين .

وفىما يختص بعمليات نهب الموارد ، فإن جميع الدول المتدخلة شاركت فى عمليات النهب والاستغلال غير المشروع للموارد الكونغولية ، وذلك أما من خلال السيطرة على المناجم ، أو تأسيس شركات لاستخراج المعادن والاتجار فيها ، أو المساهمة فى رعوس أموال الشركات العاملة فى هذا المجال ، بما يضمن حصول رؤساء الدول المتدخلة وقادة جيوشها وأقاربهم على نصيب وافر من الثروات المعدنية للكونغو الديمقراطية .<sup>(٣)</sup>

وبالنسبة للأطراف التى تدخلت لصالح الحكومة ، فكانت تحصل على تكاليف تدخلها عن طريق السداد بالماس ، أو من خلال الحصول على امتيازات التنقيب عن الماس والذهب وغيرهما من الموارد ، وذلك فى ظل نقص المتاح لدى الحكومة الكونغولية من العملات الصعبة .<sup>(٤)</sup> وعلى سبيل المثال ، أسس قادة الجيش الكونغولى وجيش زيمبابوى شركة تضامنية تسمى " أوريكس " ، كواجهة قانونية لاستخراج الماس وتصديره خارج الأطر الحكومية المقررة قانوناً .<sup>(٥)</sup> كما مارست قوات زيمبابوى

=انظر : الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديمقراطية ، م س ذ ، ص ٥ .

(١) الشيماء على عبد العزيز ، " استمرار الأزمة فى الكونغو الديمقراطية " ، م س ذ ، ص ٢٠٤ .

(٢) محمد أبو الفضل ، م س ذ ، ص ٦٧٠ .

(٣) William Reno , " External Relations of Weak States and Stateless Regions in Africa " , in Gilbert M. Khadiagala and Terrence Lyons (eds.), **African Foreign Policies: Power and Process** (Boulder & London, Lynne Rienner Publishers, 2001) P.196.

(٤) د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، م س ذ ، ص ٩٦ .

(٥) تم طرح أسهم شركة أوريكس فى بورصة لندن فى يونيو ٢٠٠٠ . وتتكون هذه الشركة من مجموعة من الشركات التابعة المسجلة فى أفريقيا وجزر الكاريبي والمحيط الهادى ، وفى مقدمة هذه الشركات المساهمة تأتى شركة =



عمليات تدمير واسعة للغابات الاستوائية المطيرة في الكونغو الديمقراطية <sup>(١)</sup> واستولت هذه القوات أيضا على العديد من المناجم الواقعة في كاتنجا . أما القوات الأنجولية ، فقد احتلت آبار البترول في جنوب البلاد ، حيث تقوم باستخراج البترول واستغلاله لمصلحتها <sup>(٢)</sup> .

ومن جهة أخرى ، انخرطت الأطراف التي تدخلت لصالح المتمردين أيضا في عمليات النهب . وعلى سبيل المثال ، استولت القوات الأوغندية على مناجم الأحجار الكريمة في كيسنجاني ، وعلى مناجم الذهب الواقعة في شمال شرق الكونغو الديمقراطية ، هذا فضلا عن الاستيلاء على كل ما تقع عليه الأيدي ، بداية من الآلات والمعدات وحتى الآثار <sup>(٣)</sup> . وقد أكدت التقارير أيضا تورط كل من موسيفيني وزوجته وأخيه - غير الشقيق - اللواء سالم صالح في عمليات لتهرب الماس والذهب من الكونغو الديمقراطية . وفي هذا الصدد أكد بعض الباحثين أن " الكونغو الديمقراطية - شاعت أم أبت - أصبحت مصدرا لتمويل العمليات العسكرية التي تدمرها " <sup>(٤)</sup> . وبالنسبة لرواندا ، أفادت المصادر أنها أصبحت من الدول المصدرة للماس رغم أن أراضيها لا يتوافر فيها هذا المعدن <sup>(٥)</sup> .

ولم تقتصر عمليات النهب على الدول المتدخلة عسكريا فقط ، وإنما تسابقت الشركات التابعة للدول الأخرى من أجل الاستفادة من الموارد الكونغولية ، مثل شركة ( IDI ) الإسرائيلية ، صاحبة عقد احتكار تجارة الماس في الكونغو الديمقراطية ، والتي جاءت على رأس قائمة الأسباب المسؤولة عن زيادة حجم تهريب الماس الكونغولي <sup>(٦)</sup> . وبالإضافة لهذه الشركة ، كانت هناك بعض الشركات الأجنبية الأخرى مثل شركتي " ميبا " و " سبيكا " في بلجيكا <sup>(٧)</sup> .

---

=أوسليج الزيمبابوية ، وشركة كوسليج الكونغولية ، وشركة بترا التابعة لجنوب أفريقيا ، بالإضافة إلى عدد من شركات النقل والطيران والخدمات الأمنية . انظر : المرجع السابق ، ص ٩٦ .

(١) The Observer, 26 August 2001.

(٢) مها محمد (مترجم) ، " الحرب من أجل الغنائم في الكونغو " ، جريدة الجرائد العالمية ، ٣ نوفمبر ١٩٩٨ ، ص ١٠ .  
(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٤) وفي هذا الإطار ذكرت صحيفة Daily Mail التتزازية في عددها الصادر في ١٤ يناير ١٩٩٩ أن هناك ست شركات استثمارية تم تأسيسها في شرق الكونغو ، وأن أسماء مثل موسيفيني وزوجته وأخيه وكاجامي وكاباري تأتي في مقدمة مالكي الأسهم فيها . راجع في هذا الشأن Filip Reyntjens, op.cit., P.249.

(٥) وجه الرئيس كابيلا الأب بنفسه اتهاما لوزيرة خارجية جنوب أفريقيا بشراء بلادها للماس المستخرج من المناطق التي تسيطر عليها القوات الرواندية ، وذلك أثناء اجتماع لهما في مجلس الأمن . انظر : جريدة الأهرام ، ٢١ فبراير ٢٠٠٠ .

(٦) يحيى غانم ، " شركات إسرائيلية يمتلكها حزب شاس تحتكر الماس الكونغولي ب ١٨ مليون دولار شهريا " ، جريدة الأهرام ، ١٨ مارس ٢٠٠١ .

(٧) د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا في عالم متغير ، م س ذ ، ص ٩٦ . وانظر أيضا : د. عبد الملك عودة ، أفريقيا في ختام القرن العشرين ، م س ذ ، ص ص ٥٨-٥٩ .

وإزاء عمليات النهب الذى تعرضت له الموارد الكونغولية ، طلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة تشكيل لجنة من الخبراء للتحقيق حول الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والثروات الكونغولية . وقد تشكلت اللجنة بالفعل ، وأصدرت تقريرها الأول فى ١٢ أبريل ٢٠٠١ ، وهو التقرير الذى أدان الدول المتدخلة فى الصراع باستغلال الثروات الكونغولية ، وأدان أيضاً بعض الدول الأخرى غير المتدخلة مثل أفريقيا الوسطى والكونغو برازافيل وزامبيا ، بسبب سماحها بتهريب الثروات الكونغولية عبر أراضيها ، بالإضافة إلى إدانة الكثير من شركات التعدين والنقل الأجنبية والأفريقية.<sup>(١)</sup>

أما عن انتهاكات حقوق الإنسان التى تورطت فيها الدول المتدخلة ، فكان من أهمها : القتل الجماعى ، وتدمير المدن والممتلكات ، وتجنيد الأطفال ، والتعذيب ، والاعتقالات التعسفية ضد المدنيين بدعوى اتخاذهم مواقف سياسية معينة ، أو لإجبارهم على العمل فى المناجم ، وكذا لإجبارهم على ترك ديارهم لاستخدامها فى أنشطة خاصة بهم.<sup>(٢)</sup> وعلى سبيل المثال ، مارست القوات الرواندية والأوغندية عمليات انتقامية واسعة النطاق ضد سكان القرى المشتبه فى أنهم يؤوون عناصر من القوات المسلحة الحكومية ، أو من مقاتلى ماى - ماى.<sup>(٣)</sup> كما ورد أن الجيش الرواندى كان يختطف الأطفال ، ثم يجندهم بعد تدريبهم فى معسكرات للتدريب تحت إشرافه.<sup>(٤)</sup> وقد تورطت الجماعات المتمردة أيضاً فى عمليات مماثلة ، حيث كان المتمردون يصادرون ما لدى المدنيين من ممتلكات ، بل إنهم كانوا يعتبرون أنفسهم مثل الحكومة ، فيفرضون الجمارك والرسوم على التجارة العابرة بين مناطق النفوذ والسيطرة.<sup>(٥)</sup>

(١) ولمزيد من التفاصيل حول الأطراف المتورطة فى الاستغلال غير المشروع للموارد الكونغولية انظر : UN: Security Council, Addendum to the Report of the Panel of Experts on the Illegal Exploitation of the Natural Resources and Other Forms of Wealth of the Democratic Republic of the Congo, 13 November 2001. PP.1-38.

(٢) منظمة العفو الدولية ، م س ذ ، ص ص ٣-٤ .

(٣) Liberation , 18 July , 2001.

(٤) كان هؤلاء الأطفال يستخدمون فى القتال ، إما كمحاربين أو كدروع بشرية . وقد قدرت الأمم المتحدة أن ما بين ١٥ إلى ٣٠ % من المحاربين المجندين حديثاً فى الكونغو الديمقراطية ، كانوا من الأطفال الذين نقل أعمارهم عن ١٨ عاماً ، وأن هناك عدد كبير من هؤلاء الجنود الأطفال ممن نقل أعمارهم عن ١٢ عاماً ، انظر : تقرير منظمة Human Rights Watch على الموقع الآتى :

<http://www.child-soldiers.org/report2001/countries/dem-rep-congo.html>

(٥) وعلى سبيل المثال ، مارست قوات التجمع الكونغولى من أجل الديمقراطية - جوما الكثير من عمليات القتل الجماعى والاعتقال ضد المدنيين فى كيسنجانى وكيندو . انظر : الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديمقراطية ، م س ذ ، ص ص ١٨-١٩ .



وقد كان لطول أمد الصراع والسلوكيات التي اتبعتها الدول المتدخلة الكثير من الانعكاسات السلبية على الأوضاع الداخلية في الكونغو الديمقراطية ، وفي دول الجوار الإقليمي أيضاً . ففي الكونغو الديمقراطية ، انعكس التدخل سلبياً على شتى جوانب الحياة في البلاد ، حيث تدهورت أوضاعها الاقتصادية وانخفض الإنتاج في مختلف القطاعات .<sup>(١)</sup> كما فقد الإقليم الاستوائى زهاء ٦٥% من ثرواته ، بسبب سيطرة المتمردين على الجزء الغنى منه ، والذي توجد به مزارع المطاط والبن .<sup>(٢)</sup> وعلى المستوى الاجتماعى ، تدهورت بشدة مستويات المعيشة في البلاد ، حيث انتشرت المجاعة في مختلف الأقاليم ، بما في ذلك العاصمة ذاتها .<sup>(٣)</sup> وانتشر الفقر بصورة متزايدة ، حتى أن زهاء ٧٠% من سكان العاصمة كانوا يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم .<sup>(٤)</sup> وارتفعت أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع الضرورية .<sup>(٥)</sup> وقد ازداد الأمر سوءاً مع الكوارث الطبيعية التي حاقت بالبلاد والتي من أهمها : الفيضانات التي اجتاحت مبانداكا في ديسمبر ٢٠٠١ ، وثورة بركان " نيسيرا جونجو " في جوما ، في يناير ٢٠٠٢ ، في الوقت الذي لم تكن فيه وكالات الإغاثة الإنسانية قادرة على القيام بعملها على النحو المطلوب ، في ظل حالة انعدام الأمن السائدة في البلاد ، خاصة في المناطق الشرقية منها<sup>(٦)</sup> ، وأيضاً في ظل صعوبات النقل البرى ، والقيود المفروضة على النقل الجوى ، بالإضافة إلى القيود التي فرضتها الحكومة الكونغولية ، حيث كانت الحكومة تشترط على تلك الوكالات الحصول على تراخيص قبل مزاولة أنشطتها .<sup>(٧)</sup> كما تدهور مستوى الخدمات الحكومية في مختلف القطاعات ، خاصة في قطاعى التعليم والصحة .<sup>(٨)</sup> وفي هذا السياق ، أشار تقرير لجنة الإغاثة الدولية International Rescue Committee إلى أن منطقة شرق الكونغو حققت أكبر معدل للوفيات

(١) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س د ، ص ١٧ .

(٢) جريدة الأهرام ، ٢٩ أبريل ٢٠٠١ .

(٣) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س د ، ص ١٢ .

(٤) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٥) جريدة الأهرام ، ٢٥ مارس ١٩٩٩ .

(٦) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س د ، ص ٧ .

(٧) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س د ، ص ١١ .

(٨) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س د ، ص ١٨ .



مقارنة بأي صراع إقليمي آخر ، حيث بلغ معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات نحو ٣٠ % سنوياً في المناطق غير المستقرة أمنياً .<sup>(١)</sup>

كما أدى استمرار الصراع إلى لجوء مئات الآلاف من سكان البلاد إلى دول الجوار ، مثل : الكونغو برازافيل ، وزامبيا ، وأفريقيا الوسطى ، وبوروندي ، ورواندا ، حتى تجاوز عدد اللاجئين نحو ٣٠٠ ألف شخص .<sup>(٢)</sup> كما ازداد عدد المشردين داخل البلاد (Displaced) ، حيث بلغ عددهم في ديسمبر ٢٠٠٢ حوالي ٢ مليون شخص .<sup>(٣)</sup> وهو ما أدى إلى ازدياد الضغط على موارد البلاد ، وإحداث خلل واضح في توزيع السكان .

وقد انعكس طول أمد الصراع بالسلب أيضاً على الاستقرار الإقليمي ، حيث تدهورت الحالة الأمنية في العديد من الدول المجاورة للكونغو الديمقراطية ، والتي لم تكن طرفاً في الصراع ، مثل : زامبيا ، وأفريقيا الوسطى ، والكونغو برازافيل . ويعود ذلك إلى تدفق اللاجئين إلى تلك الدول ، وإلى المعارك المستمرة بين أطراف الصراع على طول الحدود بينها وبين الكونغو الديمقراطية ، والاشتباكات التي تحدث بين أطراف الصراع والقوات المسلحة لتلك الدول . ومثال ذلك قصف قوات الكونغو برازافيل للمواقع الدفاعية للقوات المسلحة في الكونغو الديمقراطية في " بوبورو " ، في أكتوبر ٢٠٠٠ . ومن ناحية أخرى ، تأثرت حركة التجارة في كل من أفريقيا الوسطى والكونغو ، وذلك نتيجة لتعطل الملاحة في نهري الكونغو و أوبانجي ، بسبب العقبات التي تواجه حركة الشحن في النهرين ، حيث دخلت القوات المسلحة التابعة للكونغو الديمقراطية الجزر الواقعة على النهرين ، مما جعل الكونغو برازافيل تنتشر قواتها لتأمين حدودها .<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> Africa Confidential, "Soldiers go, plunderer stay ", Vol. 43, No.21-25, October 2002.(Internet) www.africaconfidential.com.

<sup>(٢)</sup> الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام عن الانتشار الأولي للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، ١٥ يوليو ١٩٩٩ ، ص ٤ .

<sup>(٣)</sup> الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س ذ ، ص ١١ .

<sup>(٤)</sup> المرجع السابق ، ص ٦ .

### المبحث الثالث

#### جهود تسوية الصراع وإنهاء التدخل

ترك صراع ١٩٩٨ في الكونغو الديمقراطية أثراً وخيمة على الأمن والاستقرار الداخلي في الكونغو الديمقراطية بصفة خاصة ، وإقليم البحيرات العظمى ووسط أفريقيا بشكل عام . وفي هذا الإطار بذلت الكثير من الجهود الداخلية والإقليمية والدولية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع ، وإنهاء عملية التدخل الإقليمي فيه ، والتي طال أمدها بشكل غير متوقع . وقد تم تخصيص هذا المبحث لعرض جهود تسوية الصراع وإنهاء التدخل ، على المستويات الثلاثة السابق ذكرها ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : الجهود الداخلية .

المطلب الثاني : الجهود الإقليمية .

المطلب الثالث : الجهود الدولية .

### المطلب الأول

#### الجهود الداخلية

تعاملت حكومة كينشاسا مع التمرد العسكري على أساس أن هناك غزواً أجنبياً تتعرض له البلاد من جانب رواندا وأوغندا ، وأن هناك مؤامرة دولية إقليمية ، تشارك فيها جنوب أفريقيا ، للاعتداء على شعب الكونغو الديمقراطية وحكومتها الوطنية ، وتمزيق أوصال البلاد . وأكدت الحكومة أيضاً أن الدول المتآمرة استخدمت قبائل البانيامولينجي لتحقيق أطماعها في الكونغو الديمقراطية .<sup>(١)</sup> وقد صادقت كل من زيمبابوي وأنجولا وناميبيا والسودان على موقف حكومة كينشاسا في تكييفها للأحداث التي حاقت بالبلاد ، كما أيدت قمة السادك في موريشيوس موقف الحكومة ، مؤكدة تعرض الكونغو الديمقراطية لغزو أجنبي تقوده رواندا وأوغندا .<sup>(٢)</sup>

وفي مواجهتها للتمرد ، سعت الحكومة الكونغولية لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها : طرد الغزاة ، وتأمين الحدود ، وتحقيق الوحدة والتماسك الإقليمي ، وإخماد التمرد الداخلي ، ثم إعداد

(١) أكد جان باتيست سونجو ، أحد رموز المعارضة الكونغولية ، أنه بالرغم من خلافه مع كابيللا إلا أنه يشاركه الرأي في وجود مؤامرة دولية إقليمية ضد الكونغو الديمقراطية ، وأن العناصر الضالعة في هذه المؤامرة تستغل مسألة الأقليات كستار للسيطرة على الموارد الكونغولية . انظر : جريدة الأهرام ، ٢١ فبراير ٢٠٠٠ .

Horace Campbell, op.cit.PP.24-25.

(٢)

برنامج للتحويل الديمقراطي تحت إشرافها .<sup>(١)</sup> كما بعثت الحكومة الكونغولية برسالة إلى مجلس الأمن ، طالبت فيها بفرض عقوبات على الدول المعتدية ، على أن تشمل تلك العقوبات : حظر تصدير السلاح ، وحظر التجارة والمعاملات المالية ، وتجميد أعضاء الأمم المتحدة للعلاقات الدبلوماسية مع تلك الدول .

وعملت الحكومة أيضاً على حشد المشاعر القومية ضد المتمردين والدول التي تدعمهم ، من أجل كسب التأييد الشعبي ، كما دعت المواطنين إلى الدفاع عن بلادهم . وكانت أغلب المادة الصادرة عن أدوات الإعلام تتسم بالعنصرية ، حيث إنها أعدت خصيصاً لتعبئة الرأي العام ضد التوتسي ، الذين يقفون وراء حركة التمرد .<sup>(٢)</sup> كما وصف كابيلا المتمردين بأنهم " دمية " في أيدي رواندا وأوغندا .<sup>(٣)</sup> واعتبر أن زعيمهم وامبا دايا وامبا خائناً لوطنه .<sup>(٤)</sup> وأكد أنه لا يعترف بالمتمردين ، وأنه يرفض التفاوض معهم ، مؤكداً أنه وحلفائه يدافعون عن سيادة الكونغو الديمقراطية ووحدتها الإقليمية في مواجهة مجموعة من الغزاة مدعومة من الخارج .<sup>(٥)</sup>

وقد ناشد كابيلا الدول الأفريقية مساعدته عسكرياً في مواجهة حركة التمرد ، خاصة وأنه لم يكن يمتلك القوة العسكرية الكافية ، حيث كان الجيش الكونغولي يفتقر إلى الأسلحة والمعدات الحديثة التي تمكنه من مجابهة خصومه .<sup>(٦)</sup> كما سعت حكومة كينشاسا إلى تعميق تحالفاتها الإقليمية . وفي هذا الإطار وقع وزراء دفاع الكونغو الديمقراطية وأنجولا وزيمبابوي وناميبيا ، في ٨ أبريل ١٩٩٩ في لواندا ، برتوكولاً يقضى بإقامة حلف دفاعي بين هذه الدول<sup>(٧)</sup> ، حيث نص البروتوكول على أنه في حالة تعرض أي دولة من دول الحلف لعدوان داخلي أو خارجي ، فإن الدول الثلاث الأخرى تكون ملزمة بتقديم المساعدة لها .<sup>(٨)</sup> كما عقد كابيلا اتفاقاً في يناير ٢٠٠١ مع الرئيس نجيسو ، يقضى بعد الاعتداء بين الكونغو الديمقراطية والكونغو برازافيل ، وذلك لضمان عدم استخدام حركة يونيتا لأراضي الدولة الأخيرة في شن الهجمات على الكونغو الديمقراطية . كما سعى كابيلا لتدعيم

(١) Mwesiga Baregu (ed.), op.cit., P.6.

(٢) The Economist , 3 October 1998.

(٣) جريدة الأهرام ، ٢٥ مارس ١٩٩٩ .

(٤) Thomas Turner and Others, op.cit., P.2.

(٥) جريدة الجرائد العالمية ، ٢٠ أغسطس ١٩٩٨ .

(٦) رغم وجود عدد من دبابات (تي-٥٩) ووجود راجمات الصواريخ ، إلا أن المروحيات المقاتلة الخمس (م-١٢٤) التي كان يمتلكها الجيش كانت غير صالحة للعمل ، كما أن الطائرات الروسية (ميج-٢٣) التي كان الرئيس موبوتو قد اشتراها كانت لا تزال قطعاً مفككة ، لم تسنح الفرصة بعد لتثبيتها وتشغيلها . ولمزيد من التفاصيل انظر : جريدة الاتحاد الإماراتية ، ١١ ديسمبر ١٩٩٨ .

(٧) Peter Fabricius , op.cit., P.44.

(٨) أحمد إبراهيم محمود ، " تعقيدات التسوية السياسية في حرب الكونغو " ، م س ذ ، ص ص ٧٩ - ٨٠ .



العلاقات مع أفريقيا الوسطى ، وذلك لضمان استخدام أراضيها في نقل القوات المسلحة للدول المتحالفة مع الحكومة الكونغولية<sup>(١)</sup>.

وبالنسبة لجهود تسوية الصراع ، يرى المحللون أن لوران كابيلا كان عقبة في طريق إرساء السلم في الكونغو الديمقراطية ، حيث إنه كان يطالب بإعادة النظر في اتفاق لوساكا ، وكان يرفض الالتزام بشروط الأمم المتحدة ، ومن ثم كان اغتياله في يناير ٢٠٠١ وتولى ابنه جوزيف كابيلا السلطة يمثل فرصة لتسوية الصراع الكونغولي .

وقد تلقت جهود تسوية الصراع دفعة قوية بالفعل في عهد جوزيف كابيلا ، الذي كان أكثر مرونة من والده في اتجاه تسوية الصراع ، حيث أدرك أنه لا سبيل لتحقيق السلم في الكونغو الديمقراطية وتثبيت دعائم حكمه ، إلا بتهذئة الأوضاع مع رواندا وأوغندا وبورندي ، وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا . ومن ثم ، زار جوزيف كابيلا كل من : باريس ، وواشنطن ، وبروكسل . والتقى مع مسؤولي الأمم المتحدة ، للتباحث حول سبل تسوية الصراع . وبدأ أيضاً في إيجاد قدر من الاستقلال عن حلفائه ، مؤكداً أنه قوات الدول الحليفة سوف البلاد عندما تنسحب القوات الأجنبية التي تدعم المتمردين<sup>(٢)</sup>.

كما أكد جوزيف كابيلا ضرورة تنفيذ اتفاق لوساكا ، وأعلن استعداداته للتفاوض مع أطراف الصراع الأخرى ، وخاصة رواندا وأوغندا ، وبحث قضاياهم الأمنية . وفي هذا السياق اجتمع جوزيف كابيلا مع وزير خارجية بوروندي في يناير ٢٠٠٢ في كينشاسا . واتفق الطرفان في بيان صادر عنهما على استعادة الثقة المتبادلة ، ومطالبة الأمم المتحدة بنشر مراقبين عسكريين على امتداد حدودهما ، كما تعهدت الكونغو الديمقراطية بتيسير مشاركة الجماعات البوروندية المسلحة في عملية أروشا للسلام في بوروندي ، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع استخدام الأراضي الكونغولية في شن الهجمات ضد بوروندي ، بينما تعهدت بوروندي بالبدء في سحب قواتها من الكونغو الديمقراطية<sup>(٣)</sup>. كما التقى جوزيف كابيلا مع الرئيسين الرواندي والأوغندي ، مما أسفر عن توقيع اتفاقين لتسوية الصراع وانسحاب القوات المتدخلة بين الكونغو الديمقراطية وكل من رواندا وأوغندا في يوليو وسبتمبر ٢٠٠٢ على الترتيب .

ومن ناحية أخرى ، تعامل جوزيف كابيلا بشكل إيجابي مع بعثة الأمم المتحدة العاملة في بلاده ، فرفع الكثير من القيود التي كان لوران كابيلا قد فرضها على أنشطة البعثة ، وعلى حرية حركة

(١) جريدة الحياة ، ١١ مارس ١٩٩٩.

(٢) خالد حنفي ، " البحيرات العظمى ومستقبل السلام " ، السياسة الدولية ، ع ١٥٠ ، أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص ١٥٦.

(٣) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س ذ ، ص ٢.

أفرادها . كما قبل جوزيف كابيلا أيضاً بالرئيس البتسوانى السابق ، ماسيرى ، كوسيط للحوار الوطنى ، وأعلن استعداداه للتعاون معه ، بينما كان كابيلا الأب يتشكك فى حياده .<sup>(١)</sup>

وأكد جوزيف كابيلا استعداداه لإدخال إصلاحات ديموقراطية فى البلاد ، ورفع القيود المفروضة على الحياة السياسية والحزبية . وفى هذا الإطار تم تأسيس حزب سياسى جديد هو " حزب الشعب لإعادة الإعمار والديموقراطية " ، بهدف تعبئة الشعب الكونغولى للمشاركة فى الانتخابات المزمع إجرائها فى البلاد . كما أجرى جوزيف كابيلا تعديلاً وزارياً واسعاً ، أبعد فيه العديد من العناصر المتشددة من رجال " الحرس القديم " ، الذين كان يعتمد عليهم والده .<sup>(٢)</sup> وقد حرص كابيلا الابن أيضاً على استقطاب عناصر المعارضة السياسية ، حيث سمح بعودة تشيسكىدى إلى كينشاسا ، بعد اعتقاله ثم نفيه فى كاساي " مسقط رأسه " ، فى عهد لوران كابيلا .<sup>(٣)</sup> وأكد جوزيف كابيلا استعداداه لإدماج المتمردين فى المؤسسات السياسية الحكومية ، وإشراكهم فى السلطة ، وذلك فى مقابل إعادة توحيد البلاد ، وإطلاق سراح الجنود الكونغوليين المحتجزين لدى رواندا وأوغندا .<sup>(٤)</sup> كما أصدر جوزيف كابيلا قراراً بإغلاق مراكز الاعتقال فى مارس ٢٠٠١ .<sup>(٥)</sup>

## المطلب الثانى

### الجهود الإقليمية

وعلى المستوى الإقليمى ، بذلت الكثير من الجهود لتسوية الصراع وإنهاء التدخل فى الكونغو الديموقراطية ، وذلك على مستويين متكاملين هما : مستوى التنظيم الإقليمى القارى والفرعى ، ومستوى الدول الأفريقية :

(١) أحمد حجاج ، " الكونغو الديموقراطية بين الحرب والسلام " ، آفاق أفريقية ، المجلد الثالث ، ع ١٠ ، صيف ٢٠٠٢ ، ص ٢٤ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٣) جريدة الحياة ، " تشيسكىدى فى كينشاسا بعد غياب ١٦ شهراً " ، ع ١٣٩١٨ ، ٢٤ أبريل ٢٠٠١ ، ص ٧ .

(٤) [www.aljazeera.net/news/africa/2001/4/4-1-2.htm](http://www.aljazeera.net/news/africa/2001/4/4-1-2.htm)

(٥) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام للأمم المتحدة عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، م س ذ ، ص ١٨ .

أولاً- الجهود على مستوى التنظيم الإقليمي :

#### ١- التنظيم القارى (منظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقى) :

قام وفد من منظمة الوحدة الأفريقية برئاسة ممثلها فى بوروندى السيد . ممدوبا ، بزيارة الدول المعنية بالصراع فى أغسطس ١٩٩٨ ، حيث أجرى الوفد مباحثات فى كينشاسا وكيجالى وكمبالا ، من أجل البحث عن مخرج سلمى للصراع ، والتوصل إلى أرضية مشتركة لوقف تداعياته الإقليمية .<sup>(١)</sup> وقد اكتفت المنظمة بإصدار بيان فى أغسطس ١٩٩٨ ، أكدت فيه دعمها ومساندتها الكاملة لحكومة الكونغو الديمقراطية ، وضرورة احترام سيادة ووحدة وتماسك التراب الوطنى للكونغو الديمقراطية ، وذلك تمثيلاً مع ميثاق المنظمة والقرار السادس عشر الصادر عن قمة القاهرة عام ١٩٦٤ ، والخاص باحترام الحدود السياسية القائمة عند الاستقلال . وطالب البيان المتمردين بسرعة وضع السلاح ، والدخول فى حوار بناء مع الحكومة الكونغولية .<sup>(٢)</sup>

ومع ثبوت تدخل كل من قوات كل من رواندا وأوغندا وبوروندى لصالح المتمردين ، أعلن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، سالم أحمد سالم ، أن المنظمة تعترف بلوران كابيلا رئيساً شرعياً للكونغو الديمقراطية ، وأنها تدين تدخل تلك القوات لصالح المتمردين ، كما تدعو الأطراف المتدخلة للانسحاب من الأراضى الكونغولية ، والبحث عن حل سياسى تفاوضى للصراع .<sup>(٣)</sup> ومن جهة أخرى ، سعت آلية منظمة الوحدة الأفريقية لفض النزاعات إلى احتواء الصراع منذ بدايته ، وذلك من خلال إرسال بعثة لتقصى الحقائق ، والمشاركة فى الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية المختلفة ، والتي عقدت لبحث سبل تسوية الصراع فى الكونغو الديمقراطية .<sup>(٤)</sup>

وفى نوفمبر ١٩٩٨ ، شارك الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية فى اجتماع الدول المتورطة فى الصراع الكونغولى ، والذي عقد على هامش مؤتمر القمة الفرنسية الأفريقية فى باريس .<sup>(٥)</sup> كما كان موضوع الصراع فى الكونغو الديمقراطية أحد الموضوعات المطروحة على جدول أعمال القمة الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والتي عقدت فى الجزائر فى المدة من ١٢ - ١٤ يوليو ١٩٩٩ ، حيث رحبت المنظمة باتفاق لوساكا للسلام ، واعتبرته أساساً لتسوية الصراع الكونغولى . وأكدت أنها لن تعترف بأى نظام يصل إلى السلطة باستخدام العنف ، أو الانقلاب العسكرى ، وأنها

(١) محمد أبو الفضل ، م س ذ ، ص ٦٧١ .

(٢) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتدابيراتها " ، م س ذ ، ص ٥١ .

(٣) د. عبد الملك عودة ، أفريقيا فى ختام القرن العشرين ، م س ذ ، ص ٤١ .

(٤) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٧١٣ .

(٥) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتدابيراتها " ، م س ذ ، ص ٥١ .



سوف تفرض عقوبات على تلك الأنظمة ، تشمل : الحصار الدبلوماسي ، والحرمان من حضور القمم الأفريقية ، وذلك بهدف تكريس مبدأ الشرعية القائمة على أساس الديمقراطية والانتخاب الحر .<sup>(١)</sup> وفي ٣٠ أبريل ٢٠٠٠ عقد الرئيس الجزائري ، عبد العزيز بوتفليقة - بوصفه رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك - مؤتمراً في الجزائر لمناقشة الحالة في الكونغو الديمقراطية ، ودفع الحوار بين الكونغوليين إلى مرحلة جديدة . وقد صدر عن ذلك المؤتمر بيان يؤيد اتفاق لوساكا والحوار بين الكونغوليين .<sup>(٢)</sup>

وفي إطار الاتحاد الأفريقي ، أكد الاتحاد أيضاً مساندته لحكومة كينشاسا . ودعا الدول المتدخلة في الصراع إلى استكمال عمليات الانسحاب من أراضي الكونغو الديمقراطية . كما رحب بجهود جنوب أفريقيا لتسوية الصراع ، والتي أسفرت في النهاية عن توقيع الاتفاق النهائي لتسوية الصراع بين الأطراف الكونغولية في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٢ ، حيث أعرب الاتحاد عن ترحيبه بالاتفاق ، وأكد استعداداه للمساهمة في تنفيذه ، لضمان السلم والاستقرار في الكونغو الديمقراطية .

## ٢ - التنظيم الإقليمي الفرعي (السادك) :

اجتمع وزراء دفاع دول السادك في هراي في ١٨ / ١٩ أغسطس ١٩٩٨ لاتخاذ إجراءات عاجلة لمساعدة الرئيس لوران كابيلا - بناء على طلبه - على إعادة السلم والاستقرار في بلاده . واستجابة لهذا المطلب ، أرسلت زيمبابوي وأنجولا وناميبيا قواتها العسكرية إلى الكونغو الديمقراطية لمساندة حكومتها في ٢١ أغسطس ١٩٩٨ . وهنا صرح وزير دفاع ناميبيا بأن السادك لن تسمح بأن تتعرض إحدى دولها للهجوم والتدمير ، مؤكداً أن بلاده وعدد آخر من الدول قد تعهدت بمساعدة حكومة كينشاسا .<sup>(٣)</sup>

وفي إطار دائرة السادك يمكن رصد عدد من المحاولات التي استهدفت وضع حد للصراع وإنهاء التدخل الإقليمي فيه . ومن أهمها قمة فيكتوريا الذي استضافتها زيمبابوي في ٧ أغسطس ١٩٩٨ . وقد أصدرت القمة بياناً يدعو إلى وقف إطلاق النار ، وأعلنت عن تشكيل لجنة من أربعة أعضاء هم : تنزانيا ، وزامبيا ، وناميبيا ، وزيمبابوي ، بهدف التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار ، وإيجاد حل سلمي للصراع ، إلا أن اللجنة فشلت في أداء مهمتها ، خاصة في ظل تباعد مواقف الأطراف المتصارعة ، ورفض المتمردين الاستجابة إلى بيان وقف إطلاق النار ، مؤكدين أنه غير ملزم بالنسبة لهم .<sup>(٤)</sup>

(١) الشيماء على عبد العزيز ، " استمرار الأزمة في الكونغو الديمقراطية " ، م س ذ ، ص ٢٠١ .

(٢) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س ذ ، ص ١ .

(٣) محمد أبو الفضل ، م س ذ ، ص ٦٧٢ .

(٤) أحمد إبراهيم محمود ، " تعقيدات التسوية السياسية في حرب الكونغو " ، م س ذ ، ص ص ٧٩-٨٠ .

وفى ٦ سبتمبر ١٩٩٨ عقد اجتماع تحضيرى لوزراء دفاع وخارجية كل من : زيمبابوى ، وأنجولا ، وناميبيا ، من أجل بحث ترتيبات مساندة نظام لوران كابيلا ، وذلك قبل قمة رؤساء دول إقليم البحيرات العظمى ، والتي عقدت فى زيمبابوى فى ٨/٧ سبتمبر ١٩٩٨ ، بهدف تسوية الصراع ، إلا أنها انتهت بدون الاتفاق على وقف إطلاق النار .<sup>(١)</sup>

بالإضافة لذلك ، عقدت العديد من المؤتمرات والاجتماعات ، ومن أهمها اجتماع وزراء دفاع الدول المتورطة فى الصراع فى ١٢ سبتمبر ، إلا أن الاجتماع فشل بسبب الخلاف حول مشاركة المتمردين فيه ، حيث انسحبت رواندا وأوغندا بسبب إصرارهما على مشاركتهما فى المباحثات ، فى الوقت الذى رفضت فيه الكونغو الديمقراطية وزيمبابوى وأنجولا وناميبيا السماح بمشاركة المتمردين . وهناك أيضاً قمة السادك التى عقدت فى موريشيوس ١٤ سبتمبر ١٩٩٨ إلا أنها لم تسفر عن تحقيق أى تقدم ملموس<sup>(٢)</sup> ، وقمة لوبومباشى التى عقدت فى الكونغو الديمقراطية خلال المدة من ١٤ إلى ١٩ أكتوبر ١٩٩٨ ، وقمة نيروبي فى ١٨ أكتوبر ١٩٩٨ ، ولقاء مانديلا وموسيفينى فى جنوب أفريقيا فى أكتوبر ١٩٩٨ ، وقمة جابرونى فى بتسوانا ٢١/٢٠ نوفمبر ١٩٩٨ ، وقمة لوساكا فى ٢٦ نوفمبر ١٩٩٨ على مستوى وزراء دفاع وخارجية السادك ، وقمة ويندهوك للدول المتدخلة فى الكونغو الديمقراطية فى ١٨ يناير ١٩٩٩ . ومؤتمر لوساكا الذى عقد فى أبريل ١٩٩٩ ، والذى حضره - لأول مرة - ممثلو الحكومة والمتمردين بشكل مباشر . إلا أن انسحاب وفد المتمردين أدى إلى فشل المؤتمر .<sup>(٣)</sup>

والجدير بالذكر ، إنه بالرغم من تعثر عملية تسوية الصراع ، إلا أن جهود السادك لم تتوقف من أجل البحث عن تسوية سلمية للصراع ، وإنهاء التدخل الإقليمى فيه ، وذلك منذ اندلاعه فى أغسطس ١٩٩٨ ، وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة . وفى هذا الإطار شاركت السادك بفاعلية فى التوصل إلى الاتفاق النهائى لتسوية الصراع فى ديسمبر ٢٠٠٢ ، وأكدت استعدادها للمشاركة فى تنفيذه .

## ثانياً- مواقف الدول الأفريقية :

### ١- موقف ليبيا :

كانت ليبيا من أوائل الدول التى ساهمت فى جهود تسوية الصراع وإنهاء التدخل ، حيث سعت لتسوية الصراع فى إطار تجمع الساحل والصحراء ، من خلال عقد قمتى سيرت الأولى فى ١٨ أبريل ١٩٩٩ ، وسيرت الثانية فى مايو ١٩٩٩ . وقد عقدت القمة الأولى بحضور رؤساء كل من : ليبيا ، والكونغو الديمقراطية ، وأوغندا ، وتشاد ، وإريتريا . وأسفرت عن توقيع اتفاق بين لوران كابيلا وموسيفينى ، ينص على نشر قوة محايدة لحفظ السلام فى منطقة الصراع ، وانسحاب كافة القوات

(١) د. رجاء سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥٥

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٣) د. محمود أبو العنين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٧١٤ .

الأجنبية من الكونغو الديمقراطية ، وبدء حوار وطني في الكونغو الديمقراطية ، واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية . ولكن الاتفاق لم ينفذ ، خاصة وأنه تم بدون مشاركة رواندا وبوروندي والمتمردين ، كما أنه لم يكن يتضمن برنامجاً زمنياً أو آليات محددة لتنفيذه .<sup>(١)</sup> أما القمة الثانية ، فقد شاركت فيها كل من : ليبيا ، ورواندا ، وأفريقيا الوسطى ، وإريتريا ، وبوركينا فاسو . وقد نجحت القمة في إقناع حكومة كينشاسا بالموافقة على إجراء حوار مباشر مع جميع أطراف الصراع . وهنا تجدر الإشارة إلى أن مشاركة رواندا في القمة تعتبر نقطة إيجابية في صالح الدور الليبي في تسوية الصراع .<sup>(٢)</sup>

## ٢- موقف زامبيا :

نجحت زامبيا في استضافة أطراف الصراع في لوساكا . حيث تم التوصل إلى اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في ١٠ يوليو ١٩٩٩ . وذلك تحت رعاية الرئيس فريدريك تشيلوبا المفوض من قبل السادك لرعاية جهود التسوية السلمية في الكونغو الديمقراطية . وينص الاتفاق على البنود الآتية<sup>(٣)</sup> :

أ - إنهاء القتال ، ووقف جميع الهجمات الجوية والبرية والبحرية ، خلال ٢٤ ساعة ، ووقف تحركات القوات المسلحة ، ووقف جميع أعمال العنف ضد المدنيين .

ب - تطبيع الحالة على امتداد الحدود الدولية للكونغو الديمقراطية ، ومعالجة الاهتمامات الأمنية للكونغو الديمقراطية ، والبلدان المجاورة لها ، بما في ذلك السيطرة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة ، وتسليح الجماعات المسلحة .

ج - تحديد أساليب تنفيذ وقف إطلاق النار ، على أن يتضمن ذلك وقف الأعمال الحربية ، وفض الاشتباك ، والإفراج عن الرهائن ، وتبادل الأسرى ، والانسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية ، وإجراء الحوار الوطني ، ونزع سلاح الجماعات المسلحة ، ونشر قوات الأطراف في مواقع دفاعية في مناطق الصراع ، وتشكيل جيش وطني ، وإعادة إنشاء إدارة الدولة في الكونغو الديمقراطية ، ووضع جدول زمني لتنفيذ وقف إطلاق النار .

د - التأكيد على عمليات فرض السلم Peace Enforcement ، والتي تشمل : تعقب الجماعات المسلحة ونزع سلاحها ، وتعقب مرتكبي عمليات القتل الجماعي والجرائم ضد الإنسانية ومجرمي الحرب الآخرين ، وتسليم المشتبه في ارتكابهم جرائم إبادة جماعية إلى محكمة جرائم الحرب الدولية لرواندا .

وفضلاً عما سبق ، نص الاتفاق على إنشاء لجنة عسكرية مشتركة ، تتألف من اثنين من الممثلين عن كل طرف ، تحت رئاسة محايدة ، تعينها منظمة الوحدة الأفريقية ، بالتشاور مع

(١) د. محمود أبو العنين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٧١٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧١٦ .

(٣) Lusaka Peace Agreement, 10 July 1999 , [www.usip.org/library/pa/drc\\_07101999.html](http://www.usip.org/library/pa/drc_07101999.html)



الأطراف ، وذلك للإشراف على تنفيذ الاتفاق . كما تضمن الاتفاق مقترحات بأن تقوم الأمم المتحدة بتشكيل ونشر قوة ملائمة لضمان تنفيذ الاتفاق ، وذلك بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة العسكرية المشتركة .

غير أنه كانت هناك الكثير من العقبات التي عرقلت تنفيذ الاتفاق - آنذاك - وفق الجدول الزمني المخطط ، ومن أهمها : انقسام المتمردين على أنفسهم <sup>(١)</sup> وانعدام الثقة المتبادلة بين الحكومة والمتمردين وحلفائهم الإقليميين ، وعدم إمكانية نشر قوات حفظ السلم التي نص عليها الاتفاق ، حيث إن نشر هذه القوات كان يتطلب تنفيذ بنود أخرى نص عليها الاتفاق ، وأهمها : التعاون بين الأطراف المتحاربة ، والبدء في حوار وطني ، وإجراء انتخابات حرة تشترك فيها جميع الأطراف . وبالإضافة لما سبق ، فقد كان من الصعب إلقاء القبض على عناصر الجماعات المسلحة الأجنبية المشاركة في الصراع ، كما كان من الصعب أيضاً نزع سلاحهم <sup>(٢)</sup> وقد أدت العوامل السابقة إلى استمرار التعثر في تنفيذ الاتفاق ، إلى أن تلت جهود التسوية دفعة قوية عندما شاركت فيها جنوب أفريقيا بكامل ثقلها .

### ٣- موقف جنوب أفريقيا :

عند اندلاع الصراع أرسل الرئيس مانديلا وفداً من وزراءه إلى دول إقليم البحيرات العظمى للتعرف على وجهات نظرها إزاء الصراع . كما طرح مبادرة لتسوية الصراع تقوم على : وقف إطلاق النار ، والاعتراف بلوران كابيلاً رئيساً شرعياً للبلاد ، واعتراف كابيل بالمتمردين ، والدخول في حوار معهم ، بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للصراع <sup>(٣)</sup> وقال مانديلا " إن الانتخابات ، والحد من وقوع مصادمات عسكرية في المنطقة ، هما أفضل طريق للوصول إلى الاستقرار " . وقد أيدت موزمبيق وبتسوانا جهود جنوب أفريقيا في هذا الصدد <sup>(٤)</sup>.

وفي هذا السياق ، أعلن مانديلا رفضه لقرار التدخل لدعم حكومة كينشاسا . وأكد أن التدخل العسكري من شأنه تصعيد الصراع وتوسيع نطاقه ، مؤكداً أن بلاده لن ترسل قوات لدعم أي من أطراف الصراع ، كما ندد بسلوك الدول التي نحت إلى هذا الاتجاه <sup>(٥)</sup> وقد فسر البعض موقف

(١) اختلف قادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية عند توقيع الاتفاق على من يكون له الحق في التوقيع على الاتفاق بصفته رئيساً للتجمع . ورغم تسوية هذا الخلاف فيما بعد ، إلا أن الخلافات المستمرة داخل جماعات التمرد وبينها أيضاً أدت إلى تعثر تنفيذ الاتفاق . انظر في هذا الشأن : أحمد إبراهيم محمود ، " تعقيدات التسوية السياسية في حرب الكونغو " ، م س ذ ، ص ٨٠ .

(٢) جريدة الأهرام ، ٢٨ نوفمبر ١٩٩٩ .

(٣) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥٦ .

(٤) جريدة الجرائد العالمية ، ٨ سبتمبر ١٩٩٨ ، ص ٥ .

(٥) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥٦ .

جنوب أفريقيا على أنه يمثل انعكاساً لرغبة مانديلا في نقل نموذج الوفاق الجنوب أفريقي إلى الكونغو الديمقراطية ، حيث تمثل المفاوضات والحلول الوسط اتجاهاً عاماً لسياسة جنوب أفريقيا . بالإضافة إلى أن مانديلا لم يكن - آنذاك - يسيطر بشكل كامل على القوات المسلحة في بلاده ، حيث كانت هناك العديد من المشكلات المتعلقة بإعادة هيكلة القوات المسلحة في جنوب أفريقيا ، والتي كان لا يزال يسيطر عليها البيض ، وبالتالي لم يكن بوسع مانديلا القيام بعمل عسكري خارجي في ذلك الوقت .<sup>(١)</sup>

وقد فسرت حكومة كينشاسا موقف جنوب أفريقيا على أنه يمثل دعماً غير مباشر للمتمردين ضدها . وذهبت إلى أن جنوب أفريقيا تعتبر أحد العناصر الفاعلة في المؤامرة ضد الكونغو الديمقراطية ، وأنها تجسد دور " الشرطي " في منطقة الجنوب الأفريقي ، لحساب الولايات المتحدة الأمريكية ، بهدف ترجيح كفة الدول الأنجلوفونية على حساب الدول الفرنكوفونية .<sup>(٢)</sup> إلا أن موقف جنوب أفريقيا إزاء الصراع تغير جذرياً ، عندما أعلن مانديلا في نهاية أغسطس ١٩٩٨ تأييده لتدخل دول السادك في الصراع ، مؤكداً أن اعتراضه على التدخل كان قائماً على أساس معلومات غير كاملة . وفي هذا السياق أكد البعض أن مانديلا تعرض لنوع من تزييف الحقائق أو (الخداع المعلوماتي) من جانب قواته المسلحة ، التي كانت لا تزال تسيطر عليها العنصرية .<sup>(٣)</sup>

ورغم تأييدها لتدخل السادك ، إلا أن جنوب أفريقيا لم تتحول عن المشاركة في جهود التسوية السلمية للصراع ، حيث شاركت حكومة بريتوريا في معظم المباحثات التي عقدت لذلك الغرض ، كما أنها لعبت دوراً مهماً في التوصل إلى اتفاق لوساكا<sup>(٤)</sup> ، ونجحت أيضاً في إقناع أطراف الصراع بالدخول في حوار وطني فيما بينهم ، حيث استضافت مدينة صن سيتي في جنوب أفريقيا مباحثات الحوار الوطني ، التي بدأت في ٢٥ فبراير ٢٠٠٢ واستمرت لمدة ٤٥ يوماً ، وذلك بمشاركة نحو ٣٥٠ مفاوضاً يمثلون حكومات الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي وأنجولا وناميبيا من جانب ، والجماعات المتمردة وحكومتى رواندا وأوغندا من جانب آخر ، بالإضافة إلى ممثلو المعارضة السياسية وجماعات المجتمع المدني في الكونغو الديمقراطية .<sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> Yusuf Bangura, op.cit., PP.13-14.

<sup>(٢)</sup> أكدت حكومة كينشاسا أن جنوب أفريقيا تدعم المتمردين وأنها قدمت إليهم العديد من صفقات الأسلحة ، خاصة في ظل الصلات القوية التي تربطها ببيزيما كاراها ، وهو ما نفاه وزير التعليم في جنوب أفريقيا ، والذي يرأس أيضاً لجنة الرقابة على صادرات الأسلحة التقليدية ، مؤكداً أن صفقات الأسلحة المشار إليها قد تمت عبر تجار للأسلحة من جنوب أفريقيا ، وليس عن طريق حكومة بريتوريا . راجع في هذا الشأن : جريدة الأهرام ، ٢١ فبراير ٢٠٠٠ .

<sup>(٣)</sup> Mwesiga Baregu (ed.) , op.cit., PP.56-57.

<sup>(٤)</sup> South Africa yearbook 2001/2002, op.cit., PP.272-274.

<sup>(٥)</sup> www.aljazeera .net/ news/africa/2002/3/3/-20-4.htm.



وفى ٣٠ يوليو ٢٠٠٢ نجحت جنوب أفريقيا فى إقناع كل من الكونغو الديمقراطية ورواندا بتوقيع اتفاق سلام بينهما فى بريتوريا . وقد تضمن الاتفاق عدداً من البنود يأتى فى مقدمتها : تعهد الكونغو الديمقراطية بملاحقة قوات الجيش الرواندى السابق وميليشيا الانترأهاموى ، ونزع سلاحهم ، وإعادتهم إلى رواندا ، وذلك بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديمقراطية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة واللجنة العسكرية المشتركة . وفى المقابل تلتزم رواندا بسحب قواتها من الكونغو الديمقراطية ، وذلك على نحو متزامن مع تنفيذ الحكومة الكونغولية لالتزاماتها .<sup>(١)</sup>

#### ٤- مواقف الدول الأخرى :

كانت ليبيا وزامبيا وجنوب أفريقيا هى أهم الدول التى سعت لتسوية الصراع وإنهاء التدخل فى الكونغو الديمقراطية ، غير أن ذلك لا ينفى مساهمة العديد من الدول الأخرى فى هذا الصدد . وقد تمثلت مساهمات هذه الدول - أساساً - فى رعاية واستضافة الاجتماعات التى عقدت بين ممثلى أطراف الصراع . ومن أهم هذه الدول كينيا التى استضافت فى يونيو ٢٠٠٠ اجتماعاً فى مدينة "الدوريت" بين لوران كابيلا وكاجامى ، وذلك برعاية الرئيس موى .<sup>(٢)</sup> وهناك أيضاً موزمبيق التى استضافت فى ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٠، اجتماعاً ضم رؤساء دول : جنوب أفريقيا ، والكونغو الديمقراطية ، وزيمبابوى ، ورواندا وأوغندا ، وموزمبيق ، وممثلة أنجولا وناميبيا ، وذلك لمناقشة الحالة فى الكونغو الديمقراطية .<sup>(٣)</sup> كما استضافت تنزانيا المحادثات التى جرت بين جوزيف كابيلا وموسيفينى فى دار السلام فى يوليو ٢٠٠١، وذلك فى لقاء كان هو الأول من نوعه ، بغرض بحث سبل تسوية الصراع الكونغولى وإنهاء الخلافات بين الدولتين .<sup>(٤)</sup> واستضافت بتسوانا فى أغسطس ٢٠٠١ محادثات السلام التى مهدت لبدء الحوار الوطنى بين القوى الكونغولية . واستضافت إثيوبيا اللقاء الافتتاحى للحوار الوطنى بين الأطراف الكونغولية فى أديس أبابا فى ١٥ أكتوبر ٢٠٠١.<sup>(٥)</sup>

وفى ضوء الجهود الإقليمية لتسوية الصراع ، يلاحظ أن دور منظمة الوحدة الأفريقية كان محدوداً فى هذا الصدد . وعلى سبيل المثال لم تطرح المنظمة مبادرة خاصة بها لتسوية الصراع ،

(١) ولمزيد من التفاصيل حول بنود الاتفاق انظر :

Peace Agreement Between DRC and Rwanda, 30 July 2002, [www.usip.org/Library/pa](http://www.usip.org/Library/pa)

(٢) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديمقراطية ، م س ٢ ، ص ٢ .

(٣) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديمقراطية ، م س ٢ ، ص ٢-٤ .

(٤) [www.aljazeera.net/news/africa/2001/7/7-12-2.htm](http://www.aljazeera.net/news/africa/2001/7/7-12-2.htm)

(٥) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام حول بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديمقراطية ، م س ٢ ، ص ١٣ .



مكتفية فقط بمساندة الجهود والمبادرات الإقليمية والدولية التي طرحت لتسوية الصراع وإنهاء التدخل الإقليمي<sup>(١)</sup>. ومن جهة أخرى ، لم تكن المنظمة قادرة على تنسيق الاتصال بين أطراف الصراع على النحو المطلوب ، حيث إنها لم تستطع تعيين رئيس اللجنة العسكرية المشتركة ، وفقاً لما هو منصوص عليه في اتفاق لوساكا ، حتى أن اللجنة ظلت تعمل بدون رئيس متفرغ لمدة تسعة أشهر<sup>(٢)</sup>.

وكان نقص الموارد من بين العوامل التي حالت بين المنظمة وبين القيام بدورها في الكونغو الديمقراطية على النحو الأمثل ، إذ أدى ذلك إلى عدم القدرة على تعيين أعضاء اللجان العسكرية المشتركة الإقليمية ، وكذا عدم القدرة على إقامة لجنة عسكرية مشتركة إقليمية في كينشاسا<sup>(٣)</sup>. وعدم القدرة على توفير التمويل اللازم لانتقال الوسيط المحايد إلى الجهات التي يلزم الانتقال إليها من أجل أداء مهامه ، وهو ما اضطر بعثة الأمم المتحدة وحكومة بتسوانا إلى تمويل انتقالات الوسيط المحايد ، على أن يتم استرداد تكاليف هذه الانتقالات من الصندوق الائتماني لدعم السلم في الكونغو الديمقراطية ومن تبرعات الدول المانحة<sup>(٤)</sup>.

أما السادك ، فكانت أكثر الفاعلين اهتماماً بتسوية الصراع وإنهاء التدخل . كما اهتمت المنظمة بتنسيق جهودها مع الأمم المتحدة في هذا الصدد ، حيث عينت السادك ممثلاً لها في كينشاسا ، تتضمن مهامه تعزيز التعاون بينها وبين بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية<sup>(٥)</sup>. غير أن الخلافات السياسية بين دول السادك والتنافس فيما بينها ، ونقص الإمكانيات المادية ، قد ساهم إلى حد بعيد في عرقلة دورها في تسوية الصراع وإنهاء التدخل .

(١) وهنا يقول وزير حقوق الإنسان في الكونغو الديمقراطية : " إنه لا أمل في حل مشكلة البحيرات العظمى بواسطة الجهود الأفريقية أو منظمة الوحدة الأفريقية ، التي ثبت أنها لا تملك الوسائل اللازمة لتنفيذ مقررات اتفاق لوساكا ، ومن ثم يجب إعفاء المنظمة من مسؤولية حل الصراع في الكونغو الديمقراطية ، حيث إن الحل لا بد وأن يكون عن طريق المجتمع الدولي ، ومن خلال مجل الأمن ... " . انظر : جريدة الأهرام ، ٢ نوفمبر ١٩٩٩ ، ص ٦ .

(٢) اضطر الجنرال كازيمبيا ، الذي يعمل بصفة متفرغة في القوات المسلحة في زامبيا ، إلى القيام بمهمة رئيس اللجنة العسكرية المشتركة ، لحين تعيين رئيس لها . ولمزيد من التفاصيل ، انظر : الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س ذ ، ص ٩ .

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٤) شكك الوسيط المحايد في إمكانية استمراره في عمله بدون توافر التمويل اللازم . ومن هنا طرحت مسألة إنشاء صندوق لدعم عمل الوسيط المحايد . انظر : الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س ذ ، ص ١١ .

(٥) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س ذ ، ص ١١ .

## المطلب الثالث

## الجهود الدولية

وفى هذا المطلب سوف يتم تناول الجهود الدولية لتسوية الصراع وإنهاء التدخل ، وذلك على مستويين هما : مستوى التنظيم الدولى ممثلاً فى الأمم المتحدة ، ومستوى الدول الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى .

## أولاً - موقف الأمم المتحدة :

اتسم الموقف الأولى للأمم المتحدة حيال الصراع الكونغولى بالبطء وعدم الفاعلية ، حيث أصدر مجلس الأمن بياناً لدى اندلاع الصراع ، أكد فيه على السيادة الوطنية والاستقلال السياسى لجمهورية الكونغو الديمقراطية ، وسيادتها على جميع مواردها ، وضرورة التزام جميع الدول بالامتناع عن استعمال القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى لأى دولة ، على نحو يتنافى ومقاصد الأمم المتحدة . كما طالب المجلس بسرعة وقف إطلاق النار ، وانسحاب القوات الأجنبية . ومن جهة أخرى أعرب المجلس عن قلقه إزاء النتائج الوخيمة الناجمة عن الصراع الكونغولى ، وخاصة بالنسبة للمدنيين ، وبصفة أخص فى المقاطعات الشرقية .<sup>(١)</sup>

غير أنه مع توقيع اتفاق لوساكا فى يوليو ١٩٩٩ ، أبدى مجلس الأمن اهتماماً أكبر بالصراع ، الكونغولى ، حيث صدرت بيانات عديدة عن المجلس أكد فيها دعمه الكامل لهذا الاتفاق ، كما كلف الأمين العام للأمم المتحدة بأن يقدم تقريراً كل شهرين عن مدى التقدم الذى تم إحرازه فى تنفيذ الاتفاق ، ولهذا أوفد الأمين العام فريقاً متقدماً صغيراً إلى إقليم البحيرات العظمى لتحديد الدور المناط بالأمم المتحدة بموجب الاتفاق .<sup>(٢)</sup>

وفى هذا السياق أعلن مجلس الأمن عن تبنيه خطة ثلاثية المراحل لتنظيم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم فى الكونغو الديمقراطية ، بحيث يتوقف بدء كل مرحلة على مدى التقدم الفعلى على طريق أعمال اتفاق لوساكا . وقد بدأت المرحلة الأولى عندما أصدر المجلس القرار رقم ١٢٥٨ فى ٦ أغسطس ١٩٩٩ ، والذى أعلن فيه اعترامه إرسال بعثة تابعة للأمم المتحدة فى الكونغو الديمقراطية ، تضم فريقاً من المراقبين العسكريين قوامه ٩٠ فرداً ، وذلك للانتشار فى كينشاسا وكيجالى وكمبالا ولواندا وهرارى وويندهوك ، بهدف تنسيق الاتصال بين عواصم الدول المعنية بالصراع ، والمقار العسكرية للأطراف المتحاربة الرئيسية . كما تم تعيين السيد كامل مرجان ممثلاً شخصياً للأمين العام

(١) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، القرار ١٣٤١/٢٠٠٠ بخصوص الصراع فى الكونغو الديمقراطية ، ٢٢ فبراير ٢٠٠١ . ص ص ١-٢ .

(٢) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام عن الانتشار الأولى للأمم المتحدة فى جمهورية الكونغو الديمقراطية ، م س ذ ، ص ص ٥-٦ .



، بهدف الإشراف على عمل فريق المراقبين . ونظراً لمحدودية عدد هذا الفريق ، وافتقاره إلى السلطة والقدرة على التعامل مع تعقيدات الصراع ، فقد أرسل مجلس الأمن فريقاً للمسح التقني قوامه ١٢ فرداً إلى الكونغو الديمقراطية ، لإجراء الاتصالات السياسية والعسكرية اللازمة ، والتمهيد لعمليات الانتشار اللاحقة التي سوف تقوم بها قوات الأمم المتحدة . كما أرسل المجلس بعثة للمراقبة تسمى " بعثة مراقبي الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية - MONUC " . وتتكون البعثة من ٥٠٠ مراقباً عسكرياً ، للعمل داخل الكونغو الديمقراطية والدول المعنية بالصراع . وتشمل المهام الموكولة إلى البعثة ما يلي : إقامة اتصالات مع جميع الأطراف ، والحصول على ضمانات فيما يتعلق بالتعاون وتوفير الأمن لنشر المزيد من قوات الأمم المتحدة ، والاتصال باللجنة العسكرية المشتركة والتعاون معها ، ومراقبة وقف إطلاق النار ، وفض اشتباك القوات وإعادة نشرها ، وإجراء تقييم للحالة الأمنية في البلاد ، ومساعدة اللجنة العسكرية المشتركة وأطراف الصراع على التحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار ، وتحديد المواقع الحالية والمحتملة مستقبلاً لقوات جميع الأطراف بغية وضع تصور لنشر قوات الأمم المتحدة ، وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية والحماية للمشردين واللاجئين وغيرهم من المتضررين من الصراع .<sup>(١)</sup>

وفي ٢٤ فبراير ٢٠٠٠ أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٢٩١ ، الذي أعلن فيه بدء المرحلة الثانية لعمل البعثة . كما وافق المجلس بالإجماع في هذا القرار على زيادة حجم البعثة إلى ٥٥٣٧ جندياً مسلحاً . وتتمثل المهام المنوطة بالبعثة في : خلق قنوات اتصال فعالة مع أطراف الصراع ، والرقابة على وقف إطلاق النار والتحقيق في أي انتهاكات في هذا الصدد ، والفصل بين الأطراف المتحاربة ، والإشراف على إعادة انتشارها ، وإطلاق سراح الأسرى ، والتحقيق حول انتهاكات حقوق الإنسان والمذابح الناجمة عن الحرب وتقديم المسؤولين عنها للمحاكمة ، وتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية والتعاون في هذا الصدد مع الدول المانحة والمنظمات غير الحكومية المعنية ، والتعاون مع منسق الحوار الوطني ، ورقابة تدفقات الأسلحة لأطراف الصراع بشكل غير مشروع ، والتحقق من عدم إساءة استغلال موارد الكونغو الديمقراطية بشكل غير مشروع والتصدي لأي تجاوزات في هذا الأمر ، ووضع خطة عمل خلال ٤٥ يوماً من بدء المرحلة الثانية تتعلق بأنسب السبل لضمان تنفيذ اتفاق لوساكا .

وقد أوفد مجلس الأمن سكرتير عام الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلم ، برنارد مانييت ، إلى الكونغو الديمقراطية لشرح مهام البعثة في مرحلتها الثانية ، ومناقشة الصعوبات التي قد تواجهها ، والحصول على تعهدات الأطراف بتوفير الأمن للبعثة والتعاون معها . وأكد المجلس أن البعثة تعمل

(١) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام عن الانتشار الأولي للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو



بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، والذي يجيز لها استخدام القوة واتخاذ ما يلزم عند الضرورة ، لحماية أعضاء البعثة واللجنة العسكرية المشتركة والمدنيين ضد أى تهديد وشيك أو عنف مادي . وأكد المجلس ضرورة التزام أطراف الصراع بتوفير الأمن وحرية الحركة للبعثة والتعاون الوثيق معها ، معتبراً أن هذا الالتزام يعد شرطاً ضرورياً مسبقاً لنشر قوات الأمم المتحدة ، وبحيث إمكانية زيادتها عند الاقتضاء ، حيث أكد المجلس إن الانتقال إلى المرحلة الثالثة لعمل البعثة لن يتم آلياً ، وإنما سوف يتوقف الأمر على مدى التقدم الذي يمكن إحرازه خلال المرحلة الثانية .

وقد كان هناك تغير شبه مستمر في تكوين بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، سواء من حيث الدول المشاركة فيها ، وطبيعة هذه المشاركة ، وذلك حسب مقتضيات العمل في المراحل المختلفة لعمل البعثة .

ويوضح الجدول رقم (١٠) تكوين بعثة الأمم المتحدة ، من حيث الدول المشاركة فيها ، وطبيعة المشاركة لكل دولة .

### الجدول رقم (١٠)

#### تكوين بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية

الدولة	العناصر العسكرية			المجموع	ضباط الشرطة المدنية
	المراقبون	ضباط الأركان	القوات		
الاتحاد الروسي	٢٨	١	—	٢٩	—
الأرجنتين	—	—	—	—	٢
الأردن	٢١	٧	—	٢٨	—
أسبانيا	—	١	—	١	—
إندونيسيا	٣	٧	—	١٠	—
أوروغواي	٣٠	٢٥	١٠٩٥	١١٥٠	—
أوكرانيا	١٠	١	—	١١	—
أيرلندا	١	١	—	٢	—
إيطاليا	—	٣	—	٣	—
باراجواي	١٦	١٧	—	١٧	—
باكستان	٢١	١٦	—	٣٧	—
البرتغال	—	—	—	—	٢
بلجيكا	—	٥	—	٥	—
بنجلاديش	١٢	٩	—	٢١	—
بنين	١٩	٢	—	٢١	١
بورкина فاسو	١١	—	—	١١	—
بولندا	٣	—	—	١١	—
بوليفيا	—	٢	٢٠٢	٢٠٤	—
بيرو	٣	—	—	٣	—
تونس	١٩	٥	٢٥٥	٢٧٩	—
الجزائر	٦	—	—	٦	—
جمهورية التشيك	٤	١	—	٥	—



## تابع الجدول رقم (١٠)

الدولة	العناصر العسكرية			المجموع	ضباط الشرطة المدنية
	المراقبون	ضباط الأركان	القوات		
جنوب أفريقيا	١	٩	١٣٥	١٤٥	—
الدنمارك	—	٢	—	٢	—
رومانيا	٢٥	١	—	٢٦	—
زامبيا	١٠	٤	—	١٤	—
السنغال	١٦	١٨	٤٦٠	٤٩٤	٢
السويد	٢	—	—	٢	١
سويسرا	—	١	—	١	—
الصين	٩	١	—	١٠	—
غانا	١٧	٢	٤٠٠	٤١٩	—
فرنسا	١	٢	٣	٦	—
الكاميرون	—	١	—	١	—
كندا	—	٦	—	٦	—
كينيا	١٥	١٤	—	٢٩	—
مالي	٢١	٣	—	٢٤	٢
ماليزيا	٦	١٢	—	١٨	—
مصر	٢٤	٢	—	٢٦	—
المغرب	—	٥	٦١٤	٦١٩	—
مالاوى	١٧	—	—	١٧	—
بريطانيا	—	٦	—	٦	—
موزمبيق	٢	—	—	٢	—
النرويج	٣	٢	—	٥	—
نيبال	١٥	٢	—	١٧	٢
النيجر	١١	١	—	١٢	٢
نيجيريا	٢٥	١	—	٢٦	—
الهند	٢١	١٠	—	٣١	—
المجموع	٤٥٠	١٩٠	٣١٦٤	٣٨٠٤	١٤

المصدر: الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الحادى عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديمقراطية ، ٥ يونيو ٢٠٠٢. ص ص ١٧-١٨.

## ملاحظات :

- ١- يبلغ العدد الإجمالى للبعثة ٧٦٢٢ فرداً ، ويشمل هذا العدد : القوة العسكرية ، والشرطة المدنية .
  - ٢- تم تقدير بيانات الجدول وفقاً للتحديث الذى تم فى يونيو ٢٠٠٢ .
- والجدير بالذكر ، إن بعثة الأمم المتحدة قد بذلت جهداً يعتد به فى تسوية الصراع ومواجهة آثاره ، وخاصة على الجانب الإنسانى ، كما عملت على إنهاء التدخل فى الكونغو الديمقراطية ، وقامت أيضاً بدور فاعل فى عمليات بناء السلم . وفى هذا الإطار تمركزت قوات البعثة فى الكثير من المواقع فى أنحاء مختلفة من الكونغو الديمقراطية ، كما دأبت البعثة على تغيير مواقعها حسب الاقتضاء . وتوضح الخريطة رقم (٨) مواقع انتشار البعثة فى الكونغو الديمقراطية .



مواقع انتشار بكتريا الكونزو الديموقراطية (\*)



(تعتمد الباحث الإبقاء على الخريطة بدون تعريب ، خاصة في ظل الصعوبات الفنية التي تقف أمام تعريب الخريطة.



وبالنسبة لدور البعثة في تسوية الصراع ، فإنها ساهمت في حل المنازعات بين أطراف الصراع وبعضهم ، حيث توسطت في النزاع بين حكومة كينشاسا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - جوما ، حول الأحقية في السيطرة على مدينة موليرو . كما نجحت في تسوية النزاع الذي نشب بين التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير ، وحركة التحرير الكونغولية ، عقب انهيار التحالف بينهما <sup>(١)</sup> . وتوسطت بين رواندا وأوغندا من أجل وقف القتال بين قواتهما <sup>(٢)</sup> .

كما دعمت البعثة الحوار الوطني بين الأطراف الكونغولية ، حيث وضعت خبرة موظفيها تحت تصرف الوسيط المحايد للحوار الوطني ، بما في ذلك توفير المشورة السياسية والمالية . كما ساهمت في تنظيم الاجتماع التحضيري للحوار الوطني في كوتونو . ووافقت على توفير وسيلة الانتقال الجوي للوسيط المحايد والمشاركين في الحوار ، مع توفير التمويل اللازم لذلك <sup>(٣)</sup> .

وقد أعطت البعثة أهمية كبيرة لنزع سلاح الجماعات المتحاربة وتسريحها وإعادة توطينها ، وطالبت بجعل كينشاسا مدينة منزوعة السلاح ، حيث كان هذا الأمر هو الخطوة الأولى في إطار المرحلة الثالثة لعمل البعثة . وفي سبيلها لنزع سلاح الجماعات المتحاربة ، قامت البعثة بجمع الكثير من المعلومات عن هذه الجماعات . وأقامت عدداً من مراكز الاستقبال في شرق البلاد ، في كيندو ، وجوما ، وكاليمى ، وذلك بالتنسيق مع مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة والبنك الدولي ، من أجل تنظيم إعادة الجماعات المسلحة إلى أوطانها ، وإعادة توطينها ، وإعادة إدماجها <sup>(٤)</sup> .

وقد حرصت البعثة على إجراء مشاورات مع أطراف الصراع ، وخاصة عند اتخاذها سياسيات معينة تجاه القضايا الهامة . ومن ذلك المشاورات التي أجرتها البعثة مع حكومتى رواندا وأوغندا وقيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - جوما ، في يناير ٢٠٠٢ ، قبل القيام بالمرحلة الثالثة لانتشار قوات البعثة في الكونغو الديمقراطية <sup>(٥)</sup> .

وفيما يختص بمواجهة الآثار الإنسانية للصراع ، ساهمت البعثة في أعمال الإغاثة الإنسانية ، وذلك من خلال ما عرف بـ " مبادرات السفن الإنسانية " ، التي كانت تبجر بين مناطق الصراع

(١) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س ذ ، ص ص ٦-٧

(٢) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س ذ ، ص ص ٣-٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ١٠-١١ .

(٤) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س ذ ، ص ١٤ .

(٥) المرجع السابق ، ص ص ٨-١٠ .

المختلفة ، حاملة مواد الإغاثة إلى السكان . كما قامت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بمبادرة لإنقاذ حياة أكثر من ٤٠٠ ألف شخص من المتضررين بسبب الحرب .<sup>(١)</sup> وبذلت البعثة جهداً واضحاً في مواجهة الأوبئة التي أصابت السكان ، وخاصة في مناطق الصراع ، حيث عملت - بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة الكونغولية - على وضع العديد من البرامج للتوعية بالإيدز ولتحصين الأطفال في كافة أنحاء البلاد .<sup>(٢)</sup>

ومع ثورة بركان نيراجونجو في جوما ، أوفد الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثاً خاصاً إلى المنطقة - هو السيد روس ماونت - للقيام بدور المنسق للمساعدات الطارئة . وأرسلت بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية كميات من المساعدات الطارئة لتلبية احتياجات السكان المنكوبين .<sup>(٣)</sup> كما أصدرت الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال الإغاثة الإنسانية نداءً موحداً عام ٢٠٠١ ، طالبوا فيه بتوفير مبلغ ١٣٩ مليون دولار ، لتمويل المساعدات الإنسانية وبرامج الإنعاش في الكونغو الديمقراطية . وتم بالفعل توفير ٧٩ مليون دولار (٦٥% من المبلغ) في شكل تعهدات قدمتها الجهات المانحة . وفي ٢٧ فبراير ٢٠٠٢ تم توجيه النداء الموحد الثاني ، والذي طالب بتوفير ١٩٤ مليون دولار ، لمواجهة الأوضاع الإنسانية المتفاقمة في الكونغو الديمقراطية .<sup>(٤)</sup>

وعلى صعيد حماية حقوق الإنسان ، بذلت البعثة - بالتعاون مع اليونسيف والمجلس الكاثوليكي للأطفال - جهداً متواصلاً من أجل تسريح الجنود الأطفال . كما طالبت أطراف الصراع بالتوقف عن تجنيد الأطفال ، باعتبار أن ذلك يمثل انتهاكاً للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل . ومن ناحية أخرى ، زارت مفوضة الأمم المتحدة لشئون اللاجئين الكونغو الديمقراطية . والتقت بلوران كابيللا ، حيث حددت عدداً من انتهاكات حقوق الإنسان التي ينبغي أن تعالجها حكومة كينشاسا ، والتي من أهمها استمرار تطبيق عقوبة الإعدام ، والأخذ بالمحاكم العسكرية ، والتعذيب ، والاحتجاز الإداري .<sup>(٥)</sup> كما لعبت البعثة دوراً مهماً في مواجهة نهب الموارد الكونغولية واستغلالها بشكل غير مشروع ، حيث شكل الأمين العام للأمم المتحدة فريقاً من الخبراء في سبتمبر ٢٠٠٠ لبحث مسألة الاستغلال غير

(١) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س د ، ص ١١ .

(٢) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س د ، ص ص ٧-١٠ .

(٣) جريدة الحياة ، " كيجالي تطالب بمساعدات دولية : نصف مليون كونغولي يفرون من بركان نيراجونجو " ، ١٤١٨٦٤ ، ٢٠ يناير ٢٠٠٢ ، ص ٨ .

(٤) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س د ، ص ١٨ .

(٥) المرجع السابق ، ص ص ١٥-١٩ .

المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في الكونغو الديمقراطية ، ثم تقديم التوصيات إلى مجلس الأمن .<sup>(١)</sup>

وبذلت البعثة أيضاً جهداً يعتد به على صعيد إجراءات بناء السلم وإعداد البلاد للتحويل من الصراع إلى الاستقرار السياسي ، حيث أفنعت البعثة حركات التمرد بإعادة فتح نهر الكونغو أمام الملاحة للأغراض التجارية والإنسانية .<sup>(٢)</sup> كما أقامت وحدة للشرطة المدنية تضم ١٥ ضابطاً ، وذلك بهدف إجراء تقييم شامل لهيكل الشرطة المحلية في البلاد ، من حيث العاملين فيها ، ومرافقها ، وبرامجها التدريبية . ووضعت البعثة أيضاً برنامجاً استشارياً تدريبياً لقوات الشرطة المحلية في كينشاسا ، لمساعدتها على الاضطلاع بمسؤولياتها في حفظ الأمن . وفي الوقت نفسه أجرت البعثة مشاورات عديدة مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها حول المساعدات التي يمكن تقديمها للجهاز القضائي في البلاد .<sup>(٣)</sup>

كما رحبت البعثة باتفاقات التسوية السلمية التي عقدها حكومة كينشاسا مع كل من رواندا وأوغندا وحركات التمرد . وأعربت عن استعدادها للمساهمة في تنفيذ هذه الاتفاقات ، بما يؤدي إلى إحلال السلم والاستقرار في الكونغو الديمقراطية .

ثانياً - مواقف الدول الكبرى :

#### ١ - موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

عندما اندلع التمرد ضد لوران كابيلا ، أصدرت الولايات المتحدة بياناً أدانت فيه التدخل العسكري من جانب رواندا وأوغندا إلى جانب المتمردين ، باعتباره عملاً غير مقبول . ودعت واشنطن إلى وقف إطلاق النار والبحث عن حل تفاوضي للصراع ، مؤكدة أن إطلاق فرص العملية الديمقراطية في الكونغو الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان والحريات من شأنه أن يعيد الاستقرار إلى البلاد ، وهو ما أكدته كل من سوازان رايس ، مساعدة وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية ، والمبعوث الأمريكي إلى إقليم البحيرات العظمى ، وولبي ، في زيارتهما المتعددة إلى الإقليم .

وفي ظل إدارة الرئيس جورج بوش الابن ، لوحظ أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر اهتماماً بتسوية الصراع الكونغولي وإنهاء التدخل الإقليمي فيه ، خاصة بعد أن أدركت الإدارة الأمريكية أن ذلك الصراع هو صراع بلا فائزين ، وأنه أدى إلى تورط حلفائها في الإقليم في حرب بلا نهاية

(١) يتكون الفريق من أربعة خبراء برئاسة السيدة سافياتو بانداو ، الوزيرة السابقة للطاقة في كوت ديفوار . ويقع مقره في نيروبي . ويستمر عمله لمدة ستة أشهر . وللمزيد من التفاصيل انظر : الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س د ، ص ١٦ .

(٢) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س د ، ص ٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ١٠-١١ .



واضحة ، ومن ثم رأت الولايات المتحدة ضرورة تسوية الصراع ، حتى تستكمل مشروعاتها فى إقليم البحيرات العظمى ، وحتى تستطيع الاعتماد على حلفائها - وفى مقدمتهم أوغندا - فى إطار المبادرة الأفريقية لمواجهة الأزمات .<sup>(١)</sup>

وفى هذا الإطار أيدت الولايات المتحدة جهود تسوية الصراع ، وخاصة تلك التى تقودها جنوب أفريقيا . كما قام وزير الخارجية الأمريكى كولن باول بأول زيارة له إلى أفريقيا فى ٢٣ مايو ٢٠٠١ ، بهدف بحث سبل تسوية الصراعات الأفريقية ، وعلى رأسها الصراع فى الكونغو الديمقراطية ، حيث زار الوزير الأمريكى أوغندا وطالبها بتنفيذ اتفاق لوساكا ، وسحب قواتها من الكونغو الديمقراطية .<sup>(٢)</sup> وأكد باول التزام بلاده بمواجهة الآثار الإنسانية للصراع الكونغولى . وفى هذا السياق رفعت الإدارة الأمريكية مقدار المساعدات المقدمة إلى الكونغو الديمقراطية ، لتصل إلى ٧٨ مليون دولار خلال عام ٢٠٠١ .<sup>(٣)</sup> كما قدمت ٨٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٢ ، كمساعدات إنسانية للكونغو الديمقراطية ، بالإضافة إلى ٥ مليون دولار لدعم برنامج إصلاح القضاء فيها .<sup>(٤)</sup>

٢- الموقف الأوروبي :

أ- موقف الاتحاد الأوروبى :

ناقش الاتحاد الأوروبى الصراع فى الكونغو الديمقراطية خلال المؤتمر الوزارى الذى عقد بين الاتحاد ودول الساتك فى فيينا فى ٤/٣ نوفمبر ١٩٩٨ . وأصدر الاتحاد العديد من البيانات التى تؤكد حرصه على إيجاد حل سلمى للصراع الكونغولى ، واستعداده للمشاركة فى دعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية فى هذا الصدد ، حيث أرسل الاتحاد مبعوثاً خاصاً إلى المنطقة هو " السدو أجيللو - Aldo Ajello " لمناقشة هذا الأمر .<sup>(٥)</sup>

وقد أعلن الاتحاد تأييده لاتفاق لوساكا ، باعتباره الإطار الأساسى لتسوية الصراع فى الكونغو الديمقراطية . ورحب الاتحاد أيضاً بمحادثات السلام التى عقدت فى مدينة صن سیتی ، كما ساهمت دول الاتحاد إلى جانب حكومة جنوب أفريقيا فى تحمل تكاليف عقد تلك المباحثات ، والتى بلغت نحو

(١) John F. Clark, op.cit. , P.270.

(٢) جريدة الحياة ، ع ١٣٩٤٧ ، ٢٣ مايو ٢٠٠١ ، ص ٨ .

(٣) Herald Tribune, 27 August 2001.

(٤) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ١٨٨ .

(٥) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية .. " ، م س ذ ، ص ٧١٣ .

أربعة ملايين دولار .<sup>(١)</sup> وأكد الاتحاد أيضاً مساندته لاتفاق بريتوريا ، وأعرب عن استعداده لتقديم الدعم المادى والمعنوى اللازم لتنفيذ الاتفاق من أجل إنهاء الصراع .<sup>(٢)</sup>

وقد تعهد رئيس المفوضية الأوروبية " رومانو برودى " بدعم الرئيس جوزيف كابيلا سياسياً ومالياً ، بشرط أن يسعى الرئيس الكونغولى نحو إنهاء الصراع الدائر فى بلاده . وأعلن الاتحاد الأوروبى أيضاً أنه سيقدم ٢٨ مليون يورو لإصلاح النظام القضائى فى الكونغو الديمقراطية ، إضافة إلى ٥٠ مليون يورو سوف تقدم لاحقاً لتنفيذ مشاريع أخرى .<sup>(٣)</sup> وفى ٢١ نوفمبر ٢٠٠١ زار وفد اللجنة الثلاثية للاتحاد ست دول فى وسط أفريقيا ، بهدف إثبات التزامه بدعم اتفاق لوساكا . كما دعا إلى مواصلة الحوار بين أطراف الصراع ، وتنفيذ عمليات نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها ، وإعادة توطينها ، وإعادة دمجها .<sup>(٤)</sup>

ومع تقدم جهود التسوية السلمية ، بدا الاتحاد الأوروبى أكثر تحمساً لتسوية الصراع وإنهاء التدخل فى الكونغو الديمقراطية . وفى هذا الإطار وافق الاتحاد على طلب الأمم المتحدة بنشر قوة أوروبية لحفظ السلم فى الكونغو الديمقراطية ، وذلك لمواجهة أعمال القتال التى تصاعدت بين جماعتى الهيمبا والليندو فى بونيا ، إثر انسحاب القوات الأوغندية منها . وقد وصلت طلائع هذه القوة بالفعل إلى مطار بونيا على متن طائرة فرنسية فى ٥ يونيو ٢٠٠٣ .<sup>(٥)</sup>

#### ب- الموقف الفرنسى :

أصدرت الخارجية الفرنسية بياناً فى ٢٥ أغسطس ١٩٩٨ ، أعلنت فيه الحياد التام لفرنسا إزاء الصراع الدائر فى الكونغو الديمقراطية ، وإن كانت قد أعربت عن قلقها بخصوص الاستقرار فى إقليم البحيرات العظمى . وفى هذا الإطار أصدرت السفارة الفرنسية فى زيمبابوى بياناً نفت فيه دعم فرنسا لأى من أطراف الصراع ، وذلك رداً على اتهامات الرئيس لوران كابيلا بأن فرنسا تلعب دوراً مهماً فى دعم المتمردين ، خاصة فى ظل الصلات القوية التى تربطها ببعض قادة التمرد .<sup>(٦)</sup>

(١) جريدة الحياة ، " جنوب أفريقيا تستضيف اليوم محادثات للسلام فى الكونغو " ، ع ١٤٢٢١ ، ٢٥ فبراير ٢٠٠٢ ، ص ٨ .

(٢) EU Welcomes Rwanda-congo Peace Accord , [www.conokin.com/news/categories/politics/](http://www.conokin.com/news/categories/politics/) (٢)

(٣) جريدة الحياة ، ع ١٣٨٨٠ ، ص ٨ ، ١٧ مارس ٢٠٠١ .

(٤) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديمقراطية ، م س ٢ ، ص ١ - ٢ .

(٥) [www.bbcarabic.com.5/june/2003](http://www.bbcarabic.com.5/june/2003) .

(٦) ومن دلائل هذه الصلات ، استقبال وزير التعاون الفرنسى لآرثر زاهيدى نجوما ، بعد نفيه إلى فرنسا فى مايو ١٩٩٨ . انظر : جريدة الاتحاد الإماراتية ، ١١ ديسمبر ١٩٩٨ .

كما أكد الرئيس الفرنسي جاك شيراك في ياوندى ، أثناء حضوره اجتماعات القمة الفرنسية الأفريقية في ١٨ يناير ٢٠٠١ ، أنه يتعاطف مع الشعب الكونغولي ، وأن بلاده تساند الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلم والاستقرار والتنمية في الكونغو الديمقراطية . كما دعا المجتمع الدولي إلى التحرك في ذات الاتجاه . وجدد شيراك دعوته إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في إقليم البحيرات العظمى ، باعتبار أن الأسباب الرئيسية للصراع الكونغولي إنما هي - في تصوره - أسباب إقليمية وليست داخلية .<sup>(١)</sup>

### ج- الموقف البلجيكي :

أكدت بلجيكا أهمية التسوية السلمية للصراع الكونغولي وإنهاء التدخل الإقليمي فيه . وفي هذا الإطار ، استضافت حكومة بروكسل اجتماعاً غير رسمي في يناير ٢٠٠٢ ، شارك فيه ممثلو المعارضة السياسية والمجتمع المدني في الكونغو لديموقراطية ، لتنسيق وجهات النظر بشأن قضايا : الدستور ، والانتخابات والتحول الديمقراطي ، والمواطنة ، والقوات المسلحة .<sup>(٢)</sup>

كما حرصت بلجيكا على المساهمة في إعادة إعمار الكونغو الديمقراطية ، حيث قدمت مساعدات في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية قدرها ١٨٠ مليون دولار ، وذلك عند زيارة رئيس وزرائها للكونغو الديمقراطية في يونيو ٢٠٠١ .<sup>(٣)</sup>

ويتضح من عرض المواقف الدولية من تسوية الصراع أنه كان هناك نوع من التقارب في الموقف الدولي حول بعض الأمور ، ومن أهمها : ضرورة إيجاد حل سلمي للصراع ، مع تفضيل حدوث ذلك في إطار إقليمي ، والاعتراف بشرعية النظام الحاكم في كينشاسا ، والتأكيد على سيادة الكونغو الديمقراطية ووحدة أراضيها ، وهو ما يعنى أن تقسيم الكونغو الديمقراطية إنما هي مسألة غير واردة في المقترحات الدولية للتسوية . غير أنه لوحظ فيما بعد وجود نوع من التباين حول أطر تسوية الصراع ، حيث تفضل فرنسا تسويته عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلام في إقليم البحيرات العظمى ، بينما ترى الولايات المتحدة وبريطانيا ضرورة تسوية الصراع في إطار إقليمي (أفريقي) ، في حين ترى الأمم المتحدة أنه لا ينبغي ترك الأمر للأفارقة وحدهم .

وختاماً لهذا المطلب ، تجدر الإشارة إلى أن الجهود التي بذلت من أجل تسوية الصراع وإنهاء التدخل قد تكاملت مع بعضها على مستوياتها الداخلية والإقليمية والدولية ، لتؤدي إلى توقيع اتفاق نهائي لتسوية الصراع في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٢ ، بين الحكومة الكونغولية وحركات التمرد والقوى

(١) [www.islamonline.net.arabicnews/2001-01/19/article 16.shtml](http://www.islamonline.net.arabicnews/2001-01/19/article%2016.shtml)

(٢) شارك في ذلك الاجتماع مراقبين عن الجهة الميسرة للحوار الوطني ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي ، ولمزيد من التفاصيل انظر : الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ، م س ذ ، ص ٤ .

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .



السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ، حيث نص الاتفاق على : احتفاظ جوزيف كابيلا بالسلطة لفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات ، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تقسم الأطراف المتصارعة حقائبها الوزارية بالتساوي ، وتعيين أربعة نواب للرئيس يمثلون الحكومة والجماعتين المتمردتين الرئيسيتين والمعارضة السياسية ، على أن تجرى في نهاية الفترة الانتقالية انتخابات ديموقراطية تشترك فيها مختلف القوى السياسية في البلاد .<sup>(١)</sup>

وفي مارس ٢٠٠٣ وقعت الأطراف المشاركة في اتفاق السلام على مسودة الدستور الانتقالي ، وعلى مذكرة تتعلق بتكوين الجيش الوطني الجديد ، الذي سوف يضم في صفوفه جنوداً من كافة الفصائل المتصارعة .<sup>(٢)</sup> وفي ٧ أبريل ٢٠٠٣ أدى جوزيف كابيلا القسم الدستوري كرئيس للبلاد خلال الفترة الانتقالية ، وأصدر عفواً عاماً يتعلق بكل الأعمال الحربية والجرائم السياسية وجرائم الرأي ، كما ألغى المحاكم العسكرية . وبدأت الحكومة في الإعداد لإقامة مؤسسات الدولة وفي مقدمتها البرلمان . وفي هذه الأثناء شرعت بعثة الأمم المتحدة في القيام بإجراءات بناء السلام خلال الفترة الانتقالية .<sup>(٣)</sup>

ومع هذه التطورات ، أعلن قائد حركة تحرير الكونغو أن الصراع قد انتهى وأن الحركة بصدد التحول إلى حزب سياسي ، وأن المعركة الحالية سوف تكون من أجل الديموقراطية وحقوق الإنسان ، مع العمل على محاربة الفساد والروح القبلية . كما أعلن زعيم التجمع الكونغولي من أجل الديموقراطية - جوما في أبريل ٢٠٠٣ أن الصراع قد انتهى . وفي هذه الأثناء أخذت الدول المتدخلة في استكمال عمليات الانسحاب من الكونغو الديموقراطية . كما غادرت القوة الفرنسية ايتوري في نهاية أغسطس ٢٠٠٣ ، حيث حلت محلها قوات الأمم المتحدة . وفي ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٣ اجتمع ممثلو الدول المتدخلة في الصراع على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتعهدوا باحترام سيادة الكونغو الديموقراطية وعدم التدخل في شئونها ، ودعم عملية التسوية السلمية فيها ، ومساندة حكومتها الانتقالية .

(١) نورا أسامة ، " مستقبل الكونغو بعد السلام " ، السياسة الدولية ، ع ١٥٢ ، أبريل ٢٠٠٣ ، ص ٢٢٢ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٣) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخاص الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديموقراطية ، ٢٧ مايو ٢٠٠٣ . ص ٢ .



الخاتمة





### الخاتمة

فى ختام هذه الدراسة ، يمكن تأكيد أهم ما ورد فيها من خلاصات ، وكشف مدى صحة المقولات والفروض التى انطلقت منها . وطرح تصور مستقبلى لكيفية تفعيل عمليات التدخل ، فى حالة ما إذا لم يكن هناك مفر من اللجوء إليها لمواجهة الصراعات الداخلية الأفريقية .

ويمكن إجمال أهم الخلاصات الواردة فى الدراسة فيما يلى :

أولاً- إن مفهوم التدخل يعتبر من أكثر المفاهيم تعقيداً ، إذ لا يوجد تعريف محدد جامع مانع للمفهوم ، وإنما كانت هناك اتجاهات متعددة فى تعريف المفهوم . ومن أهمها : الاتجاه اللغوى ، الذى حاول تحديد مفهوم التدخل استناداً إلى الأصل اللغوى لكلمة التدخل واستخداماتها فى اللغة ، والاتجاه القانونى الذى سعى لتحديد مدى شرعية السلوك الذى يقوم به الطرف المتدخل ، مع قصر التدخل على السلوكيات التى يقوم بها الطرف المتدخل دون سند قانونى ، والاتجاه الاصطلاحي ، الذى يحدد مفهوم التدخل استناداً إلى معايير معينة منها : أداة التدخل ، ودرجة الإكراه المصاحبة للتدخل ، ومدى جسامة الأثر الناجم عن السلوك التدخلى ، .. إلخ .

ثانياً- إن التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية أصبح يمثل ظاهرة فى العلاقات الدولية الأفريقية منذ نهاية الحرب الباردة ، وذلك على الرغم من وجود بعض الحالات للتدخل الإقليمى أثناء الحرب الباردة .

ثالثاً- أوضحت الدراسة أن هناك ثلاثة مستويات من المحددات التى تؤثر على صناع القرار فى الدول الأفريقية عند اتخاذهم لقرار التدخل فى صراع داخلى معين . وهى المحددات العالمية والإقليمية والداخلية . وتتمثل المحددات العالمية فى متغيرات النظام الدولى بعد الحرب الباردة ، وموقف الأمم المتحدة والدول الكبرى من التدخل فى الصراعات الداخلية ، وخاصة الصراعات الأفريقية . أما المحددات الإقليمية ، فتربط بتغير الإدراك الأفريقى لمفهومى السيادة الوطنية والأمن الوطنى ، وما يتصل بذلك من انعكاسات على الموقف الأفريقى من التدخل فى الصراعات الداخلية ، وذلك فى ظل ضعف آليات تسوية الصراعات وتحقيق الأمن فى القارة . بينما تتمثل المحددات الداخلية فى خصائص الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة ، وموقف صانع القرار فى الدول الأفريقية من التدخل الإقليمى فى الصراع الداخلى الذى قد يندلع فى بلاده .

رابعاً- كشفت الدراسة عن أهم الأنماط التى اتخذها التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة وهى : أولاً ، التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية ، ومن ذلك تدخل الإيكواس فى الصراعات الداخلية لكل من ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وكوت ديفوار . وثانياً ، التدخل المباشر من جانب الدول الأفريقية فى إطار تنظيم إقليمى معين ، ومن أهم الحالات التى تتدرج تحت هذا النمط ، تدخل بعثة ميساب فى أفريقيا الوسطى ، وتدخل ليبيا

وتشاد في أفريقيا الوسطى أيضاً ، وتدخل نيجيريا في سيراليون ، وتدخل السنغال وغينيا في غينيا بيساو، وتدخل جنوب أفريقيا في ليسوتو . وثالثاً ، التدخل المباشر من جانب الدول الأفريقية خارج إطار التنظيم الإقليمي ، ومن ذلك التدخل الإقليمي في الكونغو الديمقراطية . ورابعاً ، التدخل غير المباشر من جانب الدول الأفريقية ، والذي يتخذ أربعة أنماط وفقاً لشكل التدخل ، وهي : التدخل عن طريق تصعيد الحروب الأهلية ، مثلما حدث في السودان وأنجولا . والتدخل عن طريق دعم العمليات الانفصالية ، وذلك على نحو ما جرى في الصومال والسنغال . والتدخل عن طريق الإطاحة بالنظم الحاكمة ، وذلك مثلما تدخلت أوغندا للإطاحة بنظام الهوتو في رواندا ، وتدخلت أنجولا للإطاحة بنظام باسكال ليسوبا في الكونغو برازافيل . والتدخل عن طريق دعم حركات التمرد المسلح ، ومن ذلك التدخل السوداني في إريتريا وإثيوبيا وأوغندا ، والتدخلات المتبادلة بين دول حوض نهر مانو .

خامساً- على الرغم من تعدد حالات التدخل الإقليمي المباشر وغير المباشر ، إلا أن حالة التدخل في الكونغو الديمقراطية تظل أكثر الحالات تعبيراً عن ظاهرة التدخل الإقليمي ، وذلك بدرجة تجعلها نموذجاً معبراً عن ظاهرة التدخل الإقليمي في أفريقيا بشكل عام . فالكونغو الديمقراطية هي أكثر الدول الأفريقية تعرضاً للتدخل في صراعاتها الداخلية منذ استقلالها . ولا يكاد يخلو أي صراع داخلي في الكونغو الديمقراطية من شكل أو آخر من أشكال التدخل الخارجي، الأجنبي والإقليمي ، والمباشر وغير المباشر على السواء ، وذلك أثناء مرحلة الحرب الباردة وبعدها أيضاً .

وقد ارتبط التدخل في الصراع الكونغولي في الستينيات بظروف الحرب الباردة والصراع الإيديولوجي بين الغرب والشرق ، ومحاولات كل طرف لاجتذاب الكونغو نحو معسكره ومنع وقوعها في براثن المعسكر الآخر . أما التدخل في أزمتي شابا ، فقد ارتبط برغبة الدول المتدخلة في حماية مصالحها الاقتصادية ونفوذها السياسي في البلاد . وفي المرحلة التالية مباشرة للحرب الباردة ، استهدف التدخل في بداية التسعينيات تأمين إجلاء الرعايا الغربيين من الكونغو الديمقراطية . وبالنسبة لصراع ١٩٩٧/٩٦ وصراع ١٩٩٨ ، فقد ارتبط التدخل الإقليمي في الحالتين بالفراغ الذي شهدته القارة الأفريقية ، نتيجة لعدم اكتراث القوى الدولية الكبرى بالتدخل في صراعاتها الداخلية ، إثر تجربتي التدخل الأمريكي في الصومال والتدخل الفرنسي في رواندا . كما أدى الافتقار إلى نظام متكامل وقابل للتطبيق للأمن الجماعي في أفريقيا إلى اتجاه الدول الأفريقية إلى التدخل سواء لصالح الحكومة الشرعية أو لصالح المتمردين ، فضلاً عن ذلك فقد مثلت الرغبة في تحقيق المصالح الوطنية للأطراف المتدخلة سبباً أساسياً في تدخلها .

وبوجه عام ، تركت التدخلات المتعددة في الصراعات الداخلية الكونغولية أثراً عميقاً على مسارات تلك الصراعات ، حيث ساهمت في الإطاحة بحكومة لومومبا في الستينيات ، وجاءت بموبوتو إلى السلطة عام ١٩٦٥ ، وساعدت على استمرار نظامه لأكثر من ثلاثة عقود من الزمان



، ثم أدت إلى الإطاحة به وتنصيب لوران كابيلا بدلاً منه في مايو ١٩٩٧، كما أدت إلى تقويض استقرار البلاد منذ ١٩٩٨ وحتى تاريخ إعداد هذه الرسالة .

سادساً- إن تكرار حالات التدخل الإقليمي المباشر وغير المباشر في الصراعات الداخلية الأفريقية ، قد أفسح السبيل للمقارنة بين هذه الحالات ، على نحو ساهم في استخلاص بعض الاستنتاجات حول طبيعة هذه التدخلات ، والأطراف المتدخلة ، ومبرراتها ، وأدواتها ، ونتائجها ، وسبل مواجهتها ، وفيما يلي توضيح لذلك :

١- يلاحظ أن التنظيم الإقليمي القاري ، ممثلاً في منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي الآن) ، لم يمارس أي عمليات للتدخل المباشر في الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة . إذ اقتصر التدخل المباشر على التدخل من جانب أحد التنظيمات الإقليمية الفرعية ، في إطار الشرعية الدولية ممثلة في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، بالإضافة إلى التدخل من جانب الدول الأفريقية ، سواء في إطار التنظيمات الإقليمية القارية أو الفرعية أو خارج هذا الإطار .

٢- إن بعض حالات التدخل من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية لم تكن لتحدث ، لولا وجود قوة إقليمية تقف وراء هذا التدخل وتدعمه سياسياً ومادياً . ويعتبر الدور النيجيري في إطار الإيكواس المثال البارز على ذلك ، حيث كانت نيجيريا هي المحرك والممول الرئيسي لعمليات التدخل في ليبيريا وسيراليون .

٣- إن التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية قد اقترن في أغلب الأحوال بمبررات أساسية تمثلت فيما يلي :

أ- حماية حقوق الإنسان ومنع تصاعد الكوارث الإنسانية وتحقيق الاستقرار الإقليمي ، كما هو الحال بالنسبة لتدخل الإيكواس في كل من ليبيريا وسيراليون .

ب- دعم الديمقراطية والحيلولة دون استخدام القوة في الإطاحة بالحكومات المنتخبة ، ومثال ذلك تدخل جنوب أفريقيا وبتسوانا في ليسوتو ، وتدخل نيجيريا في سيراليون .

ج- تحقيق الأمن الداخلي في الدول المتدخلة ، كما هو الحال بالنسبة لتدخل كل من رواندا وأوغندا وبوروندي ضد كل من موبوتو وكابيلا في الكونغو الديمقراطية .

٤- إن أسلوب الأطراف المتدخلة في مواجهة الصراعات الداخلية كان يركز على الآتي :

أ- وقف تصاعد هذه الصراعات ، ومحاولة الوصول إلى تسويات سياسية لها . وقد طبق هذا الأسلوب - في الغالب - من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية ، على نحو ما قامت به الإيكواس في كل من ليبيريا وسيراليون .

ب- فرض مصالح الأطراف المتدخلة على حكومات وشعوب الدولة الهدف ، كما هو الحال بالنسبة للدور الذي قامت به إثيوبيا في الصومال ، ومثلما حدث أيضاً في حالة الكونغو الديمقراطية ، حيث أطاحت الدول المتدخلة بموبوتو ، وساهمت في تنصيب لوران كابيلا بدلاً منه ، ثم سعت

للإطاحة بكابيللا ذاته فيما بعد . ويمثل اتباع هذا الأسلوب انتهاكاً للقانون الدولي ، وخروجاً على الآليات المتعارف عليها لمنع وإدارة الصراعات سواء فى إطار الأمم المتحدة أو التنظيمات الإقليمية الأفريقية ، وهو ما قد يفضى إلى مزيد من عدم الاستقرار والعنف فى القارة .

ج- إن الأطراف المتدخلة لم تركز على استئصال جذور الصراعات الداخلية من الأساس ، وهو ما أدى فى بعض الحالات إلى تجدد تلك الصراعات ، كما هو الحال بالنسبة للصراع فى كل من ليبيريا والكونغو الديمقراطية .

٥- إن بعض حالات التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية قد شهدت توظيفاً متوازياً لأدوات التدخل العسكرى المباشر وغير المباشر ، كما هو الحال بالنسبة للتدخل الإثيوبى فى الصراع الصومالى ، إذ تدخلت إثيوبيا فى هذا الصراع بشكل مباشر عن طريق استخدام قواتها المسلحة ، وتدخلت أيضاً بشكل غير مباشر من خلال تقديم المساعدات العسكرية لأطراف الصراع المالية لها .

٦- إن احتمالات نجاح التدخل المباشر فى الصراعات الداخلية تكون أقل بشكل عام مقارنة بالتدخل فى الصراعات الدولية . نظراً للتعدد الذى تتسم به الصراعات الداخلية فى الغالب ، وما هو يقتضى حشد إمكانيات عسكرية كبيرة نسبياً ، وتكثيف الجهود بدرجة أكبر لضمان جمع الإرادة السياسية للمتصارعين وحلفائهم فى الداخل والخارج ، فضلاً عما تتطلبه تسوية الصراع الداخلى من إجراءات معقدة .

٧- إن التدخل غير المباشر غالباً ما يحدث بين الدول عندما لا توجد سيطرة على مناطق الحدود فيما بينها ويعتبر التدخل الإثيوبى غير المباشر فى الصومال من الأمثلة البارزة فى هذا الإطار .

٨- تزداد احتمالات التدخل غير المباشر فيما بين الدول التى يوجد تداخل إثنى بين شعوبها . ويعتبر دعم غينيا بيساو للحركة الانفصالية فى إقليم كازامانس السنغالى مثلاً على ذلك . غير أن هذا الاستنتاج لا ينفى وجود حالات للتدخل الإقليمى غير المباشر بين دول غير متداخلة إثنياً ، كما هو الحال بالنسبة للتدخل غير المباشر من توجو وبوركينا فاسو فى أنجولا .

٩- إن التدخل غير المباشر غالباً ما يحدث بشكل تبادلى . فالدولة عندما تتدخل فى الصراع الداخلى فى دولة أخرى ، فإن ذلك قد يدفع الدولة الثانية للتدخل فى الدولة الأولى . ويعتبر التدخل فى منطقة حوض نهر مانو مثلاً واضحاً لذلك . غير أنه توجد استثناءات قليلة على هذا الاستنتاج ومنها حالة التدخل غير المباشر فى الصومال ، والتى لم تأخذ هذا الشكل التبادلى نتيجة لانتهيار الدولة فى الصومال قبل تشكيل الحكومة الانتقالية ، ثم نتيجة للضعف الذى يعترى هذه الحكومة ، والتى لم تتمكن حتى الآن من السيطرة على معظم أنحاء البلاد .

١٠- إن التدخل غير المباشر غالباً ما يأخذ الطابع السرى ، ومن ثم فهناك صعوبات عديدة تحول دون التأكد من حدوثه ، ومنها أن التدخل غير المباشر لا يعتمد على استخدام القوات المسلحة للدول

المتدخلة ، كما أن الدول المتدخلة غالباً ما تنفى تدخلها غير المباشر في الصراعات الداخلية للدول الأخرى .

١١- إن هناك إمكانية لممارسة التدخل غير المباشر دون تحمل المسؤولية الدولية عن ذلك . فمع صعوبة إثبات حدوث التدخل غير المباشر ونفى الدول المتدخلة لقيامها بالتدخل ، تجد المنظمات الدولية والإقليمية نفسها غير قادرة على اتخاذ إجراءات عقابية ضد الدول المتدخلة ، بل وغير قادرة في بعض الأحيان على توجيه الاتهام بالتدخل للدول التي تقوم بذلك ، حتى أن تقارير هذه المنظمات غالباً ما لا تتضمن تحديداً صريحاً للدول المتدخلة بشكل غير مباشر ، حيث تكتفى هذه المنظمات بدعوة الدول المتدخلة - دون تسميتها - إلى التوقف عن القيام بمثل هذا السلوك .

١٢- إن تحرك التنظيمات الدولية والإقليمية لمواجهة عمليات التدخل غير المباشر غالباً ما يكون بطيئاً . فعندما تتأخر المنظمة في الاستجابة لمثل هذه المواقف ، مما قد ينذر بتفاقمها . وعلى سبيل المثال اكتفت منظمة الوحدة الأفريقية بإدانة التدخلات غير المباشرة المتبادلة بين ليبيريا وغينيا وسيراليون ، مطالبة الأطراف الثلاثة بضبط النفس والتعاون مع الإيكواس في ذلك الشأن . وبالنسبة للفروض الثلاثة التي انطلقت منها الدراسة ، فقد توصل الباحث إلى إثبات صحتها ، وذلك على النحو التالي :

١- بالنسبة للفرض الأول المتعلق بأثر الفراغ الذي شهدته الساحة الأفريقية مع نهاية الحرب الباردة على اتجاه الأطراف الأفريقية نحو التدخل في الصراعات الداخلية الأفريقية ، فقد ثبتت صحة هذا الفرض ، إذ لم يكن من الممكن حدوث ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية على ذلك النحو الذي حدث به ، لولا عدم اكتراث القوى الدولية الكبرى بالتدخل العسكري في تلك الصراعات ، فتدخل الإيكواس في ليبيريا وسيراليون يمكن تفسيره في حالة ليبيريا بانشغال الأمم المتحدة والدول الكبرى بحرب الخليج الثانية ، بينما يفسر في حالة سيراليون برفض الدول الكبرى للتدخل العسكري في هذا الصراع ، وتأخر تحرك الأمم المتحدة في اتجاه إرسال بعثة عسكرية لحفظ السلم في سيراليون . وقد ثبت ذلك في حالات أخرى مثل : ليسوتو وأفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية .

وعلى سبيل المثال ، كان غياب التدخل الغربي المباشر في صراعات الكونغو الديمقراطية ، دافعاً أساسياً للتدخل الإقليمي في تلك الصراعات . إذ أنه مع نهاية الحرب الباردة فقدت الكونغو الديمقراطية كثيراً من قيمتها الاستراتيجية لدى الدول الغربية . وبالتالي لم يعد هناك ما يدفع تلك الدول للتدخل العسكري المباشر في صراعات الكونغو الديمقراطية . ولذا فضلت الدول الغربية التدخل غير المباشر في تلك الصراعات من خلال وكلائها في المنطقة ، وفي مقدمتهم أوغندا ورواندا . وقد دفع ذلك أطراف أفريقية أخرى للتدخل المضاد - لأسباب مختلفة- في تلك الصراعات .



٢- أما الفرض الثانى المتعلق بدور التدخل خارج الأطر التنظيمية الإقليمية فى زيادة حدة الصراعات الداخلية وتعقيد إمكانيات تسويتها وإطالة أمدها ، فقد ثبتت صحته فى معظم الصراعات التى تم تناولها خلال الدراسة . وقد اتضح ذلك فى حالة الكونغو الديمقراطية على وجه الخصوص ، حيث أدى التدخل الإقليمى إلى إطالة أمد الصراعات الكونغولية ، وخاصة صراع ١٩٩٨ ، الذى بدأ فى أغسطس ١٩٩٨ ولا يزال مستمراً - إلى حد ما - حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة .

وقد كانت هناك مجموعة من العوامل التى أدت إلى إطالة أمد الصراع الكونغولى . وفى مقدمتها أن الأطراف المتدخلة أخطأت فى تقدير الوقت اللازم لتحقيق أهدافها المتوخاة من وراء التدخل ، وهو ما دفعها إلى الاستمرار فى الصراع ريثما تتحقق هذه الأهداف ، خاصة وأن الانسحاب من الكونغو الديمقراطية قبل تحقيق هذه الأهداف كان يعنى الهزيمة السياسية للنظم الحاكمة فى الدول المتدخلة ، وهو ما اتضح بشكل خاص بالنسبة لرواندا وأوغندا وزيمبابوى . وقد أدى التدخل الإقليمى أيضاً إلى حدوث نوع من توازن القوى بين الحكومة والمعارضة ، بحيث أصبح من المتعذر على كل طرف حسم الصراع لصالحه ، فبعد أن كان هناك نوع من التفوق لصالح المتمردين فى بداية الصراع بفضل الدعم الذى حصلوا عليه من رواندا وأوغندا وبوروندى ، فإن تدخل زيمبابوى وأنجولا وناميبيا لصالح نظام كابيلا أدى إلى وقف تقدم المتمردين وانسحابهم من المناطق التى استولوا عليها فى الغرب وحصر نشاطهم فى شرق البلاد . وفى ظل التدخل الإقليمى تحولت الكونغو الديمقراطية إلى " مقاصة " لتصفية الحسابات سواء بين الدول المتدخلة والحركات المعارضة لها الموجودة على الأراضى الكونغولية ، أو بين الدول المتدخلة وبعضها البعض ، وهو ما أدى لإطالة أمد الصراع . بالإضافة لذلك ، كان حرص الدول المتدخلة على تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية التى تدخلت من أجلها دافعاً لها نحو مواصلة الصراع ، ومن ثم لم تحرص تلك الدول على التوصل إلى تسوية سريعة للصراع الكونغولى ، كما أنها لم تضغط على الجماعات المسلحة التى تدعمها من أجل إقناعها بقبول تسوية سلمية للصراع ، ولم تكن جادة فى الانسحاب من الأراضى الكونغولية ، ولم تتعاون على نحو كاف مع الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية وغيرهما من المنظمات والأطراف التى سعت لتسوية الصراع سلمياً .

٣- وفيما يختص بالفرض الثالث ، والمتعلق بمحدودية قدرات الأطراف الأفريقية فى مواجهة الصراعات الداخلية ، فقد أثبتت الدراسة صحته أيضاً ، حيث إن قدرة الأفارقة على مواجهة الصراعات الداخلية الأفريقية لا تزال محدودة بدرجة كبيرة . ويعود ذلك إلى عوامل عديدة يأتى فى مقدمتها : الافتقار إلى نظام متكامل للأمن الجماعى الأفريقى على المستويين القارى والإقليمى الفرعى ، وقصور الإمكانيات المادية والعسكرية والتنظيمية الأفريقية . ويمثل هذا العامل أكبر العوائق أمام التدخل الإقليمى الفعال ، حيث تفتقر معظم الدول الأفريقية إلى الإمكانيات التى تتيح لها

المشاركة فى عمليات التدخل الإقليمى ، إما لصغر حجم جيوشها ، أو ضعف كفاءتها ونقص تدريبها ، أو بسبب ما تعانيه من أزمات سياسية ومشكلات اقتصادية .

وبالتطبيق على حالة الكونغو الديمقراطية ، نجد أن منظمة الوحدة الأفريقية قد اكتفت بالإعراب عن رفضها للتدخل فى الشئون الداخلية للكونغو ، وتأييدها للحكومة الشرعية فى البلاد ، سواء حكومة موبوتو فى صراع ١٩٩٧/٩٦ ، أو حكومة لوران كابيلا فى صراع ١٩٩٨ ، مع التأكيد على ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية للصراع . أما السادك فلم تقم بدور فاعل فى الصراع ضد موبوتو ، حيث لم تكن زائير عضواً فى ذلك الوقت فى السادك ، فى حين أنها لعبت دوراً أكثر وضوحاً فى صراع ١٩٩٨ ، عندما ساندت كابيلا ضد خصومه وأقرت التدخل العسكرى لدعم نظامه ، على أساس أن الكونغو الديمقراطية كانت فى ذلك الوقت عضواً بالسادك . وقد بذلت بعض الدول الأفريقية الأخرى دوراً مهماً فى البحث عن تسوية سلمية للصراعات الكونغولية ، كما هو الحال بالنسبة لجنوب أفريقيا وكينيا فى صراع ١٩٩٧/٩٦ ، وأيضاً بالنسبة لجنوب أفريقيا وزامبيا وليبيا فى صراع ١٩٩٨ . غير أن الجهد الأفريقى تركز بشكل عام على محاولة إقناع أطراف الصراع بالتفاوض ، بحثاً عن مخرج سلمى ، دون أن يمتد إلى تشكيل آليات لوضع الاتفاقيات التى يتم التوصل إليها موضع التنفيذ . سواء كانت تلك الآليات تتمثل فى تشكيل قوات لحفظ السلم أو فرضه ، أو إنشاء مكاتب للقيام بإجراءات بناء السلم بعد انتهاء الصراع .

وفى مقابل الدور المحدود للأطراف الأفريقية فى مواجهة الصراعات الكونغولية ، كان الدور الأكثر بروزاً فى هذا الشأن للأمم المتحدة ، حيث شكل مجلس الأمن بعثة تابعة للأمم المتحدة تتكون من قوة مسلحة وموظفين مدنيين وضباط أمن للإشراف على تطبيق اتفاق لوساكا . كما وضعت البعثة العديد من البرامج لنزع سلاح الفصائل المتحاربة ، وتفعيل الحوار بين أطراف الصراع ، وإعادة تسير الحياة فى البلاد ، وتحقيق الرعاية الصحية والاجتماعية . فضلاً عن ذلك ، شكلت الأمم المتحدة بعثة للتحقيق حول عمليات الاستغلال غير الشرعى للموارد الكونغولية ، بهدف الحفاظ على تلك الموارد لمصلحة الشعب الكونغولى . ولا تزال البعثة تواصل أنشطتها فى الكونغو الديمقراطية حتى تاريخ إعداد هذه الرسالة سعياً نحو تسوية سلمية شاملة للصراع .

ويتضح مما سبق أن الأفارقة فى حاجة إلى نظام فعال للتعامل صراعات القارة ، حيث إن قدرة الأفارقة على ممارسة عمليات التدخل بأنفسهم تعتبر مطلباً أساسياً من أجل ضمان تحقيق الأهداف الجماعية للقارة . ومن ثم ، يجب أن يحدث التدخل من خلال الأفارقة ذاتهم ، على أن يسبق ذلك التزام أكيد من جانب المجتمع الدولى ، وخاصة من الأمم المتحدة ، بدعم جهود القارة فى هذا الشأن . وفى هذا السياق ، تبرز بعض الأولويات التى ينبغى التركيز عليها فى أفريقيا من أجل ضبط عمليات التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية وجعلها أكثر فاعلية ومن أهمها ما يلى :



## ١ - احترام مبدأ سيادة الدولة وحكم القانون .

يعتبر احترام مبدأ سيادة الدولة واحترام حكم القانون من أهم أسس قيام وتعزيز العلاقات السلمية بين الدول ، فالعلاقات الدولية يجب أن تستند إلى مجموعة من المبادئ والقواعد المتفق عليها بين الدول ، وإلا فسوف يسود منطق القوة والهيمنة من جانب الأطراف القوية فى مواجهة الأطراف الأضعف . ومن ثم فإن الالتزام بأحكام القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة من جانب كافة الدول يعتبر ركيزة أساسية لبناء نظام عالمى وإقليمى مستقر .

وبالنسبة للقارة الأفريقية ، يتطلب الأمر وجود اتفاق على أن احترام سيادة الدول واستقلالها واحترام حكم القانون تمثل أسساً ثابتة للعلاقات الدولية بصفة عامة والعلاقات فيما بين الدول الأفريقية بشكل خاص . فرغم الاعتراف بأن مفهوم السيادة ليس مفهوماً مطلقاً من الناحية الواقعية ، إلا أن تأكيد وحماية هذا المبدأ يعد عملاً مهماً باعتباره أحد الوسائل الدفاعية فى مواجهة التدخلات الأجنبية والإقليمية .

## ٢ - تفعيل أدوات الدبلوماسية الوقائية .

والدبلوماسية الوقائية هى الغمل الرامى إلى منع نشوء النزاعات بين الأطراف ، ومنع تصاعد النزاعات القائمة وتحولها إلى صراعات ، ووقف انتشار تلك الصراعات عند وقوعها . وتقتضى مواجهة الصراعات الداخلية الاهتمام بالدبلوماسية الوقائية وإعطائها الأولوية الأولى ، نظراً لما لذلك من فوائد عديدة تتمثل فى : توفير الكثير من الجهد والوقت والتكاليف التى يمكن أن تترتب على اندلاع الصراع ، وقطع الطريق أمام إمكانية حدوث التدخل العسكرى ، وذلك فى حالة النجاح فى منع نشوب الصراع . أما إذا أخفقت الدبلوماسية الوقائية فى تحقيق هذا الهدف ، فإنها - برغم ذلك - توفر إطاراً مهماً لفهم ديناميات الصراع وقضاياها الأساسية ، ومن ثم تحديد الوسائل المناسبة للتعامل معه ، سواء من خلال التدخل العسكرى أو غيره من البدائل الأخرى .

وتتطلب الدبلوماسية الوقائية اتخاذ تدابير لبناء الثقة . كما تحتاج إلى آليات للإنذار المبكر تقوم على جمع المعلومات وتقصى الحقائق بشكل رسمى أو غير رسمى . كما أنها قد تتضمن نشرًا وقائيًا للأفراد وإنشاء مناطق منزوعة السلاح فى بعض الأحيان . وبالنسبة لتدابير بناء الثقة فإنها تكون من خلال : إنشاء مراكز إقليمية أو إقليمية فرعية ، تدرس وتحلل سبل تقليل المخاطر فى الأقاليم عالية التوتر ، وكذا وضع ترتيبات معينة لضمان التدفق الحر للمعلومات ، بما فى ذلك رصد اتفاقيات التسلح الإقليمية . وبالنسبة للإنذار المبكر ، فإنه يمكن تطوير منظومة فعالة لجمع وتحليل البيانات ، على النحو الذى يمكن الجهاز المسئول عن السلم والأمن من الاكتشاف المبكر لطبيعة الأخطار التى تهدد السلم والأمن .

وتقع مسئولية القيام بالعمل الوقائى - فى إطار الدبلوماسية الوقائية- أساساً على عاتق الدولة ومؤسساتها المختلفة ، وذلك من خلال اكتشاف ومواجهة الأسباب أو العوامل التى قد تؤدى لاندلاع



الصراع عن طريق الأخذ بمعايير الحكم الجيد ومن أهمها : احترام حقوق الإنسان ، وتطبيق مبدأ المساواة ، والاستجابة للمطالب السياسية ، وتوفير الحماية للسكان ، ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والتوزيع العادل للموارد بين الشرائح الاجتماعية المختلفة ، ودعم وإصلاح مؤسسات الدولة بما فى ذلك المؤسسات العسكرية والأمنية .

غير أن نجاح العمل الوقائى يتطلب أيضاً قدراً يعتد به من المساندة الإقليمية والدولية . وهى المساندة التى لا يمكن الاستغناء عنها فى بعض الحالات . وتتخذ هذه المساندة أشكالاً عديدة من أهمها : تقديم المساعدات الاقتصادية ، والتعاون من أجل تقليل درجة التفاوت فى توزيع الموارد والفرص ، ودعم النمو الاقتصادى ، ومنح فرصة أكبر أمام الدول النامية من أجل الوصول إلى الأسواق الخارجية من خلال تحسين شروط التجارة الدولية ، وتشجيع المبادرات المحلية الرامية إلى تحقيق الحكم الجيد واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون ، ودعم جهود الوساطة بين الأطراف المتنازعة ، وتشجيعها على التفاوض من أجل تسوية النزاع ، وذلك من خلال الوسائل المختلفة للمنح والمنع . ويمكن أن يتولى الأمين العام للاتحاد الأفريقى بنفسه مهام الدبلوماسية الوقائية ، أو يعهد بها إلى أحد كبار مساعديه ، أو أن يعهد بها إلى إحدى المنظمات الإقليمية فى القارة .

### ٣- تحسين كفاءة العمل التداخلى عند اللجوء إليه .

عندما يتم اللجوء إلى التدخل فإنه لا يكفى توافر الإرادة السياسية للقيام بالتدخل ، أو أن يكون هناك اقتناع عام بأن التداعيات الناجمة عن صراع معين هى على درجة من الأهمية أو الخطورة التى تستدعى التدخل من أجل مواجهتها والحد من آثارها . وإنما يجب أن تتوافر أفضل الفرص الممكنة لنجاح العمل التداخلى فى تحقيق أهدافه ، خاصة وأن التدخل غير المخطط جيداً قد يزيد من تعقيد الصراع ، وربما يؤدى إلى حدوث نتائج أكثر سوءاً من تلك التى كانت من الممكن أن تتحقق فى حالة عدم التدخل .

وفى هذا السياق ، فإن نجاح التدخل يستلزم الوفاء بعدد من المتطلبات التى تضمن زيادة كفاءة عملية التدخل ، ومن ثم زيادة فرص نجاحها فى تحقيق أهدافها المرجوة ، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلى :

أ-وضع نظرية عامة ومقبولة للتدخل ، تتضمن القواعد التى تحدد الإطار القيمى والمرجعى لعملية التدخل الإقليمى ، سواء من حيث تحديد الحالات الواجب التدخل فيها ، وأسلوب صنع القرارات المتعلقة بالتدخل ، وكيفية تنفيذ عمليات التدخل ، وآليات التنفيذ . ولعل ذلك يتطلب مراجعة الفصل الثامن ميثاق الأمم المتحدة الخاص بتنظيم العلاقة بين الأمم المتحدة والتنظيمات الإقليمية ، مع تبنى تفسير جديد للمادة ٥٣ من الميثاق ، على النحو الذى يجيز للتنظيمات الإقليمية التدخل العسكرى فى الصراعات الداخلية ، خاصة فى حالات الصراع التى تتطوى على كوارث إنسانية أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان .

ب- ضرورة الحصول - فى البداية- على موافقة الأطراف الرئيسية الصراع على هذا العمل التدخلى ، وذلك لضمان تعاونها مع الطرف أو الأطراف المتدخلة . غير أن هذه الموافقة لا يجب أن تكون حائلاً دون القيام بالتدخل ، إذا كان من غير الممكن الحصول عليها ، إما لغياب الحكومة الشرعية كما هو الحال بالنسبة للصراعات التى تقترن بانتهيار الدولة ومؤسساتها ، أو لتعنت تلك الحكومة ورفضها القبول بالتدخل ، سعيًا وراء الانفراد بإدارة الصراع لصالحها ، وخوفاً فى الوقت ذاته من أن يؤثر التدخل على معادلة توازن القوى فى غير صالحها .

ج- تنفيذ عمليات التدخل باسم الجماعة الأفريقية ككل وتحت رايته ، سواء أكان القائم بها هو الاتحاد الأفريقى ، أو إحدى المنظمات الإقليمية الفرعية فى القارة ، وذلك فى ضوء مبادئ الأمم المتحدة وتحت إشرافها أيضاً . إذ يعد ذلك أمراً أساسياً لكى يتحمل الاتحاد الأفريقى المسؤولية عنها ، وحتى تلتزم الدول المنفذة لعملية التدخل بالقواعد الواجب اتباعها عند اللجوء إلى التدخل ، وحتى لا يصبح المجال مفتوحاً أمام أى دولة للهيمنة على عملية التدخل وتسييرها فى الاتجاه الذى يحقق مصالحها .

د - وجود جهاز أو آلية تتولى إدارة عمليات التدخل ، على أن يكون لها سلطة تقديرية مناسبة فى تقرير ما إذا كان هناك انتهاك للقواعد المتفق عليها ، وتحديد الإجراءات اللازم اتخاذها فى حالة ثبوت ذلك ، مع مراعاة وجود نوع من التوافق بين إجراءات التدخل فى الصراعات وبين تطبيق قواعد العدل ومبادئ القانون الدولى .

هـ- ضرورة توافر أدوات ووسائل كافية توضع تحت تصرف هذا الجهاز أو الآلية حتى يمكنها القيام بدورها على النحو المطلوب .

وقد أوضحت التجارب السابقة للتدخل الإقليمى أن القوات المتدخلة يجب أن تكون قوية إلى الحد الذى يمكنها من أداء مهمتها وفقاً للتفويض الذى تعمل على أساسه . فالقوات ذات التسليح غير المناسب عادة ما تخفق فى تحقيق أهدافها ، عند نشرها فى مناطق الصراعات العنيفة ، أو التى يحتمل أن تصبح عنيفة ، حيث يحول ذلك دون قدرتها على تحقيق مهامها ، كما أنه قد يوقعها فى مشكلات أخرى عديدة .

كما كشفت تجارب التدخل الإقليمى أيضاً عن وجود كثير من العقبات التى يجب إزالتها ، والتى ترتبط بمراكز تدريب القوات المتدخلة ، وطرق تعيين القيادة العامة لها ، واختلاف نظم التدريب والمهارات واللغات والثقافات بين عناصرها ، وصعوبات نقل القوات فى ظل الحالة السيئة للطرق البرية ، وخطوط السكك الحديدية ، ونقص القوات الجوية .

وفى هذا الإطار تبرز الحاجة لوجود قوات أفريقية للتدخل فى صراعات القارة . وهذه القوات يجب أن تكون ذات قيادة عامة موحدة ، تتلقى منها الأوامر ، وتسعى لتحقيق المهام المكلفة بها ، فى الوقت المحدد ، بما يحقق صالح القارة ككل ، وليس صالح الدول المشاركة فى تلك القوات ، أو أى أطراف إقليمية أو دولية أخرى . وينبغى أيضاً توفير البيئة المناسبة لعمل القوات الأفريقية المقترحة ،

من حيث تقديم التدريب الكافى على العمل فى ظل ظروف المناخ القاسى والتضاريس الوعرة فى أفريقيا ، وكذا توفير الدعم اللوجيستى ، مع ضرورة وجود مراكز للاتصال بين قيادة القوات الأفريقية والهيئات الدولية والإقليمية العاملة فى مجال الإغاثة الإنسانية ، نظراً لأن الصراعات الأفريقية ، وخاصة الداخلية منها ، غالباً ما تتطوى على قدر كبير من المعاناة الإنسانية .

و- يجب أن يتسم التدخل بالمصادقية وحسن النوايا ، حيث إن أى قوة تسعى لتحقيق السلم يجب أن تتسم بالمصادقية ، بالدرجة التى تجعل الآخرين ينظرون إليها على أنها كذلك ، وذلك منذ بداية انتشارها فى منطقة الصراع . وفى حالات التدخل استناداً إلى الاعتبارات الإنسانية لا ينبغي أن يكون التدخل الإنسانى ستاراً لتحقيق أهداف أخرى ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو غيرها ، وإنما ينبغي أن تكون أهداف التدخل إنسانية بالفعل . خاصة وأن تواتر نجاح التدخل الإنسانى فى توفير الحماية لضحايا الصراعات ، ودعم المؤسسات الديمقراطية ، وتعزيز الاستقرار السياسى ، من شأنه أن يسهم فى تحسين الصورة الذهنية المعروفة عن التدخل ، ونشأة نمط آخر من العمليات التدخلية الموثوق بها .

ز- ضرورة إجراء تقييم للتدخل أثناء عملية التدخل ذاتها وبعد نهايتها أيضاً . فالتقييم أثناء عملية التدخل يفيد فى تحديد مدى النجاح أو الفشل فى تحقيق الأهداف المطلوبة وفق الجدول الزمنى المحدد سلفاً ، ومن ثم فهو يفيد فى تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى تغيير أهداف التدخل ، أو تطوير أسلوب العمل ، أو طلب تعزيزات إضافية من القوات أو الأسلحة أو المعدات .. إلخ . أما التقييم اللاحق لعملية التدخل ، فترجع أهميته إلى أنه يحدث بعد اتضاح الصورة بشكل كامل حول عملية التدخل ، ومن ثم فهو يفيد فى تدعيم الإيجابيات وتجنب السلبيات بالنسبة لعمليات التدخل فى الصراعات التى يمكن أن تتدلع مستقبلاً .





## قائمة المراجع





## قائمة المراجع

### أولاً-المراجع العربية :

#### أ-الوثائق :

- ١-الاتحاد الأفريقى ، القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقى ، لومى : توجو ١١ يوليو ٢٠٠٠.
- ٢- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن الدولى ، بيان رئاسى حول مسئولية المجلس عن صون السلم والأمن الدوليين ، ٣١ ديسمبر ١٩٩٢.
- ٣- ————— ، بيان رئاسى رقم ١٩٩٧/٣١ عن الحالة فى جمهورية الكونغو الديمقراطية ، ٢٩ مايو ١٩٩٧.
- ٤- ————— ، خطاب الأمين العام إلى مجلس الأمن رقم ٩٤٣ / ٢٠٠٠ ، بشأن الحالة فى أفريقيا الوسطى ، ٣ أكتوبر ٢٠٠٠.
- ٥- ————— ، قرار مجلس الأمن رقم ١٣٤١ بشأن الكونغو الديمقراطية . ٢٢ فبراير ٢٠٠١.
- ٦- ————— ، قرارات مجلس الأمن بشأن أفريقيا الوسطى (قرارات متنوعة).
- ٧- ————— ، قرارات مجلس الأمن بشأن الحالة فى سيراليون (قرارات متنوعة).
- ٨- ————— ، قرارات مجلس الأمن بشأن ليبيريا (قرارات متنوعة).
- ٩- ————— ، ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، ١٩٤٥.
- ١٠-البروتوكول الثانى الملحق باتفاقيات جنيف الأربع الخاصة بمعاملة أسرى الحرب لعام ١٩٤٩.
- ١١-جامعة الدول العربية ، ميثاق جامعة الدول العربية ، ١٩٤٥.
- ١٢-منظمة الوحدة الأفريقية ، ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، ١٩٦٣.

#### ب-الكتب :

- ١- د. إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد) ، الموسوعة الأفريقية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، المجلد ٥ ، مايو ١٩٩٧) .
- ٢- د.إبراهيم نصر الدين (محرر) ، الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ط١ ، ١٩٩٩).
- ٣- د.إجلال رأفت (محرر)، العلاقات العربية الأفريقية (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤).
- ٤- أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١) .

- ٥- د. أحمد الرشيدى ، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ) .
- ٦- أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، منظمة الوحدة الأفريقية : الحاضر وتحديات المستقبل (القاهرة : أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، ١٩٩٧) .
- ٧- أوكو أدبا نولى ، الصراع العرقى فى أفريقيا ، عادل شعبان (مترجم) ، (القاهرة : مركز البحوث العربية للدراسات والنشر والتوثيق ، ١٩٩١) .
- ٨- بيتر تيلور وكولن فلنت ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، عبد السلام رضوان و د. إسحاق عبيد (مترجمان) ، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، ج ١، ع ٢٨٢، يونيو ٢٠٠٢) .
- ٩- تيد روبرت جار ، أقليات فى خطر ، مجدى عبد الحكيم وسامية الشايب (تعريب) ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٩٥) .
- ١٠- تشيكالا ك. بيايا، الشباب والعنف والشارع فى كينشاسا : نسمع ونفهم ونصف ، دينا حشمت (مترجم) ، (القاهرة : مركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق ، سلسلة أفكار جديدة ، ع ١، ٢٠٠٠) .
- ١١- جرج كاشمان ، لماذا تنشب الحروب ؟ مدخل لنظريات الصراع الدولى ، د. أحمد حمدي محمود (مترجم) ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ج ١، ١٩٩٦) .
- ١٢- د. حازم محمد عتلم ، قانون النزاعات الدولية : المدخل - النطاق الزمنى (الكويت : مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١، ١٩٩٤) .
- ١٣- د. حسن نافعة (محرر) ، الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ط ١، ١٩٩٤) .
- ١٤- ————— إصلاح الأمم المتحدة (القاهرة : مركز الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ط ١، ١٩٩٥) .
- ١٥- حلمى شعراوى ، أفريقيا فى نهاية قرن (القاهرة : دار الأمين ، ط ١، ٢٠٠١) .
- ١٦- د. حمدى عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسى فى أفريقيا (القاهرة : دار القارئ العربى ، ط ١، ١٩٩٣) .
- ١٧- ————— قضايا فى النظم السياسية الإفريقية (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقى ، ط ١، ١٩٩٨) .
- ١٨- د. حورية توفيق مجاهد ، نظام الحزب الواحد فى أفريقيا بين النظرية والتطبيق (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ١، ١٩٧٧) .

- ١٩- د. سعد عبد المنعم بركة (مقرر) ، الأصول التاريخية للتوتسى (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢) .
- ٢٠- شارل زورغبب ، ترجمة أحمد برو ، الحرب الأهلية (بيروت : دار منشورات عويدات ، ط١، ١٩٨١) .
- ٢١- صلاح الدين عامر ، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام (القاهرة : دار النهضة العربية ، ط٢، ١٩٩٥) .
- ٢٢- عامر الزمالي ، مدخل إلى القانون الدولي الإنسانى (تونس : المعهد العربى لحقوق الإنسان ، ط١، ١٩٩٣) .
- ٢٣- د. عبد العظيم رمضان (محرر) ، مصر وأفريقيا : الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، رقم ٩٥ ، ١٩٩٦) .
- ٢٤- د. عبد الملك عودة ، قضايا أفريقيا بعد الحرب الباردة (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع ١٢١ ، أبريل ١٩٩٧) .
- ٢٥- ——— ، العلاقات المصرية الأفريقية (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع ١٢٢ ، مارس ١٩٩٨) .
- ٢٦- ——— ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع ١٣٥ ، أبريل ١٩٩٩) .
- ٢٧- ——— ، أفريقيا فى ختام القرن العشرين (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع ١٤٧ ، أبريل ٢٠٠٠) .
- ٢٨- ——— ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع ١٥٧ ، فبراير ٢٠٠١) .
- ٢٩- ——— ، الحرب والسلام فى أفريقيا (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع ١٧٣ ، مايو ٢٠٠٢) .
- ٣٠- د. على صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ط٥ ، ١٩٦٠) .
- ٣١- د. محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي العام : دراسة لضوابطه الأصولية ولأحكامه العامة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ط ٢ ، ١٩٦١) .
- ٣٢- ——— ، الوجيز فى القانون الدولي العام (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩) .
- ٣٣- د. محمد سليمان محمد ، السودان : حروب الموارد والهوية (كيمبريدج : دار كيمبريدج للنشر ، ط ١ ، ٢٠٠٠) .



٣٤- د. محمود أبو العينين (محرر) ، الاتحاد الأفريقى ومستقبل القارة الأفريقية (القاهرة : مركز البحوث الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١) .

٣٥- مختار مزراق ، حركة عدم الانحياز فى العلاقات الدولية (بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٤) .

٣٦- معهد البحوث والدراسات الأفريقية ( إعداد ) ، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقى ١ - ٧ يناير ١٩٨٥ (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ج ١ ، ١٩٨٧) .

### ج-المقالات :

١- د. إبراهيم نصر الدين ، " بين الانفصال والصوملة وثنائية الهوية : سيناريو الإنقاذ الحقيقى للسودان " ، وجهات نظر (القاهرة : الشركة المصرية للنشر العربى والدولى ، ع ١٣ ، فبراير ٢٠٠٠) .

٢- د. إجلال رأفت ، " القرن الأفريقى : أهم القضايا المثارة " ، المستقبل العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ع ٢١٨ ، أبريل ١٩٩٧) .

٣- أحمد إبراهيم محمود ، تعقيدات التسوية السياسية فى حرب الكونغو ، ملف الأهرام الإستراتيجى (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، السنة ٥ ، ع ٥٦ ، ١٩٩٩) .

٤- ——— ، " الانتخابات الرئاسية فى السنغال: الأبعاد والدلالات " ، آفاق أفريقية (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، السنة الأولى ، ع ٢ ، صيف ٢٠٠٠) .

٥- أحمد حجاج ، " الكونغو الديمقراطية بين الحرب والسلام " ، آفاق أفريقية ، المجلد الثالث ، ع ١٠ ، صيف ٢٠٠٢ .

٦- د. أحمد حسن الرشيدى ، " بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنسانى " ، قضايا حقوق الإنسان (القاهرة : المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، الإصدار ٢ ، ١٩٩٧) .

٧- ——— ، " الاتجاهات الحديثة فى دراسة القانون الدولى " ، المجلة المصرية للقانون الدولى (القاهرة : الجمعية المصرية للقانون الدولى ، ع ٥٥ ، ١٩٩٩) .

٨- أحمد فاضل يعقوب ، " دور منظمة الإيكواس فى حل أزمة ليبيريا " ، السياسة الدولية (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ع ١١٨ ، أكتوبر ١٩٩٤) .

٩- أحمد فخر ، "وجهة نظر حول : التدخل العسكرى المبرر " ، أوراق الشرق الأوسط ( القاهرة : المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، نوفمبر ١٩٩٤ - مارس ١٩٩٥) .

١٠- أحمد يوسف القرعى ، قمة القاهرة والآلية الأفريقية الجديدة ، السياسة الدولية ، ع ١١٥ ، يناير ١٩٩٤ .

- ١١- أكرم ألفى ، " كوت ديفوار : هل ينجح اتفاق باريس فى إنهاء الأزمة ؟ " ، السياسة الدولية (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ع ١٥٢ ، أبريل ٢٠٠٣).
- ١٢- الشيماء على عبد العزيز ، " أبعاد خبرة العنف السياسى فى زائير " ، السياسة الدولية ، ع ١٢٩ ، يوليو ١٩٩٧.
- ١٣- ———— ، " العنف السياسى فى أفريقيا بعد الحرب الباردة " ، السياسة الدولية ، ع ١٣٠ ، أكتوبر ١٩٩٧.
- ١٤- ———— ، " استمرار الأزمة فى الكونغو الديمقراطية " ، السياسية الدولية ، ع ١٣٨ ، أكتوبر ١٩٩٩.
- ١٥- أنس مصطفى كامل ، " الصراعات الإثنية فى حوض النيل والنظام الدولى الجديد " ، السياسة الدولية ، ع ١٠٧ ، يناير ١٩٩٢.
- ١٦- بدر حسن شافعى ، " الانقلاب العسكرى فى غينيا بيساو " ، السياسة الدولية ، ع ١٣٤ ، أكتوبر ١٩٩٨.
- ١٧- ———— ، " الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة فى غرب أفريقيا " ، السياسة الدولية ، ع ١٤٣ ، يناير ٢٠٠١ .
- ١٨- ———— ، " الصومال : احتمالات عودة التدخل الدولى " ، السياسة الدولية ، ع ١٥٠ ، أكتوبر ٢٠٠٢.
- ١٩- د.بطرس غالى ، " ميثاق الأطلنطى الشمالى " ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد ٧ ، ١٩٥١ .
- ٢٠- ———— ، " أجندة السلام " ، السياسة الدولية ، ع ١١٠ ، أكتوبر ١٩٩٢.
- ٢١- ———— ، " الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية " ، السياسة الدولية ، ع ١١٥ ، يناير ١٩٩٤.
- ٢٢- د. حسن أبو طالب ، " حرب كوسوفو وحدود التغيير فى النظام الدولى " ، السياسية الدولية ، ع ١٣٧ ، يوليو ١٩٩٩.
- ٢٣- د. حمدى عبد الرحمن حسن ، " التوازن الإقليمى فى منطقة البحيرات العظمى " ، السياسة الدولية ، ع ١٣٥ ، يناير ١٩٩٩.
- ٢٤- خالد حنفى ، " ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار إلى فوضى التعددية : قراءة فى أزمة التحول الديموقراطى " ، آفاق أفريقية ، المجلد ١ ، ع ٤ ، ٢٠٠٠.
- ٢٥- ———— ، " البحيرات العظمى ومستقبل السلام " ، السياسة الدولية ، ع ١٥٠ ، أكتوبر ٢٠٠٢.

- ٢٦- ——— ، " محنة الديمقراطية في ساحل العاج " ، السياسة الدولية ، ع ١٥١ ، يناير ٢٠٠٣ .
- ٢٧- خالد عبد العظيم ، " التطورات في القرن الأفريقي : تحليل من منظور الجغرافيا السياسية " ، كراسات استراتيجية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، المجلد ١١ ، ع ١٠٦ ، أكتوبر ٢٠٠١) .
- ٢٨- رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، السياسة الدولية ، ع ١٣٥ ، يناير ١٩٩٩ .
- ٢٩- ريفسو لويي ، " المعارضة الشعبية في وجه موبوتو " ، مختارات العلوم السياسية الأفريقية ( نيروبي ، القاهرة : الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية ومركز البحوث العربية ، ع ٥ ، ديسمبر ١٩٩١) .
- ٣٠- سامية بيبرس ، " سيراليون وأهمية تعزيز دور جديد للأمم المتحدة " ، السياسة الدولية ، ع ١٤٣ ، يناير ٢٠٠١ .
- ٣١- ——— ، " تجمع دول الساحل والصحراء " ، آفاق أفريقية ، السنة ٢ ، ع ٧ ، ٢٠٠٢ .
- ٣٢- د. سمعان بطرس فرج الله ، " تعريف العدوان " ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد ٢٤ ، ١٩٦٨ .
- ٣٣- صلاح سالم ، " الحرب الأهلية في ليبيريا وإمكانات التسوية السياسية " ، السياسة الدولية ، ع ١٢٥ ، يوليو ١٩٩٦ .
- ٣٤- عبد الله السناوى ، " اللانظام القانونى الدولى هل بدأ عصر شرعية التدخل ؟ " ، مستقبل العالم الإسلامى (مالطة : مركز العالم الإسلامى ، السنة ٢ ، ع ٦ ، ربيع ١٩٩٢) .
- ٣٥- عبد الله الشهاوى ، " أزمة نظام الحكم فى زائير " ، السياسة الدولية ، ع ١٠٧ ، يناير ١٩٩٢ .
- ٣٦- محمد جمال مظلوم ، " الحروب الاقتصادية فى القرن الحادى والعشرين " ، كراسات استراتيجية ، المجلد ١٢ ، ع ١١٣ ، ٢٠٠٢ .
- ٣٧- محمد مصطفى شحاته ، " أبعاد الحرب الأهلية فى ليبيريا " ، السياسة الدولية ، ع ١٠٣ ، يناير ١٩٩٠ .
- ٣٨- نجاة قصار ، " الحدود القانونية لاستخدام القوة الدولية من خلال ممارسة الأمم المتحدة " ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد ٣١ ، ١٩٧٥ .
- ٣٩- نورا أسامة عبد القادر ، مستقبل الكونغو بعد السلام ، السياسة الدولية ، ع ١٥٢ ، أبريل ٢٠٠٣ .



٤٠- هانى رسلان ، " الأبعاد الخارجية لمشكلة الجنوب السودانى " ، السياسة الدولية ، ع ٨٩ ، يوليو ١٩٨٧ .

٤١- د. ويصا صالح ، " مبررات استخدام القوة فى القانون الدولى التقليدى " ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد ٣٢ ، ١٩٧٦ .

#### د- الرسائل العلمية والبحوث غير المنشورة

١- أحمد إبراهيم محمود ، " صراع الكونغو من الحرب الأهلية إلى الحرب القارية " ، دراسة غير منشورة ، سبتمبر ١٩٩٨ .

٢- أحمد فؤاد محمد رسلان ، نظرية الصراع الدولى : دراسة فى تطور الأسرة الدولية فى العالم المعاصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ .

٣- أحمد يوسف أحمد ، الدور المصرى فى اليمن " ٦٢ - ١٩٦٧ " ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ .

٤- الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية فى زائير ١٩٩٧/٩٦ ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .

٥- أمير كمال محمد ، مبدأ عدم التدخل بين النظرية والتطبيق فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ .

٦- حازم خيرى عبد الباسط ، الدور الإقليمى لجمهورية جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٤ ، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٧- صلاح الدين عامر ، المقاومة الشعبية المسلحة فى القانون الدولى مع إشارة خاصة إلى أسس الشرعية الدولية للمقاومة الفلسطينية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .

٨- عبد الله الشهاوى ، التدخل الأجنبى فى إفريقيا فى السبعينيات : دراسة تطبيقية على أنجولا وزائير ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ .

٩- عبير محمد بسيونى ، التدخل الخارجى فى الصراعات الداخلية : حالة التدخل فى العراق " مارس ٩١ - سبتمبر ١٩٩٦ " ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ .

١٠- محمد الحسينى مصيلحى ، منظمة الوحدة الأفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية : دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٦ .

١١- محمد مصطفى يونس ، النظرية العامة لعدم التدخل فى شئون الدول : دراسة فقهية و تطبيقية فى ضوء مبادئ القانون الدولى المعاصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .

١٢- مسعد عبد الرحمن زيدان ، " تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي " ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق . جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .

##### ٥-التقارير

١- الأمم المتحدة ، شراكة من أجل مجتمع عالمي ، التقرير السنوي عن أعمال الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨ .

٢- \_\_\_\_\_ ، تقارير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية، (تقارير متنوعة).

٣- \_\_\_\_\_ ، تقارير الأمين العام عن الحالة في ليبيريا، (تقارير متنوعة).

٤- \_\_\_\_\_ ، تقرير الأمين العام عن الحالة في أفريقيا الوسطى ، ٢٠ يونيو ٢٠٠٣ .

٥- \_\_\_\_\_ ، تقرير الأمين العام بشأن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم ، يوليو ١٩٩٢ .

٦- \_\_\_\_\_ ، تقرير الأمين العام عن الحالة في كوت ديفوار ، ٢٦ مارس ٢٠٠٣ .

٧- \_\_\_\_\_ ، التقرير الأول للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار ، ٨ أغسطس ٢٠٠٣ .

٨- د.محمد عاشور مهدى ، تقرير بعنوان الماس يشحذ صراعات أفريقيا .

[www.arabgate.info / politics/ africa / index/ diamondconflict.html](http://www.arabgate.info/politics/africa/index/diamondconflict.html)

٩- د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١/٢٠٠٢ (القاهرة : مركز البحوث الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢) .

١٠- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٦ (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦) .

١١- \_\_\_\_\_ ، تقرير منظمة العفو الدولية حول أوضاع حقوق الإنسان في الكونغو الديمقراطية-٢٠٠٢ .

١٢- منظمة الوحدة الأفريقية : مجلس الوزراء ، تقرير الأمين العام بشأن إقليم البحيرات العظمى ، طرابلس ، الدورة العادية ٦٥ ، ٢٤ - ٢٨ فبراير ١٩٩٧ .

١٣- \_\_\_\_\_ ، تقرير الأمين العام عن النزاع في سيراليون ، الدورة العادية ٦٥ ، طرابلس ، ٢٤-٢٨ فبراير ١٩٩٧ .

١٤- \_\_\_\_\_ ، تقرير الأمين العام المقدم للمجلس الوزاري للجماعة الاقتصادية الأفريقية ، الدورة العادية التاسعة ، لوساكا ٢-٧ يوليو ٢٠٠١ .

##### و- البحوث المنشورة والنشرات :

١- الراصد الأفريقي (الخرطوم : مركز الدراسات الاستراتيجية ، ع ٥٩ ، ١-١٥ يونيو ١٩٩٨) .

- ٢- اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، دليل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن أنشطتهما في حالات النزاع ، جنيف ١٩٨٦ .
- ٣- د.رجاء إبراهيم سليم ، سيراليون والخروج من الأزمة (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، نشرة خاصة محكمة ، رقم ٥٧ ، ٢٠٠٠) .
- ٤- سفارة السودان بالقاهرة ، النشرة اليومية للسفارة السودانية (أعداد متنوعة) .
- ٥- د. صبحى على قنصوة ، " العنف الإثنى فى رواندا : ديناميات الصراع بين الهوتو والتوتسى " ، (القاهرة : برنامج الدراسات المصرية الأفريقية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، سلسلة دراسات مصرية أفريقية ، ع ٢ ، سبتمبر ٢٠٠١) .
- ٦- د. محمود أبو العينين ، الأمن الجماعى الأفريقى : المستويان القارى والإقليمى الفرعى ( القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، نشرة خاصة محكمة ، رقم ٣٦ ، ١٩٩٤) .
- ٧- ————— ، إدارة الصراعات العرقية فى أفريقيا (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، نشرة خاصة محكمة ، رقم ٥٩ ، ٢٠٠٠) .

#### ز- الموسوعات والمعاجم :

- ١- أحمد عطية ، القاموس السياسى (القاهرة : در النهضة العربية ، ط ١ ، ١٩٨٨) .
- ٢- د. عبد الوهاب الكيالى (محرر) ، موسوعة السياسة (القاهرة : الدار العربية للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٩٩١) .
- ٣- مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز (القاهرة : مجمع اللغة العربية ، ١٩٩٢) .

#### ح- الدوريات

- ١- السياسة الدولية ، أعداد متنوعة .
- ٢- آفاق أفريقية ، أعداد متنوعة .
- ٣- الوقائع : مجلة الأمم المتحدة ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، السنة ١٢ ، ع ١ ، مارس ١٩٩١) .
- ٤- ملف الأهرام الاستراتيجى ، " زائير بعد رحيل موبوتو " ، السنة ٣ ، ع ٢٩ ، مايو ٩٧ .

#### ط- الصحف والمجلات .

- ١- جريدة الاتحاد الإماراتية .
- ٢- جريدة الأهرام المصرية .
- ٣- جريدة البيان الإماراتية .
- ٤- جريدة الشرق الأوسط .
- ٥- جريدة الجرائد العالمية .
- ٦- جريدة الحياة اللندنية .



- ٧- جريدة القدس العربى .
- ٨- جريدة الوطن السودانية .
- ٩- مجلة الأهرام العربى .
- ١٠- مجلة الأهرام الاقتصادى .

### ثانياً - المراجع الأجنبية

#### A- Documents:

- 1- ECOWAS, ECOWAS Standing Mediation Committee, **Decision A/DEC.1/8/1990, on the Case-Fire and Establishment of ECOWAS Case-Fire Monitoring Group for Liberia**, Banjul, Gambia, 7 August
- 2- **Lusaka Peace Agreement**, 10 July 1999.
- 3- [http://www.usip/library/pa/drc\\_07101999.html](http://www.usip/library/pa/drc_07101999.html)
- 4- **Peace Agreement between DRC and Rwanda**, 30 July 2002, <http://www.usip.org/Library/pa/>
- 5- **SADC Protocol on Politics, Defence and Security Co-operation**, Blantyre, 14 August 2001. [www.SADC.int/english/protocols/](http://www.SADC.int/english/protocols/)

#### B- Books:

- 1- Adele, Jinadow L. (ed.), **The Political Economy of Peace and Security in Africa: Ethnocultural and Economic Perspectives** (Harare: APPS Books, 2000).
- 2- Baregu, Mwesiga (ed.), **The Crisis in the Democratic Republic of Congo** (Harare: SAPES Trust, 1999).
- 3- Brown Michael E. (ed.), **The International Dimension of Internal Conflict** (Cambridge & London: The M.I.T. Press, C.S.I.A. Studies in International Security, 1996).
- 4- Brown, Seyom. **The Causes and Prevention of War** (New York: St. Martin's Press, Second Edition, 1994).
- 5- Eckstein, Harry (ed.), **Internal War: Problems & Approaches** (New York & London: The Free Press & Collier- Macmillan Limited, 1964).
- 6- Evans, Glynne, **Responding to Crises in the Great Lakes** (New York & Oxford: Oxford University Press, 1997).
- 7- Foltz, William.J, & Henry S. Bienen, **Arms and the African: Military Influence on Africa's International Relations** (New Haven: Yale University Press, 1998).
- 8- Freedman, Lawrence (ed.), **War** (Oxford & New York, Oxford University Press, 1974).

- 9- Furley, Oliver (ed.), **conflict in Africa** (London & New York: Tauris Academic Studies, I.B. Tauris Publishers, 1995).
- 10- Furely, Oliver & Roy May (eds.), **peacekeeping in Africa** (Aldershot: Ashgate Publishing Limited, Second Edition, 1999).
- 11- —————, **African Interventionist States** (Aldershot: Ashgate Publishing Limited, 2001).
- 12- Gould, David J., **Bureaucratic Corruption and Under Development in the Third World: The Case of Zaire** (New York: Pergamon Press Inc, 1980).
- 13- Graham, Jordon, **Ethics and International Relation** (Cambridge and Massachusetts: Blackwell Publication Ltd., 1997).
- 14- Higham, Robin (ed.), **Civil Wars in the Twentieth Century** (Lexington: The University Press of Kentucky, 1972).
- 15- James, Alan, **Britain and the Congo Crisis, 1960-1963** (London: Macmillan Press Ltd., 1996).
- 16- Khadiagala Gilbert M. & Terrence Lyons (eds.), **African Foreign Policies: Power and Process** (Boulder & London: Lynne Rienner Publishers, 2001).
- 17- Mandaza, Ibbo (ed.), **Reflections on the Crisis in the Democratic Republic of the Congo** (Harare: SAPES Trust, 1999).
- 18- O'Brien, William V., **U.S. Military Intervention: Law and Morality** (Beverly Hills / London: Sage Publication, 1979).
- 19- Olukoshi, Adebayuo & Liisa Lakso (Eds.), **Challenges to the Nation-State in Africa**, (Helsinki: Nordiska Afrika institute, 1996).
- 20- Ottaway, Marin (Ed.), **Democracy in Africa: The Hard Road Ahead** (London: Lynne Rienner Publisher, Inc, 1997).
- 21- Perkins, John A., **The Prudent Peace: Law as Foreign Policy** (Chicago: University of Chicago Press, 1981).
- 22- Reno, William, **Warlord Politics and African States** (London: Lynne Rienner Publishers, Inc, 1998).
- 23- Rosenau, James N., **The Scientific Study of Foreign Policy** (New York: The Free Press, 1971).
- 24- Russell Alec, **Big Men, Little People: Encounters in Africa** (London: Macmillan Publishers Ltd., 1999).
- 25- Schraeder, Peter, "Concepts, Relevance, Themes and overview", in Peter Schraeder (ed.), **Intervention into the 1980s: US Foreign Policy in the Third World** (London: Lynne Riener Publisher, 1989).
- 26- Shaw, Timothy M. & Julius Okolo (eds.), **The Political Economy of Foreign Policy in ECOWAS** (New York: Martin's Press, 1994).
- 27- Shllenberg, M.(ed.), **States in Armed Conflicts** (Uppsala, Department of Peace and Conflict Research, 1996).
- 28- Sorbo, Gunnar M. & Peter Vale (eds.), **Out of Conflict: from War to Peace in Africa** (Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 1997).



- 29- South Africa Institute of International Affairs, **SADC – EU Relations: Looking Back and Moving Ahead**, (Copenhagen: Royal Danish Ministry of Foreign Affairs, 2002).
- 30- Symonides, Janusz (ed.), **Human Rights: New Dimensions and Challenges** (Aldershot, England: Ashagate Publishing Limited, 1998).
- 31- Vincent, R. J., **Nonintervention and International Order**, (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1974).
- 32- Walzer, Michael, **Just and Unjust Wars** (New York: Basic Books, Inc., Publishers, 1977).
- 33- Werbner, Richard & Terence Ranger (Eds.), **Postcolonial Identities in Africa** (London & New Jersey: Zed Books Ltd., 1996).
- 34- Zartman, William, **Ripe for Resolution, Conflict and Intervention in Africa** (New York & Oxford: Oxford University Press, 1985).

#### C- Articles:

- 1- Abdullah, Ibrahim, “ Bush Path to Destruction: The origin and Character of the Revolutionary united Front (RUF/SL) “, **Africa Development** (Dakar: Council for the Development of Social Research in Africa, Vol.XXII, No.3-4, 1997).
- 2- Aning, Emmanuel Kwesi, “ War to Peace: Dilemmas of Multilateral Intervention in Civil Wars “ **African Security Review** (Pretoria: Institute for Security Studies, Vol.9, No.3, 2000).
- 3- —————, “ Africa’s Security in the New Millennium: State or Mercenary Induced Stability? “, **Conflict Trends**, June 2000.
- 4- Ayissi Anatole N., “ Powershift and Strategic Adjustment in French Military Engagement in Central Africa “, **African Journal of Political Science**(Harare:African Association of Political Science,Vol.4,No.2, 1999).
- 5- Baregu, Mwesiga,” The Clones of M. Kurtz: Violence, War and Plunder in the DRC “,**African Journal of Political Science**, Vol.7, No.2, 2002.
- 6- Baynham, Simon, “ DRC: Future Prospects for Kabila’s DRC “, **Jan’s Intelligence Review- Pointer** (London: Jane’s Publications, Vol.4, No.7, July 1997).
- 7- Bellof, Max, “ Reflections on Intervention “, **Journal of International Affairs** (New York: School of international and public Affairs, Vol.XXII, No.2, 1968).
- 8- Beri, Ruchita, “ Militarisation and the Search for Security in Africa “, **African Security Review**, Vol.5, No.5, 1996.



- 9- Bernstien, David. " International court of Justice: Case Concerning Military and Paramilitary in and Against Nicaragua ", **Harvard International Law Journal**, Vol.28, No.1, winter 1987.
- 10- Blanche, Ed, " Long Term African Stability at Stake as Kabila Fight for Zaire ", **Jane's Defence Weekly** (London: Jane's Publications, Vol., 27, No.13, 2 April 1997).
- 11- —————, " Kabila's Influence Spreads across Africa as New Congo Takes Shape ", **Jane's Defense Weekly**, Vol.27, No.21, 28 May 1997.
- 12- Boyne, Sean, "Rebels Repel Zaire Counter-Offensive ", **Jane's Intelligence Review**, (London: Jane's Publications, Vol.9, No.4, April 1997).
- 13- Breytenbach, Willie, " The End of Mugabe? ", **Africa Insight** (Pretoria: The African Institute of South Africa, Vol.30, Nos.3-4, December 2000).
- 14- Cilliers, Jakkie & Kathryn Sturman, "The Right Intervention: Enforcement challenges for the African Union" **African Security Review**, Vol 11 No 3, 2002.( internet)
- 15- 15-Clark, John F., "Explanation Ugandan Intervention in Congo: Evidence and Interpretations ", **African Affairs** (Oxford: Oxford University Press, Vol.39, No.2, 2001).
- 16- Collins, Carole J. L, " in Focus: Congo / Zaire ", **Foreign Policy in Focus**, Vol.2, No.37, June 1997.(Internet).[www.foreignpolicy-infocus.org/briefs/vol 2/ v2 / N 37 cz .html](http://www.foreignpolicy-infocus.org/briefs/vol%202/v2/N37cz.html).
- 17- Connell, Dan & Frank Smyth, " Africa's New Block ", **Foreign Affairs** (New York: Center of Foreign Relation, Vol.77, No.2, March/April 1998).
- 18- Crocher, Chester, "A Poor Case For Quitting Mistaking Incompetence For Intervention", **Foreign Affairs**, Vol.79, No. 1, 2000.
- 19- Coplan, David B., " A River Runs through it: The Meaning of Lesotho- Free State Border ", **African Affairs**, Vol.100, No.398, Jan.2001.
- 20- Cullen, Patrick, " Keeping the New Dog of War on a light Leash: Assessing Means of Accountability for Private Military Companies ", **Conflict Trends**, June 2000.
- 21- Deen, Thalif, " Mercenaries Capitalize on Mineral Resources ", **Jane's Defence Weekly**, Vol.26, No.20, 13 Nov. 1996.
- 22- Doom, Ruddy & Koen Vlassenroot, " Kongo's Message: A New Koine? The Lord's Resistance Army in Northern Uganda ", **African Affairs**, Vol.88, No.390, January 1999.
- 23- Ero, Comfort, " Viglantes, Civil Defence Forces and Militia Groups: The Other Side of the Privatisation of Security in Africa ", **Conflict Trends**, June 2000.

- 24- Fisher, David, "The Ethics of Intervention", **Survival** (London: The International Institute For Strategic Studies, Vol. 36, No.1, Spring 1994).
- 25- Ganga, Remy Bazenguissa, " The Spread of Political Violence in Congo-Brazzaville ", **African affairs**, Vol.98, 1999.
- 26- Howe, Herbert, " Lessons of Liberia: ECOMOG and Regional Peace-Keeping ", **International Security** (New York: Harvard College and The Massachusetts Institute of Technology (Vol. 21, No. 3, Winter 1996/ 97).
- 27- Howell, John & Beshir Hamid, " Sudan and the Outside World 1964-1968 ", **African Affairs**, Vol.68, No.273, Oct.1969.
- 28- Huliaras, Asteris, "Qadhafi's Comeback: Libya and Sub-Saharan Africa in the 1990s ", **African Affairs**, Vol.100, No.398, January 2001.
- 29- Kieh, George Klay, " The Organization of African Unity, Peacekeeping and the Chadian Civil War ", **The Iranian Journal of International Affairs** (Tehran: The Institute for Political and International Studies, Vol.XII, No.1, spring 2000).
- 30- Koroma, Gibril Gbanabome, " Sierra Leone: ECOWAS Versus UN ", [www.expotismes.net/issue000607/commentary .htm](http://www.expotismes.net/issue000607/commentary.htm). 7-20 June 2001.
- 31- Makinda, Samuel M. " Revisiting Rwanda: Reconciliation Postponed ", **The World Today**, May 1996.
- 32- Mallan, Mark, " The Principle of Non – Interference and The Future of Multinational Intervention in Africa " **African Security Review**, Vol.6, No.3, 1997.
- 33- —————, " The Post 9/11 Security Agenda and Peacekeeping in Africa ", **African Security Review**, Vol.11, No.3, 2002.
- 34- Mandela, Nelson, " South Africa Future Foreign Policy ", **African Affairs**, Vol.72, No.4, 1993.
- 35- Maninger, Stephan, " Heart of Darkness: Western Policy of Non-Intervention in Africa " **African Security Review**, Vol.8, No.6, 1999. (internet)
- 36- Matlosa, Khabele, "Lesotho after the 1998 Political Conflict: Reconstruction and Peace Building ", **The Southern African Economist** (Harare: Southern Africa Printing and Publishing, Vol.13, No.1, October 1999).
- 37- Mazuri, Ali A., " The African States as a Political Refugee: Institutional Collapse and Human Displacement ", **International Journal of Refugee Law** (Oxford: Oxford University Press, Special Issue, Summer 1995).
- 38- Monnakgotla, Kgomotso, " The Naked Face of UN Peacekeeping: Nobel Crusade or National self-Interest? ", **African Security Review**, Vol.5, No.5, 1996.



- 39- Mwanasali, Musifky, " Politics and Security in Central African", **The African Journal of Political Science**, Vol.4, No.2, 1999.
- 40- Natalaja-Nzongola, Georges, " Zaire I: Moving Beyond Mobutu ", **Current History**, Vol.93, No., May 1994.
- 41- ———, "Africa Focus: Conflict in Eastern Zaire ", **Africa Insight**, Vol.26, No.4, 1996.
- 42- Neil, William O., " Liberia: An Avoidable Tragedy ", **Current History**, Vol.92, No.574, May 1993.
- 43- Ngolet, Francois, " African and American Connivance in Congo-Zaire " **Africa Today** (Bloomington: Indiana University Press, Vol.47, No.1, winter 2000).
- 44- Ohohe Bunka A., "Nigeria assess the Cost of it's Role in Peace Operations ", **Africa Today Magazine** (London: Afro Media Limited, Vol.5, No.12, December 1999.
- 45- Olsen, Gorm Rye, " Europe and the Promotion of Democracy in Post Cold War Africa: How Serious is Europe and for What Reason ", **African Affairs**, Vol.97, No.388, July 1998.
- 46- Oudraat, Chantal de Jonge, " Humanitarian Intervention: The Lessons Learned " **Current History**, Vol.99, No.641, December 2000.
- 47- Prunier, Gerard, " The Great Lakes Crisis ", **Current History**, Vol. 96, No. 610, May 1997.
- 48- Quentin, Michael Guerra, " Africa Practices Peace-Keeping", **Jane's Intelligence Review - Pointer**, Vol.4, No. 6, June 1997.
- 49- Reed, Cyrus, "Exile, Reform and the Rise of the Rwandan Patriotic Front", **The Journal of Modern African Studies**, Vol.34, No.3, 1996.
- 50- Reilly, David, " Peace Through Coercion: The Effect of Foreign Military Intervention on Democratization and War ", **Online Journal of Peace and Conflict Resolution**, vol.2, No.1, March 1999. (Internet)
- 51- Reyntjens, Filip," Briefing The Second Congo War: More than a Remark", **African Affairs**, Vol.98, 1999.
- 52- Riley, Stephen P., " Liberia and Sierra Leone: Anarchy or Peace in West Africa? ", **Conflict studies** (London:Current Affairs Research Service Center, No. 287, Feb. 1996).
- 53- Rosenbulm, Peter, " Kabila's Congo", **Current History**, Vol. 97, No. 619, May 1998.
- 54- ———, " Endgame in Zaire ", **Current History**, Vol.96, No.610, May 1997.
- 55- Rugumamu Severine, " State Sovereignty & Intervention in Africa " **Conflict Trends** (Durban: The African Center for the Constructive Resolution of Disputes, No.4, 2001).



- 56- Samkange, Stanlake, " African Perspectives on Intervention and State Sovereignty " **African Security Review**, Vol. 11, No.1, 2002.
- 57- Schatzberg, Michael G., "Military Intervention and the Myth of Collective Security: The Case of Zaire", **The Journal of Modern African Studies** (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 27, No. 2, 1989).
- 58- Sesay, Max A., " Civil War and Collective Intervention in Liberia ", **Review of African Political Economy** (London: Roape Publication Ltd., No.67. 1996).
- 59- Smith, Michael J., " Humanitarian Intervention Revisited: Is There a Universal Policy ", **Harvard International Review** (Cambridge: Harvard International Relations Council, Vol.22, No.3, Fall 2000).
- 60- Smith, Patrick, " Katangese Gendarmes Recruited in Zaire ", **Jane's Intelligence Review-Pointer**, Vol.4, No.5, May 1997.
- 61- Solomon Hussein, " From Zaire to the Democratic Republic of the Congo: Towards Post-Mobutuism ", **Africa Insight**, Vol.27, No.2, 1997.
- 62- —————, " South Africa and the UN ", **Africa Insight**, Vol.26, No.1, 1996.
- 63- Taylor, Ian and Paul Williams, " South Africa Foreign Policy and the Great Lakes Crisis: Africa Renaissance Meets Vagabondage Politique, **African Affairs**, Vol.100, No.399, April 2001.
- 64- Tise, Balefi, " Regional Security in Southern Africa: Whither the SADC Organ on Politics, Defence and Security? ", **Global Dialogue**( Braamfontein: The Institute for Global Dialogue, Vol.3, No.3, Dec 1998).
- 65- Trundle, Robert C., "Has Global Ethnic Conflict Superseded Cold War Ideology? ", **Studies in Conflict & Terrorism** (Washington: Taylor & Francis Group, Vol., No. 19, 1996).
- 66- Turner, Thomas, " Kabila Returns, in a Cloud of Uncertainty ", **African Studies Quarterly**, Vol.1, No.3, 1999.
- 67- —————, Martha Honey and Other, " War in Congo ", **Foreign Policy in Focus**, Vol.4, No.5, February 1999.(Internet). [www.ciaonet.org/pbei/fbif/tut01.htm](http://www.ciaonet.org/pbei/fbif/tut01.htm)
- 68- Vesely, Milan, " Shadow of the Gun: Who funds Africa's Wars? ", **African Business** (London: I C Publications Limited, December 1999).
- 69- —————, " UN Peacekeepers: Warriors or Victims " **African Business**, January 2001.
- 70- Wall, Alex de, " Military Intervention in Africa: Intervention Unbound ", [www.sas.upenn.edu/African\\_Studies / Hornet /milt\\_intv.html](http://www.sas.upenn.edu/African_Studies/Hornet/milt_intv.html)

- 71- Walter, Barbara F., "The Critical Barrier to Civil War Settlement", **International Organization** (San Diego, U.S.A.: University of California, Vol. 51, No. 3, 1997).
- 72- Wamba-dia-Wamba, Ernest, "Mobutuism After Mobutu: The Current Situation in The Democratic Republic of Congo", **Codesria Bulletin** (Dakar: Council for Development of Social Science Research in Africa, No.3&4 1998).
- 73- Wasara, Samson S., "Conflict and State Security in the Horn of Africa: Militarization of Civilian Groups", **African Journal of Political Science**, Vol. 7, No.2, 2002.
- 74- Weiner, Myron and Rainer Munz, "Migrants, Refugees and Foreign Policy: Prevention and Intervention", **Third World Quarterly** (London: Center for Developing Areas Research, University of London, Vol.18, No.1, March 1997).

#### **D- Published Researches:**

- 1- Ninsin, Kwame A., "Globalisation and the Future of Africa", (Harare: African Association of Political Science, Occasional Paper Series, Vol.4, No. 1, 2000).
- 2- Ibrahim Elbadawi & Nicholas Sambanis, "Why Are There So Many Civil Wars in Africa? Understanding and Preventing Violent Conflict", "Paper Presented to a workshop Titled, **The Political Economy of Civil Wars**, sponsored by the Center for International Security and Cooperation, Stanford University, August 10-12, 2001.

#### **E- Reports:**

- 1- Executive Intelligence Review, **Peace through Development in Africa's Great Lakes Region**, Special Report, Washington, D.C: EIR News Service, Inc, September 1997.
- 2- Human Rights Watch, **The Report of Child Soldiers in the World/ 2001**. [www.hrw.org/childsoldiers/report2001/countries.html](http://www.hrw.org/childsoldiers/report2001/countries.html).
- 3- International Center for Human Rights and Democratic Development, **The Report of the International Non-Governmental Commission of Inquiry into The Massive Violations of Human Rights Committed in the Democratic Republic of the Congo (Former Zaire) 1996/1997**.
- 4- International Crisis Group, **Report about the War in DRC Titled, A Briefing on the International and External Players in the Central African Conflict**, 17, Nov. 1998
- 5- The International Institute for Strategic Studies, **The Military Balance 1998-1999** (London: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 1998).



- 6- United States Institute of Peace, Report about The Conference Entitled: **Managing Communications: Lessons from Interventions in Africa**, Jointly Sponsored by the U.S. Institute of Peace & the National Defense University, Washington, 20 June 1996.  
www.usip.org/sr/managingcomm.
- 7- UN: Security Council, **Report of the Secretary- General on the Implementation of Resolution 1078**, 29 November 1996.
- 8- ————, **Addendum to the Report of the Panel of Experts on the Illegal Exploitation of Natural Resources and Other Forms of Wealth of the Democratic Republic of the Congo**, 13 November 2001.
- 9- ————, **First Assessment of the Armed Groups Operations in DR Congo**, 5 Apr 2002 .

#### F- Encyclopedias & Yearbooks:

- 1- **Africa South of the Sahara**, (London: Europa Publication ltd.) Different Issues.
- 2- **Encyclopedia Americana**, (Danbury: Grolier Incorporated, Vol.15, 1994).
- 3- **South Africa Yearbook 2001/2002** (Pretoria: Government Communication and Information System, 2002).
- 4- **Statesman's yearbook 1996**, (London: Macmillan Press Ltd., 1996).

#### G- Periodicals:

- 1- **Africa Confidential**, different Issues .www.africaconfidential.com .
- 2- **Africa Research Bulletin**, "in Zaire Mobutu Returns ", Vol.33, No.1, January 1997.
- 3- **Africa Today Magazine**, " Sierra Leone: Nigeria's Vietnam ", Vol.5, No.4, April 1999.
- 4- **Jane's Intelligence Review**, " Zaire:Order of Battle ", Vol.9, No.1, Jan 1997.
- 5- **Jane's Defence Weekly**, " Angolan Forces Split on Involvement in Zaire ", Vol.27, No.12, 26 Mars 1997.

#### H- Internet Sites:

- 1- www.aljazeera .net..
- 2- www.conokin.com
- 3- www.islammemo.com.



**I – Newspapers:**

- 1- International Herald Tribune.
- 2- Le Mond .
- 3- The Economist.
- 4- The Observer.













